

الموسوعة الفقهية

التشريع والقضاء

عبد الرحمن
الحامى

المجلد السابع

الطبعة الأولى

اصدار

مركز مسنى للمعلومات القانونية

٢٨٤ شارع الهرم - القاهرة - ج ٢ - ٨٥٠٠٠٠ - ٨٥٧٠٩٦

شارع الاهرام - الجيزة - ج ٢ - ٨٥٧٠٩٦



Bibliotheca Alexandrina

0017665



۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰
 ۲۰۱
 ۲۰۲
 ۲۰۳
 ۲۰۴
 ۲۰۵
 ۲۰۶
 ۲۰۷
 ۲۰۸
 ۲۰۹
 ۲۱۰
 ۲۱۱
 ۲۱۲
 ۲۱۳
 ۲۱۴
 ۲۱۵
 ۲۱۶
 ۲۱۷
 ۲۱۸
 ۲۱۹
 ۲۲۰
 ۲۲۱
 ۲۲۲
 ۲۲۳
 ۲۲۴
 ۲۲۵
 ۲۲۶
 ۲۲۷
 ۲۲۸
 ۲۲۹
 ۲۳۰
 ۲۳۱
 ۲۳۲
 ۲۳۳
 ۲۳۴
 ۲۳۵
 ۲۳۶
 ۲۳۷
 ۲۳۸
 ۲۳۹
 ۲۴۰
 ۲۴۱
 ۲۴۲
 ۲۴۳
 ۲۴۴
 ۲۴۵
 ۲۴۶
 ۲۴۷
 ۲۴۸
 ۲۴۹
 ۲۵۰
 ۲۵۱
 ۲۵۲
 ۲۵۳
 ۲۵۴
 ۲۵۵
 ۲۵۶
 ۲۵۷
 ۲۵۸
 ۲۵۹
 ۲۶۰
 ۲۶۱
 ۲۶۲
 ۲۶۳
 ۲۶۴
 ۲۶۵
 ۲۶۶
 ۲۶۷
 ۲۶۸
 ۲۶۹
 ۲۷۰
 ۲۷۱
 ۲۷۲
 ۲۷۳
 ۲۷۴
 ۲۷۵
 ۲۷۶
 ۲۷۷
 ۲۷۸
 ۲۷۹
 ۲۸۰
 ۲۸۱
 ۲۸۲
 ۲۸۳
 ۲۸۴
 ۲۸۵
 ۲۸۶
 ۲۸۷
 ۲۸۸
 ۲۸۹
 ۲۹۰
 ۲۹۱
 ۲۹۲
 ۲۹۳
 ۲۹۴
 ۲۹۵
 ۲۹۶
 ۲۹۷
 ۲۹۸
 ۲۹۹
 ۳۰۰
 ۳۰۱
 ۳۰۲
 ۳۰۳
 ۳۰۴
 ۳۰۵
 ۳۰۶
 ۳۰۷
 ۳۰۸
 ۳۰۹
 ۳۱۰
 ۳۱۱
 ۳۱۲
 ۳۱۳
 ۳۱۴
 ۳۱۵
 ۳۱۶
 ۳۱۷
 ۳۱۸
 ۳۱۹
 ۳۲۰
 ۳۲۱
 ۳۲۲
 ۳۲۳
 ۳۲۴
 ۳۲۵
 ۳۲۶
 ۳۲۷
 ۳۲۸
 ۳۲۹
 ۳۳۰
 ۳۳۱
 ۳۳۲
 ۳۳۳
 ۳۳۴
 ۳۳۵
 ۳۳۶
 ۳۳۷
 ۳۳۸
 ۳۳۹
 ۳۴۰
 ۳۴۱
 ۳۴۲
 ۳۴۳
 ۳۴۴
 ۳۴۵
 ۳۴۶
 ۳۴۷
 ۳۴۸
 ۳۴۹
 ۳۵۰
 ۳۵۱
 ۳۵۲
 ۳۵۳
 ۳۵۴
 ۳۵۵
 ۳۵۶
 ۳۵۷
 ۳۵۸
 ۳۵۹
 ۳۶۰
 ۳۶۱
 ۳۶۲
 ۳۶۳
 ۳۶۴
 ۳۶۵
 ۳۶۶
 ۳۶۷
 ۳۶۸
 ۳۶۹
 ۳۷۰
 ۳۷۱
 ۳۷۲
 ۳۷۳
 ۳۷۴
 ۳۷۵
 ۳۷۶
 ۳۷۷
 ۳۷۸
 ۳۷۹
 ۳۸۰
 ۳۸۱
 ۳۸۲
 ۳۸۳
 ۳۸۴
 ۳۸۵
 ۳۸۶
 ۳۸۷
 ۳۸۸
 ۳۸۹
 ۳۹۰
 ۳۹۱
 ۳۹۲
 ۳۹۳
 ۳۹۴
 ۳۹۵
 ۳۹۶
 ۳۹۷
 ۳۹۸
 ۳۹۹
 ۴۰۰
 ۴۰۱
 ۴۰۲
 ۴۰۳
 ۴۰۴
 ۴۰۵
 ۴۰۶
 ۴۰۷
 ۴۰۸
 ۴۰۹
 ۴۱۰
 ۴۱۱
 ۴۱۲
 ۴۱۳
 ۴۱۴
 ۴۱۵
 ۴۱۶
 ۴۱۷
 ۴۱۸
 ۴۱۹
 ۴۲۰
 ۴۲۱
 ۴۲۲
 ۴۲۳
 ۴۲۴
 ۴۲۵
 ۴۲۶
 ۴۲۷
 ۴۲۸
 ۴۲۹
 ۴۳۰
 ۴۳۱
 ۴۳۲
 ۴۳۳
 ۴۳۴
 ۴۳۵
 ۴۳۶
 ۴۳۷
 ۴۳۸
 ۴۳۹
 ۴۴۰
 ۴۴۱
 ۴۴۲
 ۴۴۳
 ۴۴۴
 ۴۴۵
 ۴۴۶
 ۴۴۷
 ۴۴۸
 ۴۴۹
 ۴۵۰
 ۴۵۱
 ۴۵۲
 ۴۵۳
 ۴۵۴
 ۴۵۵
 ۴۵۶
 ۴۵۷
 ۴۵۸
 ۴۵۹
 ۴۶۰
 ۴۶۱
 ۴۶۲
 ۴۶۳
 ۴۶۴
 ۴۶۵
 ۴۶۶
 ۴۶۷
 ۴۶۸
 ۴۶۹
 ۴۷۰
 ۴۷۱

موسوعة مصر

للتشريع والقضاء

تتبع موضوعى لجميع التشريعات المعمول بها في مصر حتى مستوى
القرار الوزارى ، الصادرة منذ عام ١٨٥٤ وحتى نهاية يونيه ١٩٨٦ ،
معدلة ونفا لآخر تعديل ومرتبة موضوعاتها ترتيبا هجائيا ومطلقا
عليها بأهم المبادئ القدرية التى قررتها محكمة النقض والادارية العليا

اعداد

عبد المنعم حسنى

المحلى

الجزء السابع

موضوعات حرف (ا) و (ب)

الطبعة الاولى - ١٩٨٧

اصدار

مركز حسنى للدراسات القانونية

٢٨٧ شارع الاحرام - الجيزة - ٥ : ٨٥٠٠٠٢ - ٨٥٧٠٩٦

٤٤٦ شارع الاحرام - الجيزة - مجمع نصر الدين الادارى

أموال مصادرة

القسم الأول – في الاموال المصادرة والتصرف فيها •

القسم الثاني – في المعاشات التي تصرف للعاملين السابقين لدى

أصحاب الاموال المصادرة أو لاسرهم •

التقسم الأول
في الأموال المصادرة والتصرف فيها
قانون رقم ٥٩٨ لسنة ١٩٥٣
بشأن أموال أسرة محمد علي المصادرة^(١)

باسم الأمة
رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الاعلان الدستوري الصادر في ١٠ من فبراير سنة ١٩٥٣ من القائد العام للقوات المسلحة وقائد ثورة الجيش ؛
وعلى الاعلان الدستوري الصادر في ١٨ من يونيه سنة ١٩٥٣ ؛
وعلى قرار مجلس قيادة الثورة الصادر بتاريخ ٨ نوفمبر سنة ١٩٥٣ باسترداد أموال الشعب وممتلكاته من أسرة محمد علي وذلك بمصادرة أموال وممتلكات هذه الأسرة وكذلك الأموال والممتلكات التي آلت منهم الى غيرهم عن طريق الوراثة أو المصاهرة أو القرابة ؛
وعلى ما ارتأه مجلس الحولة ؛
وبناء على ما عرضه وزير العدل ، وموافقة رأى مجلس الوزراء ؛

اصدر القانون الآتي

مادة ١ - على كل شخص كان تحت يده بأية صفة كانت في يوم ٨ نوفمبر سنة ١٩٥٣ أو يكون لديه في أي تاريخ لاحق شيء من الأموال أو الممتلكات التي صدر قرار مجلس قيادة الثورة في التاريخ متقدم الذكر بمصادرتها أن يقدم الى رئيس ادارة التصفية المنصوص عليها في المادة ١٧ ببلانا بما تحت يده خلال ثلاثين يوما من تاريخ النشر في

(١) الواقع المصرية في ٥ ديسمبر سنة ١٩٥٣ - العدد ١٧ مكر .

الجريدة الرسمية عن أسماء الأشخاص الذين كانوا يمتلكون الأموال المصادرة أو من تاريخ وجود المال تحت يده أى المدين أطول .

ويسرى الحكم المتقدم على الأشخاص الذين كانوا يمتلكون الأموال المصادرة بالنسبة لما لم يجر التحفظ عليه من هذه الأموال .

ويجب أن يشمل البيان الأموال والممتلكات من عقار أو منقول ولو كان متنازعا عليها .

مادة ٢ - يجب على كل شخص كان في يوم ٨ نوفمبر سنة ١٩٥٣ مدينا بأية صفة كانت لأحد الأشخاص الذين كانوا يمتلكون الأموال المصادرة أن يقدم لرئيس إدارة التصفية بيانا بما في ذمته من دين وملفات هذا الدين لغاية تاريخ تقديم البيان المذكور وذلك خلال الميعاد المخصوص عليه في المادة السابقة .

ويجب أن يشمل البيان كل دين ولو كان متنازعا فيه أو كان غير مستحق الأداء أو محلا للمقاصة وكذلك التعديلات الطارئة عليه حتى تاريخ التقديم .

مادة ٣ - على كل من يجب عليه تقديم بيان وفقا لحكم المادة الأولى أن يسلم ما قدم بيانا عنه من أموال وممتلكات الى رئيس إدارة التصفية اذا طلب منه ذلك ويكون الطلب بكتاب موصى عليه مصحوب بعلم وصول فاذا لم يتم بالتسليم خلال خمسة عشر يوما من تاريخ تسلم الكتاب المشار اليه جاز لرئيس إدارة التصفية تسلم هذه الأموال والممتلكات بالطريق الإداري على أن يحرر محضرا بهذا التسليم .

وعلى كل مدين لأحد الأشخاص الذين يمتلكون شيئا من الأموال المصادرة أن يودع الدين الذي قدم بيانا عنه وفقا لحكم المادة الثانية خزانة الجهة التي يعينها له رئيس إدارة التصفية بكتاب موصى عليه مصحوب بعلم وصول وذلك خلال خمسة عشر يوما من تاريخ ارسال هذا الكتاب اليه ويشترط لقيام الالتزام بالإيداع أن يكون الدين مستحق الأداء .

ويتبع في اقتضاء هذه الصيون إجراءات الحجز الإدارى .

مادة ٤ - التصرفات التى يكون أحد أطرافها شخصا ممن يمتلكون شيئا من الأموال المصادرة والتى لم يتم تنفيذها والتصرفات التى أبرمت بعد ٢٢ يوليه سنة ١٩٥٢ وتم تنفيذها يجب على كل طرف فيها أن يقدم بياناً الى رئيس إدارة التصفية فى الميعاد المشار اليه فى المادة الأولى .

مادة ٥ - لا تكون الحقوق الناشئة للغير عن التصرفات المصادرة من الأشخاص الذين كانوا يمتلكون الأموال المصادرة نافذة بالنسبة لهذه الأموال اذا لم يكن للتصرفات المذكورة تاريخ ثابت قبل ٨ نوفمبر سنة ١٩٥٣ .

ومع ذلك يجوز الاعتداد بهذه التصرفات ولو لم يكن لها هذا التاريخ الثابت اذا اقتضت العدالة ذلك ، كما أنه يجوز عدم الاعتداد بتلك التصرفات اذا كان تاريخها الثابت فى الفترة من ٢٢ يوليه سنة ١٩٥٢ الى ٨ نوفمبر سنة ١٩٥٣ وكانت بغير عوض أو كان فيها غبن فاحش وكان المعبون أحد الأشخاص المتقدم ذكرهم .

ولا يجوز الاعتداد بأى تصرف أيا كان تاريخه ولو كان مسجلاً سواء أكان بعوض أم بغير عوض متى تبين أنه صورى أو قصد به اخفاء أو تهريب شيء من الأموال والممتلكات المصادرة أو كان منطقياً على استقلال .

مادة ٦ - مع عدم الاخلال بأحكام المادة السابقة ، التصرفات التى لم تنشأ فى ذمة الأشخاص المصادرة أموالهم الا التزامات شخصية يجوز الحكم بفسخها اذا لم يكن بدئى فى تنفيذها وبالعائها اذا كان قد بدئى فى تنفيذها ولم يتم هذا التنفيذ .

مادة ٧ - اذا كان أحد الأشخاص الذين يمتلكون الأموال المصادرة شريكاً متضامناً أو موصياً فى شركة أشخاص اعتبرت الدولة

منذ ٨ من نوفمبر سنة ١٩٥٣ دائنة لمباقي الشركاء بقيمة حصته في الشركة ، وعلى هؤلاء أن يقدموا لإدارة التصفية بيانا عن قيمة الحصة المذكورة وذلك خلال ثلاثين يوما من تاريخ النشر في الجريدة الرسمية عن أسماء الاشخاص الذين يمتلكون الاموال المصادرة فاذا لم يقدم الشركاء هذا البيان أو لم تقره إدارة التصفية تولت هذه الادارة تقدير قيمة الحصة المتقدمة الذكر متبعة في ذلك أحكام عقد الشركة فان خلا العقد منها جرى التقدير وفقا لحكم القانون والعرف التجارى المتبع ، وتبلغ الادارة المذكورة قرارها في هذا الشأن للشركاء بكتاب موسى عليه مصحوب بعلم وصول ولهؤلاء رفع الأمر الى اللجنة المبينة بالمادة ٩ خلال ثلاثين يوما من تاريخ ابلاغهم بالتقدير بكتاب موسى عليه مصحوب بعلم وصول وذلك للفصل فيه ، والا كمن تقدير ادارة التصفية نهائيا .

وعلى الشركاء عند عدم النزاع في قيمة الحصة أو بعد الفصل فيه نهائيا أن يودعوا خزانة الجهة التي تعينها ادارة التصفية قيمة هذه الحصة حسب الشروط والآجال المنصوص عليها بمقد الشركة .

فاذا خلا العقد من تلك النصوص كان لإدارة التصفية أن تعين الشروط والآجال المعقولة لأداء قيمة الحصة المتقدمة الذكر بكتاب موسى عليه مصحوب بعلم وصول يخطر به الشركاء ، وقوارها في ذلك غير قابل لأي طعن»

ويكون للدولة في اقتضاء حقها قبل الشركاء امتياز على سائر الديون العادية الأخرى وتتبع في التنفيذ به اجراءات الحجز الادارى .

مادة ٨ - مع عدم الاخلال بأحكام المواد السابقة لا يكون لأي دائن لشخص ممن شملهم قرار مجلس قيادة الثورة المؤرخ ٨ من نوفمبر سنة ١٩٥٣ اقتضاء حقه الا في حدود المال الذي كان مملوكا للشخص المذكور وشطه قرار المصادرة .

وتنتقل الاعيان التي آلت ملكيتها للدولة نتيجة لقرار المصادرة مثقلة بالتأمينات الى كانت مثقلة بها قبل هذا القرار لصالح أصحاب الديون التي تكفل هذه التأمينات حقوقهم بالنسبة لحساب مرتبتهم دون حاجة الى اتخاذ اجراءات تجديد القيد لحفظ هذه المرتبة ، ولا يجوز الحصول على حق اختصاص على عقار من العقارات المصادرة ويقع غير نافذ في حق باقى الدائنين كل اختصاص أخذ بعد ٨ من نوفمبر سنة ١٩٥٣ .

مادة ٩ - تشكل بقرار من وزير العدل لجنة أو أكثر برئاسة أحد رجال القضاء الوطنى بدرجة مستشار وعضوية اثنين أحدهما يكون نائباً بمجلس الدولة وثنائهما أحد رجال القضاء الوطنى بدرجة وكيل محكمة ويختار الاول والثالث وزير العدل ويختار الثانى رئيس مجلس الدولة .

وتختص هذه اللجنة بالفصل في كل طلب بدين أو ادعاء بحق قبل أى شخص ممن شملهم قرار ٨ من نوفمبر سنة ١٩٥٣ وفي كل منازعة خاصة بأى تصرف من التصرفات التى يكون الأشخاص الذين شملهم القرار المذكور طرفاً فيها وكذلك في كل منازعة في دين لهؤلاء الأشخاص قبل الغير .

كما تختص بنظر كل طلب خاص بتنفيذ حكم انتهائى صدر ضد أحد من هؤلاء الأشخاص قبل ٨ من نوفمبر سنة ١٩٥٣ .

وبوجه عام تختص هذه اللجنة بالنظر في كل نزاع يتعلق بالأموال المصادرة (١) .

(١) قضت محكمة النقض بأنه لما كتبت المادة التاسعة من القانون رقم ٥٦٨ لسنة ١٩٥٢ بشأن لوائح امرة مصادرة نص على أن « تشكل بقرار من وزير العدل لجنة أو أكثر برئاسة أحد رجال القضاء الوطنى بدرجة مستشار وعضوية اثنين أحدهما يكون نائباً بمجلس الدولة وثنائهما

مادة ١٠ - (معدلة بالقانون ١١٧ لسنة ١٩٥٤) تقدم الطلبات الى اللجنة المشار اليها في المادة السابقة خلال ستين يوما من تاريخ النشر في الجريدة الرسمية عن أسماء الاشخاص الذين يمتلكون شبيثا من الاموال المصادرة ويكون الطلب من أصل وصور بعدد الخصوم ويبين فيه موضوعه وأسانيده .

ويحصل عن كل طلب من الطلبات المشار اليها في الفقرة الثانية من المادة السابقة رسم يقدر طبقا لأحكام القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٤٤ المشار اليه - أما باقى الطلبات فلا يحصل عنها أى رسم - ويحصل الرسم بأكمله عند تقديم الطلب .

أما الطلبات التى تستحق عنها رسوم طبقا للفقرة السابقة والتى تقدم الى اللجنة تجديدا لقضايا أو طلبات سبق أن قضى فيها من المحاكم الوطنية أو الهيئات القضائية الأخرى بمعدم جواز السماع

أحد رجال القضاء الوطنى بدرجة وكيل محكمة وتختص هذه اللجنة بالانصل فى كل طلب بدين أو ادعاء قبل أى شخص ممن شملهم قرار ٨ نوفمبر سنة ١٩٥٣ ويوجه علم تختص هذه اللجنة بالنظر فى كل نزاع يتعلق بالاموال المصادرة ، فإن المشرع يكون قد أتاح لذوى الشأن فرصة المعارضة فى قرارات ادارة تصفية الاموال المصادرة بشأن كل نزاع ينشأ عن تطبيق أحكام هذا القانون أمام اللجنة المذكورة ، ولما كان أسلوب انشاء اللجان فى نفس المنازلت ليس غريبا فى التشريع ، ولا يتضمن بذاته قيودا على حرية الأفراد فى الالتجاء الى القضاء ، فإن مصلحة ذوى الشأن فى التمسك بعدم دستورية المادة الرابعة عشر من القانون سالف الذكر التى تخظر على المحكم سماع الدعاوى المتعلقة بالاموال التى صدر قرار مجلس قيادة الثورة بمصادرتها ، لا تتحقق الا بعد الالتجاء الى اللجنة المنصوص عليها بالمادة التاسعة من هذا القانون وصدر قرارها برفض المنازعة المتابعة منهم فى خصوص هذه الاموال ، ولما كان الحكم المطعون فيه قد أقلم تضاده بعدم جدية دفع الطاعن بعدم دستورية المادتين المذكورتين على أن الطاعن لم يلجأ الى اللجنة سلفا البيان ، فانه لا يكون قد خلف القانون ، او شبهه القصور ، ويكون النعم عليه بذلك على غير أساس .

(نقض مدنى ١٩٨٤/١/٢٦ - مدونتنا الذهبية - العدد الثماني - فقرة ٢٢٣٩)

أو بحكم لم ينفه موضوع الخصومة فيها فلا تحصل عنها رسوم جديدة: الا اذا كانت الرسوم السابق تحصيلها دون الرسوم المقررة وفقا لهذه المادة فيحصل الفرق بين الرسمين .

ويرفع الطلب الى رئيس اللجنة الذي يؤثر عليه بتحديد موعد الجلسة ويخطر به الخصوم بالطريق الادارى .

وتتبع اللجنة فيما عدا ذلك احكام قانون المرافعات في نظر الدعاوى واصدار حكم فيها الا اذا رأت اللجنة لمسوغ الخروج على تلك الاحكام .

مادة ١٠ (مكررا) - (مضافة بالقانون ١١٧ لسنة ١٩٥٤) تختص اللجنة بالاغفاء من الرسوم بالشروط المنصوص عليها في انقانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٤٤ المشار اليه - ويجب تقديم طلب الاعفاء مع الطلب الاصلى في ميعاده القانونى على الا يحصل عليه رسم الى ان يفصل في طلب الاعفاء فان قضى برفضه وجب على الطالب دفع الرسم المستحق والا استبعد طلبه الاصلى من جدول اللجنة .

مادة ١٠ (ثالثا) - (مضافة بالقانون ١١٧ لسنة ١٩٥٤) تحكم اللجنة برد الرسوم الى الطالب اذا لم تتنازع ادارة التصفية في طلبه أو حكمت له اللجنة بطلباته كلها فاذا قضت له بجزء منها عينت القدر الواجب رده الى الطالب من هذه الرسوم .

مادة ١٠ (رابعا) - (مضافة بالقانون ١١٧ لسنة ١٩٥٤) تتبع احكام القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٤٤ المشار اليه في شأن تسوية الرسوم المستحقة عن الصور المستخرجة من الطلبات والمستندات المقدمة الى اللجنة ومحاضر جلساتها وقراراتها - ويسرى عليها ما يسرى على الاوراق القضائية في المحاكم الابتدائية .

مادة ١١ - يحال قرار هذه اللجنة خلال سبعة ايام من تاريخ

صدره الى لجنة عليا تشكل بقرار من مجلس قيادة الثورة (١) ، ولهذه اللجنة العليا أن تصدر قرارا بتأييد قرار اللجنة الابتدائية أو بتعديله أو بإلغائه ، ويكون قرارها غير قابل لأي طعن .

وتسير اللجنة في نظر الطلبات التي تحال عليها وفقا للاجراءات التي تراها .

مادة ١٢ - لا يكون نافذا بالنسبة للأموال المصادرة أى حق لا يقدم صاحبه طلبه في الميعاد المنصوص عليه في الفقرة الاولى من المادة ١٠ ولو كان مكثولا بتأمين أو صدر به حكم انتهائي .

ومع ذلك يجوز قبول الطلب المقدم بعد الميعاد المذكور اذا كان عدم تقديمه في ذلك الميعاد بسبب قوة قاهرة أو ظرف استثنائي جدى تقبله اللجنة ، اذا كان باقى الدائنين لم يستوفوا حقوقهم بعد أو كانوا قد استوفوها وبقي من أموال المدين ما يفي بالدين المقدم عنه الطلب متقدم الذكر .

وعلى أية حال تسقط كافة الحقوق بالنسبة الى الاموال المصادرة اذا لم يقدم عنها طلب الى اللجنة المذكورة خلال سنة من تاريخ النشر في الجريدة الرسمية من الأشخاص الذين يمتلكون شيئا من الأموال المصادرة .

(١) صدر قرار رئيس الجمهورية رقم ١٨٨٧ لسنة ١٩٦٨ بإعادة تشكيل اللجنة العليا المنصوص عليها في القانون رقم ٥٩٨ لسنة ١٩٥٣ على الوجه الآتى :

السيد وزير العدل رئيسا
السيد وزير الخزانة
السيد وزير الشؤون الاجتماعية اعضاء

كما نص في المادة الثنية على ان يكون لهذه اللجنة جميع الاختصاصات المنصوص عليها في الامر الصادر في ٨ من نوفمبر سنة ١٩٥٣ بمصادرة أموال وممتلكات أسرة محمد على .

مادة ١٣ - بعد انتهاء الفصل في الطلبات المقدمة الى اللجنة الميينة بالمادة ٩ وصدور قرارات اللجنة العليا بشأنها تتولى ادارة التصفية حصر الديون التي على كل مدين من الاشخاص المصادرة أموالهم وتقدم الى اللجنة المذكورة بيانا بهذه الديون وقرار اللجنة عن كل دين منها كما تقدم لها بيانا عن أموال وممتلكات المدين وقيمتها ، وبعد صدور قرار اللجنة العليا في شأن تقدير ادارة التصفية لاموال المدين وممتلكته يحرر اذن صرف لكل دائن على الخزانة بقيمة دينه كاملا اذا كانت قيمة أموال المدين وممتلكاته تزيد على قيمة ديونه اما اذا كانت تقل عنها فتوزع قيمة تلك الاموال والممتلكات على الدائنين وفقا لأحكام القانون .

ويرسل قلم الكتاب قائمة التوزيع للدائنين خلال يومين من تاريخ صدور القائمة وذلك بكتاب موسى عليه مصحوب بعلم وصول ، ولكل دائن أن يقدم مذكرة بملاحظاته على القائمة للجنة العليا خلال ثلاثة أيام من ارسال القائمة اليه .

وبعد صدور قرار اللجنة العليا يحرر لكل دائن اذن صرف على الخزانة بما خصه في التوزيع .

مادة ١٤ - استثناء من حكم المادة ١٢ من قانون نظام القضاء والمادتين ٣ و ١٠ من قانون مجلس الدولة لا يجوز للمحاكم على اختلاف أنواعها ودرجاتها سماع الدعاوى المتلفة بالاموال التي صدر قرار مجلس قيادة الثورة في ٨ من نوفمبر سنة ١٩٥٣ بمصادرتها ، ويسرى ذلك على الدعاوى المنظورة أمام المحاكم وقت العمل بهذا القانون ولو لم يكن الاشخاص المصادرة أموالهم خصوما فيها .

ولا تعتبر الاحكام التي صدرت قبل ٨ نوفمبر سنة ١٩٥٣ ضد الاشخاص المتقدمي الذكر الا مجرد سندات الا اذا كانت تلك الاحكام انتهائية غير مشربة بالصورية فانها تكون حجة بما تضمنتها بعد صدور قرار اللجنة المنصوص عليها في المادة الحادية عشرة بتقيدها .

مادة ١٥ - لا يجوز الرجوع على الدولة بأى تعويض ناشئ من اجراءات اتخذت أو تتخذ بصدد تنفيذ قرار مجلس قيادة الثورة الصادر في ٨ نوفمبر سنة ١٩٥٣ المتقدم الذكر .

مادة ١٦ - تصدر ادارة التصفية بيانا مشتملا على أسماء الاشخاص الذين شملهم قرار المصادرة من مجلس قيادة الثورة بتاريخ ٨ من نوفمبر سنة ١٩٥٣ وينشر هذا البيان في الجريدة الرسمية وكل اعتراض على ما ورد في هذا البيان يكون للفصل فيه من اختصاص اللجنة المنصوص عليها في المادة التاسعة (١) .

مادة ١٧ - تنشأ ادارة تسمى ادارة تصفية الاموال المصادرة ويصدر بتشكيلها قرار من وزير العدل وتختص بإدارة الاموال المصادرة وتصفياتها وتمثيل الدولة أمام اللجنة المشار اليها في المادة التاسعة في المنازعات التى تدخل في اختصاصاتها وكذلك أمام جهات القضاء الاخرى والغير (٢) .

(١) صدر قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٩٠٦ لسنة ١٩٧٧ بتشكيل لجنة لفحص طلبات ذوى الشأن فى مدى صحة بيان ادارة تصفية الاموال المصادرة .

(٢) صدر القانون رقم ٥٨٢ لسنة ١٩٥٤ بنحويل المجلس الدائم للخدمات العامة سلطة وضع سياسة التصرف فى الاموال المصادرة وتقرير الطرق المناسبة للانتفاع بها ، كما صدر القانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٥٦ بنحويل وزارة المالية والاقتصاد سلطة التصرف فى الاموال المصادرة وازادته حصيلتها للايرادات العامة ونص فى المادة الثانية منه على أن تنقل ادارة تصفية الاموال المصادرة المنشأة بمقتضى القانون رقم ٥٩٨ لسنة ١٩٥٢ الى وزارة المالية والاقتصاد ويكون تنظيم هذه الادارة بقرار من وزير المالية والاقتصاد (الوقائع المصرية فى ١٩٥٦/٣/٢٥ - العدد ٢٤ مكرر) ، ثم صدر قرار وزير الخزانة رقم ١٦٥ لسنة ١٩٦٠ ونص فى ملحقه الاول على إلغاء ادارة تصفية الاموال المستردة اعتبارا من اول يوليو سنة ١٩٦٠ (الوقائع المصرية فى ١٩٦٠/٦/٣٠ - العدد ٤٧) ، ثم صدر قرار

١٥ اموال مصادرة

مادة ١٨ - يعاقب بالعقوبة وبغرامة لا تزيد على الفين من الجنيهات أو بإحدى هاتين العقوبتين كل من يتخلف عن تقديم البيان المنسوب عنه في المواد ١ و ٢ و ٤ و ٧ .

ويعاقب بالعقوبة ذاتها كل شخص تحت يده شيء من الاموال أو الممتلكات المصادرة لم يقدم بيانا عنه حتى ولو كان اسم الشخص الذي كانت هذه الاموال مملوكة له قبل ٨ ن نوفمبر سنة ١٩٥٣ قد أغفل ادراجه بالبيان المنصوص عليه في المادة ١ متى ثبت أن من تحت يده المال يعلم ذلك .

وكذلك يعاقب بالعقوبة ذاتها كل من قدم بيانا ناقصا أو غير صحيح بقصد تهريب أو اخفاء شيء من الاموال المصادرة .

وكل ما تقدم مع عدم الاخلال بتوقيع عقوبة أشد ينص عليها القانون .

مادة ١٩ - يعاقب بالسجن كل شخص يكون تحت يده شيء من الاموال التي صدر قرار مجلس قيادة الثورة في ٨ من نوفمبر سنة ١٩٥٣ بمصادرتها اذا هو اختلس شيئا من تلك الاموال أو استولى عليها بغير وجه حق أو أخفاها أو هربها أو سهل شيئا من ذلك لغيره ^{١٥٢}

مادة ٢٠ - تعين ادارة التصفية لجنا للجرد من بين موظفي

وزير الخزانة رقم ١٦٦ لسنة ١٩٦٠ بشأن انشاء ادارة عملة لتلبية الاموال المستردة ، كما صدر قرار وزير الخزانة رقم ١٨ لسنة ١٩٧٠ بشأن تنظيم الادارة والتصرف في المعترات المستردة والتركات الشاغرة ، وبالفاء القرار رقم ١٠٩ لسنة ١٩٦٤ بشأن تفويض السادة المحافظين في ادارة المعترات المستردة كل في نطاق محافظته ، كما صدر قرار وزير الخزانة رقم ١٨١ لسنة ١٩٧٩ بشأن تفويض المحافظين في بعض الاختصاصات .

الحكومة ويكون لأعضاء هذه اللجان ممن لا تقل درجاتهم عن الخامسة صفة رجال الضبط القضائي في اثبات جميع الجرائم التي تقع بالمخالفة لأحكام هذا القانون .

هادة ٢١ - على وزير العدل تنفيذ هذا القانون وله أن يتخذ التدابير وأن يصدر القرارات واللوائح اللازمة لتنفيذه . ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

صدر بقصر الجمهورية في ٢٨ ربيع الأول سنة ١٣٧٣ (٥ ديسمبر سنة ١٩٥٣)

قرار رئيس مجلس الوزراء

رقم ٩٠٦ لسنة ١٩٧٧

بتشكيل لجنة لفحص طلبات ذوى الشأن فى مدى صحة بيان
ادارة تصفية الاموال المصادرة (١)

رئيس مجلس الوزراء

بعد الاطلاع على الدستور ؛

وعلى قرار مجلس قيادة الثورة الصادر بتاريخ ٨ نوفمبر سنة
١٩٥٣ باسترداد اموال الشعب وممتلكاته من أسرة محمد على ؛
وعلى القانون رقم ٥٩٨ لسنة ١٩٥٣ بشأن اموال أسرة محمد على
المصادرة ؛

وعلى موافقة مجلس الوزراء ؛

وبناء على ما ارتآه مجلس الدولة ؛

قـــــرر

مادة ١ — (معدلة بقرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٤٠٤ لسنة
١٩٨٠) تشكل لجنة برئاسة وزير العدل ، وعضوية مدير النيابة
الادارية والنائب العام ووكيل وزارة العدل لمصلحة الشهر المقرى •

وتختص اللجنة بفحص وتحقيق ما يقدم اليها من طلبات من ذوى
الشأن فى صحة بيان ادارة تصفية الاموال المصادرة بتاريخ ٩ من ديسمبر
سنة ١٩٥٣ وتحقيق مصدر الاموال التى تمت مصادرتها ، والتثبت من
مدى اعتبارها من اموال وممتلكات أسرة محمد على أو من الاموال

(١) الجريدة الرسمية فى ٨ اكتوبر سنة ١٩٧٧ — العدد ٤٠

والممتلكات التي آلت منهم الى غيرهم عن طريق الوراثة أو المصاهرة أو القرابة .

مادة ٢ - تقدم الطلبات المشار اليها في المادة السابقة من ذوى الشأن الى اللجنة خلال ستين يوما من تاريخ العمل بهذا القرار مؤيدة بالمستندات والادلة والبيانات التي تكون ضرورية لتحقيق مصدر الاموال والممتلكات المصادرة والتعرف على مدى مطابقتها لاجلكم قرار مجلس قيادة الثورة باسترداد اموال الشعب وممتلكاته من أسرة محمد على ، والقلنون رقم ٥٩٨ لسنة ١٩٥٣ المشار اليهما .

مادة ٣ - ترفع اللجنة تقارير بتوصياتها في الحالات التي تقدم لها الى رئيس مجلس الوزراء مشفوعة بمقترحاتها ، وما تراه من تسويات أو تمويضات لذوى الشأن ، والاسباب التي بنيت عليها ، والاجراءات القانونية اللازمة لتحقيق ذلك .

مادة ٤ - تضع اللجنة في أول اجتماع لها القواعد والاجراءات التي تسير عليها في عملها .

مادة ٥ - ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ، ويعمل به من تاريخ نشره ،،

صدر برئاسة مجلس الوزراء في ١٣ شوال سنة ١٣٩٧ (٢٦ سبتمبر سنة ١٩٧٧)

قانون رقم ٦٤٨ لسنة ١٩٥٣

بشأن الأموال المصادرة من محكمة الثورة وأموال الأحزاب المحقة (١)

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الاعلان الدستوري الصادر في ١٠ من فبراير سنة ١٩٥٣ من القائد العام للقوات المسلحة وقائد ثورة الجيش ،
وعلى الاعلان الدستوري الصادر في ١٨ من يونيو سنة ١٩٥٣ ؛

وعلى الاعلان الصادر بتاريخ ١٧ يناير سنة ١٩٥٣ من القائد العام للقوات المسلحة بمصفته رئيس ثورة الجيش والمتضمن حل الأحزاب السياسية ومصادرة أموالها لصالح الشعب ؛

وعلى المرسوم بقانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٥٣ في شأن حل الأحزاب السياسية ؛

وعلى قرار مجلس قيادة الثورة الصادر بتاريخ ١٦ سبتمبر سنة ١٩٥٣ بإنشاء محكمة الثورة ،

وعلى القانون رقم ٥٩٨ لسنة ١٩٥٣ بشأن أموال أسرة محمد علي المصادرة ؛

وعلى ما ارتآه مجلس الدولة ؛

وبناء على ما عرضه وزير العدل وموافقة رأى مجلس الوزراء ؛

(١) الوقائع المصرية في ٢٦ ديسمبر سنة ١٩٥٣. — العدد ١٠٣ مكر .

اصدر القاتون الآتى

مادة ١ - على كل شخص يكون تحت يده بأية صفة كانت في تاريخ العمل بهذا القانون شيء من الاموال أو الممتلكات المقتضى من محكمة الثورة بمصادرتها أن يقدم الى رئيس لجنة التصفية بيانا بما تحت يده خلال ثلاثين يوما من تاريخ النشر في الجريدة الرسمية عن أسماء الاشخاص الذين صودرت أموالهم أو من تاريخ وجود المال تحت يدهم أو من تاريخ العمل بهذا القانون أى هذه المدد أطول .

ويجب أن يشمل البيان الاموال والممتلكات من عقار أو منقول ولو كان متنازعا عليها .

مادة ٢ - يجب على كل شخص يكون في تاريخ العمل بهذا القانون مدينا بأية صفة كانت لاحد من الاشخاص المحكوم بمصادرة أموالهم أن يقدم لرئيس لجنة التصفية بيانا بما في ذمته من دين وملحقات هذا الدين لفاية تاريخ تقديم البيان المذكور وذلك خلال الميعاد المنصوص عليه في المادة السابقة .

ويجب أن يشمل البيان كل دين ولو كان متنازعا فيه أو كان غير مستحق الأداء أو محلا لمقاصة وكذلك التعجيلات الطارئة عليه حتى تاريخ التقديم .

مادة ٣ - يلتزم أيضا بتقديم البيان المنصوص عليه في المادة الاولى كل شخص يكون تحت يده بأية صفة كانت شيء من الاموال أو الممتلكات التي كانت مملوكة للاحزاب المنحلة والتي صودرت بمقتضى الاعلان الصادر بتاريخ ١٧ يناير سنة ١٩٥٣ من القائد العام للقوات المسلحة كما يلتزم كل مدين لتلك الاحزاب بتقديم البيان المنصوص عليه في المادة الثانية ويقدم البيان في الحالتين في الميعاد المنصوص عليه في المادة الاولى .

مادة ٤ - التصرفات التي يكون أحد أطرافها شخصا محكوما عليه من محكمة الثورة بالمصادرة والتي أبرمت بعد ١٦ من سبتمبر سنة ١٩٥٣

يجب على كل طرف فيها أن يقدم بياناً عنها لرئيس إدارة التصفية في
الميعاد المبين بالمادة الأولى .

مادة ٥ - لا تكون الحقوق الناشئة للغير عن التصرفات المصادرة من
الأشخاص الذين كانوا يمتلكون الأموال المصادرة نافذة بالنسبة إلى هذه
الأموال إذا لم يكن للتصرفات المذكورة تاريخ ثابت قبل تاريخ الحكم
المصدر بالمصادرة أو قبل تاريخ نشر الإعلان الصادر بمصادرة أموال
الأحزاب المنحلة بحسب الأحوال .

ومع ذلك يجوز الاعتداد بهذه التصرفات ولو لم يكن لها هذا التاريخ
الثابت إذا اقتضت العدالة ذلك .

ولا يجوز الاعتداد بأي تصرف أياً كان تاريخه ولو كان مسجلاً سواء
أكان بموضع أم بغير عوض متى تبين أنه قصد به إخفاء أو تهريب شيء
من الأموال أو الممتلكات المصادرة .

مادة ٦ - مع عدم الإخلال بأحكام المواد السابقة تسرى أحكام
القانون رقم ٥٩٨ لسنة ١٩٥٣ بشأن أموال أسرة محمد علي المصادرة
المشار إليه على الأموال المصادرة بموجب الأحكام المصادرة من محكمة
الثورة وكذا أموال الأحزاب المنحلة وذلك عدا أحكام المواد ٤ و ٥ و ٦
وعلى أن يستبدل في تطبيق أحكام هذا القانون بعبارة (٨ نوفمبر سنة
١٩٥٣) في المواد ٧ و ٨ فقرة ثلثية و ٩ فقرة ثالثة و ١٤ فقرة ثانية عبارة
(تاريخ نشر الإعلان الصادر بمصادرة أموال الأحزاب أو التاريخ الذي
نشر فيه الحكم بالمصادرة بحسب الأحوال) .

مادة ٧ - يلغى كل حكم في المرسوم بقانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٥٣
في شأن حل الأحزاب السياسية المنحلة يتعارض مع نصوص هذا القانون .

مادة ٨ - على وزير العدل تنفيذ هذا القانون ويعمل به من تاريخ
نشره في الجريدة الرسمية وله أن يصدر الأوامر والقرارات اللازمة لتنفيذه ،
صدر بقصر الجمهورية في ١٩ ربيع الثاني سنة ١٣٧٣ (٢٦ ديسمبر ١٩٥٣)

قانون رقم ٥٨٢ لسنة ١٩٥٤

بتفويض المجلس الدائم للخدمات العامة سلطة وضع سياسة للتصرف
في الأموال المصادرة وتقرير الطرق المناسبة للاقتفاع بها (١)

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الاعلان الدستوري الصادر في ١٠ من فبراير
سنة ١٩٥٣ من القائد العام للقوات المسلحة وقائد ثورة الجيش ؛
وعلى الاعلان الدستوري الصادر في ١٨ من يونيو سنة ١٩٥٣ ؛

وعلى الاعلان الصادر بتاريخ ١٧ يناير سنة ١٩٥٣ من القائد العام
للقوات المسلحة بصفته رئيس ثورة الجيش والمتضمن حل الاحزاب
السياسية ومصادرة أموالها لصالح الشعب ؛

وعلى قرار مجلس قيادة الثورة الصادر بتاريخ ٨ نوفمبر سنة ١٩٥٣
باسترداد أموال الشعب وممتلكاته من أسرة محمد علي وذلك بمصادرة
أموال وممتلكات هذه الأسرة وكذلك الأموال والممتلكات التي آلت منهم
الى غيرهم عن طريق الوراثة أو المصاهرة أو القرابة ؛

وعلى القانون رقم ٤٩٣ لسنة ١٩٥٣ بإنشاء المجلس الدائم للخدمات
العامة ؛

وعلى القانون رقم ٥٩٨ لسنة ١٩٥٣ بشأن أموال أسرة محمد علي
المصادرة ؛

(١) الوقائع المصرية في ١١-نوفمبر سنة ١٩٥٤ - المجلد ٩٠ مكرر (تلمع) .

وعلى القانون رقم ٦٣٤ لسنة ١٩٥٣ في شأن إدارة التصفية ؛
وعلى القانون رقم ٦٤٨ لسنة ١٩٥٣ بشأن الأموال المصادرة من
محكمة الثورة وأموال الأحزاب المنحلة ؛
وعلى ما أقرته مجلس الدولة ؛
وبناء على ما عرضه رئيس مجلس الوزراء ، وموافقة رأى ذلك المجلس ؛

أصدر القانون الآتى :

مادة ١ - (معدلة بالقانون ٢٦ لسنة ١٩٥٥) يخول للمجلس الدائم
للخدمات العامة سلطة وضع سياسة التصرف في الأموال المصادرة بمقتضى
الاعلان الصادر في ١٧ يناير سنة ١٩٥٣ أو بموجب حكم من محكمة الثورة
أو بقرار من مجلس قيادة الثورة ، وتقرير الطرق المناسبة للانتفاع
بأيراداتها وبمحصيلات التصرف فيها لتمويل مشروعات الخدمات التي يقرها
المجلس .

مادة ٢ - تكون إدارة تصفية الأموال المصادرة ^(١) المنشأة بمقتضى
القانون رقم ٥٩٨ لسنة ١٩٥٣ المشار اليه تحت اشراف المجلس الدائم
للخدمات العامة .

ويقرر المجلس أوضاع هذا الاشراف .

مادة ٣ - يلغى كل حكم يتعارض مع أحكام هذا القانون .

مادة ٤ - على رئيس مجلس الوزراء والوزراء كل فيما يخصه تنفيذ
هذا القانون ، ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية ،
صدر بقصر الجمهورية في ١٥ ربيع الأول سنة ١٣٧٤ (١١ نوفمبر سنة ١٩٥٤)

(١) صدر قرار وزير الخزانة رقم ١٦٥ لسنة ١٩٦٠ ونص في ملحقته الأولى
على إلغاء إدارة تصفية الأموال المصادرة اعتباراً من أول يوليو سنة ١٩٦٠
(الواقع المصرية في ١٩٦٠/٦/٣٠ - العدد ٤٧) .

قانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٥٥

في شأن الأموال المصادرة بقرار من مجلس قيادة الثورة (١)

باسم الأمة

مجلس الوزراء

بعد الاطلاع على الاعلان الدستوري الصادر في ١٠ من فبراير سنة ١٩٥٣ ؛

وعلى لقرار الصادر في ١٧ من نوفمبر سنة ١٩٥٤ بتحويل مجلس الوزراء سلطات رئيس الجمهورية ؛

وعلى القانون رقم ٥٩٨ لسنة ١٩٥٣ بشأن أموال أسرة محمد علي المصادرة ؛

وعلى القانون رقم ٦٣٤ لسنة ١٩٥٣ في شأن ادارة التصفية ؛

وعلى ما ارتأه مجلس الدولة ؛

وبناء على ما عرضه وزير العدل ؛

اصدر القانون الآتى :

مادة ١ - على كل شخص يكون تحت يده بنية صفة كانت شئ من الأموال أو الممتلكات التي قرر أو يقرر مجلس قيادة الثورة مصادرتها أن يقدم الى رئيس ادارة التصفية بيانا بما تحت يده خلال ثلاثين يوما من تاريخ النشر في الجريدة الرسمية عن أسماء الأشخاص الذين صودرت

(١) الوثائق المصرية في ٢٠ يناير سنة ١٩٥٥ - المجلد ٦ مكر .

أموالهم أو من تاريخ وجود المال تحت يده أو من تاريخ العمل بهذا القانون أى هذه المدد أطول .

ويجب أن يشمل البيان الأموال والممتلكات من عقار أو منقول ولو كان متنازعا عليها .

مادة ٢ - يجب على كل شخص يكون مدينا بأية صفة كانت لأحد الأشخاص المنصوص عليهم بالمادة السابقة أن يقدم لرئيس أمانة التصفية بيانا بما في ذمته من دين وملحقات هذا الدين لتأية تاريخ تقديم البيان المذكور وذلك خلال الميعاد المنصوص عليه في المادة السابقة .

ويجب أن يشمل البيان كل دين ولو كان متنازعا فيه أو كان غير مستحق الأداء أو محلا لقاصة وكذلك التعديلات الطارئة عليه حتى تاريخ التقديم .

مادة ٣ - يازم بتقديم البيان المنصوص عليه في المادة (١) كل شخص يكون تحت يده بأية صفة كانت شيء من الأموال أو الممتلكات التي كانت مملوكة لأحد الأشخاص المنصوص عليهم في تلك المادة - كما يازم كل مدين لأحد من المذكورين بتقديم البيان المنصوص عليه في المادة (٢) - ويقدم للبيان في الحاليتين في الميعاد المنصوص عليه في المادة (١) .

مادة ٤ - يجب على كل طرف في التصرفات التي يكون أحد أطرافها من الأشخاص المنصوص عليهم في المادة (١) أن يقدم بيانا عنها لرئيس إدارة التصفية في الميعاد المبين بالمادة المذكورة .

مادة ٥ - لا تكون الحقوق الناشئة للغير عن التصرفات الصادرة ممن كانوا يمتلكون الأموال المصادرة نافذة بالنسبة إلى هذه الأموال إذا لم يكن للتصرفات المذكورة تاريخ ثابت قبل تاريخ صدور قرار مجلس قيادة الثورة بالمصادرة .

ومع ذلك يجوز الاعتداد بهذه التصرفات ولو لم يكن لها هذا التاريخ الثابت إذا اقتضت العدالة ذلك .

ولا يجوز الاعتداد بأى تصرف أيا كان تاريخه ولو كان مسجلا سواء
أكان بمعوض أم بغير عوض متى تبين أنه قصد به إخفاء أو تهريب شيء
من الأموال أو للممتلكات المصادرة .

مادة ٦ - مع عدم الإخلال بأحكام المواد السابقة تسرى على
الأموال المصادرة المنصوص عليها في المادة (١) أحكام القانون رقم ٥٩٨
لسنة ١٩٥٣ المشار إليه عدا أحكام المواد ٤ و ٥ و ٦ منه - على أن
يستبدل بعبارة (٨ نوفمبر سنة ١٩٥٣) الواردة في ذلك القانون عبارة
« تاريخ صدور قرار مجلس قيادة الثورة بالمصادرة » .

مادة ٧ - لا تسرى أحكام هذا القانون على الأموال المصادرة
بمقتضى الإعلان الصادر في ١٧ يناير سنة ١٩٥٣ والمتضمن حل الأحزاب
السياسية ومصادرة أموالها لصالح الشعب كما لا تسرى أحكامه كذلك على
الأموال المصادرة بمقتضى قرار مجلس قيادة الثورة الصادر في ٨ نوفمبر
سنة ١٩٥٣ باسترداد أموال الشعب وممتلكاته من أسرة محمد علي .

مادة ٨ - على وزير العدل تنفيذ هذا القانون ، ويعمل به من تاريخ
نشره في الجريدة الرسمية ،،

صدر بديوان الرئاسة في ٢٥ جمادى الأولى سنة ١٣٧٤ (١٩ يناير سنة ١٩٥٥)

قانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٥٦

بتفويض وزارة المالية والاقتصاد سلطة التمرف في الاموال

المصادرة واضافة حصيلتها للايرادات العامة (١)

باسم الأمة

مجلس الوزراء

بعد الاطلاع على الاعلان الدستوري الصادر في ١٠ من فبراير
سنة ١٩٥٣ ؛

وعلى القرار الصادر في ١٧ من نوفمبر سنة ١٩٥٤ بتفويض مجلس
الوزراء سلطات رئيس للجمهورية ؛

وعلى الاعلان الدستوري الصادر في ١٧ يناير سنة ١٩٥٣ من القائد
العام للقوات المسلحة بصفته رئيس ثورة الجيش الى الشعب المصري
والمتمضن حل الأحزاب السياسية ومصادرة أموالها لصالح الشعب ؛

وعلى قرار مجلس قيادة الثورة الصادر بتاريخ ٨ نوفمبر سنة ١٩٥٣
باسترداد أموال الشعب وممتلكاته من أسرة محمد علي وذلك بمصادرة
أموال وممتلكات هذه الأسرة وكذلك الأموال والممتلكات التي آلت منهم
الى غيرهم عن طريق الوراثة أو المصاهرة أو القرابة ؛

وعلى القانون رقم ٤٩٣ لسنة ١٩٥٣ بإنشاء المجلس الدائم للخدمات
المعامية ؛

وعلى القانون رقم ٥٩٨ لسنة ١٩٥٣ بشأن أموال أسرة محمد علي
المصادرة ؛

(١) الواقع المصرية في ٢٥ مارس سنة ١٩٥٦ — العدد ٢٤ مكرز .

وعلى القانون رقم ٦٣٤ لسنة ١٩٥٣ في شأن إدارة التصفية ؛
وعلى القانون رقم ٦٤٨ لسنة ١٩٥٣ بشأن الأموال المصادرة من
محكمة الثورة وأموال الأحزاب المنحلة ؛
وعلى القانون رقم ٥٨٢ لسنة ١٩٥٤ بتحويل المجلس الدائم للخدمات
العامة سلطة وضع سياسة التصرف في الأموال المصادرة وتقرير الطرق
المناسبة للانتفاع بها ؛
وعلى ما أرتأه مجلس الدولة ؛
وبناء على ما عرضه وزير المالية والاقتصاد ؛

أصدر القانون الآتي :

مادة ١ - خولت وزارة المالية والاقتصاد سلطة التصرف في
الأموال المصادرة بمقتضى الاعلان الصادر في ١٧ يناير سنة ١٩٥٣ أو
بمقتضى قرار مجلس قيادة الثورة الصادر بتاريخ ٨ نوفمبر سنة ١٩٥٣
أو بمقتضى حكم من محكمة الثورة ؛ وتضاف إيرادات هذه الأموال وكذلك
حصيلة التصرف فيها الى الإيرادات العامة للدولة .

مادة ٢ - تنقل إدارة تصفية الأموال المصادرة المنشأة بمقتضى
القانون رقم ٥٩٨ لسنة ١٩٥٣ الى وزارة المالية والاقتصاد .
ويكون تنظيم هذه الإدارة بقرار من وزير المالية والاقتصاد (١) .

(١) صدر قرار وزير الخزانة رقم ١٦٥ لسنة ١٩٦٠ ونس في ملاحته الأولى
على إلغاء إدارة تصفية الأموال المصادرة اعتباراً من أول يوليو سنة ١٩٦٠
(الوقائع المصرية في ١٩٦٠/٦/٢٠ - العدد ٤٧) ، ثم صدر قرار وزير الخزانة
رقم ١٦٦ لسنة ١٩٦٠ بشأن إنشاء إدارة عامة لتلبية الأموال المستردة ، انظر
ما يلي ص ٢٨ ، كما صدر قرار وزير الخزانة رقم ١٨ لسنة ١٩٦٧ بشأن
تنظيم الإدارة والتصريف في المعترات المستردة والتركبات الشفوية ، وبإلغاء
القرار رقم ١٠٩ لسنة ١٩٦٤ بشأن تحويل السلطة المحظوظين في إدارة

مادة ٢ - يلغى كل حكم يتعارض مع أحكام هذا القانون .

مادة ٤ - على رئيس مجلس الوزراء والوزراء كل فيما يخصه تنفيذ هذا القانون ولوزير المالية والاقتصاد إصدار القرارات اللازمة لتنفيذه ، ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية ،،

صدر بديوان الرياسة في ٨ شعبان سنة ١٣٧٥ (٢١ مارس سنة ١٩٥٦)

القرارات المستردة كل ق نطاق محافظته (انظر ما يلي ص ٣٠) .
قرار وزير الخزانة رقم ١٨١ لسنة ١٩٧٩ بشأن تفويض المحافظين في بعض الاختصاصات (انظر ما يلي ٣٦) .

قرار وزير الخزانة رقم ١٦٦ لسنة ١٩٦٠
بشأن إنشاء ادارة عامة لتابعة الأموال المستردة (١)

وزير الخزانة

بعد الاطلاع على القانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٥٦ ؛
 وعلى القرار الوزاري رقم ١٦٥ لسنة ١٩٦٠ بإلغاء ادارة تصفية
 الأموال المصادرة ؛

قرر :

مادة ١ - تنشأ بديون عام للوزارة ادارة عامة تسمى الادارة
 العامة لتابعة الأموال المستردة .

مادة ٢ - يكون اختصاص هذه الادارة العامة ما يلي :

(أ) متابعة التصرفات الخاصة بالأثاث والتحف الموجودة بالاستراحات
 الملكية السابقة وهي التي كانت تابعة أصلاً للديوان الملكي
 وخصصت الآن كمتاحف تتبع وزارة الارشاد القومي ومصلحة
 السياحة والشؤون البلدية - وتشمل : عابدين - القبة - رأس
 التنين - المنتره .

(١) الوثائق المصرية في ٢٠ يونيو سنة ١٩٦٠ - العدد ٤٧ ، وكان
 القانون رقم ٦٢٤ لسنة ١٩٥٢ قد صدر في شأن ادارة التصفية التي كانت
 تختص - علاوة على اختصاصاتها النصوص عليها في المادة ١٧ من القانون
 رقم ٥٦٨ لسنة ١٩٥٢ - بإدارة وتصفية الأموال المصادرة بقتضى الاعلان
 الصادر في ١٧ يناير سنة ١٩٥٢ المتضمن حل الأحزاب السياسية ومصادرة
 أموالها لصالح الشعب او بموجب حكم من محكمة الثورة او بقرار من مجلس
 قيادة الثورة . ثم صدر قرار وزير الخزانة رقم ١٦٥ لسنة ١٩٦٠ بإلغاء ادارة
 تصفية الأموال المصادرة اعتباراً من أول يوليو سنة ١٩٦٠. والذي حلت
 محلها ادارة متبعة الأموال المستردة المنشأة بالقرار رقم ١٦٦ لسنة ١٩٦٠
 المشار اليه بالمتن .

(ب) مطالبة الجهات المستلمة لاثاثات من القصور الملكية السابقة
بأثمان ما تسلمته من اثاثات بعد التأكد من اضافة الأصناف
المنصرفة للجهات الى المعدة وتيدها بالدفاتر .

(ج) متابعة استلام قيمة الأراضي الزراعية والأراضي البور
المصادرة التي استولى عليها الاصلاح الزراعى والمنشآت
الزراعية المقامة عليها .

(د) متابعة تحصيل صافي الايجارات المتأخرة ويوافق ثمن الأطنان

(هـ) متابعة تحصيل ثمن المكتبات المسلمة للجهات الحكومية المختلفة ،
ومتابعة التصرفات الخاصة بالتحف والمجوهرات والاثاثات
واتخاذ الاجراءات اللازمة بشأنها .

(و) متابعة الايرادات الناتجة عن استغلال الحدائق وبيعها ومزرعة
الألبان التي تقوم وزارة الصربية باستغلالها .

(ز) صرف المرتبلة المقررة لبعض أفراد أسرة محمد على والمعاشنة
المستحقة لبعض موظفى الدوائر السابقة أو ورثتهم .

(ح) متابعة التصرفات الخاصة بالأوراق المالية .

(ط) تحصيل بعض السلف التي وافقت عليها اللجنة العليا للأموال
المصادرة لبعض الشركات (شركة البلاستيك) ،،،

مادة ٢ - على السيد وكيل الوزارة تنفيذ هذا القرار .

تحريرا فى ٨ ذى الحجة سنة ١٣٧٩ (٢ يونيو سنة ١٩٦٠) .

قرار وزير الخزانة رقم ١٨ لسنة ١٩٧٠

بشأن تنظيم الادارة والتصرف فى العقارات المستردة

والتركات الشاغرة ، وبالفاء القرار رقم ١٠٩ لسنة ١٩٦٤

بشأن تنظيم الادارة والتصرف فى العقارات المستردة

كل فى نطاق محافظته (١)

وزير الخزانة

بعد الاطلاع على القانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٥٦ بشأن تفويل
وزارة الخزانة سلطة التصرف فى الأموال المستردة واضافة ريعها وحصيلة
التصرف فيها الى الايرادات العامة للدولة ؛

وعلى القانون رقم ٧١ لسنة ١٩٦٢ بشأن التركات الشاغرة من
المتوفين بغير وارث ؛

وعلى القرار الجمهورى رقم ٤٤١٥ لسنة ١٩٦٥ بمسؤوليات وتنظيم
وزارة الاسكان والمرافق ؛

وعلى قرار وزير الخزانة رقم ١٠٩ لسنة ١٩٦٤ بشأن تفويض
السادة المحافظين فى ادارة العقارات المستردة كل فى نطاق محافظته ؛

وعلى قرار وزير الاسكان والمرافق رقم ١٥٦٥ لسنة ١٩٦٥
بالتفويض فى بعض الاختصاصات المتعلقة باشراف الوزارة فى ادارة
العقارات المبنية والأراضى الفضاء المخصصة للبناء فى التركات الشاغرة
التي تتخلف عن المتوفين من غير وارث ؛

قرر

مادة ١ - تتولى وزارة الاسكان والمرافق ادارة العقارات

(١) اللوائح المصرية فى ٢٣ فبراير سنة ١٩٧٠ - المصد ٤١ .

والأراضي الفضاء المستردة ^(١) والتركات الشاغرة المسلمة اليها وكذا التصرف فيها طبقا لقواعد التصرف الصادرة من تلك الوزارة والاتفاقات التي تبرمها وزارة الخزانة مع بنك الائتمان العقاري وتسدد ايراداتها وأثمان بيعها لحساب وزارة الخزانة .

مادة ٢ - تشكل لجنة من :

(أ) مندوب عن وزارة الاسكان والمرافق .

(ب) مندوب عن وزارة الخزانة (الادارة العامة لبيت المال والأموال المستردة) .

(ج) مندوب عن المحافظة المختصة .

وتتولى هذه اللجنة تسليم عقارات التركات الشاغرة بالمحافظة الى وزارة الاسكان والمرافق لاتخاذ اللازم بشأنها طبقا لأحكام القانون رقم ٧١ لسنة ١٩٦٢ المشار اليه .

مادة ٣ - تتولى الادارة العامة لبيت المال والأموال المستردة متابعة حصيلة هذه العقارات .

مادة ٤ - يلغى القرار الوزاري رقم ١٠٩ لسنة ١٩٦٤ المشار اليه .

مادة ٥ - ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ويعمل به من تاريخ نشره ،،

تحريرا في ١٩ ذي القعدة ١٣٨٩ (٢٧ يناير سنة ١٩٧٠) .

(١) صدر قرار وزير الاسكان والمرافق رقم ١٥ لسنة ١٩٦٢ بنظام وقواعد تجرير عقارات اهلاك الحكومة المستردة (ما يلي من ٢٢) .

(م ٣ - موسوعة مصر - ج ٧)

قرار وزير الاسكان والمرافق رقم ١٥ لسنة ١٩٦٢
بنظام وقواعد تأجير عقارات أملاك الحكومة المستردة (١)

وزير الاسكان والمرافق

بعد الاطلاع على القانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٥٦ في شأن تولي
وزارة المالية والاقتصاد سلطة التصرف في الاموال المصادرة واطرافه
حصولها للايرادات العامة للدولة .

وكتاب وزارة الخزانة رقم ٩٧ لسنة ١٩٦٠ بشأن اشراف وزارة
الاسكان والمرافق على ادارة وبيع املاك الحكومة المستردة ؛

قـــــرر

مادة ١ - يكون تأجير عقارات الحكومة المستردة وفقا للقواعد
المنصوص عليها في هذا القرار .

مادة ٢ - يملن عن المقارنات الخالية المتسار اليها في المادة
السابقة بوسائل فعالة من بينها النشر بلدى الجرائد اليومية وبلوحات
الاعلان بالوزارة والادارة العامة للاسكان ومكاتب التحصيل المختصة
بحيث يتضمن الاعلان كلفة البيانات المتعلقة بالمقارن من حيث الموقع
وعدد الحجرات والقيمة الايجارية .

مادة ٣ - يشترط لقبول طلبات الاستئجار أن تتوفر في الطالب
الشروط الآتية :

- (أ) أن يكون متمتعاً بجنسية الجمهورية العربية المتحدة .
- (ب) ألا يزيد قيمة الايجار عن ٢٠ ٪ من الدخل الشهري .

(ج) أن يقدم الطلب على النموذج المعد لذلك مصحقا عليه من الجهة الادارية التابع لها اذا كان موظفا عاما أو من الجهة الادارية المختصة بالنسبة لغير الموظفين وأن يكون ذلك تحت مسؤوليتها وأن يرفق بالطلب المستندات المثبتة لما ورد فيه من بيانات خلال المدة المحددة للإعلان .

(د) أن يكون غير حاصل في ذات المدينة على مسكن من المساكن الخاضعة لاشراف الهيئات المحلية (المؤسسات العامة - المجالس المحلية) أو الخاضعة للحراسة .

(هـ) يرفق بالطلب حوالة بريدية بمبلغ خمسة جنيهات برسم السيد وكيل وزارة الاسكان والمرافق كناتمين مؤقتة تحتسب من الاجبار المستحق عند التماقد وترد للطلاب في حالة عدم قبول الطلب أو رفضه .

(و) لا يجوز للشخص أن يتقدم بأكثر من طلب واحد عن وحدات من نوع واحد من الأمكن المطن عنها .

مادة ٤ - تكون أولوية الانتفاع بالمقارنات الشاغرة طبقا لما يأتي :

(١) المساكن :

تكون أولوية الانتفاع بالوحدات السكنية الخالية وفقا للترتيب الآتى :

١ - سكان المنازل التي أزيلت فعلا أو أخلت بقرار من السلطة المختصة .

٢ - سكان المنازل التي تقرر ازلتها أو أخلاؤها بقرار من السلطات المختصة .

٣ - الموظفون العموميون المنقولون حديثا الى البلد الموجود به المسكن المطن عنه .

٤ - أصحاب الطلبات الأخرى من غير الفئات السابقة .

ويشترط بالنسبة للحالات المبينة في الفقرات ١ ، ٢ ، ٣ أن يتحقق سبب الأولوية خلال الستة شهور السابقة على الاعلان ويفضل عند تعدد المتقدمين من يتحقق له سبب الأولوية في تاريخ أقرب للاعلان ويتم المفاضلة بين مقدمي الطلبات من كل فئة من الفئات السابقة اذا تساوت أولويتهم على أساس الحالة الاجتماعية وعدد الأولاد وقيمة الدخل السنوي والحالة الصحية وقرب أو بعد مكان العمل وإذا توافرت عناصر المفاضلة وفقا للأسس السابقة يتم الاختيار بطريق القرعة بعد إخطار المتقدمين للحضور بخطابات موصى عليها ترسل قبل الميعاد لاجراء القرعة بخمسة أيام على الأقل .

(ب) المكاتب :

تكون أولوية الانتفاع حسب الترتيب الآتى :

١ - الجمعيات والهيئات الخيرية والاجتماعية والرياضية والتعاونية المسجلة وفقا لأحكام القانون والتي تسمى لتحقيق أغراض ذات نفع عام ولا تهدف الى كسب .

٢ - مؤسسات وشركات القطاع العام .

٣ - أرباب المهن الحرة .

٤ - الشركات على اختلاف أنواعها .

وتتم المفاضلة بين مقدمي الطلبات بالاستناد الى فقرة من الفقرات السابقة اذا تساوت أولويتهم على أساس ظروف كل حالة بمراعاة الحاجة الى المكان والحالة المالية .

(ج) الأراضي الفضاء :

تتم المفاضلة بين مقدمي الطلبات على أساس الظروف والأغراض المطلوب من أجلها للاستئجار بمراعاة الحالة الاجتماعية والمادية .

مادة ٥ - تشكل لجنة للفصل في الطلبات التي تقدم طبقا للقواعد المتقدمة على الوجه الآتي :

- ١ - وكيل الوزارة المساعد لشئون الاسكان رئيسا
- ٢ - مدير عام الادارة العامة للاسكان
- ٣ - مراقب علم وحدة التنظيم بالوزارة
- ٤ - مدير املاك الحكومة الاميرية والمستردة
- ٥ - مدير الشئون القانونية بالوزارة

وتصدر اللجنة قراراتها في خلال الخمسة عشر يوما التالية لنهاية الموعد المحدد لتقديم الطلبات وذلك بالأغلبية المطلقة فإذا تساوت الآراء يرجع الجانب الذي فيه الرئيس وتكون لهذه اللجنة في سبيل أداء مهمتها الاتصال بالهيئات أو الجهات العامة والخاصة للتحقق من صحة البيانات الواردة في الطلبات المقدمة اليها وعليها اخطار ذوي الشأن بخطابات موصى عليها بما تصدره من قرارات .

وترفع اللجنة ما تصدره في هذا الشأن للسيد وكيل الوزارة لشئون الاسكان للاعتماد ويعتبر قراره في هذا الشأن نهائيا وللوزير حق الاستثناء من القواعد السابقة للمصالح العام .

مادة ٦ - تلغى جميع الطلبات السابق تقديمها في هذا الشأن والتي لم يبت فيها حتى تاريخ صدور هذا القرار .

مادة ٧ - لا يقبل طلب إخلاء أى عقار ما لم يقدم الطلب في الموعد المنصوص عليه في العقد (قبل نهاية العقد بشهرين) ومن يرغب في الإخلاء قبل نهاية المدة المتعاقد عليها يلزم بدفع قيمة الإيجار لحين انقضاء التأجير لغيره أو انتهاء مدة العقد أيهما أقرب .

مادة ٨ - في حالة التأجير يلتزم طالب الاستئجار بدفع تأمين بواقع أجرة شهر مع ايجار الشهر الذى يبدأ فيه سريان الإيجار .

مادة ٩ - ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ، وعلى وكيل الوزارة تنفيذه ، ويعمل به من تاريخ نشره ،،،

تحريرا في ٢٦ رجب سنة ١٣٨١ (٢١ يناير سنة ١٩٦٢) .

قرار وزير المالية رقم ١٨١ لسنة ١٩٧٩

بشأن تفويض المحافظين في بعض الاختصاصات (١)

وزير المالية

بعد الاطلاع على القانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٥٦ بتفويض وزارة المالية والاقتصاد سلطة التصرف في الأموال المصادرة وإضافة حصيلتها للإيرادات العامة ؛

وعلى القانون رقم ٤٢ لسنة ١٩٦٧ في شأن التفويض في الاختصاصات ؛

وعلى القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩ بإصدار قانون نظام الحكم المطلي ؛

قرر

مادة ١ - يفوض السادة المحافظون كل في نطاق محافظته في إدارة العقارات المبنية والأراضي الفضاء التي خولت وزارة المالية سلطة التصرف فيها طبقاً لأحكام القانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٥٦ المشار إليه .

مادة ٢ - تكون إدارة العقارات والأراضي المشار إليها في المادة السابقة طبقاً للقواعد المقررة لها ، وعلى أن تضاف الإيرادات المحصلة منها لحساب وزارة المالية .

مادة ٣ - ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ، ويعمل به من تاريخ نشره .

صدر في ٢١ شعبان سنة ١٣٩٩ (١٦ يولييه سنة ١٩٧٩) .

(١) الوقائع المصرية في ٣ أكتوبر سنة ١٩٧٩ - العدد ٢٢٨ .

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

بالتقانون رقم ١١٩ لسنة ١٩٥٩

بشأن توزيع الأراضي الزراعية على صغار الفلاحين

باسم الأمة :

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور المؤقت :

وعلى المرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ بالإصلاح الزراعي والقوانين المعدلة له ؛

وعلى الاعلان الصادر في ١٧ يناير سنة ١٩٥٣ من القائد العام للقوات المسلحة المتضمن حل الأحزاب السياسية ومصادرة أموالها ؛

وعلى القانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٥٣ في شأن حل الأحزاب السياسية ؛

وعلى قرار مجلس قيادة الثورة الصادر في ٨ نوفمبر ١٩٥٣ بمصادرة أموال وممتلكات أسرة مصد على ؛

وعلى القانون رقم ٣٦٤ لسنة ١٩٥٣ في شأن ادارة التصفية ؛

وعلى القانون رقم ٤٦٨ لسنة ١٩٥٣ بشأن الاموال المصادرة من محكمة الثورة وأموال الأحزاب المنحلة ؛

وعلى القانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٥٦ بتحويل وزارة المالية والاقتصاد سلطة التصرف في الاموال المصادرة واضافة حصيلتها الى الاموال العامة ؛

وعلى ما ارتأه مجلس الدولة ؛

قصر القانون الاتي

مادة ١ - (معدلة بالقانون ٦٥ لسنة ١٩٦٠) توزع الأراضي البور التي صودرت بمقتضى الاعلان الصادر من القائد العام للقوات المسلحة ويقرر مجلس قيادة الثورة وكذلك بمقتضى الاحكام الصادرة من محكمة الثورة ، على صغار الفلاحين ويؤدي التعويض عنها وفقا لأحكام المرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ المشار اليه .

وتعتبر هذه الأراضي مستولى عليها من تاريخ مصادرتها ويستثنى من التوزيع أراضي الحدائق وأراضي المباني الداخلة في حدود المدن .

مادة ٢ - ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ويعمل به في اقليم مصر من تاريخ نشره .

صدر بريلة الجمهورية في ٣ ذى القعدة سنة ١٣٧٨ . (١١ مايو سنة ١٩٥٩) .

القسم الثاني
في المعاشات التي تصرف للعاملين
السابقين لدى أصحاب الاموال
المصادرة أو لأسرهم

قانون رقم ١٧ لسنة ١٩٦٨

بشأن المعاشات التي تصرف من الخزانة العامة للعاملين
السابقين لدى أصحاب الاموال المصادرة أو لأسرهم (١)

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

قرر مجلس الأمة القانون الآتي نصه ، وقد أصبرناه :

مادة ١ - تؤول المعاشات التي تصرف من الخزانة العامة للعاملين
السابقين لدى أصحاب الاموال المصادرة ، الى المستحقين عنهم بعد
وفاتهم .

**ويسرى هذا الحكم على المستحقين عن توفى من هؤلاء قبل
العمل بهذا القانون .**

**وتسرى في شأن تحديد هؤلاء المستحقين وأنصبتهم وكيفية صرف
للمعاشات وقطعها وإيقافها وردّها ، أحكام القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٣
بإصدار قانون التأمين والمعاشات لموظفي الدولة ومستخدميها وعاملها
المحدثين .**

مادة ٢ - المعاشات المقررة بوصلياً من أصحاب الاموال المصادرة

(١) الجريدة الرسمية في ١٦ مايو سنة ١٩٦٨ - العدد ٢٠ .

للمعاملين السابقين لديهم تسرى في شأنها ما تضمنته تلك الوصايا من أحكام .

ومع ذلك يجوز لأصحاب هذه المعاشات ، أو المستحقين عن توفي منهم ، طلب المعاملة بالأحكام الواردة في المادة الأولى ، خلال مدة أشهر على الأكثر من تاريخ العمل بهذا القانون ، ولوزير الخزانة التجاوز عن هذه المهلة لأسباب مبررة .

مادة ٣ - لا تصرف أية فروق مالية عن الماضي ، ولا تستحق اعانة غلاء المعيشة على المعاشات المستحقة وفقاً لأحكام هذا القانون .

مادة ٤ - لوزير الخزانة إصدار القرارات اللازمة لتنفيذ هذا القانون .

مادة ٥ - ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، ويعمل به اعتباراً من أول الشهر التالي لتاريخ نشره .

يبرم هذا القانون بخاتم الدولة ، ويتخذ كقانون من قوانينها ؛

صدر برئاسة الجمهورية في ٩ صفر سنة ١٣٨٨ (٧ مايو سنة ١٩٦٨) ؛

قانون رقم ٧ لسنة ١٩٧٧

بتقرير اعانة اضافية لأصحاب المعاشات والمستحقين (١)

باسم الشعب

رئيس الجمهورية

قرر مجلس الشعب القانون الآتي نصه ، وقد أصدرناه :

مادة ١ - تضاف اعانة بمقدار ١٠٪ الى المعاشات المستحقة والتي تستحق وفقا لأحكام التشريعات التالية :

(١)

(٢)

(٣)

(٤)

(٥)

(٦) القانون رقم ١٧ لسنة ١٩٦٨ بشأن العاملين لدى أصحاب

الاموال المصادرة .

(٧)

(٨)

(٩)

(١٠)

(١١)

(١٢)

(١٣)

(١٤)

(١٥)

مادة ٢ - تسرى في شأن الاعانة الاضافية القواعد التالية :

(١) تحسب الاعانة على أساس معاش صاحب المعاش ، وفي حالة وفاة المؤمن عليه أو صاحب المعاش تحسب على أساس معاش كل مستحق على حدة .

(٢) لا يترتب على اضافة هذه الاعانة الى المعاش أى أساس بالاحكام الخاصة باعانة غلاء المعيشة المستحقة وفقا لقرارى مجلس الوزراء الصادرين في ١٩/٣/١٩٥٠ و ٣٠/٦/١٩٥٣ .

ولا تدخل اعانة غلاء المعيشة المشار اليها في تقدير قيمة المعاش الذى يحسب على أساسه الاعانة الاضافية .

(٣) في حالة استحقاق الحد الأدنى الرسمى للمعاش تحسب الاعانة على أساس مجموع المستحق من معاش وأية اضافات أخرى .

(٤) في حالة الجمع بين المعاشات تحسب الاعانة على أساس مجموع المعاشات المستحقة .

(٥) في حالة جمع المستحق بين المعاش والدخل تحسب الاعانة على أساس المعاش الذى يصرف بعد اعمال قواعد الجمع .

مادة ٣ - في جميع الاحوال يتمين عدم زيادة المعاش وأية اضافات أخرى تعتبر جزءا منه بما فيه الاعانة الاضافية على مائة وستة وستين جنيها وستمئة وسبعين مليما .

ولا يسرى حكم الفقرة السابقة على المعاشات المقررة في حالات الاعصابة أو الوفاة بسبب الخدمة أو العمليات الحربية أو الصالات

المخصوص عليها بالمادة (٣١) من قانون التقاعد والتأمين والمعاشات
للقوات المسلحة الصادر بالقانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٧٥ .

مادة ٤ - تعتبر الاعانة الاضافية جزءا من المعاش في تحديد الحقوق
الآتية :

(١) الجزء الذى يصرف من المعاش فى حالة حصول صاحب المعاش
على دخل .

(٢) منحة وفاة صاحب المعاش .

(٣) مصاريف جنازة صاحب المعاش .

(٤) منحة زواج البنت أو الأخت .

(٥) معاش المستحق أو الجزء منه الذى يرد على بقى المستحقين .

مادة ٥ - تستبعد الاعانة الاضافية عند تحديد قيمة الزيادة فى
المعاش المنصوص عليها فى الفقرة الثانية من كل من المادتين (٥١ و ٥٢)
من قانون التأمين الاجتماعى الصادر بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ .

مادة ٦ - لا تستحق الاعانة الاضافية على معاش المعز الجزئى
الناتج عن اصابة العمل الذى لم يترتب عليه انتهاء الخدمة المستحق وفقا
لأحكام قوانين التأمين الاجتماعى .

مادة ٧ - تتحمل الخزانة العامة بقيمة الاعانة الاضافية المنصوص
عليها فى هذا القانون .

مادة ٨ - ينشر هذا القانون فى الجريدة الرسمية ، ويمثل به اعتبارا
من أول يناير سنة ١٩٧٧ .

يصمم هذا القانون بخاتم الدولة ، وينفذ كقانون من قوانينها ،
صدر برؤسة الجمهورية فى ١٠ ربيع الاول سنة ١٣٩٧ (٢٨ فبراير
سنة ١٩٧٧) .

قانون رقم ٦٢ لسنة ١٩٨٠

بتقرير اعادة غلاء اضافية لأصحاب المعاشات والمستحقين (١)

باسم الشعب

رئيس الجمهورية

قرر مجلس الشعب القانون الآتي نصه ، وقد أصدرناه :

مادة ١ - تضاف اعادة غلاء للمعاشات المستحقة والتي تستحق وفقا
لأحكام التشريعات التالية :

(١)

(٢)

(٣)

(٤) القانون رقم ١٧ لسنة ١٩٦٨ بشأن المعاشات التي تصرف من
الخزانة العامة للعاملين السابقين لدى أصحاب الاموال المصادرة أو
لأسرهم .

(٥)

(٦)

(٧)

(٨)

(٩)

(١٠)

(١١)

(١٢)

(١٣)

مادة ٢ - تحسب اعانة الغلاء الاضافية المنصوص عليها في المادة

السابقة بواقع ١٠٪ من مجموع المستحق من المعاش والاعانة الاضافية والزيادة في المعاشات واعانة غلاء المعيشة المقررة بالقوانين أرقام (٧) لسنة ١٩٧٧ بتقرير اعانة اضافية لاصحاب المعاشات و (٤٤) لسنة ١٩٧٨ بزيادة المعاشات ، و (٤٥) لسنة ١٩٧٨ بزيادة المعاشات العسكرية ويقراري مجلس الوزراء الصادرين في (١٩/٣/١٩٥٠) ، (١٩٥٣/٦/٣٠) باعانة غلاء المعيشة .

وترتبط هذه الاعانة لاصحاب المعاش أو مجموع المستحقين بهضب الاحوال بحد أقصى ستة جنيهاً شهرياً ويحد أدنى ثلاثة جنيهاً شهرياً ولو تجاوز المجموع الحد الأقصى للمعاش المنصوص عليه بقوانين التأمين الاجتماعي أو التأمين والمعاشات للقوات المسلحة المشار اليها .

مادة ٣ - توزع الاعانة المشار اليها في المواد السابقة على المستحقين بنسبة توزيع المعاش بحد أدنى مقداره :

مليم جنيه

٥٠٠ ١ جنيه ونصف للأرملة شهرياً وفي حالة التمدد يقسم بينهن بالتساوي بحد أدنى خمسمائة ملليم شهرياً .

٥٠٠ خمسمائة مليم شهرياً بالنسبة لكل من باقى المستحقين .

وذلك دون التقيد بالحدود المنصوص عليها في المادة السابقة .

مادة ٤ - يوقف صرف الاعانة المشار اليها في المواد السابقة في الحالات الآتية :

١ - إيقاف صرف معاش صاحب المعاش بالكامل •
 ٢ - حصول صاحب المعاش على أجره كاملا من احدى وحدات
 الجهاز الادارى للدولة أو الهيئات العامة أو القطاع العام مع استحقاق
 صرف معاشه بالكامل •

٣ - حصول المستحق على دخل من أى عمل •
 ولا تستحق الاعانة على معاش العجز الجزئى نتيجة اصابة عدل لم
 تؤد الى انتهاء الخدمة وذلك طوال مدة خدمة صاحب المعاش •

وفي حالة الجمع بين المعاشات يصرف لصاحب الشأن من الاعانة
 بنسبة ما يصرف اليه من المعاش مع مراعاة عدم تجاوز مجموع ما يصرف
 اليه من هذه الاعانة ستة جنيهات شهريا •

مادة ٥ - تمنح اعانة غلاء اضافية للمعاشات المستحقة والتي تستحق
 وفقا لاحكام القانون رقم (١١٢) لسنة ١٩٧٥ بنظام التأمين الاجتماعى
 لفئات القوى العاملة التى لم تشملها قوانين المعاشات والتأمين الاجتماعى •

وتتصب هذه الاعانة بنسبة ٢٥٪ من مجموع المستحق من المعاش
 والاعانة الاضافية وزيادة المعاشات المقررة بالقوانين المشار اليها في
 المادة (٢) •

مادة ٦ - تمنح اعانة غلاء اضافية بنسبة ١٠٪ للمعاشات التى
 تصرف من بنك ناصر الاجتماعى وذلك بعد اقصى ستة جنيهات شهريا
 ويحد ادى ثلاثة جنيهات شهريا وتسرى في شأنها احكام المادة الثالثة •

وتكون هذه الاعانة بنسبة ٢٥٪ بالنسبة للمعاشات التى تصرف
 من البنك المذكور طبقا للاحكام المنصوص عليها بالقانون رقم (١١٢) لسنة
 ١٩٧٥ سالف الذكر •

مادة ٧ - تمنح اعانة غلاء اضافية بنسبة ٢٥٪ للمعاشات التى

تصرف وفقا لقانون الضمان الاجتماعى الصادر بالقانون رقم (٣٠) لسنة ١٩٧٧ بحسب أدنى خمسون قرشا شهريا .

مادة ٨ - تعتبر اعلنة الغلاء الاضافية جزءا من المعاش فى تحديد الحقوق الآتية فى حالة استحقاقها :

١ - منحة وفاة صاحب المعاش .

٢ - نفقات جنازة صاحب المعاش .

٣ - منحة زواج البنت أو الاخت .

مادة ٩ - تتحمل الخزانة المسامة بقيمة الاعانة المقررة بهذا القانون .

مادة ١٠ - ينشر هذا القانون فى الجريدة الرسمية ، ويعمل به من أول يناير سنة ١٩٨٠ .

يضم هذا القانون بخاتم الدولة ، وينفذ كقانون من قوانينها .

صدر برئاسة الجمهورية فى ١١ ربيع الاول سنة ١٤٠٠ (٢٩ يناير سنة ١٩٨٠) .

قانون رقم ٦١ لسنة ١٩٨١
بزيادة المعاشات وتعديل بعض أحكام قوانين
التأمين الاجتماعي (١)

باسم الشعب
رئيس الجمهورية

قرر مجلس الشعب القانون الآتي نصه ، وقد أصدرناه ،
مادة ١ - تتراد بنسبة ١٠٪ / المعاشات المستحقة حتى ١٩٨١/٦/٣٠
وفقا لأحكام التشريعات التالية :

(١)

(٢)

(٣) القانون رقم ١٧ لسنة ١٩٦٨ بشأن المعاشات التي تصرف
من الخزانة العامة للعاملين السابقين لدى أصحاب الاموال المصادرة
لولا سرهم .

(٤)

(٥)

(٦)

(٧)

(٨)

(٩)

(١٠)

(١) الجريدة الرسمية المعدد ٢٦ تلخ (١) الصادر في ٢٥ يونيو ١٩٨١ .

- (١١)
(١٢)
(١٣)

مادة ٢ - يراعى في تطبيق حكم المادة السابقة القواعد الآتية :

١ - تحسب الزيادة على أساس مجموع المستحق لصاحب الماشن أو للمستحق من معاشات واعانات وزيادات بما فيها الزيادة الاستثنائية حتى ١٩٨١/٦/٣٠ .

ولا تدخل في المجموع المشار اليه اعانة المعجز الكامل المقرر بالمادة ١٠٣ مكررا من قانون التأمين الاجتماعى الصادر بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ .

٢ - تربط الزيادة المستحقة لصاحب الماشن بمقدار أقصى مقداره عشرة جنيهات شهريا وبمقدار أدنى مقداره ثلاثة جنيهات شهريا أو يكمل مجموع المستحق له من معاش واعانت وزيادات الى عشرين جنيها شهريا أيهما أكبر .

٣ - مع مراعاة حكم الفقرة الأخيرة من المادة السابقة تربط الزيادة لمجموع المستحقين في ١٩٨١/٦/٣٠ بمراعاة أحكام البند السابق وتوزع بنسبة الانسبة المنصوص عليها في الجدول رقم ٣ المرافق لقانون التأمين الاجتماعى الصادر بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ بافتراض وفاة المؤمن عليه أو صاحب الماشن في التاريخ المشار اليه .

وفي جميع الاحوال يكون الحد الأدنى للزيادة كما يأتى :

(أ) جنيهه و ٥٠٠ مليم شهريا بالنسبة للارملة ومن في حكمها ، وفي حالة التمسد يتقسم بينهن بالتساوى على ألا يقل نصيب الواحدة منهن عن ٧٥٠ مليما شهريا .

(ب) ٧٥٠٠ مليما بالنسبة لكل من يلقى المستحقين شهريا •

٤ - في حساب مجموع المعاش والزيادة وأية اعلانات أو زيادات أخرى وما يستقطع منه يجبر كسر القرش قرشا •

٥ - تستحق الزيادة للمستحقين وفقا للقواعد السابقة بالإضافة الى حدود الجمع بين المعاش والدخل ، أو بين المعاشات بما لا يجاوز الحد الأقصى للزيادة •

٦ - لا تسرى الزيادة في ثمان معاش المعز الجزئي الناتج عن إصابة العامل غير المنهي للخدمة •

٧ - تعتبر الزيادة المشار اليها وجميع الزيادات والاعانات التي أضيفت الى المعاشات قبل تاريخ العمل بهذا القانون - فيما عدا اعانة المعز المشار اليها في البند رقم (١) - جزءا من المعاش وتسرى بشأنها جميع أحكامه وذلك مع مراعاة ما يأتي بالنسبة لحالات استحقاق المعاش للوفاء قبل ١٩٨١/٧/١ •

(١) يحتفظ المستحق بالزيادات والاعانات التي تجاوز بها حدود الجمع بين المعاشات أو بين المعاش والدخل وذلك بالنسبة للحالات التي تتجاوز هذه الحدود في التاريخ المشار اليه •

(ب) في حالة تحقق إحدى الوقائع الموجبة لرد معاش المستحق على باقي المستحقين يراعى عدم تجاوز نصيب من يرد عليه المعاش الحد الأقصى لنصيبه المحدد بجداول أنصبة المستحقين منسوبا الى معاش صاحب المعاش أو معاش مجموع المستحقين في ١٩٨١/٦/٣٠ بافتراض توزيع المعاش بالكامل مضافا اليه الاضافات والزيادات المستحقة على المعاش وفقا للقوانين أرقام ٧ لسنة ١٩٧٧ ، ٤ لسنة ١٩٧٨ ، ٩٣ لسنة ١٩٨٠ وقرارى مجلس الوزراء الصادرين في ١٩٨٠/٢/١٩ و ١٩٨٣/٦/٣٠ وكذلك الزيادة المستحقة وفقا لاحكام القانونين رقمي ٦٢ لسنة ١٩٨٠ بتقرير اعانة غلاء اضلغية لاصحاب المعاشات والمستحقين

و ١٣٧ لسنة ١٩٨٠ بتعيين معاشات أصحاب المعاشات والمستحقين والزيادة المقررة بمقتضى هذا القانون المستحقة لصاحب المعاش .

(ج) في حالة تحقق احدى الوقائع الموجبة لاستحقاق المعاش مع عدم المساس بحقوق باقى المستحقين يصب معاش هذا المستحق على أساس اجمالى معاش صاحب المعاش أو اجمالى معاش مجموع المستحقين المشار اليه في الفقرة (ب) .

مادة ٢ - تزد المعاشات المستحقة حتى ١٩٨١/٦/٣٠ وفقاً لقانون نظام التأمين الاجتماعى الشامل الصادر بالقانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٨٠ بمبلغ جنيهين شهرياً .

وفي حالة وفاة المؤمن عليه أو صاحب المعاش قبل ١٩٨١/٧/١ توزع الزيادة المشار اليها بين المستحقين بنسبة الانصبة المنصوص عليها في الجدول المرافق للقانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٨٠ المشار اليه .
وتعتبر هذه الزيادة جزءاً من المعاش ويسرى في شأنها جميع أحكامه .

مادة ٤ - مع عدم الاخلال بأحكام اعلنة غلاء المعيشة المقررة وفقاً لقرارى مجلس الوزراء الصادرين في ١٩٥٠/٢/١٩ ، ١٩٥٣/٦/٣٠ ، تزد المعاشات التى تستحق للمؤمن عليه أو المستحقين عنه اعتباراً من ١٩٨١/٧/١ وفقاً لاحكام القوانين أرقام ٧٩ لسنة ١٩٧٥ و ١٠٨ لسنة ١٩٧٦ و ٥٠ لسنة ١٩٧٨ المشار اليها بالزيادات الآتية :

١٠٪ بدون حد أقصى أو أدنى .

١٠٪ بحد أقصى مقداره ٦ جنيهات شهرياً ويحد أدنى ثلاث جنيهات شهرياً .

وتسرى في شأن هذه الزيادات الاحكام الآتية :

١ - تصب الزيادة على أساس معاش المؤمن عليه .

٢ - تصبر الزيادة جزءا من الحد الأدنى الرقوى للمعاش ، ويسرى هذا الحكم فى شأن اعانة غلاء المعيشة المستحقة وفقا لقرارى مجلس الوزراء الصادرين فى ١٩/٢/١٩٥٠ و ٣٠/٦/١٩٥٣ .

٣ - تصبر الزيادة جزءا من الحد الأقصى المخصوص عليه بالفقرة الأخيرة من المادة ٢٠ من قانون التأمين الاجتماعى الصادر بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ ويستثنى من هذا الحكم المعاشات التى تسرى وفقا لحكم المادة ٣١ من القانون المذكور .

ويسرى هذا الحكم فى شأن المعاشات المستحقة وفقا لاهكام القانونين رقمى ١٠٨ لسنة ١٩٧٦ و ٥٠ لسنة ١٩٧٨ المشار اليهما .

٤ - فى حساب مجموع المعاش والزيادة وأية زيادات أو اعانات أخرى وما يستقطع منه يجبر كسر القرش قرشا .

٥ - تصبر الزيادة جزءا من المعاش وتسرى فى شأنها بجميع أحكامه .

ولا يسرى حكم هذه المادة فى شأن حالات المعز الجزئى الناتج عن اصابة العمل الغير منمى للخدمة وحالات استحقاق المعاش وفقا لنص المادة ٥٤ من قانون التأمين الاجتماعى الصادر بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ .

مادة ٥ - يستبدل بنصوص المواد ٢٠ فقرة أخيرة ، ٢١ بند ثانى ، ٥١ فقرة ثانى ، ٥٤ فقرة أولى ، ٧١ فقرة أخيرة ، ١٣٣ فقرة ثانى وثالثة ، ١٢ فقرة رابطة وخامسة ، ١٤٩ فقرة أخيرة من قانون التأمين الاجتماعى الصادر بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ النصوص التالية :

مادة ٢٠ - فقرة أخيرة - وفى جميع الاحوال يتعين ألا يزيد الحد الأقصى للمعاش على مائتى جنيه شهريا .

مادة ٢١ بند ثانياً - يسوى له المعاش عن مدة اشتراكه في التأمين التي تزيد على المحد المنصوص عليها في البند أولاً ومضاف الى المعاش المستحق وفقاً للبند المذكور على الا يتجاوز مجموع المعاشين الحد الأقصى المنصوص عليه في الفقرة الأخيرة من المادة ٢٠ .

مادة ٥١ فقرة ثلثية - ويزاد هذا المعاش بنسبة ٥ ٪ كل خمس سنوات حتى بلوغ المؤمن عليه سن الستين حقيقة أو حكماً اذا كان المعجز أو الوفاة سبباً في انتهاء خدمة المؤمن عليه ، وتعتبر كل زيادة جزءاً من المعاش عند تحديد مبلغ الزيادة التالية .

مادة ٥٤ فقرة أولى - يكون معاش المعجز الكامل أو الوفاة لمن لا يتقاضى أجراً من الفئات المنصوص عليها في الفقرة الثانية من المادة (٣) عشرة جنيهات شهرياً .

مادة ٧١ فقرة أخيرة - ويكون الحد الأدنى للمعاش في حالات انتهاء الخدمة لبلوغ سن الشيخوخة أو المعجز أو الوفاة لصاحب معاش المعجز الجزئي الناتج عن إصابة عمل عشرين جنيهاً شهرياً وذلك اذا لم يستحق للمؤمن عليه معاش وفقاً لتأمين الشيخوخة والمعجز والوفاة .

مادة ١٢٢ فقرة ثلثية - وتستبدل المعاشات في حدود ثلث قيمتها .
فقرة ثالثة - ويشترط ألا يقل ما يتبقى من المعاش بعد الاستبدال من الحد الأدنى الرقمي للمعاش .

مادة ١٢٥ فقرة رابعة - ويكون الحد الأدنى للاجر الذي تحدد على أسس الاشتراكات شهرياً الحد الأدنى للاجور المنصوص عليه بقوانين أنظمة العاملين المدنيين بالجهاز الإداري للدولة ووحدات القطاع العام كما يكون الحد الأقصى لهذا الاجر ٣٠٠٠٠ جنيه سنوياً .

فقرة خامسة : ومع عدم الإخلال بالحد الأقصى المشار اليه يجوز لوزير التأمينات بقرار يصححه بناء على اقتراح مجلس الإدارة

أن يحدد أجر الاشتراك بالنسبة لبعض فئات المؤمن عليهم وطريقة حساب هذا الأجر وطريقة حساب الاشتراكات .

مادة ١٤٩ - فقرة أخيرة - وتؤدى المبالغ المشار إليها في الفقرة السابقة وفقا للاحكام المنصوص عليها في المادة ٣٩ .

مادة ٦ - تضاف فقرة أخيرة لنص المادة ٢٤ من قانون التأمين الاجتماعي الصادر بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ نصها الآتى :

ويكون الحد الأدنى للمعاش المؤمن عليه المستحق في حالات بلوغ سن الشيخوخة أو بسبب الفصل بقرار من رئيس الجمهورية أو بسبب إلغاء الوظيفة أو العجز أو الوفاة المنصوص عليها في المادة (١٨) عشرين جنيها شهريا .

مادة ٧ - تلغى فئات دخول الاشتراك أرقام ١ ، ٢ ، ٣ من الجدول رقم (١) - المرافق للقانون رقم ١٠٨ لسنة ١٩٧٦ المشار اليه ، وتضاف الى الجدول فئتان جديدتان بمبلغ ٢٥٠ جنيها شهريا ، ٣٠٠ جنيها شهريا .

ويرفع دخل الاشتراك بالنسبة لمن كان مشتركا بأحد الدخول المضافة الى الدخل الأعلى منه .

مادة ٨ - يكون الحد الأقصى للمعاش المستحق وفقا لاحكام قانون التأمين الاجتماعي لاصحاب الاعمال ومن في حكمهم الصادر بالقانون رقم ١٠٨ لسنة ١٩٧٦ ٨٠٪ من دخل الاشتراك أو متوسط دخول الاشتراك بحسب الاحوال بما لا يجاوز مائتى جنيها شهريا . على أنه بالنسبة للمعاشات التى يترتب على تطبيق الحد الأقصى النسبى أن تقل قيمتها عن خمسين جنيها شهريا فيكون حدا الأقصى ١٠٠٪ من المتوسط المشار اليه في الفقرة السابقة أو خمسين جنيها شهريا أيهما أقل .

مادة ٧ - تلغى فئات دخول الاشتراك أرقام ١ ، ٢ من الجدول

رقم (١) المرافق للقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٧٨ المشار اليه ، وتغلف اليه فئة جديدة بمبلغ ٣٠٠ جنيه شهريا .

ويوقع دخل الاشتراك بالنسبة لمن كان مشتركا بأحد الدخول المخصصة الى الدخل الاعلى الذى يليه .

مادة ١٠ - يستبدل بنص المادة ١٤ من قانون التأمين الاجتماعى للماملين المصريين فى الخارج الصادر بالقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٧٨ النص الآتى :

« مادة ١٤ - يكون الحد الاقصى للمعاش ٨٠٪ من دخل الاشتراك أو متوسط دخول الاشتراك بحسب الاحوال بما لا يجوز مقبضى جنيهه شهريا .

على أنه بالنسبة للمعاشات التى يترتب على تطبيق الحد الاقصى النسبى نقص قيمتها عن خمسين جنيهها شهريا فيكون حداها الاقصى ١٠٠٪ من المتوسط المشار اليه فى الفقرة السابقة أو خمسين جنيهها شهريا أيهما أقل » .

مادة ١١ - يستبدل بنص الفقرة الاولى من المادة الخامسة من القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٨٠ بإصدار قانون نظام التأمين الاجتماعى الشامل النص الآتى :

« مادة • فقرة أولى - يمنح معاش مقداره عشرة جنيهات شهريا يطلق عليه معاش المسادات لكل من بلغ سن الخامسة والستين أو ثبت عجزه التام أو وقعت وفاته قبل ١/٧/١٩٨٠ ولم يستحق معاشا بصفته من الفئات المؤمن عليها وفقا لاحكام قوانين التأمين الاجتماعى أو التأمين والمعاشات السارية ، وتسرى فى شأن المعاش المشار اليه أحكام القانون المرافق وذلك فيما عدا حالات استحقاقه للوفاء بغرضه من تتوافر فيه شروط استحقاق المعاش فى التاريخ المشار اليه » .

مادة ١٢ - لا يعس الحكم المضاف لنص المادة الخامسة من القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٨٠ بإصدار قانون نظام التأمين الاجتماعي الشامل بشأن تصديق المستحقين للمعاش في حالات الوفاة مما سبق ربطه من معاش للمستحقين قبل تاريخ العمل بهذا القانون ، ويكون استحقاق من يمتد اليه أحكام الاستحقاق نتيجة هذا الحكم في حدود ما لم يتم توزيعه من المعاش .

مادة ١٣ - يستبدل بنص البند ٩ من المادة ٦ والمادتين ١١ و ١٦ من قانون نظام التأمين الاجتماعي الشامل الصادر بالقانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٨٠ النصوص الآتية :

« مادة ٦ بند ٩ - جزء المعاش الذي تلتزم الخزنة العامة بإدائه » .
 « مادة ١١ - يربط المعاش المستحق وفقا لاحكام هذا القانون بواقع اثني عشر جنيها شهريا وتتحمل الخزنة العامة بنسبة ٥٠٪ من هذا المعاش » .

« مادة ١٦ - في حالة قطع معاش الارملة يرد على الاولاد المستحقين للمعاش في تاريخ وفاتها أو زواجها » .

وفي حالة قطع معاش أحد الاولاد يرد على الارملة أو الارامل بحسب الاحوال .

وفي جميع الاحوال يراعى عدم تجاوز نصيب المستحق بعد الرد الحد الأقصى لنصيبه .

• ويكون الرد من أول الشهر التالي لتاريخ قطع المعاش » .

مادة ١٤ - يعنى المستحقون لمعاش السادات الذين كانوا يصرغون معاشا وفقا لاحكام القانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٧٧ بشأن الضمان الاجتماعي من أداء الاشتراكات المنصوص عليها في قانون نظام التأمين الاجتماعي الشامل الصادر بالقانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٨٠ .

كما يحتفظ من يتقاضى منهم معاشا يزيد على المعاش المشار اليه بقيمة الزيادة بمسقة شخصية .

مادة ١٥ - لا تنس الاحكام المنصوص عليها في المادتين الثانية والرابعة من هذا القانون باعانة التهجير المستحقة وفقا لاحكام القانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٧٦ والقانون رقم ٩ لسنة ١٩٧٨ .

مادة ١٦ - ينتهى العمل باحكام كل من القوانين الآتية :

١ - القانون رقم ٧ لسنة ١٩٧٧ بتقرير اعانة اضافية لاصحاب المعاشات والمستحقين .

٢ - القانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٧٨ بزيادة المعاشات .

٣ - القانون رقم ٦٢ لسنة ١٩٨٠ بتقرير اعانة اضافية لاصحاب المعاشات والمستحقين .

مادة ١٧ - (الفقرة الثانية ملغاة بالقانون رقم ١٦٦ لسنة ١٩٨٢)
تتحمل الخزانة العامة بالزيادات والاعانات وفروق الحد الأدنى للمعاش المشار اليها .

مادة ١٨ - يعتبر صحيحا ما تم من رد لاعانة الغلاء الاضافية المقررة بالقانون رقم ٦٢ لسنة ١٩٨٠ المستحقة للارملة على الاولاد كما يعتبر صحيحا ما تم صرفه من الزيادات والاعانات التي اُضيفت الى المعاش قبل تاريخ العمل بهذا القانون .

مادة ١٩ - ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، ويمثل به اعتبارا من ١٩٨١/٧/١ .

يوصم هذا القانون بسلامة الدولة ، وينفذ كقانون من قوانينها .

صدر برئاسة الجمهورية في ٢١ شعبان ١٤٠١ (٢٢ يونيو ١٩٨١) .

قانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٨٢

بمقتضى اعادة لأصحاب المعاشات والمستحقين

بمقتضى الشعب

رئيس الجمهورية

قرر مجلس الشعب القانون الآتي نصه ، وقد أصدرناه :

مادة ١ - تضاف اعادة بواقع أربعة جنيهات شهريا للمعاشات المستحقة والتي تستحق وفقا لأحكام التشريعات التالية :

(١)

(٢)

(٣)

(٤) القانون رقم ١٧ لسنة ١٩٦٨ بشأن المعاشات التي تصرف من الخزانة العامة للمعلمين السابقين لدى أصحاب الاموال المصادرة أولاً لهم .

(٥)

(٦)

(٧)

(٨)

(٩)

(١٠)

(١١)

(١٢)

(١٣)

(١٤)

مادة ٢ - تصاف الاعانة المشار اليها الى المعاشن المستحق لصاحب المعاش أو مجموع المستحقين بحسب الاحوال ، وتعتبر هذه الاعانة جزء من المعاش وتسرى في شأنها جميع أحكامه وذلك بمراعاة ما يأتي :

- ١ - تستحق الاعانة بالإضافة للحد الأدنى للمعاش .
- ٢ - تستحق الاعانة بالإضافة للحدود القصوى للمعاشات .
- ٣ - تستحق اعانة واحدة في حالة استحقاق المؤمن عليه أو صاحب المعاش لأكثر من معاش عن نفسه .
- ٤ - تستبعد الاعانة عند صلب كل من :

(أ) الزيادة المنصوص عليها بالمادة الرابعة من القانون رقم ٨١/٦١ بزيادة المعاشات وتعديل أحكام قوانين التأمين الاجتماعي والمادة الثالثة من القانون رقم ١١٠ لسنة ١٩٨١ بزيادة المعاشات وتعديل بعض أحكام قانون التقاعد والتأمين والمعاشات للقوات المسلحة .

(ب) اعانة غلاء المعيشة المقررة بقراري مجلس الوزراء الصادرين في ١٩/٢/١٩٥٠ ، ٣٠/٦/١٩٥٣ .

٥ - في حالة وفاة المؤمن عليه أو صاحب المعاش قبل تاريخ العمل بهذا القانون توزع الاعانة على المستحقين بفترضات ونسبته في ١٩٨٢/٦/٣٠ .

مادة ٣ - استثناء من حكم المادة الاولى لا تستحق الاعانة لمعاشات المعجز الجزئي غير المنهي للخدمة والمعاشات المستحقة وفقاً للمادة ٥٤ من قانون التأمين الاجتماعي الصادر بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ المشار اليه .

مادة ٤ - تتحمل الخزانة العامة بقيمة الاعانة المشار اليها .

مادة ٥ - يلغى نص الفقرة الثانية من المادة السابعة عشرة من

٦٢ لوائح مصادرة

القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٨١ بزيادة المعاشات وتمديد بعض أحكام
قوانين التأمين الاجتماعي .

مادة ٦ - ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ويعمل به
اعتبارا من ١٩٨٢/٧/١ فيما عدا نص المادة الخامسة فيعمل به اعتبارا
من ١٩٨١/٧/١ .

يصمم هذا القانون بخاتم الدولة ، وينفذ كقانون من قوانينها .

صدر برئاسة الجمهورية في ٦ شوال سنة ١٤٠٢ (٢٦ يوليو
سنة ١٩٨٢) .

قانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٨٣

بزيادة المعاشات (٧)

باسم الشعب

رئيس الجمهورية

قرر مجلس الشعب القانون الآتي نصه ، وقد أصدرناه :

مادة ١ - تتراد بواقع خمسة جنيهات شهريا المعاشات المستحقة والتي تستحق وفقا لأحكام التشريعات الآتية :

(١)

(٢)

(٣)

(٤) القانون رقم ١٧ لسنة ١٩٦٨ بشأن المعاشات التي تصرف من الخزانة العامة للعاملين السابقين لدى أصحاب الاموال المصادرة أو لأسرهم .

(٥)

(٦)

(٧)

(٨)

(٩)

(١٠)

(١١)

(١٢)

(١٣)

(١٤)

مادة ٢ - تضاف الزيادة المشار إليها الى المعاش المستحق لصاحب المعاش أو مجموع المستحقين بحسب الاحوال ، وتعتبر هذه الزيادة جزءاً من المعاش وتدرى في شأنها جميع أحكامه وذلك بمراعاة ما يأتي :

- ١ - تستحق الاعانة بالاضافة للحد الأدنى للمعاش .
- ٢ - تستحق الاعانة بالاضافة للحدود القصوى للمعاشات .
- ٣ - تستحق اعانة واحدة في حالة استحقاق المؤمن عليه أو صاحب المعاش لأكثر من معاش عن نفسه .
- ٤ - تستبعد الاعانة عند حساب كل من :

(أ) الزيادة المنصوص عليها بالمادة الرابعة من القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٨١ بزيادة المعاشات ، وتعديل بعض أحكام قوانين التأمين الاجتماعي ، والمادة الثالثة من القانون رقم ١١٠ لسنة ١٩٨١ ، بزيادة المعاشات وتعديل بعض أحكام قانون التقاعد والتأمين والمعاشات للقوات المسلحة .

(ب) اعانة غلاء المعيشة المقررة بقراري مجلس الوزراء الصادرين في ١٩٥٠/٢/١٩ ، ١٩٥٣/٦/٣٠ .

٥ - لا تعتبر الزيادة جزءاً من المعاش عند حساب التعويض للتقاعد المنصوص عليه في الفقرة الاولى من المادة (٢١) من قانون التقاعد والتأمين والمعاشات للقوات المسلحة الصادر بالقانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٧٥ .

٦ - في حالة وفاة المؤمن عليه أو صاحب المعاش قبل تاريخ العمل

بهذا القانون توزع الزيادة على المستحقين بافتراض وفاته في
١٩٨٣/٦/٣٠ .

مادة ٣ - لا تستحق الزيادة في الحالات الآتية :

١ - معاش المعز غير المنهي لخدمة .

٢ - المعاشات المستحقة وفقا للمادة (٥٤) من قانون التأمين
الاجتماعي الصادر بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ .

٣ - المعاشات المستحقة اعتبارا من ١٩٨٣/٧/١ وفقا للجدول
رقم (٩) المرافق لقانون التأمين الاجتماعي الصادر بالقانون رقم ٧٩
لسنة ١٩٧٥ .

٤ - المعاشات المستحقة وفقا لقوانين التأمين الاجتماعي المشار اليه
اعتبارا من ١٩٨٣/٧/١ لغير حالات بلوغ سن الشيخوخة والفصل بقرار
من رئيس الجمهورية أو بسبب إلغاء الوظيفة أو المعز أو الوفاة .

مادة ٤ - تتحمل الخزنة العامة بقيمة الزيادة المشار اليها .

مادة ٥ - تلغى فئة الاشتراك رقم (٤) من الجدول رقم (١)
المرافق للقانون رقم ١٠٨ لسنة ١٩٧٦ بشأن التأمين الاجتماعي على
أصحاب الاعمال ومن في حكمهم ، وفئة دخل الاشتراك رقم (٣) من
الجدول رقم (١) المرافق للقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٧٨ بشأن التأمين
الاجتماعي للعاملين المصريين بالخارج ، ويرفع دخل الاشتراك بالنسبة لمن
كان مشتركا بالدخول المشار اليها الى الدخل الاعلى الذي يليه .

مادة ٦ -

مادة ٧ - ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ويعمل به اعتبارا
من ١٩٨٣/٧/١ .

يصم هذا القانون بخاتم الدولة ، وينفذ كقانون من قوانينها ،
صدر برئاسة الجمهورية في ٢٠ شوال سنة ١٤٠٣ . (٢٠ يوليو
سنة ١٩٨٣) .

(م . - موسوعة مصر - ج ٧)

اوسمة وأنواط منية

القانون رقم ١٢ لسنة ١٩٧٢

بشأن اللوسمة والانواط المدنية وإلغاء القانون رقم ٥٢٨

لسنة ١٩٥٣ في شأن اللوسمة والانواط المدنية (١، ٢)

باسم الشعب

رئيس الجمهورية

قرر مجلس الشعب القانوني الآتي نصه ، وقد أحضرناه :

مادة ١ - اللوسمة والانواط المدنية هي :

- (١) قلادة النيل •
- (٢) قلادة الجمهورية •
- (٣) وشاح النيل •
- (٤) وسام الجمهورية •
- (٥) وسام الاستحقاق •
- (٦) وسام الكمال •
- (٧) وسام العمل •
- (٨) وسام العلوم والفنون •
- (٩) وسام الرياضة •
- (١٠) نوط الامتياز •
- (١١) نوط الاستحقاق •

(١) الجريدة الرسمية في ٨ يونيه سنة ١٩٧٢ - العدد ٢٣ .

(٢) صدر أمر مجلس الوزراء رقم ٦٨ لسنة ١٩٥٢ بإلغاء الرتب المدنية ، ونص في مادته الثالثة على أن يلتقب رؤساء مجلس الوزراء العللون والسابقون يلتقب « الرئيس » . (الوقائع المصرية في ٢/٨/١٩٥٢ - العدد ١١٧) .

٧٠ أوسمة وأنواط مدنية

ويجوز بقرار من رئيس الجمهورية إنشاء أوسمة وأنواط وميداليات تذكارية في المناسبات التي تقتضى ذلك • وتكون القلادتان والوشاح والأوسمة والأنواط المذكورة في الفقرة السابقة حسب الترتيب المبين فيها ، ومطابقة للرسم الواردة بالبيان المرافق لهذا القانون (١) ، وتصنع من المواد المبينة قرين كل رسم ويعراة القواعد الخاصة بكل منها • ويكون حملها بالكيفية المذكورة في ذلك البيان • ويكون تعيين طبقة الوسام أو النوط بمراعاة الخدمة التي أداها من يمنح له • ويكون لحامل الوسام أو النوط أسبقيته عند تطبيق نظام الأسبقية •

مادة ٢ — يكون منح الأوسمة والأنواط المدنية بقرار من رئيس الجمهورية •

مادة ٣ — يحمل رئيس الجمهورية من الأوسمة والأنواط أعلاها مرتبة •

مادة ٤ — يجوز اهداء قلادة النيل لرؤساء الدول ولأولياء العهود ولنواب الرؤساء ، كما يجوز منحها لمن يقدمون خدمات جليلة للوطن أو للإنسانية •

مادة ٥ — يجوز اهداء قلادة الجمهورية لرؤساء الدول ولأولياء العهود ولنواب الرؤساء ، كما يجوز منحها للمواطنين المشهود لهم بالكفاية والتفاني في خدمة الوطن ، ولغير المواطنين الذين يقومون بخدمات جليلة للجمهورية أو للإنسانية •

مادة ٦ — يمنح وشاح النيل لأولياء العهود ولرؤساء الوزارات من المواطنين وغيرهم ولنواب رؤساء الوزارات ، ومن يرى منحهم من رؤساء المجالس التشريعية أو حكوم الأقاليم •

مادة ٧ — يمنح وسام الجمهورية للوزراء ولسفراء الدول المعتمدين

(١) لم تنشر الرسوم اكتفاء بنشرها في الجريدة الرسمية •

لدى جمهورية مصر العربية ووزراء الدول الاجنبية ، ومن في مرتبتهم
وان يؤدون للجمهورية خدمات جليلة .

ويكون تحيين طبقة الوسام حسب الخدمة التي رؤى منح الوسام
من أجلها ، ويشتمل الوسام المذكور على خمس طبقات : الأولى (الوشاح
الأكبر) ، والثانية ، والثالثة ، والرابعة ، والخامسة .

مادة ٨ - يجوز منح وسام الاستحقاق لمن يؤدون خدمات
جليلة للجمهورية ، من المواطنين وغيرهم .

ويشتمل الوسام المذكور على خمس طبقات : الأولى (الوشاح
الأكبر) ، والثانية ، والثالثة ، والرابعة ، والخامسة .

مادة ٩ - يجوز منح وسام الكمال للسيدات اللائي يؤدين
خدمات ممتازة للبلاد أو للانسنية من المواطنات وغيرهن .

ويشتمل الوسام على أربع طبقات : الممتازة ، والأولى ، والثانية ،
والثالثة .

وتخصص الطبقة الممتازة من الوسام لمعيلات رؤساء الدول ، ويجوز
اهدائها لمعيلات أولياء المهود أو نواب الرؤساء .

مادة ١٠ - يجوز منح وسام العمل للعاملين الممتازين وللأفراد
البارزين الذين يقومون بأعمال باهرة خارقة ، ارتقاء بفسحة الوطن في
ميادين الانتاج والصناعة والاقتصاد علميا وعليا .

ويشتمل الوسام المذكور على أربع طبقات :

جنيه

الطبقة الأولى : ويستحق من يمنحها مكافأة مقدارها ٥٠٠

والطبقة الثانية : ويستحق من يمنحها مكافأة مقدارها ٢٥٠

والطبقة الثالثة : ويستحق من يمنحها مكافأة مقدارها ١٥٠

والطبقة الرابعة : ويستحق من يمنحها مكافأة مقدارها ١٠٠

وتعفى المكلفات من الضرائب والرسوم أيما كان نوعها .

مادة ١١ - يجوز منح وسام العلوم والفنون لمن يؤديون خدمات ممتازة للوطن في العلوم أو الفنون أو الآداب .

ويشتمل الوسام على ثلاث طبقات : الأولى ، والثانية ، والثالثة .

مادة ١٢ - يجوز منح وسام الرياضة لمن يؤديون خدمات ممتازة للرياضة ، وللمبرزين فيها الذين يفوزون بانتصارات دولية ، كما يجوز منح هذا الوسام للفرق والهيئات والاندية الرياضية أو ما يماثلها .

ويشتمل الوسام على ثلاث طبقات : الأولى ، والثانية ، والثالثة .

مادة ١٣ - يجوز منح نوط الامتياز لمن يؤديون خدمات ممتازة للوطن ، وللمبرزين الذين يتفوقون تفوقا ملحوظا في أوجه النشاط المختلفة في العلوم أو الفنون أو الآداب أو الخدمات العامة أو الأمن أو النظام العلم .

ويشتمل النوط المذكور على ثلاث طبقات : الأولى ، والثانية ، والثالثة .

مادة ١٤ - يجوز منح نوط الاستحقاق لمن خدموا الدولة مدة طويلة بأمانة وأخلاص .

ويشتمل النوط المذكور على ثلاث طبقات : الأولى ، والثانية ، والثالثة .

مادة ١٥ - (معدلة بالقانون ٩ لسنة ١٩٧٤) في حالة الجمع بين أوسمة مدنية وأخرى عسكرية ، يكون الترتيب بينها على الوجه الآتي:

(١) وسام نجمة سيناء ووسام نجمة الشرف ووسام النجمة العسكرية قبل وسام الجمهورية وبعد وشاح النيل .

(ب) الأنواط العسكرية — بعد الأوسمة المدنية وقبل نوط الامتياز .

مادة ١٦ — في غير الحالات التي يقرها رئيس الجمهورية لا يجوز تكرار منح الأوسمة والأنواط المدنية أو الارتقاء من طبقة الى أعلى منها الا بعد مضي ثلاث سنوات على الأقل من تاريخ منحها ، وتخفيض المدة الى سنة بالنسبة الى العاملين اذا كان المنح بسبب الاحالة الى المعاش .

مادة ١٧ — يتسلم من يمنحون أوسمة أو أنواط ، براءات موقعا عليها من رئيس الجمهورية ، وتنتشر أسمائهم في الجريدة الرسمية .

مادة ١٨ — تبقى الأوسمة والأنواط وبراءاتها ملكا لورثة من منحت لهم ، دون أن يكون لأحد من هؤلاء الورثة حق حملها .

مادة ١٩ — يجوز منح الأوسمة والأنواط المدنية الى السيدات .

مادة ٢٠ — يجوز منح الأوسمة والأنواط المدنية الى رجال القوات المسلحة من المواطنين وغيرهم وتكون التوصية بمنحها وتسليمها وحملها والتجريد منها وفقا لما هو متبع بالنسبة الى الأوسمة والأنواط العسكرية .

مادة ٢١ — يجوز منح الأوسمة والأنواط المدنية الى علم وحدة عسكرية أو مدنية أو معهد أو مؤسسة أو غيرها من الاشخاص الاعتبارية تقديرا لما أدته من خدمات جليلة للجمهورية أو للقضايا العربية أو للانسانية .

مادة ٢٢ — مع عدم الاخلال بأحكام قانون العقوبات الخاصة بالحرمان من الحقوق والمزايا المدنية ، يجوز بقرار من رئيس الجمهورية تجريد حامل القلادة أو الوشاح أو الوسام أو النوط منه اذا ارتكب أمرا يزرى بالشرف أو لا يتفق والاخلاص للوطن ، وذلك بعد أخذ رأى لجنة تشكل بقرار من رئيس الجمهورية من أربعة من حاملي الأوسمة ومن أحد مستشاري مجلس الدولة ، ويترتب على التجريد رد القلادة أو الوشاح أو الوسام أو النوط وبراعته .

٧٤ لوسمة واتواط مدنية

مادة ٢٣ - يلغى القانون رقم ٥٢٨ لسنة ١٩٥٣ في شأن الأوسمة والأنواط المدنية ، كما يلغى كل حكم يخالف أحكام هذا القانون .

ومع ذلك يستمر حاملو الأوسمة والأنواط الممنوحة لهم بمقتضى القوانين المنقاة في حملها .

مادة ٢٤ - ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، ويعمل به من تاريخ نشره .

يصم هذا القانون بخاتم الدولة ، وينفذ كقانون من قوانينها .

صدر برئاسة الجمهورية في ١٥ ربيع الآخر سنة ١٣٩٢ (٢٨ مايو سنة ١٩٧٢) .

أمر ملكي رقم ١٩ لسنة ١٩٣١

بوضع قواعد للاستئذان الواجب في قبول النياشين
والرتب وألقاب الشرف الأجنبية وفي حملها أو استعمالها

نحن فؤاد الأول ملك مصر

بما أنه رزى من الملائم وضع قواعد للاستئذان الواجب على المصريين
في قبول النياشين والرتب وألقاب الشرف الأجنبية وفي حملها أو استعمالها ؛

أمرنا بما هو آت

مادة ١ - ليس لمصرى أن يقبل من دولة أجنبية منذ نشر أمرنا هذا
نشاناً أو رتبة أو لقب من ألقاب الشرف الا بعد حصوله على
إذن منا بذلك .

مادة ٢ (معلة بالأمر الملكي رقم ٦٧ في ١٥ أغسطس ١٩٣١) -
يقدم صاحب الشأن طلب الاذن الى وزير الخارجية . فإذا كان طالب
الاذن موظفاً عموماً يكون تقديم الطلب بواسطة الوزير التابع هو له .

ويحيل وزير الخارجية هذه الطلبات الى ديواننا مشفوعة بالأسباب
الداعية للاتعام على الطالبين .

على أن أعضاء أسرتنا ووزراء حكومتنا وموظفي حاشيتنا يقدمون
طلب الاذن الى ديواننا مباشرة ماداموا في وظائفهم .

وفي الحالين لا يجوز تقديم طلب الاذن الا اذا كان وزير الخارجية
قد أبلغ رغبة الدولة الاجنبية في منح النشان أو الرتبة أو اللقب
قبل الانعام به ، سواء أكان ذلك بطريق ممثل مصر لدى تلك الدولة
الاجنبية أو بطريق ممثلها لدى بلادنا .

مادة ٣ - كل مصرى منحه دولة أجنبية فى المدة من ٥ نوفمبر سنة ١٩١٤ الى تاريخ أمرنا هذا نشانانا أو لقب شرف أو رتبة ولم يكن قد طلب الاذن بحمله أو استعماله يجب عليه أن يقدم فى مدى ستة أشهر من تاريخ هذا النشر طلب الاذن عن ذلك بالطريقة المنصوص عليها فى المادة السابقة •

ولا يجوز له حمل أو استعمال النشان أو اللقب أو الرتبة ما لم يحصل على الاذن المذكور •

مادة ٤ - ينشأ بديواننا سجل لاثبات أسماء من يحملون على اذن منا طبقاً لأحكام أمرنا هذا •
ويلحق بهذا السجل فهرس هجائى •
وينشر الاذن فى الجريدة الرسمية •

مادة ٥ - على وزرائنا ورئيس ديواننا تنفيذ أمرنا هذا كل منهم فيما يخصه •

أمر ملكي رقم ٣٣ لسنة ١٩٣٣.

بوضع قواعد للاستئذان الواجب على الأجانب الموظفين بالحكومة المصرية
لحمل أو استعمال النياشين أو الرتب أو ألقاب الشرف الأجنبية

نحن فؤاد الأول ملك مصر

أمرنا بما هو آت :

مادة ١ - لا يجوز للأجانب الموظفين بالحكومة المصرية ماداموا في
خدمتها حمل أو استعمال نشان أو رتبة أو لقب شرف تمنحهم أيها
دولة أجنبية غير التي هم تابعون لها الا بعد حصولهم على اذن منا
بذلك .»

مادة ٢ - يقدم صاحب الشأن طلب الاذن الى وزير الخارجية
بواسطة الوزير التابع، هو له ويحيل وزير الخارجية هذه الطلبات الى
ديواننا مشفوعة بالاسباب الداعية للاعتماد على الطالب .

على أن موظفي حاشيتنا يقدمون طلب الاذن الى ديواننا مباشرة .

مادة ٣ - ينشأ بديواننا سجل لاثبتت أسماء من يحصلون على
اذن منا طبقا لأحكام أمرنا هذا .

ويلحق بهذا السجل فهرس هجائي .

وينشر الاذن في الجريدة الرسمية .

مادة ٤ - على وزرائنا ورئيس ديواننا بالنيابة تنفيذ أمرنا هذا
كل منهم فيما يخصه .

إيجار الأماكـن

القسم الأول : في القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ ولائحته التنفيذية •

القسم الثاني : في نصوص التشريعات المحددة للأجرة والأحكام

المقررة على مخالفتها التي أبقى عليها القانون ٤٩

لسنة ١٩٧٧ •

القسم الثالث : في القانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨١ ولائحته

التنفيذية •

القسم الرابع : في القرارات المنفذة لقوانين إيجار الاماكن •

القسم الأول

في القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ ولائحته التنفيذية

القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧

في شأن تأجير وبيع الامكن وتنظيم العلاقة

بين المؤجر والمستأجر (١)

باسم الشعب

رئيس الجمهورية

قرر مجلس الشعب القانون الآتي نصه ، وقد أصدرناه :

الباب الأول

في إيـجـلـر الـامـلـكـن

الفصل الأول

أحكام عامة

مادة ١ - فيما عدا الأراضي الفضاء تسرى أحكام هذا الباب على الاماكن وأجزاء الاماكن على اختلاف أنواعها المعدة للسكنى أو لغير ذلك من الأغراض سواء كانت مفروشة أو غير مفروشة مؤجرة من المالك أو من غيره وذلك في عواصم المحافظات والبلاد المحتلة مدنا بالتطبيق لأحكام القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٧٥ بإصدار قانون نظام المحكم المطبى والقوانين المتعلقة به .

ويجوز بقرار من وزير الإسكان والتعمير مد نطاق سريان أحكامه كلها أو بعضها على القرى بناء على اقتراح المجلس المطبى للمحافظة وكذلك

(١) الجريدة الرسمية العدد ٣٦ في ٨ سبتمبر ١٩٧٧ .

على المناطق السكنية التي لا ينطبق عليها قانون نظام الحكم المصلى
المشار اليه ، ولا يكون لهذا القرار أثر على الاجرة المتعاقد عليها قبل
صدوره (١، ٢، ٣) .

(١) صدر حكم المحكمة الدستورية العليا بالجلسة المتعددة في يوم
السبت الموافق ١٧/٥/١٩٧٦ في القضية رقم ٥ لسنة ٥ القضائية « دستورية »
وقضى بعدم دستورية الفترة الثمنية من المادة الأولى من قرار رئيس الجمهورية
رقم ١٧٢ لسنة ١٩٨٢ في شأن نقل بعض الاختصاصات الى الحكم المحلى بها
تفسيرته من استبدال عبارة : « المحلف المختص » بعبارة « وزير الإسكان »
الواردة بالفقرة الثانية من المادة الأولى من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ في
شأن تلجيز وبيع الاملاك وتنظيم العلاقة بين المؤجر والمستأجر المحلل بالقانون
رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨١ .

(٢) تنفيذا لحكم الفترة الثانية من المادة الأولى من القانون رقم ٤٩
لسنة ١٩٧٧ صدرت عدة قرارات وزارية بمريلين لتسليم الرقاب الأول من
القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ . على القري التالية :

— قرية طحوق مركز شبين القناطر محافظة القليوبية (قرار وزير
الإسكان رقم ٢١ لسنة ١٩٧٨ — الوقف المصرية في ٢١ مايو سنة
١٩٧٩ — العدد ١١٨) .

— قرية سنديون مركز طيوب محافظة القليوبية (قرار وزير الإسكان
رقم ٢٢ لسنة ١٩٧٨ — الوقف المصرية في ٢٢ مارس سنة ١٩٧٩ —
العدد ٦٨) .

— قرية الطنج مركز الخاكة محافظة القليوبية (قرار وزير الإسكان رقم
٨٤ لسنة ١٩٧٨ — الوقف المصرية في ١٦ أغسطس سنة ١٩٧٨ —
العدد ١٩١) .

— قريتي نحلة ابو على مركز المحلة الكبرى ومنيلاد مركز زفتى بمحافظة
الغربية (قرار وزير الإسكان والتعمير رقم ١٠٤ لسنة ١٩٧٨ —
الوقف المصرية في ١٨ مارس سنة ١٩٧٨ — العدد ٦٤) .

— قرية مشهور مركز طوخ محافظة القليوبية (قرار وزير الإسكان
والتعمير رقم ١١١ لسنة ١٩٧٨ — الوقف المصرية في ٢ مايو سنة
١٩٧٨ — العدد ١٠٢) .

— قري رأس الخليج مركز شربين ٥ قري الأبيد مركز السبلواين ،
بلقة مركز المنصورة ، قديط مركز ميت غمر محافظة الدقهلية

- ٢٢ يناير سنة ١٩٧٦ - العدد ٢٠) .
- ١٥٦ رقم - القرار وزير الاسكان - الموقع المصرية في ٢ نوفمبر سنة ١٩٧٨ - العدد ٢٥١) .
- ١٨٨ رقم - القرار وزير الاسكان - الموقع المصرية في ١٧ يناير سنة ١٩٧٩ - العدد ١٥) .
- ٢٦ رقم - القرار وزير الاسكان - الموقع المصرية في ٢٠ لسنة ١٩٧٩ - العدد ٤٨) .
- ٦٩ رقم - القرار وزير الاسكان - الموقع المصرية في ١٢ أبريل سنة ١٩٧٩ - العدد ٨٦) .
- ٨١ لسنة ١٩٧٩ - الموقع المصرية في ٢٠ مارس سنة ١٩٧٩ - العدد ٦٦) .
- ٨٦ لسنة ١٩٧٩ - الموقع المصرية في ١١ أبريل سنة ١٩٧٩ - العدد ٨٥) .
- قرى : بلبيج - المساي - شنوان - البتاون (مركز شبين الكوم) .
- قرى : اسطنها - سبك الفحاح - جبروان - تلواتة - الخفيرة - قلبي الكبرى - كفر الخفيرة - بهناي - بني العرب - مشرف - مناولطة - بيت عفيف (مركز البليغوي) .
- قرى : حورين - طوخ طنبشا - نيو مشهور - شنتا المجر - جنزور (مركز بركة المسبح) .
- قرية : زرقان (مركز تلا) .
- قرى : سبك الاحد - سفلية ابو شعرة - جريس - شطوف - طهواي - طلمسا (مركز الشبون) .

- قرية : ميت بره (مركز هويسنا) . (قرار وزير الاسكان رقم ١٠٨ لسنة ١٩٧٩ . — الوقف المصري في ٦ يولييه سنة ١٩٧٩ — العدد ١٣٢) .
- قرية : مزغونة (مركز البدرشين) .
- قري : أم خنن — الشيخ عثمان — منيل شعبة — المنوات — ابو النمرس — شيرامنت (مركز الجيزة) .
- قري : كرداسة — منشأة القناطر — وراق العرب — وراق الحضر (مركز املية) . (قرار وزير الاسكان رقم ١٧٦ لسنة ١٩٧٩ . — الوقف المصري في ٢٢ سبتمبر سنة ١٩٧٩ — العدد ٢١٨) .
- قري نوى مركز شربين القناطر محافظة الطوبية . (قرار وزير الاسكان رقم ١٧٧ لسنة ١٩٧٩ — الوقف المصري في ٢٢ سبتمبر سنة ١٩٧٩ — العدد ٢١٨) .
- قرية بلحوس مركز القناطر الخيرية محافظة الطوبية . (قرار وزير الاسكان رقم ١٧٨ لسنة ١٩٧٩ — الوقف المصري في ٢٠ أغسطس سنة ١٩٧٩ — العدد ٢٠٠) .
- قرية القصوص مركز الخفكة — محافظة الطوبية . (قرار وزير الاسكان رقم ٢٠٤ لسنة ١٩٧٩ — الوقف المصري في ٢٨ أغسطس سنة ١٩٧٩ — العدد ١٨٥) .
- قري : كفر الزرع القديم ، الضهرية ، كفر الشيخ عطيه ، فنجواى ، الصبرية مركز شربين ، قرية بطره مركز طلخا ، قرية الجمالية مركز المنزلة ، قرية نور الحصص مركز أجسا . (قرار وزير الاسكان رقم ٢٢٢ لسنة ١٩٧٩ — الوقف المصري في ٢٧ فبراير سنة ١٩٨٠ — العدد ٤٩) .
- قرية طنان مركز طيوب محافظة الطوبية . (قرار وزير الاسكان رقم ٢١١ لسنة ١٩٧٩ — الوقف المصري في ١٤ يناير سنة ١٩٨٠ — العدد ١٢) .
- قرية المجيبين مركز ابشواى محافظة الفيوم (قرار وزير الاسكان رقم ٢٤١ لسنة ١٩٧٩ — الوقف المصري في ٢٤ ديسمبر سنة ١٩٧٩ — العدد ٢٩١) .

— ترى : القوايين ، الصلوى ، الفهرة ، النجارين بمركز فارسكور
محافظة دمياط . (قرار وزير الاسكان رقم ٤٢٧ لسنة ١٩٧٩ .
الوقائع المصرية في ٢٥ فبراير سنة ١٩٨٠ - العدد ٤٧) .

— ترى : دغره ، ميت حبيش البحرية ، غيضا سليم ، مركز طنطا ،
الجعفريه ، كفر كلا الياق مركز السنطة ، الراهبين ، أبو جبرينا ،
الناصرية ، بنا أبو صر مركز سينود ، نهطاي ، سفد بسط مركز زفتي ،
العلجومون مركز كفر الزيت بمحافظة الغربية . (قرار وزير الاسكان
رقم ٢٦ لسنة ١٩٨٠ - الوقائع المصرية في ٢٣ مارس لسنة ١٩٨٠ .
العدد ٦٩) .

— ترى : طنوه وميت شنبل وميت فداوس بمركز الجيزة — محافظة
الجيزة (قرار وزير التعمير والدولة للاسكان واستصلاح الأراضي
رقم ٢٥٢ لسنة ١٩٨٠ - الوقائع المصرية في ٢٢ نوفمبر سنة ١٩٨٠ .
العدد ٢٦٢) .

— فريتي طنائ مركز السنطة وميت بدر سخاوة مركز سينود بمحافظة
الغربية (قرار وزير التعمير والدولة للاسكان واستصلاح الأراضي
رقم ٢٥٢ لسنة ١٩٨٠ - الوقائع المصرية في ٦ يناير سنة ١٩٨١ .
العدد ٥) .

— ترى : القنيبة — ميت أبو غالب — الشيخ شرفام — العبدية —
الروضة (قرار وزير التعمير والدولة للاسكان واستصلاح الأراضي
رقم ٢٥٤ لسنة ١٩٨٠ - الوقائع المصرية في ١٢/١٢/١٩٨٠ .
العدد ٢٨٠) .

— فريتي أبو صوير الام والقصاصين الجديدة بمحافظة الاسماعيلية
(قرار وزير التعمير والدولة للاسكان واستصلاح الأراضي رقم
٤٧٨ لسنة ١٩٨٠ - الوقائع المصرية في ٨ ابريل سنة ١٩٨١ .
العدد ٨٢) .

— قرية البصرام مركز المنزلة بمحافظة البحيرة (قرار وزير التعمير
والدولة للاسكان واستصلاح الأراضي رقم ٤٩٨ لسنة ١٩٨٠ .
الوقائع المصرية في ٢٧ مايو سنة ١٩٨١ - العدد ١٢٤) .

— قرية شبرا فليس مركز المنطقة محافظة الغربية ٢ قرار وزير التعمير والدولة للاسكان واستصلاح الأراضي رقم ٤٩٩ لسنة ١٩٨٠ —
الوقائع المصرية في ١٨ مارس سنة ١٩٨١ — العدد ٦٤ .

— قرية سنقريس — مسلمان — دوه — كفر الخفيلية بمحافظة
المنوفية (قرار وزير التعمير والدولة للاسكان واستصلاح الأراضي
رقم ٢١ لسنة ١٩٨١ — الوقائع المصرية في ٩ ابريل سنة ١٩٨١ —
العدد ٢٣) .

— قرية أبو الشوق مركز كفر صقر بمحافظة الشرقية (قرار وزير
التعمير والدولة للاسكان واستصلاح الأراضي رقم ١٢٩ لسنة ١٩٨١ —
الوقائع المصرية في العدد) .

— قرية بنيلوس ، كفر الحمام ، مشول القلي ، قرية البنكرية ،
شرويدة ، كفر محمد حسين ، المصاوي ، شوك بسطه ، قرية
كفر ابراش مركز مشول السوق (قرار وزير التعمير والدولة للاسكان
واستصلاح الأراضي رقم ١٥٤ لسنة ١٩٨١ — الوقائع المصرية في
٢١ مايو ١٩٨١ — العدد ١١٩) .

— المنطقة الواقعة بحوض الشبورة رقم ٣٢ زمام مدينة طنطا (حوض
رقم ١) زمام قرية تعلية سابقا والكثنة بالجهة الغربية لشارع
سيدى ابراهيم القنوصي اقليم منطقة الابراهيمية بمدينة طنطا بمحافظة
الغربية (قرار وزير التعمير والدولة للاسكان واستصلاح الأراضي
رقم ١٥٥ لسنة ١٩٨١ الوقائع المصرية في ٦٦ مايو سنة ١٩٨١ —
العدد ١١٤) .

— قرية شبلش الشهداء مركز سنوق محافظة كفر الشيخ (قرار وزير
التعمير والدولة للاسكان رقم ٢٧٨ لسنة ١٩٨١ — الوقائع المصرية في
١٠ نوفمبر سنة ١٩٨١ — العدد ٢٥٥) .

— دائرة مجلس محلي فتاحية بمحافظة دمياط (قرار وزير التعمير والدولة
للاسكان واستصلاح الأراضي رقم ٤٦٥ لسنة ١٩٨١ — الوقائع المصرية
في ١٩ اكتوبر سنة ١٩٨١ — العدد ٢٤٠) .

- قرى مركز بيت عمر :
- قرية تبيدة وبنت حسن وصهرجت الكبرى ويشسلا وكفر سرنجا
وابو نيهان وسرنجا وكفر نحيان وبنت ابو خالد ، وقرى جصنا
وبنت يعيش وكفر المحمودية والحكمة والرحمانية وكفر عطيا اذ
سلطان وكفر الحجري ومجلس ولوليه وشلوش وكفور البهلية
وكفر داود مطر وكفر على عبد الله وسنكاي .
- قرى مركز شربين :
- عزبة وهدان وعزبة الجزار .
- قرى مركز اجسا :
- قرية نوسا التيط وقوية لخطاب .
- قرى مركز كفرس :
- قرية الشبون الرمان وبنت السودان وبنت مسطغان وبنت شرف
وبنت الخولي وبنت طاهر وبني عبيد وقرى ميت سويد وبنت طريف
وعيرب الخضر وبنت فارس وبنت عدلان والنهضة الجديدة والكما
وقرى دموه والبرسا والخشاشنة والجزيرة والقلب الصخري والقلب
الكبرى وكفر عبد المؤمن وبنت غامر .
- قرى مركز منية النصر :
- قرية الكردي التنولجية وبنت عاصم والبجلات والنفزل .
- قرى مركز المنزلة :
- قرية ميت سلسيل وقرى الحونة واولاد نور والمبارنة والحليلة
واولاد حسنا والخلافة والطايرة والمتسطة والبصلية والقرازة
والبنفدة واولاد بلشا واولاد سراج والتسليمية
والشبول والاحمدية وبني حلال واولاد ناصر والعريين واولاد علم
والفرونسك وجديدة المنزلة .
- قرى مركز المنصورة :
- قرى محلة دننة ومنية محلة دننة وكفر الطو وكفر المنصورة وكفر
الاعجز وكفر سمعان وطناح وبنت محمود والتسليمية وكوم بني دراس
والخليج وكفر طناح وبنت جراح وبنت لوزة وبنت عزون وبنت
مزاح .
- قرى مركز طنطا :
- قرى بهوت وبنت الكما ودورين وطنتخ ودميرة .

- قري مركز بلقاس :
قرية المصرة .
- قري مركز المنيا :
قرية المنيا .
- (قرار وزير التعمير والدولة للاسكان واستصلاح الاراضى رقم ٤٨ لسنة ١٩٨٢ — الوقف المصرى — المصح ٣٦ فى ١٣ فبراير سنة ١٩٨٢) .
- قرية صنف اللبن مركز ابلية محافظة الجيزة (قرار وزير التعمير والدولة للاسكان واستصلاح الاراضى رقم ٥٧ لسنة ١٩٨٢ — الوقف المصرى — المصح ٦١ فى ١٤ مارس سنة ١٩٨٢) .
- قريتي اولاد صقر مركز كفر صقر والبلاتون مركز بلبيس بمحافظة الشرقية (قرار وزير التعمير والدولة للاسكان واستصلاح الاراضى رقم ١٤٦ لسنة ١٩٨٢ — الوقف المصرى فى ١١ يونيه سنة ١٩٨٢ — المصح ١٣٧) .
- قرية الفطالبة مركز كوم حبة محافظة البحيرة (قرار وزير التعمير والدولة للاسكان واستصلاح الاراضى رقم ٢٠٩ لسنة ١٩٨٢ — الوقف المصرى — المصح ١٢٧ فى اول يونيه سنة ١٩٨٢) .
- قرية الحسينت مركز ناصر وقرية سنس مركز بيا بمحافظة بنى سويف (قرار وزير التعمير رقم ٢٢٤ لسنة ١٩٨٢ — الوقف المصرى — المصح ١٣٩ فى ١٥ يونيه سنة ١٩٨٢) .
- ١ — قريتي : المصلحة — بليج وحمتها مركز شبين الكوم محافظة المنوفية .
- قريتي : ششور — ظليا مركز اشون محافظة المنوفية .
- قري : طه شبرا — ابنس — مصطاي — شبرا بخوم — عرب الرملى — لم خنان — بجيم مركز قويسنا محافظة المنوفية .
- قريتي : طوخ — فلكه مركز تلا محافظة المنوفية .
- قرية : زاوية الناعورة مركز الشهداء محافظة المنوفية .
- (قرار وزير التعمير والدولة للاسكان واستصلاح الاراضى رقم ٢٢٦ لسنة ١٩٨٢ — المصح ١٣٩ فى ١٥ يونيه سنة ١٩٨٢) .

- قرية كفر بيهدة مركز بيت غبر محافظة القنيطرة (قرار وزير التعمير والدولة للاسكان واستصلاح الاراضى رقم ٢٨٢ لسنة ١٩٨٢ —
الوقائع المصرية — العدد ٢١٠ في ١٢ سبتمبر سنة ١٩٨٢) .
— كفر سليمان البحرى مركز كفر مسعد ، شربلس مركز فارسكور وعزب النهضة مركز ديباط بمحافظة ديباط (قرار وزير التعمير والدولة للاسكان واستصلاح الاراضى رقم ٣٩١ لسنة ١٩٨٢ —
الوقائع المصرية — العدد ٢٨٨ في ١٩ ديسمبر سنة ١٩٨٢) .

| اسماء القرى | اسماء القرى |
|---------------------------|-------------------------|
| رابعا — مركز مطويس : | اولا — مركز كفر الشيخ : |
| ١ — الجزيرة الخضراء | ١ — مسير |
| ٢ — قرية المرشد | ٢ — سيدى غارى |
| ٣ — بربيل | ٣ — القامحية |
| خامسا — مركز تكين : | ٤ — لريمون |
| ١ — كفر المرازقة | ٥ — الحصنه |
| ٢ — شبلس مير | ٦ — الصراء |
| ٣ — بيت الدية | ٧ — اسحاق |
| ٤ — البكتوفس | ٨ — محلة موسى |
| ٥ — قوتة | ٩ — دلت |
| سادسا — مركز بيل : | ١٠ — كفر الحراوى |
| ١ — الكوم الطويل | ثانيا — مركز فسوق : |
| ٢ — قرية بدوى | ١ — ابو مندور |
| سابعاً — مركز العلقوق : | ٢ — سنهور المينة |
| ١ — كوم الحنجر | ٣ — شبله |
| ٢ — الزمران | ٤ — كنيسة الصرانوس |
| ثالثاً — مركز سيدى مسلم : | ٥ — شبلس الملح |
| ١ — الودق | ٦ — كفر مجر |
| ٢ — سد خميس | ٧ — محلة ابو على |
| ٣ — الحدادى | ثالثاً — مركز فسوه : |
| رابعاً — مركز البرلس : | ١ — قيريط |
| ١ — برج البرلس | ٢ — منفيون |
| ٢ — الشمالية | |

(قرار وزير التعمير والدولة للسكان واستصلاح الأراضي رقم ٤٠٨ لسنة ١٩٨٢ - الوقائع المصرية - المجلد ٢٤٢ ق ٢٧ أكتوبر سنة ١٩٨٢) .

— بلدة نكلا مركز أبيلية بمحافظة الجيزة (قرار وزير التعمير والدولة للسكان واستصلاح الأراضي رقم ٤٢٢ لسنة ١٩٨٢ - الوقائع المصرية - المجلد ٢٧٨ ق ٧ ديسمبر سنة ١٩٨٢) .

— قرية ترسا التابعة لمجلس قروي نثيل شبيحة مركز الجيزة بمحافظة الجيزة (قرار وزير التعمير والدولة للسكان واستصلاح الأراضي رقم ٤٢٧ لسنة ١٩٨٢ - الوقائع المصرية - المجلد ٢٢١ ق ٢٥ سبتمبر سنة ١٩٨٢) .

— قري بدواي — كفر بدواي القديم — كفر بدواي الجديد — البقعة — الخيلرية — طراتيس البحر — منية بدواي — كفر البرامون — الجيرامون — والتابعة لمركز القصورة وقرى الكفر الجديد وميت مرجا سلسلة التابعة لمركز المنزلة بمحافظة الدقهلية (قرار وزير التعمير والدولة للسكان واستصلاح الأراضي رقم ٥١٧ لسنة ١٩٨٢ - الوقائع المصرية - المجلد ٤ ق ٤ يناير سنة ١٩٨٢) .

— قري أويش الحجر ، ميت بدر ، ميت جنيس ، كفر شهاب ، والكلمة لمركز القصورة بمحافظة الدقهلية (قرار وزير التعمير والدولة للسكان واستصلاح الأراضي رقم ٥٦٩ لسنة ١٩٨٢ - الوقائع المصرية - المجلد ٤٧ ق ٢٢ فبراير سنة ١٩٨٢) .

— قرية بركة غطلس مركز أبو حمس بمحافظة البحيرة (قرار وزير التعمير والدولة للسكان واستصلاح الأراضي رقم ٦٤٧ لسنة ١٩٨٢ - الوقائع المصرية - المجلد ١٠٨ ق ٨ مايو سنة ١٩٨٢) .

— قرية أكيون مركز الوسطى بمحافظة بني سويف (قرار وزير التعمير والدولة للسكان واستصلاح الأراضي رقم ٤ لسنة ١٩٨٢ - الوقائع المصرية - المجلد ٢٨ ق أول فبراير سنة ١٩٨٢) .

— قرية سقارة مركز البدرشين بمحافظة الجيزة — (قرار وزير التعمير والدولة للسكان واستصلاح الأراضي رقم ٧٢ لسنة ١٩٨٢ - الوقائع المصرية - المجلد ٦٢ ق ١٢ مارس سنة ١٩٨٢ - المجلد ٢٤٤ ق ٤) .

— قرية الرحينة وقرية الحطية والبستان بمحافظة مياط (قرار وزير التعمير والدولة للسكان واستصلاح الأراضي رقم ٢٨٨ لسنة ١٩٨٢ - الوقائع المصرية - المجلد ٢٥١ لسنة ١٩٨٢) .

- قرية الوحدة المحلية بطوخ طنطا بمحافظة التويزة (قرار وزير التعمير والدولة للسكان واستصلاح الأراضي رقم ٢٨٩ لسنة ١٩٨٢ - الوقف المصري في ٢٢/١٠/١٩٨٢ - العدد ٢٣٩) .
- قرية الزمرونية مركز كفر شكر بمحافظة القليوبية (قرار وزير التعمير والدولة للسكان واستصلاح الأراضي رقم ٢٨٩ لسنة ١٩٨٢ - الوقف المصري - العدد ٥٨ في ٧ مارس سنة ١٩٨٤) .
- قرية كفر ليوب مركز بلبيس محافظة الشرقية (قرار وزير التعمير والدولة للسكان واستصلاح الأراضي رقم ٣٩٠ لسنة ١٩٨٢ - الوقف المصري - العدد ٢٢٠ في ١٢ أكتوبر سنة ١٩٨٢) .
- قريتي شبراخيل وبيت غراب مركز السنبلوين بمحافظة الدقهلية (قرار وزير التعمير والدولة للسكان واستصلاح الأراضي رقم ٣٩٢ لسنة ١٩٨٢ - الوقف المصري - العدد ١٩٧ في ٢٨ أغسطس سنة ١٩٨٢) .
- قرية المتحفة مركز ابلية بمحافظة الجيزة (قرار وزير التعمير والدولة للسكان واستصلاح الأراضي رقم ٧٤ لسنة ١٩٨٢ - الوقف المصري في ١٧ أكتوبر سنة ١٩٨٢) .
- قريتا - غرين - منشأة سلطان ، فيضا الكبرى ، برهم ، بلخبط منشأة غرين ، الحبلول مركز منوف وقرية شبرا بلحس مركز شبين الكوم بمحافظة التويزة (قرار وزير التعمير والدولة للسكان واستصلاح الأراضي رقم ٤٨٢ لسنة ١٩٨٢ - الوقف المصري - العدد ٢٤٦ لسنة ١٩٨٢) .
- قرية ترينت الشرقية مركز بني سويف بمحافظة بني سويف (قرار وزير الدولة للسكان واستصلاح الأراضي رقم ٤٩٤ لسنة ١٩٨٢ - الوقف المصري - العدد ٢٦٥ في ٢٢ نوفمبر سنة ١٩٨٢) .
- قريتي كفر تصفا وتصفا مركز كفر شكر بمحافظة القليوبية (قرار وزير الدولة للسكان واستصلاح الأراضي رقم ٥١٥ لسنة ١٩٨٢ - الوقف المصري في ٢٩/٢/١٩٨٣ - العدد ٣٧١) .
- قرية البيناه مركز السنبلوين بمحافظة الدقهلية (قرار وزير التعمير والدولة للسكان واستصلاح الأراضي رقم ٥١٦ لسنة ١٩٨٢ - الوقف المصري في ١٤/١٢/١٩٨٢ - العدد ٢٨٢) .

| مستعمل | اسم القرية | اسم المركز |
|--------|--------------|------------------------------|
| ١ | كفر أبو داود | طنطا بمحافظة الغربية |
| ٢ | نواج | طنطا بمحافظة الغربية |
| ٣ | شوير | طنطا بمحافظة الغربية |
| ٤ | كفر معلم | طنطا بمحافظة الغربية |
| ٥ | كفر دمر | الحطة الكبرى بمحافظة الغربية |
| ٦ | شبراثبت | الحطة الكبرى بمحافظة الغربية |
| ٧ | كفر حجارى | الحطة الكبرى بمحافظة الغربية |
| ٨ | بشبيش | الحطة الكبرى بمحافظة الغربية |
| ٩ | أبو الغر | كفر الزيت بمحافظة الغربية |
| ١٠ | كفر بلشاي | كفر الزيت بمحافظة الغربية |
| ١١ | أبيل | كفر الزيت بمحافظة الغربية |
| ١٢ | مثلة | كفر الزيت بمحافظة الغربية |
| ١٣ | فلشان | كفر الزيت بمحافظة الغربية |

(قرار وزير التعمير والدولة للإسكان واستصلاح الأراضي رقم ٥٩١ لسنة ١٩٨٣ - الوقائع المصرية - العدد ٢٠ في ٤ فبراير سنة ١٩٨٤).

— قرية بردين مركز الزقازيق بمحافظة الشرقية (قرار وزير التعمير والدولة للإسكان واستصلاح الأراضي رقم ٥٩٢ لسنة ١٩٨٣ - الوقائع المصرية - العدد ٨٩ في ١٤ أبريل سنة ١٩٨٥).

— قرية كفور الغلب بمحافظة دمياط (قرار وزير التعمير والدولة للإسكان واستصلاح الأراضي رقم ٥٩٤ لسنة ١٩٨٣ - الوقائع المصرية - العدد ١٦٥ في ١٨ يولييه سنة ١٩٨٤).

— قرى العصاره والشمير وأولاد صبور مركز المنزلة وقرية صبيو مقام مركز ميت غمر بمحافظة الدقهلية (قرار وزير الإسكان والمرافق رقم ٦ لسنة ١٩٨٤ - الوقائع المصرية - العدد ١٨٩ في ١٦ أغسطس سنة ١٩٨٤).

١ - قرية دهيسط مركز نخلغا بمحافظة الدقهلية (قرار وزير الإسكان والمرافق رقم ٢١ لسنة ١٩٨٤ - الوقائع المصرية - العدد ٢٠١ في ٢٠ أغسطس سنة ١٩٨٤) .

٢ - قرية دهنورة مركز زفتى ، اخنلاوى مركز طنطا بمحافظة الغربية (قرار وزير الإسكان رقم ٢٢ لسنة ١٩٨٤ - الوقائع المصرية - العدد ٢٦٥ في ٢٠ نوفمبر سنة ١٩٨٤) .

٣ - قرية الحسنية ، نقوف مركز ديربवास ، محمية منوى ، الروضة ، المحرقى ، منشأة الخلفه ، تنده ، مركز سوى ، أبو قرقاص البلد مركز أبو قرقاص ، طه ، مقوسة مركز انبيا ، تلوصنا مركز سجاوط ، الحسنية ، القيسى ، الشيخ فضل مركز بنى مزار ، أبا الوقف مركز مغاغة (قرار وزير التعمير والدولة للإسكان واستصلاح الأراضي رقم ٢٥ لسنة ١٩٨٤ - الوقائع المصرية - العدد ٨٠ في ٢ أبريل سنة ١٩٨٤) .

٤ - قرية شبرا النحلة مركز بلبيس محافظة الشرقية (قرار وزير التعمير والدولة للإسكان واستصلاح الأراضي رقم ٢٦ لسنة ١٩٨٤ - الوقائع المصرية - العدد ٦٤ في ١٤ مارس سنة ١٩٨٤) .

٥ - قرية نقيطة مركز المنصورة محافظة الدقهلية (قرار وزير التعمير رقم ٥٠ لسنة ١٩٨٤ - الوقائع المصرية - العدد ٤٩ في ٢٦ فبراير سنة ١٩٨٦) .

٦ - قرية كفر العرب ، كرم ويزوق مركز لمركسور بمحافظة فيسسط (قرار وزير التعمير والدولة للإسكان واستصلاح الأراضي رقم ٩٠ لسنة ١٩٨٤ - الوقائع المصرية - العدد ١٦٥ في ١٨ يوليه لسنة ١٩٨٥) .

٧ - قرية نيا بمحافظة الغربية (قرار وزير التعمير والدولة للإسكان واستصلاح الأراضي رقم ١٠٢ لسنة ١٩٨٤ - الوقائع المصرية العدد ٦٢ في ١٢ مارس لسنة ١٩٨٤) .

٨ - قرية الجوادية ، ديلاس ، بسنديلة ، الزهراء ، منشأة بسنديلة ، كفر الخلفه بمركز بلقيس محافظة الدقهلية (قرار وزير الإسكان والمرافق رقم ١١٧ لسنة ١٩٨٤ - الوقائع المصرية - العدد ٢٥٨ في ١٢ نوفمبر سنة ١٩٨٤) .

— قرية البتيلونى — تلابشو — الغلالة — مركز بلقاس بحفظة
القطامية (قرار وزير الاسكان والمرافق رقم ١٠٨ لسنة ١٩٨٤ —
الوقائع المصرية — العدد ٢٦٠ فى ١٤ نوفمبر سنة ١٩٨٤) .

— قرية بوطس مركز لوسيم بحفظة الجيزة (قرار وزير الاسكان رقم
١٥٢ لسنة ١٩٨٤ — الوقائع المصرية — العدد ٢٦٩ فى ٢٥ نوفمبر
لسنة ١٩٨٤) .

— قرية الرملة مركز بنها بحفظة القليوبية (قرار وزير الاسكان والمرافق
رقم ١٥٣ لسنة ١٩٨٤ — الوقائع المصرية — العدد ٢٩٥ فى ٢٦
ديسمبر سنة ١٩٨٤) .

— قرية البصارطة التلخمة للوحدة المحلية لقرية عزب النهضة بحفظة
سيوط (قرار وزير الاسكان رقم ١٥٤ لسنة ١٩٨٤ — الوقائع المصرية —
العدد ١٠١ فى ٣٠ أبريل سنة ١٩٨٥) .

— قرية نمشا مركز المحمودية بحفظة البحيرة (قرار وزير الاسكان
والمرافق رقم ١٥٥ لسنة ١٩٨٤ — الوقائع المصرية — العدد ٣٩ فى
١٤ فبراير سنة ١٩٨٥) .

— قرية البراجيل مركز لوسيم بحفظة الجيزة (قرار وزير الاسكان
والمرافق رقم ١٦٢ لسنة ١٩٨٤ — الوقائع المصرية — العدد ٢٦٨
فى ٢٤ نوفمبر سنة ١٩٨٤) .

— قرية الجبل الاصغر مركز الخفكة بحفظة القليوبية (قرار وزير
الاسكان والمرافق رقم ١٧٩ لسنة ١٩٨٤ — الوقائع المصرية — العدد
٨ فى ٩ يناير سنة ١٩٨٥) .

— قرية الشبوت — كفر العرب — كفر الحام — كفر الشبوت مركز
بنها بحفظة القليوبية (قرار وزير الاسكان والمرافق رقم ١٨٠ لسنة
١٩٨٤ — الوقائع المصرية — العدد ٨ فى ٩ يناير سنة ١٩٨٥) .

— قرية بنقباد — بوشا — المطيعة — فرنكة — بنى عدى — الواسطى —
القاسمية — عرب بطير — المعيدة — بنى زيد الاكراد — بنى محمدات
الحام — بقلوب — الزراين — دؤينة — لولاد اليلس — دير الخفيلة —
الشلبية — العولة — بويط بحفظة شبوت (قرار وزير الاسكان
والمرافق رقم ٢٠٥ لسنة ١٩٨٤ — الوقائع المصرية — العدد ٦ فى ٧ يناير
سنة ١٩٨٥) .

— قرية بطلا مركز بنها محافظة الطوبية (قرار وزير القصور والدولة
للأسكان واستصلاح الأراضي رقم ٢٢١ لسنة ١٩٨٤ — الوقف
المصرية — العدد ١٥٩ في ١٠ يولية سنة ١٩٨٤) .

— قرية بسلاط كريم الدين — مركز شربين — محافظة الدقهلية
(قرار وزير الأسكان والمرافق رقم ٢٢٥ لسنة ١٩٨٤ — الوقف
المصرية — العدد ٥٨ في ٩ مارس سنة ١٩٨٥) .

— قري : مر — بني ادريس — المنشأة الكبرى — رقة الدبر المحرق —
نزاره — نزالى جنوب — الشيخ داود — بني قره — بلوط مركز
القوصية محافظة لسيوط (قرار وزير الأسكان والمرافق رقم ٢٤٢
لسنة ١٩٨٤ — الوقف المصرية — العدد ٢٩٥ في ٢٦ ديسمبر
سنة ١٩٨٤) .

— قريش : بني شقير وبني عتيك مركز متلاوط بمحافظة أسيوط
(قرار وزير الأسكان والمرافق رقم ٢٤٤ لسنة ١٩٨٤ — الوقف
المصرية — العدد ٦٥ في ١٧ مارس سنة ١٩٨٥) .

— قري القنيمة — بيت أبو غلب — الشيخ خرغلم — المبيدة —
الروضة بمحافظة دمياط (قرار وزير القصور والدولة وللأسكان
واستصلاح الأراضي رقم ٢٤٧ لسنة ١٩٨٤ — الوقف المصرية —
العدد ١٢٤ في ٢٧ مايو سنة ١٩٨٤) .

— قريش بهريس والتصورية بمحافظة الجيزة (قرار وزير التعمير
والدولة وللأسكان واستصلاح الأراضي رقم ٢٧٠ لسنة ١٩٨٤ —
الوقف المصرية — العدد ٢٠٦ في ١٠ سبتمبر سنة ١٩٨٤) .

— قري : الحواش ، سلكا ، بقطرة ، بلجاي وجبزة بلجاي مركز
التصورية بمحافظة الدقهلية (قرار وزير القصور والدولة وللأسكان
واستصلاح الأراضي رقم ٢٧١ لسنة ١٩٨٤ — الوقف المصرية —
العدد ٤٩ في ٢٦ ابرابر سنة ١٩٨٦) .

— قري الوحدة المحلية بسندونور وهي سندونور — بيت عليم —
ميجول مركز بنها محافظة الطوبية (قرار وزير القصور والدولة
للأسكان واستصلاح الأراضي رقم ٢٧٢ لسنة ١٩٨٤ — الوقف
المصرية — العدد ٢٤١ في ٢٢ أكتوبر سنة ١٩٨٤) .

- قرية الاحراز مركز قنطرة بحافظة الطوبية (قرار وزير
النصر والدولة للإسكان واستصلاح الاراضى رقم ٢٧٢ لسنة ١٩٨٤ -
الوقوع المصرية - العدد ٢٤١ في ٢٢ أكتوبر سنة ١٩٨٤) .
- المنطقة الواقعة بين ساقية الطيل وخلوة بدوى للتبئة لعينة شبين
القنطرة بحافظة الطوبية (قرار وزير الاسكان والمرافق رقم ٢٩
لسنة ١٩٨٥ - الوقوع المصرية - العدد ٤٧ في ٢٤ فبراير
سنة ١٩٨٥) .
- قرية تاج البحر - مركز السنبلوين بحافظة الدقهلية (قرار وزير
الاسكان والمرافق رقم ٤٢ لسنة ١٩٨٥ - الوقوع المصرية - العدد
٢٠١ في ٥ سبتمبر لسنة ١٩٨٥) .
- قرى : تاميا و برك الغيام وطنش وسقيل مركز ابلية بحافظة
للجيزة (قرار وزير الاسكان والمرافق رقم ٤٤ لسنة ١٩٨٥ - الوقوع
المصرية - العدد ٧٢ في ٢٦ مارس سنة ١٩٨٥) .
- قرى الوسطى مركز كفر سعد والساقية وشطا مركز حيلط بحافظة
حيلط (قرار وزير الاسكان والمرافق رقم ١٠٥ لسنة ١٩٨٥ -
الوقوع المصرية - العدد ٧٨ في اول أبريل سنة ١٩٨٥) .
- قرى مركز كوم حمادة وقرية المسين مركز الطنجيت بحافظة البحيرة
(قرار وزير الاسكان والمرافق رقم ١٠٦ لسنة ١٩٨٥ - الوقوع
المصرية - العدد ٨٩ في ١٤ أبريل سنة ١٩٨٥) .
- قرى سلامون القباس والريفاتية مركز المنصورة بحافظة الدقهلية
(قرار وزير الاسكان والمرافق رقم ١١٦ لسنة ١٩٨٥ - الوقوع
المصرية - العدد ٩٨ في ٢٧ أبريل سنة ١٩٨٥) .
- قرية طنبول الكبرى مركز السنبلوين بحافظة الدقهلية (قرار وزير
الاسكان والمرافق رقم ١١٧ لسنة ١٩٨٥ - الوقوع المصرية -
العدد ٢٠٤ في ٩ سبتمبر سنة ١٩٨٥) .
- قرية بيت عنتر مركز طلفا بحافظة الدقهلية (قرار وزير الاسكان
والمرافق رقم ١١٨ لسنة ١٩٨٥ - الوقوع المصرية - العدد ٨٩ في
١٤ أبريل سنة ١٩٨٥) .

— قرية بنى رافع مركز منفلوط وقرية نزلة عيد اللاه مركز أسيوط
محافظة أسيوط (قرار وزير الاسكان والمرافق رقم ١٤٧ لسنة
١٩٨٥ — الوقائع المصرية — العدد ١٥٩ في ١١ يولية سنة ١٩٨٥) .
— قرية كفر داود مركز كوم حمادة محفظة البحيرة (قرار وزير الاسكان
والمرافق رقم ١٧١ لسنة ١٩٨٥ — الوقائع المصرية — العدد ١٠٧
في ٨ مايو سنة ١٩٨٥) .

— قرية بريقين مركز السنبلالوين محفظة الدقهلية دون البلاد التليمه
لها (قرار وزير الاسكان والمرافق رقم ٢٠٦ لسنة ١٩٨٥ — الوقائع
المصرية — العدد ١٢١ في ٢٥ مايو سنة ١٩٨٥) .

— قرية منية السباع مركز بنها محفظة القليوبية (قرار وزير الاسكان
والمرافق رقم ٢٥٢ لسنة ١٩٨٥ — الوقائع المصرية — العدد ٢٣٩
في ٢٢ أكتوبر لسنة ١٩٨٥) .

— قرية المزازي مركز فلقوس محفظة الشرقية (قرار وزير الاسكان
والمرافق رقم ٢٧٥ لسنة ١٩٨٥ — الوقائع المصرية — العدد ٢٤٥
في ٢٩ أكتوبر سنة ١٩٨٥) .

— قرية برج رشيد مركز رشيد — محفظة البحيرة (قرار وزير الاسكان
والمرافق رقم ٢٧٦ لسنة ١٩٨٥ — الوقائع المصرية — العدد ١٧٣
في ٢٩ يولية سنة ١٩٨٥) .

— قرى : (١) صهرجت الصفري (٢) فيشلينا (٣) طنابل الشرقى
(٤) طنابل الغربى (٥) ميت فميس (٦) ميت اثنا (٧) الكراسه
مركز اجا محفظة الدقهلية (قرار وزير الاسكان والمرافق رقم ٢٨٧
لسنة ١٩٨٥ — الوقائع المصرية — العدد ٢١٨ في ٢٦ سبتمبر
سنة ١٩٨٥) .

— قرية عزبة اللحم مركز ديباط محافظة ديباط (قرار وزير الاسكان
والمرافق رقم ٢٨٨ لسنة ١٩٨٥ — الوقائع المصرية العدد ١٦١ في
١٤ يولية سنة ١٩٨٥) .

— قرى جمهره الجديدة وجمهره القديبة وكفر الأريمين وميت راضى
وكفر سعد بمحافظة القليوبية (قرار وزير الاسكان والمرافق رقم
٣٢٥ لسنة ١٩٨٥ — الوقائع المصرية — العدد ٢٢٠ في ٢٩ سبتمبر
سنة ١٩٨٥) .

(م ٧ — موسوعة مصر — ج ٧)

— قرى منطقة البيومية والمنطقة الممتدة بين قنطرة الشبينى الى ترعة
الطبالين ومنطقة الشوك مركز شبين القناطر محافظة القليوبية
(قرار وزير الاسكان والمرافق رقم ٢٤٠ لسنة ١٩٨٥ — الوقائع
المصرية — العدد ٢٩٢ في ٢٤ ديسمبر سنة ١٩٨٥) .

— قرية شبرا النيلة مركز طنطا محافظة الغربية (قرار وزير الاسكان
والمرافق رقم ٢٤٨ لسنة ١٩٨٥ — الوقائع المصرية — العدد ٢٣٥
في ١٧ أكتوبر سنة ١٩٨٥) .

— قرية كمر طها مركز شبين القناطر محافظة القليوبية (قرار وزير
الاسكان رقم ٢٤٩ لسنة ١٩٨٥ — الوقائع المصرية — العدد ٢٣٩
في ٢٢ أكتوبر لسنة ١٩٨٥) .

— قرية لقانة مركز شبراخيت — محافظة البحيرة (قرار وزير الاسكان
والمرافق رقم ٤١٩ لسنة ١٩٨٥ — الوقائع المصرية العدد ٢٥٤ في
٩ نوفمبر سنة ١٩٨٥) .

— قرى : كفر الكردى والرياض وويرمال القديمة والحبيدية مركز منية
النصر محافظة الدقهلية (قرار وزير الاسكان والمرافق رقم ٤٩٥
لسنة ١٩٨٥ — الوقائع المصرية — العدد ٢٨٣ في ١٤ ديسمبر
سنة ١٩٨٥) .

— قرى : الجعفرية — السماتية — عرب الشعارة — كوم السمن —
الحزانة — القشيش — الغريوى — مركز شبين القناطر بمحافظة
القليوبية (قرار وزير الاسكان والمرافق رقم ٤٦٦ لسنة ١٩٨٥ —
الوقائع المصرية — العدد ٢٣٩ في ٢٢ أكتوبر سنة ١٩٨٥) .

— قرية قلها مركز قليوب محافظة القليوبية (قرار وزير الاسكان والمرافق
رقم ٥٠٦ لسنة ١٩٨٥ — الوقائع المصرية — العدد ٢٨٩ في ٢١
ديسمبر لسنة ١٩٨٥) .

— قرية بنى غالب مركز اسيوط وقرية بنى سميع مركز ابوتيج بمحافظة
اسيوط (قرار وزير الاسكان والمرافق رقم ٥١١ لسنة ١٩٨٥ —
الوقائع المصرية — العدد ٢٩٨ في ٣١ ديسمبر لسنة ١٩٨٥) .

— قرية العدلية مركز بلبس محافظة الشرقية (قرار وزير الاسكان والمرافق رقم ٢٠ لسنة ١٩٨٦ — الوثائق المصرية — العدد ٧٥ في ٢٩ مارس لسنة ١٩٨٦) .

— قريتي وردان وكفر أبو حديد مركز اجملة محافظة الجيزة (قرار وزير الاسكان رقم ٢١ لسنة ١٩٨٦ — الوثائق المصرية — العدد ٧٥ في ٢٩ مارس لسنة ١٩٨٦) .

— قري شها ، الدنابيق ، كفر ميت لطفك والنزهة مركز المنصورة — محافظة الدقهلية (قرار وزير الاسكان والمرافق رقم ٦٤ لسنة ١٩٨٦ — الوثائق المصرية — العدد ٧٤ في ٢٧ مارس سنة ١٩٨٦) .

— منطقة خلوة بحوى مركز شبين القناطر — محافظة القليوبية (قرار وزير الاسكان والمرافق رقم ٦٥ لسنة ١٩٨٦ — الوثائق المصرية — العدد ٧٤ في ٢٧ مارس سنة ١٩٨٦) .

— قري : سنهور ، شرنوب ، قراقص ، افلاحة ، عزب شبرا مركز دمنهور محافظة البحيرة (قرار وزير الاسكان والمرافق رقم ١٧٥ لسنة ١٩٨٦ — الوثائق المصرية — العدد ١١٥ في ٢٨ مايو سنة ١٩٨٦) .

— قريتي أم القصور ونزة قرار مركز منفلوط محافظة اسيوط (قرار وزير الاسكان والمرافق رقم ١٧٦ لسنة ١٩٨٦ — الوثائق المصرية — العدد ١١٥ في ١٨ مايو سنة ١٩٨٦) .

— قريتي الشقر والبقاشين مركز كفر شكر محافظة القليوبية (قرار وزير الاسكان والمرافق رقم ١٩٣ لسنة ١٩٨٦ — الوثائق المصرية — العدد ١٥٢ في ٦ يوليه سنة ١٩٨٦) .

— كفر مويس ، نقباس ، كفر أبو زهر ، منشأة بنها بقرية شبلنجة مركز بنها محافظة القليوبية (قرار وزير الاسكان والمرافق رقم ٢٣٥ لسنة ١٩٨٦ — الوثائق المصرية — العدد ١٧٠ في ٢٨ يوليه سنة ١٩٨٦) .

— قرية اولاد رابق — مركز اسيوط — محافظة اسيوط (قرار وزير الاسكان والمرافق رقم ٢٨٩ لسنة ١٩٨٦ — الوثائق المصرية — العدد ١٦٨ في ٢٦ يوليه سنة ١٩٨٦) .

.....

— قرار رقم ٩ لسنة ١٩٨٦ بـسريان أحكام القانون على قري :
 كفر شبين ، كفر الشويك ، منية شبين ، الحصة ، كفر النير ،
 زاوية الشيخ سند محافظة القليوبية . (الوقائع المصرية — العدد
 ٢٧٧ في ٨ ديسمبر سنة ١٩٨٦) .

— قرار رقم ٣٥ لسنة ١٩٨٦ بـسريان أحكام القانون على قري :
 المبالدة — الصفا — زاوية بلتان — السفاية — الغزاوية — عزبة
 زاوية بلتان — منشأة العمار مركز طسوخ محافظة القليوبية .
 (الوقائع المصرية — العدد ٢٦ في ٣١ يناير سنة ١٩٨٧) .

— قرار رقم ٦٠ لسنة ١٩٨٦ بـسريان أحكام القانون على قرية
 العرافية مركز الشهداء محافظة المنوفية . (الوقائع المصرية —
 العدد ٨٦ في ١٤ أبريل سنة ١٩٨٧) .

— قرار رقم ٢٨٩ لسنة ١٩٨٦ بـسريان أحكام القانون على قرية
 لولاد رايق مركز أسيوط محافظة أسيوط . (الوقائع المصرية —
 العدد ١٦٨ في ٢٦ يولييه سنة ١٩٨٦) .

— قرار رقم ٣٦١ لسنة ١٩٨٦ بـسريان أحكام القانون على قريتي
 كفر طنيدى مركز شبين الكوم وإبخلص مركز البلخصور بمحافظة
 المنوفية . (الوقائع المصرية — العدد ٢٥٨ في ١٦ نوفمبر سنة
 ١٩٨٦) .

وقد سحب هذا القرار بخصوص قرية أبخلص وذلك بموجب القرار
 رقم ٤٢٠ لسنة ١٩٨٦ . (الوقائع المصرية — العدد ٢٥٨ في
 ١٩٨٦/١١/١٦) .

— قرار رقم ٣٦٢ لسنة ١٩٨٦ بـسريان أحكام القانون على جميع
 القرى الموضحة بالكشف المرتق بمحافظة أسيوط :

كتشف

بسماء القرى المرفقة بالقرار الوزاري رقم ٣٦٢ لسنة ١٩٨٦

| رقم | المركز | اسم القرية |
|-----|----------------|---|
| ١ | مركز أسبوط | دير درنكة - الزاوية - بنى حسين - ريفنا - سلام - قرقارس - بهيج . |
| ٢ | مركز منفلوط | جزيرة المعلدة البحرية - جعدم - المتلينة - الحوائكة - بنى شعران - نزلة ربيع . |
| ٣ | مركز القوصية | الشيخ عون الله - التلابة - القصر - دير القصر - الانصار - بنى صالح - أبو خليل - بنى زيد بوق . |
| ٤ | مركز ديروط | الرياض - مسرة - المنفرة - باريط - كودية الاسلام - كودية النصارى - باتوب ظهير الجبل - دشلوط - جوف سرخان - بيللو الحوطا - كوم بوها بحرى - سرقنا - نجع خضر - ساو . |
| ٥ | مركز الفتح | بنى مر - المصرة - القصر - اولاد بدر - النيسا . |
| ٦ | مركز ابنوب | سوالم ابنوب - القدايح - بنى رزاح - الاطولة - بنى طلق - دير شو كوم أبو شبل - بنى ابراهيم . |
| ٧ | مركز أبو نج | ذكران - أبو خرس - البلايزة - السمودي . |
| ٨ | مركز صفنا | الشنينة - كوم أبو حجر - البريا - كيمن سعيد - كوم أسفت - الوعاشة . |
| ٩ | مركز القنلم | المزايزة - اولاد محمد . |
| ١٠ | مركز ساحل سليم | نلسا - دير نلسا - المطير - الغريب . |
| ١١ | مركز البدارى | المقل القبلى - الكوم الأحمر - التناورة - نجع زريق - النواميس - المقل البصرى - المتلينة . |

- قرار رقم ٢٧٠ لسنة ١٩٨٦ بمرين احكام القانون على قرية
كفر رجب مركز كفر شكر محافظة القليوبية . (الوقائع المصرية —
العدد ٢٤٩ في ٤ نوفمبر سنة ١٩٨٦) .
- قرار رقم ٣٦٩ لسنة ١٩٨٦ بمرين احكام القانون على قرية
الركابية مركز كفر سعد محافظة دمياط . (الوقائع المصرية —
العدد ٢٥٣ في ٩ نوفمبر سنة ١٩٨٦) .
- قرار رقم ٢٩١ لسنة ١٩٨٦ بمرين احكام القانون على جميع
القرى الموضحة بالكشف المرفق بمحافظة المنيا .

| ٢ | المركز | القرى |
|---|----------------|---|
| ١ | مركز مغاغة | العباسية . |
| ٢ | مركز بنى مزار | أبو جرج ، سندفا ، البهنسا ، بنى على ، شلقام . |
| ٣ | مركز المنيا | دماريس . |
| ٤ | مركز أبو قرقاص | أطليم ، أبيوها ، منسلفيس ، بنى عبيد . |
| ٥ | مركز ملوى | هور ، قصر هور ، قلندول ، إيشادات ، دورة ، نواى ، قليا ، الأشمونين ، الإدارة ، سنجرج ، تونة الجبل ، دير أبو حنيس . |
| ٦ | مركز دير مواس | فلجسا . |

- (الوقائع المصرية — العدد ٢٦٥ في ٢٤ نوفمبر سنة ١٩٨٦)
- قرار رقم ٤١٢ لسنة ١٩٨٦ بمرين احكام القانون على قرى
الدرب ، سويفة الدرب ، نجع خضر بمركز نجع حمادى محافظة قنا
(الوقائع المصرية — العدد ٢٥٩ في ١٧ نوفمبر سنة ١٩٨٦) .
- قرار رقم ٤١٤ لسنة ١٩٨٦ بمرين احكام القانون على قرية
مريسيس مركز زفتى محافظة الغربية (الوقائع المصرية — العدد ٨٠
في ٤ أبريل سنة ١٩٨٧) .
- قرار رقم ٤٢٣ لسنة ١٩٨٦ بمرين احكام القانون على جميع
القرى الموضحة بالكشف المرافق بمحافظة القنيطرة .

كشف بالقرى للخاصة بالقرار رقم ٢٢ لسنة ١٩٨٦

| م | المركز | القرية |
|---|------------|--|
| ١ | أجا | نوما البحر - سنيخت - نطيت - الفرافة - شنشا - أبو داود العنب - ميت فضاله - دروه - ميت أبو الحسين - ميت مسعود - ميت معتمد - الانتصارية - منشأة منصور - جلوه - النيرس - جراح . شبراويش - ميت بزو وكهر عثمان سليم - المنجرة ، كسر المنجرة - السلاية - ميت أبو الحارث ، شيوة الغربية . الشريفية . |
| ٢ | المنزلة | تجر وميت شداد - كهر أبو ناصر - كهر |
| ٣ | دكرنس | الزهارة ، المزازنة - الطيوبية - ديهشت - كهر الباز ، ميت النحال . |
| ٤ | المنبلاوين | قرقره - كهر عبد الامين حسب الله - كهر الشهيد مصطفى حمودة - كهر الضائفة ، الأورمان - نوب طريف - الروع - كهر الأمير عبد الله - منشأة صبرى - أبو عام - التند الحجر ، المخزن - المنوة - الكمال - الحجازة - كهر سعد - الرمزية - الفتح - شبراسندى - طرائيس العرب . |

(الوقائع المصرية - المعداد ٦١ في ١٢ مارس سنة ١٩٨٧)

— ثم أعيد نشر القرار السابق بالوقائع المصرية المعداد ٢٩ في ٢٩
ديسمبر سنة ١٩٨٦ وقرر سريان أحكام القانون على بعض القرى
الآتية بمحافضة العقيلة :

| المركز | ٩ | القرية | تاريخ الموافقة |
|---------|---|---|----------------|
| شربين | ٥ | منشأة النصر | ١٩٨٦/١/٢٩ |
| بيت غهر | ٦ | ميت ناجى - الدبونية - كفر الجوهرى - كفر الوزير - كفر الشراوة - بهيدة | ١٩٨٥/١٢/٢٥ |
| | | - مسبو مقام - البوها | ١٩٨٦/١/٢٩ |

(الوقائع المصرية - العدد ٢٩٥ فى ٢٩ ديسمبر سنة ١٩٨٦)

- قرار رقم ٤٥٠ لسنة ١٩٨٦ بمرين احكام القانون على القرى والتوايح لقرية الصراوى وهى : القرضا - ابو طبل - كفر دغريه - شنو - دغريه رزقة الشنولى - محافظة كفر الشيخ . (الوقائع المصرية - العدد ٢١ فى ٢٥ يناير سنة ١٩٨٧) .

- قرار رقم ٤٥١ لسنة ١٩٨٦ بمرين احكام القانون على قرى قن العروس مركز الواسطى ، بلفيا مركز بنى سويف ، صنف راشين مركز بيا محافظة بنى سويف . (الوقائع المصرية - العدد ٢٥٨ فى ١٧ ديسمبر سنة ١٩٨٦) .

- قرار رقم ٧ لسنة ١٩٨٧ بمرين احكام القانون على قرى اكباد دجوى - بقلن - اجهور الكبرى - مشتهر - بيت كتانة - الدير - ترسا التابعة لمركز طوخ محافظة الطوبية . (الوقائع المصرية فى ١٩٨٧/٣/١ - العدد ٥١) .

- قرار رقم ١٢٨ لسنة ١٩٨٧ بمرين احكام القانون على قرية المرازيق التابعة لمركز وعينة البندرشين محافظة الجيزة . (الوقائع المصرية فى ١٩٨٧/٤/٩ - العدد ٨٥) .

- قرار رقم ١٢٩ لسنة ١٩٨٧ بمرين احكام القانون على قرية الكوم الأخضر مركز حوش عيسى محافظة البحيرة . (الوقائع المصرية فى ١٩٨٧/٢/٢٩ - العدد ٧٥) .

(٣) قضت محكمة النقض بأنه اذا كان البين من عقد الإيجار والمستندات المقدمة أن موضوعه أرضا فضاء تبلغ مساحتها ١,٢١٨ مترا مربعا لاستعمالها مقهى صيفي ولا تشغل المباني منها سوى مساحة ١٢٠.٢٧ مترا مربعا فقط . وكان الملتزمان قد تمهدا في ملحق العقد بالمحافظة على المباني التي تصلهاها حتى نهاية العقد ، سواء كان الانتهاء وفقا للتمتد أم حل بيع المؤجر الأرض المؤجرة بما يدل على أن التمتع انتصب على أرض فضاء ، وأن كون الأرض مسمورة أو مقام عليها بعض المباني أمر لم يكن محل اعتبار ولا يغير من طبيعة محل العقد باعتباره أرضا فضاء ، فإن الحكم المطعون فيه متى قرر أن عقد الإيجار المشار اليه يخضع لقواعد القانون العام ولا تسري عليه احكام التشريع الاستثنائي يكون قد طبق القانون تطبيقا صحيحا ، ولا مخالفة فيه لظاهر نصوص العقد ولا لمدلوله ، ويكون التمس عليه بالخطأ في تطبيق القانون على غير أساس . (نقض مدني ١٩٧٦/١٢/٢٩ - موسومنا الذهبية - الجزء الثالث - مقرة ١٢٠٣) ، كما قضت بأنه لقد استندت المادة الأولى من كل من القانون ٥٢ لسنة ١٩٦٩ والقانون ٤٩ لسنة ١٩٧٧ صراحة الأرض الفضاء من تطبيق احكامها ، والعبارة في تعرف نوع العين المؤجرة هي بما تضمنه عقد الإيجار من بيان لها طالما جاء مطبقا لحقيقة الواقع ، واذا كانت عين النزاع قد وصفت في العقد بأنها أرض فضاء ، وكان لا يغير من هذه الطبيعة أن تكون مسمورة كما لا يغير منها أعداد مظلة من البوص والخشب في جزء من الأرض المؤجرة لتستظل بها السيارات تحقيقا للغرض وكان الحكم المطعون فيه قد التزم هذا النظر فإن التمس يكون على غير أساس . (نقض مدني ١٩٨٠/٣/١٢ - الطعن رقم ٧١ لسنة ٤٩ ق) وقضت كذلك بأنه لا يغير من طبيعة أن العين المؤجرة أرض فضاء تخضع للقواعد العامة في الإيجار أن استجارها كان القصد منه استعمالها ورشة لاصلاح العربات . (نقض مدني ١٩٧٧/٥/٢٥ - الطعن رقم ١٤٦٥ لسنة ٢٨ ق) وقضت بأنه اذا طالب المؤجر بأجرة أرض فضاء مضاعفا اليها الزيادة المقررة بالقانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ فإن هذه الزيادة في الأجرة تعتبر ببذلة تعديل لاحكام عقد الإيجار المبرم بين الطرفين يتطلب توافق إرادتهما بشأنه إذ أن الأرض الفضاء لا تخضع لاحكام هذا القانون . (نقض مدني ١٩٥٦/٣/١ - المرجع السابق مقرة ١٥٨٠) - وقضت أيضا بأنه لما كتبت المادة الأولى من القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ قد نصت على أن « تسري احكام هذا القانون - فيما عدا الأرض الفضاء - على الامكن وأجزاء الامكن

على اختلاف أنواعها المؤجرة للسكنى أو لغير ذلك من الأغراض ، وكان سطح المنزل المؤجر من الطامن للطعون عليه لوضع لافتة تحل إعلاناً هو جزء من البناء يقع في أعلاه ، وكان الإعلان كما جاء بالحكم قد ثبت على سورهِ ورومى في التججير وضعه في هذا المكان من البناء حتى يكون على عين من كل مابر ، لما كان ذلك فإن المحكمة لا تكون قد أخطأت في تأسيس قضائها بعدم اختصاص القضاء المستعجل بترالة الإعلان على ما استظهره من عدم اعتبار العين المؤجرة أرضاً فضاء لأنها جزء من مكان مبنى يسرى عليه حكم القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ . (نقض مدنى ١٩٥٢/٥/٧ - المرجع السابق فقرة ١٥٧٦) - كما قضت بأنه لما كتبت المسألة الأولى من القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ قد نصت على أنه يسرى على الأملكن وأجزاء الأملكن المؤجرة للسكنى أو لغير ذلك من الأغراض واستتقت صراحة الأرض الفضاء ، وكان الثابت من عقد الإيجار أن العين المؤجرة من الطامنة الى المطعون عليه هى أرض فضاء ، وكانت اقلية المستأجر منشآت على هذه الأرض لا يمكن الانتفاع بها لا يغير من وصف العين المؤجرة بأنها أرض فضاء لا يسرى عليها القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ ، وكان لا يغير من هذا النظر تصحيل مبلغ الإيجار في العقد وارتق رسم به موضح فيه معالم النادي الذى اقلسه المستأجر لأن كل ذلك لا يدل على أن عقد الإيجار الجديد تناول تججير مبنى النادي أسوة بالأرض التى أقيم عليها متى كان لم يذكر فى أى نص من نصوص العقد أن الإيجار الجديد يشمل الأرض وما عليها من ميلان - لما كان ذلك . فإن الحكم المطعون فيه اذ قضى برفض طلب الاخلاء تأسيساً على أن العين المؤجرة هى من الأملكن التى يسرى عليها القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ يكون قد خالف القانون . (نقض مدنى ١٩٥٢/٢/٥ - المرجع السابق فقرة ١٥٧٥) وقضت محكمة النقض بأن التفويض التشريعى المقرر لوزير الإسكان بنص المادة (١) من القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ بـسريان أحكام هذا القانون على الترى التى يصدر بتحديد هرازان منه قد جاء خلواً مما يشتر رجعية أثر ذلك السريان وهو ما لا يقتضى إلا بنص قانونى صريح فإن أحكام ذلك القانون لا تطبق على الأملكن المؤجرة فى الترى التى امتد سريته اليها إلا ابتداء من تاريخ العمل بالقرار الوزارى الصادر بذلك دون المسلسل بوضع الأجرة التمهيلية التى كتبت قلمية آنئذ احتراماً لإرادة التمهاتيين التى نشأت فى ظل المشروعية والتى تحتفظ بهذه السنة ، فلا يسوغ من ثم تعديلها ما لم يرد من القانون ما يجيز ذلك . (نقض مدنى ١٩٨٠/٥/٢١ - الطعن رقم ١٠٢٨ لسنة ٤٥ ق) .

مادة ٢ — لا تسرى أحكام هذا الباب على :

(أ) المساكن الملحقة بالرفاق والمنشآت وغيرها من المساكن التي تشغل بسبب العمل ^(١) .

(ب) المساكن التي تشغل بتصاريح أشغال مؤقتة لمواجهة حالات الطوارئ والضرورة ويصدر بتحديد تلك الحالات وشروط الانتفاع بهذه المساكن قرار من وزير الإسكان والتعمير .

مادة ٣ — يحظر على المرخص لهم في إقامة مبان أو أجزاء منها من المستوى الفاخر ، الاستفادة من النظم أو الميزات الخاصة بتوزيع أو صرف أو تيسير الحصول على مواد البناء .

ويتولى ملاك هذه المباني بمعرفتهم وعلى نفقتهم استيراد ما يلزم لها من مواد البناء أو شرائها من المواد المستوردة أو من المواد

(١) قضت محكمة النقض بأنه لم يقصد المشرع بإقانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ هو وما سبقه من تشريعات استثنائية (الأبرين العسكريين رقمي ٣١٥ و ٥٦٨ والمرسومين بقانون رقمي ٩٧ لسنة ١٩٤٥ ، ١٤٠ لسنة ١٩٤٦) سوى حماية المستأجرين من عسف الملاك الذين أرادوا استغلال الظروف الاستثنائية الناشئة من حالة الحرب ولا مجال لتطبيق أحكام تلك التشريعات الاستثنائية كلما انتهت فكرة المضاربة والاستغلال ، ومن هذا القبيل أن يكون أساس الناجر والباعث عليه تنظيم علاقات خاصة لصالح العمل بتخصيص المؤسسة مساكن لموظفيها وعملها وحدهم رغبة منها في انتظام العمل بها وتأجيرها المساكن لهؤلاء الموظفين والعمال لمدة تقتضي بقتضاء رابطتهم بها . وعلى ذلك فنهى تبين أن أحد عمال الشركة العالمية لتجارة السويس البحرية قد وقع على عقد إيجار المسكن المؤجر له من الشركة باعتباره عبلاً لديها واتفق في العقد على أنه يعتبر مفسوخاً في حالة وفاة المستأجر وفي حالة ما إذا لم يعد من مستخدمي الشركة بسبب الاستغناء عن خدماته أو ترك خدماتها برغبته ثم قبلت الشركة بعد أحالته إلى المعاش دعوى تطلب إخلاء ذلك السكن فلن الحكم يكون قد أخطأ إذا قرر مريان أحكام القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ على واقعة الدعوى . (نقض مدني ١٩٥٨/١/٢٣ — المرجع السابق — نفرة ١٥٨٤) .

المنتجة مطايا بالأسعار العالمية بعد الوفاء باحتياجات المستويات الأخرى من الأسكان •

مادة ٤ - تسرى أحكام هذا الباب على الأملكن التي ينشئها ، اعتبارا من تاريخ العمل بهذا القانون ، مستأجرو الأراضي الفضاء على هذه الأراضي بترخيص كتابي من مالكها متى توافرت الشروط الآتية :

(أ) أن يكون الترخيص تاليا لتاريخ العمل بهذا القانون •

(ب) أن تكون المباني شاغلة لنسبة مقدارها خصون في المئة (٥٠٪) على الأقل من الصدد الأقصى المسموح بالانتفاع به مسطحا وارتفاعا وفقا لأحكام قانون توجيه وتنظيم أعمال البناء •

(ج) ألا يقل مسطح المباني المخصصة للسكنى عن ثلاثة أرواع مجعوع مسطحات المباني •

وإذا انتهى عقد إيجار الأرض الفضاء لأي سبب من الأسباب استمر من انشأ الأملكن المقلمة عليها أو من استأجرها منه بصب الأحوال شاغلا لهذه الأماكن بالاجرة المحددة قانونا •

مادة ٥ - تختص المحاكم العادية دون غيرها بالفصل في المنازعات التي تنشأ عن تطبيق أحكام هذا القانون (١) •

مادة ٦ - يعد في حكم المستأجر في تطبيق أحكام هذا الباب مالك العقار المنزوعة ملكيته بالنسبة إلى ما يشغله من هذا العقار •

(١) قضت محكمة النقض بأن الضابط في شأن القاعدة القانونية التي تحكم مسألة الاختصاص بطلب الإخلاء على ما جرى به قضاء محكمة النقض — هو وصف العين المؤجرة في عقد الإيجار فإذا كان عقد الإيجار واردا على أرض فضاء فإن الدومى بالإخلاء تخضع لقواعد القانون العلم المختصة بالاختصاص — وذلك بصرف النظر عما إذا كان يوجد بلك الأرض مبن وقت

وتعتبر الاملاك الصادرة في شأنها قرارات استيلاء لشغلها مؤجرة الى الجهات التي تم الاستيلاء لصالحها (٢) .

مادة ٧ - للعامل المنقول الى بلد بدلا من عامل آخر في ذات جهة العمل حق الاولوية على غيره في استئجار للسكن الذي كان يشغله هذا العامل اذا قلم باعلان المؤجر في مدى أسبوعين على الاكثر من تاريخ الاخلاء برغبته في ذلك بكتاب موصى عليه مصحوب بطم الوصول على ان يعزز ذلك عن طريق الجهة التي يعمل بها المتبادلان ، ويحظر على المالك للمتاقد قبل انقضاء هذه المدة .

انعتاد عقد الإيجار أم لا وان كفت الاجرة واردة على مكان معد للسكن او غير ذلك من الاغراض من المنازعة على الاخلاء تخضع لاحكام ابعاثون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ وترجع دائما الى المحكمة الابتدائية المختصة (نقض مدني ١٩٥٩/٤/٢٣ - المرجع السابق - مقرة ١٥٨٥) - وقضت بأنه متى كان يبين من الحكم المطعون فيه انه لا نزاع بين الطرفين فيه ان الاجرة المطلوب بها بموجب عقد الصلح المبرم بينهما تزيد على الحد الاقصى المقرر في قانون ايجار الملاك رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ وانما انحصر النزاع في مشروعية الاجرة الزائدة التي تضمنها عقد الصلح وكان الحكم قد استند في تقرير اختصاصه الى تفسير المادة السادسة من القانون المذكور بأنه ينبغي التفرقة بين قبول المستأجر الزيادة عند بدء الإيجار وقبله لها أثناء سريان العقد فان الدعوى - بهذه الصورة - تعد منازعة ايجارية ناشئة من القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ - وتستلزم تطبيق نصوصه . (نقض مدني ١٩٦٣/٢/١٤ - المرجع السابق - مقرة ١٥٨٧) .

(٢) قضت محكمة النقض بأن النص في المادة السادسة الواردة في الباب الاول من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ بخصوص ايجار الملاك على انه « يعد في حكم المستأجر في تطبيق احكام هذا الباب ملك العقار المنزوع ملكيته بالنسبة الى ما يشغله من هذا العقار وتعتبر الاملاك المسافر في شأنها قرارات استيلاء لشغلها مؤجرة الى الجهات التي تم الاستيلاء لصالحها » يدل على أن المشرع لم يقصد أن يغير من طبيعة العلاقة المترتبة على هذا الاستيلاء ويجعل منها علاقة ايجارية على اطلاقها في مفهوم قواعد

وعلى العامل المنقول الى بلد آخر أن يقضى المسكن الذى كان يشغله بمجرد حصوله على مسكن فى البلد المنقول اليه ، الا اذا قامت ضرورة ملحة تمنع من اخلاء مسكنه .

وفى البلد الواحد يجوز تبادل الوحدات السكنية بين مستأجر وآخر وذلك فى البلاد وبين الاحياء وطبقا للحالات ووفقا للقواعد والشروط والاجراءات والضمانات التى يصدها قرار من وزير الاسكان والتعمير ^(١) .

مادة ٨ - لا يجوز للشخص أن يحتجز فى البلد الواحد أكثر من مسكن دون مقتضى .

ولا يجوز ابقاء المسكن المعدة للاستغلال خالية مدة تزيد على أربعة أشهر اذا تقدم لاستئجارها مستأجر بالأجرة القانونية .

ويعتبر فى حكم ابقاء المسكن خالية التراخى عمدا عن اعدادها

=

الإيجار الواردة فى القانون المدنى على الرغم من انعدام رضا أحد طرفيها بقيامها بما مؤداه أنه خلا أحكام الباب المذكور المطلقة بإيجار المالك بغيره من عدم تطبيق قواعد الإيجار الواردة فى القانون المدنى . (نقض مدنى ١٩٨٤/٣/١٩ - الطعن رقم ٥٦٩ لسنة ٥٠ ق) وقضت بأنه يكون الاستيلاء بغير ادارى من الجهة المختصة والنظر فى صحة الامر وطلب الفسخ لمخالفته للقانون هو من اختصاص القضاء الادارى شأن كل امر ادارى آخر ولكن بعد صدور امر الاستيلاء صحيحا ووضع اليد على العقار يكون امر الاستيلاء قد استنفذ أغراضه ، واصبحت العلاقة بعد ذلك بين الجهة المسئولة وملك العقار المسئولى عليه علاقة تجارية تخضع للتشريعات الاستثنائية ويكون النظر فى المنازعات المطلقة بها من اختصاص المحكمة المختصة طبقا لهذه التشريعات . (نقض مدنى ١٩٨١/٥/١٣ - الطعن رقم ٤٣ لسنة ٤٧ ق) .

(١) راجع حكم المواد ٣ ، ٤ ، ٥ ، ٦ ، ٧ من القرار الوزارى رقم ٩٩ لسنة ١٩٧٨ بصدار اللائحة التنفيذية للقانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ فى شأن تاجر وبيع الأماكن وتنظيم العلاقة بين المأجر والمستأجر .

للاستغلال ، وفي هذه الحالة يجوز للمحافظ المختص التنبيه على المالك بكتاب موصى عليه بمسلم وصول لأعداد البناء للاستغلال في المهلة التي يصدرها له ، فإذا انقضت هذه المهلة دون ذلك كان للمحافظ أن يعود الى إحدى الجهات القيام بأعداد البناء للاستغلال على حساب المالك وفقا للقواعد التي يصدر بها قرار من وزير الإسكان والتعمير ، ويكون للمبالغ المستحقة لهذه الجهة حق امتياز على المبنى الذي قامت باستكماله من ذات مرتبة الامتياز المقرر بالمادة (١١٤٨) من القانون المحنى .

ويكون للجهة المشار إليها تأجير وحدات المبنى التي لم يسبق تأجيرها واقتضاء أجرة وحدات المبنى جميعه الى أن تستوفى المبالغ التي أنفقتها والمصروفات الإدارية ، ويحق للمالك أن يحصل على ٢٠٪ من تلك الأجرة شهريا (١) .

(١) قضت محكمة النقض أنه لما كانت الفقرة الأولى من المادة ٨ من القانون ٤٩ لسنة ١٩٧٧ في شأن تأجير وبيع الأملكن وتنظيم العلاقة بين المؤجر والمستأجر نصت على أنه « لا يجوز للشخص أن يحتجز في البلد الواحد أكثر من مسكن دون مقتضى » ونص في المادة ٧٦ على عقاب كل من يخالف الحظر المذكور وعلى أن يحكم فضلا عن العقوبة باتهاء عقد السكن أو المسكن المحتجز بالخلفه لحكم القانون ، وكان البين من قرار وزير الإسكان والمرافق رقم ٩٧ لسنة ١٩٧٠ الذي يشير اليه الطاعن أنه خاص . بتبادل الوحدات السكنية بين مستأجر وآخر وأنه قد نص في الفقرة الأولى من مادته الثانية على أنه « يجوز لأحياء كل من مدينتى القاهرة والإسكندرية تبادل الوحدات السكنية بين المستأجرين بسبب ظروف العمل إذا كانت مغار أعمالهم تبعد من محل إقامتهم ، وفي تطبيق هذا الحكم تعتبر القاهرة الكبرى (القاهرة — الجيزة — شبرا الخيمة) معينة واحدة » مما يفاده أن اعتبار مدن القاهرة والجيزة وشبرا الخيمة مدينة واحدة خلافا لئلاسل أنها يكون بصدد تبادل الشقق السكنية بين مستأجر وآخر دون غيره ، وهو ما لا يجوز التوسع في تفسيره أو التقليل عليه ، يؤكد ذلك أنه بالرجوع الى مضبطة مجلس الأمة ، الجلسة التاسعة والثلاثين في ١٢/ رلية ١٩٦٩ وهى مطبقة للفقرة الأولى من المادة ٨ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧

=

المشتر إلى اقتراح أحد أعضاء المجلس اعتبار القاهرة الكبرى بلدا واحدا ليسر الانتقال بين القاهرة والجيزة ، أو بين شبرا وشبرا الخيمة فلم يوافق المجلس على هذا الاقتراح مما لا محل معه للتول به ، ومن ثم يكون النص على الحكم ببقاء الخطأ في تطبيق القانون في هذا الشأن غير مسدد . (نقض جنائي ١٩٨١/١/٢٣ . - مونتفا الذهبية - الإصدار الجنائي - العدد الثاني - مقرة ٢٢٠) هذا وقد قضت محكمة النقض في حكم آخر صادر من الدائرة المدنية بأن النص في كل من المقرة الأولى من المادة الخمسة من القانون ٥٢ لسنة ١٩٦٩ والمادة الثالثة من القانون ٢٩ لسنة ١٩٧٤ ، على أنه لا يجوز للشخص أن يحتفظ بكثير من مسكن في البلد الواحد دون مبرر مشروع يقتضيه ، هو نص يستهدف منه المشرع تجميع المساكن ، والذي يبين من مناقشات مجلس الشعب أن القاهرة الكبرى تعتبر مدينة واحدة لأن الانتقال بين القاهرة والجيزة ، وبين شبرا وشبرا الخيمة لا يستغرق سوى وقت ضئيل وهو نفس ما أكدته قرار وزير الإسكان والمرافق رقم ٩٧ لسنة ١٩٧٠ بشأن تبادل الوحدات السكنية . (نقض مدني ١٩٨٢/٢/٢١ - مونتفا الذهبية - العدد الثاني - مقرة ٥٨٢) .

=

وقضت بقته ولئن نصت المادة الثالثة من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ - التي تقابل المادة الخمسة من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ - على أنه « لا يجوز للشخص أن يحتجز في البلد الواحد أكثر من مسكن دون مقتضى » فإن مراد المشرع من هذا النص أنه يحظر على الشخص بذاته ذلك الاحتجاز ولا شأن له به إذا وقع الاحتجاز من زوجته وذلك لأن لها في حكم القانون شخصيتها استقلالاً عنه أخذاً بما ينشأ عنه صريح النص ذلك لأن المشرع لو أنه قصد أن يحظر على الزوجين احتجاز أكثر من مسكن في بلد واحد لأصبح من تصده على النحو الوارد به في نص المادة ٢٩ من ذات القانون من أنه « في تطبيق هذه المادة يعتبر الشخص وزوجته وأولاده القصر ملكا واحدا » هذا إلى أن المادة ٧٦ من القانون سالف البيان إذ نصت على أنه « يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن شهر ولا تزيد على ستة أشهر وبغرامة لا تقل عن مئة جنيه ولا تجاوز خمسمائة جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين كل من يخالف أحكام المواد ... » من هذا القانون وكلفت المبادئ الأساسية للمسئولية الجنائية والعقوبة بأن لا ينزل بشخص عقوبة لفعل ما لم يرتكبه هو فغته لذلك لا مساع للتول باعتبار احتجاز الزوجة لمسكن فعلا صادرا من الزوج والا

نزلت به العقوبة سائلة البيان . (نقض محني ١٩٨١/٢/١٤ - المرجع السابق فقرة ٥٨٠) .

— كما قضت بأنه لما كان النص في المادة الثالثة من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ المقبلة للمادة الخليفة من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ على أنه « لا يجوز للشخص أن يحتجز في البلد الواحد أكثر من مسكن دون مقتضى » يدل على أن المشرع حظر على كل من الملك والمستأجر احتجاز أكثر من مسكن في البلد الواحد دون مبرر ، وإن هذا الحظر مقصور على الشخص الواحد بذاته دون غيره ولو كان ذلك الفسر من أفراد أسرته كالأولاد ، إذ لو قصد المشرع أن يحظر على الشخص وأولاده احتجاز أكثر من مسكن في البلد الواحد لأصبح من قصده بالنص الصريح كما فعل بشأن إيجار الأملكن المروثة إذ نص في المادة ٣٩ من ذات القانون على أنه « في تطبيق هذه المادة يعتبر الشخص وزوجه وأولاده القصر مالكا واحدا » ثم إن المادة ٧٦ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ قد فرضت عقوبة على من يخالف الحظر الوارد في المادة الثالثة سائلة البيان ويبنى مبدأ شخصية العقوبة أن يعاقب الوالد من فعل ارتكبه أحد الأولاد وهو ما يؤدي إليه القول بأن احتجاز أحدهما لمسكن يعتبر احتجازا له بعمرة الآخر في أن واحد ، ومما يؤكد أن المشرع لم يقصد أن يعتبر الوالد وأولاده بمثابة شخص واحد في مفهوم نص المادة الثالثة سائلة الذكر ، أنه أثناء مناقشة مشروع هذا النص في مجلس الشعب قدم اقتراحا بتعديله يقضى بأنه لا يجوز للشخص وأولاده القصر أن يحتجزوا في البلد الواحد أكثر من مسكن وقد رفض هذا الاقتراح وتمت موافقة المجلس على النص كما ورد في القانون . لما كان ذلك وكان الحكم الابتدائي الذي أيده الحكم المطعون فيه وأحيل إلى أسبابه ، بعد أن استعرض أقوال شهود الطرفين انتهى إلى أنه « لما كانت المحكمة قد استقرت من وقائع ما شهد به شهود الطرفين أن الأدمى عليه (المطعون ضده) له مسكن آخر بذات البلد إلا أن هذا المسكن مكلف باسم ابنتيه ومخصص لسكناهما مستقبلا بما يرضى بهما احتجازه لشقة النزاع أبرأ باعتبار في حدود مقتضياته » . وإن أن يؤدي ذلك أن الحكم يستخلص من أقوال الشهود وبما لا يخالف التثبت بما أن المسكن الآخر الذي يسكن فيه المطعون ضده — والذي لم يدع الطاعن أنه يستأجره —

=

.....

=

ملوك لابنتيه ومخصص لسكناهما ، فإن هذا الذي استخلصه الحكم كليا لنفى الاحتجار المحذور قلونا ذلك أن مجرد الأقلية في مسكن ما لا يكفي بذاته لاعتبار المقيم محتجرا بالمعنى الذي تصده القانون طالما أنه ليس مالكا أو مستاجرا ويكون ما أضفه الحكم المطعون فيه من أنه ليس في اقوال الشهود دليلا على احتجار المطعون ضده أكثر من مسكن في المدينة الواحدة صحيحا لا مخالفة فيه للثابت بأقوال الشهود — ويكون تعييبه في تأليده الحكم الابتدائي فيها قرره من أن احتجار المطعون ضده لشقة النزاع في حدود مقتضياته — أيا كان وجه الرأى فيه — غير منتج . (نقض مخنى ١٩٨٣/١٢/٢٦ — المرجع السابق مقرة ٥٨٥) .

— وقضت بأنه لما كان مؤدى المادة ١/٥ من القانون رقم ٥٢ سنة ١٩٦٦ المنطبقة على واقعة الدعوى — والمتعلقة للمادة ١/٨ من القانون رقم ٤٩ سنة ١٩٧٧ بشأن إيجار الأمكن وتنظيم العلاقة بين المجرين والمستأجرين وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة أن المشرع قد حظر على كل من المالك والمستأجر أن يحتفظ بكثر من مسكن واحد في البلد الواحد دون مبرر مشروع يقتضيه ، وأن هذا الحظر ينطبق بالنظام العلم ، وأنه يجوز لكل صاحب مصلحة سواء كان مالكا للمقر أو طالب استئجار فيه أن يطلب اخلاء المخالف وكان المقرر أيضا أن الدعوى بصحة ونفاذ عقد الإيجار هي دعوى موضوعية تستلزم أن تبث المحكمة فيها موضوع العقد وصحته وتحقق من استيفائه الشروط اللازمة لاتعاقده ، ويتسع نطاقها لبحث كلفة ما يثار فيها من أسباب تتعلق بوجود العقد أو انعدامه وصحته أو بطلانه ، وكان البين من مخونات الحكم المطعون فيه ومن الأوراق أن الطامن تمسك أمام محكمة الموضوع بطلان عقد الإيجار المؤرخ ١٩٧٤/١٢/٢٧ — موضوع التقاضي — تأسيسا على أن كلا من المطعون ضدهما الثاني والثالث يحتجز أكثر من مسكن في مخينة بورسعيد الكائن بها عين النزاع أصلا لحكم المادة ١/٥ من القانون رقم ٥٢ سنة ١٩٦٦ وأيد ذلك بمذكرة رسمية من دفتر حصر الشقق المفروشة ، وطلب إحالة الدعوى إلى التحقيق لاثبت مدعاه بالبيئة ، وكان الحكم المطعون فيه قد وأجه هذا الدفاع بقوله « لما كان عقد الإيجار قد توافرت أركفه القانونية واستوى شرائط صحته من أهلية وسلامة الإرادة من العيوب ، ومن ثم ينفذ في حق

=

مادة ٩ - يستمر العمل بالاحكام المحددة للاجرة والاحكام المقررة على مخالفتها بالقانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ بشأن إيجار الامكن وتنظيم العلاقات بين المؤجرين والمستأجرين والقانون رقم ١٦٩ لسنة ١٩٦١ بتقرير بعض الاعفاءات من الضريبة على العقارات المبنية وخفض الايجارات بمقدار الاعفاءات ، والقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٢ بتحديد إيجار الامكن والقانون رقم ٧ لسنة ١٩٦٥ في شأن تخفيض إيجار الامكن والقانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ في شأن إيجار الامكن وتنظيم العلاقة بين المؤجرين والمستأجرين والقوانين المعدلة لها ، وذلك بالنسبة الى نطاق سريان كل منها .

ملاك العقار ومن بينهم المستأف « الطامن » طبقا لما ادعاه بصحيفة الاستئناف ، وبغض النظر عن شغل كل من المستأجرين - المستأف ضدها الثاني والثالث لمسكن آخر ، اذ أن ذلك لا يؤثر على صحة عقد إيجار عين النزاع ، وليس فيه ما يصح اتخاذه دليلا على اتجاه ارادته الى التخلي عن الشقة موضوع العقد ، والمستأف - الطامن - وشأنه في الرجوع عليها بدموى مستقلة اذا توافرت شروطها طبقا لاحكام القنون رقم ٤٩ سنة ١٩٧٧ ، وكان هذا الرد لا يواجه دفاع الطامن ، اذ على الرغم من أن بطلان عقد الإيجار في حالة احتجاز أكثر من مسكن في البلد الواحد بدون مقتضى بطلان مطلق بالنظام العام ، فإنه يضمن على الحكم أن يواجهه ويفصل فيه ولا يتركه لدموى مستقلة يرفعها الطامن واذ خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر ، فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القنون . (نقض مدني ١٩٨٣/١/٢٠ - المرجع السابق فترة ٥٨٣) .

- وقضت محكمة النقض بأن تاجر المستأجر المسكن المؤجر مفروشا ولو بتصريح من المالك لا يعد من قبيل المقتضى الذي عنته المادة الثامنة من القانون ٤٩ لسنة ١٩٧٧ . (نقض مدني جلسة ١٩٨٠/٥/١٤ - الطمن رقم ١٢١٢ لسنة ٤٩ ق) .

- كما قضت بأن الحظر الوارد بصفة ملية في هذه المادة الأخيرة (المادة الثامنة من القانون ٤٩ لسنة ١٩٧٧) لا يسرى على الامكن التي يؤجرها ملكها مفروشة لحسابه بمقتضى الرخصة المخولة له في المادة ٣٩ من هذا القانون . (نقض مدني ١٩٨٤/٦/٢٠ - الطمن رقم ٨٨ لسنة ٥٢ ق) .

التصل الثاني

في تقدير وتحديد الأجرة

مادة ١٠ - يجب على من يرغب في اقامة مبنى أن يرفق بطلب الترخيص له بالبناء المقدم الى الجهة الادارية المختصة بشئون التنظيم بيلنا بقيمة الارض والمبنى ومواصفات البناء ومقترحاته عن أجرة المبنى وتوزيعها على وحداته وما يدل على أداء مبلغ ٥٠٠ قرش عن كل وحدة من هذه الوحدات ، ويحتسب هذا المبلغ ضمن تكاليف المبنى وتخصص حصيلة هذا المبلغ للاتفاق منه على أغراض لجنة تحديد الايجارات أو الطعن في قراراتها وفقا للنظام الذي يصدر به قرار من وزير الاسكان والتصميم^(١) .

وتكون البيانات المشار اليها والموضحة باللائحة التنفيذية متممة للمستندات اللازمة للحصول على الترخيص المشار اليه طبقا لاحكام القانون رقم ١٠٨ لسنة ١٩٧٦ في شأن توجيه وتنظيم أعمال البناء والقرارات المنفذة له .

مادة ١١ - يتضمن قرار الجهة الادارية المختصة بشئون التنظيم بالموافقة على اقامة البناء تقدير الأجرة الاجمالية للمبنى وفقا للاحكام الواردة في هذا الباب وتوزيعها على وحدات المبنى ويصرف ترخيص البناء موضحا به قرار التقدير والتوزيع وعلى أساسه يتم التعاقد بين المؤجر والمستأجر الى أن يتم تحديد الأجرة طبقا لاحكام هذا الباب .

ويكون التقدير المبدئي للأجرة وفقا للقرارات التي يصدرها وزير

(١) صدر القرار الوزاري رقم ٨٦ لسنة ١٩٧٨ بنظام الإنشاق من حصيلة المبالغ المنصوص عليها في المادة العاشرة من القانون ٤٩ لسنة ١٩٧٧ (ما يلي : القسم الرابع) .

الاسكان والتعمير في شأن تحديد مستويات ومواصفات المباني وأسس تكليفها التقديرية وفقا لاحكام القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ •

مادة ١٢ - تتولى تحديد أجرة الاماكن الخاضعة لاحكام هذا القانون وتوزيعها على وحداته لجان يصدر بتشكيلها قرار من المحافظ المختص من اثنين من المهندسين المعماريين أو المخبين المقيدين بنقابة المهندسين ومن جهتين مختلفتين وأحد العاملين المختصين بربط أو تحصيل الضريبة على العقارات المبنية وعضوين يختارهما المجلس الحلى المختص من غير أعضائه أحدهما من الملاك والآخر من المستأجرين ، وتكون رئاستها للأقدم من المهندسين ، ويشترط لصحة انعقادها حضور أحد المهندسين والعضو المختص بربط أو تحصيل الضريبة وأحد العضوين المختارين ، وتصدر قرارات اللجنة بأغلبية أصوات الحاضرين وعند التساوى يرجح رأى الجانب الذى منه الرئيس •

ويؤدى أعضاء اللجان قبل مباشرة أعمالهم يمينا أملك المحافظ بأن يؤدوا أعمالهم بصدق وأمانة •

ويصدر وزير الاسكان والتعمير قرارا بالقواعد والاجراءات التى تنظم أعمال هذه اللجان وطريقة اخطار قوى الشأن بقراراتها الصادرة فى شأن تحديد الاجرة •

مادة ١٣ (١) - على مالك البناء فى موعد لا يجاوز ثلاثين يوما من تاريخ نفاذ أول عقد ايجار أية وحدة من وحدات المبنى أو من تاريخ شغلها لأول مرة بأية صورة من صور الاشغال أن يخطر اللجنة المشار اليها فى المادة السابقة والتى يقع فى دائرتها المبنى لتقوم بتحديد أجرته وتوزيعها على وحداته بعد مراجعة ما تم انجازه ومطابقته للمواصفات الصادرة على أساسها موافقة لجنة توجيه استثمارات أعمال البناء ، وترخيص المباني •

(١) راجع حكم المادة ١ من القانون ١٣٦ لسنة ١٩٨١ (ما يلى :
القسم الثالث •

وللمستأجر أن يخطر اللجنة المذكورة بشنطه المكن المؤجر بكتاب موسى عليه .

وتتظم اللائحة التنفيذية اجراءات اخطار المالك والمستأجر للجنة .
ويجوز للجنة أن تقوم بالتقدير من تلقاء نفسها أو بناء على اخطار من الجهة المختصة بحصر المقارات المبنية .

ويلتزم المالك بتسليم العين المؤجرة صالحة للاستعمال في المواعيد المتفق عليها والا جاز للمستأجر بعد اذار المالك استكمال الاعمال الناقصة بترخيص من قاضي الامور المستعجلة مع خصم التكاليف من الاجرة .»

مادة ١٤ (١) - تقدر اجرة المبنى المرخص في اقامته من تاريخ العمل بهذا القانون على الاسس التالية :

(أ) صافي عائد استثمار العقار بواقع $\frac{7}{100}$ (سبعة في المائة) من قيمة الارض والمباني .

(ب) مقابل استهلاك رأس المال ومصروفات الاصلاحات والصيانة والادارة بواقع $\frac{3}{100}$ (ثلاثة في المئة) من قيمة المباني .

ومع مراعاة الاعفاءات المقررة في شأن الضريبة على العقارات المبنية يضاف الى الاجرة المحددة وفقا لما تقدم ما يخصها من الضرائب العقارية الاصلية والاضافية لكل ذلك مع عدم الاخلال بأحكام القانون الاخرى الخاصة بالتزامات كل من المؤجرين والمستأجرين بشأن الضرائب والرسوم .

ويلتزم المستأجر بأداء هذه الضرائب والرسوم الى المؤجر مع الاجرة الشهرية ويترتب على عدم الوفاء بها نفس النتائج المترتبة على عدم سداد الاجرة .

(١) راجع حكم المادة ١ من القانون ١٣٦ لسنة ١٩٨١ (ما يلي :
القسم الثالث) .

مادة ١٥ (١) - يكون تصعيد أجرة المبنى بعد انشائها على أساس تقدير قيمة الأرض وفقاً لثمن المثل في علم ١٩٧٤ مع زيادة سنوية مقدارها ٧٪ (سبعة في المائة) لحين البناء ، وتقدير قيمة المبنى وفقاً للتكلفة الفعلية وقت البناء ، وذلك دون التقييد بالأجرة المدخلة المقدرة للمبنى قبل انشائه مع الالتزام بمستوى المبنى المبنى بالموافقة الصادرة على أساسها ترخيص البناء ودون اعتداد بأية زيادة في المواصفات أثناء التنفيذ .

وتحسب كامل قيمة الأرض والمبنى والاساسات والتوصيلات الخارجية للمرافق العامة في حالة البناء على كل المساحة المسموح بالبناء عليها واستيفاء الارتفاع طبقاً للقيود المفروضة على المنطقة وأحكام قانون توجيه وتنظيم أعمال البناء وغيره من القوانين واللوائح .

أما في حالة البناء على كل المساحة المسموح بالبناء عليها مع عدم استكمال المبنى الحد الأقصى المسموح به لارتفاع البناء تحسب كل قيمة المبنى المنشأة كما تحسب قيمة الأرض والاساسات والتوصيلات الخارجية للمرافق بنسبة ما يقام فعلاً من أدوار الى العدد الكلى للدوار التي تسمح بها قيود الارتفاع المشار اليها ، ويجوز في بعض المناطق تعديل هذه النسبة بما يتفق وصقع الموقع وظروف العمران وذلك بقرار من المجلس المحلي المختص .

وإذا كان البناء لا يشغل غير جزء من الأرض المسموح بالبناء عليها فلا يحسب في تقدير الإيجار من قيمة الأرض الا القدر المخصص لمنفعة البناء فقط بشرط تصعيد هذا القدر بفواصل ثلثة والا فلا تحسب سوى المساحة المبنى عليها بالفعل .

(١) راجع حكم المادتين ١ و ٢ من القانون ١٣٦ لسنة ١٩٨١ (ما يلي :
القسم الثالث) .

مادة ١٦ - يحدد تقدير قيمة الأرض عند تصعيد الأجرة في حالة تغطية البناء وذلك إذا تمت التغطية بعد سنتين على الأقل من تاريخ انشاء المباني الأصلية أو في حالة ما إذا طرأ على العقار ما يستوجب تطبيق أحكام القوانين السارية في شأن مقابل التحسين وفي هذه الحالة تكون إعادة تقدير قيمة الأرض بقصد تصعيد أجرة المباني المستجدة فقط .

مادة ١٧ - تكون قرارات لجان تحديد الأجرة نافذة رغم الطعن عليها ، وتعتبر نهائية إذا لم يطعن عليها في الميعاد .

مادة ١٨ (١) - يكون الطعن على قرارات لجان تحديد الأجرة خلال ثلاثين يوماً من تاريخ الاخطار بصحور قرار اللجنة أمام المحكمة الابتدائية الكائن في دائرتها المكان المؤجر ويلحق بتشكيلها مهندس معماري أو مدني مقيد بنقلية المهندسين من الدرجة الثانية على الأقل ومن غير القاطنين بتصعيد الأجرة يختاره المحافظ لمدة سنتين قابلة للتجديد ولا يكون له صوت معدود في المداولة .

ويوظف المهندس يميناً أمام إحدى حوائر الاستئناف المختصة بأن يؤدي عمله بصديق وأمانة .

(١) راجع حكم المادة ٥ من القانون ١٣٦ لسنة ١٩٨٢ (ما يلي :
القسم الثالث) .

وقد قضت محكمة التفتيش بأن النص في المادة ١٨ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ في شأن تأجير وبيع الاماكن وتنظيم العلاقة بين المؤجر والمستاجر الذي يدل به من ١٩٧٧/٩/٩ . على أن « يكون الطعن على قرارات لجان تحديد الأجرة خلال ثلاثين يوماً من تاريخ الاخطار بصحور قرار اللجنة أمام المحكمة الابتدائية الكائن في دائرتها المكان المؤجر .. » وفي المادة ٢٠ من هذا القانون على أن : « لا يجوز الطعن في الحكم الصادر من المحكمة المشمل اليه في المادة ١٨ الا لخطأ في تطبيق القانون .. ويكون الطعن أمام محكمة الاستئناف خلال ثلاثين يوماً من تاريخ صدور الحكم ... ويكون حكماً غير قابل للطعن فيه بأي وجه من أوجه الطعن » . والنص في المادة ٨٥ =

مادة ١٩ - على قسمل كتاب المحكمة لخطر جميع المستأجرين لبلى
وهحدات المبني بالطن وبالبسة المحددة لنظره وذلك بكتاب موسى
عليه مصحوب بعلم الوصول .
وبترتب على قبول الطمن اعادة النظر في تحديد اجرة بلى
للهحدات التي شملها قرار لجنة تحديد الاجرة وبعتبر الحكم الصادر
في الطمن ملزما لكل من الملك والمستأجرين (١) .

==
بته - والى وردت في البلب السلس الذي تضمن احكاما انتقالية - على
ن « يستمر المحاكم في نظر الدعوى التي اتمت قبل العمل بهذا القانون
طبقا للقواعد والجراءات السارية قبل نفاذه » - يدل على أن القواعد
الاجرائية التي تضمنها القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ تسرى وتطبق على
الدعوى التي اتمت امام المحاكم بعد نفاذ احكامه . لما الدعوى التي اتمت
قبل نفاذه فمستمر المحاكم في نظرها طبقا للقواعد الاجرائية والجراءات
السارية قبل العمل بلحكامه ومن هذه الدعوى الطعون على قرارات لجان
تحديد الاجرة منذ رفعها امام المحكمة الابتدائية وخلال مراحها المختلفة اذ بها
تبدا الإجراءات التي يلتجىء عن طريقها صاحب الحق او مدعيه الى القضاء
لباثرة حق الدعوى فان القانون السابق الذي رعت في ظله هو الذي تسرى
احكامه عليها سواء في مواعيد الطعن او تحديد الجهة التي تنظر هذا الطعن .
ومن ثم فاعطى في قرار لجنة تحديد الاجرة الذي كان قائما امام المحكمة الابتدائية
وقت بدء العمل بالقانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ يستمر نظره امام تلك المحكمة
وفقا للقواعد الاجرائية والجراءات السارية قبل نفاذه . ويكون حكم المحكمة
الابتدائية فيه قابلا للاستئناف وفقا للقواعد العلية ولو صدر بعد نفاذ احكام
هذا القانون . واذا كان ذلك وكان الثابت بالأوراق أن الطعون ضده اتمت طعنه
على قرار لجنة تحديد الاجرة امام المحكمة الابتدائية بتاريخ ١٩٧٥/٨/١٠ أى
قبل العمل بالقانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ . فانه تسرى عليه القواعد والجراءات
التي تضمنها القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٦ . واذا خالف الحكم الطعون بيه
هذا النظر واعمل نص المادة ٢٠ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ وقضى
بعدم جواز الاستئناف لانتفاء الخطأ في تطبيق القساقون ، دون القواعد
والجراءات التي تضمنها القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٦ فانه يكون قد خالف
القانون وأخطأ تطبيقه مما يوجب نقضه . (نقض معنى ١٧/١/١٩٨١ - دونتنا
الذهبية العدد الثاني لسنة ٥٩٣) .

(١) قضت محكمة النقض بانه من المقرر وفقا لنص المادة ١٢ من القانون

مادة ٢٠ (٣) — لا يجوز الطعن في الحكم الصادر من المحكمة المشار إليها في المادة (١٨) إلا لخطأ في تطبيق القانون .

==
رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ المجلدة ١٩ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ انه يقرب على قبول الطعن في قرار لجنة تقدير الإجراءات اعادة النظر في تقدير الاجرة وان الحكم الصادر في الطعن يعتبر ملزما لكل من الملك والمستأجرين فان مؤدى ذلك ان الحكم الصادر من محكمة الدرجة الاولى بتحديد اجرة مبنى النزاع — وقد صدر صحيحا على ما سلف بيانه — يكون ملزما لكل من الطرفين ، ولا يجوز لهما بعد صدوره وانتهاء نظر الطعن فيه بالاستئناف الاتفاق على ارتضاها الاجرة التي قدرتها اللجنة ، رغم انها تقل عن الاجرة التي حددها الحكم الابتدائي لان مؤدى هذا الاتفاق خضوع تحديد اجرة المبنى لارادتهما بمنأى عن الاسس التي حددها المشرع لتقدير الاجرة القانونية وهو ما يخالف النظام العام ، انما يجوز لهما بعد الفصل في الطعن وصدوره الحكم بتحديد الاجرة نهائيا الاتفاق على اجرة أقل باعتبار ان هذا الاتفاق يكون قاصرا عليهما ولا يمس التحديد القانوني لاجرة المبنى . (نقض مخنى ١٩٨٤/٥/٢٠ — مدونتنا الذهبية المجلد الثاني فقرة ٧٤٨) .

(٣) راجع حكم المادة ٥ من القانون ١٣٦ لسنة ١٩٨١ (ما يلي :
القسم الثالث) .

وقد قضت محكمة النقض بان من المقرر في قضاء هذه المحكمة ان النص في المادة ١/١٨ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ على ان يكون الطعن على قرارات لجان تحديد الاجرة ... امام المحكمة الابتدائية الكائن في دائرتها المكان المؤجر ، ويلحق بتشكيلها مهندس معمارى او مخنى ... « وفي المادة ١/٢٠ من هذا القانون على انه « لا يجوز الطعن في الحكم الصادر من المحكمة المشار اليها في المادة ١٨ الا لخطأ في تطبيق القانون » وفي المادة ١/٥٩ منه على انه « لكل من ذوى الشأن ان يطعن في القرار المشار اليه بالمادة السابقة (قرار لجان المنشآت الآيلة للسقوط والترميم والصيانة) امام المحكمة المنصوص عليها في المادة ١٨ من هذا القانون » يدل على ان المادة ١/٥٩ قد اقتضت على الاحالة الى المادة ١٨ ببيتا للمحكمة المختصة بنظر الطعون على قرارات لجان المنشآت الآيلة للسقوط والترميم والصيانة ، فعقدته لذات المحكمة الابتدائية المختصة بنظر الطعون على قرارات لجان تحديد الاجرة بتشكيلها المنصوص عليه في المادة المذكورة لما يتسم به موضوع المنشآت الآيلة للسقوط والترميم والصيانة من جوانب نفسية تتوفر في تلك المحكمة ، واذا كان امر تحديد المحكمة المختصة

ويكون الطمن أعلام محكمة الاستئناف خلال ثلاثين يوما من تاريخ صدور الحكم وذلك بصحيفة تقدم الى قلم كتب المحكمة - يوضح بها أسماء الخصوم ومحال اقامتهم وتاريخ الحكم المطعون عليه وأوجه الطمن .

ويكون حكمها غير قابل للطعن فيه بأى وجه من أوجه الطمن .

مادة ٢١ - اذا لم تكن المين مؤجرة وقت صدور قرار لجنة تحديد الاجرة ، جاز لأول مستأجر لها أن يطعن على هذا القرار خلال ثلاثين يوما من تاريخ نفاذ عقده .

=

منبت الصلة بالقواعد المتعلقة بطرق الطمن في الاحكام ، وكلفت المادة ٢٠ قد نظمت طريقا خاصا للطعن في الاحكام الصادرة من تلك المحكمة فبعدت الحق في استئنافها وقصرته على حالة الخطأ في تطبيق القانون استثناء من مبدأ التناقص على درجتين ، وهو من المبادئ الأساسية في النظام القضائى ، فلا يجوز التوسع في تفسير هذا النص أو التيلس عليه . ولما كلفت علة الاستثناء وعلى ما انصحت عنه المفكرة الإيفلحية الاكتفاء فيها بتحديد الاجرة ببرأجل التقدير المبدئى عند الترخيص ، والتحديد بمعرفة اللجنة ثم ما قد يصدر من المحكمة المختصة بالطمن في حالة التقدم اليها ، وكلفت تلك العلة تناقض طبيعة المنازعات الناشئة عن قرارات الهدم والترميم والصيانة التى تتسم بجلب كبير من الخطورة والاهمية ، فلن اغفل المادة ٥٩ الاحالة الى المادة ٢٠. يعنى أن المشرع قد عمد الى تمر نطق المادة الأخيرة على تلك الاحكام الصادرة في الطعون على قرارات لجان تصيد الاجرة دون تلك التى تصدر في الطعون على قرارات لجان المنشآت الآيلة للسقوط والترميم والصيانة فنخضع لحكم القواعد العلية في قانون المرافعات من حيث جواز الطعن فيها ، واذا خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر وقضى بعدم جواز الاستئناف المرفوع من الحكم الابتدائى الصادر طعنا في قرار لجنة المنشآت الآيلة للسقوط والترميم والصيانة تليسيا على أن الحكم الصادر في الطعن على قرارات هذه اللجان يخضع للخطر من الطعن المنصوص عليه في المادة ٢٠ من القانون رقم ١٩٧/٤٩ فانه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون بما يستوجب نقضه (نقض مدنى ١٩٨٣/١١/٢١ - مؤقتا الذهبية العدد الثانى مقرة ٧٦٤) .

وفي هذه الحالة يقتصر أثر الحكم الصادر في الطعن على أجرة الوحدة التي يشغلها الطامن وحدها دون بقى وحدات المبنى •

مادة ٢٢ - يلتزم المستأجر في حالة تصديد الاجرة بالزيادة عما هو منصوص عليه في العقد ، بأداء الفرق مقسما على أقساط شهرية للمدة التي استحق عنها أو بسداده كاملا اذا أراد اخلاء العين المؤجرة قبل انقضاء المدة المذكورة •

وعلى المؤجر أن يرد الى المستأجر فرق الاجرة عند تصديدها بما يقبل عما هو منصوص عليه في العقد وبالطريقة المنصوص عليها في الفقرة السابقة •

مادة ٢٣ - (ملغاة بالقانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨١) (١) •

الفصل الثالث

في التزامات المؤجر والمستأجر

مادة ٢٤ - اعتبارا من تاريخ العمل بأحكام هذا القانون ترم عقود الايجار كتابة ويجب اثبات تاريخها بأمورية الشهر العقاري الكائن بدائرتها العين المؤجرة •

ويلزم المؤجر عند تأجير أى مبنى أو وحدة منه أن يثبت في عقد الايجار تاريخ ورقم وجهة اصدار ترخيص البناء ومقدار الاجرة المقدرة للوصدة المؤجرة وفقا للمادة (١١) من هذا القانون وذلك بالنسبة للمباني الخاضعة للاجرة المبدئية •

ويجوز للمستأجر اثبات واقعة التأجير وجميع شروط العقد بكافة طرق الاثبات •

(١) وقد حلت محلها المادة ١٩ من القانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨١ .

ويحظر على المؤجر إبرام أكثر من عقد إيجار واحد للبنى أو الوحدة منه وفي حالة المخالفة يقع باطلا العقد أو العقود اللاحقة للعقد الاول (١) .

مادة ٢٥ - لا يجوز أن يزيد مقدار التأمين الذى يدفعه المستأجر على ما يعادل أجرة شهرين ويسرى هذا الحكم على عقود الإيجار القائمة وقت العمل بهذا القانون وللمستأجر الحق فى استرداد الزيادة فى قيمة التأمين بغضهما مباشرة من الاجرة مقسطة على سنة أو حتى

(١) قضت محكمة النقض بأنه لئن كان المشرع قد أجاز فى المادة ٢/٢٤ من القانون ٤٩ لسنة ١٩٧٧ - المقتبلة للسادة ٢/١٦ من القانون ٥٢ لسنة ١٩٦٩ - للمستأجر اثبات واقعة التلجى وجميع شروط العقد بكتابة طرق الاثبات ، الا ان مجال ذلك الا يكون هناك عقد مكتوب أو ان تتطوى شروط التعاقد المكتوب على تحليل على القواعد القانونية المتعلقة بالنظام العام وان يتسك المستأجر بذلك بطلب صريح جازم . (نقض مدنى ١٩٨٢/٤/٨ - مودنتا الذهبية العدد الثانى مقرة ٧٥٧) .

- وقضت بأنه لما كتبت الفترة الثلاثة من المادة ١٦ من القانون ٥٢ سنة ١٩٦٩ فى شأن ايجار الامكن وتنظيم العلاقة بين المؤجر والمستأجرين قد نصت على أنه « ويحظر على المالك القيام بإبرام أكثر من عقد إيجار واحد للبنى أو الوحدة منه » كما نصت المادة ٤٤ من ذات القانون بالمعاقبة على مخالفة هذا الحظر مما مفاده ان هذه الجريمة لا تستلزم قصدا خلاصا بل تتوافر أركانها بتحقيق الفعل المادى والقصد الجنائى العام وهو تعمد الجائى إبرام أكثر من عقد إيجار واحد للبنى أو للوحدة منه دون اعتماد بما يكون قد دفع الجائى الى فعله أو الغرض الذى توخاه منه لما كان ذلك ، وكتبت المحكمة غير ملزمة بأن تتحدث استقلا عن القصد الجنائى فى هذه الجريمة اذ يكفى أن يكون القصد مستفادا من وثائق الدعوى كما أوردها الحكم وهو ما تحقق فى واقعة الدعوى . (نقض جنائى ١٩٨٠/١٠/٩ - المرجع السابق الاصدار الجنائى العدد الاول مقرة ٤٥٥) .

- وقضت ايضا بأن منط المفضلة بين العقود أن تكون كلها صحيحة ذلك ان المقرر بنص المادة ١٢٥ من القانون المدنى أنه اذا كان محل الالتزام مخالفا للنظام العام أو الاداب كان العقد باطلا ولا يجوز أن يتمارض محل الالتزام مع نص جاء فى القانون لان مخالفة النوى المقرر بنص فى القانون

نهاية المقد أو عند اخلاء العين المؤجرة أيهما أقرب وذلك بغية حاجة إلى الالتجاء إلى القضاء (١) .

مادة ٣٦ - لا يجوز للمؤجر مالكا كان أو مستأجرا بالذات أو بالوساطة اقتضاء أي مقابل أو أتعاب بسبب تحرير المقد أو أي مبلغ

=

تخرج تحت مخالفة النظام العلم أو الإداب حسب الأحوال ولما كتبت الفقرة الأخيرة من المادة ١٦ من القانون ٥٢ لسنة ١٩٦٩ تنص على أنه « يحظر على المالك القيام بإجراء أكثر من عقد إيجار واحد للبنى أو الوحدة منه » . ولئن كانت لم تنص صراحة على البطلان بلفظه جزاء مخالفتها إلا أن مقتضى الحظر الصريح الوارد فيها وتجريم مخالفته بحكم المادة ٤٤ من هذا القانون يرهب هذا الجزاء وأن لم يصرح به .

لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد انتهى إلى أعمال نص المادة ٥٧٣ من القانون المحدث في شأن المفاضلة بين العتدين الآخرين والمقد السابق رغم بطلان العتدين اللاحقين بطلانا مطلقا لتعارض محل الالتزام بينهما مع نص قانوني يتعلق بالنظام العلم فانه يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه . (نقض مدنى ١٩٧٨/١١/٢٩ - موسوعة الذهبية الجزء الثالث مقرة ١٢٢٢) .

(١) قضت محكمة النقض بأن النص في المادة ٢٥ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ على أنه لا يجوز أن يزيد مقدار التلبن الذى يدفعه المستأجر على ما يعادل اجرة شهرين لا ينصرف إلى « الضمان الكافى » الذى أوجبت المادة ٥٩٤ من القانون المدنى أن يقدمه مشتري الجند عندما تقضى المحكة بإبقاء الإيجار بالرغم من وجود الشرط المانع إذا كان الأمر خلاصا بإيجار مغار انتهى به مصنع أو متجر واقتضت الضرورة أن يبيع المستأجر هذا المصنع أو المتجر عندما يكون هذا الضمان مبلغا من المال لأن المادة ٥٩٤ المذكورة جاءت مطلقة لم تبين نوع الضمان الكافى ولم تضع حدا له وهو يخضع لتقدير المحكة بما تراه محققا لغليلة المشرع ، ولا محل لأن يطبق فى شأنه حكم المادة ٢٥ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ الذى جاء استثناء لا يتوسع فيه أو يقلص عليه وهو مقصور على الحالة التى ورد بشأنها وهى حالة تحديد مبلغ التلبن الذى يدفعه المستأجر للمؤجر عادة عند بدء الإيجار وإذا ألزم الحكم المطعون فيه هذا النظر فإن النص يكون على غير أساس . (نقض مدنى ١٩٨٤/١/٢٣ - موسوعة الذهبية الممدد الثلقى مقرة ٦٢١) .

اضافى خارج نطاق عقد الايجار زيادة على التأمين والاجرة المنصوص عليها في العقد .

كما لا يجوز بأية صورة من الصور المؤجرة أن يتقاضى أى مقدم ايجار (١) .

(١) قضت محكمة النقض بأن المادة الاولى من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ في شأن تأجير وبيع الامكن وتنظيم العلاقة بين المؤجر والمستأجرين الواردة في الفصل الاول من الباب الاول تنص على انه « فيها عدا الاراضى الفضاء ، تسرى لاحكام هذا الباب على الامكن واجزاء الامكن على اختلاف انواعها المعدة للسكن او لغير ذلك من الأغراض سواء كتبت مغروشة او غير مغروشة ، مؤجرة من المالك او من غيره وذلك في عواصم المحافظات والبلاد المعتمدة منا بالتطبيق لاحكام القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٧٥ باصدار قانون نظام الحكم المحلى والقوانين المعدلة له ... » كما تنص المادة ٢٦ الواردة في الفصل الثالث من الباب ذاته ، بأن « لا يجوز للمؤجر ملكا كان او مستأجرا بالذات او بالوساطة اقتضاء أى متاعل او اتعاب يسبب تحرير العقد او أى مبلغ اضافى خارج نطاق عقد الايجار زيادة على التأمين والاجرة المنصوص عليها في العقد » وتنص المادة ٧٧ من القانون ذاته بأن « يعاقب كل من يخالف حكم المادة ٢٦ من هذا القانون سواء كان مؤجرا او مستأجرا او وسيطا بالحيس مدة لا تقل من ثلاثة اشهر وبغرامة تعادل مئلى المبلغ الذى تقاضاه بالمخالفة لاحكام هذه المادة ويعنى من العقوبة كل من المستأجر والوسيط اذا ابلغ او بلغر بالاعتراف بالجريمة ... » وكل مغاد ما تقدم من نصوص في صريح عباراتها وواضح دلالتها ، ان مناط العقاب في جريمة تقاضى مبالغ خارج نطاق عقد الايجار المنصوص عليها في المادتين ٢٦ ، ٧٧ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ سالف البيان ، اللتين دين المصلحة بمقتضى حكمها ، ان تكون العين المؤجرة من الامكن التى حددتها المادة الاولى من القانون ذاك ، وأن تتوافر السببية بين اقتضاء المبالغ تلك وتحرير عقد الايجار ، واذا كان الحكم المطعون فيه قد اكتفى في بيان الواقعة والتعليل عليها ، بقالة ان المتهم (الطامن) قد تحصل من المجنى عليه على مبلغ ألف وخمسمائة جنيه في الاول من ابريل سنة ١٩٧٩ وحرر له عقد الايجار دون أن يبين طبيعة العين المؤجرة وما اذا كتبت من الامكن التى يسرى عليها القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ بلady الذكر أم لا ، وما اذا كان تحرير عقد الايجار كان بسبب تقاضى المبالغ المذكورة اتفا من عمه ، فله يكون محييا بالقصور في البيان ، بما يوجب نفضه (نقض جنائى ١٢/٦/٨٤ - بدوننا الذهبية الاسدار الجنائى العدد الثمى مقرة ٣٣٦) .

مادة ٢٧ - يجب أن يتم الوفاء بالاجرة المصعدة وما في حكمها كلمة الى المؤجر طبقا لاحكام هذا الباب في موعد لا يتجاوز الاسبوع الاول من الشهر المستحقة عنه أو الموعد المتفق عليه في العقد وذلك ليصل مثبته فيه قيمة الاجرة .

فاذا امتنع المؤجر عن استلام الاجرة واعطاء سند المخالصة عنها ، فللمستأجر قبل مضي ١٥ (خمسة عشر) يوما من تاريخ الاستحقاق أن يخطر المؤجر بكتاب موصى عليه مصحوب بمعلم وصول لتسليمها خلال اسبوع ، فاذا لم يتسلمها خلال هذا الميعاد يودع المستأجر الاجرة دون رسوم خلال الاسبوع التالي خزانة مأمورية العوائد المختصة .

وفي المدن والقرى التي لا توجد بها مأموريات عوائد ، يتم الايداع بفخزينة الوصدة المحلية الواقع في دائرتها العقار .

وعلى كل من المستأجر والجهة المودع لديها الاجرة اخطار المؤجر بهذا الايداع بكتاب موصى عليه مصحوب بمعلم الوصول .

ومع عدم المسلس بما يكون للمؤجر من حقوق أخرى يعتبر ايصال الايداع سندا لبراء ذمة المستأجر من قيمة الاجرة المستحقة بالقدر المودع .

وعلى الجهة المودع لديها الاجرة أداء الاجرة المودعة للمؤجر فور طلبها دون قيد أو شرط أو اجراءات (١) .

(١) قضت محكمة النقض بأنه اذا كان معنى الاجرة المستحقة وفق المادة ٢٣ من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ لا يقتصر على الاجرة المثبتة بال عقد أو تلك المحددة بمقتضى قرار لجنة التقدير أو بموجب حكم صدر في الظمن عليه ، وانما يقصد بها ايضا ما جطه القانون في حكم الاجرة ومن ملحقاتها مثلا بالقاعدة العامة المقررة بالمادة ١٩ من ذات القانون والتي تنص بوجوب ان يتم الوفاء بالاجرة المحددة وما في حكمها كلمة الى المؤجر في موعد معين ولكن وكذا نص المادة العاشرة من القانون المشار اليه ان

مادة ٢٨ - لا يجوز حرمان المستأجر من أى حق من حقوقه أو منعه من أية ميزة كان ينتفع بها .

ويلغضى الامور المستعجلة أن يأذن للمستأجر في هذه الحالة بإعادة الحق أو الميزة على حساب المؤجر خصما من الاجرة المستعقة وذلك بعد اصدار المؤجر بإعطائها الى ما كانت عليه في وقت متاسب .

ويجوز للجهة التي تصدد بقرار من المخطط القيم بتنفيذ الاعمال اللازمة لاعادة الحق أو الميزة التي ألزم بها المالك بموجب الحكم الصادر في هذا الشأن وذلك على نفقة المالك على أن تقتضى النفقات منه بالطريق الادارى .

ومع ذلك اذا أصبح التزام المؤجر مرهقا أو غير متاسب مع ما يفله العقار من اجرة ، غفى هذه الحالة يجوز للقاضى أن يوزع تكلفة الاعادة على كل من المؤجر والمستأجر .

فاذا تبين عدم امكان اعادة الحق أو الميزة ، جاز للمصكمة الابتدائية الواقع في دائرتها العقار ببناء على طلب المستأجر انقاص الاجرة بما يقابل الحق أو الميزة .

الاجرة تشمل الضرائب والرسوم التي لم يرد عليها الاعفاء بالقانون رقم ١٦٦ لسنة ١٩٦١ ومن بينها رسم النظفة ويترتب على عدم الوفاء بها التنازع المترتبة على عدم سداد الاجرة واذا أجلت المسادة الثالثة من القانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٦٧ في شأن النظفة العالية للجالس المحلة بمرضى رسم اجبارى يؤميه شاعلو العقارات المينة بما لا يجاوز ٢٪ من القيمة الاجلرية ، فإن حكم تكول الطامن من سداد هذا الرسم هو ذات حكم عدم سداد الاجرة وتعامل نفس معللتها من حيث ادراجها في التكلفة بالقولاء (نقض مسمى ١٩٧٩/٢/١٤ - موسوعة الذهبية الجزء الثالث مقرة ١٢٥٤) .

— وقضت بأن من المقرر أن المستأجر هو التكلفة بتعقيم الدليل على سدادها كباقي الاجرة المستعقة في فئته ، ولا يسوغ طلب عبء الاثبات .
(نقض مسمى ١٩٧٩/٢/١٤ - المرجع السابق مقرة ١٢٥٢) .
(م ١ - موسوعة مصر - ج ٧)

مادة ٢٩ - مع عدم الإخلال بحكم المادة (٨) من هذا القانون لا ينتهي عقد إيجار المسكن بوفاة المستأجر أو تركه العين إذا بقي فيها زوجه أو أولاده أو أى من والديه الذين كانوا يقيمون معه حتى الوفاة أو الترك وفيما عدا هؤلاء من أقارب المستأجر نسباً أو مصاهرة حتى الدرجة الثالثة . يشترط لاستمرار عقد الإيجار إقامتهم في المسكن مدة سنة على الأقل سابقة علي وفاة المستأجر أو تركه العين أو مدة شغلته للمسكن أيهما أقبل .

فلذا كانت العين مؤجرة لمزاولة نشاط تجارى صناعى أو مهنى أو حرفى فلا ينتهى العقد بوفاة المستأجر أو تركه العين ويستمر لصالح ورثته وشركائه فى استعمال العين بحسب الاحوال .

وفى جميع الاحوال يلتزم المؤجر بتحريض عقد إيجار لمن لهم حق فى الاستمرار فى شغل العين ويلتزم هؤلاء الشاغلون بطريق التضامن بكافة أحكام العقد (١) .

(١) قضت محكمة النقض بأن النص فى المادة ٢٩ من القانون ٤٩ لسنة ١٩٧٧ على أن « ... لا ينتهى عقد إيجار المسكن بوفاة المستأجر أو تركه العين إذا بقي فيها زوجه أو أولاده أو أى من والديه الذين كانوا يقيمون معه حتى الوفاة أو الترك » يدل أن الترك الذى يجيز لهؤلاء المقيمين مع المستأجر البقاء فى العين المؤجرة وبالاقتداء بالقانونى للعقد فى مفهوم هذه المادة هو الترك الفعلى من جانب المستأجر مع بقاء من كانوا يقيمون معه وقت حصول الترك بشرط استمرار عقد إيجاره مع المؤجر تلقياً ، لما كلى ذلك وكان مؤدى اتفاق زوج الطاعنة بصفته الاصيل فى عقد الإيجار مع المطعون عليها - المؤجرة - على انتهاء العقد ، وسريان هذا الانتهاء فى حق الطاعنة على النحو السابق بيته فى الرد على السبب الاول ، أنه لا يجوز لها التمسك بحكم المادة ٢٩ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ سالفة البيان لأن ترك المستأجر كان لانتهاء العقد بالاتفاق منع المؤجرة (نقض مخنى ١٩٨١/١/١٧ - جريدة الجعبيه العدد الثمانى بقرة ٦٦٩) .

- وقضت بأن مؤدى البقرة الثانية من المادة ٢١ من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ المطبقة للمادة ٢٩ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ أن

المصرع رغبة منه في حماية شافلي المكن المؤجرة ولحل زمة الاسكن استحدث في المسألة المذكورة حكما يقضى باستمرار عقد الإيجار وامتداده في حالة وفاة المستاجر أو تركه للمين المؤجرة لصالح اقارب المستاجر حتى الدرجة الثالثة بشرط ان تثبت اقلتهم مع المستاجر بالمين المؤجرة مدة سنة سابقة على وفاة المستاجر أو تركه للمين أو مدة شغله للمسكن ايها اقل وكان المقصود بالاقلة مع المستاجر في نمسكه الاقلية المستقرة في هذا المسكن قبل الوفاة أو الترك ، فلا يحول دون توافرها انقطاع الشخص عن الاقلية بالمين لمسبب عارض طالما انه لا يكشف عن انه انتهى هذه الاقلية باراته ، لما كان ذلك وكان اليين من مدونات الحكم المطعون فيه ان الطامن تيمسك ايام محكمة الموضوع انه كان يقيم مع عمته المستجرة بمين النزاع منذ استجارها لها وحتى وفاتها وان وجوده بالخارج كان على سبيل الاعارة واذا استند الحكم المطعون فيه في تفاسيه الى ان الطامن لم يكن مقبها بشخصه في عين النزاع قبل وفاة عمته المستجرة بمسنة على الاقل وانما كان خارج البلاد في بعثة ولم يحضر الا بعد وفاتها ورتب على ذلك عدم توافر شرط الاقلية المتصوص عليه في المسألة ٢١ من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ في حقه ، مع ان عدم اقلية الطامن بشخصه في عين النزاع لاعتارته للخارج لفترة محددة مما استطلعت لا يكشف بذاته من انه قد انتهى اقلته بها باراته ، وهو ما يعيب الحكم بالخطأ في تطبيق القانون وقد حجب ذلك عن بحث مدى توافر شروط المسألة سالفة البيان بما يوجب نقضه دون حاجة لبحث باتى اسباب الطعن (نقض معنى ١٩٨١/٣/٧ - المرجع السابق فقرة ٦٧٠) .

— وقضت بان التلجير من الباطن عقد يؤجر المستاجر بموجبه بمنفعة الشيء المؤجر المخولة له بوصفه مستاجرا ، الى آخر مقالله اجرة يحصل عليها منه فلايجر من الباطن يعتبر صورة من صور انتفاع المستاجر الاصلى بالشئ المؤجر ، وكان الحكم المطعون فيه قد اتم تفساه بخلاء الشقة موضوع النزاع على ان الطامنتين لم تكن لهما اقلية بالمين من ١٩٧٥/١/١ الى ١٩٧٦/٨/١١ — وهي الفترة التي قرر الحكم ان المين كفت خلالها مؤجرة من الباطن مفروضة — فلا تستفيدان من الامتداد المتصوص عليه في المادة ٢١ من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٦ ، واعتبر الحكم بذلك ان تاجر المين من الباطن مفروضة تخليا عن الاقلية بما يتمتع معه اعتبار ان لهما اقلية حتمية خلالها ، وهو نظر في القانون خلطه ، اذ لو ثبت ان للطامنتين أو لعدما اقلية مع والتمها حال حياتها في الفترة السابقة على التلجير من

الباطن مرسومًا ، فان هذا لا يعتبر تخلفا عن التعيين ويكون من حق من يثبت لها منها الامتلاء المذكورة ان يمتد عقد الايجار بالنسبة لها بعد وفاة والدتها عملا بنص المادة ٢١ سابقة الذكر ، واذ خالف الحكم المظنون فيه هذا النظر فانه يكون قد اخطا في تطبيق القانون (نقض مخني ١٩٨١/٦/٦ - المرجع السابق مقرة ١٦٧) .

— كما قضت بقية لما كان من المقرر — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة ان عقد الايجار يخضع لاحكام القانون المسؤول به وقت ابرامه ، سواء ما كان متعلقا بالنظام العام — املا لقونها الملتزمة التي لا تجوز الاتفاق على ما يخالفها — او ما لم يكن كذلك باعتبارها مفسدة او مكلة لارادة المتعاقدين ، ويستمر سريان هذه الاحكام وتلك مداها العقد ساريا سواء بنص القانون او نفاذا لاتفاق عاقديه ، وذلك ما لم يصدر اثناء سريان مدته قانون جديد يتعلق بالنظام العام لانه يكون واجب التطبيق فغصري احكامه على العقد باثر مباشر ، لما كان ذلك ، وكان عقد الايجار مثار النزاع مبرما في ١٩٦١/٩/١ فانه يخضع بذلك لاحكام القانون ١٢١ سنة ١٩٤٧ في شأن اجارات الامكن وما لا يخالفها من احكام القانون المدني . ولما كان هذان القانونان خاليين من الحكم الوارد في المادة ٢١ من القانون ٥٢ سنة ١٩٦٩ المضافة للمادة ٢٩ من القانون ٤٩ سنة ١٩٧٧ التي يجرى نصها بعدم انتهاء عقد ايجار المسكن بوفاة المستاجر او تركه التعيين اذا بقي لهما زوجها او اولاده او ائى من والديه الذين كانوا يقيمون معه حتى الوفاة او الترك ، وفيها عدا هؤلاء من اقرب المستاجر نسبيا او مضاهرة حتى الدرجة الثالثة يشترط لاستمرار عقد الايجار لصالحهم اقلتهم في المسكن مدة سنة على الاقل سابقة على وفاة المستاجر او تركه التعيين او مدة شغلته للمسكن ايها اقل ، ويلتزم المؤجر بتحرير عقد ايجار لهم ، وكان حكم هذه المادة وان كان متعلقا بالنظام العام ، الا انه انما ينظم علاقة اقرب المستاجر بالمؤجر مما يحول بينه وبين اعتبار عقد الايجار منتهيًا بوفاة المستاجر او تركه التعيين اذا ما توارد في هؤلاء الاقارب الشروط المنصوص عليها في القانون ، دون ان يمتد حكمه الى تنظيم العلاقة بين هؤلاء الاقارب فيما قد يكون لهم من حقوق متبادلة ، لما كان ذلك ، فان حكم هذه المادة لا يطبق على علاقة الطاعنين بالمطعون ضده الاول بل تظل هذه العلاقة محكومة بما يكون يبيهم من اتفاق في ظل احكام القانون رقم ١٢١ سنة ١٩٤٧ والقانون المدني في شأن المسئلة بما تقوم عليه — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة —

من احقية الملاكين للمستاجر في سكن العين منذ بدء الاجارة في الاستمرار بالانتفاع بها دون ان يحق للمستاجر او المؤجر اجبارهم على اخلائها .
(نقض مدني ١٩٨٤/٥/١٧ - المرجع السابق لفقرة ٦٨٢) .

— وقضت بقائه لا يكتفى للحكم بالزام المؤجر بتحرير عقد اجار له حتى الاستمرار في شغل العين بمجرد ثبوت اقلية مستقرة مع المستاجر الاصلى عند الوفاة او الترك ، وانما يجب ايضا لا يكون محتجزا في ذات البلدة مسكا آخر بخير مقتضى . (نقض مدني ١٩٨٢/٥/١٥ - المرجع السابق لفقرة ٦٧٤) .

— وقضت بقائه من المقرر في قضاء هذه المحكمة — ان الايواء بطريق الاستئصال يقوم على انتفاء العلاقة التملكية بين المستاجر وبين ضيفه لو بين الأخير وبين المؤجر ، فلا يعتبر الضيف من ثم مستجرا مع المستاجر الذي ابرم العقد بنفسه وليس له من ثم حق في الانتفاع بالعين المؤجرة بجعله به المستاجر اذ ان اقلية لديه انبثا هي على سبيل التسليم منه ان شأه ابقى عليها وان شأه انهاها بشر التزم عليه فهي مقترعة من انتفاع المستاجر ومروطة باستمراره في هذا الانتفاع بنفسه ولا تنقلب هذه الاقلية مهما طال امدحا الى مسلكة تعطيه الحق في الاحتفاظ بالشفقة بعد موت مستاجرها دون ولود هذا الأخير . (نقض مدني ١٩٨٤/٦/٢٠ - المرجع السابق لفقرة ٦٨٤) .

— وقضت بقائه ولئن كان تعبير المستاجر عن ارادته في التخلي من اجارة العين المؤجرة — على ما جرى به قضاء هذه المحكمة — كما قد يكون صريحا يصح ان يكون ضميا ، بل ان يتخذ موقف لا تدع ظروف الحال شكاً في دلالته على انصراف قصده الى احداث هذا الاثر القانوني ، كما انه ولئن كان من واجب المؤجر تمكين المستاجر من الانتفاع بالشيء المؤجر ، الا انه لا تريب على المستاجر ان هو لم يقتنع به فعلا مادام قائما بتنفيذ التزاماته تجاه المؤجر . لما كان ذلك ، وكان الثابت من الاوراق ان الطاعنين تمسكوا بقدم كقولهم يقتضون بشقة النزاع مع والدعم المستاجر الاصلى حتى وماته ، ولأنهم لم يتركوا الاقلية بها بعد الوفاة ، وظلوا يقيمون بها مع والدتهم حتى وفاتها ايضا . وكان الثابت من مخونات الحكم المطعون فيه انه افترض صحة دفاع الطاعنين من انهم كانوا يقيمون مع والدعم المستاجر الاصلى حتى وماته الا انه اتم قضاءه بالاخلاء على ما شهد به شاهد المطعون ضدهما من ان الطاعنين تركوا الاقلية بشقة النزاع بعد وفاة المستاجر الاصلى واقلوا

مادة ٣٠ - استثناء من حكم المادة (٦٠٤) من القانون المجنى تسرى عقود الأيجار القائمة على الملك الجديد للعقار ولو لم يكن لسند الأيجار تاريخ ثابت بوجه رسمى سابق على تاريخ انتقال الملكية .

مادة ٣١ (١) - (ملغاة بالقانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨١) .

مادة ٣٢ - يجوز للمالك زيادة عدد الوحدات السكنية فى المبنى المؤجر بالاضافة أو التغطية ولو كان عقد الأيجار يمنع ذلك ولا يخل هذا بحق المستأجر فى انقاص الاجرة إن كان لذلك محل .

بالقاهرة ، وإن هذه الشهادة ثبتت بما هو ثبت بالحضر الإدارى رقم ١٦١٠ سنة ١٩٧٠ إدارى المقررة من أن والدة الطامنين أجرت شقة النزاع من الباطن بمروشة . كما تليت باملائن الطامنين بحال اقليتهم بالقاهرة بصحيفة الدموى رقم ٣٩٢٨ سنة ١٩٧٧ بدنى كلى الاسكندرية ، وباملائهم بصحيفة الدموى المظلة ، وبصحيفة الاستئناف وبامادة املائهم بها ، وكان تأجير الشقة من الباطن لبعض الوقت ٤ يديد التظى منها ، كما أن اقلية الطامنين بالقاهرة بعد زواجهم لا يصح اتفقده دليلا على اتجاه اراءهم الى ترك الاقلية بشقة النزاع ، خاصة وانها تقع بالاسكندرية وهى من المصايف التى لا تستلزم الاقلية الدائمة ، فلن ما اقام عليه الحكم المطعون فيه قضاءه يكون منطويا على مسك فى الاستدلال (نقض مئى ١٩٨٣/٢/٢٤ - المرجع السابق بقرة ٦٧٥) .

- وقضت محكمة النقض بأنه يستوى أن تكون القرابة نسبيا أو مصاهرة ، إذ أن لعقد الأيجار طابع عقلى وجسمى لا يتعاقد فيه المستأجر ليسكن بغيره بل ليمش معه افراد أسرته ، لما كان ذلك ، وكان الحكم الابتدائى المؤيد بالحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر وقضى بخلقاء الطامنين والمطعون ضده التضى استنادا الى أن نص المادة ٢/٢١ من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٦ لا يشمل اقرب زوجة المستأجر ، وأنه تأسر على حالة وفاة المستأجر دون حالة تركه لمن النزاع معه يكون تد خالف القانون واخطا فى تطبيقه بما يضمن معه نقضه . (نقض مئى ١٩٨٠/٣/١٢ - المرجع السابق العدد الأول بقرة ٢٢٥) .

(١) وقد حلت محلها المادة ١٨ من القانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨١ .

ويجوز بحكم من قاضى الأمور المستعجلة الترخيص بإخلاء وحكم ما قد يتعرض الأضلفة أو التعلية من أجزاء الأبنية غير السكنية ، بشرط تعريض ذوى الشأن وأعطائهم حق العودة ، وفقاً لأحكام الفصل الأول من الباب الثانى من هذا القانون .

أما إذا كان الجزء من المكان مخصصاً للسكنى فلا يجوز الحكم بإخلائه وحده إلا إذا قام المالك بتكبير مسكن آخر مناسب وذلك دون الإخلال بحق المستأجر فى العودة الى المبنى الجديد ، وفقاً لأحكام الفصل الأول من الباب الثانى من هذا القانون (١) .

(١) قضت محكمة النقض بأن موذى نص المادة ٢٤ من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ - المنطبقة على واقعة الدعوى بشأن إيجار الأبنية وتنظيم العلاقة بين المؤجرين والمستأجرين والمغفل للفترة الأولى من المادة ٣٢ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ فى شأن تجرير وبيع الأبنية وتنظيم العلاقة بين المؤجر والمستأجر أن المشرع استهدف علاج أزمة الإسكان بتشجيع المالك على اقلية وحدات جديدة تخصص للسكن لا لى غرض آخر استثناء من حكم المادة ١/٥٧١ من القانون المدنى التى لا تجيز للمؤجر أن يحدث بالمبنى وملحقاتها أى تغيير يخل بقتناع المستأجر ومن حكم المادة ٢٠ من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ والمعلقة للمادة ٢٨ من القانون ٤٩ لسنة ١٩٧٧ والتى لا تجيز حرمان المستأجر من أى حق من حقوقه أو من أى ميزة كان يتمتع بها سواء تم ذلك عن طريق التعلية بإقلية طبق أو أكثر فوق البناء القائم أو الأضلفة ببناء جديدة تزيد فى رفعة البناء المؤجر حتى ولو كان عقد الإيجار يحظر ذلك صراحة . (نقض مدنى ١٩٧٨/١١/١ - موسوعةنا الذهبية الجزء الثالث مقرة ١٨٢٤) .

— كما قضت بأن الحق المخول للمؤجر فى اقلية وحدات جديدة تخص للسكن فى المبنى المؤجر بالأضلفة أو التعلية - يقتضى أن يقدر بقدره فلا يجوز ما تستلزمه الأضلفة أو التعلية ولا يحق استغلاله لإساءة استعمال الحق طبقاً للقواعد العامة (نقض مدنى ١٩٧٨/١١/١ - المرجع السابق مقرة ١٢٨٥) .

— وقضت بأنه لما كان النص فى المادة ٢٤ من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ على أنه « يجوز للمالك زيادة عدد الوحدات السكنية فى المبنى المؤجر بالأضلفة أو التعلية ولو كان عقد الإيجار يمنع ذلك » ولا يخل هذا

مادة ٢٢ - تكون قيمة استهلاك المياه على عائق شاغلي الامكن القائمة وقت الحل بهذا القانون ايا كان تاريخ انشائها أو التي تصام بعد الحل به وفقا للقواعد الآتية :

(١) قيمة ما تسجله العدادات الفرعية المركبة بوحداتهم ان وجدت عدادات بجميع وحدات المبنى ، وفي حالة عدم تماثل قراءة العداد الرئيسي مع مجموع قراءات العدادات الفرعية يوزع الفرق بالتساوي بين وحدات المبنى .

(ب) اذا لم توجد عدادات فرعية بأية وحدة من وحدات المبنى فتوزع قيمة استهلاك المياه التي يسجلها العداد الرئيسي على الشاغلين بحسب حجرات كل وحدة الى عدد حجرات المبنى جميعه وتصب المسألة حجرة واحدة ولو تعددت .

(ج) اذا وجدت عدادات فرعية ببعض وحدات المبنى دون البعض الآخر فتوزع قيمة استهلاك المياه التي يسجلها العداد الرئيسي بعد استئصال ما تسجله العدادات الفرعية على الشاغلين على الوجه المبين بالفقرة السابقة .

(د) في الحالات التي يتم فيها توريد المياه عن طريق الجهة القائمة على ذلك . يتحمل الشاغلين بقيمة استهلاك المياه وفقا لما يتم

بحق المستأجر في انعكاس الاجرة ان كان لذلك محل مؤداه ان الشرع استهدف بهذا الحكم ازالة أي اثر لشرط المتع من الانقضاء أو الفسخية ان ورد في عقد الايجار ، ليبقى عقد الايجار فيما عدا ذلك بسلطاً بسلطه على الثلاثة بين المأجر والمستأجر ، فلتحدد بجوهر ما انصب عليه العقد ، الحدود التي لا يجوز للمالك أن يلجأ اليها فيما يجريه من تغطية أو إضافة ، لما ما خرج من هذه الحدود فلم تشملها الاجرة ، أو ما لا يقوم به عقد الايجار على استقلال لثبوتيه في مثل ظروف التصدد ، فهو ما جعله المشرع نظاماً يجوز للمالك أن يجري البناء فيه بقدر ما تقتضيه عمليات التغطية أو الانقضاء غير معيد في تلك الايامود التقنوية المقررة . : انقضى معنى ١٩٨٤/٥/١٠ - بحوثنا الذهبية العدد الثاني ٥٧٨) .

الاتفاق عليه بينهم وبين المؤجرين بما لا يجاوز $\frac{7}{10}$ (سبعة في المائة) من القيمة الاجارية المسعدة قانونا .

ويقع باطلا كل اتفاق يخالف القواعد سالفة الذكر .

مادة ٢٤ - تخفض الاجرة الشهرية بمقدار $\frac{5}{10}$ (خمس في المائة) بصدد أدنى مقداره ملتبثا لمليح بالنسبة الى شاغلي الامكن الذين لم يكونوا ملتزمين بقيمة استهلاك المياه في ١٨/٨/١٩٦٩ ، كما يسرى هذا التخفيض اذا كان قد جرى العمل بين المؤجر والمستأجر على تحميل المؤجر بقيمة الاستهلاك على الرغم من النص في عقد الايجار على التزام المستأجر بها ، على ألا يسرى هذا التخفيض بالنسبة الى الامكن التي أنشأت قبل أول يناير سنة ١٩٤٤ .

ويجوز لكل من المالك أو المستأجر تركيب عداد خاص على نفقته لحساب استهلاك المياه بالوحدة المؤجرة ، وذلك دون اشتراط موافقة الآخر ، وفي هذه الحالة تتم الحاسبة وفقا للاوضاع المبينة في المادة السابقة .

مادة ٢٥ - يلتزم ملاك المباني التي تنشأ بعد تاريخ العمل بهذا القانون بتوفير التوصلات اللازمة لتركيب عداد خاص بكل وحدة من وحدات المبنى بمعرفة المستأجر وعلى نفقته ، ويراعى بقدر الامكان وضعه في مكان تسهل معه قراءة العداد دون الحاجة الى دخول الوحدة ذاتها .

مادة ٣٦ - يصدر قرار من المحافظ المختص بتحديد وكيفية توزيع قيمة استهلاك المياه في الحالات التي توجد فيها غرف خدمات ومناطق مشتركة أو حدائق أو مآوى أو جراجات أو محال عامة أو امكن تمارس فيها صناعة أو تجارة أو ما شابه ذلك من أنشطة غير سكنية (١) .

(١) صدر قرار بحفظ القاهرة رقم ٢٦ لسنة ١٩٧٨ بشأن تحديد وكيفية توزيع قيمة استهلاك المياه في الحالات التي يوجد فيها غرف خدمات

عادة ٣٧ - في جميع الحالات يلتزم المستأجر بأن يسجد قيمة استهلاك المياه الى المؤجر في المواعيد المحددة لسداد الاجرة ، أو كلما طلب المؤجر ذلك ، ما لم تنص الجهات الموردة للمياه أنظمة وقواعد لاقتضاء هذه القيمة من شاغلي المباني مباشرة . وعلى المؤجر اثبات تقاضيه تلك القيمة بإيصال مستقل أو مع إيصال استلام الاجرة .

ويترتب على التأخير في سداد قيمة استهلاك المياه المستحقة للمؤجر ما يترتب على التأخير في سداد الاجرة من آثار .

وإذا ترتب على تأخر المؤجر في أداء قيمة استهلاك المياه الى الجهة الموردة لها قطعها عن المكان المؤجر أو الشروع في ذلك كان للمستأجر أن يؤدي قيمة الاستهلاك الى الجهة المذكورة مباشرة خصما مما يستحق للمؤجر لديه ، وذلك دون حاجة الى أية إجراءات .

عامة ٣٨ - يلتزم ملاك المباني المؤجرة كلها أو بعضها بأن يقوموا بعمل الخزانات وتركيب الطلمبات اللازمة لتوفير المياه لجميع أدوار المبنى ، وأن يستخدما مواسير مياه ذات أقطار كافية تسمح بمرور انقصر النسب للاستهلاك ، وذلك في المناطق ووفقا للقواعد وأنشروط التي يصدر بها قرار من المحافظ (١) بعد أخذ رأى الجهات القائمة على مرفق المياه وإذا امتنع المالك عن التنفيذ تطبق أحكام الفقرتين الثانية والثالثة من المادة (١٠) من هذا القانون دون حاجة الى العرض على اللجنة أو المحكمة .

ومنفع مشتركة أو حدائق أو موى أو جراجات أو محل عامة أو صناعية أو تجارية وما شابه ذلك من أنشطة غير سكنية (ما يلي : القسم الرابع) .

(١) صدر قرار بحفظ القاهرة رقم ٢٥ لسنة ١٩٧٨ بشأن قواعد وشروط تركيب الخزانات والطلمبات ومواسير المياه في العقارات السكنية . كما صدر أيضا قرار بحفظ الجيزة رقم ٤٠٠ لسنة ١٩٨٣ بشأن قواعد وشروط تركيب الخزانات والطلمبات ومواسير المياه في العقارات السكنية (ما يلي : القسم الرابع) .

وتطبق أحكام المادة (٦١) بالنسبة الى المبالغ التي يتلقاها المالك في سبيل تنفيذ الالتزام المنصوص عليه بالفقرة السابقة .

ويحظر على شاغلي العين تركيب ظلمية أو أى جهاز من شأنه ضخ المياه الى الوحدة الخلية به بالمخالفة للقواعد والشروط المقررة بمعرفة الجهة القائمة على مرفق المياه ، وفي حالة المخالفة تتم ازالة أسباب المخالفة اداريا وعلى نفقة المخالف فضلا عن العقوبة المقررة .

الفصل الرابع

في ايجار الامكن المؤقته

مادة ٣٩ - لا يجوز للمالك في غير المصايف والمساكن المحددة وفقا لاحكام هذا القانون أن يؤجر سوى وحدة واحدة مفروشة في المقار الذى يملكه وفي تطبيق هذه المادة يعتبر الشخص وزوجه وأولاده القصر مالا واحدا (١) ، (٣) .

(١) صدر القرار الوزارى رقم ١٢٠ لسنة ١٩٧٨ بتحديد المناطق التى يجوز فيها التاجر المفروش للسائحين أو لحدى الجهات المرفض لها في مجاورة اممال السيلحة بفرض اسكان السائحين ببحانطة الاستكرية ومنس في ملخته الاولى على أن تحدد المناطق التى يجوز للمالك أن يؤجر أكثر من وحدة واحدة مفروشة لفرض التاجر للسائحين الاجتب أو لحدى الجهات المرفض لها في مجاورة اممال السيلحة بفرض اسكان السائحين كما يلى :

١ - المنطقة المحصورة بين طريق الجيش شمالا والسكة الحديد جنوبا وشارع قصر المنتزة شرقا والشارع المحد لارض المحفظة المباعة لشركة الشمس والاسكن والتصير غربا .

٢ - المنطقة المحصورة بين طريق الجيش و ٢٦ يوليو شمالا وطريق الحرية وشارع مرابى وميدان التحرير جنوبا والشارع المحد لارض المحفظة المباعة لشركة الشمس شرقا وميدان مرابى غربا .

٣ - منطقة رشدى قبلى (ابو التوانير) المحصورة بين طريق الحرية شمالا والسكة الحديد جنوبا وشارع كتر مبد شرقا وشارع جلفلى غربا .

واستثناء من ذلك يجوز للمالك أن يؤجر وحدة أخرى مفروشة في أي من الأحوال أو الأغراض الآتية :

(أ) التأجير لأحدى الهيئات الأجنبية أو الدبلوماسية أو القنصلية أو المنظمات الدولية أو الاتحادية أو لأحد العاملين بها من الأجانب ، أو للأجانب المرخص لهم بالتدخل أو الإقامة بجمهورية مصر العربية .

(ب) تأجير للسائمين الأجانب أو لأحدى الجهات المرخص لها في مباشرة أعمال السياحة بغرض إسكان السائمين وذلك في المناطق التي يصدر بتصديقها قرار من وزير السياحة بالاتفاق مع المحافظ المختص .

على أنه إذا أصبحت الملكية شكل وحدات مفردة في عقارات فإنه لا يكون للمالك في هذه الحالة سوى تأجير وحدتين مفروشتين في كل عقيدة مهما تعددت الوحدات المملوكة له ، وذلك بنفس الشروط والأوضاع المبينة بهذه المادة .

كما يكون للمالك إذا أقام خارج الجمهورية بصفة مؤقتة أن يؤجر سكنه مفروشا أو خاليا وعليه في هذه الحالة أن يخطر المستأجر لأغلاء العين في الموعد المحدد لمودته للإقامة بالجمهورية ويشترط أن يمنع

٤ - المنطقة المحصورة بين طريق الحرية شمالا والسكة الحديد جنوبا وشارع المنيرة وسراى نيرة ٢ شرقا وشارع النكود ابراهيم بيد السيد غربا .

٥ - طريق ٢٦ يوليو وشارع قصر رأس العين ميدان عزابى حتى سراى رأس العين .

٦ - منطقة العقيلة .

(٢) صدر القرار الوزاري رقم ٢٢ لسنة ١٩٥٠ والذي يجيز للمالك في المصايف والفنادق المحددة بلكشف المرافق لهذا القرار أن يؤجروا عقاراتهم أو يمتلكهم بها مفروشة (ما يلي : القسم الرابع) .

المستأجر أجلا مدته ثلاثة أشهر من تاريخ إخطاره ليقوم بإخلاء العين وردها إلى ملكها ، والا اعتبر شاعلا للعين دون سند قانوني وذلك أيّا كانت مدة الإيجار المتفق عليها (١) .

مادة ٤٠ - لا يجوز للمستأجر في غير المصايف والمساكن المكدة وفقا لأحكام هذا القانون أن يؤجر المكان له مفروشا أو خاليا إلا في الحالات الآتية :

(١) قضت محكمة النقض بأن من المقرر أنه يلزم لاعتبار المكان مؤجرا مفروشا حقيقة أن يثبت أن الإجارة تشمل ، بموجب منقعة المثلن في ذاته مفروشات أو منقولات معينة ذات قيمة تبرر تغليب منقعة تلك المفروشات أو المنقولات على منقعة العين خالية ، ولمحة الموضوع نقدر جدية الفرض أو صوريته في ضوء ظروف الدعوى وملابساتها ، وما تستنبطه منها من قرآن قضائية ، إذ العبرة بحقيقة الحال لا بمجرد وصف العين في العقد بأنها مفروشة وإذا كان الحكم المطعون فيه قد أتم قضاءه بالإخلاء على ما أورده في أسبابه من أنه «... استبان من عقد الإيجار المورخ ١٠/١/١٩٦٦ الصادر من المستأجرين (المطعون ضدهم) للمستأجر ضده (الطاعن) أنه نص فيه على أن العين مفروشة وملحق بالعين ببيان المنقولات المسجلة للمستأجر ومنها حبرتان للنوم ومنقولات تكفي لحجرة استقبال وترابيزة خشب وكراسي خيزان وأدوات مطبخ ، وترى المحكمة من هذه المنقولات ما يكفي لاتساع المستأجر ضده وقت التأجير .. ومن ثم كان وصف المكان مؤجرا مفروشا حقيقة ولا يعتبر هذا الوصف في العقد سوريا خاصة وإن الإجرة المصعدة يعتقد ببلغ ١٢ جنيه شهريا تتناسب مع الإجرة القانونية للمكان المؤجر خاليا من المنقولات مضاعفا إليه بتأجيل الانتفاع بهذه المنقولات » لما كان ذلك وكان الطاعن لم يقدم صورة قائمة المنقولات للتدليل على عدم كفايتها ، وكانت محكمة الموضوع قد أقرت قضاءها باعتبار الشقة مفروشة على أسباب تسوغه ، فلما - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - لا تكون بعد ملزمة بأن تورد كل الحجج التي يدلي بها الخصوم وتفصيلات دفاعهم وترد عليها استقلالاً لأن في قيام الطبيعة التي انتتمت بها وأوردت دليلها التحليل الفني المستطيل لكل حجة تدفعها ، وبحسب محكمة الاستئناف أن تقرر في حكمها ما قضت به وأسبغ بها الحكم الابتدائي دون أن تكون ملزمة بتدعيم أسبابه والرد عليه . ويكون النفي برمته على غير أسس (تقدير مسخى)

١٩٨١/٤/٢ - مؤتمتا الذهنية العدد الثاني لسنة ١٩٨١ ()

(١) اذا أقام -خرج الجمهورية بصفة مؤقتة :

وعلى المستأجر الأصلي في هذه الحالة أن يخطر المستأجر من الباطن لاخلاء العين في الموعد المحدد لعودته للالتزام بالجمهورية بشرط أن يمنح المستأجر من الباطن أجلا مدته ثلاثة أشهر من تاريخ إخطاره ليقيم بخلاء العين وردها إلى المستأجر الأصلي والا اعتبر شاغلا للعين دون سند قانوني . وذلك أيا كانت مدة الأيجار المتفق عليه .

(ب) اذا كان مزاولا لمهنة حرة أو حرفة غير مقلقة للراحة أو غير مضرة بالصحة وأجر جزءا من المكان المؤجر لهذا الغرض إلى من يمارس مهنة أو حرفة ولو كانت مغايرة لمهنته أو حرفته .

(ج) اذا أيجر المكان المؤجر له كله أو جزءا منه للطلاب الذين يدرسون في غير المدن التي تقيم فيها أسرهم .

(د) التاجير للعمال في مناطق تجمعاتهم ، وكذا التاجير للمساكين بمختلف أجهزة الدولة والحكم المحلي والقطاع العام وذلك في المدن التي يقيمون بها أو ينقلون إليها .

(هـ) في الحالات والشروط المبينة بالبندين (١ ، ب) من المادة السابقة .

وفي جميع الأحوال يشترط ألا يزيد مجموع ما يقوم المستأجر هو وزوجيه وأولاده القصر بتأجيره مفروشا على شقة واحدة في نفس المدينة .

ولا يفيد من حكم هذه المادة سوى مستأجرى وحدات الأمكن الخالية (١) .

(١) قضت محكمة النقض بأن من الفرر تقونا ميلا بالمستأجر ١/٣٩ ، ٥/٤ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ الذي يحكم واقعة النزاع أن للمستأجر الأصلي تجير شقته المفروشة لأجنبي مرخص له بالعمل أو الإقامة بجمهورية

مادة ٤١ - فيما عدا الفنادق والنزل يجب على كل من أجر مكانا مفروشا أو جزءا منه أو آوى أو أسكن أى أجنبى ، أن يخطر قسم الشرطة الذى يتبعه المكان باسم الشاغل للمكان وجنسيته ورقم جواز سفره ان كان أجنبيا ورقم ومكان وتاريخ صدور بظاقته الشخصية أو العائلية ان كان مصرية ، ومدة الايجار أو الاستغال والغرض منه وتاريخ بداية هذه المدة ونهايتها ، وذلك خلال ثلاثة أيام من تاريخ تأجير أو شغل المكان أيهما أسبق .

مصر (دون اذن المؤجر) واذا كان من المقرر ميلا بالمادة ١٦ من القانون رقم ٨٩ لسنة ١٩٦٠ فى شأن دخول وإقامة الاجانب انه يجب على كل اجنبى أن يكون حاصلا على ترخيص فى الإقامة وعليه أن يخاطر البلاد عند انتهاء مدة اقامته كما اوجب هذا القانون فى المادة الثالثة منه المحلة بالمقتون رقم ٤٩ لسنة ١٩٦٨ على كل اجنبى أن يتقدم خلال سبعة أيام من اليوم التالى لوصوله الى مكتب تسجيل الاجانب او مقر الشرطة فى الجهة التى يكون نزلا بها ويحرر اقرارا عن حالته الشخصية وعن الغرض من حضوره ومدة الإقامة المرخص له بها ومحل سكنه وتاريخ بدء الإقامة به ، كما ألزم كل من آوى اجنبيا أن يخطر هاتين الجهتين عن وقت نزوله لديه وعليه الإبلاغ عند مغادرته . وكان البين من الاوراق ان الطامن قدم لمحكمة الموضوع شهادة صادرة من وحدة مباحث قسم السيدة زينب فى ١٩٨٠/١/٢ تفيد ان الطمون ضده الثالث المرخص له بالإقامة فى جمهورية مصر قد اعلم بشقة النزاع من ١٩٧٩/٤/١٤ حتى ١٩٧٩/٥/٩ تاريخ مغادرته لأبلاذ فلان هذه الشهادة وقد صدرت من جهة ناطق بها القانون سلطة الرقابة على شرعية دخول الاجانب واقتلتهم ومغادرتهم للبلاد فلما تكون ورقة رسمية فى معنى الماستين ١٠ ، ١١ من قانون الاثبات رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٨ طالبا ان محررها موظف عمومى مكلف بتحريرها بقتضى وتعليمته وهى حجة لذلك بما دون فيها من امور قلم بها محررها فى حدود مهنته مما يفاده ان قسم الشرطة قد اطاع على جواز سفر الطمون ضده الاخير وتحقق من حصوله على اقامة خلال المدة التى اقبلها لدى الطامن وكان الحكم الطمون فيه لم يعقد بهذه الشهادة ونقض بالاخلاء بالمخالفة لبس الماستين ١/٣٩ ، ٤/٤٠ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ الذى يخول للمستاجر الاصلى التأجير مفروشا لأجنبى مصرح له بالإقامة فى جمهورية مصر دون اذن المؤجر فله يكون قد خالف القانون بما يستوجب نقضه (نقض معنى ١٩٨٢/٣/٢٤ - المرجع السابق)

— وقضت بأن من المقرر في قضاء هذه المحكمة أن النص في الفقرة الثانية من المادة ٢٦ من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ في شأن إيجار الأملاك وتنظيم العلاقة بين المؤجرين والمستأجرين على أن « والمستأجر من مواطني جمهورية مصر العربية في حالة إقليته بالخارج بصلة مؤقتة أن يؤجر المكان المؤجر له بمغروشا أو غير مغروش » يدل على أن المشرع خول للمستأجر المصري المقيم بالخارج بصلة مؤقتة — دون الأجنبي — استثناء وللضرورة أن يؤجر المكان المؤجر له من البطلان مغروشا أو غير مغروش ، لما كان ذلك وكان النص في المادة من القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٢ في شأن تعيين الفلسطينيين العرب في وظائف الدولة والمؤسسات العامة على أنه « استثناء من حكم البند (١) من المادة السادسة من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفي الدولة ، يجوز تعيين الفلسطينيين العرب في وظائف الدولة والمؤسسات العامة ويعملون في شأن التوظيف معاملة رمليا للجمهورية العربية المتحدة » يدل على ما اتصحت عنه المذكرة الإيضاحية على أن المشرع استثنى الفلسطينيين العرب من شرط الجنسية المنصوص عليه في البند (١) من المادة ٦ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ في شأن نظم موظفي الدولة بما يسمح بتعيينهم في وظائف الدولة والمؤسسات وعلى أن يعملوا في شأن التوظيف معاملة رملية لجمهورية مصر العربية ، وذلك انطلاقا من جمهورية مصر العربية بتقديم كل عون للفلسطينيين العرب الذين سلبت قوى البنى ، والاستعمار وطنهم العريس حتى يتمكنوا من الحياة في بيئة كريمة ، وكان النص سالك الذكر نص استثنائي من القواعد العامة التي تحكم نظم موظفي الدولة والمؤسسات العامة ويلزم أعمال نطالقه في حدود الهدف الذي ابتغاه المشرع من وضعه وهو معاملة الفلسطينيين العرب معاملة المصريين في شؤون التوظيف فقط ، ومن ثم فلا يقاس عليه ولا تبند حقوق الفلسطينيين العرب إلى حقوق المصريين الأخرى التي لم تشملها النصوصي صراحة ، وكان قانون إيجار الأملاك من القوانين الاستثنائية المؤقتة التي وردت على خلاف الأحكام العامة المقررة في عقد الإيجار بما يتعين معه عدم التوسع في تفسيرها شأنها في ذلك شأن كل تشريع استثنائي ، فإن الفلسطينيين العرب الذين يستأجرون مساكن في مصر لا يستفيدون من حكم المادة ٢/٢٦ من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ في شأن إيجار الأملاك وتنظيم العلاقة بين المؤجرين والمستأجرين ، أيا كانت الحقوق التي منحتها لهم قوانين أخرى لجازت لهم حتى تلك المقررات في مصر إذ أن هذا النص قاصر على المصريين فقط دون سواهم ، لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد

مادة ٤٢ - على المؤجر أن يطلب قيد عقود الايجار المفروضة التي تبرم تطبيقاً لأحكام المادتين ٣٩ ، ٤٠ لدى الوحدة المحلية المختصة وتلتزم هذه الجهة بإخطار مصلحة الضرائب شهرياً بما يتجمع لديها من بيانات في هذا الشأن ^(١) .

انتهى الى هذه النتيجة الصحيحة علن التمي عليه بالخطأ في تطبيق القانون يكون على غير اساس . (نقض مدني ١٩٨٢/١١/١٨ - المرجع السابق مقرة ٦٥٥) .

— وقفت بقية المسائل المقرر ان لمحكمة الموضوع السلطة انكسلة في تقدير اطة الدعوى والموازنة بينها بلا معقب عليها وحسبها ان تبين الحقيقة التي اتتعت بها وان تتيم قضاها على ما يكى لحله ، وكنت المادة ٤٠ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ - المقابلة للمادة ٢/٢٦ من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ قد اجازت للمستاجر ان يؤجر المكن المؤجر له مغروشاً او ختياً اذا اقام خارج الجمهورية بصفة مؤقتة وعليه ان يخطر المستاجر من الباطن لاخلاله المين في الموعد المحدد لمؤقته بشرط ان يمنح المستاجر من الباطن اجلا محته ثلاثة اشهر من تاريخ اخطاره وذلك ايا ككت مدة الايجار المتفق عليه وكان الحكم المطعون فيه قد واجه دفاع الطامن بقية اجر المين من الباطن لسفره الى الخارج بصفة مؤقتة بما قرره في اسبيله من اد . « ثبوت واقعة التاجر من الباطن كما سلف البيان فان المستأنف (الطامن) لم يقدم اية دليل على اقامته بالخارج وهو الشرط الاول لتطبيق النص القانوني سلف الفكر رغم انلحة فرصة اثبتت ذلك بالحكم انسلار من هذه المحكمة في ١٩٧٧/٦/٢٥ سلف الاشارة اليه ، واذا طلب التأجيل اكثر من مرة لاضرار شهوده ثم تخلف عن حضور جلسة التحقيق الاخرة واحيلت الدعوى الى المرافعة كما انه لم يقدم شهادة رسمية تنيد هذا المعنى من ادارة الهجرة والجوازات والجنسية بل ولم يقدم حتى جواز سفره لاثبات هذه الواقعة وكل ما تقدم به من اوراق في هذا الصدد لا يستشف منه اطلاقاً اقامته بالخارج بصفة مؤقتة « فان الحكم المطعون فيه يكون قد خلص بسبب ساقفة الى عدم توافر شرط اقامة الطامن بالخارج بصفة مؤقتة المبرر لتجيره المين من الباطن ، وهو ما يكى لحمل قضائه . (نقض مدني ١٩٨٢/١٢/٥ - المرجع السابق مقرة ٦٦٠) .

(١) قضت محكمة النقض بلن المادة ٤٢ من القانون ٤٩ لسنة ١٩٧٧ تزم المؤجر بمقد عقود الايجار المفروضة التي تبرم تطبيقاً لأحكام المادتين

مادة ٤٣ - لا تسمع دعوى المؤجر كما لا تقبل الطلبات المقدمة منه الناشئة أو المترتبة على تطبيق أحكام المادتين ٣٩ ، ٤٠ إلا اذا كانت العقود البرمة وفقا لها مقيدة على الوجه المنصوص عليه في المادة السابقة .

ولا يجوز للمؤجر الاستناد الى العقود غير المقيدة لدى أية جهة من الجهات .

مادة ٤٤ - مع عدم الاخلاء بأحكام المادتين ٣٩ ، ٤٠ يجوز للمالك والمستأجرى الأملكن الخالية في المصايف والمشاتى التى يصدر بتحديدها قرار من وزير الاسكان والتعمير بعد أخذ رأى المحافظ المختص ، تأجير الأملكن مفروشة طبقا للشروط والأوضاع التى ينص عليه هذا القرار (١) .

مادة ٤٥ - في جميع الأحوال التى يجوز فيها للمستأجر تأجير المكان أو جزء من المكان المؤجر مفروشا يستحق المالك أجرة اضافية عن مدة التأجير مفروشا بواقع نسبة من الأجرة القانونية تحسب على الوجه الآتى :

(أ) أربعمائة في المائة (٤٠٠ ٪) عن الأملكن المنشأة قبل أول يناير سنة ١٩٤٤ .

(ب) مائتان في المائة (٢٠٠ ٪) على الأملكن المنشأة منذ أول يناير سنة ١٩٤٤ وقبل ٥ نوفمبر سنة ١٩٦١ .

٣٩ ، ٤٠ لدى الوحدة المحلية المختصة وكلفت المادة ٤٣ من ذات القانون قد رقت على عدم القيد جزاء بعدم سماع دعوى المؤجر . (نقض معنى ١٩٨٤/٦/١٣ - المرجع السابق فقرة ٦٦٧) .

(١) صدر قرار وزير الاسكان رقم ٢٣ لسنة ١٩٧٨ بشأن تحديد مناطق المصايف والمشاتى بمحافظة الجهورية (ما يلى : القسم الرابع) .

(ج :) مائة وخمسون في المائة (١٥٠ ٪) عن الأملكن المنشأة منذ
٥ نوفمبر سنة ١٩٦١ حتى تاريخ العمل بهذا القانون .

(د) مائة في المائة (١٠٠ ٪) عن الاماكن التي يرخـص في اقامتها
اعتبارا من تاريخ العمل بأحكام هذا القانون .

وفي حالة تأجير المكان المفروش جزئيا يستحق المالك نصف النسب
الموضحة في هذه المادة ^(١) .

مادة ٤٦ - يحق للمستأجر الذي يسكن في عين استأجرها
مفروشة من ملكها لمدة خمس سنوات متصلة سابقة على تاريخ العمل
بهذا القانون البقاء في العين ولو انتهت المدة المتفق عليها وذلك بانـشـروط
النـمـوصـ عليها في العقد ، ولا يجوز للمؤجر طلب اخـصـائه الا اذا
كان قد أجـرها بسبب اقامته في الخارج وثبتت عودته نهائيا او اذا اضـل
المستأجر بأحدى التراطات ونقـصا لأحكام البنود (١ ، ب ، ج ، د) من
المادة ٣١ من هذا القانون .

(١) قضت محكمة النقض لما كان من المقرر في المادة ٢٨ من القانون
رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ ان منح المؤجر ميزة التأجير المفروش للمستأجر لا يلزم
الآخر الا بالمقابل التقدي الذي يلزمه القانون بإدائه للمؤجر طيلة مدة هذا
التأجير فهو لا يحرم المستأجر من حق الاتية بالعين كما انه ليس من شأنه
بالضرورة ان يحول بينه وبين هذه الاتية ، لما كان ذلك وكان الحكم
المطعون فيه قد التزم هذا النظر ورد على دفاع الطاعن بقوله ان المطعون
ضدها باعتبارها ابنة المستأجرة الأصلية أى قريبة لها من الدرجة الاولى بحق
لها الاستقرار في الاجارة بعد وفاة والدتها الانتفاع بالعين المؤجرة ولا يـهـن
من ذلك ان يكون عقد المستأجرة الأصلية قد خول لها حق التأجير مفروشا
مقابل أداء زيادة قدرها ٧٠٪ وان تكون المستأجرة قد اجرت الشقة فعلا
للغير مفروشة طبقا لشروط العقد ... فان حق تأجير الشقة مفروشة لا يحول
بين المستأجرة وابنتها وبين الاتية في تلك الشقة واعتبارها سكنا خاصا لها
فستقران فيه فائده لا يكون قد اخطأ في تطبيق القانون او شبهه القصور في
التسبب (نقض مخي ١٠/٥/١٩٨٤ - المرجع السابق فقرة ٦٦٤) .

فإذا كانت العين قد أجزت مفروشة من مستأجرها الأصلي فانه يشترط لاستفادة المستأجر من الباطن من حكم الفقرة السابقة أن يكون قد أمضى في العين مدة عشر سنوات متصلة سابقة على تاريخ العمل بهذا القانون (١) .

(١) قضت محكمة النقض بأن المقرر في قضاء هذه المحكمة أن الأصل أن القانون يسرى بلائز غورى مباشر على المراكز القانونية التى تتكون بعد نفاذه ، سواء فى نشأتها أو فى انتاجها آثارها ، أو فى انقضائها وهو لا يسرى على الماضى ، فالمراكز القانونية التى نشأت واكتملت نور تحقق سببها قبل نفاذ القانون الجديد كالميراث تخضع للقانون الذى حصلت فى ظله ، أما المراكز القانونية التى نشأت وتكمل خلال فترة تمتد فى الزمان ، فان القانون القديم يحكم العناصر والآثار التى تتحقق فى ظله فى حين يحكم القانون الجديد العناصر والآثار التى تتم بعد نفاذه ، ولئن كانت المراكز القانونية تظل خاضعة للقانون القديم الذى نشأت فى ظله — باعتبار أنه تعبير عن ارادة قوى الشان — فى نشوئها أو فى آثارها ، أو انقضائها ، إلا أن هذا مشروط بالآ يكون القانون الجديد قد أخضع المراكز القانونية سالفه البين لقواعد آجرة محينئذ يطبق القانون الجديد مورا على ما لم يكن قد اكتمل من هذه المراكز ، وعلى آثار هذه المراكز الحاضرة والمستقبله كما يحكم انقضاءها ، لما كفى ذلك ، وكانت المادة ٢٢ من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ تجيز للمؤجر أن يطلب إخلاء العين المؤجرة مفروشة اذا انتهت مدة الإيجار فقد راسع المطعون ضده الدعوى الابتدائية رقم ٢٨٥٧ سنة ١٩٧٥ الاسكندرية طالبا إخلاء الطامان من العين التى يستأجرها مفروشة فنزاعه الطامان فى انتهاء العقد ، فقضت محكمة الدرجة الاولى برغض الدعوى ، فاستأنف المطعون ضده هذا الحكم ، واثناء نظر الاستئناف صدر القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ ومنع الإخلاء فى النزاع المثل بنصه فى المادة ٤٦ منه على أنه « يحق للمستأجر الذى يسكن فى عين استأجرها مفروشة من مالكها لمدة خمس سنوات متصلة سابقة على تاريخ العمل بهذا القانون البقاء فى العين ولو انتهت المدة المتفق عليها » ، واذا كان هذا النص آمرا ، وكانت أكثر المراكز القانونية الذى يتبع به المطعون ضده طبقا للقانون ٥٢ لسنة ١٩٦٩ ويخوله حق الإخلاء قد أدركها القانون الجديد رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ قبل أن تتحقق تلك الآثار وتستقر عملا بصحور حكم نهائى فيه ، فانه ينطبق عليها ، مما يؤده عدم جواز الحكم بالإخلاء ، طالما أن الثابت من مخونات الحكم المطعون فيه أن الطامان قد استأجر من النزاع مفروشة من مالكها واستقر

مادة ٤٧ - في غير الحالات المنصوص عليها في المادة السابقة ، يجب على المالك والمستأجرين المؤجرين لاملاك مفروشة حتى تاريخ العمل بهذا القانون تعديل الأوضاع وفقا لأحكام هذا الفصل خلال ستة أشهر من ذلك التاريخ أو انتهاء مدة العقود أيهما أقرب ويسلم المالك الى المالك أو المستأجر الأصلي بحسب الأحوال ، ويجوز لمجلس الوزراء لاعتمادات المصلحة العامة التي يراها أن يمد هذه المهلة لمدة أو لحد لا تتجاوز سنتين من تاريخ العمل بهذا القانون (٣) .

مادة ٤٨ - لا يفيد من أحكام هذا الفصل سوى المالك والمستأجرين المصريين (٣) .

بها خمس سنوات متصلة سابقة على تاريخ العمل بالقانون رقم ٤٩ سنة ١٩٧٧ ولا يفترض على ذلك بأن عقد إيجار الطامن قد انتهى قبل اقامة الدعوى الابتدائية مما لا يجوز بعه من جديد ، ذلك ان نص المادة ٢٦ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ صريح - وعلى ما انصحت عنه مناقشات مجلس الشعب في أنه يعتبر امتدادا لقانونيا لعقد إيجار الشقة المفروشة بالشروط التي حددتها المادة ولو انتهى العقد حتى لا يتعرض المستأجر للطرد - طالما أنه لم يكن قد استقر المركز القانوني للخصوم بصور حكم نهائي في النزاع - اذ كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر وقضى بالإخلاء ، فله يكون مخطئا في تطبيق القانون ويتمين نقضه (نقض مئني ١٢/٢٠/١٩٨٠ - المرجع السابق العدد الأول - فقرة ١٦٦) .

(٢) صدر قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٢١٨ لسنة ١٩٧٨ ونص في مادته الاولى على أن تبد المهلة المنصوص عليها في المادة ٤٧ من القانون ٤٩ لسنة ١٩٧٧ لمدة ستة أشهر أخرى تبدأ من تاريخ انتهاء المدة المذكورة (الجريدة الرسمية في ٢٣/٣/١٩٧٨ - العدد ١٢) .

(٣) قضت محكمة النقض بأنه اذا كان قصد المشرع من القاعدة القانونية تحقيق مصلحة عامة سياسية او اجتماعية او اقتصادية تتعلق بنظام المجتمع الاعلى وتسمو على مصلحة الأفراد فانها تعتبر من قواعد النظام العام ، لا يجوز للأفراد أن يناهضوها باعتقالات بينهم حتى لو حققت لهم هذه الاعتقالات مصالح فردية ، لما كان ذلك وكان قصد المشرع من القاعدة القانونية التي

على ألا تسرى أحكام الفصلين الثاني والرابع من الباب الأول وكذا أحكام الفصل الأول من الباب الرابع من هذا القانون على مشروعات الاسكن والامتداد العمراني التي تقدم وفقاً لأحكام القانون المنظم لاستثمار المال العربي والأجنبي والمناطق الحرة .

الباب الثاني

في هدم المباني غير السكنية لاعادة بنائها وفي المنشآت
الآيلة للسقوط والترميم والصيانة

الفصل الأول (١)

في شأن هدم المباني غير السكنية لاعادة بنائها بشكل أوسع :

مادة ٤٩ - يجوز للملك المبنى المؤجرة كل وهداته لغير أغراض

لغرضها في المادة ٤٨/١ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ بمنع غير المصريين من استثمار أموالهم ونشاطهم في التجار المبروش هو ان يضيق قدر المستطاع من مجال المضاربة في هذا النوع من النشاط حتى تتوفر الامكن الخالية لطالبي السكنى التزاما بقتضيات الصالح العلم وترجيحا لها على ما قد يكون للانفراد من مصالح مغايرة لأن هذه القاعدة تكون من قواعد النظام العلم ولا يجوز الاتفاق على ما يخالفها . لما كان ذلك وكان اغفال الحكم الرد على أوجه دفاع إبداءها الخصم لا يعد من قبيل القصور في اسبب الحكم الواقعية بحيث يترتب عليه بطلانه ، الا اذا كان هذا الدفاع جوهريا ومؤثرا في النتيجة التي انتهى اليها بحيث لو محصة الحكم لجاز ان يتغير وجه الرأى فيها ، وكانت الطامنة تبنى على الحكم المطعون انه لم يعرض لمنقشة دفاعها القائم على قبض المؤجر منها زيادة الاجرة المقررة للتاجر من البطون مغروشا لاجتب وهي احدى الحالات المنصوص عليها في المادة ٤٠ من القانون رقم ٤٩ سنة ١٩٧٧ مما يعد اجرة لهذا التاجر وانما لها به ، وكان هذا الدفاع يتعارض مع قاعدة قانونية آمرة على ما سبق بيته ، ومن ثم ليس من شأنه ان يتغير به وجه الرأى في الدعوى ، نقتله لا يعيب الحكم الاثنتل منه . (نقض مدنى ١٩٨٤/٤/١١ - المرجع السابق فقرة ٦٦٢) .

(١) صدر القرار الوزارى رقم ١٥٨ لسنة ١٩٨٥ ونص في ملحقه الاولى

المسكن ، أن ينبه على المستأجرين بإعلان على يد محضر باخلاء المبنى

على أنه لا تسرى أحكام الفصل الأول من الباب الثاني من القانون ٤٩ لسنة ١٩٧٧ على المباني المؤجرة للمؤسسات الصبيلية (الوقائع المصرية في ١٩٨٥/٥/٨ - العدد ١٠٧) .

وصدر القرار الوزاري رقم ١٥٣ لسنة ١٩٨٠ ونص في مادته الأولى على أنه لا تسرى أحكام الفصل الأول من الباب الثاني من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ على البقى المؤجرة للأغراض الآتية :
١ - المخابز البلدية والامرنجية المرخص بها والخاضعة لإشراف وزاره التموين .

٢ - المجمعات الاستهلاكية المرخص لها التابعة لشركات القطاع العام الخاضعة لإشراف وزارة التموين .

٣ - مخازن التبريد والثلاجات .

٤ - مطاحن القلح التي تشرف عليها وزارة التموين .

٥ - الجمعيات التي تؤدي خدمات تطعيم أو صحية أو اجتماعية للكافة والتي تسرى عليها المادة ٦٣ من القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٤ في شأن الجمعيات والمؤسسات الخاصة .

٦ - المباني المؤجرة لمنطق ومكتب ومفروع الهيئة العامة للتأمين والمعاشات والهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية وبنك ناصر الاجتماعي « .
(الوقائع المصرية في ١٩٨٠/٥/٣١ - العدد ١٢٧) .

وصدر القرار الوزاري رقم ١٧١ لسنة ١٩٨٠ ونص في المادة الأولى منه على أنه لا تسرى أحكام الفصل الأول من الباب الثاني من القانون ٤٩ لسنة ١٩٧٧ على المنشآت الصناعية الحاصلة على كافة التراخيص القانونية والتي لا يسرى عليها القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٥٨ بتنظيم وتشجيع الصناعة وتتبع بعضوية الغرف الصناعية ومسجلة بالسجل الصناعي (الوقائع المصرية في ١٩٨٠/٦/٢٨ - العدد ١٥٠) .

وصدر القرار الوزاري رقم ٩٦ لسنة ١٩٨٤ ونص في المادة الأولى منه على أنه لا تسرى أحكام الفصل الأول من الباب الثاني من القانون ٤٩ لسنة ١٩٧٧ على المباني المؤجرة للمنظمات النقابية العمالية (الوقائع المصرية في ١٩٨٤/٤/٨٦ - العدد ٨٦) .

وصدر ايضا القرار الوزاري رقم ١٨٢ لسنة ١٩٨٤ ونص في مادته الأولى على أنه لا تسرى أحكام الفصل الأول من الباب الثاني من القانون ٤٩ لسنة ١٩٧٧ على المصانع والمخازن ومفروع البيع التابعة للشركة المصرية للورق والادوات الكتابية (الوقائع المصرية في ١٩٨٤/١٢/١٧ - العدد ٢٨٧) .

بغصد إعادة بنائه وزيادة مسطحاته وعدد وحداته وفقا للشروط والأوضاع الآتية :

(أ) أن يحصل المالك على التصاريح والتراخيص والمواصفات اللازمة للهدم وإعادة البناء وفقا لأحكام القانون على أن يتضمن الترخيص بناء وحدات جديدة تصلح لذات الغرض الذى كانت تستعمل فيه الوحدات المرخص بهدمها .

(ب) ألا تنقل جملة مسطحات أدوار المبنى الجديد عن أربعة أمثال مسطحات أدوار المبنى قبل الهدم .

(ج) أن يشتمل المبنى الجديد على وحدات سكنية أو فندقية لا يقل مجموع مسطحاتها على خمسين فى المائة (٥٠ ٪) من مجموع مسطحاته .

(د) أن يقوم المالك بتوفير وحدة مناسبة بأجر مماثل لممارس المستأجر نشاطه فيها والا التزم بتعويضه بمبلغ مساو للفرق بين القيمة الإيجارية للوحدة التى يتعاقد على ممارسة نشاطه فيها لمدة خمس سنوات أو للمدة التى تنقضى الى أن يعود الى المكان بعد بنائه بذات القيمة الإيجارية الأولى ، أو بدفع مبلغا مساويا للقيمة الإيجارية للوحدة التى يشغلها خالية عن مدة عشر سنوات بحسب أدنى قدره ألفا جنيه أيهما أكبر .

(هـ) أن يحدد المالك موعدا يتم فيه الإخلاء على ألا يكون هذا الموعد قبل انقضاء أطول مدة إيجار متفق عليها عن أى وحدة من وحدات المبنى ويشترط ألا يقل عن ستة أشهر من تاريخ التنبيه بالإخلاء (١) .

(١) قضت محكمة النقض بأنه ما يؤكد قصد الشارح فى عدم تقييم ما يتقاضاه المستأجر من مبلغ تعويض عن ترك العين المؤجرة ما نص عليه =

عامة ٥٠ - لا يلتزم المستأجرون بالاخلاء الا بموافقتهم جميعا عليه وذلك بموجب خطابات للمالك موصى عليها مصحوة بطم الوصول أو باقرارات كتابية منهم .

فاذا انقضت ثلاثة أشهر على التنبيه بالاخلاء دون موافقة جميع المستأجرين عليه جاز للمالك أن يلجأ الى المحكمة المختصة للحصول على حكم بالاخلاء ، ويكون هذا الحكم قابلا للتنفيذ بعد انقضاء ثلاثة أشهر من تاريخ النطق به ، ويشترط أداء التعويض المنصوص عليه في المادة السابقة أو ايداعه المحكمة المختصة ايداعا غير مشروط لصالح المستأجرين .

واذا امتنع أى من المستأجرين عن تنفيذ الاخلاء في الموعد المحدد بالتنبيه المعلن اليهم من المالك بعد موافقة جميع المستأجرين أو بناء على حكم المحكمة المختصة وقيام المالك بأداء التعويض المستحق ،

في المواد ٤٩ وما بعدها من القانون سالف الذكر من أن يدفع المالك للمستأجر المبالغ المحددة في هذه المواد على سبيل التعويض في حالات الاخلاء المترتبة على ما استحدثته من أحكام في شأن هدم المباني لاعادة بنائها بشكل أوسع . لما كان ذلك ، وكان من المقرر طبقا للمادتين ٢٢٠ و ٢٥٣ من قانون الإجراءات الجنائية أن ولاية محكمة الجنح والمخالفات تقتصر بحسب الأصل على نظر ما يطرح لاهلها من تلك الجرائم ، واختصاصها بنظر الدعوى المدنية الناشئة عنها - استثناء من القاعدة - مبنى على الارتباط بين الدعويين ووحدة السبب الذي تقام عليه كل منهما ومشروط فيه الا تنتظر الدعوى المدنية الا بالتبعية للدعوى الجنائية بحيث لا يصح رفعها استقلالا أمام المحكمة الجنائية ، ومؤدى ذلك أن المحاكم الجنائية لا يكون لها ولاية الفصل في الدعوى المدنية متى كان الفعل محل الدعوى الجنائية ومناطق التعويض في الدعوى المدنية المروعة تبعا لها غير معاتب عليه قاتونا - كما هو الحال في الدعوى الراهنة - ويتعين على المحكمة أن تقضى بعدم اختصاصها بنظر الدعوى المدنية ، لما كان ما تقدم ، فإن الطعن برمته يكون على غير أسس متعينا عدم قبوله . (نقض جنائي ١٩٨٥/٢/٦ - مدونتنا الذهبية الإصدار الجنائي العدد الثاني فقرة ٣٤٠) .

جواز للمالك أن يستصدر من قاضى الأمور المستعجلة حكما بطرد الممتنع عن الاخلاء قوفاً .

مادة ٥١ - لا تسرى أحكام هذا الفصل على المباني المؤجرة لاستعمالها دورا للتعليم حكومية أو خاصة تخضع للإشراف الحكومى وكذلك المستشفيات العامة أو الخاصة الخاضعة لإشراف وزارة الصحة ومحطات تعوين وضدمة السيارات أو المنشآت السياحية أو الفندقية أو المصرفية وغيرها من المنشآت ذات الأهمية للاقتصاد أو الأمن القومى أو التى تقدم خدمات عامة للجمهور والتى يصدر بتحديدها قرار من وزير الاسكان والتعمير بعد موافقة الوزير المختص .

أما غير ذلك من المباني المؤجرة للجهات الحكومية أو لوحدات الحكم المحلى أو الهيئات العامة أو لوحدات القطاع العام فتسرى عليها أحكام هذا الفصل على أن تتراد المهلة بالنسبة اليها الى ثلاث سنوات من تاريخ التنبيه بالاخلاء اذا طلبت الجهة المستأجرة الافادة من هذه المهلة وذلك مقابل التنازل عن تعويض الاخلاء .

مادة ٥٢ - على الملك أو خلفه المالم أو الخاص أن يتم الهدم فى مدة أقصاها ثلاثة أشهر من تاريخ اخلاء المبنى كله ، وأن يشرع فى اعادة البناء خلال ثلاثة أشهر من تاريخ انتهاء الهدم .

فاذا لم يتم الهدم خلال المدة المشار اليها دون عذر مقبول كان لمن يرغب من المستأجرين بحكم من قاضى الأمور المستعجلة الحق فى العودة الى شغل وحدته متى كان ذلك ممكنا ، والا كان له الحق فى تعويض قانونى مماثل للتعويض المنصوص عليه فى المادة (٤٩) بالاضافة الى حقه فى الاحتفاظ بالتعويض الذى تقاضاه من المالك عند موافقته على الاخلاء ، وذلك كله دون اخلال بحقه فى المطالبة قضاء بما يزيد على هذا التعويض أن كان له مقتضى .

مادة ٥٣ - اذا تم الهدم ولم يشرع المالك أو خلفه فى البناء

خلال المدة المشار اليها في المادة السابقة ، أو شرع في البناء ثم تعهد
عدم اتمامه في الوقت الذي تحدده الجهة المختصة بشئون التنظيم جازا
للمحافظ المختص أن يعهد الى احدى الجهات القيام بالبناء أو تكملته على
حساب الملك وفقا للقواعد التي يصدر بها قرار من وزير الاسكان
والتعمير ويكون للمبالغ المستحقة لهذه الجهة حق امتياز على الجنى الذي
قامت بانشائه أو استكماله من ذات مرتبة الامتياز المقرر للمبالغ
المستحقة للمقاولين والمهندسين المعماريين طبقا لنص المادة (١١٤٨)
من القانون المدني .

ويكون للجهة المشار اليها تأجير المبنى واقتضاء أجرته الى أن تسوفي
المبالغ التي أنفقتها والمصروفات الادارية ، ويحق للمالك أن يحصل
على ٢٠ ٪ من تلك الأجرة شهريا .

مادة ٥٤ - مستأجرى الوحدات التي يتم هدمها وفقا لأحكام
هذا الفصل الحق في شغل الوحدات بالمقار الجديد الذي أعيد بناؤه
ويلتزم الملك أو خلفه الامام أو الخاص بانشاء وحدات جديدة تصلح
لذات الغرض الذي كانت تستعمل فيه الوحدات المهدومة ما لم تعلن
التشريعات السارية دون ذلك وفي هذه الحالة يستحق المستأجر تعويضا
آخر مساو للتعويض المنصوص عليه في المادة ٤٩ من هذا القانون .

ويلتزم الملك بأخطار مستأجرى وحدات المقار المهدوم باتمام اعادة
البناء بانذار على يد محضر ، يرسل اليهم على محال اقامتهم التي يخطرون
بها الملك عند الاخلاء ، وذلك خلال مدة لا تتجاوز شهرا من تاريخ
اخطاره والاسقط حقه في ذلك .

وعلى المستأجر ابداء رغبته بكتاب موصى عليه مصحوب بعلم الوصول
في شغل وحدة في المقار المنشأ في مدة لا تتجاوز شهرا من تاريخ اخطاره
والاسقط حقه في ذلك .

وتحدد بقرار من وزير الاسكان والتعمير قواعد واجراءات وأولويات
شغل مستأجرى المقار المهدوم لوحدات المبنى الجديد .

الفصل الثاني

في شأن المنشآت الآلية المسقوطة

والترميم والصيانة

مادة ٥٥ - تسرى أحكام هذا الفصل على المباني والمنشآت التي يخشى من سقوطها أو سقوط جزء منها مما يعرض الأرواح والأموال للخطر كما تسرى على المنشآت المشار إليها إذا كانت تحتاج الى ترميم أو صيانة لتأمين سلامتها أو للحفاظ عليها في حالة جيدة .

وتبين القرارات التي يصدرها وزير الاسكان والتعمير الأعمال التي تعتبر من أعمال الترميم والصيانة وحدودها في تطبيق أحكام هـ- هذا الفصل .

مادة ٥٦ - تتولى الجهة الادارية المختصة بشئون التنظيم معاينة وفحص المباني والمنشآت وتقرر ما يلزم اتخاذه للمحافظة على الارواح والأموال سواء بالهدم الكلي أو الجزئي أو التدعيم أو الترميم أو الصيانة لجعلها صالحة للغرض المخصصة من أجله .

ويتضمن التقرير تحديد المدة اللازمة لتنفيذ الأعمال المطلوبة وما اذا كانت تستوجب اخلاء المبنى مؤقتا كليا أو جزئيا .

مادة ٥٧ - تشكل في كل وحدة من وحدات الحكم المحلي ، لجنة أو أكثر يصدر بها قرار من المحافظ المختص ، تضم اثنين من المهندسين المعماريين أو المدنيين المتقنين بنقابة المهندسين ، تتولى دراسة التقارير المقدمة من الجهة الادارية المختصة بشئون التنظيم في شأن المباني المشار اليها في المادة (٥٥) واجراء المعاينات على الطبيعة ، واصدار قرارات في شأنها على وجه السرعة .

وبين القرار الذي يصدره وزير الاسكان والتعمير كيفية تشكيل تلك اللجان والقواعد والاجراءات التي تتبع في مزاولة أعمالها .

مادة ٥٨ - يطن قرار اللجنة بالطريق الإدارى الى ذوى الشأن من الملاك وشاغلى المقار وأصحاب الحقوق وتعاد صورة منه الى الجهة الادارية المختصة بشئون التنظيم ، فاذا لم يتيسر اعلانهم بسبب غيبتهم غيبة منقطعة أو لعدم الاستدلال على محال اقامتهم أو لامتناعهم عن تسلم الاعلان تلصق نسخة من القرار فى مكان ظاهر بواجهة المقار وفى لوحة الاعلانات فى مقر نقطة الشرطة الواقع فى دائرتها المقار وفى مقر عمدة الناحية ولوحة الاعلانات فى مقر المجلس المحلى المختص بحسب الأحوال .

وتتبع الطريقة ذاتها فى اعلان القرارات الخاصة بالمنشآت التى لم يستدل على ذوى الشأن فيها .

مادة ٥٩ - لكل من ذوى الشأن أن يطن فى القرار المشار اليه بالمادة السابقة فى موعد لا يجاوز خمسة عشر يوما من تاريخ اعلانه بالقرار ، أمام المحكمة المنصوص عليها فى المادة (١٨) من هذا القانون .

وعلى قلم كتاب المحكمة اعلان الجهة الادارية القائمة على شئون التنظيم وذوى الشأن من ملاك المقارات وأصحاب الحقوق بالطن فى قرار اللجنة وبالجلسة المحددة لنظر هذا الطعن .

وتفصل المحكمة على وجه السرعة اما برفض الطعن أو بقبوله واعادة النظر فى القرار المطعون عليه ، وعليها فى حالة الحكم بالهدم الكلى أو الجزئى أو التدعيم أو الترميم أو الصيانة ان تحدد أجلا لتفويض حكمها (١) .

(١) قضت محكمة النقض بأن المقرر فى قضاء هذه المحكمة ان مواد المواد ١٨ ، ١٩ ، ٢٠ / ١ ، ٥٨ ، ٥٩ من القانون ٤٩ سنة ١٩٧٧ يدل على ان المادة الأخيرة قد انتصرت فى الاحالة على المادة ١٨ منه على بيان المحكمة المختصة بنظر الطعون على قرارات لجان المنشآت الآيلة للسقوط والترميم والصيانة معذرت الاختصاص بنظرها للحكمة المختصة بنظر الطعون

مادة ٦٠ - مع عدم الاخلال بالاحكام الخاصة بتوجيه وتنظيم أعمال البناء ، يجب على ذوى الشأن أن يبادروا الى تنفيذ قرار اللجنة النهائي أو حكم المحكمة الصادر في شأن المنشأة الآيلة للسقوط والترميم والصيانة وفقا لأحكام هذا القانون ، وذلك في المدة المحددة لتنفيذه .

وللجنة الادارية المختصة بثئون التنظيم في حالة امتناع ذوى الشأن عن تنفيذ قرار اللجنة النهائي أو حكم المحكمة بحسب الأحوال في المدة المحددة لذلك أن تقوم بتنفيذه على نفقة صاحب الشأن وتحصل قيمة التكاليف وجميع النفقات بطريق الحجز الادارى .

ويجوز للمستأجر اذا تأخر كل من ذوى الشأن والجهة الادارية المذكورة عن القيام بتنفيذ ما نص عليه القرار النهائي أو قضى به حكم المحكمة بحسب الأحوال ، أن يحصل على إذن من القضاء المستعجل في أن يجرى الأعمال المقررة دون حاجة الى الحصول على موافقة المالك ، وأن يستوفى ما أنفقه خصما من مستحقات المالك لديه .

=
على قرارات لجان تحديد الاجرة - واذا كان امر تحديد المحكمة المختصة بنظر الطعون على قرارات لجان تحديد الاجرة مثبت الصلة بالقواعد المتعلقة بطرق الطعن في الاحكام وكاتت المادة ٢٠ من ذات القانون قد نظمت طريقا خاصا للطعن على الاحكام الصادرة في الطعن على قرارات لجان تحديد الاجرة قصرت الحق في استئنافها وقصرته على حالة الخطأ في تطبيق القانون استثناء من مبدأ النقاضي على درجتين وهو من المبادئ الاساسية في النظام القضائي فلا يجوز التوسع في تفسير هذا النص أو القياس عليه ومن ثم فإن اغفال المادة ٥٩ الاحالة الى المادة ٢٠ من ذات القانون يدل على ان المشرع قد عمد الى قصر نطاق تطبيق المادة الاخرى على تلك الاحكام الصادرة في الطعون على قرارات لجان تحديد الاجرة دون تلك التي تصدر في الطعون على قرارات لجان المنشآت الآيلة للسقوط والترميم والصيانة فتخضع لحكم القواعد العامة المقررة في قانون المرافعات بشأن طرق الطعن في الاحكام - واذا خالف الحكم المطعون فيه ذلك وقضى بعدم جواز الاستئناف عن الشق الخاص بتعديل القرار الهتكسي وبإزالة الدور الثالث العلوى من العقار فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون بما يوجب نقضه . (نقض مدنى ١١/٤/١٩٨٤ - بحوثنا الذهبية العدد الثلثى مقرة ٧٦٦) .

• **مادة ٦١ (١) — (ملغاة بالقانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨١)**

• **مادة ٦٢ (٢) — (ملغاة بالقانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨١)**

مادة ٦٣ — إذا اقتضت أعمال الترميم أو الصيانة إخلاء المبنى مؤقتاً من شاغليه حرر محضر إداري بأسماء المستأجرين الفعليين دون سواهم وتقوم الجهة الإدارية المختصة بشئون التنظيم باخطارهم بالإخلاء في المدة التي تحددها فإذا لم يتم الإخلاء بعد انتقضائها جاز تنفيذه بالطريق الإداري ولشاغلي البناء الحق في العودة الى المين بعد ترميمها دون حاجة الى موافقة المالك ، ويتم ذلك بالطريق الإداري في حالة امتناع المالك .

وتضاف الأجرة خلال فترة الإخلاء الى تكاليف الإصلاح اللازمة لتنفيذ أعمال الترميم والصيانة التي تحددها الجهة الإدارية المختصة .
ولا يجوز مد هذه المدة الا بقرار من الجهة المذكورة ، وفي هذه الحالة يجوز لشاغل المين التظلم من القرار أمام رئيس المحكمة المنصوص عليها في المادة ١٨ من هذا القانون .

وتعتبر المين خلال هذه المدة في حيازة المستأجر قانوناً ولا يجوز للمالك أن يغير في معالم المين كل ذلك ما لم يبد المستأجر رغبته في إنهاء العقد خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ إخطاره بقرار الإخلاء المؤقت .

مادة ٦٤ — على شاغلي المين الصادر قرار أو حكم نهائي بعدمها أن يبادروا الى إخلائها في المدة المحددة في الحكم أو القرار فإذا امتنعوا عن الإخلاء كان للجهة الإدارية المختصة بشئون التنظيم إخلاؤهم بالطريق الإداري وعلى نفقتهم دون أية إجراءات .

(١) وقد حلت محلها المادة التاسعة من القانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨١ .

(٢) وقد حلت محلها المادة العاشرة من القانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨١ .

مادة ٦٥ - يجوز للجهة الادارية المختصة بشئون التنظيم في احوال الخطر الداهم اخلاء البناء وكذلك المباني المجاورة عند الضرورة ، من السكان بالطريق الادارى واتخاذ ما تراه لازما من الاحتياطات والتدابير في مدة لا تقل عن اسبوع الا في حالة تهديد البناء بالانهيار العاجل فيكون لها في هذه الحالة الحق في اخلائه فورا .

كما يكون لها في حالة الضرورة القصوى هدم البناء بموجب حكم من قاضى الامور المستعجلة بالمحكمة الكائن في دائرتها المقار .

الباب الثالث

في شأن بعض الاعفاءات الضريبية على العقارات المبنية

مادة ٦٦ - مع عدم الاخلال باحكام القانون رقم ١٦٩ لسنة ١٩٦١ بتقرير بعض الاعفاءات الضريبية على العقارات المبنية وخفض الاجارات بمقدار الاعفاء والقانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٦٧ في شأن النظافة العامة ، والقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٨ باستثناء بعض الامكن من الاعفاءات الضريبية المقررة بالقانون رقم ١٦٩ لسنة ١٩٦١ المشار اليه ، يعفى شاغلو المساكن من أداء الضرائب العقارية الاصلية والاضافية اذا زاد متوسط الايجار الشهري للرفقة الواحدة فيها على ثلاثة جنيهات ولم يجاوز خمسة جنيهات .

كما يعفى شاغلو المساكن من أداء الضريبة الاصلية دون الضرائب الاضافية وذلك اذا زاد متوسط الايجار الشهري للرفقة الواحدة فيها على خمسة جنيهات ولم يجاوز ثمانية جنيهات .

كما يعفى اصحاب العقارات التى انشئت قبل اول يناير سنة ١٩٤٤ من ضرائب الدفاع والامن القومى .

مادة ٦٧ - تسرى الاعفاءات المقررة بالمادة السابقة اعتبارا من اول يناير سنة ١٩٧٧ على المساكن المنشأة أو المشغولة لأول مرة بعد

١٨/٨/١٩٦٩ وعلى لجان تقدير الايجارات والمحكمة المختصة مراعاة ذلك عند تقدير الاجرة وفقا لاحكام هذا القانون .

على أنه بالنسبة الى المساكن المشغولة لأول مرة منذ تاريخ العمل بهذا القانون يعنى شاغلو المساكن من أداء الضرائب العقارية الاصلية والاضافية اذا لم يجاوز متوسط الايجار الشهري للمغرفة الواحدة فيها ثمانية جنيهات ، أما اذا زاد المتوسط عن ذلك ولم يجاوز عشرة جنيهات شهريا فيعنى شاغلو المساكن من أداء الضرائب الاصلية دون الضرائب الاضافية .

الباب الرابع **في شأن تطبيق العقارات**

الفصل الأول **في شأن بعض الاحكام الخاصة بالتملك**

مادة ٦٨ - يجوز لاجهزة الدولة ووحدات الحكم المحلي وشركات القطاع العام والجمعيات التعاونية لبناء المساكن وصناديق التأمين الخاصة والافراد انشاء المباني بقصد تملك كل أو بعض وحداتها السكنية .

ويظهر على الجهات القائمة على منح موافقات وتراخيص البناء ، التصريح للشركات الخاصة والافراد باقامة مبان أو أجزاء منها بقصد التملك الا في حدود عشرة في المائة (١٠٪) من جملة الاستثمارات المقررة لكل مستوى من مستويات الاسكان المختلفة ، ويصدر قرار من وزير الاسكان والتعمير بقواعد الاولوية في حدود هذه النسبة (١) .

ويلتزم كل من البائع والمشتري في حالة التعاقد بأن يكتب بـ ٥ ٪

(١) راجع حكم المادة ١ من القانون ١٣٦ لسنة ١٩٨١ (٢) الى :
القسم الثالث) .

من ثمن البيع في شراء سندات لصالح صندوق تمويل مشروعات الاسكان الاقتصادي وذلك دون الاخلال بأية التزامات أخرى يفرضها القانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٧٦ .

مادة ٦٩ - يجب أن يرفق بمستندات طلب الموافقة أو الترخيص بالبناء بيان موقع من مالك أو من ينفيه يبين فيه ما إذا كان البناء كله أو بعضه بقصد التملك أو التأجير ، وإذا صدرت الموافقة أو الترخيص بالبناء على أساس تأجير المبنى كله أو بعضه وجب على الطالب أن يقوم بتأجير عدد من الوحدات لا يقل عن العدد الذي صدرت الموافقة بالترخيص بالبناء على أساسه وذلك دون اخلال بحق المالك في التصرف في العقار كله أو بعضه وفقاً للقواعد العامة .

مادة ٧٠ - يحظر على المرخص لهم بأقامة مبان أو أجزاء منها بقصد التملك الاستفادة من النظم أو الميزات الخاصة بتوزيع أو صرف أو تيسير الحصول على مواد البناء وذلك في حدود ما رخص لهم في انشاءه بقصد التملك .

ويتولى ملاك هذه المباني بمعرفتهم وعلى نفقتهم استيراد ما يلزم لها من مواد البناء ، أو شرائها من المواد المستوردة ، أو من المواد المنتجة محلياً بالأسعار العالمية وذلك بعد الوفاء باحتياجات الاسكان المخصص للتأجير .

ويستثنى من ذلك أجهزة الدولة وشركات القطاع العام والجمعيات التعاونية وصناديق التأمين الخاصة .

مادة ٧١ - يحظر على كل من تعاقد على تملك أو تأجير وحدات سكنية قبل العمل بهذا القانون أو يتعاقد على ذلك بعد العمل به أن يتراخى عنها عن استكمال الوحدات المبينة أو المؤجرة في المواعيد المتفق عليها أو يعمد إلى تعطيل الانتفاع بها واستعمالها فيما أعدت له من أغراض .

مادة ٧٢ - تملك المساكن الشعبية الاقتصادية والمتوسطة التي أقامتها المحافظات وتم شغلها قبل تاريخ العمل بهذا القانون ، نظير أجره تنقل عن الاجرة القانونية ، الى مستأجرها على أساس سداد الاجرة المخفضة لمدة خمس عشرة سنة وذلك وفقا للقواعد والشروط والاوزاع التي يصدر بها قرار من رئيس مجلس الوزراء .

الفصل الثاني

في اتحاد ملك العقار المقسم الى طبقات أو شقق

مادة ٧٣ - اذا زادت طبقات المبنى أو شققه على خمس وبجوز عدد ملاكها خمسة أشخاص قام بقوة القانون اتحاد الملاك المخصوص عليه في المادة (٨٦٢) من القانون المدني وفي تطبيق هذا الحكم يعتبر ملك الطبقة أو الشقة الواحدة مالكا واحدا ولو تعددوا .

ويكون البائع للعقار بالتقسيم عضوا في الاتحاد حتى تمام الوفاء بكامل أقساط الثمن ، كما يكون المشتري بمقبد غير مسجل عضوا في الاتحاد .

مادة ٧٤ - يصدر وزير الاسكان والتعمير بقرار منه نظاما نموذجيا لاتحادات ملك العقارات لضمان الانتفاع بالاجزاء المشتركة بالمعابر وهسن ادارتها (١) .

ويتضمن النظام كيفية سير العمل بالاتحاد وقواعد تحديد التزامات وواجبات أعضائه وتنظيم استمالهم لحقوقهم ، وقواعد تمثيل ملك الطبقة أو الشقة أو بائع العقار اذا تعددوا ويبيان أحوال استحقاق أجر مأمور الاتحاد وقواعد تصديده .

(١) صدر القرار الوزاري رقم ١٠٩ لسنة ١٩٧٦ بصدد النظام النموذجي لاتحاد الملاك (ما يلي : القسم الرابع) .

وعلى اتصالات ملاك العقارات القائمة وقت العمل بهذا القانون أن
تعدل أوضاعها بما يتفق مع أحكامه وذلك خلال ستة أشهر من تاريخ
العمل بالقرار المشار إليه في هذه المادة .

ويسرى حكم الفقرة السابقة على المباني القائمة التي لم يتكون بها
اتصالات ملاك العقارات والتي تتوفر فيها الشروط المنصوص عليها في
المادة السابقة .

مادة ٧٥ - تتولى الوحدة المحلية المختصة مراقبة قيام الاتحادات
للمبينة في هذا القانون ، والإشراف على أعمالها ويكون لها على
الاخص ما يلي :

- (أ) قيد الاتحاد وبيان أسماء أعضائه وممثله القانوني .
- (ب) دعوة الاتحاد الى الاجتماع لمباشرة أعماله .
- (ج) تعيين مأمور مؤقت للاتحاد الى أن يتم اختياره أو تعيينه وفقا
لاحكام القانون المجنى .
- (د) منح المأمور كل أو بعض سلطات الاتحاد اذا قصر أو تراخى
في القيام بواجباته .
- (هـ) فحص الشكاوى والتظلمات التي تتقدم من ذوى الشأن في
قرارات الاتحاد أو تصرفات المأمور وابداء الرأي للاتحاد في شأنها لاعادة
النظر فيها اذا اقتضى الامر ذلك .

الباب الخامس

في العقوبات (١)

مادة ٧٦ - يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن شهر ولا تزيد على ستة
أشهر وبغرامة لا تقل عن مائة جنيه ولا تجاوز خمسمائة جنيه أو بأحدى

(١) راجع حكم المادة ٢٤ من القانون ١٣٦ لسنة ١٩٨١ (ما يلي :
العسم الثالث) .

ماتين العقويتين كل من يخالف أحكام المواد ١/٧ ، ٨ ، ١/١٢ ، ٢٤ ، ٢٥ من هذا القانون .

ومحكم فضلا عن ذلك في حالة مخالفة حكم المادة (١/٨) بانها .
عقد المسكن أو المساكن المحتجزة بالمخالفة لحكم القانون .

مادة ٧٧ - يعاقب كل من يخالف حكم المادة ٢٦ من هذا القانون سواء كان مؤجرا أو مستأجرا أو وسيطا بالحبس مدة لا تقل عن ثلاثة أشهر وبغرامة تعادل مثلي المبلغ الذي تقاضاه بالمخالفة لأحكام هذه المادة ، ويعطى من العقوبة كل من المستأجر والوسيط اذا أبلغ أو باهر بالاعتراف بالجريمة .

وفي جميع الأحوال يجب الحكم على المخالف بأن يرد الى صاحب الشأن ما تقاضاه على خلاف أحكام المادة المشار اليها (١) .

(١) قضت محكمة النقض بأن الشارع انما يؤثم بالاضافة الى غفل اقتضاء المؤجر من المستأجر مقدم ايجار - ان يقتضى منه أية مبالغ اضافية بسبب تحرير عقد الايجار او خارج نطاقه زيادة عن التالين والاجرة المنصوص عليها في العقد - وفي حدود ما نص عليه القانون - سواء كان ذلك المؤجر مالك العقار أو مستأجره الذي يروم تلجيره الى غيره فتقوم في جتيه حينئذ صفة المؤجر وسببية تحرير عقد الايجار ، وهذا منط حظر اقتضاء تلك المبالغ الاضافية ، وذلك بهدف الحيولة دون استغلال حاجة الطرف المستأجر للحة الى شغل المكان المؤجر نتيجة ازدياد أزمة الاسكن زيادة كبيرة وعدم مواكبة حركة البناء لتلك الزيادة بما حمل الشارع على التدخل لتنظيم العلاقة بين مؤجري العقارات ومستأجريها بقصد حيلة جمهور المستأجرين من استغلال بعض المؤجرين . فإرسى الأسس الموضوعية لتحديد اجرة الأباكن في المواد ١٠ ، ١١ ، ١٢ من القانون ٥٢ لسنة ١٩٦٩ وحظر على المؤجرين في المادتين ١٧ ، ٤٥ اقتضاء أية مبالغ بالذات او بالواسطة تزيد عن الاجرة والتالين المنصوص عليهما في العقد وفي الحدود التي نص عليها القانون . واذا كان ذلك من الحظر المشار اليه لا يسرى على المستأجر الذي ينهى العلاقة الاجارية ويتنازل للمؤجر او للغير عن العين المؤجرة لتخلف الصفة والسببية منط التأميم . ولا يغير من ذلك ما ورد في المادة ٤٥ من القانون =

مادة ٧٨ — يماتب بالحبس مدة لا تقل عن شهر. ويفرامة لا تقل عن مائة جنيه ولا تجاوز خمسمائة جنيه أو بالصدى هاتين العقوبتين كل من خالف أحكام المواد ٣٩ ، ٤٠ ، ٤١ من هذا القانون .

وتكون العقوبة الحبس مدة لا تقل عن شهر ولا تجاوز ستة أشهر

رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ فى شأن إعفاء المستأجر والوسيط من العقوبة اذا بلغ أو اعترف بالجريمة ، ذلك أن النائب من المناقشتات التى دارت بمجلس الأمة عند نظر مشروع هذا القانون أن الشارع قصد بالإعفاء المتخصص عليه فى تلك المادة ، المستأجر الذى يدفع مبلغ الخلو المحظور الى المؤجر فيكون قد شارك بفعله هذا فى وقوع الجريمة محل التائيم . وكذلك الحال بالنسبة للوسيط ، فمراى المجلس قصر الإعفاء عليها محسب — دون المؤجر — باعتبار أن هذه هى الوسيلة النالجة لضبط جرائم خلو الرجل ، ولذلك فإن حكم الإعفاء لا ينصرف الى غيره ، ومما يزيد الأمر وضوحا فى تحديد نطاق التائيم كما عناه الشارع وأنه مقصور على المؤجر ، أنه عند صياغة حكم الحظر فى المادة ٢٦ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ بشأن تأجير وبيع الأمكن — وهى التى حلت محل المادة ١٧ من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ دون أى تغيير فى مضمون القاعدة — أئصح الشارع بجلاء لا لبس فيه عن هذا المعنى بالنص فى تلك المادة على أن « لا يجوز للمؤجر ملكا أو مستأجرا بالذات أو بالوساطة اقتضاء أى مقابل أو ائحاب بسبب تحرير العقد أو أى مبلغ اضافى خرج نطاق عقد الإيجار زيادة على التائيم والاجرة المتخصص عليها فى العقد كما لا يجوز بلية صورة من الصور للمؤجر أن يتقاضى أى مقدم إيجار » . بل أنه يؤكد قصده الشارع فى عدم تائيم ما يتقاسمها المستأجر من مبلغ تعويضا عن ترك العين المؤجرة ما نص عليه فى المواد ٤٩ وما بعدها من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ سالف الذكر بأن يدفع للمستأجر المبالغ المحددة فى هذه المواد على سبيل التصويضى فى حالات الاخلاء المترتبة على ما استحدثته من أحكام فى شأن هدم المباني لاعادة بنائها بشكل أوسع . وبفاد ذلك كله أن تقاضى المستأجر بالذات أو بالوساطة أية مبلغ مبالغى أثناء عقد الإيجار واخلاء المكان المؤجر هو فعل مباح يخرج عن دائرة التائيم سواء طبقا لأحكام القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ أو الأمر العسكري رقم ٦ لسنة ١٩٧٣. اللذين استند اليهما الحكم المطعون فيه فى ادانة الطامن ، أو أى قانون أو أمر عسكري آخر . (نقض ١٩٨٠/١٢/٢٤ — السنة ٢١ — ص ١١٢٠)

وبغرامة لا تقل عن مائة جنيه ولا تجاوز خمسمائة جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين في حالة مخالفة أحكام المواد ٣٨^(١) ، ١/٥٢ ، ١/٥٣ ، ١/٥٤ من هذا القانون .

مادة ٧٩ - يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن شهرين ولا تزيد على سنة وبغرامة لا تقل عن مائة جنيه ولا تجاوز خمسمائة جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين كل من خالف أحكام المادتين ١/٦٠ ، ٦٤ من هذا القانون ، فإذا ترتب على عدم تنفيذ المالك لقرار صادر بالهدم الكلي أو الجزئي سقوط المبنى كانت العقوبة الحبس .

مادة ٨٠ - يعاقب على مخالفة أحكام المواد ١/٣ ، ٦٩ ، ١/٧٠ ، ٧١ بالحبس مدة لا تقل عن ثلاثة أشهر ولا تجاوز سنة وبغرامة لا تقل عن مائة جنيه ولا تجاوز خمسمائة جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين .
ويحكم فضلا عن ذلك في حالة مخالفة المادة ٦٩ بغرامة تعادل التكلفة التقديرية للوحدات المبيعة .

كما يحكم في حالة مخالفة أحكام المادتين ١/٣ ، ١/٧٠ بأن يرد المخالف للدولة مبلغا يعادل ثمن المواد التي حصل عليها بالمخالفة لأحكام هاتين المادتين .

مادة ٨١ - يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن شهر وبغرامة لا تقل عن مائة جنيه ولا تجاوز ثلاثمائة جنيه كل من يقوم عمدا بأي فعل من شأنه تهديد سلامة مبنى أو تعريضه للسقوط أو اتلافه كلياً أو جزئياً إذا كان ذلك بقصد التوصل الى اعتباره آيلاً للسقوط .

مادة ٨٢ - يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن ستة أشهر وبغرامة لا تقل عن خمسمائة جنيه ولا تجاوز ألفي جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين ،

(١) سبق أن صدر القانون رقم ١٢٩ لسنة ١٩٥١ بشأن قطع المياه الرئيسية من الامكن المؤجرة .

كل من أجر مكانا أو جزأ منه أو ياعه ، ولو بقصد غير مشهور أو مكن آخر منه وكان ذلك التأجير أو البيع أو التمكين على خلاف مقتضى عقد سابق ، ولو غير مشهور ، صادر منه أو من نائبه أو من أحد شركائه أو نائبيهم ، ويفترض علم هؤلاء بالعقد السابق الصادر من أيهم .

ويعاقب بالعقوبة السابقة من يسبق إلى وضع يده ، أو يشرع في ذلك على خلاف مقتضى العقد السابق عليه ، قبل استصدار حكم بأفضليته من القضاء المختص ، ويفترض علم هذا المتعرض بالتعاقد السابق إذا كان زوجا لمن تعاقد معه أو من مكته ، أو كان من أصوله أو فروعه أو من أقاربه أو أوصاله إلى الدرجة الرابعة .

مادة ٨٢ - لا تظل العقوبات الواردة في هذا القانون بآلية عقوبة تشدد منصوص عليها في أى قانون آخر .

مادة ٨٤ - تؤول حصيلة جميع الغرامات التى يقضى بها تنفيذ أحكام هذا القانون إلى صندوق تمويل مشروعات الإسكان الاقتصادى .

الباب السادس

أحكام انتقالية وتكميلية

مادة ٨٥ - تستمر المحاكم في نظر الدعاوى التى أقيمت قبل العمل بهذا القانون طبقا للقواعد والاجراءات السارية قبل نفاذه .

مادة ٨٦ - يلغى القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ وأوامر نائب الحاكم العسكرية العام رقما ٤ ، ٥ لسنة ١٩٧٦ ورقم ٥ لسنة ١٩٧٧ ، كما يلغى كل حكم يخالف أحكام هذا القانون .

مادة ٨٧ - يصدر وزير الاسكان والتعمير اللوائح والقرارات اللازمة لتنفيذ هذا القانون خلال ثلاثة أشهر من تاريخ العمل به .

ليجبر الامكن ١٦٩ :

مادة ٨٨ - ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، ويحل به من اليوم التالي لتاريخ نشره (١) ، (٣) .

يصمم هذا القانون بخاتم الدولة ، وينفذ كقانون من قوانينها .
(صدر برئاسة الجمهورية في ١٦ رمضان سنة ١٣٩٧ هـ - ٢٠ اغسطس سنة ١٩٧٧) .

هــنـى مـبارـك

(١) صدر القرار الوزاري رقم ٩٩ لسنة ١٩٧٨ بصدور اللائحة التنفيذية للقانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ في شأن تجر وبيع الامكن وتنظيم العلاقة بين المؤجر والمستاجر . كما صدر ايضا القرار الوزاري رقم ١٠٧ لسنة ١٩٨٢ بتعديل بعض احكام القرار الوزاري رقم ٩٩ لسنة ١٩٧٨ .
(٢) صدر القرار الوزاري رقم ٧٢٦ لسنة ١٩٨١ بتنفيذ الاحكام الخاصة بتاجر وبيع الامكن وتنظيم العلاقة بين المؤجر والمستاجر .

قرار وزير الاسكان والتعمير رقم ٩٩ لسنة ١٩٧٨.

باصدار اللائحة التنفيذية للقانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧
في شأن تأجير وبيع الامكن وتنظيم العلاقة
بين المؤجر والمستأجر (١)، (٢)، (٣)

وزير الاسكان والتعمير

بعد الاطلاع على القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٧٥ باصدار قانون
الحكم المصلى؛

وعلى القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ في شأن تأجير وبيع الامكن وتنظيم
العلاقة بين المؤجر والمستأجر؛

وعلى قرار رئيس جمهورية مصر العربية رقم ٤٩٥ لسنة ١٩٧٧
بتقسيم جمهورية مصر العربية الى أقاليم اقتصادية وأنشاء هيئات
التخطيط الاقليمي؛

ويناء على ما ارتأه مجلس الدولة؛

قرر

(المادة الاولى)

يعمل بأحكام اللائحة التنفيذية لقانون تأجير وبيع الامكن وتنظيم
العلاقة بين المؤجر والمستأجر المرفقة بهذا القرار .

(المادة الثانية)

ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ، ويعمل به من تاريخ نشره ؛
تحريرا في ٢١ من سنة ١٣٩٨ (٢٠ يناير ١٩٧٨) .

(١) الوقائع المصرية في ١٤ مارس سنة ١٩٧٨ - العدد ٦١ .

(٢) صدر القرار الوزاري رقم ١٠٧ لسنة ١٩٨٢ بتعديل بعض احكام
القرار الوزاري رقم ٩٩ لسنة ١٩٨٢ .

اللائحة التنفيذية

لقانون تأجير وبيع الامكن وتنظيم العلاقة بين المؤجر والمستأجر

الباب الأول

المساكن التي تشغل بتصاريح اشغال مؤقتة

مادة ١ - حالات الطوارئ، والضرورة المنصوص عليها في البند
(ب) من المادة (٢) من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ المشار اليه
هي :

- (١) الكوارث الطبيعية .
- (٢) الصروب .
- (٣) انهيارات المباني .
- (٤) الحرائق .

(٥) اخلاء المساكن أو تغيير محل إقامة السكان طبقا للقوانين
واللوائح بسبب الضرورات الملجئة للامن العام أو حماية الصحة العامة .

(٦) اخلاء المساكن أو تغيير محل إقامة السكان طبقا للقوانين
واللوائح أو الاخلاء في الحالات التي تقتضيها الضرورة لتلافى الاخطار
المرتبة على تنفيذ المشروعات العامة والتي تصدد بالاتفاق بين وزير
الاسكان والتعمير والوزير المختص .

مادة ٢ - تصدر تصاريح الاشغال المؤقت في الحالات المنصوص
عليها في المادة السابقة ، اما بذات المدينة أو القرية التي يقيم السكان
فيها ، أو بمدينة أو قرية أخرى بنفس المحافظة أو بمحافظة أخرى .

ويراعى في اصدار تصاريح الاشغال المؤقت حجم الاسرة المنقولة

وقدرتها المالية مع تحديد مقابل الانتفاع المؤقت بما لا يزيد عن الاجرة القانونية للسكن الذي يصرح بائنتاله *

ولا تصدر هذه التصاريح الا بالنسبة للسكن المملوكة للدولة أو وحدات الحكم المحلي أو القطاع العام *

وتخلى المسكن التي يتم شغلها بمجرد زوال السبب الذي صرح بناء عليه للتصريح بالاشغال المؤقت ، ويصدر بالاخلاء قرار من السلطة التي أصدرت قرار الاشغال المؤقت ، ويجب أن يتضمن هذا القرار الميعاد المحدد الذي يتفد فيه الاخلاء *

مادة ٣ - يكون تبادل الوحدات السكنية بالتطبيق لاحكام الفقرة الاخرى من المادة (٧) من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ المشار اليه في الحالات الآتية :

أولاً : بعد موقع العمل الاصلى لكل من المستأجرين راغبى التبادل عن محل اقامته على نحو يترتب عليه اذا ما تم التبادل بينهما توفير الوقت والتخفيف من استعمال وسائل المواصلات *

ثانياً : مقتضيات الحالة الصحية لأى من المستأجرين راغبى التبادل أو كليهما اذا كانت تستلزم انتقاله الى مسكن آخر أكثر ملائمة لظروفه الصحية *

ولا تثبت هذه الحالة الا بتقرير قاطع من اثنين من الاطباء المتخصصين يتضمن بياناً تفصيلياً بالحالة الصحية للمستأجر وما تقتضيه من تغيير لسكنه بسببها *

ثالثاً : تغير الظروف الاجتماعية للمستأجرين الراغبين في التبادل أو لاحدهما مثل تغيير حجم الاسرة بما يترتب عليه من ضيق أو اتساع في المسكن الذي تشغله *

ويكون التبادل في الحالة المبينة في أولا وفيما بين مدن كل إقليم من الاقاليم الصادر بها قرار رئيس الجمهورية رقم ٤٩٥ لسنة ١٩٧٧ •

ويكون التبادل في الحالتين المذكورتين في ثانيا وثالثا في مواسم المحافظات وغيرها من البلاد التي تسرى فيها أحكام الباب الاول من القانون المشار اليه سواء في عقر واحد أو بين عقر وآخر داخل البلد الواحد •

مادة ٤ - يشترط في جميع الاحوال لاجراء التبادل وفاء كل من المستأجرين الراغبين في التبادل بجميع التزاماته المالية الناشئة عن عقد الايجار قبل البدء في اجراءات التبادل •

وفيما عدا التبادل بسبب مقتضيات الحالة الصحية المبينة في البند (ثانيا) من المادة (٣) يشترط أن يكون قد انقضى على إقامة كل من المستأجرين في مسكنه سنة كاملة على الاقل سابقة على البدء في تلك الاجراءات •

ويتبقى المستأجران ضامنين متضامنين كل منهما للآخر في جميع الالتزامات المالية الناشئة من عقد الايجار في مواجهة المالك لمدة سنتين من تاريخ اتمام التبادل •

مادة ٥ - يحرر المستأجران راجعا التبادل (٥) نسخ من النموذج الخاص بذلك والمرفق بهذه اللائحة ، ويخطر المستأجران كلا من ملك المقارين المراد التبادل فيهما بنسخة من هذا النموذج موقع عليها منهما ومرفق بها المستندات الدالة على صحة ما يتضمنه من بيانات وذلك بكتاب موسى عليه مصحوب بمسلم الوصول ، وعلى كل من المالك خلال ثلاثين يوما من تاريخ اخطاره برغبة المستأجرين ابلغهما بكتاب موسى عليه مصحوب بمسلم الوصول برأيه في طلباتهم ، ويعتبر انقضاء هذه المدة دون رد من المالك بمثابة رفض منه للتبادل •

مادة ٦ - يتنازل كل من المستأجرين راعى التبادل عن عقد الايجار الخاص به للمستأجر الآخر وذلك بعد رضا المالك أو مسدور حكم من القضاء بالتبادل ويخطر كل منهما المالك بذلك بكتاب موصى عليه مصحوب بعلم الوصول ويلتزم كل من المالك خلال خمسة أيام من تاريخ اخطاره بهذا التنازل بتسليم عقد ايجار محرر منه للمستأجر الذي تم التنازل اليه بذات شروط عقد المستأجر المتنازل .

مادة ٧ - في حالة توافر الشروط اللازمة للتبادل ورغض بعض المالك أو كلهم صراحة أو ضمنا لأجرائه - يقوم الحكم الصادر لصالح المستأجرين مقام العقد اللازم لاثبات التبادل طبقا لاحكام المادة السابقة .

الجاب الثاني^(١)

المسكن التي يتراخى ملاكها عددا من اعدادها للاستغلال

مادة ٨ - في حالة ثبوت تراخى المالك عددا عن اعداد المبنى للاستغلال وانقضاء المهلة المحددة له على الوجه المبين بالقانون تدعو مديرية الاسكان والتعمير المسالك المتراخى لحصر الاعمال الناقصة والالتزمة لاعداد المبنى للاستغلال بكتاب موصى عليه مصحوب بعلم الوصول قبل الموعد المحدد لذلك بخمسة عشر يوما على الاقل ويجب أن يتضمن هذا الاخطار السند المتضمن اثبات التراخى المهدى والمكان الذي سوف يجرى فيه الحصر بحضوره .

مادة ٩ - يجب أن يتضمن محضر الحصر بيانا دقيقا بالاعمال الناقصة في ضوء المواصفات والشروط الصادر على أساسها الترخيص

(١) احكام البلب التلى من القرار الوزارى رقم ٩٩ لسنة ١٩٧٨
بصدار اللائحة التنفيذية للقانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ ملغاة بالسادة ٨ من
القرار الوزارى رقم ١٠٧ لسنة ١٩٨٢ في الوقف المصرية في ١٩٨٢/٤/٦ -
للمعد ٨٢ .

ببناء المبنى وما قد يوجد من تشوينات بالموقع ونوعياتها تصميميا وما قد يكون قد أبداه أو قدمه الملك من ملاحظات أو إيفاحات أو اعتراضات ، ويوقع المحضر مندوب مديرية الاسكان والتعمير مع الملك في حالة حضوره لجراء الحصر .

ويجوز للمديرية اجراء الحصر في موعده المحدد في غياب المالك بعد التحقق من اخطاره وعدم حضوره واثبات ذلك في محضر الحصر على أن يوقع على المحضر مع مدير المديرية في هذه الحالة من يكون موجودا في موقع المبنى من مندوبى المالك أو العاملين لديه أو المجاورين له ، ويكون هذا المحضر ملزما للمالك رغم غيابه على أن يخطر بصورة منه بكتاب موسى عليه مصحوب بعلم الوصول خلال ثلاثة أيام من تحريره .

مادة ١٠ - تطرح مديرية الاسكان والتعمير الاعمال الناقصة الثابتة في محضر الحصر في مناقصة عامة محدودة بين شركات القطاع العام المختصة والاشخاص المعنوية الخاصة التي تقوم بهذه الاعمال - للحصول على أنسب الاسعار والشروط التي يتم بها تنفيذ هذه الاعمال في الموعد المناسب لسرعة انهاء المبنى ، ويجوز أن يتقدم في هذه المناقصة مستأجرو العقار كل بالنسبة للأعمال المتعلقة بالوحدة التي يستأجرها .

ويجب أن يتم اعتماد رسو العطاء بقرار من المحافظ المختص .

مادة ١١ - تسلم مديرية الاسكان والتعمير الموقع بحالته الى مندوب الجهة التي رسا عليها العطاء أو الراسى عليه من المستأجرين بعد صدور قرار المحافظ المشار اليه في المادة السابقة بموجب محضر تسليم يوقعه مدير الاسكان والتعمير مع المندوب المذكور أو من رسا عليه العطاء من المستأجرين ، وتشرف المديرية على تنفيذ الراسى عليه العطاء للأعمال الناقصة وفقا للمواصفات والشروط التي تم رسو المناقصة على أساسها

وتعتمد المديرية صرف المبالغ المستحقة للراسى عليه العطاء طبقا لشروط المناقصة وتحدد ما يضاف الى هذه المبالغ من مصاريف ادارية وتخطر بها المالك بكتاب موسى عليه مصحوب بمعلم الوصول .

وتتولى المحافظة صرف مواد البناء التى تكون لازمة للاعمال الناقصة وبالاسعار الرسمية .

مادة ١٢ - يتم تأجير وحدات المبنى غير المؤجرة بمد استكماله بمعرفة الجهة التى تولت استكمال اعداده للاستغلال طبقا لقواعد الاولوية التى يصدر بها قرار من المحافظ بعد موافقة المجلس المحلى المختص وتحت اشراف مديرية الاسكان والتعمير ويحضر المالك لعملية التأجير بناء على اخطار سابق بالموعد المحدد لذلك ترسله المديرية اليه يكتب موسى عليه مصحوب بمعلم الوصول قبل هذا الموعد بأسبوع على الاقل ، فلذا لم يحضر المالك فى الموعد جاز اتمام التأجير فى غيابه ، ويجب على المديرية اخطار المالك بنسخة من عقود التأجير - التى تجرى فى غيابه - للمبنى بكتاب موسى عليه مصحوب بمعلم الوصول .

الباب الثالث

مواد البناء للمبنى من المستوى الفاخر

مادة ١٣ - على الجهات التى تتولى بيع مواد البناء المنتجة محليا والمقدرة كمياتها مع تراخيص البناء الصادرة لمبان أو أجزاء منها من المستوى الفاخر - أن تبيع هذه المواد الى المرخص لهم بالاسعار العالمية السائدة وقت البيع وتحدد على أساس سعر البيع العالمى مضاعفا اليه ما يعادل الضرائب والرسوم الجبركية بافتراض استيرادها من الخارج مع اخطار مديرية الاسكان والتعمير المختصة بما تم بيعه من هذه المواد والمبالغ المحصلة عنها والبيانات المتعلقة بالصفحة خلال ثلاثين يوما من تاريخ البيع .

الباب الرابع

تفسير وتحديد الاجرة

مادة ١٤ - تقدم البيانات التي يجب على طالب التأمين ارفاقها بطلب الترخيص ، والمشار إليها في المادتين (١٠) ، (٦٩) من القانون المشار اليه على النموذج المرفق بهذه اللائحة .

مادة ١٥ - يكون اخطار المالك أو المستأجرين للجنة تحديد الاجرة بالتطبيق لاحكام المادة (١٣) من القانون المشار اليه ، بكتاب موسى عليه مصحوب بحلم الوصول ، أو بطريق الايداع في سكرتيرية اللجنة مقابل ايمصال .

ويجب أن يرفق المالك بالاحطار المقدم منه البيانات والمستندات الدالة على قيمة الارض والتكاليف الفعلية للمبنى ، والاساسات والتوصيلات الخارجية للمرافق ، مثل دفتر الشروط والمواصفات وجداول الكميات وفتات الاسعار لجميع الاعمال ، وعقد المقاوله ، وبيان بالمساحات الفعلية المبنية ومتوسط تكليف المتر المسطح في كل دور ، وكذا بيان بأسماء مستأجري الوحدات التي يشملها المقار في تاريخ تقديم الاخطار .

وعلى المالك أن يخطر اللجنة بكتاب موسى عليه مصحوب بحلم الوصول أولاً بأول بأي تغيير يطرأ على أسماء المستأجرين واسم أي مستأجر لأية وحدة أخرى بعد تقديم الاخطار ، وذلك حتى تاريخ ابلأته بقرار اللجنة .

مادة ١٦ - يصدر المحافظ المختص قرارا بتشكيل اللجان المختصة بتحديد الاجرة في نطاق المحافظة طبقاً للمادة (١٢) من القانون المشار اليه ويجب أن يتضمن القرار تحديد مقر هذه اللجان ومواعيد

انقضاءها مرة على الأقل أسبوعيا وتُحبب العاملين اللذين للقيام بالأعمال الإدارية والكتابية فيها .

وتتولى اللجنة المختصة تحديد الاجرة طبقا للقواعد والاسس التي نص عليها القانون المشار اليه وذلك بعد المعاينة والاطلاع على البيانات والمستندات المقدمة من المالك ومراجعة ما تم انجازه ومطابقته للمواصفات الصادرة على أساسها موافقة لجنة توجيه استثمارات أعمال البناء وترخيص المباني .

وللجنة تكليف المالك باستيفاء المستندات اللازمة لاداء مهمتها بكتاب موصى عليه مصحوب بعلم الوصول ، ويجب على المالك موافاتها بالمستندات المطلوبة خلال أسبوعين من تاريخ ابلاغه ويجوز للجنة مد هذه المهلة إذا قدم المالك عذرا مقبولا ، ويكون لها بعد انقضاء هذه المد أن تستمر في عملية التحديد .

مادة ١٧ - تحدد اللجنة للمالك مدة لاستكمال الأعمال والنشاطات الواردة بالترخيص والتي لم يتم استكمال المالك لها وتبلغه ذلك بكتاب موصى عليه مصحوب بعلم الوصول ويجوز للجنة مد هذه المدة إذا قدم المالك عذرا مقبولا ، فإذا انقضت هذه المد دون أن يقوم المالك بالاستكمال وجب على اللجنة اجراء معاينة لتحديد التكاليف الفعلية وعلى اللجنة أن تصدر قرارها بتحديد الاجرة على هذا الاساس خلال ثلاثين يوما من تاريخ اجراء هذه المعاينة .

وعلى اللجنة أن تقدر على حدة قيمة المصاعد وخزانات المياه وأجهزة التبريد والتدفئة والتسخين والداخل وما شابهها على أن تضيف ما تقدره مقابل الانتفاع بها للاجرة السابق لها تحديدها .

مادة ١٨ - تكون اجراءات اللجنة ومناقشتها في محضر يوقع من رئيسها ومن حضرها من أعضائها ومسكرتها .

مادة ١٩ - يجب على اللجنة أن تصدر قرارها بتحديد الاجرة خلال ثلاثين يوما من تاريخ استكمال المالك المستندات اللازمة أو من تاريخ انقضاء المهلة المحددة له لاستيفائها .

ويجب أن يتضمن قرار اللجنة بتحديد الاجرة الاسس الفنية والصائية التي استندت عليها وبصفة خاصة تقديراتها لقيمة الارض والاساسات والمرافق والمباني وكافة عناصر التكلفة التي تم على أساسها تحديدها للاجرة ، كما يجب أن يتضمن القرار توزيع الاجرة على وحدات البناء وذلك بمراعاة نسب مساحة كل وحدة للمساحة الكلية للمبنى وظروفها وصنعها والغرض من استعمالها ، وكذلك ما يخص كل وحدة منها طبقا للقانون من الضرائب العقارية والرسوم .

مادة ٢٠ - يحرر قرار اللجنة بتحديد الاجرة على النموذج المرفق بهذه اللائحة ، وتبلغ سكرتارية اللجنة قرارها خلال سبعة أيام من تاريخ صدوره الى كل من المالك والمستأجرين المسجلة محال اقامتهم لديها وذلك بكتاب موصى عليه مصحوب بمعلم الوصول .

ويبلغ رئيس اللجنة الى الجهة القائمة على ربط وتحصيل الضريبة على المقارات المبنية بصورة من قراراتها بتحديد الاجرة وتعلق صورة هذه القرارات لمدة ثلاثين يوما في لوحة تعد لذلك بمقر انعقاد اللجنة .

ولكل ذي مصلحة الاطلاع في مقر اللجنة على قرارها وعناصر التقدير التي قام عليها ويجوز لسكرتارية اللجنة بموافقة رئيسها تسليم صورة رسمية من هذا القرار بعد أداء الرسم المستحق .

مادة ٢١ - ينشأ بمقر كل لجنة من لجان تحديد الاجرة سجل خاص بتقيد به المباني الخاضعة لتحديد الاجرة وتقرء لكل مبنى صحيفة

أو أكثر يثبت بها اسم المالك وموقع المبنى والوحدات المكونة له والبيانات المتعلقة بها بطرقاً عليه من تحديلات أو اضافات في المشتريات أو الاجرة كما يثبت في هذا السجل قرار اللجنة بتمديد الاجرة وتوزيعها على الوحدات والاحكام النهائية الصادرة في الطعن على قراراتها ان وجدت •

مادة ٢٢ - يجوز أن يشكل بقرار من المحافظ المختص لجنة أو أكثر تضم بعض ذوي الخبرة لاعداد تقارير استشارية بناء على الدراسات التي تجريها في نطاق المحافظة عن :

(أ) ثمن المثل للاراضي في عام ١٩٧٤ من واقع أسعار التعامل بالمدينة أو الحي أو المنطقة مستخلصة من كافة التصرفات والتماملات القانونية سواء بين الافراد أو الجهات الحكومية أو العامة أو الخاصة •

(ب) أسعار التكلفة الفعلية لمختلف مستويات المباني من واقع تطورات أسعار مواد البناء ونفقات العمالة ونتائج المناقصات وغيرها من الوسائل القانونية المتبعة لتنفيذ الاعمال •

وتسترشد اللجان المختصة بتمديد الاجرة في نطاق المحافظة في تحديدها لعناصر تقدير الاجرة بالتقارير المذكورة •

الباب الخامس

ايجار الامكن المروثة

مادة ٢٣ - تختص الوحدة المحلية للمحافظة أو المدينة أو القرية الكائن في دائرتها العقار بتلقي اخطارات قبيد الامكن المروثة وتخضع بذلك الوحدة المحلية للحي في المحافظات والمدن المقسمة الى احياء •

ويحدد رئيس الوحدة المحلية المختصة مقر العاملين المكلفين بقييد عقود الاجار المفروش طبقا لاحكام الملتحقين (٣٩) ، (٤٠) من القانون المشار اليه ومسؤوليات وواجبات كل منهم ويعلم ذلك في لوحة الاعلانات بمقر الوحدة المحلية .

وعلى مؤجرى الامكن المفروشة أن يبلدروا الى طلب قيد عقود الاجار المفروش لدى هذه الوحدة خلال ثلاثة ايام من تاريخ الحل بهذا القرار أو من تاريخ تأجير أو شغل المكن أيهما أقرب .

مادة ٢٤ - يقتسم طلب القيد على النموذج المرفق بهذه اللائحة ويجب أن يتضمن أقرارا بأن التأجير مطابق لاحكام الملتحقين (٣٩) ، (٤٠) من القانون على مسؤولية الطالب الشخصية .

مادة ٢٥ - تتولى الوحدة المحلية المختصة قيد الطلبات لمور تنظيمها في سجلات يتسلسل القيد فيها بأرقام متتالية ويجب أن يتضمن هذا السجل اسم المؤجر والمستأجر وجنسيته ورقم بطاقته الشخصية أو العائلية ومحل اقامته ومدة الاجار والفرص منه وبدايته ونهايته وقيمة الاجرة ويختم العقد الذي يتم قيده بخاتم شعار الجمهورية الخاص بالوحدة المحلية بعد اثبات رقم وتاريخ قيده .

مادة ٣٦ - تتولى الوحدة المحلية المختصة اخطار مصلحة الضرائب في الاسبوع الاول من كل شهر بما يتجمع لديها من بيانات في السجل المشار اليه في المادة السابقة خلال الشهر السابق .

الباب السادس

عدم المباني غير السكنية لاعادة بنائها

مادة ٢٧ - تتبع أحكام المواد (٨ - ١٢) من هذه اللائحة ^(١) عند ثبوت عدم الشروع في البناء ، أو تمعد عدم اتمام البناء الجديد في الوقت المحدد لذلك : في حالة تكليف المحافظ المختص احدى الجهات

(١) هذه المواد ملغاة بقرار الوزاري رقم ١٠٧ لسنة ١٩٨٣ .

القيام بالبناء أو تكملته على حساب المالك طبقا للاحكام المنصوص عليها في المادة (٥٣) من القانون المشار اليه .

مادة ٢٨ - على المالك فضلا عن اخطار المستأجرين لوحيدات العقار المخوم طبقا لاحكام المادة (٥٤) من القانون المشار اليه أن يخطر مديرية الاسكان والتعمير الكئن بدائرتها العقار ورئيس المجلس المحلى المختص باتمام اعادة البناء بكتاب موسى عليه مصحوب بملم الوصول ، ويصدر رئيس المجلس المحلى المختص قرارا بتشكيل لجنة برئاسته أو برئاسة من يختاره المجلس المحلى من أعضائه وعضوية أربعة منهم للنظر في ابرام عقود شغل الامكن الجديدة للمستأجرين الذين أبدوا رغبتهم في ذلك طبقا للمادة (٥٤) من القانون المذكور .

ويتم شغل وحدات العقار الجديد بهؤلاء المستأجرين على أساس الاسبقية في ابرام عقود ايجار وحدات العقار المخومة المائلة للوحدات الجديدة ، وذلك اذا تم اعداد الوحدات الجديدة على دفعات - وتكون الاولوية في شغل الوحدات الجيدة اذا تم اعدادها دفعة واحدة على أساس ما يتم الاتفاق عليه بين مالك المبنى ومستأجرى الوحدات المخومة ، فان تعذر الاتفاق تجرى قرعة بين كل من مجموعة مستأجرى المحال ومجموعة مستأجرى الوحدات السكنية .

وفي جميع الاحوال تحرر عقود الايجار للمستأجرين طبقا للقواعد السابقة بمعرفة المالك بحضور اللجنة ويثبت في محضر أعمالها ما تتخذه من اجراءات وما يصدر عنها من قرارات في هذا الشأن .

الباب السابع

المنشآت الآلية للسقوط والترميم والصيانة

مادة ٢٩ - يعتبر من أعمال الترميم والصيانة تطبيقا للمادة (٥٠) من القانون المشار اليه الاعمال الآتية :

- (١) تدعيم وترميم الاساسات المعبية •
 - (٢) ترميم الشروخ بمباني الحوائط وتكليس الاجزاء المتأكلة أو المتشككة منها •
 - (٣) تدعيم وتقوية الاعمدة الحاملة لأجزاء المبنى •
 - (٤) تدعيم وتقوية الأسقف المعبية بسبب الترخم أو الميل أو التشريح أو تآكل مواقع الارتكاز أو كسر الكمرات أو الكوابيل الحاملة لها •
 - (٥) اصلاح وترميم التلف في أرضيات دورات المياه والصمامات والمطبخ الذى يؤدى الى تسرب المياه للحوائط أو لأجزاء المبنى وبصفة خاصة الاساسات •
 - (٦) اصلاح وترميم التالف من الارضيات اذا كان هذا التلف من شأنه التأثير على سلامة البناء أو تعريض سكان الأدوار السفلى كلها أو بعضها للخطر •
 - (٧) استبدال درج السلم المتداعية وتدعيم الحوائط والكمرات والهياكل الحاملة لها •
 - (٨) اصلاح أو استبدال التالف من الاعمال والتركيبات الكهربائية التى قد تؤدى الى حوادث حريق أو الى تعريض الارواح للخطر •
 - (٩) اصلاح وترميم خزانات وطمبات المياه والاعمال والتركيبات المحيية للمياه والصرف — سواء منها المكشوفة أو المدفونة — واستبدال الاجهزة والادوات والاجزاء التالفة بها •
 - (١٠) أعمال البياض والدهانات التى تستلزمها اعادة الحلة الى ما كانت عليه في الاجزاء التى تتلونها الترميم أو الصيانة •
- مادة ٢٠ — تشكل اللجان المنصوص عليها في المادة (٥٧) من القانون المشار اليه بقرار من المحافظ برئاسة المهندس رئيس جهاز التنظيم

باللجنة المختصة وعضوية اثنين من قوى الخبرة من المهندسين المدنيين أو الممارسين المقيدين بنقابة المهندسين يختارهما المحافظ. ويتضمن القرار ندب من يقوم بالاعمال الكتابية والادارية باللجنة .

وتعد سكرتارية اللجنة سجلا خاصا يحون فيه ملخص التقارير التى تقدم اليها ونتيجة الفحص والمعاينة التى تجريها والاجراءات الاخرى التى تتخذها والقرارات الى تصدر عنها والاجراءات التى تتخذ لاعلانها لذوى الشأن والاجراءات الخاصة بتنفيذها سواء بمعرفتهم أو بمعرفة الجهة الادارية المختصة .

مادة ٣١ - تقدم الجهة الادارية المختصة بشئون التنظيم الى اللجنة المشار اليها فى المادة السابقة تقريراً بنتيجة المعاينة التى أجرتها على المنشآت الخاضعة لاحكام الفصل الثانى من الباب الثانى من القانون المشار اليه على النموذج المرفق بهذه اللائحة خلال سبعة أيام من تاريخ المعاينة ما لم تستوجب حالة المبنى تقديمه فى مدة تقل عن ذلك .

ويجب أن يتضمن التقرير وصف المبنى وموقعه واسم المالك وأسماء السكان وعددهم وفئاتهم كما يتضمن بيان ووصف الاجزاء الحية بالمبنى وما تقترحه الجهة المذكورة للمحافظة على الارواح أو الاموال سواء بالهدم الكلى أو الجزئى أو التدعيم أو الترميم أو الصيانة اللازمة لجعله صالحا للغرض المخصص من أجله مع تحديد المدة اللازمة لتنفيذ الاعمال المقترحة وبيان ما اذا كانت تستوجب اخلاء المبنى مؤقتا كليا أو جزئيا .

مادة ٣٢ - تعقد اللجنة فور وصول التقرير المنصوص عليه فى المادة السابقة اليها اجتماعا لفحصه وطبقا أن تقوم على وجه السرعة بالمعينات والفحوص اللازمة للبت فيه وتصدر اللجنة قرارها بالموافقة على ما جاء بالتقرير أو برفضه أو بتعديله مسبقا ، وتعلن اللجنة قرارها الى ذوى الشأن محررا على النموذج المرفق بهذه اللائحة طبقا للاحكام المقررة فى المادة (٥٨) من القانون المشار اليه .

مادة ٢٢ - يخطر المالك الجهة الادارية المختصة بشئون التنظيم بعمود البدء في تنفيذ أعمال الترميم والصيانة وذلك قبل الشروع في ذلك بوقت كاف لتقوم هذه الجهة بمتابعة التنفيذ ، وعليه انجاز أعمال الترميم والصيانة خلال المدة المحددة لذلك .

وعلى كل من المالك والمستأجر فور اتملم أعمال الترميم والصيانة اخطار الجهة الادارية المختصة بشئون التنظيم بالانتهاء من أعمال الترميم وطلب اعتماد التكاليف مرفقا به المستندات المؤيدة للطلب .

وعلى الجهة المذكورة أن تبث في الطلب خلال عشرين يوما من تاريخ وصوله وتخطر كلا من المالك والمستأجر بقرارها وتتم الاخطارات المنصوص عليها في هذه المادة بكتاب موسى عليه مصحوب بعلم الوصول .

الباب الثامن

استثمارات ومواد البناء للمباني التي تقام للتعليل

مادة ٢٤ - تكون أولوية توزيع الاستثمارات المقررة بالمادة (٢٨) من القانون المشار اليه للمباني أو أجزائها التي تقيمها للشركات الخاصة والافراد بقصد التعليل على أساس أسبقية تقديم طلب الموافقة وترخيص البناء الى الجهة المختصة .

وتتقيد هذه الطلبات في سجل خاص بأرقام سلسلة حسب تاريخ تقديمها ويسلم الى الطالب شهادة مختومة بخاتم شعار الجمهورية الخاص بتلك الجهة تتضمن تاريخ وساعة قيد الطلب في السجل المذكور .

مادة ٢٥ - تسرى أحكام المادة (١٣) من هذه اللائحة بالنسبة الى بيع مواد البناء المنتجة محليا للمرخص لهم في اقامة مبان أو أجزاء منها بقصد التعليل .

نموذج

تبادل الوحدات السكنية بين مستأجر وآخر

| بيان خاص بالتبادل الآخر | بيان خاص بالمتبادلين |
|----------------------------|-------------------------|
| | |

اسم المستأجر

جنسيته

مهنته

عنوان المقار

اسم مالك المقار

رقم الوحدة السكنية ورقمها

مشمولات الوحدة

تاريخ استئجارها

الأسرة

مبررات التبادل

المستندات المرفقة

أى بيانات أو ملاحظات يرى
المستأجر اضافتها

يقر المتبادلان الموضحة بياناتهما عاليه بأن كلا منهما قد أوفى بجميع التزاماته المالية الناشئة عن عقد إيجار الوحدة السكنية الخاصة به ، وبأنهما قد اتفقا على إجراء التبادل فيما بينهما للأسباب الموضحة بهذا النموذج والمستندات المرفقة به ، كما يقران بأنهما ضامنان ومتضامنان بمد اتمام التبادل في كافة التزاماتهما المالية الناشئة عن عقد الإيجار قبل الملاك لمدة سنتين من تاريخ اتمام التبادل .

وقد تحرر هذا منا اقرارا بذلك ؛

المتبادل الآخر

أحد المتبادلين

تحريرا في / / ١٩

صفة نوعية

نمـوذج

البيانات الخاصة بالاجرة المبدئية

- (١) اسم المالك عنوانه
- (٢) موقع العقار
- (٣) الايصال الدال على أداء المبلغ المقررة بالمادة (١٠) من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ في شأن تأجير وبيع الامكن وتنظيم العلاقة بين المؤجر والمستأجر .
- (٤) رسم علم موضح به حدود العقار أرضا وبناء بمقياس رسم مناسب .
- (٥) مساحة الارض التى سيشغلها البناء .
- (٦) مساحة الارض المخصصة لمنفعة البناء .
- (٧) تقدير قيمة الارض وفقا لحكم المادة ١٥ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ في شأن تأجير وبيع الامكن وتنظيم العلاقة بين المؤجر والمستأجر ، وتشمل (٦ + ٥) .
- (٨) بيان الوحدات السكنية وغير السكنية التى يشتمل عليها المبنى .
- (٩) الموصفات العامة للبناء التى تمكن من التقدير .
- (١٠) بيان ما اذا كان البناء كله أو بعضه بقصد التملك أو التأجير وفقا لحكم المادة (٦٩) من القانون .
- (١١) تكاليف التوصيلات الخارجية للمرافق (مياه - مجارى - كهرباء - الصرف - أو التغذية بالمطية ... الخ) .
- (١٢) نسبة عدد الادوار المنشأة الى عدد الادوار الكاملة التى تسمح بها قيود الارتفاع والكثافة البنائية . / .

- (١٣) نصيب المبانى المنشأة من قيمة الارض =
 (١٤) نصيب ابنتى المنشأة من قيمة الاساسات =
 (١٥) نصيب المبانى المنشأة من قيمة التوصيلات الخارجية للمرافق =
 (١٦) التكاليف التقديرية للمبانى :

| الفور | عدد الانوار | عدد الوحدات | مسطح البنود بالتر المربع | تكليف التر المربع من المبنى | اجمالى تكليف الدور |
|---|----------------|----------------|--------------------------------|-----------------------------------|--------------------------|
| بدرج ارضى مكتب منار رفود (١) رفود (٢) السطح | | | | | |

المنشآت والتركيبات الأخرى :

- مصاعد •
- خزانات المياه والطللمبات وأجهزة التبريد والتدفئة وما شابهها •
- أسوار وأرصفة •
- مداغل وتكسيات سلام وخلافه •
- أتماب تصميم وتنفيذ وتكاليف ترخيص ولية مبالغ أخرى تفرضا
 التشريمات السارية •

اجمالى التكاليف :

(١٧) قيمة مجموع البنود ١٣ ، ١٤ ، ١٥ ، ١٦ •

الايچسار :

(١) ٧٪ من المجموع المبين بالبند ١٧ •

(ب) ٣٪ من مجموع البنود ١٤ ، ١٥ ، ١٦ •

الاجار السنوى (١) + (ب) =

الاجار الشهرى (١) + (ب) =

١٢

اقتراحات الطالب عن توزيع الاجرة الاجمالية للمبنى على وحداته
بدون الضرائب والرسوم طبقا للنموذج المرفق •

مراجعة البيانات ... تمت المراجعة وصويت بمعرفتى ،،

رؤىع ،، يعتمد ،،

مهندس القسم مدير الاعمال مدير الادارة الهندسية

نقمة نوعية

..... محافظة
..... مدينة

نموذج

كشف توزيع القيمة الإيجارية الشهرية المبدئية
طبقا لمقترحات الطالب دون الضرائب

| الدور | رقم الوحدة | بيان مجمل محتويات الوحدة موضوع التقدير | إيجار الوحدة بعد مراجعة الإدارة الهندسية | إيجار الوحدة طبقا لمقترحات المالك | ملاحظات |
|-------|------------|--|--|-----------------------------------|---------|
| | | | | | |

توقيع المالك

مهندس المالك

التقدير بعد مراجعة الإدارة الهندسية المختصة

روجع،،

مهندس

مدير الأعمال

يتمتع،،

مدير الإدارة الهندسية

استمارة تقرير ايجارات
(تملا بمعرفة اللجنة)

نموذج

لقرار تقرير الايجارات وتوزيعه على وحدات البناء

طبقا للقانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧

محافظة

مدينة

عنوان العقار

اسم الملك

عنوان الملك

تاريخ ورود الاخطار

ملف الموضوع رقم

رقم الصحيفة بالسجل

توقيع الموظف المختص

نموذج

قرار لجنة تصيد الأجرة

مليم جنب

أولا : عناصر تقدير الأيجار :

- ١ - قيمة الأرض التي يشغلها البناء والمخصصة لمنفعة =
- ٢ - قيمة الأساسات المنشأة عليها البناء ٠٠ ٠٠ =
- ٣ - قيمة التوصيلات الخارجية للمرافق ٠٠ ٠٠ =
- ٤ - المصروفات الأخرى (مثل أتعاب المهندس ومصروفات الترخيص) وأية مبالغ أخرى تقرضها التبرعات السارية =
- ٥ - المجموع ٠٠ ٠٠ =
- ٦ - نسبة عدد الأدوار المنشأة الى عدد الأدوار الكاملة التي تسمح بها قيود الارتفاع = %

مليم جنب

- ٧ - نصيب المبنى المنشأة من قيمة الأرض % =
- ٨ - نصيب المبنى المنشأة من قيمة الأسس % =
- ٩ - نصيب المبنى المنشأة من قيمة التوصيلات الخارجية للمرافق % =
- ١٠ - قيمة المبنى المنشأة % =
- ١١ - المجموع % =

مليم جنب

ثانيا : قيمة الايجار :

(١) ٧٪ من المجموع المدين بالبند ١١ =.....

(ب) ٣٪ من المجموع بالبند ٨ ، ٩ ، ١٠ =.....

الايجار السنوى (أ + ب) =.....

(أ + ب)

الايجار الشهرى ————— =.....

١٢

ثالثا : تكاليف المصاعد وخزانات المياه والطللمبات وأجهزة التبريد والتدفئة والتسخين وما شابهها والاسوار والارصفة ومداخل وتكسيات سلام وخلافه تحسب قيمتها على حدة مع اضافة ما يلزم اضافته للاجرة السابق تحديدها مقابل الانتفاع بها ، وتضاف الى القيمة ألياجارية •

توقيعلت : مكرتير اللجنة أعضاء اللجنة رئيس اللجنة

التاريخ / / ١٩

رابعا : توزيع الايجار الكلى على وحدات المبنى مع بيان الضرائب المقارية طبقا للجداول المرافقة •

نموذج قرار لتعيين الأجرة

لجنة

مماثلة :
 مهينة :
 قسم :

قرار رقم لسنة

بمقرر رقم _____ مملوك
 بناء على الطلب المقدم من _____ بتاريخ _____ قسم _____ شهادة _____ ملك _____

| ملاحظات | مجلس عناصر تقدير الأجرة والإسنى التي تلم عليها تقدير اللجنة | الاجل الوحدة مجلس اليه المراتب المستعفة | المراتب العقارية المستعفة | | الاجل الوحدة طبقا لما قرره اللجنة | قيمة الأجرة المعدة في معد الاجل | بيان موجز مستعفات الوحدة | تاريخ |
|---------|--|--|------------------------------|-------|---|---------------------------------------|--------------------------------|-------|
| | | | احصائية | املية | | | | |
| | | | جنيه | مليم | | | | |
| | | | جنيه | مليم | | | | |

رئيس اللجنة

اعضاء اللجنة

سكرتير اللجنة

الاجل

توقيعات :
 التاريخ / / ١٩

نمطة نوعية

نمط

مكتب قيد عقد ايجار

وحدة مفروشة

اسم المؤجر بطاقة رقم
 جنسيته
 صفته (١)
 رقم الوحدة
 موقع الوحدة بالعقار
 تاريخ تحرير عقد الايجار =
 مدة الايجار
 الاجرة الشهرية
 الحالة التي تم التاجير استنادا لها (٢)

(١) مالك / مستاجر .

(٢) يذكر رقم المادة والبند المنطبق على الحالة في القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ المشار اليه مع بيان ما اذا كان التاجير بسبب سفر المؤجر مؤقتا للخارج ، او لاحدى الهيئات الاجنبية او الدبلوماسية او القنصلية او المنظمات الدولية او الانتمية او لاحد العاملين بها من الاجانب او للاجانب المرخص لهم بالعمل او الاتمة بجمهورية مصر العربية او التاجر للساحين الاجانب او لاحدى الجهات المرخص لها في مباشرة اعمال السياحة — التاجر لنوى المهن او الحرف — التاجر للطلاب في غير المدن التي تقيم فيها أسرهم — التاجر للعمل في منطلق تجمعاتهم — التاجر للعاملين في مختلف اجهزة الدولة او الحكم المحلى والقطاع العام في المدن التي يعيشون او يتقنون اليها .

السيد رئيس الوحدة المحلية

تحية طيبة وبعد ،،،

أرجو قيد عقد الايجار المرافق علما بأن جميع البيانات الموضحة بماليه
صححة ومطابقة للواقع ، وأنها تحت مسئوليتى الشخصية ، وأن التأجير
تم طبقا لاهكام المادتين ٣٩ ، ٤٠ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ .

مؤجر المفروض

محافظنة :

مدينة / قرية :

نموذج

نتيجة معاينة وفحص المباني والمنشآت الآيلة للسقوط

أو التي تحتاج الى ترميم أو صيانة

طبقا لاحكام القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧

أولا : تقرير الجهة الادارية المختصة بشئون التنظيم :

بتاريخ قمت أنا المهندس
بمعاينة وفحص العقار رقم بشارع
قسم ملك المقيم

كروكى عن موقع العقار



ويقض من ذلك أن العقار المخكور ^(١)

وللمحافظة على الارواح والاموال يقتضى ^(٢)

ويجب تنفيذ الاعمال المطلوبة خلال مدة ويستوجب ذلك ^(٣)

مهندس التنظيم المدير المختص ^(٤)

(١) يذكر ما اذا كان يخشى من سقوط جزء منه ويحدد هذا الجزء او اذا كان يحتاج الى ترميم أو صيانة .

(٢) يذكر ما اذا كان يلزم الهدم الكلى أو الجزئى أو التدميم أو الترميم أو الصيانة مع تحديد الاعمال المطلوبة بوضوح .

(٣) يذكر اذا كان لاجراء الاعمال المطلوبة يلزم الإخلاء مؤقتا أو جزئيا من محله .

(٤) يحدد الرئيس المختص بكل مجلس توزيع الاختصاصات .

ثانيا : قرار اللجنة المختصة :

بحراسة التقرير المبين أعلاه وبعد المعاينة والفحص بتاريخ
تبين الآتى :

ولهذه الاسباب قررت اللجنة أنه يقتضى (١)

وذلك خلال مدة ويستوجب ذلك (٢)

توقيعات :

أعضاء اللجنة
رئيس اللجنة

ثالثا : اعلان ذوى الشأن بقرار اللجنة :

عدد

مرسل نسخة من قرار اللجنة الى السيد / مأمور شرطة /
عمدة ناحية برجاء اتخاذ اللازم نحو تسليم صورة منها
الى كل من (٣)

وذلك بعد التوقيع منهم جميعا بما يفيد الاستلام ، وإذا لم يتيسر
اعلانهم تلمسق نسخة من القرار فى مكان ظاهر من المبنى أو فى لوحة
الاعلانات فى مقر نقطة شرطة — عمدة الناحية .

ونرجو اعادة الصورة الموقعة الينا ، أو الامادة بتمام اللصق وفقا
لما تقدم .
المخير المختص (٤) .

على ذوى الشأن أن يبادروا الى تنفيذ قرار اللجنة النهائى أو حكم
المحكمة الصادر فى شأن المنشآت أو المباني الآيلة للسقوط والترميم
والصيانة .

وذلك فى المدة المحددة لتنفيذه .

(١) يفكر ما اذا كان يلزم الهدم الكلى أو الجزئى أو التديم أو الترميم
أو الصيانة مع تحديد الأعمال المطلوبة بوضوح .

(٢) يفكر اذا كان لاجراء الأعمال المطلوبة يلزم الاخلاء مؤقتا أو جزئيا
من عمه .

(٣) يفكر اسماء الملك أو الملك والضاغلين واصحاب الحقوق ان
وجدوا .

(٤) يحدد الرئيس المختص بكل مجلس توزيع الاختصاصات .

قرار وزارى رقم ١٠٧ لسنة ١٩٨٣ (١)

بتمديد بعض أحكام القرار رقم ٩٩ لسنة ١٩٧٨ باصدار

اللائحة التنفيذية للقانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧

وزير التعمير والدولة للاسكان واستصلاح الاراضى :

بعد الاطلاع على القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ فى شأن تأجير

وبيع الاماكن وتنظيم العلاقة بين المؤجر والمستأجر ؛

وعلى القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩ باصدار قانون نظام الحكم

المحلى ؛

وعلى القانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨١ فى شأن بعض الاحكام الخاصة

بتأجير وبيع الاماكن وتنظيم العلاقة بين المؤجر والمستأجر ؛

وعلى قرار وزير الاسكان والتعمير رقم ٩٩ لسنة ١٩٧٨ باصدار

اللائحة التنفيذية للقانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ ؛

وعلى قرار وزير التعمير والدولة للاسكان واستصلاح الاراضى رقم

٧٦٦ لسنة ١٩٨١ بتنفيذ بعض الاحكام الخاصة بتأجير وبيع الاماكن وتنظيم

العلاقة بين المؤجر والمستأجر ؛

وعلى قرار وزير التعمير والدولة للاسكان واستصلاح الاراضى رقم

٥٠٨ لسنة ١٩٨٣ بتنظيم الاقراض الميسر لاغراض الاسكان الشعبى ؛

وبناء على ما ارتأه مجلس الدولة ؛

قصور

مادة ١ - يجوز مستأجرى وملاك الوحدات السكنية التى يتأجر

استكمالها أو تشطيبها عن الموعد المحدد أو المناسب أن يخطروا الوحدة

المحلية المختصة كتابة سواء عن طريق التسليم باليد بمقر الوحدة أو عن

طريق خطاب مسجل يعلم الوصول .

ويجب أن يتضمن الاخطار البيانات الكاملة عن المبنى وموقعه واسم الملك ورقم ترخيص البناء وتاريخ صدوره •

مادة ٢ - على الوحدة المحلية المختصة أن تعد السجلات اللازمة لتقيد الاخطارات وأن تعطى مقدم الاخطار ايصالا برقم وتاريخ تقديمه اذا تم عن طريق التسليم باليد وأن تخطر على عنوانه الموضع بالاخطار وبرقم وتاريخ قيد الاخطار •

مادة ٣ - تتولى الوحدة المحلية المختصة معاينة المبنى واعداد تقرير شامل عنه يتضمن تفاصيل الاعمال الناقصة وفقا للنموذج المرافق •

كما تقوم باستدعاء الملك وسؤاله عن اسباب عدم استكمال المبنى وأن تضمن التقرير وجهة نظرها فيما أبداه الملك من اسباب والمسدة التي تراها مناسبة لاستكمال المبنى •

مادة ٤ - يعرض تقرير الوحدة المحلية على المحافظ ، وذلك للنظر في اعتماده وتحديد المهلة التي تمنح للمالك لاستكمال الاعمال الناقصة خلالها ، ويخطر الملك بصورة التقرير بعد اعتماده بكتاب مسجل ليقيم بالتنفيذ كما تخطر الجهة المختصة بشؤون التنظيم بصورة التقرير لتتولى مراقبة التنفيذ •

ويجوز للمالك الحصول على قرض ميسر من الهيئة العامة لتعاونيات البناء والاسكان أو بنك التعمير والاسكان ، وذلك لمواجهة تكاليف استكمال المبنى •

مادة ٥ - بانقضاء المهلة المنصوص عليها في المادة السابقة تدعو الوحدة المحلية للملك لحصر الاعمال الناقصة واللازمة لاعداد المبنى للاستغلال بكتاب موصى عليه مصحوب بطلم الوصول قبل الموعد الذي تحدده لذلك بخمسة عشر يوما على الاقل •

مادة ٦ - يجب أن يتضمن محضر الحصر بياناً دقيقاً بالأعمال الناقصة في ضوء المواصفات والشروط الصادر على أساسها ترخيص البناء وما قد يوجد من تشوينات بالموقع ونوعياتها وكمياتها تفصيلاً وما قد أبداه أو قدمه المالك من ملاحظات أو إيضاحات أو اعتراضات ويوقع المحضر مندوب الوحدة المحلية والمالك أو مندوبه في حالة حضوره إجراء الحصر .

وفي حالة امتناع المالك أو مندوبه عن التوقيع يثبت ذلك في المحضر .

مادة ٧ - تقوم الوحدة المحلية باستدعاء مستأجرى وحدات المبنى أو مشتريها ولو بعقود عرفية وتدعوهم الى تكوين رابطة بينهم وانتخاب من يمثلهم .

وتعهد الوحدة المحلية الى الرابطة استكمال المبنى على حساب المالك واستيفاء التكاليف خصماً من أجرة المبنى .

ويجوز للرابطة المذكورة الاستفادة من القروض الميسرة المتاحة لدى الوحدة المحلية بضمان حق الامتياز المقرر بالقانون ان يقوم باستكمال المبنى .

واذا اشتمل المبنى على وحدات غير مؤجرة تتولى الوحدة المحلية تأجيرها ، وفقاً للقواعد والاولويات التى يصدر بها قرار من المحافظ المختص .

مادة ٨ - يلغى الباب الثانى من اللائحة التنفيذية للقانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ الصادر بها القرار الوزارى رقم ٩٩ لسنة ١٩٧٨ .

مادة ٩ - ينشر هذا القرار فى الوقائع المصرية ، ويعمل به من تاريخ نشره ،،

مهندس حسب الله محمد الكفراوى

نموذج تقرير

عن الوحدات السكنية التي تأخر استكمالها أو تشطيبها عن الموعد المحدد
المخالفة :

- ١ - اسم مقدم الاخطار :
- ٢ - صفة مقدم الاخطار : مالك رئيسي (١)
مالك فرعى (٢)
مستأجر (٣)
- ٣ - طريقة تقديم الانظار : خطاب مسجل بعلم الوصول (١)
تقديم باليد (٢)
- ٤ - تاريخ الاخطار : شهر سنة

بيانات الترخيص :

- ١ - اسم مالك العقار :
- ٢ - محل اقامته :
- ٣ - عنوان المقار :
- ٤ - رقم الترخيص : تاريخ صدوره :
- ٥ - مستوى الاسكان :
- ٦ - عدد الوحدات : الوحدات المؤجرة :
وحدات التملك :
الوحدات غير المؤجرة أو غير المملوكة :
.....
- ٧ - بيان الوحدة موضوع الاخطار :

المaintenance :

- ١ - عدد الادوار :
- ٢ - عدد الوحدات السكنية في الدور الواحد :
- ٣ - بيان بالوحدات : الممدد المساحة رقم الدور
-
-
-
-
-

٤ - عدد المصاعد :

٥ - عدد السلالم :

٦ - المرحلة التي لم تتم في أعمال البناء :

• أعمال الخرسانات

• أعمال المبلى

• أعمال النجارة | الاسبواب
الشبابيك

• أعمال البياض | الخارجى
الداخلى

• التوصيلات الصحية :

— مواسير المياه الرئيسية

— مواسير المجارى الرئيسية

– التوصيلات الفرعية للوحدات

– الادوات الصحية

– قيثانى الحمامات والمطابخ

• التوصيلات الكهربائية

• أعمال المداة

• أعمال الارضيات :

– الارضيات الخشبية

– الارضيات البلاط والرخام

• الدهانات

• تشطيب السلالم ومدخل العمارة

٧ – حصر المواد المشونة بالموقع :

| النوع | النوع | المواد |
|-------|-------|--------|
| | | أسمنت |
| | | حديد |
| | | رمل |
| | | زلط |
| | | جر |
| | | أخشاب |
| | | طوب |

توقيع اللجنة التى قامت بالمعينة

.....

.....

.....

بيانات تستوفى عن طريق مالك العقار :

١ - تاريخ الحصول على رخصة البناء شهر سنة

٢ - مستوى الاسكان المحدد فى رخصة البناء :

اقتصادى ١

متوسط ٢

فوق متوسط ٣

فاخر ٤

٣ - القيمة المقدرة لاعمال البناء فى رخصة البناء

جنيه مصرى *

٤ - المواد التى تم الحصول عليها بموجب الرخصة :

المواد الكميات

.....

.....

.....

.....

٥ - المدة التى انقضت بين الحصول على الترخيص واستلام مواد

البناء شهر سنة

٦ - تاريخ الشروع فى البناء : شهر سنة

٧ - اسباب توقف استكمال المبنى :

صعوبة الحصول على عمالة ١

نقص فى مواد البناء ٢

عدم توفر السيولة المادية ٣

صعوبة توصيل المرافق ٤

أية بيانات أخرى :

٢٠٦ ايجار الامكن

٨ - هل تود الحصول على قرض ميسر من الهيئة العامة لتعاونيات
البناء والاسكان أو بنك التعمير والاسكان وذلك لمواجهة تكاليف
استكمال المبنى ؟

نعم ١ لا ٢

٩ - ما هي في نظرك المهلة التي تحتاج اليها لاستكمال جميع الاعمال
من تاريخ حصولك على القرض •

..... شهر توقيع المالك

في حالة رفض المالك التوقيع أو استكمال المبنى يتم استدعاء
مستأجري وحدات المبنى أو مشتريها •

١ - أسماء مستأجري الوحدات أو مشتريها الموافقة على تكوين رابطة
لاستكمال المبنى

| | |
|-------|-------|
| | |
| | |
| | |
| | |
| | |
| | |
| | |

٢ - الرغبة الجماعية في الحصول على قرض ميسر بضمان الامتياز
المقرر بالقانون لمن يقوم باستكمال المبنى •
نعم ١ لا ٢

وجهة نظر الوحدة المحلية :

١ - الموافقة على اعطاء المالك مهلة لاستكمال المبنى

٢٠٧ **بيع المملوك**

الموافقة على اعطاء المالك مهلة لاستكمال المبني مع اعطائه

قرض ميسر ٢

الموافقة على تكوين رابطة من مستأجرى أو مشترى الوحدات ٣

الموافقة على تكوين رابطة من مستأجرى أو مشترى

الوحدات مع توفير قرض ميسر ٤

٢ - المهلة التي تراها الوحدة المحلية مناسبة لاستكمال أو تشطب المبني
شهر

٣ - تأجير الوحدات غير المؤجرة التي قد توقع مندوب الوحدة المحلية
يشتمل عليها المبني ٥
.....

قرار السيد المحافظ اعتماد رئيس الوحدة المحلية

.....
.....
.....
.....

تاريخ الاعتماد توقيع السيد المحافظ

.....

القسم الثاني

في نصوص التشريعات المحددة للأجرة والاحكام المقررة
على مداخلتها التي ابقى عليها القانون ٤٩ لسنة ١٩٧٧

القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧

بشأن إيجار الامكن وتنظيم العلاقات

بين المؤجرين والمستأجرين^(١)

نحن فاروق الاول ملك مصر

قرر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتي نصه وقد
صدقنا عليه وأصدرناه :

المواد من ١ الى ٣ : (ملغاه بالقانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧) .

مادة ٤ — لا يجوز أن تزيد الأجرة المتفق عليها في عقود الإيجار
التي أبرمت منذ أول مايو سنة ١٩٤١ على أجرة شهر أبريل سنة
١٩٤١ أو أجرة المثل لذلك الشهر الا بمقدار ما يأتي :

أولاً : فيما يتعلق بالمحال المؤجرة لأغراض تجارية أو صناعية
والمحال العامة .

٤٥ ٪ إذا كانت الأجرة المتفق عليها أو أجرة المثل لا تتجاوز خمسة
جنيهات .

(١) صدر القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ ونص في المادة التاسعة منه
على أن يستمر العمل بالاحكام المحددة للأجرة والاحكام المقررة على مخالفتها
بالقانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ بشأن إيجار الامكن وتنظيم العلاقات بين
المؤجرين والمستأجرين وذلك بالنسبة لتطبيق سريان احكام هذا القانون
الأخير .

٦٠٪ فيما زاد على ذلك •

ثانياً : فيما يتعلق بعيادات الأطباء ومكاتب المحامين والمهندسين ومن اليهم من أصحاب المهن غير التجارية :

٣٠٪ من الاجرة المستحقة •

ثالثاً : فيما يتعلق بالمدارس والمكلم والانسدية والمستشفيات وجميع الاماكن الاخرى المؤجرة للمصالح الحكومية أو الماعه
الطبية :

٢٥٪ من الاجرة المستحقة •

رابعاً : فيما يتعلق بالاماكن الاخرى :

١٠٪ اذا كانت الاجرة المتفق عليها أو اجرة المثل لا تتجاوز أربعة
جنيهات شهرياً •

١٢٪ اذا كانت الاجرة المتفق عليها أو اجرة المثل لا تتجاوز عشرة
جنيهات شهرياً •

١٤٪ فيما زاد على ذلك •

على أنه اذا كانت هذه الاماكن مؤجرة بقصد استغلالها مفروشة
أو أجزت مفروشة جازت زيادة الاجرة الى ٧٠٪ من الاجرة المتفق
عليها أو أجرة المثل •

ويحظر في تقدير الاجرة المتفق عليها أو اجرة المثل تعويم كل شرط
أو الترام جديد لم يكن وارداً في العقود المبرمة قبل أول مايو سنة
١٩٤١ أو لم يجر العرف في هذا التاريخ بقرضه على المستأجر •

على أنه فيما يتعلق بمدينة الاسكندرية يكون المؤجر بالخيار بين
المطالبة بأجرة شهر أغسطس سنة ١٩٣٩ أو شهر أبريل سنة ١٩٤١
أو بأجرة المثل لايهما •

ويكون المستأجر في جميع الأحوال سائلة الذكر بالخيار بين قبول الزيادة وبين فسخ العقد .

وتسرى الزيادة المذكورة ابتداء من أول الشهر التالي لأخطار المؤجر المستأجر بطلب الزيادة إلا فيما يتعلق بمقود الإيجار المبرمة أو التي صار امتدادها قبل أول مايو سنة ١٩٤١ والتي لا تزال مدتها سارية ، فإن الزيادة بالنسبة إليها تبتدىء من تاريخ المطالبة بها بعد انتهاء الاجارة المذكورة .

ولا تسرى أحكام هذه المادة على الجاني المنشأة منذ أول يناير سنة ١٩٤٤ (١) .

(١) قضت محكمة النقض بأن مآدى المادة الرابعة من القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ المنطبق على وائمة النزاع أنه لا يجوز أن تزيد الأجرة المتفق عليها في عقود إيجار الأملن التي أنشئت بمدينة الإسكندرية قبل ١/١/١٩٤٤ عن أجرتها في شهر أبريل سنة ١٩٤١ أو شهر أغسطس سنة ١٩٣٩ إلا بمقدار النسب المبينة بطلب المادة . ولما كان تحديد أجرة تلك الأملن طبقاً لهذا القانون من مسائل النظام العام ولا يجوز الاتفاق على ما يخالفها ، ويجوز اثبت التحليل على زيادتها بكافة طرق الإثبات ، لما كان ذلك وكلفت الدعوى بطلب تخفيض الأجرة على مقتضى الأسس الذي تمسك به الطامن لئلم محكمة الاستئناف بإنعائها بطلان الاتفاق على الأجرة التي تزيد على الحد الأقصى المقرر بالقانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ ، وكان هذا البطلان — على ما يبين من نصوص هذا القانون — بطلاناً مطلقاً لنطقه بالنظام العام ، فإن هذه الدعوى يصح رفعها في أى وقت ولو بعد انقضاء المعلقة الإيجارية مادام لم يسقط الحق في رفعها بالتقادم ، ولا يصح اعتبار سكوت المستأجر مدة من الزمن بظلالاً ولا يمتد به . (نقض مدنى هذا النزول سريعاً كان أو ضيقاً يقع بالظلال ولا يمتد به .) نقض مدنى ١٩٧٨/٤/٢٦ — موسوعة الذهبية الجزء الثالث مقرة ١٧٠٥ .

وقضت بأن النص في المادة الرابعة من القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ على أنه لا يجوز أن تزيد الأجرة المتفق عليها في عقود الإيجار التي أبرمت منذ أول مايو سنة ١٩٤٤ على أجرة شهر أبريل سنة ١٩٤١ أو أجرة المنزل

مادة ٤ مكرراً - (مضافة بالقانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٦٥) إذا امتنع المؤجر عن استلام أجرة المكن المؤجر المستحقة قانوناً فللمستأجر قبل مضي ١٥ يوماً من تاريخ الاستحقاق أن يخطر المؤجر بكتاب موسى عليه مصحوب بطم وصول لتسلفها خلال أسبوع فإذا لم يتسلمها خلال هذا الميعاد يودع المستأجر دون رسوم الأجرة خلال الأسبوع التالي خزانة مأمورية المواعيد المختصة أو الجهة الإدارية التي يصدر بتصديقها قرار من وزير الإسكان والمرافق .

وعلى كل من المستأجر والجهة المودع لديها الإيجار إخطار المؤجر بهذا الإيداع بكتاب موسى عليه مصحوب بطم وصول .

ومع عدم المساس بما يكون للمؤجر من حقوق أخرى يعتبر إيصال الإيداع سنداً ببراءة ذمة المستأجر من قيمة الأجرة المستحقة بالقدر المودع .

لذلك الشهر إلا بمقتضى ما يلقى ... ولا تسرى أحكام هذه المادة على المباني المنشأة منذ أول يناير سنة ١٩٤٤ ، يدل على أن الشارع جعل أجرة المكن المعنية بهذا النص لا تزيد على أجرة شهر إبريل سنة ١٩٤١ أو أجرة المثل لهذا الشهر وحددها بأنها تلك التي يكون قد بدىء في انشائها قبل هذا التاريخ ، غير أنه إذا حدثت تعديلات جوهرية فيها - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - وغيرت من طبيعتها ومن طريقة استهلاكها بعد أول يناير سنة ١٩٤٤ فإن الجزء الذي أصابه التعديل يعتبر في حكم المنشأ حديثاً ولا تسرى عليه أحكام تعديل الأجرة الواردة في هذه المادة ، ولما كان ذلك وكان المبنى الواقع به حين النزاع - على ما أثبتته من الرد على أسباب الطعن السابقة - قد تم تعديله تعديلاً جوهرياً بعد أول يناير سنة ١٩٤٤ بما يخرج تحديد أجرته عن نطاق أجرة شهر إبريل سنة ١٩٤١ أو أجرة المثل لهذا الشهر ، ولذا أخذ الحكم المطعون فيه بهذا النظر وأخضع أجرة المكن لأحكام القانون رقم ١٩٩ لسنة ١٩٥٢ . فانه لا يكون قد أخطأ في تطبيق القانون (نقض مكنى ١٩٨١/٤/٤ - بدوننا الذهبية العدد الثماني بقرة ٥٩٦) .

وعلى الجهة المودع لديها الإيجار أداء الاجرة المودعة للتؤجر فور طلبها دون أية اجراءات أخرى .

مادة ٥ - إذا لم توجد عقود كتابية أو تحذر الحصول عليها جاز اثبات شروط التملك والاجرة المتفق عليها والتكاليف الانشائية المشار اليها فيما تقدم بجميع طرق الاثبات مهما كانت قيمة النزاع (١) .

مادة ٥ مكررا (١) - (مضافة بالمرسوم بقانون رقم ١٩٩ لسنة ١٩٥٢) تخفض بنسبة ١٥ ٪ الاجور الحالية للأملاك التي أنشئت منذ أول يناير سنة ١٩٤٤ وذلك ابتداء من الاجرة المستحقة عن شهر أكتوبر سنة ١٩٥٢ (٢) .

(١) قضت محكمة النقض بأن مفاد المادة الخليفة من القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ ان اجرة شهر الأسس ثبتت لولا بالمقد السرى خلال هذا الشهر ، الا ان الشارع قد عايل الاجرة معللة الواقعة المسلية فاحل اثباتها عند عدم امكان الحصول على العقد المكتوب بطرق الاثبات كافة بها فيها البينة والقرائن . (نقض مدني ١٩٨١/١٢/٢٨ - المرجع السابق مقرة ٦١٠) .

(٢) قضت محكمة النقض بأن مؤدى نص المادة ٥ مكررا (١) من قانون إيجار الأملاك رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ المضافة بالمرسوم بقانون رقم ١٩٩ لسنة ١٩٥٢ والمادة ٥ مكررا (٢) منه والمادة ٥ مكررا (٣) - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - ان الأملاك التي تسرى عليها هذه النصوص هي تلك التي كمن البدء في انشائها سلفا على ١٨/٦/١٩٥٢ وتاريخ العمل بها ، دون اعتداد بتسلم انشائها واعدادها للانتفاع وسواء كان ذلك بعد هذا التاريخ أو قبله ، بمعنى ان المبرة هنا بتاريخ البدء في الانشاء لا بتاريخ تسليمه . ولما كان الواقع في الدعوى باتفاق الاطراف المتداعين ان الاعيان المؤجرة موضوع الدعوى قد بدىء في انشائها قبل التاريخ المشار اليه ، فان لجرتها تخضع لقواعد التحديد المنصوص عليها في المرسوم بقانون آتف الذكر ، بخلاف اجرة المثل في شهر سبتمبر سنة ١٩٥٢ أسلفا مع تخفيضها بمعدل ١٥ ٪ ، طالما الثابت ان هذه الاعيان اجرت ولأول مرة في تاريخ لاحق للعمل بالحكم المرسوم بقانون التسلف (نقض مدني ١٩٧٥/١٢/٢١ - موسوعة الذمعية - الجزء الثالث مقرة ١٦٥٦) .

مادة • مكررا (٢) - (مضافة بالمرسوم بقانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٥٢) تكون الاجرة بالنسبة للملائكن المذكورة في المادة السابقة .
إذا لم يكن قد سبق تأجيرها على أساس أجرة المثل عند العمل بهذا القانون مخفضة بنسبة ١٥ ٪ .

مادة • مكررا (٣) - (مضافة بالمرسوم بقانون رقم ١٩٩ لسنة ١٩٥١) لا يسرى التخفيض المشار اليه في المادتين السابقتين على ما يأتي :
لولا : المباني التي يبدأ في انشائها بعد العمل بهذا القانون .
ثانيا : عقود الايجار المبرمة لمدة تزيد على عشر سنوات .

مادة • مكررا (٤) - (مضافة بالقرار بقانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٨) تخفض بنسبة ٢٠ ٪ الاجور الحالية للملائكن التي أنشئت منذ ١٨ سبتمبر سنة ١٩٥٢ وذلك ابتداء من الاجرة المستقة عن شهر يوليه سنة ١٩٥٨ .

والمقصود بالاجرة الحالية في أحكام هذه المادة ، الاجرة التي كان يدفعها المستأجر خلال سنة سابقة على تاريخ العمل بهذا القانون ، أو الاجرة الواردة في عقد الايجار أيهما أقل .

وإذا كان المكان المؤجر لم يكن قد سبق تأجيره ، يكون التخفيض بالنسبة المتقدمة على أساس أجرة المثل عند العمل بأحكام هذا القانون .

وتعتبر الاملاك منشأة في التاريخ المشار اليه في هذه المادة إذا كان قد انتهى البناء فيها وأعدت للسكنى فعلا في تاريخ ١٨/٩/١٩٥٢ أو بعده .

ولا يسرى التخفيض المشار اليه فيما تقدم بالنسبة الى ما يأتي :
لولا : المباني التي يبدأ في انشائها بعد العمل بأحكام هذا القانون .

ثانيا : عقود الإيجار المبرمة لمدة تزيد على عشر سنوات (١) .

مادة ٥ مكررا (٥) - مضافة بالقرار بقانون رقم ١٦٨ لسنة ١٩٦١) تخفيض بنسبة ٢٠ ٪ الاجور الحالية للأملكن التى أنشئت بعد العمل بالقانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٨ المشار اليه وذلك ابتداء من الاجرة المستحقة عن الشهر التالى لتاريخ العمل بهذا القانون (٢) .

والمقصود بالاجرة الحالية فى أحكام هذه المادة الاجرة التى كان يدفعها المستأجر خلال سنة سابقة على تاريخ العمل بهذا القانون أو الاجرة الواردة فى عقد الإيجار أيتهما أقل .

وإذا كان المكلن المؤجر لم يكن قد سبق تأجيريه يكون التخفيض بالنسبة المتقدمة على أساس أجرة المثل عند العمل بأحكام هذا القانون .

(١) قضت محكمة النقض بأن موذى ما تنص عليه المادة ٥ مكررا (٤) من قانون إيجار الأملكن رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ المضافة بموجب القانون ٥٥ لسنة ١٩٥٨ أن يشمل نطاق تطبيقها اعتباراً من تاريخ العمل بهذا القانون فى ١٢ يونية سنة ١٩٥٨ تلك الفئة من المبلى التى بدىء فى انشائها قبل ١٨ سبتمبر سنة ١٩٥٢ ولم تتم إلا بعد هذا التاريخ ، ومن ثم لم تكن تدخل فى مجال تطبيق أحكام المرسوم بقانون رقم ١٩٩ لسنة ١٩٥٢ وكذلك القانون ٥٥ لسنة ١٩٥٨ . وإذا كتفت المفكرة الإيضاحية للقانون الأخير واضحة الدلالة على أن المقصود به تنظيم إيجور الأملكن التى يشملها المرسوم بقانون السابق عليه بسبب انشائها بعد تاريخ العمل به ، ولا تنيد ارادة المشرع الجمع بين كلا التخفيضين المقررين بالقانونين ، فإن هذه الأمكة تخضع لأحكام المرسوم بقانون رقم ١٩٩ لسنة ١٩٥٢ فتخفيض أجرتهما بنسبة ١٥ ٪ حتى آخر يونيو سنة ١٩٥٨ ثم تسمى نسبة التخفيض بمعدل ٢٠ ٪ ابتداء من أول يوليو سنة ١٩٥٨ أميالا للقانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٨ ، تنقض مكنى ١٩٧٥/١٢/٢٤ - موسوعتنا الذهبية الجزء الثالث لفترة ١٦٥٧) .

(٢) نصت المادة الثانية من قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ١٦٨ لسنة ١٩٦١ على أن يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على ثلاثة أشهر وبغرامة لا تجاوز مائتى جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين كل مؤجر خالف أحكام المادة ٥ مكررا (٥) (الجريدة الرسمية فى ١٩٦١/١١/٥ - المكد ٢٥٤) .

وتعتبر الاملاك منشأة في التاريخ المشار اليه في هذه المادة اذا كان قد انتهى البناء فيها وأعدت للسكنى فعلا بعد العمل بالقانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٨ المشار اليه .

ولا يسرى التفضيخ المشار اليه فيما تقدم بالنسبة الى ما يأتي :

أولاً : المبني التي يبدأ في انشائها بعد العمل بأحكام هذا القانون .

ثانياً : عقود الايجار المبرمة لمدة تزيد على عشر سنوات (١) .

مادة ٦ - يقع بطلان كل شرط مبالغ للأحكام المتقدمة ويحكم برد ما حصل زائداً على الاجرة المستحقة قانوناً أو باستقطاعه من الاجرة التي يستحق دفعها كما يحكم برد أي مبلغ اضافي يكون المؤجر قد اقتضاه من المستأجر مباشرة أو عن طريق الوسيط في الايجار .

المواد من ٧ الى ١٣ - (ملغاة بالقانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧) .

مادة ١٤ - تسري أحكام هذا القانون على الاملاك وأجزاء

(١) قضت محكمة النقض بأن نص المادة ٥ مكرراً (٥) من القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ الملغاة بالقانون رقم ١٦٨ لسنة ١٩٦١ المعمول به اعتباراً من ١٩٦١/١١/١٥ وأن كان يدل على أن المشرع قد أخضع لاحكامه بديء في انشائها قبل أو بعد هذا التاريخ وأن الاجرة الحالية التي تعتبر بديء في انقضاءها قبل أو بعد هذا التاريخ وأن الاجرة الحالية التي تعتبر لجرة الأساس ويجري عليها التفضيخ بمعدل ٢٠٪ هي الاجرة المسماة في العقد الساري في ١٩٦١/١١/٥ أو الاجرة التي يثبت أنه جرى التعامل بها في شأن المكن المؤجر ذاته طوال السنة السابقة على ذلك التاريخ ايها الأقل أو اجرة المثل في نوفمبر ١٩٦١ اذ لم يكن المكن قد سبق تلجيره ، الا ان شرط الأخذ بالاجرة المسماة في العقد الساري ان يكون عقد الايجار المبرم عقداً حقيقياً وأن تكون الاجرة الواردة فيه اجرة حقيقية لا تزيد على الاجرة الفعلية ، بحيث يجوز للمستأجر اللاحق اذا لم يكن طرفاً في العقد ان يثبت صوريته وزيادة الاجرة الواردة به على الاجرة الفعلية بكلفة طرق الاثبات بما في ذلك البيينة والقرائن . (نقض مدني ١٩٧٦/٢/٢٥ - موسوعتنا الذهبية الجزء الثالث مقرة ١٧٥٦) .

الامكن غير الواقعة في المناطق المينة بالجدول المشار اليه في المادة الاولى اذا كانت مؤجرة لمصالح للحكومة ومروعها أو لمجالس المديرية أو للمجالس البلدية والقروية .

ويكون احتساب الاجرة على أساس أجرة شهر أغسطس سنة ١٩٤٣ بالنسبة الى الامكن المؤجرة لمجالس المديرية وأجرة شهر أغسطس سنة ١٩٤٤ بالنسبة الى الامكن المؤجرة الى مصالح الحكومة ومروعها ، وأجرة شهر يولية سنة ١٩٤٥ بالنسبة الى الامكن المؤجرة الى المجالس البلدية والقروية أو أجرة المثل في تلك الشهور مضاعفا الى الاجرة النسبة الثوية المينة في المادة الرابعة من هذا القانون .

مادة ١٥ - (ملغاة بالقانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧) .

مادة ١٦ - (محلة بالقوانين أرقام ٨٧ لسنة ١٩٤٩ ، ٥٥ لسنة ١٩٥٨ ، ١٢ لسنة ١٩٦٢) يعاقب بالعصم مدة لا تزيد على ثلاثة أشهر وبغرامة لا تتجاوز مائتي جنيه أو باحدى هاتين العقوبتين كل مؤجر خالف أحكام المواد ٣ فقرة الأخيرة و ٤ و ٥ مكررا (١) و ٥ مكررا (٢) و ٥ مكررا (٤) و ٩ و ١٠ و ١١ و ١٤ من هذا القانون .

ويعاقب بالعقوبة المشار اليها في الفقرة الاولى كل مؤجر يتقاضى أى مبلغ اضافى خارج نطاق عقد الايجار « كظلو الرجل أو ما يماثله » من المستأجر مباشرة أو عن طريق وسيط فى الايجار وفى الحالة الاخيرة تطبق العقوبة ذاتها على الوسيط .

مادة ١٧ • مادة ١٨ : (ملغاة بالقانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧) .

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

بالتقانون رقم ١٦٩ لسنة ١٩٦١

بتقرير بعض الاعفاءات من الضريبة على

المقارنات المبنية وخفض الإيجارات

بمقدار الاعفاءات (١،٢،٣،٤،٥)

بمسم الأمانة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على المادة ٥٣ من الدستور المؤقت .

وعلى القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٤ في شأن الضريبة على المقارنات المبنية والقوانين المحلية له .

وعلى ما ارتأه مجلس الدولة .

(١) الجريدة الرسمية في ١٩٦١/١١/٥ - العدد ٢٥٤ .

(٢) صدر القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ ونص في المادة الثالثة منه على أن يستمر العمل بالأحكام المحددة للأجرة والأحكام المقررة على مخالفتها بالتقانون رقم ١٦٩ لسنة ١٩٦١ بتقرير بعض الإعفاءات من الضريبة على المقارنات المبنية وخفض الإيجارات بمقدار الإعفاءات وذلك بالنسبة لنطاق سريان أحكام هذا القانون الأخير .

(٣) أصدرت اللجنة العليا لتفسير أحكام القانون رقم ١٦٩ لسنة ١٩٦١ القرار رقم ١ لسنة ١٩٦٢ والذي نص على ما يأتي :

مادة ١ - يحدد عدد الحجرات بلوحدة السكنية أو غير السكنية على أساس الوصف الثابت بدفتر الحصر والتقدير وقت العمل بأحكام القانون رقم ١٦٩ لسنة ١٩٦١ المشر إليه .

ولصاحب متوسط الإيجار الشهري للحجرة تقوم الجهة الإدارية المختصة بتقسيم القيمة الإيجارية الإجمالية على عدد الحجرات .

وإذا تضمن وصف المبنى بدفتر الحصر والتقدير عدة لتسلم لكل منها

تية إيجارية خاصة كالمصنوع والمعمل وغيرها قسمت القيمة الإيجارية لكل قسم على عدد الحجرات الموجودة بها .

مادة ٢ - مع عدم الإخلال بالأحكام المنصوص عليها في المادة ١ من القانون رقم ١٦٩ لسنة ١٩٦١ المشار إليه يحدد الفرش الذي تنشئ من أجله المبنى طبقا للوصف الوارد في دفتر الحصر والتقدير وقت العمل بالقانون رقم ١٦٩ لسنة ١٩٦١ المشار إليه . (الموقع المصرية في ١/٢/١٩٦٢ - المصدد ١) .

(٤) قضت محكمة النقض بأن النص في المادة الخامسة من القرار رقم ١ لسنة ١٩٦١ الصادر من اللجنة العليا لتفسير أحكام القانون رقم ١٦٩ لسنة ١٦١ والتي تعتبر قراراتها في هذا الشأن تفسيراً تشريعياً ملزماً على أن « تعمل الغرف المخصصة للخدم باليدرومات أو بأعلى المباني طبقاً للوصف الوارد بدفتر الحصر والتقدير » يدل على أن الحجرة بالنسبة لغرفة الخدم بما وصفت به في دفتر الحصر والتقدير ، فإن وصفت بأنها مخلف ويغلب لم تربط عليها ضريبة مستقلة موكلت على أساس هذا الوصف فلا تصف إلى عدد غرف الوحدة السكنية وأن وصفت بأنها حجرة وربط عليها ضريبة مستقلة موكلت على أساس هذا الوصف وانضمت إلى عدد غرف الوحدة السكنية . لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد انتهى إلى أن عين النزاع تشمل الشقة وغرفة الخدم وكان الثابت من الكشف الرسمي المستخرج من دفتر الحصر والتقدير من الفترة من عام ١٩٦٠ إلى عام ١٩٦٢ أي وقت العمل بأحكام القانون رقم ١٦٩ لسنة ١٩٦١ والذي طرح على محكمة الموضوع والمقدم بذلك الطعن أن غرفة الخدم وصفت بأنها غرفة وربط عليها ضريبة ومن ثم ضمن انضمامها إلى عدد غرف الشقة ، وإذ خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر واتصرت على حساب عدد غرف الشقة دون غرفة الخدم وربطت على ذلك عدم اندماج عين النزاع للإعفاء من الضريبة العقارية وفقاً للقانون رقم ١٦٩ لسنة ١٩٦١ يكون قد أخطأ في تطبيق القانون ، (نقض مخني ١٩٨١/١٢/٢٣ - مخونتنا الذهبية العدد الفكي مقرة ٩٠٨) .

(٥) قضت محكمة النقض بأنه وإن كان القانون ١٦٩ لسنة ١٩٦١ صحر بتقرير بعض الإعفاءات من الضريبة على العقارات المبنية عموماً وخفض الأجرة بمقدار هذه الإعفاءات لصالح المستأجرين اعتبروا من أول يناير سنة ١٩٦٢ على التفسير الوارد به إلا أن المشرع ما لبث أن تبين انتفاء حكمة هذا التفسير بالنسبة لمستأجري الأماكن المؤجرة لغرض السكنى ، أخذاً بأن

قيد القانون الآتي :

مادة ١ - تمنى من أداء الضريبة على المقاربات المبنية والضرائب الإضافية الأخرى المتعلقة بها المالكون التي لا يزيد متوسط الأيجار الشهري للمجرة بالوحدة السكنية فيها على ثلاثة جنيهات .

كما تمنى من أداء الضريبة وهذا المالكون التي يزيد متوسط الأيجار الشهري للمجرة بالوحدة السكنية فيها على ثلاثة جنيهات ولا يجاوز خمسة جنيهات .

وعلى المالك في كلتا الحالتين أن يخفض قيمة الأيجار للمالكين بما يعادل ما خص الوحدة السكنية من الاعفاء .

ويسرى الاعفاء والخفض المتصوص عليهما في الفقرات السابقة بالنسبة الى المباني المنشأة أصلاً لأغراض خلاف السكن وذلك في الحدود سالفة الذكر .

مادة ٢ - في حساب متوسط الأيجار الشهري للمجرة بالوحدة السكنية يزداد عدد حجراتها حجرة واحدة إذا اشتملت تلك الوحدة على صالة أو أكثر .

مادة ٣ - تسرى أسطر الضريبة المبنية في البنود ١ و ٢ و ٣ و ٤ و ٥ من المادة ١٢ من القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٤ المشار اليه على المباني وأجزائها وملحقاتها المنشأة أصلاً لتكون سكناً ولو استعملت لغير السكن .

هؤلاء يزاولون نشاطاً يدر عليهم ربحاً يتفق بوجه عام مع مستوى تكاليف المعيشة فمصدر القانون رقم ١٦ لسنة ١٩٦٨ يستثناء المالكين التي تؤثر لغير السكنى من أحكامه بحيث لا يتبع ملك تلك المالكين بالإعفاءات من الضرائب المستحقة عليها ابتداء من أول يوليو سنة ١٩٦٨ لمصبح واجباً عليهم تدبيرها لخزينة الدولة ويلتزموا بالزام عليهم تخفيض الأجرة لمصلحة المستأجرين لهذه المالكين بالذات . (نفى مثنى ١٩٧١/٢/٧ - موسوعتنا الذهبية الجزء الثالث مقرة ١٧١٢) .

أما المبنى وأجزاؤها وملحقاتها المنشأة أصلا لأغراض خلاف السكن فيسرى عليها السعر المبني في البند (١) من المادة المذكورة .

مادة ٤ - على مالك المبنى عند تغيير استعماله من أغراض غير سكنية إلى أغراض سكنية أن يخطر الجهة المختصة بربط الضريبة عن هذا التغيير قبل نهاية شهر ديسمبر من السنة التي تم التغيير خلالها .

ويعدل سعر الضريبة للمبنى طبقا للفرص الجديد اعتبارا من أول شهر يناير التالي لتاريخ استعمال المبنى لأغراض السكن .

ويلزم مالك المبنى الذي لم يتم بالانقطاع في الميعاد المحدد أو قدمه متضمنا بيانات غير صحيحة بغرامة تعادل مثل الضريبة التي تقدر على المبنى عن سنة كاملة .

مادة ٥ - تشكل لجنة عليا برئاسة نائب رئيس الجمهورية ووزير الخزانة وعضوية كل من وكيل وزارة الخزانة المختص ومستشار الدولة لوزارة الخزانة ومدير علم مصلحة الاموال المقررة يكون لها تفسير أحكام هذا القانون وتعتبر قراراتها في هذا الشأن تفسيرا تشريعا ملزما وتنتشر في الجريدة الرسمية .

مادة ٦ - ينشر هذا القرار بقانون في الجريدة الرسمية ويعمل به اعتبارا من يناير سنة ١٩٦٢ .

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

بالتقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٢

بتحديد ايجار الامكن (١،٢،٣،٤،٥)

باسم الامة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور المؤقت .

**وعلى القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ بشأن ايجار الامكن وتنظيم
العلاقة بين المؤجرين والمستأجرين والقوانين المحلة له :**

(١) **الجريدة الرسمية في ١٨٦٢/٢/٥ - العدد ٢٢ .**

(٢) **صدر القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ ونص في المادة التسعة منه
على أن يستمر العمل بالأحكام المحددة للأجرة والأحكام المتبعة على مخالفتها
بالتقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٢ بتحديد ايجار الامكن . ذلك بالنسبة لتطبيق
سريان أحكام هذا القانون الأخير .**

(٣) **أصدرت اللجنة العليا لتفسير أحكام القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٢
الخاص بتحديد ايجار الامكن عدة قرارات أهمها :**

● **القرار رقم ١ لسنة ١٩٦٥ والذي نص في مادته الأولى على أن يسرى
القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٢ على المباني المملوكة للحكومة والهيئات
والمؤسسات العامة ومجالس المحافظات والمدن التي توجرها
(الوقائع المصرية في ١٩٦٥/٤/٢٢ - العدد ٣٠ ملحق) .**

● **والقرار رقم ٢ لسنة ١٩٦٥ الذي نص في مادته الأولى أيضا على
أنه لا يسرى القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٢ على المساكن المملوكة للحكومة
والهيئات والمؤسسات العامة ومجالس المحافظات .**

● **والقرار رقم ٣ لسنة ١٩٦٥ والذي نص في مادته الأولى على أنه
لا يسرى القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٢ على الامكن المنفذة على**

الخاصة بواسطة الحكومة والمبثت والمؤسسات العمالية أو الشركات العمالية ومجالس المحافظات والمدن طالبا كتبت مقابلة داخل المنفعة العمالية ولو كان شغلها مؤقتا أو دائما (الوقائع المصرية في ١٩٦٥/٤/٢٢ - العدد ٣٠ ملحق) .

● والقرار رقم ٤ لسنة ١٩٦٥ والذي نص في ملغته الأولى على أن تعتبر قواعد القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٢ قواعد آجرة ولا يجوز الاتفاق على مخالفتها (الوقائع المصرية في ١٩٦٥/٤/٢٢ - العدد ٣٠ ملحق) .

● والقرار رقم ٥ لسنة ١٩٦٥ والذي نص في المادة الأولى منه على أنه إذا استحق على المستأجر مرقى الأجرة نتيجة تطبيق أحكام القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٢ فيجب عليه أدائه فوراً قبل انقضاء الميعن المؤجرة . وإذا استمر المستأجر في شغل الميعن فيقتطع الفرق على مدد من الأجر المتأقية والمبذلة للمدة التي استحق منها ذلك الفرق . (الوقائع المصرية في ١٩٦٥/٤/٢٢ - العدد ٣٠ ملحق) .

● والقرار رقم ٦ لسنة ١٩٦٥ والذي نص كذلك في ملغته الأولى على أنه للمستأجر الذي ألقى الوحدة المؤجرة قبل تقدير أجرها بمعرفة اللجنة أو تخفيضها الحق في استرداد ما قد يستحق له من مبلغ بعد التقدير أو خفض وعلى المؤجر أن يردّها إلى المستأجر . (الوقائع المصرية في ١٩٦٥/٤/٢٢ - العدد ٣٠ ملحق) .

● والقرار رقم ٧ لسنة ١٩٦٥ والذي نص في ملغته الأولى على أن يخضع المكان الذي انشأ قبل العمل بأحكام القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٢ وكان يسكنه المؤجر ثم انحل به تعديلات جهورية وأجره - بعد العمل بأحكامه - لأحكام القانون المذكور . (الوقائع المصرية في ١٩٦٥/٤/٢٢ - العدد ٣٠ ملحق) .

● والقرار رقم ٨ لسنة ١٩٦٥ والذي نص في ملغته الأولى على أنه إذا اتفق المالك والمستأجر على تحديد كجرة الوحدة المؤجرة طبقا لما تقرره لجنة التقدير فلا يكون هناك أجرة اتفاقية بمعاقد عليها وتستمر لجان التقدير في تقدير الأجرة طبقا لأحكام القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٢ المشار إليه . وإذا كان المكان قد حدثت أجرته لجنة التقدير ولم يصبح ترارها نهائيا فتستمر مجالس المراجعة في

٢٢٢ **المادة ١٢١**

وعلى القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٤ بشأن الضريبة على العقارات
المبينة والقوانين المحلة له :

وعلى القانون رقم ٤٥ لسنة ١٩٦٢ بشأن تنظيم المباني :

وعلى القانون رقم ٢٢٢ لسنة ١٩٥٥ بشأن فرض مقابل التحسين
على العقارات والقوانين المحلة له :

وعلى قانون الإدارة المحلية الصادر بالقانون رقم ١٢٤ لسنة ١٩٦٠
والقوانين المحلة له .

وعلى القانون رقم ١٢٩ لسنة ١٩٦١ في شأن الضريبة على العقارات
المبينة .

وعلى القانون رقم ١٦٨ لسنة ١٩٦١ في شأن خفض ايجار الامكن .

وعلى القانون رقم ١٦٩ لسنة ١٩٦١ بتقرير بعض الاعفاءات من
الضريبة على العقارات المبينة وخفض الايجارات بمقدار الاعفاء .

نظر المأمون لما اذا كتبت قرارات لجان التكبير بالنسبة لهذه الامكن
نهائية فيعتبر تقديرها هو الاجرة النهائية المتخذ عليها . علم انه
اذا دفع المستلجر بمسند مستورة وملفا شهريا ردت تحت الحساب فله
يعتبر بمثابة القبية الاجلورية التملكية من وقت إبرام العقد . وذلك
كله مع مراعاة احكام القانون رقم ٧ لسنة ١٩٦٥ . (الوثائق المصرية
في ١٩٦٥/٤/٢٢ - العدد ٣٠ ملحق) .

مع ملاحظة ان القرارات المشار اليها قد نصت على ان يعمل بها
اعتبارا من تاريخ المبدأ بالتقنين رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٢ .

(٤) قضت محكمة النقض بان المنازعة الناشئة من تطبيق القانونين
٤٦ لسنة ١٩٦٢ ، ٧ لسنة ١٩٦٥ لا تعتبر منازعة اجلورية لان كلا منهما لم
يمنح في قانون ايجار الامكن رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ ، بل بقيت احكامها خارجة
عنه مستقلة بذاتها ، ومن ثم يكون الحكم الابتدائي الصادر في هذه المنزعات
بالتطبيق لاحكام هذين القانونين خاضعا للقواعد العلية من حيث جواز
الطعن فيه . (نقض مدني ١٧/١٢/١٩٧٢ - موسوعتنا الذهبية الجزء الثالث
مقودة ١٩٤٤) .

(٥) قضت محكمة النقض بان احكام هذا القانون احكام آمرة لا يجوز
الاتفاق على مخالفتها . (نقض مدني ١٧/٢/١٩٧٢ - المرجع السابق مقودة
١٩٦٩) .

وينشاء على ما ارتآه مجلس الدولة •

كسر القانون الآتي :

مادة ١ - (الفقرة الاخيرة مضافة بالقانون رقم ١٣٣ لسنة ١٩٦٣)
تصحّد ايجارات الامكن المدة للسكنى أو لغير ذلك من الأغراض والتي
تنشأ بعد العمل بالقانون ١٦٨ لسنة ١٩٦١ المشار اليه وفقاً لما يأتى :

(أ) صافى فائدة استثمار العقار بواقع ٥٪ من قيمة الارض
والمبنى •

(ب) ٣٪ من قيمة المبنى مقابل استهلاك رأس المال ومصروفات
الاصلاحات والصيانة والادارة •

مع مراعاة الاعفاءات المقررة بالقانون رقم ١٦٩ لسنة ١٩٦١ المشار
اليه يضاف الى القيمة الاجبارية المحددة وفقاً لما تقدم ، ما يخصها
من الضرائب العقارية الاصلية والاضافية المستحقة •

وتسرى احكام هذا القانون على المباني التي لم تؤجر أو تشغل
لاول مرة حتى تاريخ العمل بالقانون رقم ١٦٨ لسنة ١٩٦١ المشار اليه •

ويقصد بلفظ المباني المنصوص عليه في الفقرة السابقة كل وحدة
سكنية أو غير سكنية لم تؤجر أو تشغل لاول مرة حتى تاريخ العمل
بالقانون رقم ١٦٨ لسنة ١٩٦١ المشار اليه (١) •

(١) قضت محكمة النقض بأن النص في الفقرة الثالثة من المادة الاولى
من القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٢ وفي فقرتها الثالثة المضافة بالقانون
رقم ١٣٣ لسنة ١٩٦٢ على أنه « تسرى احكام هذا القانون على المباني
التي لم تؤجر أو تشغل لاول مرة حتى تاريخ العمل بالقانون رقم ١٦٨
لسنة ١٩٦١ » . ويقصد بلفظ المباني المنصوص عليها في الفقرة السابقة كل
وحدة سكنية أو غير سكنية لم تؤجر أو تشغل لاول مرة يدل على ان المشرع
وقد استحدث بالقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٢ قواعد لتوحيد اجرة الامكن

المنشأة بعد العمل بالقانون رقم ١٦٨ لسنة ١٩٦١ بأن تقديرها يتم بمعرفة لجان إدارية وفقاً لمعيار محددة ، رأى إزاء ذلك سريان هذه القواعد على الوحدات السكنية وغير السكنية التي كانت تخضع للقانون رقم ١٦٨ لسنة ١٩٦١ طالما لم يسبق تأجيرها أو شغلها لأول مرة قبل تاريخ العمل به في ١٩٦١/١١/٥ (نقض مخني ١٩٧٩/١٢/٢٦ - موسوعة الذهبية الجزء الثالث فقرة ١٧١٥) .

— وتقتض بأن مفاد نص المادة الأولى من القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٢ أن مجال سريته هو (أولاً) الأملن التي تم انشائها منذ ٥ نوفمبر سنة ١٩٦١ تاريخ العمل بالقانون رقم ١٦٨ لسنة ١٩٦١ . وثانياً) الأملن التي تم انشائها قبل ٥ نوفمبر سنة ١٩٦١ ولكنها بقيت خالية ولم تؤجر أو لم تشغل لأول مرة حتى هذا التاريخ . (نقض مخني ١٩٧٣/٢/١٧ — المرجع السابق فقرة ١٦٢٨) .

— وتقتض محكمة النقض بأن مفاد نص المادة الأولى من القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٢ بتحديد إيجار الأملن أن المشرع فرق بين عبارتي القيمة الإيجارية والقيمة القانونية وجعل الأولى تقوم على عنصرين هما نسبة محددة من كل من قيمة الأرض وتكاليف البناء ، بينما تقرم القيمة القانونية على هذين العنصرين مضافاً إليها الضرائب التي لا يشملها الإعفاء المترد بالقانون رقم ١٦٩ لسنة ١٩٦١ ، بمعنى أن القيمة الإيجارية في نظر ذلك القانون لها مدلول مستقل محدد ينصرف إلى ما يقابل صافي فائدة استثمار العقار ومقابل استهلاك رأس المال ومصروفات الإصلاحات والصيانة والإدارة هون الضرائب . وإذا كان يؤدي ما تنص عليه الفقرتان الأولى والثانية من المادة الثانية من القانون رقم ٧ لسنة ١٩٦٥ أن المشرع لم يشأ — طبقاً لصريح اللفظ — أن يخرج عن مدلول القيمة الإيجارية كما حددها القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٢ وأنه عرض لمجرد تخفيضها وحدها ، غلبة الأمر أنه حددها جزائياً بنسبة معينة من الأجرة المتعاقد عليها وأحل هذا التحديد الحكيم محل تقدير اللجان واعتبره قاضياً على النسبة المحددة من عنصرين قيمة الأرض وتكاليف المبنى دون أن يمتد إلى الضرائب التي لا تخصم لحساب المستأجر وإنما يلتزم بها أو لا يلتزم وفقاً للإعفاءات المقررة بالقانون رقم ١٦٩ لسنة ١٩٦١ على ما سلف بيانه . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد التزم هذا النظر واعتبر لجرة الشقة محل النزاع بعد تخفيضها بنسبة ٣٥ ٪ من الأجرة المتعاقد عليها تضاف إليها الضرائب التي

=

مادة ٢ - (الفقرة الرابعة معدلة بالقانون رقم ١٣٣ لسنة ١٩٦٣)
تحدد قيمة الأرض وفقا لثمن المثل وقت البناء وتقدر قيمة المباني
وفقا لسعر السوق ل مواد البناء وقت الإنشاء .

وتحسب كامل قيمة الأرض والمباني والاساسات والتوصيلات
الخارجية للمرافق العامة في حالة البناء على كل المساحة المسموح بالبناء
عليها واستيفاء الارتفاع المسموح به وطبقا للقيود المفروضة على المنطقة
وأحكام قوانين تنظيم البناء وغيرها من اللوائح والقوانين .

أما في حالة البناء على كل المساحة المسموح بالبناء عليها مع عدم
استكمال البناء الى الحد الأقصى المسموح به فتحسب كل قيمة المباني
المنشأة ، كما تحسب قيمة الأرض والاساسات والتوصيلات الخارجية
للمرافق بنسبة ما يقام فعلا من أدوار الى المصد الكلي للأدوار الكاملة
التي تسمح بها قيود الارتفاع المشار اليها .

ويجوز في بعض المناطق تعديل هذه النسبة بما يتفق وصقم

لا يشملها الإعفاء ، ورتب على ذلك قضاء بأحقية الملعون عليها -
المؤجرة - في اقتضاها من الطامن - المستأجر - فانه يكون قد التزم صحيح
القانون . ولا يمييه بعد ذلك عدم تقصيه الحكمة التي أملت اصدار القانون
رقم ٧ لسنة ١٩٦٥ ، والاستهداء بها لان البحث في حكمة التشريع لا يكون
الا مند فموض النص أو وجود ليس فيه الأمر المنتقد في واطمة الدعوى
ما ينتفى معه القول بوجود ازدواج ضريبي . واذا كان لا وجه لما يثيره
الطامن من أن تطبيق القانون رقم ٧ لسنة ١٩٦٥ على هذا النحو من شأنه
أن يخل بالمساواة بين المستأجرين ذلك أن هذا القانون - وعلى ما جرى
به قضاء هذه المحكمة - قد اتخذ من الأجرة التعاقدية التي تختلف من
مقد لآخر ونقا لارادة المتعاقدين أساسا يجرى عليه التخفيض ، واذا كان
تعميد القيمة الإيجارية بمثل الوعاء الذي تحسب على أساسه الضريبة الأصلية
والضرائب الإضافية المستحقة على العين المؤجرة ، فان دعوى المساواة
بين المستأجرين في هذا النطاق يكون لا محل لها . (نقض معنى ١٩٧٦/١/٩ -
موسمعا الذهبية . الجزء الثالث بفترة ١٩٧٣) .

الموقع وظروف المعمران وذلك حسبما تراه لجان التقدير ومجالس المراجعة .

وإذا كان البناء لا يشغل غير جزء من الأرض المسموح بالبناء عليها فلا يحتسب في تقدير الإيچار من قيمة الأرض الا بالقدر المخصص لمنفعة البناء فقط بشرط تحديد هذا القدر بفواصل ثابتة والا فلا تحتسب سوى المساحة المبني عليها بالفعل .

وفي حالة المساكن المستقلة أو المباني ذات الصبغة الخاصة كالفيلات فيؤخذ في الاعتبار عند تحديد قيمة إيچار هذه الابنية — علاوة على قيمة المباني — قيمة الأرض والاساسات والتوصيلات الخارجية للمرافق بأكملها وبصرف النظر عن الحد الأقصى المسموح به لارتفاع البناء . على أنه إذا وجد أى تغيير في الوضع الذى بنى التقدير على أساسه ، فيعاد التقدير وفقاً للوضع الجديد (١) .

مادة ٣ — يماذ تقدير قيمة الأرض عند تحديد الإيچار في حالة تعلية البناء وذلك إذا تمت التعلية بعد خمس سنوات على الأقل من تاريخ انشاء المباني الأصلية أو في حالة ما إذا طرأ على العقار ما يستوجب تطبيق القانون رقم ٢٢٢ لسنة ١٩٥٥ المشار اليه وفي هذه الاحوال تكون إعادة تقدير قيمة الأرض بقصد تحديد إيچار المباني المستجدة فقط .

مادة ٤ — (معدلة بالقانون رقم ١٣٣ لسنة ١٩٦٣) تختص لجان تقدير القيمة الإيجارية المنصوص عليها في المادة ١٣ من القانون رقم ٥٦

(١) قضت محكمة النقض بأن مفاد المادة ٢ من القانون رقم ٤٦ سنة ١٩٦٢ ، المتعللة للمادة ١١ من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦١ — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — ان العبرة في تقدير قيمة الأرض هي بشئ المثل وقت البناء وعلى أساس قيمتها السوقية دون اعتداد بالثمن الحقيقي الذى يكون المالك قد دفعه (نقض حنى ١٩٨٤/٥/٢٣ — بدوننا الذهبية العدد الثماني فقرة ٦٢٦) .

لسنة ١٩٥٤ المشار اليه بتصحيح ايجار المباني الخاضعة لهذا القانون وتوزيعه على الوحدات على أن يعدل تشكيلها بأن يضم الى عضويتها اثنتان من المهندسين الموظفين بالحكومة أو بالمجالس المحلية يصدر باختيارهما قرار من المحافظ وتكون رئاسة اللجنة للموظف الأعلى درجة من الاعضاء أو الاقدم عند تساوى الدرجة ويشترط لصحة انعقادها حضور أربعة أعضاء على الأقل على أن يكون من بينهم المهندسان المنضمان الى اللجنة وأحد العضوين الموظفين وتصدر قراراتها بأغلبية أصوات الحاضرين وعند التساوى يرجح رأى الجانب الذى منه الرئيس^(١) .

ويجوز للمحافظ بقرار منه أن ينشئ لجبانا اضافية تشكل على غرار اللجان الأصلية وتختص بذات اختصاص هذه اللجان كما يحدد كيفية توزيع الاعمال بينها وبين اللجان الأصلية . ويجب على مالك البناء فور اعداده للاستعمال أن يخطر اللجنة التى يقع البناء فى دائرتها لتقوم بتصديد الايجار وتوزيعه على وحدات البناء على أن يتم هذا الاخطار فى موعد لا يجاوز ثلاثين يوما من تاريخ نفاذ أول عقد ايجار عن أية وحدة من وحدات البناء أو من تاريخ شغلها لأول مرة بأية صورة من صور الاستعمال ويتم هذا الاخطار خلال ثلاثين يوما من تاريخ العمل بهذا القانون بالنسبة الى الحالات القائمة وقت العمل به والتى لم يسبق الاخطار عنها .

(١) صدر قرار اللجنة العليا لتفسير احكام القانون ٤٦ لسنة ١٩٦٢ رقم ٩ لسنة ١٩٦٥ ونص على انه « مادة ١ — تستمر اللجان المشكلة طبقا للقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٢ فى تقدير الاجرة بالنسبة الى الأملكن التى تم التعلقت عليها قبل ٢٢ فبراير سنة ١٩٦٥ اذا كان ملك هذه الأملكن لم يخطروا اللجان عنها طبقا لنص المادة ٤ من القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٢ المشار اليه او كتبت هذه الأملكن قد تم التعلقت عليها ولكنها لم تشغل حتى التاريخ المذكور .

مادة ٢ — لا تختص اللجان بتقدير اجرة الأملكن التعلقت عليها قبل ٢٢ فبراير سنة ١٩٦٥ اذا كان قد تم اخطار اللجان عنها او شغلت فعلا قبل هذا التاريخ » (الوقائع المصرية فى ١/٧/١٩٦٥ — العدد — ٤٠ .

وللمالك أن يقدم الى اللجنة المستندات المثبتة لقيمة الاراضى والمباني لتستعين بها عند تقدير الايجار كما أنه يقدم اليها مقترحاته فى شأن توزيع الايجار على وحدات البناء •

ويجوز للمالك قبل صدور قرار اللجنة بتحديد الايجار وتوزيعه أن يؤجر المبنى كله أو بعضه على أن يسرى قرار اللجنة بأثر رجعى من بدء تنفيذ عقد الايجار •

مادة ٤ مكرراً - (مضافة بالقانون رقم ١٣٣ لسنة ١٩٦٣) يجوز أن يستأجر وحدة سكنية مفروشة لمدة تزيد على ستة شهور أن يتقدم الى لجان التقدير المنصوص عليها فى المادة السابقة لتقوم هذه اللجان بتحديد ما يجب اضافته على الايجار المستحق قانوناً عن هذه الوحدات كمقابل للمفروشات •

ويجب تقديم الطلب الى لجان التقدير خلال ستين يوماً من تاريخ عقد الايجار أو من تاريخ استكمال مدة الستة شهور •

ويشترط لقبول الطلب أن يكون مصحوباً بما يدل على أداء تأمين يوازى ١٠٪ من قيمة ايجار شهر وأحد بحد أدنى جنيه واحد • ويقدم هذا التأمين الى المحافظة نقداً أو بحواله بريديّة •

ويصدر قرار من وزير الاسكان والمرافق بتحديد القواعد التى تتبعها اللجان لتقدير مقابل المفروشات وقسط الاستهلاك السنوى وتتبع الاجراءات والقواعد المنصوص عليها فى المادة السابقة عند نظر الطلب •

مادة ٥ - (معدلة بالقانون رقم ١٣٣ لسنة ١٩٦٣) يجوز لكل من المالك والمستأجر أن يتظلم من قرار لجنة التقدير أمام مجلس المراجعة المنصوص عليه فى المادة ١٦ من القانون ٥٦ لسنة ١٩٥٤ المشار اليه على أن يعمدل تشكيل هذا المجلس بحيث يكون برئاسة قاضى يندبّه

رئيس المحكمة الابتدائية بدائرة المحافظة ويضم الى عضوية المجلس اثنان من المهندسين الموظفين بالحكومة أو بالمجالس المحلية يصدر باختيارهما قرار من المحافظ ويشترط لصحة انعقاد المجلس حضور الرئيس وأربعة على الاقل يكون من بينهم المهندسان المنضمين وتصدر قراراته بأغلبية أصوات الحاضرين وعند التساوى يرجع رأى الجانب الذى منه الرئيس (١) .

والمحافظ أن ينشئ مجالس مراجعة اضافية تشكل على غرار المجالس الاصلية .

ويجب تقديم التظلم الى المجلس خلال ستين يوما تسرى بالنسبة الى المالك من تاريخ اخطاره بقرار اللجنة بكتاب مسجل مصحوب بمعلم الوصول وبالنسبة الى المستأجر من تاريخ اخطاره على النحو السابق بقرار اللجنة أو من تاريخ نفاذ عقد الايجار بالنسبة الى المستأجر الاول .

ويشترط لقبول التظلم أن يكون مصحوبا بما يدل على أداء التأمينات الآتية الى المحافظة أما نقدا أو بحوالة بريدية .

(أ) ١٠٪ (عشرة فى المائة) من قيمة الزيادة التى يطالب بها المالك فى الايجار السنوى فى حالة تظلمه من تقدير الايجار .

(ب) ١٪ (واحد فى المائة) من قيمة الايجار السنوى المتنازع على توزيعه فى حالة تظلم المالك من توزيع الايجار على الوحدات .

(ج) ١٠٪ (عشرة فى المائة) من قيمة ايجار شهر واحد بعد أدنى قدره جنيه واحد فى حالة تظلم المستأجر .

(١) صدر حكم المحكمة العليا بتاريخ ١٢/٤/١٩٧١ فى الدعوى رقم ٥ لسنة ١ قضائية (دستورية) وقضى بعدم دستورية المادة الخمسة من القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٢ — بتحديد ايجار الامكن — المعللة بالقانون رقم ١٢٢ لسنة ١٩٦٢ فيها نصت عليه من عدم جواز الطعن فى قرارات مجلس المراجعة الصادرة بالفصل فى التظلم من قرارات لجنة التقرير (الجريدة الرسمية فى ١٢/٢٢/١٩٧١ — العدد ٥١) .

ويحدد مجلس المراجعة التقدير الذى يرى رده من هذه التأمينات عند الفصل فى التظلم على أنه فى حالة رفض التظلم كلياً أو عدم قبوله شكلاً فلا يرد شيء من التأمينات المذكورة ، وتؤول التأمينات التى لا يتقرر ردها الى خزانة المحافظة المختصة .

وتكون قرارات لجان التقدير نافذة رغم الطعن فيها كما يكون القرار الصادر من مجلس المراجعة بالفصل فى التظلم نهائياً . وغير مليل للطعن فيه أمام أية جهة .

ولا يجوز لأى مستأجر آخر المنازعة فى الاجرة متى صار تحديدها نهائياً (١) .

مادة ٥ مكرراً - (مضافة بالقانون رقم ١٣٣ لسنة ١٩٦٣) يجوز لكل من المالك والمؤجر من الباطن والمستأجر على حسب الاحوال أن يتظلم من قرار لجنة التقدير الذى يصدر تطبيقاً لحكم المادة ٤ مكرراً أمام مجلس المراجعة المنصوص عليه فى المادة السابقة .

ويخضع التظلم من حيث المواعيد والاجراءات للاحكام المنصوص عليها فى المادة السابقة .

مادة ٦ - تباشر اللجان والمجالس المشار اليها فى المادتين ٤ ، ٥ أعمالها فيما يتعلق بتنفيذ أحكام هذا القانون ، وفقاً للشروط والاوزاع التى يصدر بها قرار من وزير الاسكان والمرافق .

(١) قضت محكمة النقض ان النص فى عجز المادة الخامسة من القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٢ - التى ابلحت لكل من المالك والمستأجر ان يتظلم من قرار لجنة التقدير - على انه « لا يجوز لأى مستأجر آخر المنازعة فى الاجرة متى صار تحديدها نهائياً » يدل على أن الشارع قد جعل تقدير اجرة العين المؤجرة لصيقاً بها فلذا صار هذا التقدير نهائياً أصبح غير جائز للمستأجر الذى تم التقدير أثناء استجازه ، أو أى مستأجر لاحق ، وبالأولى المؤجرة العودى الى المنازعة فيه . (نقض محن ١٩٨١/٦/٢٧ - محوتنا الذهبية العدد الثمانى مقرة ٦٠٠) .

وتقوم هذه اللجان بتوزيع القيمة المصوية وفقا للمادتين الثانية والثالثة ، على وحدات المبني المختلفة على أساس نسبة مساحتها الى المساحة الكلية لهذه الوحدات ومع مراعاة ظروف وصق كل وحدة والغرض من استعمالها •

مادة ٦ مكررا (ا) - تسرى أحكام هذا القانون على عواصم المحافظات المختبرة مدنا بالتطبيق لاحكام قرار رئيس الجمهورية رقم ١٧٥٥ لسنة ١٩٦٥ المشار اليه وعلى القرى التى يصدر بها قرار من وزير الاسكان والمرافق بنساء على طلب المحافظ المختص •

مادة ٦ مكررا (ب) - (مضافة بالقانون رقم ١٣٣ لسنة ١٩٦٣)
تشكل لجنة عليا برئاسة وزير الاسكان والمرافق وعضوية كل من وكيل وزارة الاسكان والمرافق المختص ومستشار الدولة لوزارة الاسكان والمرافق يكون لها تفسير أحكام هذا القانون وتعتبر قراراتها فى هذا الشأن تفسيرا تشريعييا ملزما وتنتشر فى الجريدة الرسمية (١) •

(١) قضت محكمة النقض بأن النص فى المادة السابعة مكرر (ب) من القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٢. المضافة بالقانون ١٣٣ لسنة ١٩٦٣ على تشكيل لجنة عليا غرضها المشرع فى اصدار تفسيرات ملزمة لاحكامه جعل لها قوة القانون ونص على نشرها فى الجريدة الرسمية أسوة به ، فغاده وجوب ان تقتصر هذه التفسيرات التى تصدرها اللجنة على نطاق هذا القانون وحده ولا تتعداه الى سواه ، اذ كل ذلك وكالت المادة الثانية من القانون رقم ٧ لسنة ١٩٦٥ واجهت نوعين من الحالات السابقة على صدوره هى الحالات التى سميت فيها اجرة تعاقدية ولم يصدر بشأنها من اللجان تقدير للاجرة حتى صدور ذلك القانون ، وكذلك الحالات التى سميت فيها اجرة تعاقدية وقدرت اللجان اجرتها تقديرا نهائيا ، وبينت الحكم الذى يطبق فى شأن كل منهما ، ولم تتناول حالة الامكن التى أوجرت وأخطرت عنها للجان او شغلت قبل صدوره ولم تكن لها اجرة تعاقدية تصلح اساسا للتقدير الحكيم ، ومن بينها الامكن المؤجرة بمقدود اتفق فيها على تحديد اجرتها طبقا لما تقره لجنة التقدير ، اعتبرلرا بأنه لا يعد تعيينا لاجرة تعاقدية حرة وكان القرار التفسيري التشريعي رقم ٨ لسنة ١٩٦٥ انها

مادة ٧ - (معدلة بالقانون رقم ١٣٣ لسنة ١٩٦٣) يعاقب المالك الذى لا يخطر اللجنة فى المواعيد المقررة فى المادة ٤ بالعيب مدة لا تجاوز ثلاثة شهور وبغرامة لا تجاوز مائتى جنيه أو بأحدى هاتين العقوبتين .

كما يعاقب بالمعقوبة ذاتها كل مؤجر يخالف قرار تحديد الأيجار وتوزيعه .

مادة ٨ - ينشر هذا القرار بقانون بالجريدة الرسمية ، ويصدر وزير الإسكان والمرافق القرارات اللازمة لتنفيذه .

صدر برئاسة الجمهورية فى ٢٥ شعبان سنة ١٣٨١ (٣١ يناير سنة ١٩٦٢) .

=

ينصب على هذه الحالة الأخيرة التى بقيت خاضعة لأحكام القانون ١٦ لسنة ١٩٦٢ دون القانون رقم ٧ لسنة ١٩٦٥ ، فإن القرار المشار اليه يكون قد صدر فى حدود التفويض التشريعى المخول للجنة العليا دون أن يجاوزه الى أحكام القانون رقم ٧ لسنة ١٩٦٥ . (نقض منى ١٧/١١/١٩٦٧ - موسوعة الذهبية الجزء الثالث فقرة ١٧٦٥) .

قانون رقم ٧ لسنة ١٩٦٥

في شأن تخفيض إيجار الامكن (١،٢،٣)

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

قرر مجلس الأمة القانون الآتى نصه ، وقد أصدرناه :

مادة ١ - تخفيض بنسبة ٢٠٪ الاجور الحالية للامكن الخاضعة لاحكام الرسوم بقانون رقم ١٩٩ لسنة ١٩٥٢ والقانونين رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٨ ورقم ١٦٨ لسنة ١٩٦١ .

وتسرى التخفيضات المشار اليها في هذه الفقرة اعتبارا من الاجرة المستحقة عن شهر مارس سنة ١٩٦٥ .

واذا كان المكان المؤجر الذى تنطبق عليه الشروط الواردة في القوانين السالفة الذكر لم يكن قد سبق تأجيره قبل العمل بأحكام هذه القوانين

(١) الجريدة الرسمية العدد ٤١ في عام ١٩٦٥ .

(٢) صدر القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ ونص في المادة التاسعة منه على أن يستمر العمل بالأحكام المحددة للاجرة والأحكام المقررة على مخالفتها بالقانون رقم ٧ لسنة ١٩٦٥ في شأن تخفيض إيجار الامكن وذلك بالنسبة لنطاق سريان أحكام هذا القانون الأخير .

(٣) قضت محكمة النقض بأن المنازعات الناشئة عن تطبيق القانونين ٤٦ لسنة ١٩٦٢ ، ٧ لسنة ١٩٦٥ لا تعتبر منازعات إجارية لأن كل منهما لم يدمج في قانون إيجار الامكن رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ ، بل بقيت أحكامها خارجة منه مستقلة بذاتها ، ومن ثم يكون الحكم الابتدائي الصادر في هذه المنازعات بالتطبيق لأحكام هذين القانونين خاضعا للقواعد العامة من حيث جواز الطعن فيه . (نقض محني ١٧/٢/١٩٧٣ - موسوعتنا الذهبية الجزء الثالث مقرة ١٧٤٤) .

يكون التخفيض عند التعاقد على تأجيره بالنسب المشار إليها في القوانين
سابقة الذكر على أساس أجر المثل السارى عند انشاء المكن مخففا
بالنسبة المشار إليها في الفقرة السابقة .

مادة ٢ - تخفض بنسبة ٣٥٪ الاجور المتعاقد عليها للاماكن الخاضعة
لاحكام القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٢ والتي لم يكن قد تم تقدير قيمتها
الاجبارية طبقا لاحكام هذا القانون تقديرا نهائيا غير قابل
للطعن فيه .

وتعتبر الاجرة المخفضة طبقا للفقرة السابقة تحديدا نهائيا غير قابل
للطعن فيه للقيمة الاجبارية ويسرى بأثر رجعى من بدء تنفيذ عقد
الاجلار .

وبالنسبة للاماكن التي يكون قد تم تقدير قيمتها الاجبارية تقديرا
نهائيا غير قابل للطعن فيه تعدل هذه القيمة على أساس الاجرة المخفضة
طبقا لحكم هذه المادة أو طبقا للتقدير الذى تم وفقا لاحكام القانون رقم
٤٦ لسنة ١٩٦٢ أيهما أقل وذلك اعتبارا من الاجرة المستحقة عن شهر
مارس سنة ١٩٦٥ (١) .

(١) قضت محكمة النقض بأن المقرر في قضاء النقض ان مغاد نص المادة
الثانية من القانون رقم ٧ لسنة ١٩٦٥ ، ان حالات الجأى الخاضعة لاحكام
القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٢ والتي كتلت لاتزال معروضة عند صدور القانون
رقم ٧ لسنة ١٩٦٥ سواء امام لجان التقدير او مجالس المراجعة ولم يكن قد
صدر في شأنها تقدير نهائى غير قابل للطعن وتكون فيها اجرة متعاقد عليها
بإرادة الطرفين الحرة قبل صدور قرار اللجنة فله يتم تحديد الاجرة القلونية
لها على أساس الاجرة المتعاقد عليها مع تخفيضها بالنسبة المقررة فيه ،
على أن يقوم هذا التحديد الحكى للاجرة مقام تقدير اللجان ويكون له اثر
رجعى من وقت التعاقد . (نفس معنى ١٩٨١/١٢/٢٠ - مدونتنا الذهبية
المعد الثاني مقرة ٦٠٥) .

مادة ٢ - يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن ثلاثة اشهر وبغرامة لا تقل عن مائتي جنيه أو بأحدى هاتين العقوبتين كل مؤجر يخالف احكام هذا القانون .

مادة ٤ - ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ويحصل به من تاريخ نشره .

يصمم هذا القانون بخاتم الدولة وينفذ كقانون من قوانينها .

صدر برئاسة الجمهورية في ١٦ شوال سنة ١٣٨٤ هـ ٢٠ فبراير سنة ١٩٦٥ م .

=

— وقضت بأن المادة الثانية من القانون رقم ٧ لسنة ١٩٦٥ في شأن تخفيض إيجار الامكن قد نصت على ان « تخفض بنسبة ٣٥ ٪ الاجور المتعاقد عليها للامكن الخاضعة لاحكام القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٢ والتي لم يكن قد تم تقدير قيمتها طبقا لاحكام هذا القانون تقديرا نهائيا غير قابل للطعن فيه » ولما كان من المقرر في قضاء هذه المحكمة ان الاجرة المتعاقد عليها والتي تتخذ اسسا للتخفيض بنسبة ٣٥ ٪ وفق تلك المادة ، هي الاجرة الاصلية التي اتفق عليها الطرفان في العقد منذ بدء الإيجار وقبل أي تخفيض يكون قد أجرى عليها طبقا لقوانين تخفيض الاجرة المتبعة ، وكان الحكم المطعون فيه قد عول في فضله على ما أورده الخبير المنتدب في تقريره من ان العين موضوع النزاع قد انشئت في ١٢/٢٦/١٩٦١ وان اجرتها المتفق عليها في عقد الإيجار هي ٢٢٠٠ جنيه ولم تخضع لاية تخفيضات سابقة ، فتمتخض بمقدار ٣٥ ٪ عملا بالقانون رقم ٧ لسنة ١٩٦٥ لعدم صدور قرار نهائي من لجنة تقدير الاجارات بتحديد اجرتها قبل نفاذه ، فانه لا يكون قد خالف القانون ، واذ اعتمد الحكم على تقرير الخبير ليكون ما يحويه من بيان واسباب وتفنيد لاقوال الطاعن جزءا متما لا سبيله كما رد بأسباب مستقاة على دفاع الطاعن بأن الاجرة الواردة بالعقد وهي ٢٢٠٠ جنيه هي الاجرة بعد تخفيضها بنسبة ٢٠ ٪ بمقتضى القانون ١٦٨ لسنة ١٩٦١ بقوله انه قد ثبت من بلاغ الملك نفسه ان عين النزاع قد تمت في ١٢/٢٦/١٩٦١ وهو تاريخ لاحق لـ ١١/٥/١٩٦١ . وبالتالي لم تخضع للقانون رقم ١٦٨ لسنة ١٩٦١ او أية قوانين سابقة عليه ، فان النعم عليه بالتصور وبخالفه الثابت في الاوراق يكون على غير اساس . « نقض مخني ٢٧/٢/١٩٨٤ — المرجع المسبق بقرة ٤٦٢٢ .

قانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩.

في شأن ايجار الامكن وتنظيم العلاقة بين المؤجرين والمستأجرين
وبالغاء القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ - بشأن ايجار الامكن وتنظيم
العلاقات بين المؤجرين والمستأجرين - والقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٢ -
بتمديد ايجار الامكن - والقانون رقم ٧ لسنة ١٩٦٥ - في شأن
تخفيض ايجار الامكن - والقوانين المعدلة لها وبالغاء القانون رقم
٦٠٥ لسنة ١٩٥٤ في شأن المنشآت الآيلة للسقوط (١) ، ع ٣٥ .

رئيس الجمهورية

باسم الأمة

قرر مجلس الأمة القانون الآتي نصه ، وقد أصدرناه :

الباب الاول

في شأن ايجار الامكن

الفصل الاول

في الاحكام العامة

المواد من ١ الى ٥ : (ملغاة بالقانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧) .

(١) الجريدة الرسمية في ١٨/٨/١٩٦٩ - العدد ٣٣ مكرر (تلغ) .

(٢) صدر القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ ونص في المادة الثامنة
منه على أن يستمر العمل بالاحكام المصعدة للأجرة والاحكام المقررة على
مخالفتها بالقانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ في شأن ايجار الامكن وتنظيم العلاقة
بين المؤجرين والمستأجرين وذلك بالنسبة لتطابق سريان احكام هذا القانون
الأخير .

الفصل الثاني

في تقدير وتحديد الاجرة

مادة ٦ - يجب على من يرغب في اقامة مبنى أن يرفق بطلب الترخيص له بالبناء المقدم الى الجهة الادارية المختصة بشئون التنظيم بيانا بقيمة الارض والمباني ومواصفات البناء ومقترحاته عن اجرة المبنى وتوزيعها على وحداته وما يدل على أداء مبلغ مائة قرش عن كل وحدة من هذه الوحدات ، ويحتسب هذا المبلغ ضمن تكاليف المبنى .

وتكون البيانات المشار اليها والموضحة باللائحة التنفيذية متممة للمستندات اللازمة للحصول على الترخيص المشار اليه طبقا لاحكام القانون رقم ٤٥ لسنة ١٩٦٢ بشأن تنظيم المباني ، واحكام القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٦٤ في شأن تنظيم وتوجيه أعمال البناء والقرارات المنفذة لهما .

مادة ٧ - يتضمن قرار الجهة الادارية المختصة بشئون التنظيم بالموافقة على اقامة البناء تقدير الاجرة الاجمالية للمبنى وفقا لاحكام الواردة في هذا الباب وتوزيعها على وحدات المبنى ويصرف ترخيص البناء موضحا به قرار التقدير والتوزيع وعلى أساسه يتم التعاقد بين المؤجر والمستأجر الى أن يتم تحديد الاجرة طبقا لاحكام هذا الباب .

مادة ٨ - تتولى تحديد اجرة الامكن الخاضعة لاحكام هذا القانون وتوزيعها على وحداته لجان يصدر بتشكيلها قرار من المحافظ المختص تتكون من اثنين من المهندسين وأحد العاملين من المختصين بربط أو تحميل الضريبة على العقارات المبنية وعضوين يرشحهما الاتحاد الاشتراكي العربي يكون أحدهما من بين ملاك العقارات المبنية بالمدينة أو القرية وتكون رئاستها للأقدم من المهندسين .

ويشترط لصحة انعقادها حضور أحد المهندسين والعضو المختص

برط أو تحصيل الضريبة وأحد عضوى الاتحاد الاشتراكى العربى ،
وتصدر قرارات اللجنة بأغلبية أصوات الحاضرين وعند التساوى
يرجح رأى الجانب الذى منه الرئيس .

ويصدر وزير الاسكان والمرافق قرارا بالقواعد والاجراءات التى
تنظم أعمال هذه اللجان .

مادة ٩ - على مالك البناء فى موعد لا يجاوز ثلاثين يوما من تاريخ
نفاذ أول عقد إيجار عن أية وحدة من وحدات المبنى أو من تاريخ
شغلها لأول مرة بأية صورة من صور الاشتغال ، أن يخطر اللجنة المشار
اليها فى المادة السابقة والتى يقع فى دائرتها المبنى لتقوم بتحديد أجرته
وتوزيعها على وحداته بعد مراجعة ما تم انجازه ومطابقته للمواصفات
المصادر على أساسها موافقة لجنة تنظيم وتوجيه أعمال البناء وترخيص
المباني .

وللمستأجر أن يخطر اللجنة المذكورة بشغله المكان المؤجر .

وتنظم اللائحة التنفيذية اجراءات اخطار المالك والمستأجر للجنة .

ويجوز للجنة أن تقوم بالتقدير من تلقاء نفسها أو بناء على
اخطار من الجهة المختصة بحصر العقارات المبنية .

ويلتزم المالك بتسليم العين المؤجرة صالحة للاستعمال والا جاز
للمستأجر بترخيص من قاضى الامور المستعجلة استكمال الاعمال
الناقصة مع خصم التكاليف من الاجرة ، وذلك بعد اذار المالك
بالقيام بها .

مادة ١٠ - تصدر أجرة المبنى على الاسس الآتية :

(١) صافى عائد استثمار العقار بواقع ٥٪ من قيمة الارض
والمباني .

(ب) مقابل استهلاك رأس المال ومصروفات الاصلاحات والصيانة
والادارة يواقع $\frac{3}{4}$ من قيمة المباني •

ومع مراعاة الاعفاءات المقررة بالقانون رقم ١٦٩ لسنة ١٩٦١
بتقرير بعض الاعفاءات من الضريبة على المقارنات المبنية وخفض الاجار
بمقدار الاعفاء ، يضاف الى الاجرة المحددة وفقا لما تقدم ما يخصها
من الضرائب العقارية الاصلية والاضافية كل ذلك مع عدم الاخلال بأحكام
القوانين الاخرى الخاصة بالتزامات كل من المؤجرين والمستأجرين بشأن
الضرائب والرسوم •

ويلتزم المستأجر بأداء هذه الضرائب والرسوم الى المؤجر مع
الاجرة الشهرية ويترتب على عدم الوفاء بها نفس النتائج المترتبة على
عدم سداد الاجرة •

مادة ١١ - تصدر قيمة الارض وفقا لثمن المثل وقت البناء ، كما
تصدر قيمة المباني وفقا لسعر السوق في ذلك الوقت •

وتحسب كامل قيمة الارض والمباني والاساسات والتوصيلات
الخارجية للمرافق العامة في حالة البناء على كل المساحة المسموح بالبناء
عليها واستيفاء الارتفاع طبقا للقيود المفروضة على المنطقة وأحكام
قوانين تنظيم المباني وغيرها من القوانين واللوائح •

أما في حالة البناء على كل المساحة المسموح بالبناء عليها من عدم
استكمال المبنى الحد الاقصى المسموح به لارتفاع البناء تحسب كل
قيمة المباني المنشأة كما تحسب قيمة الارض والاساسات والتوصيلات
الخارجية للمرافق بنسبة ما يقام فعلا من أدوار الى الحد الكلى
للادوار الكاملة التى تسمح بها قيود الارتفاع المشار اليها ، ويجوز في
بعض المناطق تعديل هذه النسبة بما يتفق وصقع وظروف العمران •

وإذا كان البناء لا يشغل غير جزء من الارض المسموح بالبناء
عليها فلا يحسب في تقدير الاجار من قيمة الارض الا القدر المخصص

لمنفعة البناء فقط بشرط تحديد هذا القدر بفواصل ثابتة والا فلا تحسب سوى المساحة المبنى عليها بالفصل .

وفي حالة المساكن المستقلة والمباني ذات الصيغة الخاصة كالمدارس والمستشفيات فيؤخذ في الاعتبار عند تحديد أجرة هذه الإبنية ، علاوة على قيمة المباني ، قيمة الأرض والاساسات والتوصيلات الخارجية للمرافق بأكملها بصرف النظر عن الحد الأقصى المسموح به لارتفاع البناء ، فإذا جد أى تغير في الوضع الذى بنى التقدير على أساسه يعاد تحديد الأجرة وفقا للوضع الجديد (١) .

مادة ١٢ - يعاد تقدير قيمة الأرض عند تحديد الأجرة في حالة تعطية البناء وذلك اذا تمت التغطية بعد خمس سنوات على الأقل من تاريخ انشاء المباني الأصلية أو في حالة ما اذا طرأ على العقار ما يستوجب

(١) قضت محكمة النقض بأن مؤدى نص المادة ١١ من القانون ٥٢ لسنة ١٩٦٩ - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة ان المبرة في تحديد قيمة الأرض هو بين المثل وقت البناء وذلك بالنظر الى قيمتها السوقية دون اعتداد بالثمن الحقيقي الذى يكون الملك قد دفعه (نقض مدنى ١٩٨١/١١/١٩ - مدونتنا الذهبية العدد الثمانى مقرة ٦٠١) .

— كما قضت بأن مؤدى نص المادة ١١ من القانون ٥٢ لسنة ١٩٦٩ ولائحته التنفيذية وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة انه في حالة عدم الوصول بالمبنى الى الارتفاع الذى تسمح به قيود الارتفاع فيحسب من قيمة الأرض المخصصة لمنفعة البناء ومن تكاليف اقامة الاساسات والتوصيلات الخارجية للمرافق نسبة بقدر ما اقيم من طوابق الى العدد الذى تسمح به قيود الارتفاع وهو ما يصدق على حالة التغطية في مبنى اقيم دون استكمال قيود الارتفاع اذ يعمى احتساب حصة هذه المباني المستحقة في كامل قيمة الأرض المخصصة لمنفعة البناء وذلك بنسبة ما اقيم فعلا من ادوار مستحقة الى العدد الكلى الذى تسمح به قيود الارتفاع ، لها اذا كان البناء قد ارتفع الى الحد المسموح به قانونا او الى أكثر من المسموح به فانه يعمى احتساب كل قيمة الأرض وغيرها من الادوار الخالية فعلا ولو كان البناء قد اتيد بالخلف لاحتكام قوانين تنظيم المباني وغيرها من اللوائح (نقض مدنى ١٩٨٤/٤/١١ - المرجع السابق مقرة ٦٢٤) .

لام ١٦ - موسوعة مصر - ج ٧)

تطبيق أحكام القوانين السارية في شأن مقابل التصمين وفي هذه الحالة تكون اعادة تقدير قيمة الارض بقصد تحديد أجرة الميالي المستجدة فقط .

مادة ١٢ - تكون قرارات لجان تحديد الاجرة نافذة رغم الطعن عليها . وتعتبر نهائية اذا لم يظمن عليها في الميعاد .

ويكون الطعن على هذه القرارات امام المحكمة الابتدائية الكائن في دائرتها المكان المؤجر ، خلال ثلاثين يوما من تاريخ الاخطار بقرار اللجنة .

وعلى قلم كتاب المحكمة أن يخطر جميع المستأجرين لباقي وحدات المبنى بالطعن والجلسة المحددة لنظره .

ويترتب على قبول الطعن اعادة النظر في تقدير أجرة جميع الوحدات التي شملها القرار المطعون عليه . ويعتبر الحكم الصادر في هذا الشأن ملزما لكل من المالك والمستأجرين (١) .

(١) قضت محكمة النقض بأن النص في المادة ١٢ من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ - المنطبق على واقعة الدعوى - « وتكون قرارات لجان تحديد الاجرة نافذة رغم الطعن عليها ، وتعتبر نهائية اذا لم يظمن عليها في الميعاد ، ويكون الطعن على هذه القرارات امام المحكمة ... وعلى قلم كتاب المحكمة ان يخطر جميع المستأجرين لباقي وحدات المبنى بالطعن بالجلسة المحددة لنظره ويترتب على قبول الطعن اعادة النظر في تقدير أجرة جميع الوحدات التي شملها القرار المطعون عليه ، ويعتبر الحكم الصادر في هذا الشأن ملزما لكل من المالك والمستأجرين » يدل - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - ان اعادة النظر في تقدير لجرة وحدات المبنى لا يكون الا اذا اشتمل القرار المطعون فيه على تقدير أجرة وحدة او اكثر خلاف الوحدة المطعون على تقديرها ، وانه حتى يستفيد المستأجرون من لم يظمنوا على قرار لجنة تقدير الاجرات بتخفيض الاجرة مما حددته اللجنة ، يجب أن يكون هناك طعنا من احد المستأجرين على تقدير اللجنة لاجرة الوحدة التي يشغلها ضمن وحدات المبنى التي شملها القرار ، مما رأى به المشرع مراعاة لمعادلة

توزيع الإجرة الكلية على وحدات المبنى ، اعتبار الحكم ملزما لكل من المالك والمستأجرين وذلك خلافا للقاعدة العامة في قانون المرافعات التي تنص بالآ يضر الطامن من طعنه وآلا يستفيد من الطعن الا من رفعه ، بما مؤداه ان الملك لا يضر بطعنه اذا كان طعنه منصبا على تقدير الإجرة الكلية للمبنى ولم يطعن احد من المستأجرين على قرار اللجنة ، لما كان ذلك وكان الثابت من الاوراق ان الطامنة بصفتها المالكة لمعار النزاع هي وحدها التي طعنت على قرار لجنة تقدير الاجارات ولم يطعن احد من المستأجرين المطعون عليهم على هذا القرار فاصبح نهائيا بالنسبة لهم ، فان الحكم المطعون فيه اذ قضى بتخفيض الإجرة التي حددتها اللجنة لهم ، فله يكون قد عدل قرار لجنة تقدير الاجارات لصالح المطعون عليهم الذين لم يطعن احد منهم عليه وخالف بذلك المادة ٢١٨ من قانون المرافعات التي تنص على انه لا ينفذ من الطعن الا من رفعه بما يوجب نقضه دون حجة ليبحث باقى أسبلب الطعن (نقض معنى ١٩٨١/٤/٤ — مدونتنا الذهبية العدد الثالثي فقرة ٥٩٤) .

— كما قضت بانه ولئن كان من المقرر في قضاء هذه المحكمة ان مادة المادة ١٤ من القانون رقم ٥٢ سنة ١٩٦٩ انها اتت بحكم جديد مؤداه ان اعادة النظر في تقدير الإجرة بناء على تظلم المالك أو احد المستأجرين يترتب عليه وجوب تقدير المبنى جيمعه وتوزيع القيمة الاجارية على وحدانه جميعا دون ان يقتصر ذلك الحق على من تقدم بالتظلم ، واذا كانت احكام القوانين لا تسرى الا على ما يقع من تاريخ نفاذها ولا يترتب عليها اثر لما حدثت قبلها ما لم ينص القانون على خلاف ذلك ، لما كان ذلك وكان البين من مدونات الحكم المطعون فيه ومن تقرير الخبر المتقدم ان لجنة تقدير الاجارات قدرت اجرة وحدات معقل النزاع في ١٩٦٨/١٠/٨ وتظلم منه الطامنون وبعض المستأجرين امام مجلس المراجعة ، كما اتلم الطامنون الدعوى المطعون في حكمها طمنا في ذات قرار لجنة تقدير الإجرة ، وكان القانون رقم ٥٢ سنة ١٩٦٩ قد صدر وعمل به اعتبارا من ١٩٦٩/٨/١٨ فان احكامه — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة ، ومنها حكم المادة ١٢ الذي استحدثت قاعدة اعادة تقدير اجرة جبيع وحدات المبنى نتيجة الطعن بالنسبة لاحداها — لا تسرى على الدعوى الراجعة التي اتفرد الطامنون (المالك) بإقالتها وتكون احكام القانون رقم ٤٦ سنة ١٩٦٢ المعدل بالقانون رقم ١٢٣ سنة ١٩٦٣ — التي صدر قرار اللجنة المطعون فيه في ظلها هي وحدها الواجبة التطبيق الا انه لما كان من المقرر — في ظل القانون رقم ٤٦ سنة ١٩٦٢ — ان القرار =

مادة ١٤ - اذا لم تكن العين مؤجرة وقت صدور قرار لجنة تمديد الاجرة ، جاز لاول مستأجر لها أن يطمئن على هذا القرار خلال ثلاثين يوما من تاريخ نفاذ عقده .

وفي هذه الحالة يقتصر أثر الحكم الصادر في الطعن على أجرة الوحدة التي يشغلها الطاعن وحدها دون باقي وحدات المبنى .

مادة ١٥ - يلتزم المستأجر في حالة تحديد الاجرة بالزيادة عما هو منصوص عليه في العقد ، بأداء الفرق مقسما على أقساط شهرية لمدة مساوية للمدة التي استحق عنها أو بسداده كاملا اذا أراد اخلاء العين المؤجرة قبل انقضاء المدة المذكورة .

وعلى المؤجر أن يرد الى المستأجر فرق الاجرة عند تمديدتها بما يقل عما هو منصوص عليه في العقد وبالطريقة المنصوص عليها في الفقرة السابقة .

المواد من ١٦ الى ١٨ (ملغاة بالقانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧) .

مادة ١٩ - يجب أن يتم الوفاء بالاجرة المحددة وما في حكمها كاملة الى المؤجر طبقا لاحكام هذا الباب في موعد لا يجاوز الاسبوع

الصادر في التظلم من قرار لجنة تقدير الاجرة ، اذا تعلق بالقيمة الاجارية للمبنى يكون حجة على الملك والمستأجرين جميعا ، لما كان ذلك وكان البين من الاوراق ان الطعن على قرار لجنة تقدير الاجرة الصادرة بتاريخ ١٩٦٨/١٠/٨ قد اقيم من الملك بطلب الحكم بزيادة القيمة الاجارية للمبنى ، فمن الحكم المطعون فيه اذ ايد حكم محكمة الدرجة الاولى الذي قضى بزيادة القيمة الاجارية للمبنى (عقار النزاع) من مبلغ ٢١٧٢٨٠ جنيه الى مبلغ ٢٢٢٢٢٠ جنيه شهريا ، يكون قد التزم صحيح القانون ويكون النعم عليه بالخطا في تطبيق القانون على غير اساس . ٧ نقض مدني ١٩٨٤/٥/٢٣ - المرجع السابق مقرة ٦٢٧ .

الاول من الشهر المستطقة عنه أو الموعد المتفق عليه في العقد وذلك
بإيصال مثبتة فيه قيمة الاجرة (١) .

المواد من ٢٠ الى ٤٢ (ملغاة بالقانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧) .

مادة ٤٣ - يستمر العمل بالاحكام المحددة للاجرة والاحكام المقررة
على مخالفتها بالقانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ بشأن ايجار الامكن وتنظيم
العلاقات بين المؤجرين والمستأجرين والقانون رقم ١٦٩ لسنة ١٩٦١
بتقرير بعض الاعفاءات من الضريبة على العقارات المبنية وخفض
الايجارات بمقدار الاعفاءات ، والقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٢ بتحديد
ايجار الامكن والقانون رقم ٧ لسنة ١٩٦٥ في شأن تخفيض ايجار
الامكن والقوانين المحطة لها ، وذلك بالنسبة الى نطاق سريان
كل منها .

مادة ٤٤ - يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على ثلاثة أشهر وبغرامة
لا تتجاوز مائتي جنيه أو باحدى هاتين العقوبتين كل من يخالف أحكام
المواد ٤ و ٥ و ٧ و ٩ فقرة أولى و ١٦ و ١٨ و ٢٦ و ٢٩ من
هذا القانون .

المواد من ٤٥ الى ٤٦ (ملغاة بالقانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧) .

مادة ٤٧ - مع مراعاة حكم المادة ٤٣ ، يلغى القانون رقم ١٢١
لسنة ١٩٤٧ والقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٢ والقانون رقم ٧ لسنة ١٩٦٥
والقوانين المعدلة لها ، كما يلغى القانون رقم ٦٥٥ لسنة ١٩٥٤ في شأن
المنشآت الآيلة للسقوط ، وكل نص يخالف أحكام هذا القانون .

(١) صدر القرار الوزاري رقم ٣٣١ لسنة ١٩٧٠ بتحديد الجهة الادارية
التي تودع لديها الاجرة وذلك في المدن والقرى التي لا توجد بها مأموريات
موائد تعتبر مجالسها المحلية الجهة الادارية التي تودع لديها الاجرة تنفيذاً
لحكم المادة ١٩ من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩. المشمل اليه (الوقائع
المصرية في ١٩٧٠/٧/١ - المعداد ١٤٧) .

مادة ٤٨ - ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، ويحمل به من تاريخ نشره ، وعلى وزير الاسكان والمرافق اصحاب اللوائح والقرارات اللازمة لتنفيذه (١) .

يصم هذا القانون بخاتم الدولة ، وينفذ كقانون من قوانينها ؛

صدر بريلسة الجمهورية في ٤ جيلدى الآخرة سنة ١٣٨٩ (١٧ أغسطس سنة ١٩٦٩) .

(١) صدر القرار الوزارى رقم ١٠٤٣ لسنة ١٩٦٩ بإصدار اللائحة التنفيذية للقانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ (الوقف المبرية في ١٩٦٩/١/٣ - المجد ٢) .

التسم الثالث

في القانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨١ ولائحته التنفيذية

قانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨١

في شأن بعض الاحكام الخاصة بتأجير وبيع الامكن وتنظيم العلاقة بين المؤجر والمستأجر (١،٢،٣)

باسم الشعب

رئيس الجمهورية

قرر مجلس الشعب القانون الآتى نصه ، وقد أصدرناه :

(١) الجريدة الرسمية في ٢٠ يولية سنة ١٩٨١ - العدد ٢١، تابع (ج) .

(٢) صدر حكم المحكمة الدستورية العليا بالجلسة المنعقدة في يوم السبت الموافق ١٧/٥/١٩٨٦ في القضية المقيدة برقم ٥ لسنة ٥ القضائية « دستورية » وقضى بعدم دستورية قرار محافظ المنيا رقم ١٥٣ لسنة ١٩٨٢ بعد نطاق سريان بعض احكام القانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨١ في شأن بعض الاحكام الخاصة بتأجير وبيع الامكن وتنظيم العلاقة بين المؤجر والمستأجر الى جميع قرى محافظة المنيا . وجاء بحيفيات هذا الحكم ما يلى :

حيث ان الدعوى استولمت اوضاعها القانونية .

وحيث ان الواقع - على ما يبين من قرار الاحالة وسائر الأوراق - تتحصل في أن المستألف عليه كان قد اقام الدعوى رقم ٤٥٩ لسنة ١٩٨١ مدنى دير مواس الجزئية طالبا اخلاء المستألف من الشقة المؤجرة اليه الكفنة بقرية الحسينية لانتهاه عقد الإيجار المبرم بينهما ، واذ قضى له بطلبه بتاريخ ٢٩ مارس سنة ١٩٨٢ . ، فقد طعن المستألف على هذا الحكم بالاستئناف رقم ٢٦٣ لسنة ١٩٨٢ مدنى مستألف المنيا ، تليسا على ابتداد نطاق سريان احكام القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ في شأن تأجير وبيع الامكن وتنظيم العلاقة بين المؤجر والمستأجر الى القرية الكفنة بها الشقة محل النزاع بمقتضى قرار محافظ المنيا رقم ١٥٣ لسنة ١٩٨٢ الصادر استنادا الى قرار

رئيس الجمهورية رقم ٢٧٢ لسنة ١٩٨٢ في شأن نقل بعض الاختصاصات الى الحكم المحلي ، واذ ترمى لحكمة المنيا الابتدائية عدم دستورية هذين القرارين ، فقد قررت بجلسة ٢١ اكتوبر سنة ١٩٨٣ وقف الدعوى واحالة الاوراق الى المحكمة الدستورية العليا للفصل في مدى دستوريتها ، تأسيسا على ما اورثته في اسباب قرارها من ان الفقرة الثانية من المادة الاولى من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ تجيز لوزير الاسكان والتعمير مد نطق سريان احكام الباب الاول من هذا القانون كلها او بعضها على القرى . واذ كان قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٧٢ لسنة ١٩٨٢ قد نقل هذا الاختصاص الى المحافظين ، بما نص عليه في الفقرة الثانية من ملحقته الاولى من استبدال عبارة « المحافظ المختص » بعبارة « وزير الاسكان » اينما وردت في القوانين واللوائح المعمول بها في المجالات الموضحة بهذا القرار ومن بينها تنظيم العلاقة بين المؤجر والمستاجر ، فان قرار رئيس الجمهورية المشار اليه وقرار محافظ المنيا رقم ١٥٣ لسنة ١٩٨٢ الصادر استنادا اليه يكونان قد عدلا من حكم القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ حال انها لم يصدرها عن السلطة التشريعية مما يتضمن مخالفة لنص المادة ٨٦ من الدستور التي تقتضي بأن يتولى مجلس الشعب سلطة التشريع .

وحيث ان الاصل ان السلطة التنفيذية لا تتولى التشريع ، وانما يقوم اختصاصها اساسا على اعمال القوانين واحكام تنفيذها ، غير انه استثناء من هذا الاصل ، وتحقيقا لتعاون السلطات وتساعدتها ، فقد عهد الدستور اليها في حالات محددة اعمالا تدخل في نطاق الاعمال التشريعية ، ومن ذلك اصدار اللوائح اللازمة لتنفيذ القوانين ، فنصت المادة ١٤٤ من الدستور على ان « يصدر رئيس الجمهورية اللوائح اللازمة لتنفيذ القوانين ، بما ليس فيه تعديل او تعطيل لها او اعفاء من تنفيذها ، وله ان يفوض غيره في اصدارها ، ويجوز ان يعين القانون من يصدر القرارات اللازمة لتنفيذه ، وموذى هذا النص ، ان الدستور حدد على سبيل الحصر الجهات التي تختص باصدار اللوائح التنفيذية فقصرها على رئيس الجمهورية او من يفوضه في ذلك او من يعينه القانون لاصدارها ، بحيث يمتنع على من عداهم ممارسة هذا الاختصاص الدستوري ، والا وقع عمله اللاتحي مخالفا لنص المادة ١٤٤ المشار اليها ، كما انه متى عهد القانون الى جهة معينة باصدار القرارات اللازمة لتنفيذه استقل من عينه القانون دون غيره باصدارها .

وحيث ان القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ في شأن تأجير وبيع الامكن

وتنظيم العلاقة بين المؤجر والمستأجر المعدل بالقانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨١ حدد في بعض نصوصه الأحكام التي يتوقف تنفيذها على صدور قرار وزير الإسكان والتعمير ، ومن بينها ما نصت عليه الفقرة الثانية من ملته الأولى من أنه « يجوز بقرار من وزير الإسكان والتعمير مد نطاق سريان أحكام (البلب الأول منه) كلها أو بعضها على القرى بناء على اقتراح المجلس المحلي للمحافظة ، وكذلك على المناطق السكنية التي يطبق عليها قانون نظام الحكم المحلي » وطبقا لهذا النص وأعمالا لحكم المادة ١٤٤ من الدستور — على ما تقدم بيته — يكون وزير الإسكان والتعمير هو المختص دون غيره بإصدار القرارات المنفذة للفقرة الثانية من المادة الأولى من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ المشار إليه ، ويكون قرار محافظ المنيا رقم ١٥٣ لسنة ١٩٨٢ بوصفه لائحة تنفيذية لهذا القانون ، إذ نص على مد نطاق أحكام بعض مواد القانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨١ المعدل للقانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ على جميع القرى الواقعة في دائرة محافظة المنيا ، قد صدر مشوبا بعيب دستوري لصوره من سلطة غير مختصة بإصداره بالمخالفة لحكم المادة ١٤٤ من الدستور ، الأمر الذي يضمن معه الحكم بعدم دستوريته .

وحيث أن قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٧٢ لسنة ١٩٨٢ في شأن نقل بعض الاختصاصات إلى الحكم المحلي بعد أن نص في الفقرة الأولى من مادته الأولى على أن « تنقل إلى الوحدات المحلية كل في دائرة اختصاصها ، الاختصاصات التي تباشرها وزارة الإسكان وفقا للقوانين واللوائح والقرارات المعمول بها في المجالات الآتية : تلجبر وبيع الأمكن وتنظيم العلاقة بين المؤجر والمستأجر . . . » نص في الفقرة الثانية منها — المطعون عليها على أن « ويستبدل بعبارتى وزارة الإسكان ، ووزير الإسكان عبارتا المحافظة المختصة والمحافظ المختص أينما وردتا في القوانين واللوائح والقرارات المعمول بها في المجالات السابقة » ، ومؤدى هذا الاستبدال — وفي نطاق الدعوى المطروحة — نقل اختصاص وزير الإسكان للاتص النصوص عليه في الفقرة الثانية من المادة الأولى من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ في شأن تلجبر وبيع الأمكن وتنظيم العلاقة بين المؤجر والمستأجر المعدل بالقانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨١ إلى محافظ المنيا ، لما كان ذلك ، وكان اختصاص وزير الإسكان في إصدار اللوائح والقرارات اللازمة لتنفيذ القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ المشار إليه ومن بينها القرارات المنصوص عليها في الفقرة الثانية من المادة الأولى منه يستند إلى المادة ١٤٤ من الدستور على نحو

أولا : في شأن قواعد واجراءات تصديق أجرة الاماكن :

مادة ١ - فيما عدا الاسكان الفاخر ، لا يجوز أن تزيد الاجرة السنوية للاماكن المرخص في اقامتها لاغراض السكنى اعتبارا من تاريخ

ما سلف بيانه ، ومن ثم فإن قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٧٢ لسنة ١٩٨٢ اذ جاء معدلا لهذا الاختصاص الدستوري الذي سبق وأن عين القانون من له الحق في ممارسته يكون قد خالف المادة ١٤٤ من الدستور ، الأمر الذي يتعين معه الحكم بعدم دستوريته ، خيبا تضمنته الفقرة الثانية من المادة الأولى منه من استبدال عبارة « المحقق المختص » بعبارة « وزير الاسكان » الواردة بالفترة الثانية من المادة الأولى من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ في شأن تأجير وبيع الاماكن ، وتنظيم العلاقة بين المؤجر والمستأجر المعدل بالقانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨١ .

وحيث انه لا ينال ما تقدم ، ما نصت عليه الفقرة الأولى من المادة ٢٧ من قانون نظم الحكم المحلي الصادر بقرار بقانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩ المعدل بالقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٨١ من أن « يتولى المحافظ بالنسبة الى جميع المرافق العامة التي تتخلل في اختصاص وحدات الحكم المحلي وفقا لأحكام هذا القانون - جميع السلطات والاختصاصات التنفيذية المقررة للوزراء بمقتضى القوانين واللوائح ويكون المحتفظ في دائرة اختصاصه رئيسا لجميع الأجهزة والمرافق المحلية » ذلك أن القانون المشار اليه استهدف تنظيم الأمور المتعلقة بنظام الحكم المحلي بقضاء وحدات ادارية تتولى ممارسة السلطات والاختصاصات التنفيذية ذات الطبيعة الادارية اللازمة لادارة الأعمال المنوطة بالمرافق العامة الواقعة في دائرتها نقلا اليها من الحكومة المركزية بوزاراتها المختلفة ، وقصد المشرع بنص المادة ١/٣٧ المشار اليها أن يباشر المحافظون - بوصفهم رؤساء الأجهزة والمرافق العامة التابعة لهم - السلطات والاختصاصات المقررة للوزراء في هذا الصدد ، دون أن يتعدى ذلك الى الاختصاص بإصدار اللوائح التنفيذية ، والتي تكون القوانين قد عهدت بها الى الوزراء ، والتي يتسع لها مطلق عبارة السلطات والاختصاصات التنفيذية الواردة بنص المادة (٢٧) المشار اليها (الجريدة الرسمية في ١٩٨٦/٥/٢٩ - المذ ٢٢) .

(٢) صدر القرار الوزاري رقم ٧٦٦ لسنة ١٩٨١ بتنفيذ بعض الأحكام الخاصة بتأجير وبيع الاماكن وتنظيم العلاقة بين المؤجر والمستأجر (انظر ما يلي من ٤) .

٢٥١ **تجديد الاملاك**

المعمل بأحكام هذا القانون على $\frac{7}{10}$ من قيمة الارض والمباني وعلى
الا تقل المساحة المؤجرة لهذه الاغراض عن ثلثي مساحة مباني القمار .

ولا تسرى على هذه الاملاك احكام المادة (١٣) عدا الفقرة الاخيرة
منها والمادة (١٤) والفقرة الاولى من المادة (١٥) والفقرة الثانية
من المادة (٦٨) من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ في شأن تأجير وبيع
الاملاك وتنظيم العلاقة بين المؤجر والمستأجر .

ويصدر بتحديد مواصفات الاسكان الفاخر قرار من الوزير المختص
بالاسكان .

مادة ٢ - تقدر قيمة الارض بالنسبة الى الاملاك المنصوص عليها
في الفقرة الاولى من المادة السابقة وفقا لثمن المثل عند الترخيص
بالبناى ، وتقدر قيمة المباني وفقا للتكلفة الفعلية وقت البناء ، فاذا ثبت
تراخى المالك عمدا عن اعداد المبنى للاستغلال ، تقدر تكلفة المبنى وفقا
للاسعار التى كانت سائدة فى الوقت الذى كان مقدرا لانتهاء اعمال البناء
وذلك دون اخلال بحق المحافظة فى استكمال الاعمال وفقا للقواعد
المنظمة لذلك .

ويصدر قرار من الوزير المختص بالاسكان بتحديد الضوابط
والمعايير التى تتبع فى تقدير قيمة الارض والمباني بما يكلل تقديرها
بقيمتها الفعلية ويتضمن القرار كيفية تحديد الاجرة الاجمالية للمبنى
وتوزيعها على وحداته ، وفقا لموقع كل وحدة ووضعها والارتفاع
بها ومستوى البناء .

مادة ٣ - تشكل بقرار من المحافظ المختص فى كل محافظة لجنة
او اكثر تضم بعض ذوى الخبرة لاعداد تقارير سنوية بناء على
الدراسات التى تجريها فى نطاق المحافظة عن :

(١) ثمن المثل للارض من واقع اسعار التعامل بالمدينة او الحى
او المنطقة مستخلصة من كافة التصرفات والتعاملات القانونية

مسواة بين الافراد أو الجهات الحكومية أو العامة أو الخاصة •

(ب) أسعار التكلفة الفعلية لمختلف مستويات المباني من واقع تطورات أسعار مواد البناء ونفقات العمالة ونتائج المناقصات وغيرها من الوسائل القانونية المتبعة لتنفيذ الاعمال •

ويؤخذ في الاعتبار بالتعديرات الواردة في هذه التقارير عند تحديد الاجرة وفقا لاحكام هذا القانون •

وتسلم المحافظة نسخة من هذه التقارير لكل من يطلبها في مقابل رسم يصدر بتعديده قرار من المحافظ المختص بما لا يجاوز خمسة جنيهات للنسخة •

مادة ٤ - يتولى مالك المبنى تحديد الاجرة وفقا للضوابط والمعايير والتقارير والدراسات المنصوص عليها في المواد السابقة ويتضمن عقد الايجار مقدار الاجرة المحددة على هذه الاسس •

فاذا أبرم عقد الايجار قبل اتمام البناء ، وحددت قيمه الاجرة بصفة مبدئية ، كان على مالك المبنى اخطار المستأجر بالاجرة المحددة للمكان وفقا لاحكام هذا القانون وذلك خلال ثلاثين يوما من تاريخ اتمام البناء ، وبشرط ألا تجاوز الاجرة المبدئية الا بمقدار الخمس •

وعلى المالك أن يمكن المستأجر من الاطلاع على المستندات اللازمة لتحديد الاجرة وذلك خلال شهر من تاريخ التعاقد أو من تاريخ الاخطار ، بحسب الاحوال •

مادة ٥ - اذا رأى المستأجر أن الاجرة التي حددها المالك تزيد على الحدود المنصوص عليها في هذا القانون جاز له خلال تسعين يوما من تاريخ التعاقد أو من تاريخ الاخطار أو من تاريخ شغله للمكان ، أن

يطلب من لجنة تحديد الاجرة المختصة القيام بتحديد اجرة المكنن وفقاً للاسس المنصوص عليها في هذا القانون .

ويكون الطعن على قرارات - هذه اللجان أمام المحكمة الابتدائية التي يقع في دائرتها مكان المؤجر ، وذلك خلال ستين يوماً من تاريخ اخطار ذوى الشأن بقرارها ،

وتسرى على هذه الطعون أحكام المادتين ١٨ ، ٢٠ من القانون ٤٩ لسنة ١٩٧٧ (١) .

مادة ٦ - يجوز لمالك المبنى المنشأ اعتباراً من تاريخ العمل بهذا القانون أن يتقاضى من المستأجر مقدم ايجار لا يجاوز اجرة ستين وذلك بالشروط الآتية :

١ - أن تكون الاعمال الاساسية للبناء قد تمت ولم يتبق الا مرحلة التشطيب .

٢ - أن يتم الاتفاق كتابة على مقدار مقدم الايجار ، وكيفية خصمه من الاجرة المستحقة في مدة لا تتجاوز ضعف المدة المدفوع عنها المقدم وموعد اتمام البناء وتسليم الوحدة صالحة للاستعمال .

ويصدر قرار من الوزير المختص بالاسكان بتنظيم تقاضى مقدم الايجار والحد الاقصى لمقدار المقدم بالنسبة لكل مستوى من مستويات البناء .

ولا يسرى حكم الفقرة الاخيرة من المادة (٢٦) من القانون رقم ٤٩

(١) قضت محكمة النقض بأن المقرر في قضاء هذه المحكمة ان النزاع بشأن تقدير القيمة ايجارية للمبنى ، موضوع غير قابل للتجزئة ، لان خصوصية تقدير الاجرة تقتضى تحديد القيمة ايجارية للمبنى بأكمله ، ثم توزيعها على وحداته ، بما يجعل تعديلها مؤثراً على جميع الشافلين لها .
(نقض مدنى ١٩٨٦/١٢/٤ - الطعن رقم ٦٢٢ لسنة ٥٠ ق) .

لسنة ١٩٧٧ على مقدم الايجار الذى يتقاضاه المالك وفقا لاحكام هذه المادة •

ثانيا : فى شأن تصحيح بعض اوضاع الامكن القديمة •

مادة ٧ - اعتبارا من تاريخ العمل بهذا القانون ، تزداد فى أول يناير من كل سنة اجرة الامكن المؤجرة لغير أغراض السكنى المنشأة حتى ٩ سبتمبر سنة ١٩٧٧ زيادة دورية ثابتة بواقع نسبة من القيمة الاجبارية المتخذة أساسا لحساب الضريبة على العقارات المبنية فى ذات وقت الانشاء حتى لو أدخلت عليها تعديلات جوهرية •

ويخصص المالك نصف هذه الزيادة لمواجهة تكاليف الترميم والصيانة ويعتبر بمثابة أمانة تحت يده ، ويصدر قرار من الوزير المختص بالاسكان بتنظيم التصرف فيه لهذا الغرض •

وتحدد الزيادة المشار اليها وفقا للنسب الآتية :

- (أ) ٣٠٪ عن الامكن المنشأة قبل أول يناير سنة ١٩٤٤ •
- (ب) ٢٠٪ عن الامكن المنشأة منذ أول يناير سنة ١٩٤٤ ، وقبل ٥ من نوفمبر سنة ١٩٦١ •
- (ج) ١٠٪ عن الامكن المنشأة منذ ٥ من نوفمبر سنة ١٩٦١ ، وحتى ٦ من أكتوبر سنة ١٩٧٣ •
- (د) ٥٪ عن الامكن المنشأة منذ ٧ أكتوبر سنة ١٩٧٣ ، وحتى ٩ سبتمبر سنة ١٩٧٧ •

مادة ٨ - تؤدى الزيادة المنصوص عليها فى المادة السابقة فى ذات المواعيد المحددة لسداد الاجرة الاسلية ، ويترتب على عدم سداد هذه الزيادة ما يترتب على عدم سداد الاجرة من آثار •

وتلغ هذه الزيادة عند انقضاء خمس سنوات كاملة على تاريخ استحقاق أول زيادة •

مادة ٩ - تكون أعباء الترميم والصيانة الدورية والطاعة للمبنى وما بها من مساعد على الوجه الآتى (١) :

١ - إذا كانت نصف حصة الزيادة المنصوص عليها في المادة (٧) كافية يتم الترميم والصيانة منها .

٢ - إذا لم تف هذه الحصة أو إذا كان المبنى لا يحتوى على وحدات غير سكنية تستكمل أو توزع أعباء الترميم والصيانة بحسب الأحوال كما يلى :

(أ) بالنسبة للمبنى المنشأة حتى ٢٢ مارس سنة ١٩٦٥ تكون بواقع الثلث على الملاك والثلثين على شاغلى المبنى .

(ب) بالنسبة للمبنى المنشأة بعد ٢٢ مارس سنة ١٩٦٥ وحتى ٩ سبتمبر سنة ١٩٧٧ تكون مناصفة بين الملاك وشاغلى المبنى .

(ج) بالنسبة للمبنى المنشأة أو التى تنشأ بعد ٩ سبتمبر سنة ١٩٧٧ تكون بواقع الثلثين على الملاك والثلث على شاغلى المبنى .

وإذا لم يتم الاتفاق على توزيع تكاليف الترميم والصيانة فيما بين الملاك والشاغلى أو الشاغلى فيما بينهم ، يجوز لأى منهم الالتجاء الى قاضى الامور المستعجلة لتوزيع هذه التكاليف بين الملاك وبين الشاغلى وتمديد نصيب كل شاغل .

ومع ذلك تكون أعباء الترميم والصيانة على علقى الملاك وذلك خلال العشر سنوات المنصوص عليها فى المادة ٦٥١ من القانون المدنى .

وفيما عدا ما ورد فيه نص بهذه المادة يستمر العمل بالأحكام

(١) انظر القانون ٦٨ لسنة ١٩٧٠ فى شأن الحراس الخصومين (الجريدة الرسمية العدد ٢٥) وقد صدر قرار وزير الداخلية رقم ١٧٣٦ لسنة ١٩٧٠ بتنفيذ أحكام هذا القانون (الوقائع المصرية العدد ٢٢٢ لسنة ١٩٧٠) .

المنظمة لترميم والصيانة في كل من أحكام القانون رقم ٧٨ لسنة ١٩٧٤
في شأن المصاعد الكهربائية والقانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ .

أما الاعمال التي لا تسرى عليها أحكام الترميم والصيانة والتي
يقصد بها تحسين الاجزاء المشتركة للمبنى أو زيادة الانتفاع بها
فتكون بالاتفاق بين المالك والشاغلين .

ومع عدم الاخلال بعلاقة العمل بين المالك وحارس المبنى ، يوزع
الحدد الأدنى المقرر قانونا لاجر الحارس وفقا للبند أ ، ب ، ج ، د من
هذه المادة .

وتلغى المادة (٦١) من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ والمادة ١٣
من القانون رقم ٧٨ لسنة ١٩٧٤ ، وذلك اعتبارا من تاريخ العمل
بهذا القانون .

مادة ١٤ - تكفل الدولة تقديم فروض تصاونية ميسرة لترميم
وصيانة المباني ويكون للقرض وملحقاته امتياز علم على أموال المدين
ضمننا للسداد وتكون مرتبة هذا الامتياز تالية للضرائب والرسوم (١) .
وتعلمى القروض من جميع الضرائب والرسوم وتحصل بطريق
الحجز الادارى .

وتلغى أحكام المادة (٦٢) من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ وذلك
اعتبارا من تاريخ العمل بهذا القانون .

ثالثا : في شأن التخفيف من أعباء الضريبة على المقاررات المبنية :

مادة ١١ - فيما عدا المباني من المستوى الفاخر يعنى اعتبارا
من أول يناير التالى لتاريخ العمل بهذا القانون مالكو وشاغلو المباني
المؤجرة لأغراض السكنى التي أنشئت أو تنشأ اعتبارا من ٩ سبتمبر

(١) صدر القرار الوزارى رقم ١٠٦ لسنة ١٩٨٢ بتنظيم الاغراض
الميسر لأغراض ترميم المباني .

سنة ١٩٧٧ من جميع الضرائب العقارية الاصلية والاضافية ولا تدخل ليرادات هذه المساكن في وعاء الضريبة العامة على اليراد .

ولا يسرى حكم الفقرتين السابقتين على الاماكن المستغلة مفروشة أو فنادق أو بنسيونات .

رابعاً : في شأن العمل على توفير المساكن :

مادة ١٢ - فيما عدا المباني من المستوى الفاخر يلغى شرط الحصول على موافقة لجنة توجيه وتنظيم أعمال البناء قبل الدصول على الترخيص بملقمة المباني وسائر أحكام الباب الاول من القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ في شأن توجيه وتنظيم أعمال البناء ، كما تلغى المادة ٢١ من ذلك القانون .

مادة ١٣ - يحظر على الملاك من الافراد وشركات الاشخاص أن يرضوا للتعميل للتغير أو التأجير المفروش في كل مبنى مكون من أكثر من وحدة واحدة يرخص في اقلعته أو يبدأ في انشائه من تاريخ العمل بهذا القانون ما يزيد على ثلث مجموع مساحة وحدات المبنى وذلك دون اخلال بنسبة الثلثين المخصصة للتأجير لاجراض السكنى وفقاً لاحكام المقرة الاولى من المادة الاولى .

ويسرى هذا القيد ولو تعدد المالك مع مراعاة نسبة ما يملكه كل منهم ويحدد أدنى وحدة واحدة لكل مالك .

ويمتنع على مصلحة الشهر العقاري والتوثيق شهر المحررات المتعلقة بهذه الوحدات ما لم يقدم صاحب الشأن ما يثبت التزامه بتطبيق أحكام هذه المادة .

ويقع باطلا كل تصرف يخالف ذلك ولو كان مسجلاً .

وبعد تأجير النسبة المقررة طبقاً لهذه المادة يجوز للمالك التصرف في هذه النسبة كلها أو بعضها وفقاً للقواعد العامة .

وفى حالة بيع العقار يلتزم المشتري بأحكام هذه المادة .

مادة ١٤ - يخصص ثلثا نسبة الـ ١٥٪ المخصصة للخدمات من أرباح شركات القطاع العلم لتمويل الوحدات اللازمة لاسكان العاملين بكل شركة أو مجموعة من الشركات المتجاورة ، ويؤول ما يفيض عن حاجة هؤلاء العاملين الى صندوق تمويل الاسكان الاقتصادى بالمحافظة .

مادة ١٥ - تكفل الدولة دعم النشاط التعاونى الاسكانى وتوفير ما يلزم له من قروض ومواد للبناء وفقا لاحكام التشريعات المنظمة لهذا النشاط .

كما يكون للافراد عند عملية مبانهم أو استكمالها أو التوسع فيها كما يكون للراغبين فى الاستثمار فى مختلف مستويات الاسكان عدا الفاخر منها ، الحصول على القروض الميسرة التى تقدمها الدولة والمؤسسات العامة والجهاز المصرفى .

وتكذلك وفقا للضوابط التى يصدر بها قرار من الوزير المختص بالاسكان .

مادة ١٦ - يحق لمستأجرى المدارس والاقسام الداخلية لايواء المدارس بها والمستشفيات وملحقاتها فى حالة تأجيرها لهم مفروشة الاستثمار فى العين ولو انتهت المدة المتفق عليها وذلك بالشروط وبالاجرة المنصوص عليها فى العقد .

مادة ١٧ - تنتهى بقوة القانون عقود التأجير لغير المصريين بانتهاء المسدد المحددة قانونا لاقامتهم بالبلاد .

وبالنسبة للامكن التى يستأجرها غير المصريين فى تاريخ العمل بأحكام هذا القانون يجوز للمؤجر أن يطلب اخلاءها اذا ما انتهت اقامة المستأجر غير المصرى فى البلاد .

وتثبت اقامة غير المصرى بشهادة من الجهة الادارية المختصة ويكون اعلان غير المصرى الذى انتهت اقامته قتلونا عن طريق النيابة العامة .

ومع ذلك يستمر عقد الايجار بقوة القسانون فى جميع الاحوال لصالح الزوجة المصرية ولاولادها منه الذين كانوا يقيمون بالعين المؤجرة ما لم يثبت مفادرتهم البلاد نهائيا .

خامسا : فى شأن تحقيق التوازن فى العلاقات الايجارية :

مادة ١٨ - لا يجوز للمؤجر أن يطلب اخلاء المكان ولو انتهت المدة المتفق عليها فى العقد الا لاحد الاسباب الآتية :

(أ) الهدم الكلى أو الجزئى للمنشآت الآيلة للسقوط والاخلاء المؤقت لمقتضيات الترميم والصيانة وفقا للاحكام المنظمة لذلك بالقوانين السارية .

(ب) اذا لم يقم المستأجر بالوفاء بالاجرة المستحقة خلال خمسة عشر يوما من تاريخ تكليفه بذلك بكتاب موصى عليه مصحوب بمعلم الوصول دون مظروف أو باعلان على يد محضر ولا يحكم بالاخلاء اذا قام المستأجر قبل اقفال باب المرافعة فى الدعوى بأداء الاجرة وكلفة ما تكبده المؤجر من مصاريف ونفقات فعلية ،

ولا ينفذ حكم القضاء المستعجل بطرد المستأجر من العين بسبب التأخير فى سداد الاجرة اعمالا للشرط الفاسخ الصريح اذا ما سدد المستأجر الاجرة والمصاريف والالتعاب عند تنفيذ الحكم وبشرط أن يتم التنفيذ فى مواجهة المستأجر .

فالذا تكرر امتناع المستأجر أو تأخره فى الوفاء بالاجرة المستحقة دون مبررات تقدرها المحكمة حكم عليه بالاخلاء أو الطرد بحسب الاحوال .

(ج) اذا ثبت أن المستأجر قد تنازل عن المكان المؤجر ، أو أجره من الباطن بغير إذن كتابي صريح من المالك للمستأجر الاصلى ، أو تركه للغير بقصد الاستغناء عنه نهائيا وذلك دون اخلال بالحالات التي يجيز فيها القانون للمستأجر تأجير المكان مفروشا أو التنازل عنه أو تأجيرهم من الباطن أو تركه لذوى القربى وفقا لاحكام المادة ٢٩ من القانون ٤٩ لسنة ١٩٧٧ .

(د) اذا ثبت بحكم قضائي نهائى أن المستأجر استعمل المكان المؤجر أو سمح باستعماله بطريقة مقلقة للراحة أو سلامة المبنى أو بالصحة العامة أو فى أغراض منافية للاداب العامة .

ومع عدم الاخلال بالاسباب المشار اليها لا تعتمد بقوة القانون عقود ايجار الاماكن المفروشة .

وتلغى المادة (٣١) من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ وذلك اعتبارا من تاريخ العمل بهذا القانون (١) .

(١) قضت محكمة النقض بأن مؤدى نص المادة ٢٣ فقرة ١ من القانون ٥٢ سنة ١٩٦٩ — الواجبة التطبيق — المضافة للمادتين ٢١ من القانون ٤٩ سنة ١٩٧٧ و ١٨ من القانون ١٣٦ سنة ١٩٨١ — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — ان المشرع اعتبر تكليف المستأجر بالوفاء بالاجرة شرطا اساسيا لقبول دعوى الاخلاء بسبب التخلف فى الوفاء بالاجرة ، فاذا وقع باطلا تعين الحكم بعدم القبول ويشترط ان يبين فى التكليف الاجرة المستحقة المتأخرة التى يطلب بها المؤجر حتى يتبين المستأجر حقيقة المطلوب منه بمجرد وصول التكليف اليه والا تتجاوز الاجرة المطلوبة فيه ما هو مستحق عملا فى ثبة المستأجر والا تكون الاجرة متأخرة فيها جديدا ، ومن المقرر ان مؤدى وجود اجرة مستحقة غير متنازع فيها — والتى يعتد فيها فى هذا الخصوص يفترض قيام عقد ايجار بين طالب الاخلاء وشاغل العين المطلوب اخلاءه وتقديم طالب الاخلاء هذا العقد أو اقلية الدليل على وجوده كأساس لدمواه ذلك لانه اذا لم يكن بينهما عقدا أصلا فلا تطبق على علاقتهما أحكام القانون الخاص بل تسرى عليها أحكام القواعد العامة . (نقض معفى ١٩٨٤/٥/٣ . مدونة الذهبية الممددة الثقى فقرة ٧٣٢) .

— وقضت بأنه أجازت المادة ٢٢٢ من قانون المرافعات وعلى ما جرى به قضاء محكمة النقض — للمحكوم عليه تدارك ما نفيه في المرحلة الأولى من التقاضي من أسباب الدفاع أن يتقدم إلى محكمة الدرجة الثانية بما يتوافر لديه من أدلة وأوجه دفاع جديدة إلا أنه التزاماً بالأصل المقرر بأن يكون التقاضي على درجتين وتجنباً لاتخاذ الاستئناف وسيلة لمباغطة الخصم بطلب لم يسبق عرضه على محكمة الدرجة الأولى فقد حظرت المادة ٢٣٥ مرافعات قبول أي طلب جديد أمام المحكمة الاستئنافية وأوجبت عليها الحكم بعدم قبوله من تلقاء نفسها ، ويعد طلباً جديداً في الاستئناف ذلك الذي يختلف عن الطلب الذي كان معروضاً على محكمة الدرجة الأولى في موضوعه بحيث يمكن أن ترفع به دعوى مبتدأه دون أن يكون من الجائز الدفع بحجية الشيء المحكوم فيه بالحكم الصادر في الطلب الأصلي ، لما كان ذلك وكان موضوع ما أضفاه الطاعن أمام محكمة الاستئناف هو انتهاء عقد الإيجار لومأة المستأجرة بما يوجب إخلاء ورثتها المطعون ضدهم وهو طلب يفاير المبدى أمام محكمة الدرجة الأولى بإخلاء مورثة المطعون ضدهم المستأجرة لإخلائها بالتزامها المعقدي الخاص بسداد الأجرة وما يترتب عليه من اعتبار العقد منسوخاً لاختلاف الموضوع في الطلبين ذلك أن الطلب الجديد أقيم على واقعة جديدة هي وفاة المستأجرة وهي واقعة تختلف عن تلك التي أقيم عليها الطلب الأصلي ومن ثم يكون الطاعن قد أضفأ إلى الطلبات في الدعوى طلباً جديداً لا يجوز قبوله أمام محكمة الاستئناف ، وكان لا يعيب الحكم المطعون فيه إغفاله الرد على طلب جديد غير مقبول في الاستئناف فإن النعمى بهذا السبب يكون على غير أساس من صحيح القانون . (نقض مدنى ١٩٨٤/٣/٢٨ — المرجع السابق فقرة ٧٢٩) .

— وقضت بأن العقد — إذ ينص في بنده الرابع على أنه « إذا تأخر الطرف الثانى في سداد الإيجار في موعده يصبح هذا العقد منسوخاً من تلقاء نفسه بغير حاجة إلى تنبيه أو إنذار أو اتخاذ إجراءات ، ويحق للطرف الأول رفع دعوى أمام القضاء المستعجل بفسخ عقد الإيجار وطرد المستأجر ، إذ تعتبر يده في هذه الحالة يد غاصبة » ، فانه يكون قد تضمن شرطاً فاسخاً صريحاً يسلب التقاضى — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — كل سلطة تقديرية في سداد الفسخ ، ولا يبقى له في اعتبار الفسخ حاصلًا فعلاً ، إلا التحقق من حصول المخالفة التى يترتب عليها ، ولما كان الحكم المطعون فيه ، قد أقام قضاؤه برفض الدعوى في شقها المتعلق بتحقيق هذا

الشرط على القول بأن « تأسيس دعواه على سند من أن المستألف عليها — المظنون ضدها — قد تلخرا في سداد الإيجار وقدره ٢٧٠ جنيهها بواتع ٥٠ جنيتها شهريا عن المدة من ١٩٧٥/٦/١ وحتى ١٩٧٥/١١/٢٠ مبرود بأن المستأجرين قد عرضا عليه أملك محكمة أول درجة بجلسة ١٩٧٥/١١/١ هذا المبلغ مما يبرى خمتها منه ، ولكنه تقاعد عن استلام المبلغ ورفض قبوله دون مبرر ، ومن ثم فإن هذا السبب أيضا يكون على غير أساس » مما مفاده اعتبار عرض الأجرة بعد انقضاء ميعادها الحسد في العقد موجبا لرفض الدعوى ، مع أن الفسخ متى وقع يقتضى شرط العقد ، فإن عرض الأجرة — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — ليس من شأنه أن يعيد العقد بعد انفساخه ، مما يدل على أن الحكم لم يتفهم شرط العقد ، وصرفه ذلك عن أعمال مقتضى هذا الشرط على وجهه الصحيح ، وهو ما يشوبه فضلا عن الخطأ في تطبيق القانون ، بالمقصود في التسييب ويوجب نفضه . (نفض مخني ١٩٨٣/١/٢٧ — المرجع السابق فقرة ٧٦٠) .

— وقضت بأن القانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨١ لا يعتبر تشريعا تفسيريا للقانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ إذ لم يرد به أو بالفكرة الإيضاحية ما يفيد هذا المعنى بل أنه أورد أحكاما مستحدثة تغاير تماما تلك المنصوص عليها في هذا القانون الأخير وإذا أراد الشارع اعتبار التأخر في وفاة الأجرة أملك قاضي الأمور المستعجلة ضمن حالات التكرار التي تبرر الإخلاء على خلاف ما استقر عليه قضاء النقض ، فقد أجرى تعديلا في صياغة المادة ١٨ من القانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨١ — المعلقة للمادة ٢١ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ والمادة ٢٣ من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ ثم أضاف فقرتين للنص ، وهو التعديل الذي أصبح عنه تقرير لجنة مجلس الشعب من أنها رأت نقل عبارة « فإذا تكرر امتناع المستأجر أو تأخره عن سداد الأجرة المستحقة دون مبررات تقدرها المحكمة حكم بإخلائه أو بطرده بحسب الأحوال » إلى نهاية الفقرة حتى ينصرف أثرها سواء على القضايا التي يختص بها القضاء العادي أو القضاء المستعجل على حد سواء كما حرص المشرع في عجز تلك المادة — وينص خاص — على إلغاء المادة ٢١ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ وذلك اعتبارا من تاريخ العمل بهذا القانون مما يقطع بأنه ليس تشريعا تفسيريا .

لما كان ذلك ولئن كان للقانون ١٣٦ لسنة ١٩٨١ أثر غوري على المراكز القانونية القائمة التي استمرت حتى نفاذه إلا أنه لا ينسحب على المراكز القانونية التي نشأت وانتهت قبل العمل به وبالتالي لا تعتبر حالة الوفاء

بالأجرة المتأخرة في دعوى الطرد أمام قاضي الأمور المستعجلة والتي ثبت وانتهت قبل العمل بهذا القانون ضمن حالات التأخير التي يتوافر بها ركن التكرار . (نقض مدني ١٩٨٢/١/١٣ - مجموعة المكتب الفني السنة ٣٣ الجزء الأول ص ٨٥) .

— وقضت محكمة النقض بأن المقرر في قضاء هذه المحكمة أن دعوى الإخلاء للتأجير من الباطن أو التنازل عن الإيجار دون إذن كتابي صريح من المأجر هي دعوى ينسخ عقد الإيجار لا تستقيم إلا باختصاص المستأجر الأصلي ، والا كلفت غير مقبولة ، إذ أن هذا المقتضى لا يطلب الحكم بنسخه على غير مآتيه . (نقض مدني ١٩٨٦/١٢/٤ - الطعن رقم ٧١٧ لسنة ٥٠ ق) .

— قضت الهيئة الصالحة للمواد المدنية والتجارية ومواد الأحوال الشخصية بمحكمة النقض بأن المشرع قد استحدث بالتعديل الوارد بالمادة ١٨ أئنة الذكر أمرين أولهما أنه عدل من سبب الإخلاء الذي كان مقررا بنص المادة ٢١/٣ ج من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ بأن جعله قاصرا على حالة الأضرار بسلامة المبنى بعد أن كان الأضرار بالمؤجر — وهو أهم وأشمل — هو مناط الإخلاء في مجال تطبيق تلك الحالة والأمر الثاني أنه حدد وسيلة الإثبات القانونية لوامعة الاستعمال الضرر بسلامة المبنى — أمام محكمة الإخلاء — بصور حكم نهائي بذلك أسوة بما كان منصوبا عليه في المادة ٢١/د من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ بالنسبة لحالات الاستعمال الضار بالصحة أو المطلق للراحة أو المتنافي للأداب العلية . لما كان ما تقدم وكان ما استحدثه القانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨١ في الأمر الأول من تعديل في سبب الإخلاء يتصل بقاعدة موضوعية آتية ومتعلقة بالنظام العام ومن ثم فلهذا تسرى بأثر فوري مباشر على المراكز القانونية والتي لم تستقر بحكم نهائي وقت العمل به ولو كلفت قد نشأت في ظل القانون السابق ، لما ما استحدثته في الأمر الثاني والمنطلق باشتراط الحصول على حكم نهائي لإثبات وامعة الاستعمال الضرر بسلامة المبنى فلهذا لا يمس ذاتية القاعدة الآتية ولا يغير من حكمها بل يضع شروطا لاحتمالها إذ استلزم للحكم بالإخلاء ثبوت الاستعمال الضار بسلامة المبنى بحكم قضائي نهائي وهو ما لم يكن مقررا في القانون السابق ومن ثم فإنه لا يسرى إلا من تاريخ نفاذ القانون الأخير والعمل به دون أن يكون له أثر على الواقع السابقة عليه سواء رفعت لها الدعوى أو لم ترفع قبل صدوره . لما كان ذلك وكان الحكمين السابق مندرجها

من دائرة المواد المدنية والتجارية أولهما في الطعن رقم ٧٦٥ لسنة ٢٩ في
بجلسة ١٩٨٣/١/٢٠ ، وثانيهما في الطعن رقم ٣٦٦ لسنة ٥٢ في جلسة
١٩٨٣/٤/٢٨ قد التزما هذا النظر غائما يكونان قد صالحا صحيح القانون
بما لا مجال معه لطلب العدول من المبدأ القانوني الذي تقرر (نقض مخني
« هيئة علمية » ١٩٨٥/٣/٢٥ - مجموعة المكتب الفني السنة ٢٣ الجزء
الأول ص ٦٢٩) .

— وكنت محكمة النقض قد قضت في الطعن رقم ٧٦٥ لسنة ٤٨ في
المقوه عنه بحكم الهيئة العامة آتف البيان بأن النص في البند ج من المادة ٢٣
من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ في شأن إيجار الامكن وتنظيم العلاقة بين
المؤجرين والمستأجرين — الذي يحكم واقعة النزاع — على حق المؤجر في
طلب اخلاء المكان المؤجر . « اذا استعمل المستأجر المكان المؤجر أو سح
بإستعماله بطريقة تخالف شروط الإيجار المعقولة » يدل وعلى ما جرى به
قضاء هذه المحكمة — على أنه يشترط لاخلاء المكان المؤجر ان يكون المستأجر
استعمله أو سح بإستعماله بطريقة تخالف شروط الإيجار المعقولة وان
يقربب على ذلك ضرر للمؤجر . والاضرار بالمؤجر الذي يبيع له اخلاء
المستأجر ، كما يتحقق بالاخلال بلحدى مصالحه التي يحميها القانون — مادية
كانت أو أدبية — يقوم كذلك اذا أضر المستأجر بيبقى المستأجرين في ذات
العقار ، اذ ان مفاد المادة ٥٧١ من القانون المدني أنه وان كانت لا مسؤولية
على المؤجر من التعرض المادي الواقع للمستأجر اذا كان صادرا من الغير
الا أنه يكون مسئولوا عنه اذا كان هذا الغير مستأجرا منه أيضا إذ يعتبر بذلك
في حكم اتباعه المشار اليهم في المادة ٥٧١ سالفة الذكر باعتبار أنه تلقى
الحق في الإيجار عنه ، وان صلته به هي التي مكنت له من التعرض للمستأجر
الأخر ، فيمتد ضمن المؤجر الى هذا التعرض ، لما كان ذلك وكان الضرر
الذي يجيز للمالك طلب الاخلاء كما يكون ماديا ، فله قد يكون ادبيا ، — كان
يقربب على إساءة الاستعمال جرح أو اذاء لكرامة عائلات باقي السكان أو
يؤدي الى مضايقتهم — فإن إساءة استعمال العين المؤجرة على هذا الوجه
تكون مبررا للاخلاء ولا يفر من ذلك ما نصت عليه الفقرة د من المادة ٣١
من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ — المصوب به اعتبارا من ١٩٧٧/١/٩ والذي
لحق الدعوى أمام الاستئناف — من حق المؤجر في طلب الاخلاء « اذا استعمل
المستأجر المكان المؤجر أو سح بإستعماله بطريقة ضارة بالصحة أو مقلقة
للراحة أو منافية للآداب متى ثبت ذلك بحكم قضائي نهائي » اذ أنه من المبادئ

المستورية المقررة - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - ان احكام القوانين لا تسرى الا على ما يقع من تاريخ نفاذها ولا تضاف آثارها على ما يقع قبلها ما لم ينص القانون على خلاف ذلك ، مما مؤداه عدم انسحاب القانون الجديد على ما يكون قد انعمد قبل العمل به من تصرفات ، او تحقق من اوضاع اذ يحكم هذه وتلك القانون الذي كان معمولا به وقت وقوعها ، املا لمبدأ عدم رجعية القوانين . كما انه من المقرر ايضا انه يلزم لقبول الدعوى توافر شروط الصفة والمصلحة والحق في رفعها باعتبارها حقا مستقلا عن ذات الحق الذي ترفع الدعوى بطلب تقريره ، هذا وقد يستلزم القانون ضرورة اتخاذ اجراء معين قبل رفع الدعوى ، وهو في حقيقته شرط لقبولها ، ومن ثم فان القانون الذي اقيمت الدعوى في ظله هو الذي يحكم شروط قبولها باعتبارها الوسيلة لحيلة الحق الموضوعي آنذاك . (نقض محني ١٩٨٣/١/٢٠ - مودنتا الذهبية المعد الثاني مقرة ٧١٧) .

- ومع ذلك فان محكمة النقض كانت قد قضت بحكمها الصادر بتاريخ ١٩٨٣/٥/٢٢ بقائه لما كانت المسادة ٢٢/ج من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٦ يجيز للمؤجر ان يطلب اخلاء المكان المؤجر اذا استعمله المستأجر أو سبج باستعماله بطريقة تخالف شروط الإيجار المعقولة أو تضر بمصلحة المؤجر ، واستنادا لهذا النعمى رفع الطاعنون الدعوى طالبين اخلاء الطعون ضدها من الشقة المؤجرة لاستعمالها لها بطريقة منافية للاداب وقصر بهم ، واثناء نظر الدعوى صدر القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ الذي ميل به اعتبارا من ١٩٧٧/١/٩ واشترط للاخلاء في النزاع المائل صدور حكم قضائي نهائي بنصه في المسادة ٣١/د منه على انه « اذا استعمل المستأجر المكان المؤجر أو سبج باستعماله بطريقة ضارة بالصحة أو مقلقة للراحة أو منافية للاداب المعساة متى ثبت ذلك بحكم قضائي نهائي . واذا كان هذا النص اكبرا لتطلعه بالتظلم العلم وهو تحقيق التوازن في العلاقات الإيجارية فإنه يكون واجب التطبيق فوراً على ما لم يستقر من المراكز القانونية بصور حكم نهائي فيها ، مما مؤداه عدم جواز الحكم بالاخلاء في هذه الحالة الا اذا ثبت صدور حكم قضائي نهائي باستعمال المستأجر للمكان المؤجر بطريقة منافية للاداب المعساة ، لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد اقام قضاؤه على ان الطعون ضدها قد قضى ببراعتها من تهمة ادارة شقة النزاع لالعب القبار وعدم صدور احكام جنائية ضدها تثبت استعمالها المصين المؤجرة بطريقة منافية للاداب المعساة او تضر بالمؤجر وكانت هذه الدعوى تتفق مع صحيح القانون فلا يطله

ما اشتملت عليه أسبابه من خطأ مقنوني بأعماله حكم القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ على واقعة الدعوى بعد انتهاء نطقه الزمى ، والصحيح أن القانون المنطبق على الواقعة هو القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ ذلك أن لمحكمة النقض وعلى ما جرى به تضاها أن تصحح أسباب الحكم المطعون فيه بغير أن تنقضى متى كان سليما في النتيجة التي انتهى إليها . (نقض مدنى ١٩٨٢/٥/٢٢ - المرجع للسابق مقرة ٧٢٠) .

— وكانت قد قضت أيضا بأنه وحيث أن النص في الفقرة الثالثة من المادة ٢٥٢ من قانون المرافعات على أنه « لا يجوز التمسك بسبب من أسباب الطعن غير التي ذكرت في صحيفة ومع ذلك فالأسبب المبنية على النظام العام يمكن التمسك بها في أى وقت وتأخذ المحكمة بها من تلقاء نفسها » — يدل على أن لمحكمة النقض أن تثير من تلقاء نفسها الأسباب المتعلقة بالنظام العام ولو لم ترد في صحيفة الطعن . ولما كان الأصل أن القانون يسرى بأثر عورى على المراكز القانونية التي تتكون بعد نفاذه ، سواء في نشأتها أو في انقضاءها آثارها أو في انقضائها وهو لا يسرى على الماضى فالمراكز القانونية التي نشأت واكتملت فور تحقق سببها قبل نفاذ القانون الجديد كالمراث تخضع للقانون الذى نشأت في ظله لها المراكز القانونية التي تنشأ وتكتمل خلال فترة تمتد في الزمان ، فإن القانون القديم يحكم العناصر والأثر التي تتم بعد نفاذه ، ولئن كتبت المراكز القانونية الانتقالية تظل خاضعة للقانون الذى نشأ في ظله ، باعتبار أنه تعبير عن إرادة ذوى الشأن في شؤونها أو في آثارها أو في انقضائها ، إلا أن هذا مشروط ألا يكون القانون الجديد قد إخضع المراكز القانونية سابقة البين لقواعد آمرة فينبذ تطبيق القانون الجديد محورا على ما لم يكن قد اكتمل من هذه المراكز وعلى آثار هذه المراكز الحاضرة والمستقبلية كما يحكم انقضائها ، ولما كان القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ الذى كتبت المادة ٢٣/ح منه تجيز إخلاء المكن المؤجر إذا استعمله المستاجر أو سبح باستعماله بطريقة تخالف شروط الإيجار المعقولة وتضر بمصلحة المؤجر قد أنشئ بالقانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ الذى عمل به اعتبارا من ٩ سبتمبر سنة ١٩٧٧ والذي أجازت المادة ٣١ منه إخلاء المكن المؤجر لإساءة استعماله في حالتين نصت عليهما الفقرتان ح ، د من المادة بقولها : « ح » إذا استعمل المستاجر المكن المؤجر أو سبح باستعماله بطريقة تخالف شروط الإيجار المعقولة والمتعارف عليها وتضر بمصلحة المؤجر أو استعمله في غير الأغراض المؤجر من أجلها ، وذلك بعد إنذاره بإعادة الحالة

الى ما كتبت عليه « د » اذا استعمل المستاجر المكن المؤجر او سمح باستعماله بطريقة ضارة بالصحة او مقلقة للراحة او منافية للاداب العلية متى ثبت ذلك بحكم قضائي نهائى ، ثم صدر القانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨١ والذي اصبح معمولاً به اعتباراً من ١٩٨١/٧/٣١ ، قضى من سبب الاخلاء المذكور وحصره فيما نصت عليه الفقرة « د » من المادة ١٨ منه بقولها « اذا ثبت بحكم قضائي نهائى ان المستاجر استعمل المكن المؤجر او سمح باستعماله بطريقة مقلقة للراحة او ضارة بسلامة المبنى او بالصحة العلية او في اغراض منافية للاداب العلية . واذ كان هذا النص آمراً لتطبيق النظام العام وهو تحقيق التوازن في العلاقات الاجتماعية ، فانه يكون واجب التطبيق فوراً على ما لم يستقر من المراكز القانونية بصدد حكم نهائى فيها . لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد صدر بتاريخ ١٩٨١/١٢/٢٦ اى تالياً لتنفيذ القانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨١ واتمام قضاءه على ما استظهره من تقرير الخبير المنتدب المرجح من ان الطامن قد غير من استعمال العين المؤجرة باحداث فتحت بها وغير النشاط وادى ذلك الى خطورة على المعمار ، فانه يكون قد خالف القانون لعدم اعماله ما نصت عليه الفقرة « د » من المادة ١٨ المشار اليها والتي تشترط سبق ثبوت المخالفة بحكم قضائي نهائى ، مما يتعين معه نقضه . (نقض محضى ١٩٨٣/٢/٢٨ - المرجع السابق - فقرة ٢٠٥٣) .

— يراجع أيضاً في هذا الصدد حكم النقض الصادر في الطعن رقم ١١٧ لسنة ٥٢ قى بتاريخ ١٩٨٣/١/٣١ المرجع السابق فقرة ٧١٨ .

— وقد قضت محكمة النقض بقاء لما كان القانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨١ قد نص في مادته الثالثة عشر على انه « لا يجوز للوَجَر أن يطلب اخلاء المكن ولو انتهت المدة المتفق عليها في العقد الا لاحد الاسباب الآتية : .. اذا ثبت بحكم قضائي نهائى ان المستاجر استعمل المكن المؤجر او سمح باستعماله بطريقة مقلقة للراحة او ضارة بسلامة المبنى او بالصحة العلية او في اغراض منافية للاداب العلية » فانه يشترط لجواز الحكم باخلاء المكن المؤجر لاساءة استعماله باحدى الطرق المنصوص عليها في تلك الفقرة ان يصدر حكم قضائي نهائى قاطع في ثبوت هذه الاساءة في الاستعمال متكون له حجية الامر المقضى فيما قطع فيه امام محكمة الموضوع عند بضر طلب الاخلاء ، ولا يعد من هذا القبيل الحكم الصادر في دعوى اثبات الحالة وهي دعوى اجراءات وقتية تحفظية يقوم بها صاحبها للحفاظ على حقه

مادة ١٩ - في الأحوال التي يتم فيها تغيير استعمال العين إلى غير أغراض السكنى تزداد الأجرة القانونية بنسبة :

- ١ - ٢٠٠ ٪ للمباني المنشأة قبل أول يناير ١٩٤٤ •
- ٢ - ١٠٠ ٪ للمباني المنشأة منذ أول يناير ١٩٤٤ وقبل ٥ نوفمبر ١٩٦١ •
- ٣ - ٧٥ ٪ للمباني المنشأة منذ ٥ نوفمبر ١٩٦١ وحتى ٩ سبتمبر ١٩٧٧ •

٤ - ٥٠ ٪ للمباني المنشأة أو التي تنشأ بعد ٩ سبتمبر ١٩٧٧ •
وفي حالة التغيير الجزئي للاستعمال يستحق المالك نصف النسب المتسار اليها •

ويشترط ألا يترتب على تغيير الاستعمال كلياً أو جزئياً إلحاق ضرر بالمبنى أو بشاغليه •

وتلغى المادة (٢٣) من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ ، وذلك اعتباراً من تاريخ العمل بهذا القانون •

مادة ٢٠ - يحق للمالك عند قيام المستأجر في الحالات التي يجوز له فيها بيع المتجر أو المصنع أو التنازل عن حق الانتفاع بالوحدة

قبل الغير لتكون له سنداً يتقدم به أمام محكمة الموضوع عند الفصل في أصل الحق ، وعلى ذلك فإن الحكم الذي يصدر فيها هو حكم وقتي لا يحسم النزاع ولا تأثير له على الموضوع عند نظر الدعوى أو أصل الحق ولا يجوز لها قوة الشيء المقضي فيه ، لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر وأتم قضاءه بالإخلاء للسبب المنصوص عليه في الفقرة د من المادة ١٨ من القانون رقم ١٢٦ لسنة ١٩٨١ على أن الحكم الصادر في استئناف دعوى اثبتت الحقة رقم ٢٨٤٠ لسنة ١٩٧٥ مستعجل القاهرة هو حكم قضائي نهائي يثبت استعمال المستأجر للمين موضوع النزاع بطريقة ضارة بسلامة المبنى ، فإنه يكون قد خالف القانون بما يوجب نقضه .
(نقض مدني ١٩٨٣/١٢/٥ - المرجع السابق فقرة ٧٢٤) •

السكنية أو المؤجرة لغير أغراض السكنى الحصول على ٥٠ ٪ من ثمن البيع أو مقابل التنازل بحسب الاحوال - بمعد خصم قيمة المنقولات التي بالمعين .

وعلى المستأجر قبل إبرام الاتفاق اعلان المالك على يد محضر بالثمن المعروض ويكون للمالك الحق في الشراء اذا أبدى رغبته في ذلك وأودع الثمن مخصوما منه نسبة ٥٠ ٪ المشار اليها خزانة المحكمة الجزئية الواقع في دائرتها العقار ايداعا مشروطا بالتنازل عن عقد الايجار وتسليم العين وذلك خلال شهر من تاريخ الاعلان .

وبانقضاء ذلك الاجل يجوز للمستأجر أن يبيع لغير المالك مع التزام المشتري بأن يؤدي للمالك مباشرة نسبة ٥٠ ٪ المشار اليها .

مادة ٢١ - يشترط ألا يزيد مجموع ما يقوم المستأجر هو وزوجه وأولاده القصر غير المتزوجين بتأجيره مفروشا - بغير موافقة المالك - على شقة واحدة في نفس المدينة .

ويعتمد في تحديد المدينة بأحكام قانون الحكم المحلي .

مادة ٢٢ - تعطى أولوية في تأجير الوحدات السكنية التي تقيمها الدولة أو المحافظات أو الهيئات العامة أو شركات القطاع العام لتلبية احتياجات العاملين الذين انتهت خدمتهم من شاغلي المساكن التابعة للحكومة ووحدات الحكم المحلي والهيئات العامة وشركات القطاع العام وكذلك ملاك العقارات وأقاربهم حتى الدرجة الثانية في المحافظة التي يؤجرون بها وحدات العقارات المملوك لهم لغير ، وتوزع هذه الوحدات بينهم وفقا للاولويات التي يصدر بها قرار من المحافظ المختص .

وإذا أقام المستأجر مبنى مملوكا له يتكون من أكثر من ثلاث وحدات في تاريخ لاحق لاستجاره يكون بالخيار بين الاحتفاظ بسكته الذي يستأجره أو توفير مكان ملائم للمالك أو أحد أقاربه حتى الدرجة الثانية

بالمبنى الذى أقامه بما لا يجاوز مثلى الاجرة المستحقة له عن الوحدة التى يستأجرها منه .

سادسا : فى شأن العقوبات والاحكام العامة والانتقالية .

مادة ٢٢ - يعاقب بمقوبة جريمة النصب المنصوص عليها فى قانون العقوبات المالك الذى يتقاضى بأية صورة من الصور ، بذاته أو بالوساطة ، أكثر من مقدم عن ذات الوحدة أو يؤجرها لأكثر من مستأجر ، أو يبيعها لغير من تعاقد معه على شرائها ، ويبتذل كل تصرف بالبيع لاحق لهذا التاريخ ولو كان مسجلا .

ويعاقب بذات العقوبة المالك الذى يتخلف دون مقتضى عن تسليم الوحدة فى الموعد المحدد فضلا عن الزامه بأن يؤدى الى الطرف الآخر مثلى مقدار المقدم وذلك دون اخلال بالتعاقد وبحق المستأجر فى استكمال الاعمال الناقصة وفقا لحكم الفقرة الاخيرة من المادة ١٣ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ .

ويكون ممثل الشخص الاعتبارى مسئولا عما يقع منه من مخالفت لاحكام هذه المادة *

مادة ٢٤ - فيما عدا العقوبة المقررة لجريمة خلو الرجل تلغى جميع العقوبات المقيدة للحرية المنصوص عليها فى القوانين المنظمة لتأجير الاماكن وتنظيم العلاقة بين المؤجر والمستأجر وذلك دون اخلال بأحكام المادة السابقة .

ومع ذلك يعفى من جميع العقوبات المقررة لجريمة خلو الرجل كل من بادر الى رد ما تتقاضاه بالمخالفة لاحكام القانون الى صاحب الشأن ، وأداء مثليه الى صندوق تمويل الاسكان الاقتصادى بالمحافظة وذلك قبل أن يصبح الحكم نهائيا فى الدعوى (١) .

(١) قضت محكمة النقض بطلان ما كان القانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨١

مادة ٢٥ — يقع باطلا بطلانا مطلقا كل شرط أو تعلد يتم بالمخالفة لاحكام هذا القانون أو القوانين السابقة له المنظمة للعلاقة بين المالك والمستأجر .

وفضلا عن الحكم بالغرامة المنصوص عليها في هذه القوانين تنقض المحكمة المختصة بإبطال التصرف المخالف واعتباره كأن لم يكن ، وبرد

في شأن بعض الأحكام الخاصة بتأجير وبيع الامكن وتنظيم العلاقة بين المؤجر والمستأجر والمتضمن تعديل بعض أحكام القانون ٤٩ لسنة ١٩٧٧ والذي صدر في ١٩٨١/٧/٢٧ ، وعمل به اعتبارا من يوم ١٩٨١/٧/٢١ قد نص في الفقرة الثانية من مادته الرابعة والعشرين على أن يعنى من جميع العقوبات المقررة لخلو الرجل كل من يادر الى رد ما تقلضه بالمخالفة لاحكام القانون الى صاحب الشأن وأداء مثليه الى صندوق تمويل الاسكان الائتمادي بالحافطة وذلك قبل أن يصبح الحكم نهائيا في الدعوى ، لما كان ذلك وكانت المادة ٣٥ من القانون ٥٧ لسنة ٥٩ تخول محكمة النقض أن تنقض الحكم لمصلحة المتهم من تلقاء نفسها اذا صدر بعد وقوع الفعل وقبل الفصل فيه بحكم بات قانون أصح للنهم ، ولما كان القانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨١ . — بانص عليه في المادة ٢٤ منه — يتحقق به معنى القانون الأصح للنهم في حكم المادة الخامسة فقرة ٢ من قانون العقوبات اذ انشا له مركزا قانونيا أصح بما اشتملت عليه أحكامه من اعفاء من العقوبات المقررة للجريمة المسندة اليه اذا ما تحققت موجباته فانه يتعين نقض الحكم المطعون فيه والاحالة حتى تتاح للنهم فرصة محاكمته — من جديد على ضوء أحكام القانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨١ . (نقض جنائي ١٠/٢٥/١٩٨٢ — مدونتنا الذهبية — الإصدار الجنائي — العدد الثاني — فقرة ٣٢٨) .

— وقضت بأنه لما كانت الامكن المؤجرة مغروشة لا تسرى عليها أحكام القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩. المنطقة بتحديد الأجرة ، فان اقتضاء مؤجرها مبالغ خارج نطاق العقد يكون أبرأ مبالحا لا مقلب عليه . (نقض جنائي ١٩٨٢/٤/٢١ — المرجع السابق فقرة ٣٢٥) .

— وقضت بأن تقلض المؤجر: مبلغا من المستأجر متعلل التنازل من حكم الطرد الصادر ضد الآخر ... القضاء بالادانة دون استظهار توافر مناط التائيم وفقا لاحكام القانون ٤٩ لسنة ١٩٧٧ خطأ . (نقض جنائي ١٩٨٢/٢/٢ — المرجع السابق فقرة ٣٢٤) .

الصالة الى ما يتفق مع أحكام القانون مع الزام المخالف بالتعويض ان كان له مقتضى .

وفي جميع الاحوال يلزم كل من يحصل على مبالغ بالمخالفة لاحكام تلك القوانين بأن يردھا الى من اداھا ، كما يلزم ففسلا عن ذلك بدفع مثلى هذه المبالغ لمندوق تمويل الاسكان الاقتصادي بالمحافظة .
ويثبت أداء هذه المبالغ بجميع طرق الاثبات .

مادة ٢٦ - لا تسرى أحكام المادة (٩) من هذا القانون على الاماكن التي تحتاج الى ترميم وصيانة بسبب أضرار الحرب ، ويستمر العمل بالقواعد والنظم المطبقة حاليا في شأن ترميمها وصيانتها .

مادة ٢٧ - تعامل في تطبيق أحكام هذا القانون معاملة المباني المؤجرة لأغراض السكنى ، الاماكن المستعملة في أغراض لا تدخل في نطاق النشاط التجارى أو الصناعى أو المهنى الخاضع للضريبة على الأرباح التجارية والصناعية أو الضريبة على أرباح المهن غير اتجارية .

ولا يفيد من أحكام هذه المادة سوى المستأجرين المصيرين .

مادة ٢٨ - تعامل صناديق التأمين الخاصة وصناديق الاسكان معاملة الجمعيات التعاونية لبناء المساكن ، وذلك بالنسبة لما تستثمره هذه الصناديق من أموال في مجال الاسكان عدا المستوى الفاخر .

مادة ٢٩ - ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، ويعمل به من اليوم التالى لتاريخ نشره .

يمصم هذا القانون بخاتم الدولة ، وينفذ كقانون من قوانينها .

صدر برئاسة الجمهورية في ٢٦ رمضان سنة ١٤٠١ (٢٧ يوليو سنة ١٩٨١)

قرار وزارة التعمير والدولة للسكان واستصلاح الاراضى

رقم ٧٦٦ لسنة ١٩٨١ (١)

بتنفيذ بعض الاحكام الخاصة بتأجير وبيع الامكن
وتنظيم العلاقة بين المؤجر والمستأجر

وزير التعمير والدولة للسكان واستصلاح الاراضى

بعد الاطلاع على القانون رقم ٢٣٠ لسنة ١٩٥٩ فى شأن أقراض
الجمعيات التعاونية ،،

وعلى القانون رقم ١ لسنة ١٩٦٦ فى شأن ترميم وصيانة وتعلية
المباني ،

وعلى القانون رقم ٧٨ لسنة ١٩٧٤ فى شأن المصاعد الكهربائية ،

وعلى القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ فى شأن توجيه وتنظيم أعمال
البناء ،

وعلى القانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٧٦ بإنشاء صندوق تمويل مشروعات
السكان الاقتصادى ،

وعلى القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ فى شأن تأجير وبيع الامكن
وتنظيم العلاقة بين المؤجر والمستأجر ،

وعلى القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩ بإصدار قانون نظام الحكم
المحلى ،

وعلى القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٨١ بإصدار قانون التعاون
السكانى ،

(١) نشر بلوققع المصرية العدد ٢٧٦ فى ٨ ديسمبر سنة ١٩٨١ .

وعلى القانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨١ في شأن بعض الاحكام الخاصة بتأجير وبيع الامكن وتنظيم العلاقة بين المؤجر والمستأجر ،

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ١٩٣ لسنة ١٩٧٧ في شأن تنظيم الهيئة العامة لتعاونيات البناء والاسكان .

وعلى القرار الوزاري رقم ٥٨٠ لسنة ١٩٦٦ في شأن تنظيم صندوق الاقتراض التعاوني في مجال البناء والاسكان ،

وعلى القرار الوزاري رقم ٨٨٥ لسنة ١٩٦٦ في شأن اللائحة التنفيذية للقانون رقم ١ لسنة ١٩٦٦ والمقرارات الوزارية المعدلة له ،

وعلى القرار الوزاري رقم ٢٤١ لسنة ١٩٧٥ باللائحة التنفيذية للقانون رقم ٧٨ لسنة ١٩٧٤ ،

وعلى القرار الوزاري رقم ٤٦٦ لسنة ١٩٧٦ في شأن اللائحة التنفيذية للقانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٧٦ المشار اليه ،

وعلى القرار الوزاري رقم ٢٣٧ لسنة ١٩٧٧ باصدار اللائحة التنفيذية للقانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ بشأن توجيه وتنظيم أعمال البناء والمقرارات المعدلة له ،

وعلى القرار الوزاري رقم ٩٩ لسنة ١٩٧٨ باصدار اللائحة التنفيذية للقانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ في شأن تأجير وبيع الامكن وتنظيم العلاقة بين المؤجر والمستأجر ،

وعلى القرار الوزاري رقم ١٤٠ لسنة ١٩٧٨ بشأن تعديل نسب وقواعد الاقتراض .

وعلى القرار الوزاري رقم ٢٣٤ لسنة ١٩٨٠ بشأن تعديل نسب وقواعد الاقتراض ،

وعلى القرار الوزاري رقم ٤٢٢ لسنة ١٩٨٠ بشأن تعديل نسب وقواعد الاقتراض .

وعلى القرار الوزاري رقم ٣٣٠ لسنة ١٩٨١ بتعديل بعض احكام
القرار رقم ٣٣٤ لسنة ١٩٨٠ بشأن تعديل نسب وقواعد الاقراض .
وبناء على ما ارتآه مجلس الدولة .

قـرـر

الفصل الاول

في شأن قواعد واجراءات تعديل اجرة الامكن

مادة ١ - تخضع لقواعد تصديد الاجرة المنصوص عليها في هذا
الفصل المبانى المرخص في اقامتها لاغراض السكنى اعتبارا من تاريخ
العمل بالقانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨١ المشار اليه وذلك فيما عدا الاسكان
الفاهر ، وذلك سواء تم التقدير بمعرفة الطالب أو بمعرفة اللجان
بحسب الاحوال .

وتراعى نسبة الثلثين المخصصة لاغراض السكنى المنصوص عليها
في المادتين ١ و ١٣ من القانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨١ المشار اليه
ويجبر الكسر دائما لصالح النسبة المخصصة للتأجير لاغراض السكنى .

ويتعين عند شهر المحررات المتعلقة ببيع العقارات أو أى وحدات
منها أن يقدم صاحب الشأن الى مصلحة الشهر العقارى شهادة
تصدرها الجهة المختصة بشئون التنظيم من واقع الترخيص الصادر
بالبناء ، ومن واقع المعاينة على الطبيعة تفيد استيفاء النسبة المخصصة
للتأجير لاغراض السكنى .

مادة ٢ - يتعين بالنسبة للمبانى من المستوى الفاخر الحصوص
على موافقة اللجنة المنصوص عليها في المادة ١ من القانون رقم ١٠٦
لسنة ١٩٧٦ المشار اليه وذلك في حدود الاستثمارات المخصصة للبناء
في القطاع الخاص من المستوى الفاخر .

مادة ٢ - يقصد بالاسكان الفاخر في تطبيق أحكام القانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨١ المشار اليه ، المسكن الذى تتوافر فيه الشروط الآتية :

أولا - الموقع :

يحدد موقع الاسكان الفاخر بالمناطق المتميزة ، كالمناطق المطلة على البحر أو على النيل أو التى تتميز باعتدال المناخ أو بالطابع السياحى ، ويصدر بتحديد هذه المناطق قرار من المحافظ المختص •

ثانيا - المكونات والمساحات :

١ - يتعين ألا تقل مكونات ومساحات المسكن الفاخر عن أحد الحدود الآتية :

(أ) صالة معيشة وغرفة نوم واحدة ومطبخ وحمام بمسطح لا يقل عن ٦٠ مترا مربعا •

(ب) صالة معيشة وغرفة نوم رئيسية وغرفة نوم ثانوية ومطبخ وحمام ودورة مياه مستقلة بمسطح لا يقل عن ٩٠ مترا مربعا •

(ج) صالة معيشة وغرفة نوم رئيسية وغرفتين ثانويتين ومطبخ وحمام رئيسى وحمام ثانوى ودورة مياه مستقلة بمسطح لا يتقل عن ١١٠ مترا مربعا •

(د) صالة معيشة وغرفة نوم رئيسية وثلاث غرف ثانوية ومطبخ وحمامين ودورة مياه مستقلة بمسطح لا يقل عن ١٤٠ مترا مربعا •

(هـ) صالة معيشة أو أكثر وأى عدد مناسب من الحجرات • وأى عدد من الحمامات بحيث لا يقل عن حمام لكل حجرتى نوم ومطبخ وأوفيس ودورة مياه مستقلة بمسطح يزيد عن ١٤٠ مترا مربعا •

٢ - وفى جميع الاحوال يتعين أن يشتمل المبنى على جراج تكفى مساحته لاجواء سيارة على الاقل لكل وحدة سكنية • وغرف خدمات

بواقع غرفة واحدة على الاقل لكل وحدة سكنية مع تزويد هذه الجراجات والغرف بدورات المياه اللازمة •

كما يتمين اقلمة المصاعد اللازمة في المباني التي يزيد ارتفاعها على ثلاثة أدوار بما فيها الدور الارضى •

ثالثا - مواصفات التشطيب :

يكون الحد الأدنى لمواصفات تشطيب المسكن الفاخر على الوجه الآتى :

١ - أعمال البياض :

لا يقل بياض الموائط والاسقف عن الدهان بيوية الزيت أو البلاستيك أو بلصق ورق الحوائط • ويجوز أن يكون من الفطيسة الاسمنتية أو الانواع ذات التكلفة الاكبر المتضمنة الكرائيش والبانوهات أو بعض التجاليد أو الكسوات الداخلية •

البياض الخارجى :

لا يقل عن البياض بمونة الحجر الصناعى أو التكسيات بالحجر الصناعى أو الحجر الطبيعى أو الرخام أو الجرانيت أو أى تكسيات أخرى لا تقل عنها قيمة ويجوز أن تكون المباني بالطوب الظاهر أو الحجر الطبيعى وذلك وفقا لما يتطلبه التصميم المعمارى لواجهات المباني •

(ب) الارضيات :

لا تقل عن الموكيت الفاخر ، أو القرو المسمار ، أو أرضيات الرخام أو الجرانيت أو السيراميك أو أى أرضيات أخرى لا تقل عنها قيمة •

(ج) الشبائيك والابواب :**الشبائيك :**

لا تقل عن الشبائيك من الخشب الموسكى من قطاعات سمكها لا يقل عن ٥٠ مم ، أو الشبائيك الحصىرة أو الكريتال أو من قطاعات الألومنيوم أو التى قد يركب فيها سستائر معدنية أو أى نوع آخر من الستائر من الداخل .

الابواب :

لا تقل عن الابواب من الخشب الموسكى من قطاعات سمكها لا يقل عن ٥٠ مم خشوات أو تجليد ، أو الابواب الخشب الزان ، أو القرو مع البرور أو التكسيات المناسبة ، أو أبواب من الأنواع المنزقة و المنطوية أو من الحديد المشغول أو الألومنيوم أو أى أنواع أخرى لا تقل عنها قيمة .

وتكون الخردوات والكوالين من النوع الفلخر .

وتكون دهانات الابواب والشبائيك ببيوية الزيت أو البلاستيك أو اللستر حسب الحالة .

(د) الاعمال الصحية :**الحمامات :**

يشمل الحمام الاجهزة الصحية الآتية على الاقل :

— حوض غسيل أيدى بقاعدة أو بدون من الصينى الحديدى أو الفخار المطفى بالصينى .

مرحاض أفرنكى كامل (كومبنيشن) بصندوق طرد واطى وسدلى مزدوج ويبيديه .

— حوض حمام (بانينو) في الحمام الرئيسي وحمام دش
بالحمام الثانوى .

وتكون أرضيات الحمام من السيراميك الفاخر أو الرخام
أو ما يساويهما .

وتكون تكسية الحوائط بالقيشاني أو السيراميك بارتفاع لا يقل
عن منسوب أعقاب الابواب .

المطابخ :

وتشمل على حوض لغسيل الاواني من الفخار المطفى بالصيني
وصفاية من الرخام سمكها لا يقل عن ٣٠ مم ، أو أحواض وصفائات
من الصلب غير قابل للصدأ (ستينلس ستيل) أو الرخام أو ما يعادلها .

وتكون أرضيات المطابخ من الفينيل أو السيراميك أو الرخام
أو ما يعادلها .

وتكون دهانات الحوائط ببيوية الزيت أو البلاستيك أو بالتكسيات
الملائمة من القيشاني حتى منسوب أعقاب الابواب :

دورة المياه المستقلة :

يركب بها مرحاض أفرنجي بصندوق طرد واطي (كومبنيشن)
وحوض من الصيني لغسيل الايدي داخلها أو خارجها مع تكسية
السفل بالبلاط القيشاني أو السيراميك بارتفاع لا يقل عن منسوب
أعقاب الابواب .

وتتروء الحمامات والمطابخ ودورات المياه بالمياه الساخنة والباردة
وتكون جميع الخلطات والحفيلات والمحابس أو أى قطع أخرى من
الكروم أو مطلية بالنيكل ، كما تكون جميع الاجهزة وتوصيلاتها وخردواتها
من حفيلات ومحابس وخلافه من الانواع الفاخرة مع ضرورة عزل أرضيات
الحمام بطبقة عازلة للمياه والرطوبة .

(٥) المداخل والسلالم :

تكون المداخل مكبوة حوائطها بالرخام والجرانيت وتكون البوابة من الحديد المشغول الفاخر أو قطاعات الألومنيوم أو النحاس ومركب بها بللور أو زجاج شفاف بسمك مناسب ويراعى التجميل في أعمال الإضاءة والتشطيب بصفة عامة •

وتكون السلالم من الدرج المغطى بكسوة من الرخام أو الجرانيت أو ما يعادلها أو من زخارف وكوبسات من الخشب القرو أو الزان أو من قطاعات الألومنيوم و ما يعادلها •

(٦) أعمال الكهرباء :

تكون دوائر الانارة والقوى ولوحات التوزيع كالاتى :

الاضاءة : وتشمل توفير دائرة كهربائية لامكان تركيب أبليكات أو اضاءة غير مباشرة مع زيادة في دوائر للبراييز للاستعمالات المنزلية أو اضاءة غير مباشرة مع زيادة في دوائر للبراييز للاستعمالات المتزلية المتعددة مع عمل دوائر لأزرار الاجراس •

القوى : وتشمل توفير دوائر قوى بخطوط مستقلة لاحتمالات تركيب أجهزة تكييف الهواء والثلاجات والفسالات والسفانات والدفايات الكهربائية وخلافه وذلك بمراعاة زيادة قطاع كابل الكهرباء الواصل الى الوحدة السكنية بحيث يكون ثلاثى الاطراف ويتحمل قطاعه القوى المطلوبة •

التيار الخفيف : يجوز ربط الوحدة السكنية بمدخل العمارة بتليفون مباشر داخلى وعمل ترتيبات لتركيب خط ايريال تلفزيونى يصل بين الهوائى المجمع للعمارة الى الوحدة السكنية •

مادة ٤ - يقصد بالاسكان من المستوى فوق المتوسط المسكن الذى تتوفر فيه الشروط الآتية :

اولا : المكونات والمساحات :

يتكون السكن من المستوى فوق المتوسط من :

(أ) صالة معيشة وغرفة نوم واحدة ومطبخ وحمام بمسطح لا يزيد على ٦٠ مترا مربعا .

(ب) صالة معيشة وغرفة نوم رئيسية وغرفة ثانوية ومطبخ وحمام بمسطح لا يزيد على ٩٠ مترا مربعا .

(ج) صالة معيشة وغرفة نوم رئيسية وغرفتين ثانويتين ومطبخ وحمام ودورة مياه مستقلة بها مرحاض وحوض غسيل أيدي داخلها أو خارجها بمسطح لا يزيد على ١١٠ مترا مربعا .

(د) صالة معيشة وغرفة نوم رئيسية وثلاث غرف ثانوية ومطبخ وحمامين ودورة مياه مستقلة بمسطح لا يزيد على ١٤٠ مترا مربعا .

ثانيا : مواصفات التشطيب :

تكون مواصفات تشطيب السكن من المستوى فوق المتوسط وفقا لما يلي :

(١) البياض الداخلي :

يبدأ بأنواع بياض التفشين والدهان بالبوية حتى المصيص للحوائط والأسقف وتخرج حتى الانواع ذات التكلفة الاكبر المتضمنة للكرانيش أو بعض التكسيات الداخلية .

(٢) البياض الخارجى :

يبدأ بالمستويات الممتازة من الفطيسية أو الطرطشة العادية أو المسوسة أو المقسمة أو البياض بمونة الحجر الصناعى حسب ما يتطلبه التصميم المعماري لواجهات المباني مع بعض تكسيات جزئية من الرخام أو غيره .

(٢) الأرضيات :

وتتدرج من أنواع أرضيات الفينيل حتى الانواع المتباينة من أرضيات الخشب السويدى والقرو أو أرضيات الرخام المادية والملونة •

أما الحمام والمطبخ ودورة المياه فتدرج أراضيها من الانواع الممتازة للبلاط الاسمنتى حتى البلاط السيراميك •

(٤) النجارة :

لا تقل عن المستوى الاعلى للمستوى المتوسط سواء كانت خشبية أو معدنية (صلب أو النيويم) وتكون خردواتها من اصناف مميزة سواء كانت صلب أو النيويم أو نحاس أو برونز أو ما الى ذلك •

(٥) المصحى :

يتكون الحمام من حوض لغسيل الايدي من الصينى ومرحاض أفرنجى بصندوق طرد واطى وحوض حمام أو حوض دش ، ويمكن أن يشمل حوض تنظيف (بيديه) •

ويتم تغطية سفلى الحمام بالبلاط القيشانى بارتفاع ١.٠٠ متر بكامل مساحة السفلى ، وتكون الاجيزة الصحية من اللون الابيض أو الملون •

وتسمح التغذية بالمياه بعمل اثنايبب للمياه الباردة والساخنة •

ويركب بالمطبخ حوض لغسيل الاوانى من الفخار المطفى بالصينى وله صفاية من الرخام مع تغطية مرآة الحوض والصفاية بالبلاط القيشانى بارتفاع نحو ١.٠٠ متر •

ويركب بدورة المياه المستقلة مرحاض أفرنجى بصندوق طرد واطى

٢٨٣ **تجهيز الأماكن**

وحوض لتسليط الأيدي من الصينى مع تغطية السفل بالبلاط القيشانى
بارتفاع نحو ١ متر •

وتكون جميع الاجهزة الصحية وتوصيلاتها والحفريات والانابيب
مطابقة للمواصفات القياسية المصرية وأسس التصميم وشروط التنفيذ
مع ضرورة عزل أرضيات الحمام بمادة عازلة للمياه والرطوبة •

(٦) السلام :

لا تقل عن المستوى الاعلى بالنسبة للمستوى المتوسط •

(٧) درابزينات السلام والشرفات :

لا تقل عن المستوى الاعلى بالنسبة للمستوى المتوسط سواء كانت
معدنية (صلب أو النيوم) أو خشب أو خلاقه •

(٨) أعمال الكهرباء :

وتشمل توفير دوائر قوى بخطوط مستقلة لاحتتمالات تركيب أجهزة
تكيف الهواء والتلاجات والغسالات والسفانات والدفايات الكهربائية
وذلك بمراعاة زيادة قطاع كابل الكهرباء الواصل الى الوحدة السكنية
بحيث يتحمل القوى المطلوبة •

مادة • - يقصد بالاسكن من المستوى المتوسط المسكن الذى
تتوفر فيه الشروط الآتية :

أولاً : المكونات والمسطحات :

يتكون المسكن من المستوى المتوسط من :

(أ) صالة معيشة وغرفة نوم واحدة ومطبخ وحمام بمسطح
لا يزيد على ٥٠ متراً مربعاً •

(ب) صالة معيشة وغرفة نوم رئيسية وغرفة ثانوية ومطبخ وحمام
بمسطح لا يزيد على ٧٥ متراً مربعاً •

(ج) صالة معيشة وغرفة نوم رئيسية وغرفتين ثانويتين ومطبخ وحمام ودورة مياه مستقلة بها مرحاض وحوض غسيل أيدي داخلها أو خارجها بمسطح لا يزيد على ٩٥ مترا مربعا .

(د) صالة معيشة وغرفة نوم رئيسية وثلاث غرف ثانوية ومطبخ وحمام ودورة مياه مستقلة بها مرحاض وحوض غسيل أيدي داخلها أو خارجها بمسطح لا يزيد على ١٤٠ مترا مربعا .

ثانيا : مواصفات التشطيب :

تكون مواصفات تشطيب المسكن من المستوى المتوسط على الوجه الآتى :

(١) البياض الداخلى :

يتدرج من التخشين الجيد للحوائط والأسقف مع دهانها بمحلول الغراء حتى الطلاء بالمصيص لكليهما — مع بياض أسفال المطايع ودورات المياه بطبقة أسمنتية مخدومة ودهانها بالبوية .

(٢) البياض الخارجى :

يتدرج من أنواع الفطيسة أو الطرطشة الاسمنتية العادية حتى الأنواع الجيدة من الفطيسة أو الطرطشة المسوسة أو المقسمة .

(٣) الأرضيات :

الصالة وحجرات المعيشة والاكل تتدرج من البلاط والمزايكو الابيض تحانة ٢ مم ، ثم الملون بمقاس ٢٠٠×٢٠٠×٢٠ مم وأنواع البلاط الاسمنتى الملون ثم البلاط بمقاس ٣٠٠×٣٠٠×٣٠ مم حتى الارضيات ترايبع الفينيل أو ما يساويها .

أما حجرات النوم : فتدرج من البلاط الموزايكو حتى الارضيات ترايبع الفينيل الى الارضيات الخشبية .

والشرفات والدورات والمطابخ فتتدرج من أنواع البلاط الموزايكو

أو الاسمنتى الابيض أو الملون تخانة ٢٠ مم ، بمختلف أنواعها ومستوياتها
أو ما يعاثلها من بلاط تقليد البلاط السيراميك .

(٤) النجارة :

تكون من خشب سويدى * مهم بقطاعات مناسبة لهذا المستوى وعلى
أن تتدرج حشوات الابواب من الخشب الحبيبي المكسى بالقشرة أو
الابلاكاج أو ما يعاثلها حتى ألواح الخشب المسحب (الكوتتر) للابواب
الحشوة ، أو أبواب تجليد بالواح الخشب المضغوط أو الابلاكاج .

(٥) الصنى :

يتكون الحمام من حوض غسيل أيدي من الصينى ومرحاض بصندوق
طرد على مطلق بالصينى من الداخل وحوض دش .

ويكون بالمطبخ حوض غسيل للوانى من الفخار أو الزهر المطلق
بالصينى وله صفاية من الزايكو أو الرخام .

وتسمح التغذية بالمياه بعمل أنابيب للمياه الباردة والساخنة .

وتكون جميع الاجهزة الصحية وتوصيلاتها والحنفيات والانابيب
مطابقة للمواصفات القياسية المصرية وأسس التصميم وشروط التنفيذ
مع ضرورة عزل أرضيات الحمام بمادة عازلة للمياه والرطوبة .

ويكون سفلى الحمام من البياض الاسمنتى الابيض أو الاسمنتى
المخدوم بالبوية ويتدرج بالتكسية الجزئية بالبلاط القيشانى الابيض
بارتفاع يصل الى ١.٥٠ متر .

أما مرآة الحوض المخصص لغسيل الاوانى بالمطبخ فتكسى بالبلاط
القيشانى بارتفاع نحو ١.٦٠ متر .

وتتكون دورة المياه المستقلة من مرحاض شرقى أو أترنجى وحوض
لغسيل الايدي مع بياض السفلى بارتفاع ١.٥٠ متر بالبياض الاسمنتى
الابيض أو الملون والدهان بالبوية .

(٦) السلام :

من المزاويكو الابيض أو الملون وتندرج مستوياتها حتى التكبسية بالرخام .

(٧) دارزينات السلام والشرفات :

تندرج من المباني المبيضة حتى أنواع الدارزينات الصديدية بمختلف مستوياتها وارتفاعاتها .

(٨) اعمال الكهرباء :

وتشمل توفير دوائر قوى بخطوط مستقلة لاحتمالات تركيب أجهزة تكيف الهواء والثلاجات والغسالات والسفلات والدفائيات الكهربائية وذلك بمراعاة زيادة قطاع كابل الكهرباء الواصل الى الوحدة السكنية بحيث يتحمل القوى المطلوبة .

مادة ٥ مكرر - (مضافة بالقرار الوزاري رقم ٣٣٨ لسنة ١٩٨٥)
يعتبر الاسكان المتوسط وفوق المتوسط وفقا للمعايير والمواصفات المنصوص عليها في المادتين ٤ ، ٥ من هذا القرار من الاسكان الشعبي .

مادة ٦ - فيما عدا المساكن الاقتصادية التي تقام طبقا لاحكام القانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٧٦ بإنشاء صندوق تمويل مشروعات الاسكان الاقتصادي ، يقصد بالاسكان من المستوى الاقتصادي المسكن الذي تتوفر فيه الشروط الآتية :

اولا : المكونات والمساحات :

يتكون المسكن من المستوى الاقتصادي من :

| | |
|---------------|--|
| تتدرج مساحة | (أ) حجرة ومدخل والمخقت (حمام ومطبخ) |
| الوحدة حتى | (ب) حجرتين ومدخل والمخقت (حمام ومطبخ) |
| ٥٠ مترا مربعا | (ج) حجرة وصالة والمخقت (حمام ومطبخ) |
| تتدرج مساحة | (د) ثلاث حجرات ومدخل |
| الوحدة حتى | وصالة والمخقت (حمام ومطبخ) |
| ٨٥ مترا مربعا | (هـ) حجرتين وصالة والمخقت (حمام ومطبخ) |

ثانيا : مواصفات التشطيب :

تتكون مواصفات تشطيب المسكن من المستوى الاقتصادي على الوجه الآتى :

(١) البياض الداخلى :

يتدرج من تخشين عادى رقة واحدة للسقف والصوائط حتى التخشين الجيد مع الرش بالجير ، وأسفال أسمنتية مخدومة للحمامات والمطابخ بارتفاع يصل الى ١.٥٠ مترا .

(٢) البياض الخارجى :

فيما عدا المبنى الظاهرة يتدرج من بياض التخشين الخارجى من رقتين مع الدهان بالجير وحتى بياض الفطيسة والطرشة العادية بمختلف أنواعها من ذات التكلفة المناسبة .

(٣) الأرضيات :

أرضية أسمنتية مخدومة أو بلاط أسمنتى عادة تفرانة ٢٠ مم أو بلاط موازيكو عادة تفرانة ٢٠ مم .

(٤) النجارة :

خشب سويدي تفرانة ٣٧ مم أو ٥٠ مم وتكون حشوات الابواب من الخشب السويدي أو الخشب الصبى أو ألواح خشب الابلاكاج أو ألواح الخشب المضغوط أو ما يعائله .

(٥) الاعمال الصحية :

يتكون الحمام من حوض لنسيل الايدى من الصينى أو الزهر المطفى بالصينى ، ومرحاض بصندوق طرد على مطفى بالصينى من الداخلى ودش .

ويكون بالمطبخ حوض غسيل للالوانى من الفخار أو الزهر المطلى بالصينى وله صبغاية من الموازيكو •

وتكون جميع الاجهزة الصحية وتوصيلاتها والمحابس والحنفيات والانابيب مطابقة للمواصفات القياسية المصرية وأسس التصميم وشروط التشغيل ، مع ضرورة عزل أرضيات الحمام بمادة عازلة للمياه والرطوبة •

(٦) السلام :

تتدرج من أنواع الحجر الجيرى الصلب والموازيكو المادة حتى الكسوة الموازيكو العادية لهيكل السلام الخرسانية •

(٧) درابزينات السلام والشرفات :

وتتدرج من أنواع الدرابزينات المبنى أو الخرسانة البضمة حتى أنواع الدرابزينات الحديدية المبسطة أو ما تسمى مستواها •

مادة ٧ :

(١) المسطحات المبنية في المواد السابقة يدخل في حسابها نصف المسطحات المخصصة للشرفات الرئيسية والثانوية والتي يمكن استعمالها كمشتر ولا يدخل في حسابها المسطحات المخصصة للسلام والمساعد •

على أنه في حالة إقامة مسكن من دورين يربط بينهما سلم أو مصعد داخلى تحسب مساحة السلم أو المصعد ضمن المسطحات الواردة بالمواد السابقة •

(٢) يقصد بمساحة المعيشة في تطبيق أحكام المواد السابقة المساحة المخصصة لممارسة الحياة اليومية •

(٣) لا يجوز تجاوز المسطحات المنصوص عليها في المواد

٤ ، ٥ ، ٦ الا اذا اقتضى ذلك التصميم المعارى وبما لا يجاوز ٥٪
(خمسة في المائة) من المساحة المقررة •

مادة ٨ - يجب أن يتضمن ترخيص البناء تحديد مستوى المبنى وفقاً للشروط المبينة في المواد السابقة ويلتزم المالك بمستوى المبنى الصادر به الترخيص ، ولا يعتد بأية زيادة في المواصفات أثناء التنفيذ يكون من شأنها تحويل المبنى الى مستوى غير الصادر به 'لترخيص •

مادة ٩ - يتم تحديد الاجرة بالنسبة الى الاماكن المرخص في اقامتها لاجراض السكنى اعتباراً من تاريخ العمل بالقانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨١ المشار اليه - عدا الاسكان الفاخر - على أساس تقدير قيمة الارض وفقاً لثمن المثل عند الترخيص بالبناء ، وتحدد قيمة الاراضى التى تخصصها الحكومة أو وحدات الحكم المحلى لمشروعات الاسكان أو ما يخصص لمباني الخدمات اللازمة لها على الاسس الآتية :

(أ) الاراضى التى تخصص للاسكان الاقتصادى تحدد لها قيمة رمزية •

(ب) الاراضى التى تخصص للاسكان المتوسط تحدد لها قيمة توازى التكلفة الفعلية •

(ج) الاراضى التى تخصص للاسكان فوق المتوسط تحدد لها قيمة توازى التكلفة الفعلية مضاعفاً اليها نسبة محدودة من الربح •

وفيمما عدا ذلك تحدد قيمة الاراضى التى تخصصها الحكومة أو وحدات الحكم المحلى بأعلى سعر بطريق المزااد العلنى •

وتقدر قيمة المبنى وفقاً للتكلفة الفعلية وقت البناء في ضوء انضوابط والمعايير والدراسات والتقارير التى تعدها اللجان المنصوص عليها في المادتين ٣ ، ٤ من القانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨١ المشار اليه ، ويصدر سنوياً قرار من الوزير المختص بالاسكان بتحديد

أسعار مستويات الاسكان الخاضعة للتقدير مستخلصة من المناقصات الحكومية لتستهدى بها هذه اللجان في أعمالها تبعاً لظروف كل محافظة .

مادة ١٠ - تحسب كامل قيمة الأرض والمباني والاساسات والتوصيلات الخارجية للمرافق العامة في حالة البناء على كل المساحة المسموح بالبناء عليها واستيفاء الارتفاع طبقاً للقيود المفروضة على المنطقة وأحكام قانون توجيه وتنظيم أعمال البناء وغيره من القوانين واللوائح .

أما في حالة البناء على كل المساحة المسموح بالبناء عليها مع عدم استكمال المبني للحد الأقصى المسموح به لارتفاع البناء فتحسب كل قيمة المباني المنشأة ، كما تحسب قيمة الأرض والاساسات والتوصيلات الخارجية للمرافق بنسبة ما يقام فعلاً من أدوار الى العدد الكلي للأدوار التي تسمح بها قيود الارتفاع المشار إليها ، ويجوز بالنسبة لبعض المناطق تعديل هذه النسبة بقرار من المجلس المحلي المختص بما يتفق وصقع الموقع وظروف العمران .

وفي حالة المسكن المستقلة يؤخذ في الاعتبار عند تحديد أجرة المبني ، علاوة على قيمة المباني ، قيمة الأرض والاساسات والتوصيلات الخارجية للمرافق بأكملها بصرف النظر عن الحد الأقصى المسموح به لارتفاع البناء ، فإذا جد أى تغير في الوضع الذي بنى التقدير على أساسه يعاد تحديد الأجرة وفقاً للوضع الجديد .

وإذا كان البناء لا يشغل غير جزء من الأرض المسموح بالبناء عليها فلا يحسب في تقدير الأجرة من قيمة الأرض الا القدر الفعلي لمنفعة البناء فقط بشرط تحديد هذا القدر بفواصل ثابتة والا فلا تحسب سوى المساحة المبني عليها بالفعل .

ويعاد تقدير قيمة الأرض عند تحديد الأجرة في حالة تملية البناء

وذلك إذا تمت التعلية بعد سنتين على الأقل من تاريخ إنشاء المبنى الأصلية أو في حالة ما إذا طرأ على العقار ما يستوجب تطبيق أحكام القوانين السارية في شأن مقابل التحسين وفي هذه الحالة تكون إعادة التقدير بقصد تحديد أجره المبنى المستجدة فقط .

ويتم توزيع القيمة الإيجارية على وحدات المبنى بمراعاة مساحة الوحدة وتوجيهها (بحرى - شرقى - قبلى - غربى) ومستوى الدور ومسقط الوحدة .

مادة ١١ - لا تدخل في تحديد الأجرة المنصوص عليه في المادة السابقة قيمة استهلاك التيار الكهربائى اللازم لإضاءة السلم أو لتشغيل المصعد أو المصاعد أو أجر العاملين القائمين على تشغيلها .

ويلتزم ملاك المبنى الخاضعة لأحكام هذا الفصل بتركيب عداد مستقل لكل من إضاءة السلم ، وتشغيل المصعد .

وتوزع قيمة استهلاك التيار الكهربائى التى يسجلها العداد على شاغلى وحدات المبنى بنسبة عدد حجرات كل وحدة الى عدد حجرات المبنى جميعه وتحسب الصالة حجرة واحدة .

على أنه بالنسبة الى استهلاك التيار الكهربائى اللازم لتشغيل المصعد أو الحد الأدنى لأجر العاملين على تشغيله فيقتصر توزيعهما على الاموار التى يقف بها المصعد عدا الدور الاول والارضى .

مادة ١٢ - يستوفى المالك بيانات النموذج رقم ١ المرافق لهذا القرار والخاص بتحديد القيمة الإيجارية لوحدات المبنى ، ويخطر المستأجر به كما يودع صورة منه لدى الجهة الادارية المختصة بالوحدة المحلية .

مادة ١٣ - اذا رأى المستأجر أن الأجرة التى حددها المالك في

عقد الايجار أو في النموذج المنصوص عليه في المادة السابقة تزيد على المحدود المنصوص عليها في القانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨١ المشار اليه ، جاز له خلال تسعين يوما من تاريخ التعاقد أو من تاريخ الاخطار المنصوص عليه في المادة السابقة ، أو من تاريخ شغله المكان ، أن يطلب الى لجنة تحديد الاجرة المنصوص عليها في المادة ١٢ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ المشار اليه تحديد أجرة المكان المؤجر .

وعلى المستأجر أن يحدد في هذا الطلب عنوانا داخل البلاد ترسل اليه فيه اخطارات اللجنة والا كانت الاخطارات المرسلة الى عنوانه بالعقل صحيحة .

مادة ١٤ - يكون اخطار المستأجر للجنة تحديد الاجرة بكتاب موسى عليه مصحوب بملم الوصول أو بطريق الايداع في سكرتارية اللجنة مقابل ايصال ، ويطن المالك بصورة من هذا الاخطار بكتاب بدون مظروف مسجل مصحوب بملم الوصول .

وعلى المالك - فور تلقيه الاخطار - أن يقدم الى اللجنة البيانات والمستندات الدالة على قيمة الارض والتكاليف الفعلية للمباني والاساسات والتوصيلات الخارجية للمرافق مثل دفتر الشروط والمواصفات وجداول الكميات وفئات الاسعار لجميع الاعمال وعقد الماولة وبيان بالمساحات الفعلية المبنية أو تكاليف المتر المسطح في كل دور كذلك بيان بأسماء مستأجرى الوحدات السكنية التي يشملها المبنى في تاريخ تقديم الاخطار .

مادة ١٥ - يصدر المحافظ المختص قرارا بتشكيل اللجان المختصة بتحديد الاجرة في نطاق المحافظة طبقا للمادة (١٢) من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ المشار اليه ، ويتضمن القرار تحديد مقر هذه اللجان ومواعيد انعقادها مرة على الاقل اسبوعيا ونخب العاملين اللازمين للقيام بالاعمال الادارية والكتلية فيها .

وتتولى اللجنة المختصة تحديد الاجرة طبقا للقواعد والاسس التى نص عليها القانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨١ المشار اليه وذلك بعد المعاينة والاطلاع على البيانات والمستندات المقدمة من المالك ومراجعة ما تم انجازه ومطابقته للمواصفات الصادر على اساسها ترخيص المبنى .

وللجنة تكليف المالك باستيفاء المستندات اللازمة لأداء مهمتها بكتاب موصى عليه مصحوب بعلم الوصول ، ويجب على المالك موافاتها بالمستندات المطلوبة خلال أسبوعين من تاريخ ابلاغه ويجوز للجنة مد هذه المهلة اذا قدم المالك عذرا مقبولا ويكون لها بعد انقضاء هذه المدد أن تستمر فى عملية التصعيد .

مادة ١٦ - تحدد اللجنة للمالك مدة لاستكمال الاعمال وانشطيات الواردة بالترخيص والتي لم يتم استكمال المالك لها وتبلغه ذلك بكتاب موصى عليه مصحوب بعلم الوصول ويجوز للجنة مد هذه المدة اذا قدم عذرا مقبولا ، فاذا انتقضت هذه المدد دون أن يقوم المالك بالاستكمال وجب على اللجنة المعاينة لتحديد التكاليف الفعلية لما تم من أعمال وعلى اللجنة أن تصدر قرارها بتحديد الاجرة على هذا الاساس خلال ثلاثين يوما من تاريخ اجراء هذه المعاينة .

فاذا قلم المالك باستكمال هذه الاعمال فى تاريخ لاحق بتصدر تكلفة الاعمال المستكملة وفقا للاسعار التى كانت سائدة فى الوقت الذى كان مقدرا لانتهاء أعمال البناء ، وذلك دون اخلال بحق المحافظة فى استكمال هذه الاعمال وفقا للقواعد المنظمة لذلك .

وعلى اللجنة أن تقدر على حدة قيمة المصاعد وخزانات المياه وطلباتها واجهزة التبريد والتدفئة والتسخين والمداخل وما شابهها على أن تضيف ما تقدره مقابل الانتفاع بها للاجرة السابق لها تحديدها .

مادة ١٧ - تدون اجراءات اللجنة ومناقشاتها فى محضر يوقعه رئيسها ومن حضرها من اعضائها وأمين السر .

مادة ١٨ - يجب على اللجنة أن تصدر قرارها بتحديد الاجرة خلال ثلاثين يوما من تاريخ استكمال المالك المستندات اللازمة أو من تاريخ انقضاء المهلة المحددة له باستيفائها .

ويجب أن يتضمن قرار اللجنة بتحديد الاجرة الاسس الفنية والحسابية التي استندت اليها وبصفة خاصة تقديراتها لقيمة الارض والاساسات والمرافق والمبنى وكافة عناصر التكلفة التي تم على أساسها تحديدها للاجرة كما يجب أن يتضمن القرار توزيع الاجرة على وحدات المبنى وذلك بمراعاة أحكام المادتين ٩ و ١٠ من هذا القرار .

مادة ١٩ - يحرر قرار اللجنة بتحديد الاجرة على النموذج رقم (٢) المرافق لهذا القرار وتبلغ أمانة اللجنة قرارها خلال سبعة أيام من تاريخ صدوره الى كل من المالك والمستأجر المسجلة محال اقامتهم لديها وذلك بكتاب موصى عليه مصحوب بلم الوصول وتلصق صورة من قرارات اللجنة بتحديد الاجرة لمدة ثلاثين يوما في لوحة تعد لذلك بمقر انعقاد اللجنة .

ولكل ذي مصلحة الاطلاع - في مقر اللجنة - على قرارها وعناصر التقدير التي قام عليها ويجوز لامانة اللجنة بموافقة رئيسها تسليم صورة رسمية من هذا القرار بعد أداء الرسم المقرر .

مادة ٢٠ - ينشأ بمقر كل لجنة من لجان تحديد الاجرة سجل خاص تقيد به المباني الخاضعة لتحديد الاجرة وتفرد لكل مبنى صحيفة أو أكثر يثبت بها اسم المالك وموقع المبنى ، والوحدات المكونة له والبيانات المتعلقة بما يطرأ عليه من تعديلات أو اضافات في المشتريات والاجرة كما يثبت في هذا السجل قرار اللجنة بتحديد الاجرة وتوزيعها على الوحدات والاحكام النهائية الصادرة في الطعن على قراراتها ان وجدت .

مادة ٢١ - يجوز لملك المبنى المنشأ اعتبارا من تاريخ العمل

بالتقانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨١ أن يتقاضى من المستأجر مقدم ايجار بالشروط الآتية :

١ - أن تكون الاعمال الاساسية للبناء قد تمت ولم يتبق الا مرحلة التشطيب .

٢ - ألا يجاوز مقدم الايجار أجرة سنتين محسوبا على أساس الاجرة المجتئية أو الحد الأقصى المنصوص عليه فيما يلى أيهما أقل :

٥٠٠ جنيه بالنسبة للمستوى الاقتصادي .

١٠٠٠ جنيه للمستوى المتوسط .

٢٠٠٠ جنيه للمستوى فوق المتوسط .

٣ - أن يعطى للمستأجر ايضالا بمبلغ مقدم الايجار يوضح به كيفية خصمه من الاجرة المستحقة في مدة لا تتجاوز مثلى المدة المدفوع عنها المقدم ، ويشمل الايصال موعد اتمام البناء وتسليم الوحدة صالحة للاستعمال .

الفصل الثلثى

في شأن تصحيح بعض اوضاع الاملاك القنيمية

مادة ٢٢ - تكون أعباء الترميم والصيانة على عاتق المالك خلال عشر سنوات من تاريخ نهو جميع الاعمال اللازمة لاقامة المبنى واعداه صالحا للاستعمال أو من تاريخ تسلم المالك للمبنى من المقاول اذا قام بالبناء مقاول .

ويبقى المقاول مسؤولا هو والمهندس المعارى عن أى تهمدم كللى أو جزئى فيما شيدوه من مبان ولو كان التهمدم ناشئا عن عيب فى الارض ذاتها أو كان رب العمل قد أجترأ اقامة المنشآت المسية وذلك وفقا لحكم المادة ٦٥١ من القانون المدنى .

مادة ٢٣ - بعد انقضاء المدة المنصوص عليها في المادة السابقة ، يلتزم المالك بالاتفاق من حصيلة نصف الزيادة المنصوص عليها في المادة ٧ من القانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨١ المشار اليه لاجراء أعمال الصيانة التى يتم الاتفاق عليها كتابة بينه وبين شاغلى الوحدات السكنية .

مادة ٢٤ - في حالة عدم الاتفاق بين المالك والمستأجرين على الاتفاق من الحصيلة المشار اليها أو عدم كفاية هذه الحصيلة لمواجهة تكاليف الصيانة والترميم أو عدم وجود هذه الحصيلة ، تتبع الاجراءات المنصوص عليها في المادة ٩ من القانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨١ المشار اليه والفصل الثانى من الباب الثانى من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ المشار اليه ولائحته التنفيذية .

مادة ٢٥ - في تطبيق أحكام القانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨١ يقصد بأعمال الصيانة العامة ما يلى :

١ - تدعيم وترميم الاساسات المعينة .

٢ - ترميم الشروخ بعبانى الحوائط وتكليس الاجزاء المتآكلة والمتفككة منها .

٣ - تدعيم وتقوية الاسقف المعينة بسبب الترخيم أو الميل أو التشريح أو تآكل مواقع الارتكاز أو كسر الكمرات والكوابيل الحاملة لها .

٤ - تدعيم وتقوية الاعمدة الحاملة لاجزاء المبنى .

٥ - اصلاح وترميم التفتيات في أرضيات دورات المياه والحمامات والمطابخ والاسطح الذى يؤدي الى تسرب المياه للحوائط أو لاجزاء المبنى وبصفة خاصة الاساسات .

٦ - استبدال درج السلم المتداعية وتدعيم الحوائط والكمرات والهيكل الحاملة لها .

٧ - اصلاح واستبدال التالف من الاعمال والتركيبات الكهربائية الرئيسية التي يكون من شأنها أن تؤدي الى حوادث أو حريق أو تمييز الارواح للخطر وكذا اضاءة مدخل المبنى والسلام .

٨ - اصلاح وترميم وصيانة خزانات المياه وطملمبت المياه والمساعد والاعمال والتركيبات الصحية الخارجية للمياه والصرف سواء منها المكشوفة أو المدفونة واستبدال الاجهزة والادوات والاجزاء التالفة بها .

٩ - أعمال الإصلاحات الخاصة بمعدخل المبنى وصناديق البريد .
مادة ٣٦ - في تطبيق أحكام القانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨١ يقصد بأعمال الصيانة الدورية ما يلي :

١ - اصلاح درج السلم المكسورة أو المتآكلة ، وكسوة الارضية في السلالم والمداخل .

٢ - أعمال البياض والدهانات لواجهات المبنى والتشبيك من الخارج وكذلك الاعمال التي تتطلبها اعادة الحال الى ما كانت عليه في الاجزاء التي تناولها الترميم والصيانة .

٣ - استبدال الزجاج المكسور للسلم والمنافذ والمداخل .

٤ - ترح الآبار والبيارات ومصارف المياه .

مادة ٣٧ - تطبق أحكام المادة (٧) من القانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٧١ المشار اليه بالنسبة الى المبالغ التي ينفقها المالك في سبيل تنفيذ أحكام المادة (٣٨) من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ المشار اليه ولاحتة التنفيذية .

مادة ٣٨ - يلتزم مالك المبنى المركب به مصعد أو أكثر بما يأتي :

١ - أن ينفذ ما تطلبه منه الجهة المختصة ليكون المصعد متفقا مع الترخيص ، وصالحا للتشغيل في المدة التي تحددها له .

٢ - أن يتعاقد على أعمال صيانة المصد مع إحدى المنشآت المرخص لها بمزاولة هذه الاعمال ، وأن يخطر الجهة المختصة بالمحافظة بهذا التعاقد ، وإذا رغب في تغيير المنشأة المتعاقد معها ، تعين عليه إخطار الجهة المشار إليها بهذا التغيير .

٣ - أن يعين عاملاً أو أكثر لمراقبة تشغيل المصد أو المصاعد ، توافق عليهم المنشأة المتعاقد معها على الإصلاح والصيانة .

٤ - أن يقوم بوقف المصاعدة فور حدوث أى خلل أثناء التشغيل ويبلغ المنشأة المتعاقد معها للقيام بالإصلاح .

٥ - أن يبلغ المنشأة المتعاقد معها عن كل عطل يحدث بالمصد فور وقوعه .

وفي حالة إبلاغ المنشأة - المتعاقد معها - عن أى خلل أو عطل ، ولم تقم خلال ست ساعات بإرسال مندوبها ، تعين على المالك القيام بالتبليغ الكتابي خلال ست ساعات أخرى ، مع أخذ إيصال مكتوب من المنشأة تثبت به ساعة التبليغ وتاريخه ورقم إدراجه في السجل الممد للتبليغات للمنشأة .

مادة ٢٩ - تشمل أعمال الإصلاح والصيانة الدورية المتعلقة بالمصاعد .

١ - الإصلاح الدورى ويقصد به إزالة أى عطل أو خلل يطرأ دون حاجة إلى قطع عيار .

٢ - الصيانة الدورية ويقصد بها القيام بأعمال التنظيف والتزييق (التشحيم والتزييت) وصفة دورية .

مادة ٣٠ - للمالك أن يطلب إلى محكمة الأمور المستعجلة المختصة أن توزع بينه وبين المستأجرين ما تحصله من نفقات إصلاح المصد غير الدورية التى لا تتناسب مع ما يناله المبنى ويكون للمحكمة أن توزع تلك

البنقات بالنسبة التي تقدرها ، وكل ذلك ما لم يتم الاتفاق بين الملك والمستأجرين على غيره .

الفصل الثالث

في شأن القروض التعاونية

مادة ٢١ - (معدلة بالقرار الوزاري رقم ٣٤٢ لسنة ١٩٨٢) يجوز لكل من الجمعيات التعاونية للبناء والاسكان ، والافراد والراغبين في الاستثمار في مجال الاسكان ، الحصول على قروض تعاونية بفائدة ميسرة من الهيئة العامة لتعاونيات البناء والاسكان ، أو من غيرها من الجهات التي يصدر بتحديددها قرار من وزيرى المالية والاقتصاد بالاتفاق مع الوزير المختص بالاسكان . وذلك بقصد انشاء المباني المختصة لأغراض السكنى من مختلف مستويات الاسكان عدا الفاخر منها ، أو بقصد تغطية هذه المباني أو استكمالها أو التوسع فيها ، كما يكون لهم الحصول على قروض ميسرة من الوحدات المحلية المختصة لمواجهة تكاليف ترميم المساكن وصيانتها .

ويقصد بالراغبين في الاستثمار في مجال الاسكان في حكم هذه المادة ما يلى :

(٢) الشركات الصناعية الراغبة في اقامة وحدات سكنية بالمناطق القريبة من مصانعها تشغل بالمعاملين بها .

(ب) شركات الاسكان والتعمير بشرط عدم الحصول من المستفيدين بالوحدات السكنية التي تتولى بناؤها على فائدة أكثر من الفائدة التي تدفعها هذه الشركات للهيئة أو غيرها من الجهات بالنسبة للقرض الممنوح لكل وحدة .

(ج) أجهزة الدولة والبنوك وشركات القطاع العام والخاص بالنسبة لتمويل تلك وحدات سكنية بالتجمعات التعاونية التي تقيها

الهيئة العامة لتعاونيات البناء والاسكان أو بالمحس الجديدة بغرض اسكان العاملين بالجهات المذكورة .

وتكون الاولوية في الاقراض للجمعيات التعاونية للبناء والاسكان .
 ويجوز في حالة اقراض الجهات المنصوص عليها في البنود (١)
 و (ب) و (ج) الاستعاضة عن الضمانات المنصوص عليها في المادة ٣٧
 من هذه اللائحة بخطاب ضمان صادر من أحد البنوك المعتمدة تقبله
 الجهة المقرضة .

اولا : في شأن الاقراض لانشاء المساكن أو تعطيتها أو استكمالها
 أو التوسع فيها :

(١) في اجراءات طلب القرض :

مادة ٢٢ - يقدم طلب القرض على أحد النموذجين رقمي ٣ أو ١
 المرفقين لهذا القرار بحسب الحالة مشفوعا بالمستندات الآتية :

١ - أصل العقد المسجل الذي يثبت ملكية الارض المطلوب اقامة
 المبنى عليها أو المبنى المطلوب استكماله أو تعطيته أو التوسع فيه ،
 أو حكم مسجل بصحة ونفاذ العقد المشار اليه ، وصورة منه لمضاماتها
 بالأصل ، ويرد الاصل الى طالب القرض .

وتقبل العقود الابتدائية اذا كانت صادرة من إحدى شركات
 القطاع العام أو الهيئات العامة أو الجهات الحكومية أو المحلية .

٢ - أصل ترخيص البناء المعتمد من الادارة الهندسية المختصة
 أو من مجلس المدينة المختص على أن يكون متضمنا تحديد مستوى البناء
 (اقتصادي - متوسط - فوق المتوسط) وصورة من هذا الترخيص
 لمضاماتها بالأصل ورد الاصل الى طالب القرض ، فاذا لم يكن الترخيص
 متضمن هذا البيان يتعين أن ترفق به شهادة من الادارة الهندسية
 المختصة أو مجلس المدينة المختص بتحديد مستوى البناء .

٢٠١ **فصل الأول**

٣ - الرسومات المعمارية والانشائية المعتمدة وصورة منها لمخاضاتها
بالاصل الذي يرد الى طالب القرض .

٤ - خريطة مساحية أو خريطة تقسيم متعددة مبن عليها موقع
المقار المطلوب القرض بشأنه .

٥ - وثيقة تأمين على المقار ضد الحريق لصالح الجهة المقرضة
بمبلغ يعادل قيمة القرض وبلدة تعادل مدة سداده وتقدم هذه الوثيقة
بعد توقيع عقد القرض وقبل الصرف . وبالإضافة الى المستندات المبينة
بالبنود السابقة يتعين أن يرفق بطلب القرض الاوراق التالية :

بالنسبة الى طلبات القروض المقدمة من الافراد :

في حالة غدم وجود المالك شخصيا أو في حالة تعدد الملاك يتعين
أن يرفق بطلب القرض توكيل رسمي عام يخول الوكيل حق الاقتراض
وتقبل تقرير حق الرهن أو الامتياز على المقار كما يخوله التوقيع على
عقد القرض وصرف الشيكات وكافة الاجراءات التي يتطلبها الحصول
على القرض .

بالنسبة الى طلبات القروض المقدمة من الجمعيات التعاونية للبناء والاسكان :

- (أ) قرار مجلس ادارة الجمعية بالموافقة على شراء الارض .
- (ب) موافقة الهيئة العامة لتعاونيات البناء والاسكان على شراء
الارض في حالة شرائها من القطاع الخاص أو الافراد .
- (ج) قرار مجلس ادارة الجمعية بالموافقة على الاقتراض بالضمانات
المقسرة .
- (د) تفويض رئيس مجلس ادارة الجمعية أو أحد أعضاء مجلس
ادارتها في التوقيع على عقد القرض واتخاذ كافة الاجراءات اللازمة
للحصول عليه .

(أ) كشف معتمد من مجلس إدارة الجمعية بأسماء الاعضاء المنتسبين بالوحدات السكنية وقيمة مخدرات كل منهم *

(ب) في التواعد ونسب الاقتراض :

مادة ٣٣ - فيما عدا المجتمعات الجديدة تكون نسب الاقتراض في مدن الجمهورية على النحو الآتي :

اولا : بالنسبة للسكان التعاوني المجمع :

(١) من المستوى الاقتصادي :

يكون القرض ٩٠ ٪ من تكاليف الوحدة شاملة الارض والاساسات والمباني بحد أقصى قدره ٥٥٠٠٠ جنيه (خمسة آلاف وخمسمائة جنيه)
معاقد استثمار قدره (٣ ٪) *

(ب) من المستوى المتوسط او فوق المتوسط :

يكون القرض ٨٠ ٪ من تكاليف الوحدة شاملة الارض والاساسات والمباني بحد أقصى ٨٠٠٠٠ جنيه (ثمانية آلاف جنيه) يعاقد استثمار قدره (٣ ٪) عن الـ ٦٠٠٠٠ جنيه الاولى و (٥ ٪) عما زاد عن ذلك
نفاية ٨٠٠٠٠ جنيه *

ثانيا : في حالة البناء على الارض المخصصة للتعاونيين أو الافراد
لائحة وحدة سكنية أو أكثر أو لاستكمال و تلبية مبنى قائم *

(١) من المستوى الاقتصادي :

يكون القرض ٩٠ ٪ من تكلفة الوحدة شاملة الاساسات بحد أقصى ٤٥٠٠٠ جنيه الوحدة (أربعة آلاف وخمسمائة جنيه) على ألا تزيد قيمة القرض عن ١٥٠٠٠٠٠ جنيه (مائة وخمسون ألف جنيه) للمالك الواحد
معاقد استثمار قدره (٣ ٪) *

(ب) من المستوى المتوسط أو فوق المتوسط :

يكون القرض ٨٠ ٪ من تكلفة الوحدة شاملة الاساسات بعد أقصى ٦٥٠٠ جنيه (ستة آلاف وخمسمائة جنيه) على ألا تزيد قيمة القرض عن ١٥٠٠٠٠ جنيه (مائة وخمسون ألف جنيه) للمالك الواحد بمائد استثمار قدره (٣ ٪) عن الـ ٥٠٠٠ جنيه الاولى من القرض المستحق عن كل وحدة و (٥ ٪) عما زاد عن ذلك لغاية ٦٥٠٠ جنيه للوحدة الواحدة .

مادة ٢٤ - مع عدم الاخلال بالقواعد الخاصة بتأجير وبيع الاملاك في المجتمعات الجديدة تكون نسب وقواعد الاقراض في المجتمعات الجديدة على النحو الآتي :

اولا : بالنسبة للسكن التعاوني المجمع :

(١) من المستوى الاقتصادي :

يكون القرض ٩٠ ٪ من تكاليف الوحدة شاملة الارض والاساسات والمباني بعد أقصى قدره ٦٥٠٠٠ جنيه (ستة آلاف جنيه) بمائد استثمار قدره (٣ ٪) .

(ب) من المستوى المتوسط أو فوق المتوسط :

يكون القرض ٩٠ ٪ من تكاليف الوحدة شاملة الارض والاساسات والمباني بعد أقصى ٩٠٠٠ جنيه (تسعة آلاف جنيه) بمائد استثمار قدره ٣ ٪ .

ثانيا : في حالة البناء على الارض المخصصة للتعاونيين أو الافراد لاقامة وحدة سكنية أو أكثر أو لاستكمال أو لتعليق مبنى قائم :

(١) من المستوى الاقتصادي :

يكون القرض ٩٠ ٪ من تكلفة الوحدة شاملة الاساسات بعد أقصى

٢٠٤ ايجار المكن

٦٠٠٠ جنيه (ستة آلاف جنيه) على ألا تزيد قيمة القرض عن
٢٠٠٠٠٠ (مائتان ألف من الجنيهات) للمالك الواحد بعائد استثمار
٣ ٪ .

(ب) من المستوى المتوسط او فوق المتوسط :

يكون القرض ٩٠ ٪ من تكلفة الوحدة شاملة الاساسات بحد أقصى
٨٠٠٠ جنيه (ثمانية آلاف جنيه) على ألا تزيد قيمة القرض عن
٢٠٠٠٠٠ جنيه (مائتا ألف من الجنيهات) للمالك الواحد بعائد استثمار
٣ ٪ .

ثالثا : تزد نسبة القرض الى ٩٥ ٪ من تكلفة الوحدة في كل حالة
بالنسبة للعاملين بهذه المدن على ألا تزيد قيمة القرض عن الحد الأقصى
الموضح بهذه المادة .

مادة ٣٥ - يكون حساب القرض على أساس التكاليف الفعلية في
حالة قيام الهيئة العامة لتعاونيات البناء والاسكان أو أحد أجهزة الدولة
المتخصصة بالإشراف على التنفيذ - أو في حالة قيام إحدى شركات
القطاع العام بالتنفيذ - وفي غير تلك الأحوال يكون حساب القرض
على أساس الاسعار المحددة في التقرير السنوي المنصوص عليه في المادة
٣ من القانون رقم ١٢٦ لسنة ١٩٨١ المشار اليه ، وتكون العبرة بالتقرير
الساري وقت البناء .

وفي جميع الأحوال تكون العبرة في تحديد المستوى بما هو
وارد بترخيص البناء .

وفي حالة التعليق يلزم الرجوع الى تراخيص الادوار السفلية
لتقدير امكان الالتزام بالمساحات المقررة لادوار التعليق اذا كان يمكن
تنفيذ ذلك انشائيا .

مادة ٣٦ - يجوز للوزير المختص بالاسكان استثناء بعض القروض

من بعض أحكام هذا الفصل إذا كانت هذه القروض مخصصة لمناطق الاسكان في المجتمعات الجديدة ومناطق التعمير أو بعض المحافظات ذات الطبيعة الخاصة أو إذا كانت هذه القروض ممنوحة لبعض الجمعيات التعاونية لبناء المساكن التي تجمع بين أعضائها رابطة عمل أو رابطة مهنية ويشترط ألا يقل عدد أعضائها عن مائة عضو وأن يخصص القرض لبناء عمارات سكنية توزع وحداتها على أعضاء الجمعية .

(ج) في ضمانات القرض وكيفية سحاده والتزامات المقرض :

مادة ٢٧ - يكون ضمان القرض للمباني برهن رسمي من المرتبة الاولى على الارض والمباني ويجوز عند الضرورة قبول الرهن من المرتبة الثانية على الارض إذا كانت محملة بصقوق عينية أخرى .

ويكون ضمن القرض للاستكمال والتعمية بتقرير حق امتياز على المباني ويجوز في الترتيب مع الامتياز المقرر في القانون المدني للمقاولين والمهندسين .

مادة ٢٨ - يحسب عائد الاستثمار من تاريخ صرف كل دفعة ويحصل العائد أثناء فترة التنفيذ سنوياً وإذا تأخر المقرض عن سداد أى قسط من أقساط القرض وعائده يسرى عائد التأخير بالسعر السائد بواقع (٧ ٪) بالاضافة الى العائد الاصلى المستحق وذلك عن المدة من تاريخ الاستحقاق الى تاريخ السداد .

مادة ٢٩ - يستهلك القرض وعائده خلال مدة أقصاها ثلاثون سنة بالنسبة للمساكن الاقتصادية وخمسة وعشرون سنة بالنسبة للاسكان المتوسط وعشرون سنة بالنسبة للاسكان فوق المتوسط وذلك على أقساط سنوية ويستحق القسط الاول منها بعد ثلاث سنوات من تاريخ صرف أول دفعة من قيمة القرض ، مع التزام المقرض بسداد المبلغ سنوياً خلال هذه الفترة .

مادة ٤٠ - يلتزم المقرض باخطار الجهة المقرضة بأسماء مستأجرى للوحدات السكنية التي حمل على القرض من أجل اقلمتها ، والقيمة الايجارية المحددة قانونا لكل وحدة وبأية تغييرات أو تصرفات تطرأ على هذه البيانات .

مادة ٤١ - يجب أن تتضمن عقود الاقراض كافة التزامات المالك المقرض وبالأثار المترتبة على مخالفتها .

كما يجب أن يتضمن عقد القرض المبرم بين جمعية تعاونية للبناء والاسكان وبين الجهة المقرضة الشرطين التاليين .

(أ) تحديد نصيب كل عضو مستفيد من مجموع القرض ومن الاقساط السنوية المستحقة على الجمعية وتقرير حقه في أن يسدد نصيبه من القسط السنوى على دفعات شهرية متساوية الى الجمعية أو الى الجهة المقرضة مباشرة :

(ب) تنزل الجهة المقرضة عن حقوقها وضمائنها بالنسبة الى العضو الذى يسدد نصيبه كاملا قبل الاجل المحدد مع اعطائه من عائد الاستثمار المستحق .

وفي حالة اخلال المقرض بالتزاماته تصبح جميع أقساط القرض مستحقة الاداء فوراً مضافا اليها عائد استثمار محسوباً بالسعر السائد ، علاوة على نصيب الجهة المقرضة في العائد حسب الاحوال - وذلك دون اخلال بأية حقوق أو ضمانات أخرى مقررة قانونا لصالح تلك الجهة .

ثانيا : في الاقراض لترميم وصيانة المساكن :

مادة ٤٢ - تتولى الجهات التى يصدر بتحديداتها قرار من وزيرى المالية والاقتصاد بالاتفاق مع الوزير المختص بالاسكان توفير التمويل اللازم للوحدات المحلية المختصة لاقرض شباغلى أو ملاك المباني لترميمها وصيانتها ويكون للقرض وملحقاته امتياز عام على أموال المدين ضمانا للسداد وتكون مرتبة هذا الامتياز تالية للضرائب والرسوم .

مادة ٤٣ - يقدم طلب القرض الى الوحدة المحلية المختصة مرفقا به تقرير من مهندس نقابى مدنى أو معمارى يتضمن وصف المبنى وموقعه واسم المالك ، كما يتضمن بيان ووصف الاجزاء التى تحتاج الى الصيانة والترميم والاعمال اللازمة لجعل المبنى صالحا للقرض المخصص من أجله والتكلفة التقديرية للاعمال اللازم اجراؤها مع تحديد المدة اللازمة لتنفيذ الاعمال المقترحة .

مادة ٤٤ - على الوحدة المحلية المختصة فحص التقرير المشار اليه فى المادة السابقة وتصدر قرارها بالموافقة على ما جاء بالتقرير أو برفضه أو بتعديله وبتقدير قيمة القرض المستحق .

مادة ٤٥ - تصرف القروض على النحو الآتى :

١ - دفعة مقدمة توازى ٢٥ ٪ من قيمة القرض .

٢ - دفعات متتالية كل منها بذات النسبة السابقة وتصرف كل دفعة بعد انجاز أعمال ترميم وصيانة بما يوازى قيمة الدفعة السابق صرفها وعلى الجهة المقرضة أن تتحقق من ذلك ومن سلامة التنفيذ .

مادة ٤٦ - يستحق عائد استثمار عن القرض بواقع (٣ ٪) سنويا يحسب من تاريخ صرف كل دفعة واذا تأخر المدين فى أداء أى قسط أو عائدته حلت باقى الأقساط وفى هذه الحالة يسرى عائد تأخير بواقع ٧ ٪ سنويا بالإضافة الى العائد الاصلى المستحق وذلك عن المدة من تاريخ الاستحقاق الى تاريخ السداد دون حاجة الى ائذار أو تنبيه أو حكم قضائى أو أية اجراءات أخرى .

مادة ٤٧ - يستهلك القرض وعائد استثماره خلال مدة أقصاها عشر سنوات من تاريخ استحقاق القسط الاول * .

مادة ٤٨ - يسدد القرض على أقساط سنوية يستحق القسط الاول منها بعد مضى سنة على صرف الدفعة الاخيرة من القرض أو انصام

٣٠٨ ايحجر الأماكن

الاعمال أيهما أقرب مع التزامه بأداء المائد المستحق سنويا من تاريخ
صرف أول دفعة من القرض الا اذا رغب المدين في السداد على فترات تقل
عن سنة .

ثالثا - احكام ختامية

مادة ٤٩ - تسرى احكام هذا الفصل على جميع القروض التي لم
يتم شهر حق الرهن أو الامتياز الخاص بها أمام مصلحة الشهر العقاري
والتوثيق حتى تاريخ العمل بهذا القرار .

مادة ٥٠ - تعامل صناديق التأمين الخاصة وصناديق الاسكان
معاملة الجمعيات التعاونية للبناء والاسكان .

مادة ٥١ - تلغى القرارات الوزارية أرقام ٨٨٥ لسنة ١٩٦٦،
و ١٤٠ لسنة ١٩٧٨ و ٣٣٤ و ٤٢٢ لسنة ١٩٨٠ و ٢٢٠ لسنة ١٩٨١
المشار اليها ، كما يلغى كل حكم مخالف .

مادة ٥٢ - ينشر هذا القرار في الوقائع الرسمية .

تحريرا في ٢٩ المحرم سنة ١٤٠٢ (٢٦ نوفمبر سنة ١٩٨١) .

مهندس / حسب الله محمد التكرأوى

القسم الرابع

في القرارات المنفذة لقوانين إيجار الامكن

قرار وزير الاسكان رقم ٣٣ لسنة ١٩٧٨

بشأن تحديد مناطق المصايف والمشاتى بمحافظات الجمهورية (١)

وزير الاسكان

بعد الاطلاع على القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ في شأن تأجير
وبيع الامكن وتنظيم العلاقة بين المؤجر والمستأجر ،
وعلى قرار وزير الاسكان والتعمير رقم ٩٩ لسنة ١٩٧٨ باصدار
اللائحة التنفيذية للقانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ ؛
وبعد أخذ رأى المحافظ المختص ؛
وبناء على ما ارتآه مجلس الدولة ؛

قـــســـر

مادة ١ - يجوز للمالك في المصايف والمشاتى المصعدة بالكشف
المرافق أن يؤجروا عقاراتهم أو مساكنهم بها مفروشة •
ويجوز للمستأجرين المقيمين في هذه الاماكن أن يؤجروا مساكنهم بها
مفروشة لمدة لا تتجاوز أربعة أشهر سنويا خلال موسم الصيف أو الشتاء
بحسب الاحوال •

وللمستأجرين غير المقيمين في تلك الاماكن الذين يشغلون المسكن
لمدة لا تقل عن شهر في السنة خلال الموسم أن يؤجروا مساكنهم بها
مفروشة لمدة أو لحد مؤقتة خلال السنة •

مادة ٢ - ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ، ويعمل به من
تاريخ نشره •

تحريرا في ٢٤ جمادى الآخرة سنة ١٣٩٨ (٣١ مايو سنة ١٩٧٨) .

(١) الوقائع المصرية في ٨ أكتوبر سنة ١٩٧٨ - المجلد ٢٣٠ .

التكليف

المرافق للقرار الوزاري رقم ٣٣ لسنة ١٩٧٨

| المستفي | المستفيد | المعاملة | سجل |
|-----------------------------------|---------------------------------------|-------------|-----|
| _____ | مدينة المرفش | سجله | ١ |
| _____ | مبنى بورسيق وزرواد | بورسيق | ٢ |
| منطقة العلم | _____ | القاهرة | ٣ |
| منطقة طوان | مدينة مرسى مطروح | مطروح | ٤ |
| واحة سيوة | مدينة الاسماعيلية بكائها | الاسماعيلية | ٥ |
| _____ | مدينة علي بكائها | البحيرة | ٦ |
| _____ | رشيدي كما هو موضح على الخريطة | الاسكندرية | ٧ |
| منطقة كنج مربوط حتى حدود البحيرية | بالحروف (١) ب (٢) ج (٣) د (٤) | | |
| من ناحية الجنوب الغربي | منطقة ابو قبي | | |
| | منطقة شاطئ الممودة السياحية | | |
| | منطقة حدائق النيرة | | |

توقيع
مختار

| سلسل | المحافظة | المساحات | المساحات | السكنى |
|------|---------------|---|--|---|
| ٨ | البيسوم | مدينة البيسوم بكلمها . منطقة بحيرة تالون وتضم المناطق الواقعة على البحيرة في مركزى وابسواى . منطقة عين السيلين الواقعة بجوارزة مركز سطورس . | منطقة البيسوم بكلمها . منطقة بحيرة تالون وتضم المناطق الواقعة على البحيرة في مركزى سطورس وابسواى . منطقة عين السيلين الواقعة بجوارزة مركز سطورس . رأس البر جميعه | مدينة البيسوم بكلمها . منطقة بحيرة تالون وتضم المناطق الواقعة على البحيرة في مركزى سطورس وابسواى . منطقة عين السيلين الواقعة بجوارزة مركز سطورس . |
| ٩ | مبيد | رأس البر | رأس البر | — |
| ١٠ | الدعبلية | جميعه | جميعه | — |
| ١١ | الوادى الجديد | الوادى الجديد | — | — |

— سجلت الريل الساخنة في جميع
أثناء قطاعات المحافظة .

| المسكن | المسكن | المسكنة | مسكن |
|---|---------------------|----------|------|
| <p>— جهات المياه المسكنة بمنطقة النافذة .</p> | | | |
| — | بلاط | كر العشق | ١٢ |
| — | منطقة الكلايين | السوريس | ١٣ |
| — | منطقة سلايس بوش | | |
| — | منطقة العين المسكنة | | |
| — | رأس أبو الدراج | | |
| — | مخينة بوز تونيك | | |
| — | منطقة ركس | | |
| — | منطقة هوش الدرس | | |
| — | منطقة كريت | | |
| — | منطقة صيدن موسى | | |

قرار وزير الاسكان رقم ٨٦ لسنة ١٩٧٨
 بنظام الاتفاق من حصيلة المبالغ المصنوع عليها
 في المادة العشرة من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧
 في شأن تأجير وبيع الامكن وتنظيم العلاقة
 بين المؤجر والمستأجر^(١)

وزير الاسكان :

بعد الاطلاع على القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ في شأن تأجير وبيع
 الامكن وتنظيم العلاقة بين المؤجر والمستأجر ؛
 وعلى القرار الوزاري رقم ٩٩ لسنة ١٩٧٨ باصدار اللائحة التنفيذية
 للقانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ ؛
 وبناء على ما ارتآه مجلس الدولة ؛

قـسـر

مادة ١ - على الجهة المختصة بشئون التنظيم ايداع المبالغ التي
 يتم تحصيلها تطبيقا لحكم المادة (١٠) من القانون رقم ٤٩ لسنة
 ١٩٧٧ المشار اليه ، في حساب خاص بالبنك المركزي أو أحد
 فروعـه .

مادة ٢ - تصب مكلفآت رؤساء وأعضاء لجان تحديد الاجرة
 على الوجه التالي :

(٢) ٢٥٠ مليما لكل منهم عن كل وحدة تقوم اللجنة بتصديق
 اجرتها بما لا يجاوز ٥٠ ٪ من مرتب الشهر وذلك ان يعطون طول
 الوقت .

(١) الوقـع المـصرى في ٨ كتـوبـر سنة ١٩٧٨ - المـعد ٢٣ .

ويشترط لصرف هذه المكافآت أن تكون اللجنة قد انتهت من تقدير
إيجار ٢٥٠ وحدة سكنية أو ٨٠ عقار على الأقل في الشهر .

(ب) ٢٥٠ مليما لكل منهم عن كل وحدة تقبوم اللجنة بتحديد
أجرتها بما لا يجاوز ٢٥ ٪ من مرتب الشهر وذلك بالنسبة لمن يعملون
نصف الوقت .

ويشترط لصرف هذه المكافآت أن تكون اللجنة قد انتهت من تقدير
٩٠ وحدة سكنية أو ٣٠ عقار على الأقل في الشهر .

ويكون الحد الأقصى لما يتقاضاه العضو من ممثلي الملاك
والمستأجرين شهريا عشرون جنيها بالنسبة للجان التي تعمل طول الوقت
وعشرة جنيها بالنسبة للجان التي تعمل نصف الوقت .

ويجوز للمحافظ المختص بناء على اقتراح رئيس الوحدة المحلية
المختصة وضع حد أدنى لما يجب أن يتم تحديد أجرته من وحدات
أو عقارات يقل عن الحد المبين بالفترتين (أ ، ب) وذلك بمراعاة
ظروف العمران بالمحافظة ، ونسبة المكافأة في هذه الحالة .

مادة ٣ - يجنب للعاملين الذين يندبون للقيام بالاعمال الادارية
والخدمات المعاونة الخاصة بلجان تحديد الاجرة مبلغ ٢٥٠ مليما عن كل
وحدة تقوم اللجنة بتحديد أجرتها .

ويصدر بتحديد هؤلاء العاملين وتوزيع هذه المكافآت عليهم قرار
من رئيس الوحدة المحلية المختصة ، وذلك بما لا يجاوز ٢٥ ٪ من مرتب
كل منهم .

مادة ٤ - يمنح المهندس المنضم لتشكيل المحكمة المختصة بنظر
الطعون ٢٥٠ مليما عن كل وحدة يتم الفصل في الطعن المقدم بشأنها
يها لا يجاوز ٥٠ ٪ من المرتب الشهري .

مادة ٥ - يجنب للعاملين بأقلام الكتّاب الذين يعملون في أعمال
دوائر الطمن على قرارات تحديد الاجرة ١٥٠ مليما عن كل وحدة يتم
الفصل في الطمن المتقدم بشأنها .

ويصدر بتحديد هؤلاء العاملين وتوزيع هذه المكلفات عليهم قرار
من رئيس المحكمة المختصة ، وذلك بما لا يجاوز ٢٥ ٪ من مرتب
كل منهم .

مادة ٦ - تخصص المبالغ المتبقية بعد استيفاء أوجه الصرف المبينة
بالمواد السابقة لمواجهة احتياجات اللجان من الادوات الكتابية ووسائل
الانتقال .

ويتم الصرف من هذه المبالغ بقرار من رئيس الوحدة المحلية المختصة
بعد موافقة المحافظ المختص .

مادة ٧ - ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ، ويعمل به من
تاريخ نشره ،

تحريرا في ١٤ شعبان سنة ١٣٩٨ (١٩ يوليو سنة ١٩٧٨) .

قرار وزير الإسكان رقم ١٠٩ لسنة ١٩٧٩

بإصدار النظم النموذجي لاتحاد الملاك (١٧)

وزير الإسكان :

بعد الاطلاع على القانون المدني الصادر بالقانون رقم ١٣١ لسنة ١٩٤٨ ؛

وعلى قانون نظام الحكم المحلي الصادر بالقانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٧٥ ؛

وعلى قانون تأجير وبيع الاماكن وتنظيم العلاقة بين المؤجر والمستأجر الصادر بالقانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ ؛

وعلى قرار وزير الإسكان رقم ٩٩ لسنة ١٩٧٨ بإصدار اللائحة التنفيذية للقانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ ؛

وبعد موافقة اللجنة الوزارية للحكم المحلي ؛

وبناء على ما ارتآه مجلس الدولة ؛

قـــــرر

مادة ١ - يعمل بشأن النظام النموذجي لاتحاد الملاك بالاحكام المرافقة لهذا القرار .

مادة ٢ - على كل من يملك طبقة أو شقة في مبنى يزيد عدد طبقاته أو شققه على خمس ويجاوز عدد ملاكها خمسة أشخاص أن يخطر الوحدة

المحلية المختصة بذلك بكتب موسى عليه بلم الوصول خلال ثلاثين يوما من تاريخ العمل بهذا القرار .

وعلى الوحدة المذكورة خلال ثلاثين يوما من تاريخ تسلمها الاخطار أن تعين مأمورا مؤقتا لاتحاد ملاك العقار المذكور يتولى اجراءات القيد وسائر الاختصاصات الاخرى المنصوص عليها في النظام النموذجي المرفق وكل ذلك ما لم يكن الاعضاء قد كونوا اتحادا وعينوا له مأمورا .

مادة ٣ - في تطبيق أحكام هذا القرار والنظام النموذجي المرفق به ، تختص الوحدة المحلية للمحافظة أو المدينة أو القرية ، بتلقى اخطارات قيد اتحاد ملاك العقارات الكائن في نطاقها كما تختص بذلك الوحدة المحلية للمنى في المحافظة والمدن المقسمة الى أحياء .

ويحدد رئيس الوحدة المختصة بقرار منه مقر العاملين الملكن بقيد اتحادات الملاك ومسئوليات وواجبات كل منهم ويعلن هذا القرار في لوحة الاعلانات بمقر الوحدة المحلية .

مادة ٤ - على اتحادات ملاك العقارات القائمة وقت العمل بهذا القرار أن تحل أوضاعها بما يتفق مع أحكامه وذلك خلال ستة أشهر من تاريخ العمل به .

مادة ٥ - ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ، ويحل به من تاريخ نشره ؛

تهريدا في ٤ جادى الأولى سنة ١٣٩٩ (٢ أبريل سنة ١٩٧٩) .

النظام التمويلي لاتحاد ملاك العقارات

الباب الأول البيانات المتعلقة بالاتحاد

مادة ١ - اسم الاتحاد :

اتحاد ملاك العقار رقم بشارع
بحى (و مدينة أو قرية) بمحافظة

مادة ٢ - أغراض الاتحاد :

أغراض الاتحاد هي ضمان حسن الانتفاع وحسن إدارة وصيانة
الاجزاء المشتركة في العقار المشار اليه في المادة السابقة .

مادة ٣ - مقر الاتحاد :^(١)

مادة ٤ - مدة الاتحاد :

مدة الاتحاد غير محدودة ، وتبدأ من تاريخ قيده بالوحدة المحلية
المختصة وفقاً لأحكام القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ في شأن تأجير
وبيع الاماكن وتنظيم العلاقة بين المؤجر والمستأجر .

الباب الثاني

بملكية العقار وعضوية الاتحاد

مادة ٥ - ملكية الاجزاء المفردة :

(١) يحدد مقر الاتحاد سواء داخل العقار او خارجه .

يتكون العقار من طبقة تحتوي على شقة (١)
وبيانات ملكيتها الآتى :

- ١ - الطبقة (أو الشقة) رقم (١) مملوكة لـ
- ٢ - الطبقة (أو الشقة) رقم (٢) مملوكة لـ
- ٣ - الطبقة (أو الشقة) رقم (٣) مملوكة لـ
- ٤ - الطبقة (أو الشقة) رقم (٤) مملوكة لـ
- ٥ - الطبقة (أو الشقة) رقم (٥) مملوكة لـ
- ٦ - الطبقة (أو الشقة) رقم (٦) مملوكة لـ

مادة ٦ - اوضاع الملكية :

(أ) يمتلك العضو ملكية مفرزة الشقة أو الطبقة الخاصة به وهي تشمل ما أعد لاستعماله وحده وبصفة خاصة ما يوجد داخل الشقة أو الطبقة من حواجز فاصلة بين الحجرات وأدوات صحية وأنابيب المياه والكهرباء الداخلية وما يكسو الأرضية والجدران والأسقف وكذلك النوافذ والابواب والشرفات .

(ب) يمتلك العضو ملكية مشتركة الاجزاء المشتركة بينه وبين غيره من الملاك كالحواجز الفاصلة بين وحدتين من حوائط وأسقف وغيرها .

(ج) يمتلك العضو على الشيوع كل بنسبة نصيب الوحدة أو الطبقة المملوكة له الاجزاء المشتركة مع باقى ملاك المبنى من البناء وملحقاته

(١) الحد الأدنى لعدد الشقق أو الطبقات التى يسرى عليها هذا النظام
ست شقق أو طبقات .

المعدة للانتفاع المشترك بين الجميع ويوجه خالص الأرض^(١) والاسلست والاعدة والجدران الرئيسية وقواعد الارضيات والمداخل والسلام والافنية والممرات والدعاليذ والاسطح والمصاعد والمواقف وكل أنواع الانابيب الا ما كان منها داخل الشقة أو الطبقة وخزانات وطمبات المياه ٥٥٠ الخ^(٢) .

مادة ٧ - أعضاء الاتحاد :

أعضاء هذا الاتحاد هم :^(٣)

١ - مالك (أو ممثل ملاك) الطبقة (أو الشقة) رقم
(أو مالك الشقق أو الطبقات أرقام) - ويمعدل نصيبه
من ملكية المقتار^(٤) . ٢٤

٢ - ملك (أو ممثل ملاك) الطبقة (أو الشقة) رقم
(أو مالك الشقق أو الطبقات أرقام) - ويمعدل نصيبه
من ملكية المقتار . ٢٤

٣ -

٤ -

٥ -

٦ -

(١) يراعى تحديد وضع الأرض في الحالات التي يقتصر فيها التملك على المبنى دون الأرض .

(٢) الأمثلة المذكورة في البنود (ا ، ب ، ج) ليست على سبيل الحصر ويجوز الانضمام إليها أو الحذف منها حسب الأحوال .

(٣) الحد الأدنى لعدد الأعضاء ستة غير يقع المقتار بالتصويت ، ويعتبر ملاك الشقة أو الطبقة ملكا واحدا وان تعدوا ، كما يكون المشتري بمقتد غير مسجل عضوا بالاتحاد .

(٤) يحدد نصيب العضو في ملكية المقتار وفقا لتقنية ما يملكه بنسوبا إلى قيمة المقتار .

٧ — بائع (أو ممثلى بائعى) العقار بالتقسيط (١) .

مادة ٨ — اكتساب العضوية :

يصبح عضواً فى الاتحاد كل من يملك وحدة من وحداته ؛ شقة أو طبقة (فى تاريخ لاحق على قيد الاتحاد وتبدأ العضوية من تاريخ التملك .

مادة ٩ — زوال العضوية :

تزول عضوية الاتحاد فى احدى الحالتين الآتيتين :

١ — انتقال ملكية عضو الاتحاد لنصيبه فى العقار الى الغير بحيث لا يصبح مالكا لشقة أو طبقة فيه .

٢ — تمام مصاد آقساط الثمن بالنسبة الى بائع العقار بالتقسيط .

مادة ١٠ — تمثيل ملاك الشقة أو الطبقة الواحدة :

لملاك الشقة أو الطبقة — فى حالة تعددهم — أن يختاروا من يمثلهم فى عضوية الاتحاد . فان تعذر اتفاقهم يعين من يمثلهم بأمر يصدر من رئيس المحكمة الابتدائية الكائن فى دائرتها العقار طبقاً للاحكام السادة (١١) .

مادة ١١ — تمثيل بائعى العقار بالتقسيط :

لبائعى العقار بالتقسيط — فى حالة تعددهم — أن يختاروا من يمثلهم فى عضوية الاتحاد ، فان تعذر اتفاقهم يعين من يمثلهم بأمر يصدر من رئيس المحكمة الابتدائية الكائن فى دائرتها العقار بناء على طلب أحد اشركاء بعد اعلان الملاك الآخرين لسماع أقوالهم .

(١) يحدد نصيبه بنسبة ما لم يسدد من آقساط الثمن وينقص هذا النصيب من نصيب المشتري منه بالتقسيط .

مادة ١٢ - الأخطار بالتعديلات في العضوية :

تخطر الوحدة المحلية المختصة بكل تعديل في عضوية الاتحاد أو في ملكية الاعضاء أو في ممثلى ملاك الطبقة أو الشقة أو ممثلى البائعين بالتسيط خلال أسبوع من تاريخ وقوعه .

الباب الرابع

ادارة الاتحاد

مادة ١٣ - يتولى إدارة الاتحاد :

- ١ - الجمعية العمومية للاتحاد .
- ٢ - مأمور الاتحاد .

(١) الجمعية العمومية للاتحاد

مادة ١٤ - تشكيل الجمعية :

تتكون الجمعية العمومية للاتحاد من جميع أعضائه .

ويحضر مأمور الاتحاد جلسات الجمعية العمومية ولو كان من غير أعضاء الاتحاد ، وفى هذه الحالة يكون له حق المناقشة والاقتراح دون التصويت .

مادة ١٥ - دعوة الجمعية العمومية للانعقاد :

١ تدعى الجمعية العمومية للانعقاد بناء على طلب مأمور الاتحاد ، أو بناء على طلب عدد من الاعضاء يملكون ٣٠ ٪ على الأقل من وحدات المقار ، أو بناء على طلب الوحدة المحلية المختصة .

يجب أن تسلم الدعوة لاعضاء الاتحاد أو من يمثلونهم قانونا باليد مع توقيمهم بما يفيد التسلم وذلك قبل موعد الانعقاد بأسبوع

على الأقل ويعلن عنها بمدخل المقر ، ويحدد في الدعوة جدول الأعمال ، ومكان الانعقاد وموعده .

مادة ١٦ - الانتابة في الحضور :

لمضو الاتحاد أن يحضر الجمعية العمومية بنفسه أو ينيب عنه عضو آخر بتوكيل عر في مكتوب ولا يجوز للمضو أن ينوب عن أكثر من عضو واحد . على أنه يجوز لممثل ملاك الطبقة أو الشقة أو لممثل بانهي المقار بالتقسيم أن ينيب عنه أحد شركائه في الشقة أو الوحدة أو المقار .

مادة ١٧ - نصاب الاجتماع :

فيما عدا الحالات التي ورد فيها نص خاص في القانون أو في هذا النظام لا يكون انعقاد الجمعية العمومية صحيحا الا بحضور مالكي ٦٠ ٪ على الأقل من الانصبه في المقار ، فاذا لم يتوافر هذا النصاب في الاجتماع انعقدت الجمعية العمومية بناء على دعوة ثانية خلال الخمسة عشر يوما التالية ، ويعتبر اجتماعها الثاني صحيحا أيا كان عدد الاعضاء الحاضرين وأيا كانت ملكياتهم .

مادة ١٨ - الاغلبية اللازمة لاتخاذ القرارات :

مع مراعاة ما ورد بشأنه نص خاص في القانون أو في هذا النظام تصدر قرارات الجمعية العمومية من أغلبية أصوات الحاضرين محسوبة على أساس قيمة الانصباء .

مادة ١٩ - محاضر الجلسات :

يعد مأمور الاتحاد محاضر جلسات الجمعية العمومية يدون فيها زمان ومكان الانعقاد وعدد الاعضاء الحاضرين وأسمائهم والقرارات الصادرة وعدد الاصوات التي حازها كل قرار وتبلغ صور هذه المحاضر إلى الوحدة المحلية المختصة .

مادة ٢٠ - اختصاصات الجمعية العمومية :

تختص الجمعية العمومية بكل ما يتعلق بإدارة واستغلال الاجزاء المشتركة من المقار ولها على الاخص ما يأتي :

١ - التصديق على نظام الاتحاد ، وتعديله كلما دعت الحاجة الى ذلك .

٢ - تعيين مأمور الاتحاد وعزله .

٣ - تقرير أجر للمأمور الاتحاد وتحديد هذا الاجر في حالة تقريره .

٤ - الموافقة على اجراء تأمين مشترك من الاخطار التي تهدد المقار .

٥ - الموافقة على اجراء أية اعمال أو تركيبات مما يترتب عليها زيادة في قيمة المقار كله أو بعضه .

٦ - تحديد الشروط والتعويضات والالتزامات التي تفرض على الاعضاء .

٧ - تصديق الاجراءات اللازمة اتخاذها لمواجهة حالة هلاك البناء بحريق أو بسبب آخر ، وتحديد ما يفرض على الاعضاء من التزامات لتجديده .

٨ - تصديق الاشتراكات التي يؤديها الاعضاء لمواجهة مصاريف الاتحاد .

٩ - النظر في الشكاوى والتظلمات التي تقدم من ذوى الشأن .

١٠ - تعيين حراس المقار والبوابين وغيرهم من العاملين به وعزلهم وتحديد أجورهم ومكافآتهم ، ويجوز أن يفوض مأمور الاتحاد في هذا الاختصاص .

١١ - منح قروض للاعضاء لتمكينهم من القيام بالتزاماتهم .

- ١٢ - تنظيم استخدام الاجزاء المشتركة في العقار .
- ١٣ - اقرار الموازنة التقديرية للاتحاد .
- ١٤ - التصديق على الحساب الختلى للاتحاد .
- ١٥ - فض المنازعات التى تنشأ بين الاعضاء وبعضهم بسبب يتعلق بملكيتهم المشتركة في العقار .
- ١٦ - تصفية الاتحاد عند انقضائه .

(٢) مامور الاتحاد

- مادة ٢٢ - تعيين المامور :
يعلن المامور بقرار من الجمعية العمومية ويجوز أن يتضمن قرار التعيين تصديق أجزء له .
- مادة ٢٢ - اختصاصات المامور :
يتولى مامور الاتحاد :
١ - قيد الاتحاد ما لم يكن قد سبق قيده .
٢ - تنفيذ قرارات الجمعية العمومية .
٣ - الاشراف على أعمال الاتحاد في النواحي الادارية والمالية .
٤ - الاشراف على أعمال البوابين والحراس وغيرهم من العاملين بالمعسكر .
- ٥ - اعداد ميزانية تقديرية للاتحاد تشمل تحديد أوجه الانفاق المطلوبة خلال السنة المالية ومصادر التمويل المقترحة .
- ٦ - اقتراح الاستراكتات الشهرية أو السنوية التى يؤديها أعضاء الاتحاد لمواجهة مصروفاته .

٧ - اعداد حساب ختامي في نهاية كل سنة مالية يبين فيه ما تم انفاقه من مصروفات الاتحاد وأوجه الاتفاق .

٨ - تشغيل الاتحاد أمام الغير وأمام القضاء حتى في مخاصمة أى من الاعضاء .

مادة ٢٢ - اختصاص الأمور في الاحوال العاجلة :

للأمور الاتحاد في الاحوال العاجلة أن يقوم من تلقاء نفسه بما يلزم لحفظ جميع الاجزاء المشتركة وحراستها وصيانتها ويعرض الامر على الجمعية العمومية في أول اجتماع تال لاتقرار ما تم .

الباب الخامس

مالية الاتحاد

مادة ٢٤ - السنة المالية :

تبدأ السنة المالية للاتحاد في أول يناير وتنتهى في ٣١ ديسمبر من كل سنة . على أن تبدأ السنة الاولى من تاريخ قيد الاتحاد وتنتهى في ٣١ / ١٢ من السنة التالية .

مادة ٢٥ - موارد الاتحاد :

تتكون الموارد المالية للاتحاد من :

- ١ - الاشتراكات التي يؤديها الاعضاء .
- ٢ - العائد الناتج عن الاستغلال المشروع للاجزاء المشتركة (١) .
- ٣ - التبرعات التي يتلقاها الاتحاد من الاعضاء أو غيرهم .
- ٤ - ما تحدده الجمعية العمومية من موارد أخرى .

(١) كليجلا السطح لاقلة اعلان فيه ، أو مقابل اقامة اعلان في الحديقة ، او لمن بيع ثمار الحديقة ... الخ .

مادة ٢٦ - الدفاتر :

يسلك مأمور الاتحاد دفترا يسجل فيه إيرادات ومصروفات الاتحاد ويخضع هذا الدفتر لرقابة الجمعية العمومية للاتحاد والوحدة المحلية المختصة .

الباب السادس

حقوق الامتضاء والتزاماتهم

مادة ٢٧ - استعمال الاجزاء المشتركة :

لكل عضو في سبيل الانتفاع بالجزء الذى يملكه في العقار أن يستعمل الاجزاء المشتركة فيما أعدت له على ألا يحصل ذلك دون استعمال باقى الاعضاء لحقوقهم ، أو يلحق الضرر بهم .

ولا يجوز احداث أى تعديل في الاجزاء المشتركة في العقار بغير موافقة الجمعية العمومية للاتحاد ولو عند تجديد البناء ، الا اذا كان التعديل يقوم به أحد الاعضاء على نفقته الخاصة ويكون من شأنه أن يسهل استعمال تلك الاجزاء دون أن يغير من تخصيصها أو يلحق الضرر بالاعضاء الآخرين .

مادة ٢٨ - تكاليف الصيانة :

(أ) يتحمل العضو دون سواء نفقات صيانة واصلاح الاجزاء المملوكة له ملكية مفرزة .

(ب) نفقات صيانة واصلاح الاجزاء المشتركة بين عضو وآخر توزع بينهما ويتحملان بها دون سواهما .

(ج) يتحمل الاعضاء جميعا نفقات الانتفاع المشترك وحفظ وصيانة وادارة وتجديد الاجزاء المشتركة ويتحدد نصيب العضو في هذه النفقات بنسبة قيمة الجزء الذى يملكه في العقار .

مادة ٢٩ - قروض الاعضاء :

يجوز للجمعية العمومية للاتحاد أن تمنح قرضا لمن يعجز عن الاعضاء عن دفع حصته في نفقات تجديد المقار أو القيام بالتزاماته الناشئة عن اشتراكه في ملكية الاجزاء المشتركة أو تلك الناشئة عن تلاصق ملكيته الخاصة بملكية غيره من الاعضاء وذلك لتمكينه من أداء هذه الالتزامات .

ويكون هذا القرض مضمونا بامتياز على الجزء المفرز الذي يملكه وعلى حصته الشائعة في الاجزاء المشتركة في المقار ، وتصب مرتبة الامتياز من يوم قيده وذلك طبقا لحكم المادة ٨٦٩ من القانون المدني .

مادة ٣٠ - الامتناع عن أداء الالتزامات :

إذا امتنع عضو الاتحاد عن أداء الاشتراكات أو التأمينات أو غيرها من الالتزامات الواجبة عليه وفقا للقانون أو لهذا النظام كان لمأمور الاتحاد أن يكلفه بالأداء ثم يستصدر أمرا بالإدانة طبقا لاحكام قانون المرافعات المدنية والتجارية .

الباب السابع

في انقضاء الاتحاد

مادة ٣١ - أسباب الانقضاء :

ينقضى الاتحاد لاحد سببين :

١ - التعديل في ملكية المقار بحيث يقل عدد ملاكه عن ستة وذلك ما لم يتفق الملاك كتابة - على استمراره .

٢ - هلاك المقار .

مادة ٣٢ - التصفية :

تتولى الجمعية العمومية تصفية الاتحاد في حالة انقضاؤه وفقا للتواعد التي تحددها .

الباب الثامن

احكام عامة

مادة ٣٣ - المأمور المؤقت :

يتولى المأمور المؤقت سلطات مأمور الاتحاد الى أن يتم تعيينه ، وله على الأخص :

١ - اتخاذ إجراءات قيد الاتحاد في الوحدة المحلية المختصة .

٢ - اعداد النظام القانوني للاتحاد .

٣ - دعوة أول جمعية عمومية للاتحاد للنظر في :

(أ) التصديق على نظام الاتحاد .

(ب) تعيين مأمور الاتحاد .

مادة ٣٤ - إجراءات قيد الاتحاد :

على المأمور أن يطلب من الوحدة المحلية المختصة قيد الاتحاد وذلك خلال أسبوعين من تاريخ تعيينه ، ويتضمن طلب القيد أوصاف العقار وأسماء الملاك وأنصباؤهم بالتقسيم ان وجد .

مادة ٣٥ - إجراءات استصدار نظام الاتحاد :

على المأمور المؤقت أن يدعو الجمعية العمومية للاتحاد خلال شهرين على الأكثر من تاريخ قيد الاتحاد وذلك للتصديق على نظام الاتحاد .

مادة ٣٦ - نسخ النظام :

تودع بالوحدة المحلية المختصة نسخة من نظام الاتحاد مرفقا بما
مضمر الجمعية العمومية بالتصديق عليها .

ويسلم كل عضو من أعضاء الاتحاد - القدامى والجديد - صورة
من هذا النظام ومن أية قرارات تصدرها الجمعية العمومية للاتحاد
تتعلق بحقوق الاعضاء وواجباتهم .

مادة ٣٧ - الملاحظات :

تعتبر الملاحظات الواردة في الهوامش جزء لا يتجزأ من هذا
النظام .

الباب التاسع

احكام انشائية (١)

(١) للجمعية العمومية لاتحاد الملاك ان تضيف ما تراه من احكام بشرط
الا يتمارض او احكام القانون المدنى او القانون رقم ٩ لسنة ١٩٧٧ المشار
اليه او احكام النظام النرويجى .

قرار وزارى رقم ١٠٦ لسنة ١٩٨٢

بتنظيم الاقراض الميسر لاغراض ترميم المباني (١)

وزير التعمير والدولة للاسكان واستصلاح الاراضى

بعد الاطلاع على القانون رقم ١٣١ لسنة ١٩٤٨ باصدار القانون
المحدث؛

وعلى القانون رقم ١ لسنة ١٩٦٦ بشأن ترميم وصيانة وتغطية
المباني؛

وعلى القانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٧٣ فى شأن الموازنة العامة للدولة
وتمديداته؛

وعلى القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ فى شأن توجيه وتنظيم أعمال
البناء؛

وعلى القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ فى شأن تجيير وبيع الامكن
 وتنظيم العلاقة بين المؤجر والمستأجر؛

وعلى القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩ باصدار قانون نظام الحكم
المحلى؛

وعلى القانون رقم ١٣٥ لسنة ١٩٨١ فى شأن الابنية والاعمال التى
تمت بالمخالفة لاحكام قانون تقسيم الاراضى المدة للبناء؛

وعلى القانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨١ بشأن بعض الاحكام الخاصة
بتأجير وبيع الامكن وتنظيم العلاقة بين المؤجر والمستأجر؛

وعلى القانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٨٢ بشأن خطة التنمية الاقتصادية
والاجتماعية؛

وعلى القانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٨٢ في شأن ربط الموازنة العامة
للدولة ؛

وعلى قرار وزير التعمير والدولة للاسكان واستصلاح الاراضى
رقم ٧١٦ لسنة ١٩٨١ بتنفيذ بعض الاحكام الخاصة بتأجير وبيع الامكن
وتنظيم العلاقة بين المؤجر والمستأجر المعدل بقرار وزير التعمير والدولة
للاسكان واستصلاح الاراضى رقم ٣٤٢ لسنة ١٩٨١ ؛

وعلى قرار وزير التعمير والدولة للاسكان واستصلاح الاراضى
رقم ٧١ لسنة ١٩٨٢ بتعديل بعض قواعد الاقتراض ؛

وعلى قرار وزير التعمير والدولة للاسكان واستصلاح الاراضى
رقم ٥٠٨ لسنة ١٩٨٢ بتنظيم الاقتراض الميسر لاقتراض الاسكان
للشعبى ؛

وبعد موافقة مجلس الوزراء ؛

وبناء على ما ارتأه مجلس الدولة ؛

قـسـر :

مادة ١ - فى تطبيق احكام هذا القرار يقصد بأعمال الترميم
للتشامل للمباني ما يأتى :

١ - تدعيم وترميم الاساسات المصية •

٢ - ترميم الشروخ بمباني الحوائط وتكليس الاجزاء المتآكلة
والمتفتكة منها •

٣ - تدعيم وتقوية الاسقف المصية بسبب الترخيم أو الميل أو
التسريح أو تآكل مواقع الارتكاز أو كسر الكمرات والكوابيل الحاملة لها •

٤ - تدعيم وتقوية الاعمدة الحاملة لاجزاء المبنى •

٥ - اصلاح وترميم التلغيات في أرضيات دورات المياه والحمامات والمطابخ والأسطح الذى يؤدى الى تسرب المياه للصوائط أو الاجزاء المبنى ويوصف خلاصة الاساسات .

٦ - استبدال درج السلم المتناحية وتدعيم الحوائط والكمرات والهياكل الحاملة لها .

٧ - اصلاح واستبدال التالف من الاعمال والتركيبات الكهربائية الرئيسية التى يكون من شأنها أن تؤدى الى حوادث أو حريق أو تعريض الارواح للخطر .

٨ - اصلاح وترميم خزانات المياه وطلعات المياه والمساعد والاعمال والتركيبات الصحية الخارجية للمياه والصرف سواء منها المكشوفة أو المغفونة واستبدال الاجهزة والادوات والاجزاء التالفة بها .

٩ - أعمال الاصلاحات الخاصة بمدخل المبنى .

مادة ٢ - فى تطبيق أحكام المادة ١٠ من القانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨١ المشار اليه يعتبر كل من البنك المصارى والمصرف المصارى العربى من أجهزة الدولة المختصة بتقديم القروض الميسرة لأغراض الترميم .

مادة ٣ - يتقدم طلب القرض من المالك الى البنوك المقرضة من خلال الوحدة المحلية المختصة مصحوبا بالمستندات الآتية :

(أ) القرار الصادر من الوحدة المحلية المختصة بالترميم الشامل للمعار (التنكيس) .

(ب) تقرير تفصيلى من مهندس نقلى مدنى أو عمارة يتضمن وصف المبنى وموقعه واسم المالك وبيان ووصف الاجزاء التى تحتاج الى الترميم والاعمال اللازمة لجعل المبنى صالحا .

للقرض المخصص من أجله بأمان ، مع تحديد المدة اللازمة لتنفيذ الأعمال المقترحة وطريقة التنفيذ والتكلفة التقديرية للأعمال اللازم إجراؤها .

(ج) خريطة مساحة مبين عليها موقع العقار .

(د) اعتماد الوحدة المحلية المختصة للتقرير المشار اليه وإقرارها لطلب القرض ، طبقا للاولويات التي يصدر بها قرار من المحافظ المختص .

(هـ) المستندات الدالة على ملكية العقار التي تبطلها الجهة المقرضة .

مادة ٤ - في حالة عدم قيام المالك بتنفيذ القرار الصادر بالترميم الشامل (التتكميل) خلال ثلاثين يوما من تاريخ صدوره ، يجوز للوحدة المحلية المختصة الحصول على القرض الميسر لاجراء أعمال الترميم الشامل على نفقة المالك ، على أن تسترد ما أنفقته ، وفقا لمدة القرض وعدد أقساطه وعائد استثماره بطريق الحجز الإداري .

مادة ٥ - يجوز لشاغلي العقارات أو لأى منهم التقدم الى الوحدة المحلية المختصة بطلب لمباينة العقار تمهيدا لاستصدار قرار الترميم اللازم .

وفي حالة صدور القرار بالترميم الشامل (التتكميل) تسرى الاحكام المنصوص عليها في المادتين (٣ ، ٤) .

وفي حالة عدم قيام أى من المالك أو الوحدة المحلية المختصة بتنفيذ قرار الترميم الشامل (التتكميل) ، يجوز للشاغل أن يحصل على إذن من القضاء المستعجل في أن يجرى الأعمال المقررة دون حاجة الى الحصول على موافقة المالك .

وفي هذه الحالة يجوز للشاغل الحصول على القرض الميسر ،
وفقا للاحكام الواردة في هذا القرار والشروط والضمانات التي تضعها
البنوك المرخص لها بمنح هذه القروض .

مادة ٦ - يكون تنفيذ أعمال الترميم تحت اشراف مهندس نقابى
مدنى أو عمارة .

ويقدم الطالب (المالك أو الشاغل) تمعدا كتابيا من المهندس
الذى اختاره يلتزم فيه بهذا الاشراف .

وعلى المهندس فى حالة تطله لآى سبب من الاشراف على التنفيذ
أن يخطر الوحده المحلية المختصة كتابة بذلك ، وفي هذه الحالة توقف
الاعمال .

وعلى الطالب اذا أراد الاستمرار فى التنفيذ أن يختار مهندسا نقابيا
آخر مع تقديم التعهد المشار اليه .

وعلى المهندس المشرف على التنفيذ أن يرفض استخدام مواد بناء
غير مطابقة للمواصفات وعليه أن يخطر الجهة المذكورة كتابة بذلك وبأية
أعمال مخالفة فور وقوعها أيا كان مرتكبها .

وتتحدد مسؤولية المهندس والمقاول ، وفقا لاحكام المادة ٦٥١
من القانون المدنى .

مادة ٧ - تكون قيمة القرض بحد أقصى قدره ٧٥٪ من قيمة
أعمال الترميم ويصرف على النحو التالى :

١ - دفعة مقدمة توازى ٢٥٪ من قيمة القرض .

٢ - دفعات متتالية كل منها بذات النسبة السالبة ، وتصرف كل
دفعة فور انجاز أعمال الترميم بما يوازى قيمة الدفعة السابق صرفها .
وعلى الجهة المقرضة أن تتحقق من مدى تقدم الاعمال .

وفي جميع الاحوال لا يجوز أن يزيد ما يخص الوحدة السكنية الواحدة من القرض المخصص للقرض في المتوسط على ٢٠٠٠ جنيه .

مادة ٨ - يستهلك القرض وعائد استثماره خلال مدة أقصاها أربع سنوات تبدأ من السنة التالية لمنح القرض .

مادة ٩ - يكون للقرض وملحقاته طبقا للمادة ١٠ من القانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨١ المشار اليه امتياز عام على أموال المدين ضمانا للسداد وتكون مرتبة هذا الامتياز تالية للضرائب والرسوم ووفقا للشروط والضمانات التي تضمنها البنوك المرخص لها بمنح هذه القروض .

وتعفى هذه القروض من جميع للضرائب والرسوم .

وتحصل هذه القروض بطريق الحجز الادارى طبقا لمحكم المادة ١٠ من القانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨١ المشار اليه .

مادة ١٠ - يتحدد عائد استثمار القرض على أساس سعر الفائدة المعلن من البنك المركزى ، على أن يتحمل المستفيد بثلثي هذا السعر وتحمل الخزانة العامة بالثلث الباقي .

وإذا تأخر المدين في أداء أى قسط أو عائد حلت باقى الاقساط وفى هذه الحالة يسرى عائد تأخير بواقع (٢٪) سنويا بالإضافة الى المائد الاصلى المستحق ، وذلك عن المدة من تاريخ الاستحقاق الى تاريخ السداد دون حجة الى تنبيه أو انذار أو حكم قضائى أو أية اجراءات أخرى .

مادة ١١ - يسدد القرض وعائد الاستثمار على أقساط سنوية يستحق القسط الاول منها بعد مضي سنة من تاريخ صرف أول دفعة الا اذا رغب المدين في السداد على فترات تقل عن سنة .

مادة ١٢ - لا تخل أحكام هذا القرار بحكم المادة ٩ من القانون رقم ١٣ لسنة ١٩٨١ المشار إليه .

مادة ١٣ - تنقح المسود ١٣، ١٤، ١٥، ١٦، ١٧، ١٨، ١٩، ٢٠ من القرار الوزاري رقم ٥٠٨ لسنة ١٩٨٢ المشار إليه ، كما يلغى كل حكم يخالف أحكامه .

مادة ١٤ - ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ، ويعمل به من تاريخ نشره ؛

صدر في ٩ جمادى الأولى سنة ١٤٠٣ (٢٢ فبراير سنة ١٩٨٢) .

مهندس / حسب الله محمد الكفراوي

قرار محافظ القاهرة رقم ٣١ لسنة ١٩٧٨
 بشأن تحديد وكيفية توزيع قيمة استهلاك المياه في الحالات
 التي توجد فيها غرف خدمات ومنافع مشتركة أو حدائق أو مأوى
 أو جراجات أو محال عامة أو صناعة أو تجارية وما تسلبه ذلك
 من أنشطة غير سكنية

محافظ القاهرة

يعد الاطلاع على القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٧٥ بإصدار قانون نظام
 الحكم المحلي ولائحته التنفيذية •

وعلى القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ في شأن تأجير وبيع الماكن
 وتنظيم العلاقة بين المؤجر والمستأجر ولائحته التنفيذية •

وبناء على ما عرضه علينا السيد رئيس مجلس إدارة مرفق مياه
 القاهرة الكبرى •

تفسير

مادة أولى : يتم تحديد وتوزيع قيمة استهلاك المياه في الماكن
 المؤجرة التي توجد فيها غرف خدمات ومنافع مشتركة أو حدائق أو مأوى
 أو جراجات أو محال عامة أو أماكن تمارس فيها صناعة أو تجارة
 أو ما شابه ذلك من أنشطة غير سكنية وفقاً للقواعد الآتية :

١ - في حالة قيام شاغلي الماكن بتركيب عدادات بالوحدات
 السكنية الخاصة بهم يلتزمون بسداد قيمة المياه للمؤجر طبقاً لما
 تسجله هذه العدادات • ثم توزع قيمة باقى الاستهلاك على جميع
 وحدات المبنى بالتساوى بين هذه الوحدات مقابل الانتفاع بغرف
 الخدمات والمنافع المشتركة والصديقة الملحق بالمبنى ان وجدت •

٢ - في حالة عدم وجود عدادات فرعية توزع قيمة استهلاك المياه

على شاغلي للوحدات بنسبة عدد حجرات المبنى جميعه مضافا اليها
 غرف الخدمات والنظاف المشتركة والصديقة وتصبب إلىصالة حجرة
 واحدة ولو تحدثت •

٣ - في حالة تركيب عدادات فرعية ببعض وحدات المبنى دون
 البعض الآخر توزع قيمة استهلاك المياه في هذه الوحدات طبقا لما
 تسجله العدادات الفرعية وتوزع باقى قيمة الاستهلاك على الوحدات
 الاخرى بنسبة عدد حجرات كل وحدة الى عدد حجرات هذه الوحدات
 التى لم تركيب بها عدادات ثم يوزع ما يخص هذه الغرف والصديقة
 على جميع وحدات المبنى التى تتنفع بها بنسبة عدد حجرات كل
 وحدة •

٤ - اذا اختص واحد أو أكثر من شاغلي المقار بالصديقة
 الملحقة بالمبنى ويجب عليه أن يركب عدادا على نفقته وفي هذه الحالة
 يتحمل قيمة استهلاك المياه طبقا لما يسجله العداد •

٥ - في حالة وجود مأوى أو جراج بالمقار مخصص للسيارات
 يجب على المالك تركيب عداد فرعى به وتوزع قيمة استهلاك ما يسجله
 المداد بالتساوى على مالكي السيارات المنتفعين بهذا المأوى أو
 الجراج •

٦ - اذا كان المأوى أو الجراج مؤجرا للغير أو مستغلا بمعرفة
 المالك كجراج علم تحصل المستغل في هاتين الحالتين قيمة استهلاك المياه
 طبقا لما يسجله عداد خاص يركبه على نفقته •

٧ - لا يشمل توزيع قيمة استهلاك المياه المحال العامة والاماكن
 التى تعامرس فيها صناعة أو تجارة ويلتزم مسئولوها بتركيب عدادات
 خاصة على نفقتهم ويتحملون قيمة استهلاك المياه طبقا لما تسجله
 هذه العدادات كما يلتزمون بتركيب عداد خاص لدورة المياه المشتركة

بينهم وتوزيع قيمة الاستهلاك الذي يسجله هذا السداد على أولئك المستفيدين بالتساوي .

٨ - تكون العدادات الخاصة بالنصوص عليها في البنود ٤ ، ٦ ، ٧ مستقلة وغير متصلة بالعداد العام للمبنى ويتم التعلقدها عنها والمحاسبة عما تسجله بين مستوى تلك الامكن والجهة الموردة للمياه مباشرة .

مادة ثالثة : ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ويعمل به من تاريخ نشره .

تحريراً في ١٩٧٨/٣/٥

محافظ القاهرة

قرار محافظ القاهرة رقم ٢٥ لسنة ١٩٧٨

بشأن قواعد وشروط تركيب الخزانات والطلبات

ومواسير المياه في العقارات السكنية

صادر بتاريخ ١٣/٢/١٩٧٨

محافظ القاهرة

— بعد الاطلاع على القانون رقم (٥٢) لسنة ١٩٧٥ بإصدار قانون نظام الحكم المحلي ولائحته التنفيذية •

— وعلى القانون رقم (٤٩) لسنة ١٩٧٧ في شأن تأجير وبيع الامكن وتنظيم العلاقة بين المؤجر والمستأجر ولائحته التنفيذية •

— وعلى ما عرضه علينا السيد / رئيس مجلس ادارة الهيئة العامة لمرفق مياه القاهرة الكبرى •

قـــــرر

مادة ١ — يلتزم ملاك المبني المؤجرة كلها أو بعضها بأن يقوموا بحمل الخزانات وتركيب الطلبات اللازمة لتوفير المياه لجميع أدوار المبني مع استخدام المواسير الداخلية والوصلة الخارجية بأقطار تسمح بوصول المياه الى المبني جميعه طبقا للمشورة الفنية التي توصى بها الجهة القائمة على مرفق المياه ومع مراعاة ما يلي :

(أ) — الا يقل تصرف الطلمبة عن ثلث متر مكعب في الساعة مضروبا في عدد وحدات المبني ويشترط ألا يقل تصرف الطلمبة عن متر مكعب واحد في الساعة بأي حال من الاحوال •

(ب) — أن تحمل الطلمبة على رفع متغير بمبادل عدد أدوار المبني مسافا اليه دور آخر وعلى أسس ارتفاع الدور أربعة أمتار ناقص خسب المياه بالشبكة والذي يتراوح بين ٥ : ٣٠ مترا •

(ج) أن تكون سببة الخزان أو الخزانات المطلوبة بما لا يقل عن ربع متر مكعب لكل وحدة من وحدات المبني ويحد أدنى متر مكعب ويكون من الخراسانة المسلحة المبطنة من الداخل بالموزايكو أو الفيشاني أو أى مادة مماثلة أو من الصاج المجلطن أو من أى مادة مناسبة ومغطاة بالحكام لمنع التلوث مع التوصيلات اللازمة لماكن غسل وتطهير الخزانات على فترات مع خضوعها للتفتيش الصحى الحورى وفي حالة عدم قيام المالك بتطهير الخزانات كلما تطلب الامر ذلك فيتم التطهير بمعرفة الجهة الادارية المختصة على نفقته وعلى المالك التأكد من كفاءة تصميم السقف الجاهل للخزانات .

(د) أن تكون الطلمبة متصلة بمحرك كهربائى (موتور) مناسب عن طريق وصلة مرنة وتكون قدرة المحرك لا تقل عن ضعف القوة اللازمة لادارة الطلمبة عند التصرف والرفع المطلوبين حتى يكون المحرك ذو قوة مناسبة لاحتمال زيادة تصرف الطلمبة نتيجة لزيادة رفع السحب الوارد من شبكات المياه المتصلة بالطلمبة لضمان حمايته من الاحتراق كما يزود المحرك الكهربائى (الموتور) بمقو يعوى اتوماتيكى (متصل بعوامة) بالخزان لكى يمكن تشغيله طبقا لانسحب المياه بالخزان ومزود بوسائل الوقاية اللازمة (قواطع زيادة الحمل وقصور التيار والفيوزات المناسبة) ويجوز في حالة زيادة كميات المياه اللازمة للدوار التى تسبب من الخزان والطلمبة زيادة عدد الطلمبات والخزانات حسب ما تقتضيه الحالة مع اماكن تشغيل المحرك يحويها ومفاتيح مناسبة .

(هـ) لا يقل عدد الوحدات المركبة من مجموعتين تكون احدهما احتياطية للآخرى .

(و) في حالة تنقية الادوار العليا عن طريق طلمبات يجب على المسالك عمل الترتيب اللازم لتغذية الادوار السفلى من الطلمبات أثناء تشغيلها .

(ز) يحظر على شاغلي المين تركيب طلمبة أو أى جهاز من شأنه

ضخ المياه الى الوحدة الخاصة به بالمخالفة للقواعد والشروط المنصوص عليها في هذا القرار وفي حالة المخالفة تتم ازالة اسباب المخالفة اداريا على نفقة المخالف فضلا عن العقوبة المقررة قانونا .

مادة ٢ - يلتزم ملاك المبنى المؤجرة التي تنشأ بعد تاريخ العمل بالقانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ المشار اليه باستخدام مواسير المياه ذات قطر كافية تسمح بمرور القدر المناسب من المياه للاستهلاك بحيث تكون أقطار المواسير الداخلية للمبنى بالنسبة لعدد الشقق طبقا للجدول الآتي :

— لتغذية شقة واحدة أو شقتين تكون المواسير بقطر لا يقل عن $\frac{1}{2}$ بوصة (ثلاثة أرباع بوصة)

— لتغذية ٣ شقق الى ٤ شقق تكون المواسير بقطر لا يقل عن $1 \frac{1}{2}$ بوصة (بوصة وربع)

— لتغذية ٥ شقق الى ١٠ شقق تكون المواسير بقطر لا يقل عن $1 \frac{1}{4}$ بوصة (بوصة ونصف)

— لتغذية ١١ شقة الى ١٥ شقة تكون المواسير بقطر لا يقل عن ٢ بوصة (اثنين بوصة)

— لتغذية ١٦ شقة الى ٢٠ شقة تكون المواسير بقطر لا يقل عن $2 \frac{1}{4}$ بوصة (بوصتين ونصف)

— لتغذية ٢١ شقة الى ٣٠ شقة تكون المواسير بقطر لا يقل عن ٤ بوصة (أربعة بوصات)

— ما زاد عن هذا العدد من الشقق يتم دراسة التوصيلات عن طريق المهندس المسمى .

وفي حالة اضافة وحدات سكنية جديدة للمبنى يجب تعديل المواسير الداخلية طبقا للعدد النهائي للوحدات وصب الجدول أعلاه .

كما يلاحظ ألا يقل أقطار المواسير الداخلية لأي شقة عن نصف بوصة بأي حال .

وفي حالة عدم توفير مواسير بأي قطر ولورد بالجدول أعلاه في السوق وفي حالة الاضطراب لتجزئة التوزيع الداخلي للمبنى يجوز تركيب مسورتين أو أكثر على التوازي بحيث يكون مجموع مساحات مقاطعها لا يقل عن مساحة مقطع المسورة المنصوص عليها بالجدول .

مادة ٣ - يجب ألا يقل قطر المسورة الداخلية بعد العداد الرئيسي مباشرة عن قطر الفرع المخذى للمقار والذي تقوم بتركيبه الجهة القائمة على توصيل المياه - كما يجب أن تكون جميع المحابس المستعملة من النوع ذي السكينة .

مادة ٤ - يلتزم ملاك المباني التي تنشأ بعد تاريخ العمل بالقانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ المشار إليه ، بتوفير التوصيلات اللازمة لتركيب عداد خاص بكل وحدة من وحدات المبنى بمعرفة المستأجر وعلى نفقته ، ويراعى بقدر الامكان وضعه في مكان تسهل معه قراءة العداد دون الحاجة الى دخول الوحدة ذاتها .

مادة ٥ - لا يجوز للجهة القائمة على مرفق المياه توصيل المياه الى المباني الجديدة المنشأة بعد صدور القانون المشار اليه ما لم يتم تنفيذ جميع أحكام هذا القرار .

مادة ٦ - على الحى المختص عند إصدار تراخيص البناء الجديدة مطالبة المالك بتقديم رسومات الاعمال المسحية للتأكد من مطابقتها لاحكام هذا القرار واثبتت جميع الملاحظات على الترخيص المتصرف .

مادة ٧ - ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ويحل به من تاريخ نشره .

١٢ محرم ١٤٠٨

معلقة القاهرة

قرار محافظ الجيزة رقم ٤٠٠ لسنة ١٩٨٢

بشأن قواعد ونمط تركيب الخزانات والطمبات ومواسير المياه

في المقارنات الفنية (١)

محافظ الجيزة

بعد الاطلاع على القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩، بملذال قانون نظم الحكم المحلي ولائحته التنفيذية وما صدر بشأنها من تعديلات ؛

وعلى القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ بشأن تأجير وبيع الاماكن وتنظيم الملاحة بين المجر والمستأجر وما صدر بشأنه من تعديلات ولائحته التنفيذية ؛

وعلى القانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٧٦ في شأن توجيه وتنظيم أعمال البناء ولائحته التنفيذية ؛

وعلى ما عرضه علينا رئيس مدينة الجيزة ؛

قرر :

مادة ١: سميلتم ملاك المباني المؤجرة كلها أو بعضها بأن يقوموا بمصل الخزانات وتركيب الطمبات اللازمة لتوفى المياه لجميع أنوار المبنى من استخدام المواسير الداخلية والوصلة الخارجية بانظار تصح بموصول المياه الى المبنى جميعه طبقا للمشورة الفنية التى تومى بها اللجنة القائمة على عرق المياه مع مراعاة ما يلى :

(٢) ألا يقل تصرف الطمبة عن ثلث حتر مكب في الساعة

ممنزوا في حدد ومضجات المبنى ومشرط ألا يقل تصرف

الطمبة عن متر مكب ولعدد في الساعة نبال حال من

الاحوال .

(ب) أن تبذل الطلبة على رفع منسوب المياه عدد أدوار المبنى مضافا إليه دور آخر وعلى أساس ارتفاع الدور أربعة أمتار ناقص ضغط المياه بالشبكة والتي يتراوح بين خمسة إلى ثلاثين مترا .

(ج) أن تكون سعة الخزانات أو الخزانات المطلوبة بمساحة لا تقل عن $\frac{1}{4}$ متر مكعب لكل وحدة من الوحدات بالمبنى ويحدد إحدى ٣ متر مكعب ويكون من الخرسانة المسلحة المبطنة من الداخل بالزايكو أو الفيشالني أو أي مادة معادلة أو من الصاج المجلن أو من أي مادة أخرى مناسبة ومنطقة بالحكام لمنع الطوف مع عمل التوصيلات اللازمة لتمكن من صيانة وتطوير الخزانات على فترات مع خضوعها للتفتيش الصحي الدوري ولك حالة عدم قيام المالك بتطهير الخزانات كلما تطلب الأمر فيتم التطهير بمعرفة الجهة الإدارية المختصة على نفقته وعلى المالك التأكد من كفاءة تصميم السقف الحامل للخزانات .

(د) أن تكون الطلمبة متصلة بمحرك كهربائي (موتور) مناسب عن طريق وصلة مرنة وتكون قدرة المحرك لا تقل عن ضغط القوة اللازمة لإدارة الطلمبة عند التصرف والرفع المطلوبين حتى يكون المحرك ذو قوة مناسبة لاحتلال زيادة تصرف الطلمبة نتيجة لزيادة رفع السحب الوارد من شبكات المياه المتصلة بالطلمبة لضمان كفاءته من الاحتراق ، كما يزود المحرك الكهربائي (الموتور) بمقود يدوي أو توماتيكي متصل بمحكمة بالخرزان لكي يمكن تشغيله طبقا لمصيب المياه بالخرزان ومزود بوسيلة الوقاية اللازمة (قواطع زيادة الحمل وقصور التيار والتميزات المناسبة) .

• ويجوز في حالة زيادة كميات المياه اللازمة للأدوار التي

تفدى من الخزان والظلمية زيادة عدد الطلمبات والخزانات حسب ما تقتضيه الحالة مع امكن تشغيل المجرى يدويا بمفاتيح مناسبة.

(هـ) لا يقل عدد الوحدات المركبة عن مجموعتين تكون احداهما احتياطية للآخرى .

(و) فى حالة تخفية الادوار الطيا عن طريق الطلمبات يجب على المالك عمل الترتيب اللازم لتخفية الادوار السفلى من الطلمبات أثناء تشغيلها .

(ز) يجب أن تكون التخفية لجميع الادوار التى لا تمل اليها المياه بالضغط المتاح بالشبكة مع تركيب المواسير الداخلية بالانقطاع المناسبة .

(ي) يحظر على شاغلى المين تركيب ظلمبة أو أى جهاز من شأنه ضخ المياه الى الوحدة الخاصة به بالمخالفة للقواعد والشروط المنصوص عليها فى هذا القرار. وفى حالة المخالفة تتم إزالة أسباب المخالفة اداريا على نفقة المخالف فضلا عن العقوبة المقررة قانونا .

مادة ٢ - يلتزم ملاك المبنى المؤجرة باستخدام مواسير المياه ذات قطر كافية تسمح بمرور القدر المناسب من المياه للاستهلاك بحيث تكون أقطار المواسير الداخلية للمبنى بالنسبة لمعد الشق طبقا للجدول الآتى:

— لتخفية شقة واحدة أو شقتين تكون المواسير لا تقل عن ثلاثة أرباع بوصة .

— لتخفية ٣ شقق الى ٤ شقق تكون المواسير بقطر لا يقل عن بوصة واحدة وربع .

— لتغذية ٥ شقة إلى ١٥ شقة تكون المواسير بقطر لا يقل عن بوصة واحدة ونصف •

— لتغذية ١١ شقة إلى ١٥ شقة تكون المواسير بقطر لا يقل عن بوصيتان اثنتان •

— لتغذية ١٦ شقة إلى ٢٠ شقة تكون المواسير بقطر لا يقل عن بوصيتان ونصف •

— لتغذية ٢١ شقة إلى ٣٠ شقة تكون المواسير بقطر لا يقل عن أربع بوصات •

— بما يزيد من هذا العدد من الشقق يتم دراسة التوصيلات طريق المهندسين المصممين •

— وفي حالة إضافة وحدات سكنية جديدة للمقر يجب تعديل المواسير الداخلية طبقاً للعدد النهائي للوحدات وحسب الجدول أعلاه •

— كما يلاحظ ألا تقل المواسير الداخلية لأي شقة عن نصف بوصة بأي حال •

وفي حالة عدم توفير مواسير بأي قطر وارد بالجدول أعلاه في السوق وفي حالة الاضطرار لتجزئة التوزيع الداخلي للمبنى يجوز تركيب مسورتين أو أكثر على التوازي بحيث يكون مجموع مساحات مقاطعها لا يقل عن مساحة مقطع المسورة المنصوص عليها بالجدول أعلاه •

مادة ٢ — يجب ألا يقل قطر المسورة الداخلية بعد العداد الرئيسي مباشرة عن قطر النوع المأخوذ للمقر والذي تقوم بتركيبه الجهة القائمة على توصيل الميناء • كما يجب أن تكون جميع المحابس المستمدة من النوع ذي السكنية •

مادة ٤ — يلتزم مالك المبنى بتوفير التوصيلات اللازمة لتركيب عداد خاص بكل وحدة من وحدات المبنى بصورة المستأجر وعلى

تفتحه ويراعى بتسجور الاكلان وغضمه في مكان يسهل منه قراءة العداد دون حاجة الى دخول الوحدة فلتنصا •

مادة ٥ - لا يجوز للجنة القائمة على مرفق المياه توصيل المياه الى المباني الجديدة المنشأة بعد صدور القاتين المشار اليه ما لم يتم تنفيذ جميع أحكام هذا القرار •

مادة ٦ - على الحى المختص عند اصدار ترخيص جديدة مطالبة المالك بتقديم رسومات الاعمال الصحية للأكد من مطابقتها لأحكام هذا القرار واثبات جميع الملاحظات على الترخيص المنصرف •

مادة ٧ - تطبق أحكام الفقرة الثانية والثالثة من المادة ٦٥ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ وذلك اذا امتنع المالك عن تنفيذ الأحكام سالفة الذكر وذلك دون حاجة الى العرض على اللجنة أو المحكمة كما تطبق أحكام المادة ٦١ بالنسبة للمبالغ التى ينفقها المالك فى سبيل تنفيذ الالتزام المنصوص عليه بالفترة السابقة •

مادة ٨ - على ملاك العمارات والسكان أن يساهموا فى غسل وتطهير خزانات المياه التى تطو العمارات حفاظا على سلامة مياه الشرب التى تصل من الشبكة العامة لهذه الخزانات ويراعى الآتى :

١ - أن يكون للخزان غطاء محكم الخلق ولا يسمح لاحد غير حارس العمارة بفتحه عند الحاجة لذلك •

٢ - تغسل حوائط الخزان وقاعدته من الداخل جيدا حتى تتم نظافته من الداخل ثم يملأ بعد ذلك بالماء •

٣ - توضع كمية من المسحوق المطهر المصعد بمعرفة الاجهزة الصحية ويترك المطهر فى الخزان لمدة ساعتين مع عدم استعمال المياه المتبقية بعد اجراء التطهير ثم يمدأ ملء الخزان بمد تصريفه ويستعمل بعد ذلك بمصفة عادية •

ملقة ٩ - يسرى هذا القرار على مدينة الجيزة باستثناء المناطق التي لا تدعو حاجة للمعان فيها الى تطبيق هذه القواعد ويمنح بتحديد هذه المناطق قرار من السيد رئيس مدينة الجيزة ببناء على اقتراح رئيس البحر المختص .

ملقة ١٠ - ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ويحل به من تاريخ نشره .

صدر في ١٠ المحرم سنة ١٤٠٤ (١٦) أكتوبر سنة ١٩٨٣ .

مكثور / عبد الحميد حسن

قانون رقم ١٢٩ لسنة ١٩٥١

بشأن قطع المياه الرئيسية عن الامكن المؤجرة (١)

نحن فاروق الاول ملك مصر

قرر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتي نصه • وقد
مصدقنا عليه وأصدرناه :

مادة ١ - يحتلب بالحبس مدة لا تزيد على ثلاثة أشهر وغرامة
لا تتجاوز عشرة جنيهات أو بلصدي حاتين العقوبتين كل من تسبب عمدا
ويسوء القصد بأية وسيلة في منع ورود المياه الرئيسية عن الامكن
المؤجرة المشار اليها في المادة الاولى من القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ •
وعلى رجال الضبطية القضائية تمكن المستأجر من اعادة الحالة الى
ما كانت عليه مع عدم الاخلال بحقه المنصوص عليه في المادة ٥٦٨
من القانون المحنى •

وعلى شركات المياه أو الهيئات التي تقوم بتوريد المياه اعادة
الحالة الى ما كانت عليه دون توقف على رضا المؤجر اذا أدى المستأجر
ملها من حقوق •

وفي كلتا الحالتين السلبتتين تكون النفقات على المتسبب وتخصم
من الاجرة المستحقة اذا كان هو المؤجر •

مادة ٢ - على وزرائنا كل فيما يخصه ، تنفيذ هذا القانون ،
ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية •

نأمر بأن يصمم هذا القانون بخاتم الدولة ، وأن ينشر في الجريدة
الرسمية وينفذ كقانون من قوانين الدولة •

صدر في ٣ ذي الحجة سنة ١٣٧٠ (٥ سبتمبر سنة ١٩٥١) ر

(١) الواقع المصرية في ١٧ سبتمبر سنة ١٩٥١ - المحدث ٨٠ .

التعديلات التشريعية الموضوع

| م | النص المقترح | مكان النشر ص | أداة التعديل | مكان النشر | |
|----|--------------|--------------------|--------------|------------|------|
| | | | | ملحق | صفحة |
| ١ | | | | | |
| ٢ | | | | | |
| ٣ | | | | | |
| ٤ | | | | | |
| ٥ | | | | | |
| ٦ | | | | | |
| ٧ | | | | | |
| ٨ | | | | | |
| ٩ | | | | | |
| ١٠ | | | | | |
| ١١ | | | | | |
| ١٢ | | | | | |
| ١٣ | | | | | |
| ١٤ | | | | | |
| ١٥ | | | | | |
| ١٦ | | | | | |
| ١٧ | | | | | |
| ١٨ | | | | | |
| ١٩ | | | | | |
| ٢٠ | | | | | |

التعديلات التشريعية الموضوع

| م | النص المقترح | مكان النشر ص | أداة التعديل | مكان النشر | |
|----|--------------|--------------------|--------------|------------|------|
| | | | | ملحق | صفحة |
| ١ | | | | | |
| ٢ | | | | | |
| ٣ | | | | | |
| ٤ | | | | | |
| ٥ | | | | | |
| ٦ | | | | | |
| ٧ | | | | | |
| ٨ | | | | | |
| ٩ | | | | | |
| ١٠ | | | | | |
| ١١ | | | | | |
| ١٢ | | | | | |
| ١٣ | | | | | |
| ١٤ | | | | | |
| ١٥ | | | | | |
| ١٦ | | | | | |
| ١٧ | | | | | |
| ١٨ | | | | | |
| ١٩ | | | | | |
| ٢٠ | | | | | |

التعديلات التشريعية الموضوع

| م | النص المقترح | مكان النشر ص | أداة التعديل | مكان النشر | |
|----|--------------|--------------------|--------------|------------|------|
| | | | | ملحق | صفحة |
| ١ | | | | | |
| ٢ | | | | | |
| ٣ | | | | | |
| ٤ | | | | | |
| ٥ | | | | | |
| ٦ | | | | | |
| ٧ | | | | | |
| ٨ | | | | | |
| ٩ | | | | | |
| ١٠ | | | | | |
| ١١ | | | | | |
| ١٢ | | | | | |
| ١٣ | | | | | |
| ١٤ | | | | | |
| ١٥ | | | | | |
| ١٦ | | | | | |
| ١٧ | | | | | |
| ١٨ | | | | | |
| ١٩ | | | | | |
| ٢٠ | | | | | |

التعديلات التشريعية للموضوع

| م | النص المعدل | مكان النشر ص | اداة التعديل | مكان النشر | |
|----|-------------|--------------------|--------------|------------|------|
| | | | | ملحق | صفحة |
| ١ | | | | | |
| ٢ | | | | | |
| ٣ | | | | | |
| ٤ | | | | | |
| ٥ | | | | | |
| ٦ | | | | | |
| ٧ | | | | | |
| ٨ | | | | | |
| ٩ | | | | | |
| ١٠ | | | | | |
| ١١ | | | | | |
| ١٢ | | | | | |
| ١٣ | | | | | |
| ١٤ | | | | | |
| ١٥ | | | | | |
| ١٦ | | | | | |
| ١٧ | | | | | |
| ١٨ | | | | | |
| ١٩ | | | | | |
| ٢٠ | | | | | |

باعة متجولون

القسم الأول - القانون رقم ٣٣ لسنة ١٩٥٧ في شأن الباعة المتجولون
والقرارات المنفذة له •

القسم الثاني - القانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٦٤ بإنشاء صندوق
التأمينات والاعانات لباعة الصحف ولائحته
التنفيذية •

القسم الأول
قرار رئيس الجمهورية
بالقانون رقم ٢٢ لسنة ١٩٥٧
في شأن الباعة المتجولين^(١)

باسم الأمة
رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على القانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٤٣ بشأن الباعة
المتجولين؛
وعلى ما أرتأه مجلس الدولة؛

قرر القانون الآتي :

مادة ١ - يمدد بالثما متجولا^(٢) :

(١) كل من يبيع سلعا أو بضائع أو يعرضها للبيع أو يمارس
حرفة أو صناعة في أى طريق أو مكان عام دون أن يكون
له محل ثابت .

(١) الواقع المصرية في ٤ فبراير سنة ١٩٥٧ - العدد ١١ مكر .
(٢) قضت محكمة النقض بان القانون رقم ٢٢ لسنة ١٩٥٧ عرف البائع
المتجول في المبادأة الأولى بقترتها (١ ، ب) بأنه كل من يبيع سلعا أو
بضائع أو يعرضها للبيع أو يمارس حرفة أو صناعة في أى طريق عام أو مكان
عام دون أن يكون له محل ثابت وبأنه كل من يتجول من مكان إلى آخر
أو يذهب إلى المنازل ليبيع سلعا أو بضائع أو يعرضها للبيع أو يمارس حرفة
أو صناعة بالتجول . ولما كان البائع المتجول يمارس حرفته من طريق
الاتصال بالجمهور والتردد على المساكن فقد نص القانون على إحكام عديدة
يتمتع مراعاتها قبل الترخيص له بممارسة الحرفة ثم بعد الترخيص بها .
فقضيت المبادأة السيادية منه على عدم جواز الترخيص للمضلين بالأمراض

(ب) كل من يتجول من مكان الى آخر أو يذهب الى المنازل لبيع
سلما أو بضائع أو يعرضها للبيع أو يمارس حرفة أو
مناعة بالتجول .

مادة ٢ - لا يجوز ممارسة حرفة بائع متجول الا بعد الحصول
على ترخيص في ذلك من السلطة القائمة على أعمال التنظيم في الجهة
التي تمارس الحرفة فيها وتصرف مع الترخيص علامة مميزة .

ويصدر ببيان اجراءات منح الترخيص وشروطه وأوضاعه ومتحديد
الرسوم التي تحصل عنه وعن تجديده وعن اعطاء صورة منه في حالة

=

المبينة بها ، كما نصت المادة الثالثة على جواز تخصيص أماكن معينة أو
أو سويقت لوقوف الباعة المتجولين وتعيين الحد الأقصى لعددهم بكل منها
ومنع وتوهم في غير هذه الأماكن ، كما نص في المادة التاسعة على أنه
مراعاة لراحة السكان وتوفر الهدوء في مناطق معينة والحد من المنافسة غير
المشروعة يحظر على الباعة ملاحقة الجمهور بعرض سلهم أو ممارسة حرفهم
داخل وسائل النقل أو الوقوف بجوار المحال التي تتجر في اصناف مماثلة
لما يتجرون فيه - كما حدد القانون في المادة العاشرة الشروط الواجب
توافرها في العربات والصناديق والأوعية التي يستعملها الباعة المتجولون
لبيع المواد الغذائية من مكولات ومشروبات وحظر بيع المكولات والمشروبات
التي يتعذر وتابيتها من النساك . وبذلك دل القانون بما وضعه من احكام
واخصها ما يتعلق بالشروط الصحية الواجب توافرها في هؤلاء الباعة أو في
الأوعية التي يبيعون بضائعهم فيها أو في منع وتوهم بجوار المحال التي تتجر
في اصناف مماثلة لما يتجرون فيه - دل بذلك على ان البائع المتجول هو
صاحب رأس مال ضئيل يمارس حرفته عن طريق اتصاله بالجمهور كبداية
طبيعية يسلكها قبل ان يتحول الى تاجر أو صانع مقيم وذلك بعد استثناء
شروط معينة لا تتوافر لغيره وقبل الترخيص له بماله فيخرج عن هذه الطائفة
كل من يؤدي خدمة للجمهور نظير أجر وكل من يزاول مهنة غير تجارية تقوم
على الممارسة الشخصية لبعض العلوم والفنون . ولما كان الحكم المطعون
فيه قد انتهى الى اعتبار ممارسة الضياء الشعبي في المواسم والاعيان مهنة
غير خاضعة لاحكام القانون رقم ٢٣ لسنة ١٩٥٧ فله يكون قد طبق روح
القانون تطبيقاً سليماً (نقض ١٩٦٥/٢/١ - موسوعة اذعية ج ٢
مقرة ٢١٧) .

فقدته أو تلفه ويتمتع بتمن العلامة المميزة قرار من وزير الشؤون البلدية والقروية على ألا تتجاوز الرسوم المفروضة في كل حالة مئة مليم (١) .

مادة ٣ - يسرى الترخيص لمدة سنة ويجوز تجديده .
ويجب تقديم طلب التجديد خلال الشهر الاخير من مدة الترخيص والا اعتبر لاغيا بانتهاء مدته .

مادة ٤ - على المرخص له حمل الترخيص والعلامة المميزة أثناء ممارسة حرفته وعليه تقديم الترخيص كلما طلب منه .

مادة ٥ - على المرخص له رد الترخيص والعلامة المميزة الى السلطة القائمة على أعمال التنظيم في حالة عدوله عن ممارسة حرفته أو في حالة الغاء الترخيص .

مادة ٦ - لا يجوز الترخيص في ممارسة حرفة بائع متجول للاشخاص الآتي بيانهم :

(١) من يقل سنه عن اثنى عشرة سنة ميلادية .

(١) صدر قرار وزير الشؤون البلدية والقروية لسنة ١٩٨٤ في شأن اجراءات (الوقف المصرية في ١٩٥٧/٦/٢٧ - العدد ٥١ مكرر ١) في شأن اجراءات وشروط واوضاع ورسوم الترخيص في ممارسة حرفة الباعة المتجولين المفوض بقرار وزير الشؤون البلدية والقروية ١٠٠٧ لسنة ١٩٥٨ (الوقف المصرية في ١٩٥٨/٧/٢١ - العدد ٥٩) في شأن اجراءات وشروط واوضاع ورسوم الترخيص في ممارسة حرفة الباعة المتجولين المعدل بقرار وزير الاسكان والمرافق ٧٠٧ لسنة ١٩٦٨ (الوقف المصرية في ١٩٦٩/٤/١٠ - العدد ٨١) في شأن المالكولات والمشروبات التي يحظر على الباعة المتجولين بيعها والشروط الواجب توافرها في ملائمتهم . كما صدر قرار وزير الشؤون البلدية والقروية رقم ٢٠٢٨ لسنة ١٩٦٠ في شأن تحديد اسماء اعضاء لجنة الفصل في طلبات الباعة المتجولين في حدود اختصاص محافظة القاهرة المعدل بقرار وزير الشؤون البلدية والقروية رقم ٩٧ لسنة ١٩٦١ (الوقف المصرية في ١٩٦١/١/٢٦ - العدد ٢٨) .

(ب) المصابون بأحد الامراض المعدية أو الجلدية أو الطفيلية أو حاملو جراثيم أحد الامراض المعدية والمخالطون لمصاب بمرض معد أثناء مدة المراقبة .

(ج) المحكوم عليه في جريمة سرقة أو نصب أو مخدرات أو غش تجارى وكذا المحكوم عليه في جنائية من جنائيات التعدي على النفس ولم تمض سنة على تنفيذ العقوبة المحكوم بها أو سقوطها بمضى المدة .

مادة ٧ - يلغى الترخيص في الاحوال الآتية :

(أ) اذا ثبت أن المرخص له في حالة من الاحوال المنصوص عليها في البند (ب) من المادة السابقة .

(ب) اذا حكم على المرخص له في احدى الجرائم المنصوص عليها في البند (ج) من المادة السابقة .

مادة ٨ - للسلطة القائمة على أعمال التنظيم بعد موافقة المحافظة أو المديرية والجهة الصحية المختصة أن تخصص أماكن معينة أو سريقات لوقوف الباعة المتجولين أو ثلث خلصة منهم وأن تحدد الحد الأقصى لعددهم بكل منها ، ومنع وقوفهم في غير هذه الأماكن .
كما يجوز لها أن تحدد الحد الأقصى لعدد ما يجوز الترخيص به في دائرة كل منها .

مادة ٩ - لا يجوز للباعة المتجولين :

(أ) ملاحقة الجمهور بعرض سلهم أو ممارسة حرفتهم داخل وسائل نقل الركاب كالأوتوبيس والترام والقطارات أو المرور أو الوقوف في الشوارع واليادين والاحياء والاماكن التي يصدر بتحديددها قرار من وزير الشؤون البلدية والقروية بموافقة وزارة الداخلية أو بناء على طلبها أو طلب وزارة الصحة العمومية .

(ب) الوقوف بجوار المحال التي تتجر في أصناف معاملة لها
يتجرون فيه .

(ج) الوقوف في الأماكن التي يمنع البوليس وقوفهم فيها لضرورة
تفقيها حركة المرور أو النظام العام أو الأمن العام .

(د) بيع المفرقات والأسلحة والألعاب النارية .

(هـ) الإعلان عن سلمهم باستعمال الاجراس أو أبواق تكبير
الصوت أو أية طريقة أخرى يتسبب عنها اطلاق راحة
الجمهور .

(و) الإعلان عن سلمهم بالمناداة أو بآلة وسيلة أخرى في المواعيد
التي يصدر بتحديد ما قرار من المجلس البلدى بعد موافقة
المحافظة أو المديرية .

مادة ١٠ - يجب أن تكون العربات والأوعية والصناديق التي
يستعملها الباعة المتجولون لبيع المشروبات والمواد الغذائية مستوفية
للشروط والمواصفات التي يصدر بها قرار من وزير الشؤون البلدية
والقروية بالاتفاق مع وزير الصحة العمومية .

ويجوز بقرار معاك أن يحظر على الباعة المتجولين بصفة دائمة
أو مؤقتة بيع المأكولات أو المشروبات التي يتعذر وقايتها من الفساد
وأن تحدد شروط ومواصفات ونماذج ملابسهم أو ملابس فئة منهم (١) .

(١) صدر قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٢٢٦٦ لسنة ١٩٧١ بتفويض
السادة المحافظين في بعض اختصاصات وزير الاسكان والتشديد (الجريدة
الرسمية في ١٢/١٦/١٩٧١ - العدد ٥٠) ونص في مادته الاولى على الآتي :
« يفوض السادة المحافظون باختصاصات وزير الاسكان والتشديد
الواردة بالقوانين في الشؤون الآتية :

٦ - العقود رقم ٢٢ لسنة ١٩٥٧ في شأن الباعة الجائلين :

مادة ١١ - (مستبعدة بانقانون رقم ١٧٤ لسنة ١٩٨١) يعاقب على كل مخالفة لاحكام هذا القانون أو التواترات المنفذة له بغرامة لا تزيد على مائة جنيه . وفي حالة العود يعاقب المخالف بالحبس مدة لا تزيد على ثلاثة أشهر وبغرامة لا تقل عن مائة جنيه أو بأحدى هاتين العقوبتين .

مادة ١٢ - يكون لموظفى وزارة الشئون البلدية والقروية والمجالس البلدية ووزارة الصحة العمومية الذين يندبهم الوزير صفة مأمورى الضبط القضائى فى اثبات الجرائم التى تقع بالمخالفة لاحكام هذا القانون والقرارات المنفذة له (١) .

— اصدار قرار يحظر على الباعة الجائلين بصفة دائمة او مؤقتة بيع المأكولات أو المشروبات التى يتعذر وثايتها من الفساد وكذا سلطة تحديد شروط ومواصفات ونماذج ملابسهم أو ملابس فئة منهم (مادة ١٠) .

(١) صدر قرار وزير العدل بتحويل بعض موظفى بلدية القاهرة صفة مأمورى الضبط القضائى بشأن تطبيق احكام القانون رقم ٣٣ لسنة ١٩٥٧ فى شأن الباعة المتجولين (الوقائع المصرية فى ١٢/٣/١٩٥٧ — العدد ١٠٢) ونص فى مادته الاولى على الآتى :

« يخلو صفة مأمورى الضبط القضائى فيما يتعلق بتطبيق احكام القانون رقم ٣٣ لسنة ١٩٥٧ المشار اليه والقرارات المنفذة له بمحينة القاهرة الموظفون الآتى بيدهم كل فى دائرة اختصاصه :

- ١ — مدير علم الادارة الصحية لبلدية القاهرة .
- ٢ — وكيل علم الادارة الصحية لبلدية القاهرة .
- ٣ — مفتشو العموم بالادارة الصحية لبلدية القاهرة وكلاؤهم .
- ٤ — مديرو الأقسام وكلاؤهم بالادارة الصحية لبلدية القاهرة .
- ٥ — اطباء مكاتب الصحة فى نطاق بلدية القاهرة .
- ٦ — مفتشو الأغذية بالادارة الصحية لبلدية القاهرة .
- ٧ — المراقبون الصحيون بالادارة الصحية لبلدية القاهرة .
- ٨ — ملاحظو الاسواق بالادارات العامة للتنظيم .

مادة ١٢ - يسرى هذا القانون على البلاد التى لها مجالس بلدية التى يصدر بها قرار من وزير الشؤون البلدية والقروية (١) .

مادة ١٤ - يلغى القانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٤٣ المشار اليه .

مادة ١٥ - ينشر هذا القرار فى الجريدة الرسمية ويكون له قوة القانون ، ويعمل به بعد أربعة أشهر من تاريخ نشره ، ولوزير الشؤون البلدية والقروية إصدار القرارات اللازمة لتنفيذه .

يضم هذا القرار بخاتم الدولة ، وينفذ كقانون من قوانينها ؛

كما صدر قرار وزير العدل بمنح بعض موظفى وزارة الإسكان وإرفاق صفة ملبورى الضبط القضائى (الوقائع المصرية فى ١٩٦٦/٧/١١ - لعدد ٥٢) ونص فى مادته الأولى على الآتى :

« يخول صفة ملبورى الضبط القضائى ، بالنسبة للجرائم التى تقع بالمخالفة لأحكام القانون رقم ٢٢ لسنة ١٩٥٧ ، كل فى دائرة اختصاصه ، مديرو الإدارات الهندسية ، وفنى تنظيم ، ومساعدى فنى تنفيذ بمجالس المدن » .

كما صدر قرار وزير العدل بمنح الأطباء والمراقبين الصحيين بالإدارة الطبية بهيئة السكة الحديد صفة ملبورى الضبط القضائى تطبيقاً لأحكام القانون ٢٢ لسنة ١٩٥٧ بشأن الباعة المتجولين (الوقائع المصرية فى ١٩٦٦/٩/٢٩ - العدد ٧٥) ونص فى مادته الأولى على الآتى :

« تخول صفة ملبورى الضبط القضائى بالنسبة لذرائع التى تقع بالمخالفة لأحكام القوانين المشار إليها . السادة الأطباء والمراقبين للصحة بالإدارة الطبية بهيئة السكة الحديد ، كل فى دائرة اختصاصه » .

(١) صدرت عدة قرارات بمريلن أحكام القانون رقم ٢٢ لسنة ١٩٥٧ على بعض المدن ومنها قرار وزير الشؤون البلدية والقروية رقم ١١٨٨ لسنة ١٩٦٠ بمريلن القانون رقم ٢٢ لسنة ١٩٥٧ على المنطقة الداخلة فى اختصاص بلدية بورسعيد (الوقائع المصرية فى ١٩٦٠/٦/١٣ - العدد ٤٥) وقرار

وزير الشؤون البلدية والقروية رقم ٤٩٢ لسنة ١٩٦١. بـسـريـان القـنـون رقم ٣٣ لسنة ١٩٥٧، على مدينة منوف (الوقـع المـصرى فى ١١/٤/١٩٦١ - العدد ٢٩) وقرار محافظ سوهاج رقم ٣٧٣ لسنة ١٩٦٥. بـسـريـان القـنـون رقم ٣٣ لسنة ١٩٥٧ على مدينة البلينا (الوقـع المـصرى فى ٢٤/٥/١٩٦٥ - العدد ٣٩) وقرار محافظ سوهاج رقم ١١٨٢ لسنة ١٩٦٥ بـسـريـان القـنـون رقم ٣٣ لسنة ١٩٥٧، على مدينة أولاد طوق شرق (الوقـع المـصرى فى ٢٧/١٢/١٩٦٥ - العدد ١٠١) وقرار محافظ القليوبية رقم ١٠٢ لسنة ١٩٦٦ بـسـريـان القـنـون رقم ٣٣ لسنة ١٩٥٧ على المدن التى بها مجلس محلية بدائرة محافظة القليوبية (الوقـع المـصرى فى ١٢/١٢/١٩٦٦ - العدد ٩٦) وقرار محافظ الغربية رقم ١٢٣١ لسنة ١٩٦٦ بـسـريـان القـنـون رقم ٣٣ لسنة ١٩٥٧ على مدينة سمينود (الوقـع المـصرى فى ٨/٩/١٩٦٦ - العدد ٦٩) وقرار محافظ الشرقية رقم ٣٩٧ لسنة ١٩٧٢ بـسـريـان القـنـون رقم ٣٣ لسنة ١٩٥٧ على قرية الايراهيمية مركزا ههيا (الوقـع المـصرى فى ٢٥/٩/١٩٧٢ - العدد ٢٢١) .

قرار وزير الشؤون البلدية والقروية رقم ١٠٠٧ لسنة ١٩٥٨
في شأن اجراءات وشروط وأوضاع ورسوم الترخيص
في ممارسة حرفة الباعة المتجولين (١).

وزير الشؤون البلدية والقروية بالاقليم المصرى

بعد الاطلاع على القانون رقم ٣٣ لسنة ١٩٥٧ في شأن الباعة
المتجولين ؛

وعلى القرار الوزارى رقم ٩٨٤ لسنة ١٩٥٨ في شأن اجراءات
وشروط وأوضاع ورسوم الترخيص في ممارسة حرفة الباعة المتجولين ؛
وعلى القرار الوزارى رقم (٣٧٩) لسنة ١٩٥٧ في شأن الشروط
والمواصفات الواجب توافرها في العربات والأوعية والصناديق التى
يستعملها الباعة المتجولين لبيع المشروبات والمواد الغذائية ؛

وعلى القرار الوزارى رقم ١٣٨٠ لسنة ١٩٥٧ في شأن المأكولات
والمشروبات التى يحظر على الباعة المتجولين بيعها والشروط والمواصفات
الواجب توافرها في ملابسهم ؛
وعلى ما ارتأه مجلس الدولة ؛

قـــــرر :

١ - يقدم طلب الترخيص في ممارسة حرفة بائع متجول الى

(١) الواقع المصرية في ٢١ يوليه سنة ١٩٥٨ - الممد ٥٦ .
(٢) صدر قرار وزارة الإسكان والمرافق رقم ٧٠٧ لسنة ١٩٦٨ في شأن
المأكولات والمشروبات التى يحظر على الباعة المتجولين بيعها والشروط الواجب
توافرها في ملابسهم ونص في مادته الرابعة على إلغاء احكام القرار ١٠٠٧
لسنة ١٩٥٨ فيها يتعلق بحظر بيع بعض المأكولات والمشروبات على الباعة
المتجولين (الواقع المصرية في ١٠/٤/١٩٦٩ - الممد ٨١) .

السلطة القائمة على أعمال التنظيم بالمجلس البلدى المراد الترخيص فى ممارسة هذه الحرفة فى دائرة اختصاصه .

ويجب أن يشمل الطلب على البيانات التالية :

١ - اسم الطالب ولقبه وسنه ومحل ميلاده وصناعته ومحل اقامته وعنوانه .

٢ - نوع السلعة أو البضاعة أو الحرفة أو الصناعة التى يطلب الترخيص فى بيعها أو فى مزاولتها .

٣ - المكان والمنطقة التى يطلب الترخيص بالعمل فيها .

٤ - كل البيانات الخاصة بالترخيص للطالب فى مزولة مهنة بائع متآول فيها لو كان قد سبق الترخيص له بذلك .

مادة ٢ - (١) يرفق بالطلب المستندات التالية :

١ - شهادة ميلاد الطالب أو ما يقوم مقامها .

٢ - شهادة الحالة الجنائية (تحقيق الشخصية وصحيفة السوابق) .

٣ - الترخيص السابق حصول الطالب عليه فى ممارسة حرفة بائع متآول .

٤ - الايصال الدال على أداء رسم الترخيص .

٥ - شهادة تقييد مزاولته لمهنته فى المكان المطلوب الترخيص له فيه مصدقا عليها من قسم أو مركز أو نقطة الشرطة المختصة أو الاتحاد القومى أو الرابطة الناعمة للباة المتآولين .

٦ - ثلاث صور فوتوغرافية للطالب مقاس ٤×٣ سنتيمترات .

(١) محلة بقرارات وزير الشؤون البلدية والقروية لرقلم ١٤٠٤ لسنة ١٩٥٨ و ٢٠٨٠ لسنة ١٩٦٠ و ٩٦ لسنة ١٩٦١ .

مادة ٢ - تنفيذ طلبات التراخيص بأرقام سلسلة في سجل خاص
يعده المجلس البلدى ويبين فيه تاريخ وساعة ورودها وملخص البيانات
الخاصة بها - والاجراءات التى اتخذت فيها .

مادة ٤ - يحال الطالب الى الجهة الصحية المختصة لتوقيع الكشف
الطبي عليه للتحقق من خلوه من الامراض المنصوص عليها في الفقرة
(ب) من المادة السادسة من القانون رقم ٣٣ لسنة ١٩٥٧ .

واذا كانت الحرفة المطلوب الترخيص في مزاولتها تقتضى استخدام
عربات أو أوعية أو صناديق لببيع المشروبات أو المواد الغذائية ، وجب
على الطالب تقديمها الى الجهة الصحية المختصة للتحقق من توافر
الشروط المنصوص عليها في القرار الوزاري الصادر بناء على المادة
العاشرة من القانون رقم ٣٣ لسنة ١٩٥٧ .

مادة ٥ - يجب لمنح الترخيص أن تتوافر الشروط التالية :

١ - أن يكون للطالب محل إقامة ثابت ومعروف في المدينة التى
يطلب الترخيص بمزاولة مهنته فيها .

٢ - أن يقدم اقرارا بارتداء الزى الخاص بالباعة الجائلين في
المناطق التى يحددها وزير الشؤون البلدية والقروية .

٣ - أن يسمح المحدد المحدد للتراخيص في المكان المعين أو
السوقة المطلوب الترخيص بمزاولة مهنة البائع المتجول فيها بمنح
الترخيص .

مادة ٦ - (١) تفصل في طلبات التراخيص في دائرة اختصاص
المجلس البلدى لجنة تشكل من :

(١) مستقلة بقرارى وزير الشؤون البلدية والقروية رقمى ٢٩١ لسنة
١٩٥٩ و ١٥٢٨ لسنة ١٩٦٠ ومصلحة بقرارى وزير الشؤون البلدية والقروية
٢٥٩٥ لسنة ١٩٦٠ و ٨١٤ لسنة ١٩٦١ .

(م) ٢٤ - موسوعة مصر - ج ٧

- ١ - ممثل السلطة القائمة على أعمال التنظيم بالمجلس البلدى .
- ٢ - ممثل الادارة الصحية بالمجلس البلدى أو مفتش صحة المركز .

- ٣ - عضو من ادارة الفتوى والتشريع المختصة بمجلس الدولة بالنسبة الى كل من مجلس بلدى القاهرة ومجلس بلدى الاسكندرية .
- ٤ - ضابط من شرطة البلدية أو من قسم أو مركز أو نقطة الشرطة المختصة .

٥ - ممثل الاقتصاد القومى .

- ٦ - ويجوز أن يحضر عضوا فى اللجنة ممثل لمصلحة السياحة يختاره مديرها .

وتقوم كل من الجهات المشار اليها فى هذه المادة بإبلاغ أسمم ممثلها الى المحافظة المختصة فى الشهر الاول من كل عام وكما تغير هذا الممثل أثناء السنة .

وتصدر قرارات اللجنة بالأغلبية المطلقة خلال ثلاثين يوما من تاريخ قيد الطلبات ، وعند تساوى الآراء يرجع الجانب الذى فيه الرئيس ، وتكون قراراتها نهائية .

وعليها تسبب القرارات الصادرة برفض الترخيص وإخطار ذوى الشأن بها خلال أسبوع من صدورها بكتاب موصى عليه .

مادة ٧ - مع مراعاة أحكام المادة (٨) من القانون رقم ٣٣ لسنة ١٩٥٧ تقترح اللجنة المشار اليها فى المادة السابقة عقد الترخيص الخاصة بالباة الجائلين فى الاماكن والسويقت المحددة لوقوفهم كل عام مراعية اعتبارات الامن والصحة العامة والمرور وعلى البطة القائمة على التنظيم نشر القرارات الصادرة بتحديددها فى الوقائع المصرية .

مادة ٨ - تجري المفاضلة بين مقدمي الطلبات لمنح الترخيص في الامكن والسويقات المحددة لوقوف الباعة الجائلين وفقا للقواعد التالية :

١ - من رخص له في ممارسة خرفة بائع متجول في المكان المطلوب الترخيص فيه ويأشر العمل فعلا لمدة ستة شهور سابقة على قيد الطلب .

٢ - من مسخر له ترخيص مهنة مباشرة بائع متجول في دائرة المجلس البلدى :

٣ - من زاول العمل فعلا لمدة ستة شهور سابقة على قيد الطلب في المكان المطلوب الترخيص فيه .

٤ - الأكثر اولادا ، ثم الأكبر سنا ، ثم الاسبق في تقديم الطلب .

مادة ٩ - يقدم طلب تجديد الترخيص قبل انتهاء ميعاده بشهر على الاقل وتتبع في قبوله وقيده والفصل فيه احكام المواد السابقة .

مادة ١٠ - يحصل رسم قدره (١) :

١ - مائة مليم عن منح الترخيص أو تجديده أو اعطاء بدل فاقد أو صورة منه .

٢ - رسم قدره خمسون مليما عن العلامة المميزة للباعة المتجولين .

مادة ١١ - يسلم الترخيص الى الطالب بعد صدور القرار بمنحه ، وتسلم اليه العلامة المعدنية المميزة ، وتخطر الجهة الصحية التي تراول

(١) صدر قرار وزير الشؤون البلدية والقروية ١٢٦٢ لسنة ١٩٦١ بتعديل القرار رقم ١٠٠٧ لسنة ١٩٥٨ في شأن اجراءات وشروط واوضاع ورسوم الترخيص في ممارسة خرفة الباعة المتجولين (الموقع المصرية في ٢١/٧/١٩٦١ - العدد ٦٠) ونص في مادته الاولى على الاتي : « يخفى الرسم المنصوص عليه في القرار رقم ١٠٠٧ لسنة ١٩٥٨ المشار اليه والذي يستلزم في حالة منح الترخيص أو تجديده أو اعطاء بدل فاقد أو صورة منه ، من مائة مليم الى عشرة مليمت » .

المحرقة في دائرة اختصاصها برقم الترخيص وتاريخ صدوره ، وعلى المرخص له الاحتفاظ بالترخيص وحمل العلامة المعدنية المميزة بشكل ظاهر أثناء مباشرة مهنته وتقديمها الى المختصين عند الطلب ، وعليه في حالة فقد الترخيص أو تلفه أو فقد العلامة المميزة أو تلفها للتقدم فوراً الى السلطة القائمة على أعمال التنظيم لاعطائه بدل فاقد أو صورة من الترخيص أو علامة جديدة •

وعلى هذه السلطة تسليمه شهادة تفيد تقدمه اليها بطلب لصرف بدل فاقد أو صورة الترخيص أو العلامة المميزة وتسليمها اليه متى تحققت من سبق الترخيص له خلال ثمانية وأربعين ساعة من تاريخ قيد الطلب •

مادة ١٢ - تعد السلطة القائمة على أعمال التنظيم التراخيص وطلبات الحصول عليها وتجديدها وطلب صور أو بدل فاقد عنها والسجلات التي تفيد هذه الطلبات فيها وفقاً للنماذج المرفقة بهذا القرار •

كما يجب عليها اعداد العلامات المعدنية المميزة بأرقام سلسلة بحيث يبين عليها اسم المجلس البلدى والمنطقة المرخص بمزاولة المهنة فيها •

مادة ١٣ - (مستبدلة بقرار وزير الشؤون البلدية والقروية ٩٨١ لسنة ١٩٥٩) يجب على المرخص له اتباع الاحكام النصوص عليها في المواد السابقة •

ولا يجوز له مباشرة العمل في السويقات المخصصة للباعة التجولين بعد غروب الشمس بساعة عدا خلال شهور يونيو ويوليو وأغسطس فيجوز فيها مباشرة العمل حتى الساعة العاشرة مساء •

كما يجوز مباشرة العمل حتى الساعة الثانية عشرة مساء خلال شهر رمضان •

ولا يجوز للمرخص له بعد انتهاء هذه المواعيد ترك العربات أو
الادوات المستعملة في مزاوله الحرفة في السوق أو المكان المخصص لمباشرة
الحرفة أو المبيت فيهما .

مادة ١٤ - يلغى القرار الوزاري رقم ٩٨٤ لسنة ١٩٥٧ والمادة
الاولى من القرار الوزاري رقم ١٣٨ لسنة ١٩٥٧ كما يلغى كل ما يخالف
أحكام هذا القرار من قرارات .

مادة ١٥ - ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ويحل به من
تاريخ نشره ؛

تحريرا في ١٢ المحرم سنة ١٣٧٨ (٢٩ يولييه سنة ١٩٥٨) .

قرار وزير الاسكان والمرافق رقم ٦٢٥ لسنة ١٩٦٨
 في شأن الشروط والمواصفات الواجب توافرها في العربات
 والاوعية والصناديق التي يستعملها الباعة المتجولون
 لبيع المشروبات والمواد الغذائية
 وبإلغاء القرار السابق رقم ١٣٧٩ لسنة ١٩٥٧ ، وذلك فضلا
 عن الاشتراطات المنصوص عليها في القرار الجمهوري رقم ٧٩٨
 لسنة ١٩٥٧ في شأن الاوعية التي تستعمل في المواد الغذائية (١)

وزير الاسكان والمرافق

بعد الاطلاع على القانون رقم ٣٣ لسنة ١٩٥٧ في شأن الباعة
 المتجولين ؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٧٩٨ لسنة ١٩٥٧ في شأن
 الاوعية التي تستعمل في المواد الغذائية ؛

وعلى قرار وزير الاسكان والمرافق رقم ١٣٧٩ لسنة ١٩٥٧ في شأن
 الشروط والمواصفات الواجب توافرها في العربات والاوعية والصناديق
 التي يستعملها الباعة المتجولون لبيع المشروبات والمواد الغذائية ؛

وعلى موافقة وزير الصحة بتاريخ ١٨/١١/١٩٦٥ ؛

وعلى ما ارتآه مجلس الدولة ؛

قرر :

مادة ١ - يجب أن تتوافر في العربات والاوعية والصناديق التي
 يستعملها الباعة المتجولون فضلا عن الاشتراطات المنصوص عليها في

(١) لوقائع المصرية في ١٠ أبريل سنة ١٩٦٩ - المجلد ٨١ .

قرار رئيس الجمهورية رقم ٧٩٨ لسنة ١٩٥٧ المشار اليه الشروط
الآتية :

١ - أن تكون العربات والصناديق مبطنة بالصاج المجلفن أو
الصاج المطلي بالقصدير الجيد المعروف بالصفائح الفرنسي أو
الفورمليكا أو أى مادة أخرى مماثلة غير قابلة للتلف أو التآكل عند التعرض
للسوائل .

ويكفى في العربات المستعملة لبئع المواد الغذائية أو الفواكه ذات
القشور السميكة والتي لا تتعرض تعرضاً مباشراً للتلوث كالطبيخ
والشمام وما إليها دهانها باللبوية الزيتية ثلاثة أوجه بعد معجنة جميع
اللحامات جيداً بحيث تكون جميع أسطحها ملساء ليسهل تنظيفها .

٢ - أن تغطي العربات المستعملة لبئع المواد الغذائية الغير مطهية
أو ذات القشور الرقيقة أو اللزجة أو غيرها من المواد الغذائية الغير
مطهية والمعرضة لاجتذاب الذباب والتلوث بأغطية من القماش النظيف .

٣ - أن تكون العربات المخصصة لبئع المواد الغذائية المطهية والتي
يتناولها الجمهور مباشرة مغلقة وأن تكون جوانب وسقف هذه العربات
من الزجاج السليم وأن تعمل لها التهوية الكافية وأن تغطي فتحات
التهوية بشبكة من السلك المتين ذو النسيج الضيق .

وفي حالة تجهيز أو تسخين بعض أنواع هذه الاطعمة على العربات
فيجب تزويدها بكان ثابت للوجاق وتبطين جميع جوانبه بالصاج المتين
أو أى مادة أخرى مقاومة للحريق مع استخدام مشعل بوتاجاز أو
وابور غاز أو أى طريقة أخرى توافق عليها الجهة المختصة (بحيث
لا يتخلل عنها أبخنة أو متخلفات) على أن يخصص بالعربات مكان
لانبوية البوتاجاز في حالة استعماله كمشعل .

٤ - أن تزود العربات المنوه عنها بالفقرة السابقة بالمياه النقية

التي تؤخذ من مورد مائي معتمد على أن يقدم صاحب العربة اقرايا
بالمكان الذي يستعد منه المياه ويجب حفظ هذه المياه في وعاء مقفل
من الصاج المطلفن أو أى مادة أخرى معاملة غير قابلة للصدأ وأن يكون
الوعاء مقفلا ومزودا بصفية ويجوز للجهة الادارية المختصة أخذ عينات
من المياه المستعملة على العربة لتحليلها بمعامل الصحة للتأكد من
صلاحيتها كيميائيا وميكربولوجيا للاستعمال •

٥ - أن ترود العربات المذكورة بوعاء منسب لاستقبال المياه
المتخللة من غسل الاوعية والاوانى والاكواب وما إليها على أن يوضع
تحت وعاء المياه المثلر اليه بالبند السابق وبطريقة يسهل معها نقله
الى أقرب بالوعة عامة لتفريغه أولا بأول • وكذا يجب تزويدها بوعاء
مناسب لحفظ الفضلات ولا يجوز بأى حال من الاحوال القاؤها فى الطرق
أو الشوارع العامة أو الخاصة أو الاراضى الفضاء سواء كانت مسورة
أو غير مسورة •

٦ - أن تكون جميع الاوانى التى تقدم فيها الاغذية من البلاستيك
الثقيل أو الصينى أو الصاج المطلى بالصينى السليم أو أى مادة أخرى
مماثلة •

٧ - أن تكون الاوعية التى تقدم فيها المشروبات من الزجاج أو
الالمنيوم أو أى معدن غير قابل للصدأ وأن ترود بصنابير بالقاع لاخذ
الشراب منها على أن يكون لها غطاء محكم يمنع تلوث الشراب الذى
يدخلها •

٨ - أن يكتب بخط واضح وفي مكان ظاهر من العربة اسم المحل
أو المحال التى تستورد منها الاغذية المطهية أو المشروبات أو الحلوى
الجاهزة كالبجائوه أو الفطائر أو الجيلاتى أو غيرها مع بيان رقم وتاريخ
الرخص المنصرفة عن هذه المحال واسم المرخص له •

٩ - أن تكون العربة وجميع محتلاتها وكافة الادوات المستعملة

بها نظيفة على الدوام مع الحرص على عدم بقاء آثار للعواد السكرية
أو مواد عضوية عفنة تؤدي الى تراكم الذباب عليها .

مادة ٢ - يلغى القرار رقم ١٣٧٩ لسنة ١٩٥٧ المشار اليه .

مادة ٣ - ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ، ويعمل به من
تاريخ نشره ؛

تحريرا في ٨ ربيع الآخر ١٣٨٨ (٤ يولييه سنة ١٩٦٨) .

قرار وزير الاسكان والمرافق رقم ٧٠٧ لسنة ١٩٦٨

في شأن المأكولات والمشروبات التي يحظر على الباعة المتجولين بيعها والشروط الواجبة توافرها في محلاتهم وبإلغاء القرار رقم ١٣٨٠ لسنة ١٩٥٧ بشأن تنفيذ أحكام قانون الباعة المتجولين رقم ٣٣ لسنة ١٩٥٧ وبإلغاء أحكام القرار رقم ١٠٠٧ لسنة ١٩٥٨ — بشأن تنفيذ أحكام القانون رقم ٣٣ لسنة ١٩٥٧ — فيما يتعلق بحظر بيع بعض المأكولات والمشروبات على الباعة المتجولين^(١)

وزير الاسكان والمرافق

بمذ الاطلاع على القانون رقم ٣٣ لسنة ١٩٥٧ بشأن الباعة المتجولين؛

وعلى القرارات الوزارية أرقام ١٣٧٩ و ١٣٨٠ لسنة ١٩٥٧ و ١٠٠٧ لسنة ١٩٥٨ بشأن تنفيذ أحكام قانون الباعة المتجولين؛

وعلى موافقة وزير الصحة؛

وعلى ما أقرته مجلس الدولة؛

قرر :

مادة ١ — يحظر على الباعة المتجولين أن يبيعوا أو يعرضوا للبيع :

(أ) المأكولات المظهرة من اللصوم والكفتة والارجل والاحشاء
والرؤوس وأجزائها والاسماك والكسكسي والارز والخضروات
والكشري والكرونة والشمعية والسلطات وكذلك الفواكه
المجزة على شكل شرائح كالبطيخ والشمام .

(١) الموقع المصري في ١٠ أبريل سنة ١٩٦٩ — العدد ٨١ .

(ب) البوظة وكذلك المشروبات غير الغازية والالبان الخام التي تعبأ في زجاجات خاصة والالبان المبسترة ولا ينطبق ذلك على عمال نقل اللبن المبستر من مصانع البسترة الى محال البيع أو منازل المستهلكين .

(ج) اللصوم النيئة .

(د) الحلوى الجافة الا اذا كانت مثلفة بواسطة المصنع المنتج بأخلفة من السلوفان أو أية مادة أخرى مماثلة غير ضارة بالصحة أما الصلوى الرطبة فيجب تغطيتها بورق من السلوفان أو وضعها في لفترينة زجاجية مطابقة لما نص عليه القرار رقم ١٣٧٩ لسنة ١٩٥٧ ، كما يجب بيعها في ورق مطابق لما نص عليه القرار رقم ٧٩٨ لسنة ١٩٥٧ .

مادة ٢ - يحظر على الباعة المتجولين مزاوله مهنة عمير القصب أو الفواكه أو الخضروات بالطريق العام .

مادة ٣ - يلتزم الباعة المتجولون بنظافة الجسم والملابس وتنظية الرأس والقدمين .

مادة ٤ - يلغى القرار رقم ١٣٨٠ لسنة ١٩٥٧ المشار اليه ، كما تلغى أحكام القرار رقم ١٠٠٧ لسنة ١٩٥٨ فيما يتعلق يحظر بيع بعض المأكولات والمشروبات على الباعة المتجولين .

مادة ٥ - ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ، ويعمل به من تاريخ نشره ؛

تحريرا في ٢ جلدى الأولى سنة ١٣٨٨ (٢٧ يوليه سنة ١٩٦٨) .

القسم الثاني

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

بالتقانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٦٤

بإنشاء صندوق التأمينات والإعلانات لباعة الصحف (١)

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور المؤقت ؛

وعلى الاعلان الدستوري بتنظيم سلطات الدولة العليا المصادر

بتاريخ ٢٧ سبتمبر سنة ١٩٦٢ ؛

وعلى ما ارتأه مجلس الدولة ؛

وعلى موافقة مجلس الرياسة ؛

أصدر القانون الآتي :

مادة ١ - ينشأ صندوق يسمى « صندوق التأمينات والإعلانات لباعة الصحف » تكون له الشخصية الاعتبارية ويلحق بوزارة الثقافة والإرشاد القومي ويكون مركزه بمدينة القاهرة .

مادة ٢ - تسرى أحكام هذا القانون على باعة الصحف .

مادة ٣ - أغراض الصندوق هي :

١ - التأمين الصحي .

٢ - التأمين ضد البطالة .

٣ - التأمين في حالة الوفاة والمجز الكلي والجزئي .

(١) الجريدة الرسمية في ٢٤ مارس سنة ١٩٦٤ - العدد ٦٩ .

- ٤ - ترتيب معاشات تقاعد
- وغير ذلك مما تحدده اللائحة .
- مادة ٤ - تتكون موارد هذا الصندوق من :
 - ١ - ما تخصصه الدولة من اعانات
 - ٢ - التبرعات والهبات التي يقبلها الصندوق
 - ٣ - فلتج استثمار أموال الصندوق
 - ٤ - المبالغ التي تخصص للصندوق من المؤسسات الصحفية بالاتفاق مع مجلس ادارة الصندوق
 - الموارد الاخرى التي تحددها اللائحة
- مادة ٥ - تسرى احكام الاموال العامة على أموال الصندوق ويكون له الحق في مباشرة اجراءات التنفيذ المباشر والحجز الاداري
- مادة ٦ - تصدر لائحة الصندوق بقرار من وزير الثقافة والارشاد القومي وتتضمن بوجه خاص كيفية تشكيل مجلس ادارته واختصاصاته والقواعد التي تتبع في شأن تقرير وصرف المعاشات والتأمينات والاعانات تطبيقا لاحكام هذا القانون وذلك دون التقيد بالقواعد الحكومية (١) .
- مادة ٧ - ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، ويعمل به من تاريخ نشره ؛

صدر بريلسة الجمهورية في ٧ ذى القعدة سنة ١٣٨٢ هـ ٢١ مارس سنة ١٩٦٤ () .

(١) صدر قرار وزارة الثقافة والارشاد القومي ١٤٠ لسنة ١٩٦٤ ، بلائحة صندوق التليينات والاعانت لبامعة المصحف .

قرار وزير الثقافة والإرشاد القومي

رقم ١٢٠ لسنة ١٩٦٤

بلائحة صندوق التأمينات والاعانات لباعة الصحف (١)

نائب رئيس الوزراء للثقافة والإرشاد القومي

بعد الاطلاع على القانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٦٤ بشأن انشاء صندوق التأمينات والاعانات لباعة الصحف ؛
وعلى ما ارتأه مجلس الدولة ؛

فـ سـ ر :

مادة ١ - أقرض الصندوق وهي :

- ١ - التأمين الصحي •
- ٢ - التأمين ضد البطالة •
- ٣ - التأمين في حالة الوفاة والعجز الكلي والجزئي •
- ٤ - ترتيب معاشات تقاعد •

ويقصد بالمعجز في تطبيق أحكام القانون المشار إليه كل فرد نقصت قدرته على أداء عمل مناسب والاستقرار فيه نقصاً فعلياً نتيجة لعمالة بدنية أو عقلية •

ويعتبر من حالات المعجز الكلي حالات فقد البصر أو الذراعين أو الساقين وحالة الجنون المطبق ، وكل ما يصيب بلغم الصحف نتيجة حادث أو مرض يكون من شأنه أن يحول بينه وبين مزاولة مهنته بصفة دائمة •

٢٨٤ بآعة مأآرون

ويفسأ بالآز-الآزى كل نقص فى قسأرة بائع الصأف نشأ
نآآة آاأ أو مرض يكون من شأنه أن آحول بآنه وبن مزاولة مهآبه
آزآا أو بصفة مؤآة •

وآسأق الآأمن المأى كل من أصآب بمرض أو آاأ مآ لا ینآل
فى آاأى العآز الكلى والآزى •

وآسأق الآأمن فسأ البطالة كل مآعكل من بآة الصأف آاأر
على المآل ویرآ فآه •

كما آسأق الآأمن فى آالة الوفاة ، وآؤى آذا الآأمن الى
المسأقآآن الآآن آآآهم بائع الصأف قبل وفاته ، آاذا لم يكن فسأ
فسأ مسأقآآن عه آسأق الآأمن للآأأأص المنصوص عآهم فى آانون
الآأمآنا الآآماعآة •

وآسأق مآأش الآآاأ كل بائع صأف بلآ من السآن ، وآآرم
منه من آآب مزاولآ لهآه المهآة أو آة مهآة آآرى بعآ آذه
السن •

مآة ٢ - المسأقآآون من انشاء آآذا الصأوق لهم باآة الصأف
الآومآة والمآلاآ الآسبوعآة والشهرآة والآآب آلى آآآرها آور النآر
المآآآة وآآرها من المآبوعات •

مآة ٣ - آشآل مآلس اأارة الصأوق على الآآه الآآى :-

السآة/مأى أبو بكر ، مآر مصلآة الآسألاآة

السآة/آمأى آاآف ، وآكل مصلآة الآسألاآة

السآة/آآر المنعم آآعآس ، المراقب العام بمصلآة الآسألاآة

عآرا

عآرا

السآة/الآآور عآر الآمآ آشآش

ويتولى نائب رئيس الوزراء للثقافة والارشاد القومي اصدار القرار
اللازم لتسييرهم •

مادة ٤ - ينعقد المجلس بدعوة من رئيسه ويجب لصحة انعقاده
حضور أغلبية أعضائه على الأقل والا أجل أسبوعا ليكون الاجتماع بعده
صحيا مهما كان عدد الحاضرين وتصدر القرارات بأغلبية أصوات
الحاضرين وعند التساوى يرجح الجانب الذي منه الرئيس •

مادة ٥ - اذا خلا مكان عضو في مجلس ادارة الصندوق يعين
نائب رئيس الوزراء للثقافة والارشاد القومي من يطل محله •

مادة ٦ - يتولى مجلس الادارة ادارة شئون الصندوق ويباشر
على الاخص :

(أ) اصدار لائحة داخلية للصندوق ووضع النظم التي يراها

كفيلة لقيام الصندوق بتحقيق أغراضه •

(ب) اعداد ميزانية الصندوق •

(ج) الاشراف على أموال الصندوق ووسائل استثمارها •

(د) الموافقة على الصلحبات القتالية للصندوق •

(هـ) كل ما من شأنه تحقيق أغراض الصندوق •

وترفع قرارات المجلس الى نائب رئيس الوزراء للثقافة والارشاد
القومي وتعتبر نافذة اذا لم يعترض عليها خلال أسبوع •

مادة ٧ - تصرف التأمينات والاعانت والمعاينات للمستفيدين من
انشاء الصندوق على الوجه الآتى :

(أ) يقدم طلب الى أمين الصندوق يبين فيه اسم الطالب

ومهنه وحالته الاجتماعية وسبب طلبه ومدى خضوعه لحكم

المادة الاولى من هذه اللائحة مؤيدا بالمستندات والشهادات

اللازمة •

(ب) يبحث الأمين الطلب ويعرضه مشفوعاً بمذكرة على مجلس الإدارة للبت في تصديق مصرف التأمين أو الاعانة أو المعاش على حسب الأحوال •

(ج) يجوز لمجلس الإدارة عند بحث الطلبات التي تعرض عليه الاستعانة بنقيب المهنة التي ينتمى إليها الطالب أو غيره •

(د) يتعين على مجلس الإدارة بالنسبة للطلبات المتعلقة بالتأمين الصحي أو التأمين في حالاتي المعجز الكلي أو الجزئي أخذ رأى الجهة الطبية التي يحددها مجلس إدارة الصندوق •

مادة ٨ - لا تصرف التأمينات أو الاعانات في الحالات الآتية :

١ - اذا تعدد المستفيد اصابة نفسه •

٢ - اذا حدثت الاصابة بسبب سوء سلوك فاحش ومقصود من جانب المصاب ويعتبر في حكم ذلك كل فعل يأتيه المصاب تحت تأثير الخمر أو المخدرات •

مادة ٩ - تتكون موارد هذا الصندوق من :

١ - ما تخصصه الدولة من اعانات •

٢ - التبرعات والهيئات التي يقبلها مجلس إدارة الصندوق •

٣ - ناتج استثمار أموال الصندوق •

٤ - المبالغ التي تخصص للصندوق من المؤسسات الصحفية بالاتفاق مع مجلس إدارة الصندوق •

مادة ١٠ - تبدأ السنة المالية للصندوق في أول يوليو من كل عام وتنتهى في آخر يونيه من العام التالى وعلى أمين المجلس أن يقدم الى مجلس الادارة في شهر يناير من كل عام مشروع الميزانية العمومية للصندوق .

مادة ١١ - ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ، ويعمل به من تاريخ صدوره ؛

التعديلات التشريعية للموضوع

| م | النص المعدل | مكان النشر ص | أداة التعديل | مكان النشر | |
|----|-------------|--------------------|--------------|------------|------|
| | | | | ملحق | صفحة |
| ١ | | | | | |
| ٢ | | | | | |
| ٣ | | | | | |
| ٤ | | | | | |
| ٥ | | | | | |
| ٦ | | | | | |
| ٧ | | | | | |
| ٨ | | | | | |
| ٩ | | | | | |
| ١٠ | | | | | |
| ١١ | | | | | |
| ١٢ | | | | | |
| ١٣ | | | | | |
| ١٤ | | | | | |
| ١٥ | | | | | |
| ١٦ | | | | | |
| ١٧ | | | | | |
| ١٨ | | | | | |
| ١٩ | | | | | |
| ٢٠ | | | | | |

التعديلات التشريعية للموضوع

| م | النص المعدل | مكان النشر ص | أداة التعديل | مكان النشر | |
|----|-------------|--------------------|--------------|------------|------|
| | | | | ملحق | صفحة |
| ١ | | | | | |
| ٢ | | | | | |
| ٣ | | | | | |
| ٤ | | | | | |
| ٥ | | | | | |
| ٦ | | | | | |
| ٧ | | | | | |
| ٨ | | | | | |
| ٩ | | | | | |
| ١٠ | | | | | |
| ١١ | | | | | |
| ١٢ | | | | | |
| ١٣ | | | | | |
| ١٤ | | | | | |
| ١٥ | | | | | |
| ١٦ | | | | | |
| ١٧ | | | | | |
| ١٨ | | | | | |
| ١٩ | | | | | |
| ٢٠ | | | | | |

بترول وثروة معدنية

القسم الأول : في الغسل الطبيعي •

القسم الثاني : في معاهد البحوث البترولية والتعدينية •

**القسم الثالث : في الهيئات والمؤسسات العاملة في مجال البترول
والتعدين**

**القسم الرابع : في الاشتراطات العامة الواجبة في مستودعات ومحال
بيع ومعامل تكرير البترول ومحطات تموين
السيارات •**

القسم الأول في الغاز الطبيعي

القانون رقم ٢١٧ لسنة ١٩٨٠

في شأن الغاز الطبيعي (١)

باسم الشعب

رئيس الجمهورية

قرر مجلس الشعب القانون الآتي نصه ، وقد أصدرناه :

مادة ١ - تتولى الهيئة المصرية العامة للبترول واحدى شركات القطاع العام للبترول امداد وتوصيل وتسويق الغاز الطبيعي للمناطق السكنية والمصانع ومحطات القوى التى يصدر بتحديدها قرار من وزير البترول (٢) .

(١) الجريدة الرسمية في ٢٨ ديسمبر سنة ١٩٨٠ - المجلد ٥٢

« مكرر » .

(٢) انتهى رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع بمجلس الدولة الى خضوع عدادات الغاز الطبيعى لاحكام القانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٧٦ في شأن الوزن والقياس والكيل ، وجاء فى فتاها هذه ما يلى : ان المشرع بالقانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٧٦ فى شأن الوزن والقياس والكيل انطى بمصلحة دمج المصوغات والموازين معايرة اجهزة وآلات وادوات الوزن والقياس والكيل ودمج الصحيح منها ، ومن بين هذه الاجهزة عدادات قياس الغاز ، وحظر بيعها أو عرضها أو حيلزتها أو استعمالها الا اذا كتلت قانونية ومعموغة وصحيحة وفقا لاحكامه . ولما كتلت شركة الغازات البترولية تقوم بلمدادات وتوصيل وتسويق الغاز الطبيعى للمناطق السكنية وتركيب عدادات لحساب كمية استهلاك الغاز ، ومن ثم فان هذه العدادات تدخل ضمن الاجهزة المتضمن عليها فى القانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٧٦ وتخضع لاحكامه ، ويتمين معايرتها ودمج الصحيح منها بمعرفة مصلحة

مادة ٢ - يلتزم مالك المقار أو واضح اليد عليه بأن يسمح بمرور التوصيلات المعدة لنقل الغاز الطبيعي فوق المقار أو تحته أو من خلاله ، كما يلتزم بأن يسمح بتنفيذ جميع الأعمال اللازمة لت تركيب أو صيانة هذه التوصيلات وذلك بعد إخطاره في المواعيد وطبقا للإجراءات التي تبيينها اللائحة التنفيذية .

وعلى الجهات القائمة على إمداد وتوصيل الغاز الطبيعي مراعاة أن يكون إمرار هذه التوصيلات وتنفيذ هذه الأعمال بطريقة لا تعرض سلامة المقار أو شاغليه أو الغير للخطر .

على أنه إذا ترتب على مرور هذه التوصيلات أي أضرار لملك المقار أو واضح اليد عليه كان له الحق في التعويض .

ويكون مرور خطوط الغاز الطبيعي وإقامة المنشآت اللازمة له في الأراضي المملوكة للدولة بدون مقابل ودون أداء أية رسوم .

مادة ٣ - لا يجوز للجهة القائمة على تنظيم المباني الترخيص بإقامة إنشاءات أو إجراء تعديلات في المقار المركب عليه أو تمر به خطوط الغاز الطبيعي بغير موافقة الجهة القائمة على إمداد وتوصيل الغاز الطبيعي . وتنظم اللائحة التنفيذية الإجراءات التي تتبع للحصول على هذه الموافقة .

وإذا لم توافق الجهة القائمة على إمداد وتوصيل الغاز الطبيعي على إقامة هذه الإنشاءات أو على إجراء تلك التعديلات وخالف المالك أو واضح اليد ذلك تتخذ إجراءات نزع ملكية المقار للمنفعة العامة .

مادة ٤ - يختص وزير البترول بتقرير صفة المنفعة العامة ونزع ملكية المقارات اللازمة لامداد وتوصيل الغاز الطبيعي طبقا لاهكام قانون نزع ملكية المقارات للمنفعة العامة أو التصنيح وتعديلاته .

مادة ٥ - لا يجوز اجراء أى عمل من أعمال الحفر أو البناء أو الهدم والرصف أو اجراء أعمال الصيانة أيا كانت في الطرق والميادين العامة وفي المناطق والاحياء التي تقرر توريد الغاز الطبيعي اليها الا وفقا لتخطيط وبرنامج زمنى يتم بالتضيق بين الاجهزة المعنية بهذه الاعمال والجهات القائمة على امداد وتوصيل الغاز الطبيعي .

واذا ترتب على مخالفة ذلك وقوع ضرر يتعذر تداركه فوراً يكون للجهة القائمة على امداد وتوصيل الغاز الطبيعي ازالة أسباب المخالفة اداريا على نفقة المخالف وذلك دون اخلال بحقها في التعويضات طبقا للقواعد العامة المقررة .

مادة ٦ - على شاغلي أو مالكي المقارات الكائنة بالمناطق التي تقرر امدادها بالغاز الطبيعي تمكين العاملين المختصين بالجهة القائمة على امداد وتوصيل الغاز الطبيعي من دخول هذه المقارات لاجراء الدراسات ومعاينة الاجهزة والتركيبات الداخلية وذلك طبقا للاوضاع التي تحددها اللائحة التنفيذية .

مادة ٧ - مع عدم الاخلال بأية اعطاءات ضريبية أفضل مقررة في قانون آخر تعفى الجهة القائمة على امداد وتوصيل الغاز الطبيعي المثار اليها في المسادة الاولى من الضرائب والرسوم الآتية :

١ - جميع أنواع الضرائب والرسوم الجمركية ورسوم الانتاج والاستهلاك والدمنة المستحقة على الغازات الطبيعية سواء كانت منتجة محليا أو مستوردة وكذا المستحق منها على المستورد من السلع الوسيطة والاستثمارية اللازمة لتنفيذ أغراضها .

٢ - رسوم الدفعة بكافة أنواعها فيما يتعلق بالقيام بنشاطها •

٣ - ضريبة الارباح التجارية المستحقة على الارباح التي تحققها وتوزيعاتها والضريبة على ايرادات القيم المنقولة وملحقاتها وذلك لمدة خمس سنوات تبدأ من تاريخ اتمام توصيل الغاز الطبيعى •

٤ - الضرائب المستحقة على فوائد القروض الخارجية التي تعقدها لتحقيق أهدافها •

٥ - الضرائب والرسوم الجمركية وغيرها من الضرائب والرسوم المستحقة على الآلات والمعدات والسيارات والمهمات وقطع الغيار والمنقولات الاخرى اللازمة لتنفيذ عمليات امداد وتوصيل الغاز الطبيعى فيما عدا الاثاث وسيارات الركوب وذلك بناء على اقرار من الهيئة المصرية العامة للبترول بأنها مستوردة ولازمة لهذا الغرض وذلك سواء تم الاستيراد عن طريق الجهة القائمة على توصيل و امداد الغاز الطبيعى أو عن طريق متاوليها •

ويحظر استعمال هذه الاصناف أو التصرف فيها لمغير الاغراض المخصصة للمشروع •

وفي حالة مخالفة أحكام الفقرة السابقة تستحق الضرائب والرسوم الجمركية وغيرها من الضرائب والرسوم طبقا لاحكام قانون الجمارك •

مادة ٨ - للشركات التي تقوم على امداد وتوصيل الغاز الطبيعى احتجاز نسبة من الارباح السنوية انقبالية للتوزيع بهيـد أقصى ٥٠ ٪ كاحتياطي لتمويل مشروعات الغاز الطبيعى •

مادة ٩ - جـمـع المبالغ التى تستحق للجهة القائمة على امداد وتوصيل الغاز الطبيعى بمقتضى هذا القانون ولائحته التنفيذية يكون ا. امتياز على اموال المدين وفقا لاحكام المادة ١١٣٩ من القانون المدنى على ان تبثى فى الترتيب بعد المصروفات القضائية والضرائب والرسوم ، وتحصل بطريق الحجز الادارى •

مادة ١٠ - مع عدم الإخلال بأية عقوبة أشد ينص عليها قانون العقوبات أو أى قانون آخر يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن شهر وبغرامة لا تقل عن مائة جنيه ولا تزيد عن خمسمائة جنيه أو بأحدى هاتين العقوبتين كل من خالف أحكام المادتين (٢ ، ٥) من هذا القانون .

ويعاقب بغرامة لا تزيد عن خمسين جنيهًا كل من خالف أحكام المادة السادسة من هذا القانون .

ويكون للعاملين الذين يصدر بتحديدهم قرار من وزير العدل بناء على طلب وزير البترول صفة مأموري الضبط القضائي في أثبات الجرائم التي تقع بالمخالفة لأحكام هذا القانون .

مادة ١١ سيصدر وزير البترول اللائحة التنفيذية لهذا القانون (١) .

مادة ١٢ - يلغى كل نص يخالف أحكام هذا القانون .

مادة ١٣ - ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، ويعمل به من اليوم التالي لتاريخ نشره .

يصمم هذا القانون بخاتم الدولة ، وينفذ كقانون من قوانينها .

صدر برئاسة الجمهورية في ١٧ صفر سنة ١٤٠١ (٢٤ ديسمبر سنة ١٩٨٠) .

(١) صدر القرار الوزاري رقم ٢٨ لسنة ١٩٨١ بإصدار اللائحة التنفيذية للقانون رقم ٢١٧ لسنة ١٩٨٠ (انظر ما يلي) .

قرار وزير البترول رقم ٢٨ لسنة ١٩٨١

باصدار اللائحة التنفيذية للقانون رقم ٢١٧ لسنة ١٩٨٠ (١)

نائب رئيس مجلس الوزراء للانتاج ووزير البترول

بعد الاطلاع على القانون رقم ٢١٧ لسنة ١٩٨٠ في شأن الغاز الطبيعي ؛

وعلى قرار وزير الصناعة والبترول والتعدين رقم ١١٨ لسنة ١٩٧٨ بتأسيس شركة الغازات البترولية واصدار النظام الانبساطى للشركة ؛

قـــــرر

مادة ١ - تتولى شركة الغازات البترولية امداد وتوصيل وتسويق الغاز الطبيعي للمناطق السكنية بمحافظات القاهرة والجيزة والاسكندرية .
ويحدد مجلس ادارة الشركة المناطق والاحياء والمقارن التي يتقرر امدادها تباعا بالغاز الطبيعي في المحافظات المذكورة .

مادة ٢ - تتولى الهيئة المصرية العامة للبترول وضع خطة سنوية للتنسيق بين شركة الغازات البترولية وشركة انابيب البترول لامداد وتوصيل الغاز الطبيعي الى المصانع ومحطات القوى .

واعتبارا من ١٩٨١/٧/١ تحل شركة الغازات البترولية محل الهيئة المصرية العامة للبترول في تسويق الغاز الطبيعي للمصانع ومحطات القوى .

مادة ٣ - يتم توصيل الغاز الطبيعي للمصانع ومحطات القوى طبقا للمواصفات والاشتراطات التي يتم الاتفاق عليها في كل حالة على حدة بين شركة الغازات البترولية والجهة المطلوبة .

(١) الوقائع المصرية في ٢٤ مارس سنة ١٩٨١ - المجلد ٦٩ « تلعب » .

مادة ٤ - تحدد مواصفات التوصيلات والتركيبات داخل المباني والمنشآت بقرار يصدر من مجلس إدارة الشركة بما يكفل حماية المتعمق والخير والمقار .

مادة ٥ - على شاغلي أو مالكي أو واضي اليد على المقارات الكائنة بالمناطق التي يتقرر امدادها بالغاز الطبيعي تمكين العاملين المختصين بشركة الغازات البترولية من دخول هذه المقارات لاجراء الدراسات والمعاينات اللازمة لتوصيل الغاز الطبيعي ، وعلى الشركة اخطار اصحاب الشأن قبل القيام بهذه الدراسات والمعاينات بوقت كاف .

مادة ٦ - تتولى الشركة اخطار مالك المقار أو شاغله أو واضع اليد عليه بخطاب موصى عليه مصحوب بعلم وصول أو بأى وسيلة أخرى تؤدي ذات الغرض ، بما تتوى اجراءه من توصيلات مددة لنقل الغاز الطبيعي فوق المقار أو تحته أو من خلاله أو القيام بتنفيذ الاعمال اللازمة لتركيب هذه التوصيلات وذلك قبل البدء في تنفيذها بشهر واحد يبدأ حسابه من تاريخ ارسال الاخطار .

مادة ٧ - على الجهات القائمة على تنظيم المباني والملاك وواضي اليد قبل الترخيص باقامة انشاءات جديدة بالمناطق التي يتقرر امدادها بالغاز الطبيعي أو عند اقامة انشاءات أو اجراء تعديلات في المقار المركب عليه أو تمر به خطوط الغاز الطبيعي اتباع الاجراءات التالية :

(١) التقدم لشركة الغازات البترولية بطلب على النموذج الذي تعده الشركة لهذا الغرض موضحا به الانشاءات أو التعديلات المراد تنفيذها بالمقار قبل البدء فيها بشهرين على الاقل تحسب من تاريخ تقديم الطلب .

(ب) للشركة أن توافق على تنفيذ الانشاءات أو اجراء التعديلات بعد اخذ ما تراه من تعديلات عليها ، ويبلغ صاحب الشأن

بذلك خلال شهرين من تاريخ تقديم الطلب والا جاز لمستخدم
الطلب تنفيذ الانشاءات أو اجراء التعديلات التي تقدم
بطلبها •

(ج) اذا لم توافق الشركة على تنفيذ الانشاءات أو اجراء التعديلات
وخالف المالك أو واضح اليد ذلك تتخذ اجراءات نزاع ملكية
المقار للمنفعة العامة •

مادة ٨ - يحظر اجراء أى توصيلات أو تركيبات أو تعديلات في
خطوط الغاز الطبيعي الا عن طريق شركة الغازات البترولية •

مادة ٩ - يتم توريد الغاز الطبيعي الى المستهلكين طبقا لنموذج
العقد الذي تدعه شركة الغازات البترولية الذي يتضمن الشروط والقواعد
العامة لتوريد الغاز الى المشتركين واعمال تركيب وصيانة الوصلات
والترتيبات الداخلية والعدادات وتحويلات الاجهزة والتعريف وطريقة
الدفع •

ولرئيس مجلس ادارة الشركة تفويض من يراه للتوقيع على هذه
العقود نيابة عن الشركة •

مادة ١٠ - لرئيس مجلس ادارة الشركة أن يفسح القواعد التي
تسرى في شأن ما يعرض في العمل من اجراءات تنفيذية عاجلة لم تتضمنها
احكام هذه اللائحة ، على أن تعرض تلك القواعد على مجلس ادارة
الشركة في أول اجتماع تال لاعتمادها للمجلس سلطة تعديلها •

مادة ١١ - ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ، ويعمل به من
تاريخ نشره •

محررا في ١٨ جادى الاولى سنة ١٤٠١ (٢٤ مارس سنة ١٩٨١) •

قرار وزير البترول رقم ٩٤ لسنة ١٩٧٤.

بشأن تحديد سعر بيع الغاز الطبيعي المستخدم في
الصناعات المخصص انتاجها للاستهلاك المحلي
ويتحمل المستهلك لرسم الدفعة على الغاز الطبيعي
أو أية رسوم أخرى تقبورها الدولة (١)

وزير البترول :

بعد الاطلاع على القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٥٨ في شأن تنظيم
الصناعة وتشجيعها ؛

وعلى الرسوم بقانون رقم ١٦٧ لسنة ١٩٥٠ في شأن التسمير
الجبرى وتحديد الارباح المعدل بالقانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٥٩ ؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٧٣ بتعديل
رسوم الدفعة ؛

وعلى كتاب المؤسسة المصرية العامة للبترول رقم ٥٤١/٩ المؤرخ
١٩٧٤/٢/١٠ ؛

قرر

مادة ١ - يحدد سعر بيع الغاز الطبيعي المستخدم في الصناعات
المخصص انتاجها للاستهلاك المحلي على أساس سعر البيع الحالى
للمازوت ، بواقع الثريم الحرارى ١٧,٦٤ مليما (الثريم ١٠٠٠٠٠ وحدة

(١) الوثائق المصرية في ٧ مايو سنة ١٩٧٤ - العدد ١٠١ .

٤٠٠ بقول وثروة معدنية

حرارية بريطانية (١) تسليم أسوار مصنع المستهلك ويعمل هذا السعر بنفس نسبة التعديل التي قد تطرأ على المازوت •

مادة ٢ - يتحمل المستهلك برسم الدفعة على الغاز الطبيعي أو أية رسوم أخرى تقررها الدولة ويقوم بسدادها الى الجهات المعنية مباشرة •

مادة ٣ - ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ، ويعمل به اعتبارا من تاريخ نشره ،،

تحريرا في ٧ ربيع الآخر سنة ١٣٩٤ (٢٩ أبريل سنة ١٩٧٤) •

(١) المجلة مصححة بالاستدراك المنشور بالوقائع المصرية في ٢٢ يونيو سنة ١٩٧٤ - عدد ١٣٩ ..

قرار وازر البتروك رقم ٤٢ لسنة ١٩٨١ (١)

بشان ماسبة مشروعات الاستثمار على مسكوباتها من المنتجات البتروكفة

نائب رئفس مجلس الوزراء للائناتج ووزير البتروك

بعد الاطلاع على القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ فى شأن استثمار

المال العربى والاجنبى والمناطق الحرة المعدل بالقانون رقم ٣٢ لسنة

١٩٧٧ ؛

وعلى قرار مجلس اءارة الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة

بجلسته رقم ٨٤ المنعءة بتاريخ ١٩٨١/٤/٧ باءتماد تقرير اللجنة المشكة

لوضع القواعد المتعلقة بمعالجة أسعار الطاقة اءبارا من ١/١/١٩٨٠ ؛

قصر

مادة اولى - تتم ماسبة مشروعات الاستثمار الخاضعة لاهكام

القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ المشار الفه على مسكوباتها من المنتجات

البتروكفة على أساس تحرك سعرها الملى (المدعم) تدريجفا بزيادة

قفمتهما ٢٠٪ من الفرق بفن السعر العالمى والسعر الملى سنوفا وذلك

لمءة خمس سنوات .

مادة ثلفة - فءءد السعر العالمى المشار فى المادة السابقة على

أساس المتوسط السنوى لاسعار تصءفر المنتجات البتروكفة (فوب الموانى

المصرية) أو على أساس المتوسط السنوى لكلفة الاستفراء (سفف

الموانى المصرية) حسب نوع المنتج .

وفءءد المتوسط السنوى لاسعار التصءفر والاستفراء المشار الفها

على أساس متوسط أسعار السنة الملاءفة السابقة لسنة الماسبة لحن

تصءفر متوسط أسعار سنة الماسبة وتتم تسوفة الفروق خلال الربع

الاول من السنة التالية .

(١) الوقائع المصرية فى ٧ مايو سنة ١٩٨١ - العدد ١٠٧ .

(م ٢٦ - موسوعة مصر - ج ٧)

ولا تتضمن الأسعار سائلة الذكر تكلفة النقل إلى الجهة التي يحددها المستثمر .

مادة ثالثة - يجوز خصم نسبة معينة من السعر المتخرج المشار إليه في المادة الأولى للمنتجات البترولية المستخدمة في مشروعات الاستثمار الخاضعة لاحكام القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ التي تعمل في مجالات استصلاح واستزراع الاراضي والامن الغذائي والاسكان (مواد البناء والحراريات دون غيرها) بشرط ألا تقل نسبة تكلفة الوقود إلى اجمالي تكلفة الإنتاج عن ١٠٪ ، وبحيث تكون أسعار بيع منتجات هذه المشروعات أقل من أسعار مثيلاتها المستوردة أو أن يصدد لها هامش ربح يتناسب ونسبة الخصم التي تنقرض إذا لم يكن لهذه المنتجات مثيل مستورد .

مادة رابعة - تتولى الهيئة العامة للاستثمار اقتراح نسبة الخصم وتاريخ بدء سريانها بناء على الدراسة التي تجريها لكل مشروع على حدة ، ويصدر باعتماد اقتراح الهيئة قرار من وزير الاقتصاد . ويعاد النظر في نسبة الخصم كل سنتين .

مادة خامسة - تتم محاسبة قطاع الكهرباء على المنتجات البترولية المستخدمة في توليد الكهرباء اللازمة لمشروعات الاستثمار طبقا للاسس الموضحة في المواد السابقة .

مادة سادسة - تلتزم مشروعات الاستثمار بالحصص على اجتياحاتها من المنتجات البترولية بطريق التعاقد مع شركات قطاع البترول ، فإذا ثبت حصولها على هذه المنتجات بغير هذا الطريق تحاسب على أسبس السعر العالمي دون الاستفادة من السعر المتخرج المشار إليه في المادة الأولى .

مادة سابعة - ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ،،،

تحريرا في ٢٥ جمادى الآخرة سنة ١٤٠١ (٢٠ أبريل سنة ١٩٨١) .

قرار وزير البترول والثروة المعدنية

رقم ٢٨٩ لسنة ١٩٨٤ (١)

وزير البترول والثروة المعدنية :

بعد الاطلاع على المرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ في شأن
التسعير الجبري وتحديد الارباح والقوانين المعدلة له ؛
وعلى القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٥٨ في شأن تنظيم الصناعة
وتشجيعها ؛

وعلى القانون رقم ١٣٣ لسنة ١٩٨١ بشأن الضريبة على الاستهلاك ؛
وعلى قرار وزير الصناعة رقم ١٠١٦ لسنة ١٩٦٢ المتضمن تحديد
سعر بيع المازوت للمستهلك ؛

وعلى قرار وزير البترول رقم ٩٤ لسنة ١٩٧٤ بتحديد سعر بيع
الغاز الطبيعي المستخدم في الصناعات المخصص انتاجها للاستهلاك
المحلي ؛

وعلى قرار نائب رئيس مجلس الوزراء للانتاج ووزير البترول رقم
٤٢ لسنة ١٩٨١ بوضع أسس محاسبة مشروعات الاستثمار الخاضعة
لاحكام القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ وتعديلاته على مصحوباتها من
المنتجات البترولية ؛

وعلى قرار نائب رئيس مجلس الوزراء للانتاج ووزير البترول رقم
١٤٢ لسنة ١٩٨٣ بتحديد سعر بيع المازوت والغاز الطبيعي ؛

وعلى ما قرره اللجنة العليا للاستثمار بتاريخ ١٠/٧/١٩٨٤ ،
و ١١/٧/١٩٨٤ و ١١/٢٨/١٩٨٤ ؛

تفسير

مادة أولى - يحدد سعر بيع طن المازوت المستخدم في مصانع انتاج الاسمنت ومصانع انتاج الجير ومصانع انتاج الطوب (قطاع عام / خاص / مشروعات الاستثمار الخاضعة للقانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ وتعديلاته) بواقع ٣٣ جنيهًا للطن تسليم المصنع .

مادة ثانية - يحدد سعر بيع الغاز الطبيعى المستخدم في مصانع انتاج الاسمنت ومصانع انتاج الجير ومصانع انتاج الطوب (قطاع عام / خاص / مشروعات الاستثمار الخاضعة للقانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ وتعديلاته) بواقع ٧٩,٣٨ ملجم للثمير الحرارى (الثمير ١٨٠,٠٠٠ وحدة حرارية بريطانية) تسليم المصنع .

مادة ثالثة - يتحمل المستهلك برسم الدفعة أو أية رسوم أخرى تقررها الدولة على الغاز الطبيعى ويقوم بسدادها للجهات المعنية .

مادة رابعة - تتم المحاسبة بالاسعار الموضحة بالمادتين الاولى والثانية اعتبارا من مسحوبات ١٠/٧/١٩٨٤ وطبقا لما قرره اللجنة العليا للاستثمار (١) .

مادة خامسة - ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ؛

صخر في ١١/٢٩/١٩٨٤.

وزير البترول والثروة المعدنية

(١) صدر قرار وزير البترول والثروة المعدنية رقم ١ لسنة ١٩٨٥ ونص في مادته الاولى على أن : تطبق على مصنع انتاج الجبس والفخار (قطاع عام / خاص / مشروعات الاستثمار الخاضعة للقانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ وتعديلاته) اسعار المازوت والغاز الطبيعى المنصوص عليها في القرار رقم ٢٨٩ لسنة ١٩٨٤ المشار اليه وبذات القواعد . كما نص في المادة الثانية على أن : يعمل بهذا القرار اعتبارا من مسحوبات ١٠/٧/١٩٨٥ (الوقائع المصرية - العدد ٢ : تلخيف) في ١٠/٢/١٩٨٥) .

قرار وزير البترول والثروة المعدنية

رقم ١١٦ لسنة ١٩٨٧ (١)

وزير البترول والثروة المعدنية

بعد الاطلاع على قرار وزير البترول رقم ٩٤ لسنة ١٩٧٤ ؛
وعلى قرار نائب رئيس مجلس الوزراء للانتاج ووزير البترول رقم
٤٢ لسنة ١٩٨١ ؛

وعلى قرار وزير البترول والثروة المعدنية رقم ٣٨٩ لسنة ١٩٨٤ ؛
وعلى قرار وزير البترول والثروة المعدنية رقم ١ لسنة ١٩٨٥ ؛
وعلى موافقة اللجنة العليا للاستثمار بجلستها بتاريخ ١٣/٢/١٩٨٥ ؛
وعلى قرار وزير البترول والثروة المعدنية رقم ٢٧٧ لسنة ١٩٨٦ ؛

قرر

(المادة الاولى)

تعديل وحدة بيع الغاز الطبيعي تسليم كافة المستهلكين الى المتر
المكعب بدلا من النهم الحرارى على أساس المتوسط المرجح للقيمة
الحرارية للغاز المنقول عبر الشبكة الموحدة .

(المادة الثانية)

ينشر هذا القرار بالوقائع المصرية ، ويعدل به من تاريخ نشره ،،،

صدر في ٢٦/٤/١٩٨٧

القسم الثاني

في معاهد البحوث البترولية والتعدينية

قرار رئيس جمهورية مصر العربية

رقم ٥٤١ لسنة ١٩٧٤

بشأن إنشاء وتنظيم معهد بحوث البترول (١)

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور ؛

وعلى القانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٧٣ في شأن نظام الباحثين العلميين
في المؤسسات العلمية ؛وعلى القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٣ باصدار قانون الهيئات العامة ؛
وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٩٨٠ لسنة ١٩٦٨ باعادة تنظيم
المركز القومي للبحوث ؛وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ١٧٣٥ لسنة ١٩٦٩ بشأن الموافقة
على الاتفاق الخاص بإنشاء معهد بحوث البترول والملحق المرفق به ؛
وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٦١٧ لسنة ١٩٧١ في شأن تنظيم
أكاديمية البحث العلمي والتكنولوجيا ؛

قـ يـ ر :

مادة ١ - ينشأ معهد بحوث البترول « ويكون من معاهد البحوث
التابعة لرئيس أكاديمية البحث العلمي والتكنولوجيا » ومقره مدينة
القاهرة ويعتبر من المؤسسات العلمية ويسرى على العاملين به أحكام
القانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٧٣ المشار اليه .

(١) الجريدة الرسمية في ٢٥ ابريل لسنة ١٩٧٤ - العدد ٤٢٥

مادة ٢ - يهدف المعهد الى امداد الصناعة البترولية القومية بالدراسات والبحوث الفنية والتطبيقية في شتى مجالات هذه الصناعة والعمل على تطويرها بما يؤدي الى النهوض بها وبما يحقق أهداف خطة التنمية وله في سبيل ذلك اجراء البحوث والدراسات بوسائله الخاصة أو عن طريق الاشتراك مع الجهات المعنية بالدولة •

مادة ٣ - ادارة المعهد :

• مجلس ادارة المعهد

• مدير المعهد

مادة ٤ - يشكل مجلس ادارة المعهد بقرار من رئيس الاكاديمية على الوجه الآتى :

(أ) رئيس مجلس ادارة المؤسسة المصرية العامة للبترول ،
رئيسا لمجلس الادارة •

(ب) مدير المعهد
(ج) نائب مدير المعهد | على أن يكونا من بين شاغلي وظائف الاساتذة
بالمعهد ومعهما رئيس الاكاديمية •

(د) ثلاثة من رؤساء الاتحادات بالمعهد ، يعينهم رئيس
الأكاديمية •

(هـ) أربعة غير متفرعين من العاملين بقطاع البترول ويرشحهم
وزير البترول والثروة المعدنية لمدة سنتين قابلة للتجديد •

(و) أحد أساتذة البترول بالجامعات « ويرشحه وزير التعليم
المالى » •

(ز) مدير الادارة البترولية بالهيئة العامة للتصنيع •

ويكون لمجلس الادارة أمين عام من غير أعضائه يعينه رئيس
الأكاديمية •

مادة ٥ - يتولى مجلس إدارة المعهد وضع السياسة العامة التي يسير عليها ، وله أن يتخذ ما يراه لازما من القرارات لتحقيق هذه السياسة وفى سبيل ذلك يتولى :

١ - وضع خطط البحوث العلمية والمعملية المتصلة بدعم البحث العلمى وتطبيق التكنولوجيا المجدية فى جميع مجالات صناعة البترول وتقييمها ومتابعة تنفيذها •

٢ - اقتراح اللائحة التنفيذية للمعهد •

٣ - الموافقة على مشروع الموازنة السنوية للمعهد والحساب الختامى •

٤ - وضع أسس حساب تكاليف البحوث التى يقوم بها المعهد •

٥ - وضع الهيكل التنظيمى للمعهد •

٦ - قبول الاعانات والتبرعات والهبات والوصايا من الجهات العامة والخاصة والافراد •

٧ - النظر فى التقارير الدولية التى تتقدم عن سير العمل بالمعهد ومركزه المالى •

٨ - النظر فيما يحيله رئيس مجلس الوزراء ووزير البترول والثروة المعدنية ورئيس أكاديمية البحث العلمى والتكنولوجيا ورئيس مجلس إدارة المؤسسة المصرية العامة للبترول من موضوعات •

مادة ٦ - يجتمع المجلس بدعوة من رئيسه وفى حالة غيابه يتولى الرئاسة مدير المعهد وتكون اجتماعات المجلس صحيحة بحضور أغلبية أعضائه وتصدر القرارات بأغلبية آراء الحاضرين وعند التساوى يرجح الجانب الذى منه الرئيس - وتبلغ قرارات المجلس الى رئيس أكاديمية البحث العلمى والتكنولوجيا لاعتمادها فإذا لم يصدر منه قرار فى شأنها خلال أسبوعين من تاريخ وصولها تعتبر نافذة •

مادة ٧ - يتولى رئيس مجلس إدارة المعهد توجيه البحوث بالمعهد ، والإشراف على تنفيذ قرارات مجلس الإدارة وعلى تطوير نظم العمل بالمعهد ، والعمل على تدعيم أجهزته ويوافق وزير البترول والثروة المعدنية ورئيس أكاديمية البحث العلمي والتكنولوجيا بما يتطلبه من بيانات ومطومات تتعلق بمجال العمل وله أن يفوض مدير المعهد في بعض اختصاصاته .

مادة ٨ - يتولى مدير المعهد إدارة المعهد كما يقوم بتنفيذ قرارات مجلس الإدارة وتصرف شؤون المعهد وتطوير نظم العمل به ، كما يعمل على تدعيم أجهزته وذلك تحت إشراف رئيس مجلس الإدارة .

ويمكن مدير المعهد نائب المدير ويقوم مقامه عند غيابه .

مادة ٩ - يمثل رئيس مجلس الإدارة المعهد في صلاته بالجهات الأخرى وأمام القضاء ويكون له ومن يفوضه حق التوقيع نيابة عن المعهد .

مادة ١٠ - تبدأ السنة المالية للمعهد ببداية السنة المالية للدولة وتنتهي بانتهائها ويكون للمعهد موازنة خاصة ، ويقوم رئيس مجلس الإدارة أو من ينوبه قبل بدء السنة المالية بثلاثة أشهر على الأقل باعداد مشروع الموازنة وعرضه على مجلس الإدارة للموافقة عليه توطئة لتقديمه للجهات المختصة ، كما يعرض على المجلس خلال ثلاثة أشهر من تاريخ انقضاء السنة المالية مشروع الحساب الختامي .

مادة ١١ - تتكون إيرادات المعهد مما يأتي :

١ - الاعتمادات المخصصة له بموازنة الدولة .

٢ - الاعتمادات المخصصة له بموازنة المؤسسة المصرية العامة للبترول وشركاتها .

٣ - الاطنلت والتبرعات والهبات والوصايا التي يقبلها مجلس إدارة المعهد .

٤ - ما يتقاضاه المعهد مقابل اجراء بحوث أو تأدية خدمات .

٥ - أية موارد أخرى .

مادة ١٢ - يعقد مجلس الإدارة الى وزير البترول والثروة المعدنية ورئيس أكاديمية البحث العلمي والتكنولوجيا خلال أربعة أشهر من تاريخ انقضاء السنة المالية الحساب الختامى للمعهد مع تقرير عن نشاطه ومركزه المالى فى ختام السنة المذكورة .

مادة ١٣ - يصدر بقرار من رئيس الجمهورية - بناء على عرض رئيس أكاديمية البحث العلمى والتكنولوجيا - اللائحة التنفيذية للمعهد متضمنة القواعد المنصوص عليها بالقانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٧٣ المشار اليه .

مادة ١٤ - يصدر بقرار من وزير المالية والاقتصاد والتجارة الخارجية بعد الاتفاق مع رئيس أكاديمية البحث العلمى والتكنولوجيا القرارات اللازمة بتصديق أعضاء هيئة البحوث ومساعدى البعثات والباحثين الذين سيتقلون من شعبة البحوث البترولية والتعدين بالمركز القومى للبحوث الى معهد بحوث البترول ، وتصديق الاجهزة والآلات التى يستعملها المعهد المذكور من الشعبة المنوه عنها ، ونقل الاعتمادات الخاضعة للمعهد فى الإابولب الثلاثة من المركز القومى للبحوث الى موازنة المعهد ويظلم رئيس الأكاديمية بقراره منه الاوضاع الخاصة بشعبة البحوث البترولية والتعدين بالمركز القومى للبحوث والترتبة على تنفيذ هذا القرار .

مادة ١٥ - ينشر هذا القرار فى الجريدة الرسمية ، ويعمل به من تاريخ نشره .

صدر بترسية الجمهورية فى أول ربيع الآخر سنة ١٣٩٤ (٢٢ أبريل سنة ١٩٧٤) .

قرار رئيس جمهورية مصر العربية

رقم ١٢٢٠ لسنة ١٩٧٥

بالتشاء معهد التبين للدراسات المعدنية (١)

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور ؛

وعلى القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ بإصدار نظام العاملين المدنيين بالدولة ؛

وعلى القانون رقم ١١ لسنة ١٩٦٣ بإصدار قانون الهيئات العامة ؛

وعلى القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ بتنظيم الجامعات ؛

وعلى القانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٧٣ في شأن نظام الباحثين العلميين بالمؤسسات العلمية ؛

وعلى موافقة مجلس الوزراء ؛

وعلى ما ارتأه مجلس الدولة ؛

قرر :

مادة ١ - ينشأ معهد للدراسات والأبحاث المعدنية يسمى « معهد التبين للدراسات المعدنية » ، تكون له الشخصية الاعتبارية ومقره منطقة التبين الصناعية بطلوان ويتبع وزير الصناعة والتعدين .

مادة ٢ - يعتبر المعهد من المؤسسات العامة في تطبيق القانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٧٣ المشار اليه ويضاب إلى المؤسسات العلمية الولودة بالجدول المرفق به .

(١) الجريدة الرسمية في ٣١ ديسمبر سنة ١٩٧٥ - المجلد ٥٢

مادة ٣ - يهدف المعهد الى :

١ - اعداد المتخصصين من المهندسين وغيرهم من خريجي الجامعات والمعاهد العالية للازمين في فروع الصناعات المعدنية والتعدينية وكيمائيات الكوك والحرايريات وتخطيط هذه الصناعات واقتصادياتها ومنح الخريجين الشهادات الدالة على اجتيازهم بنجاح الدراسات التخصصية التي قاموا بها .

٢ - المساهمة في أعمال التخطيط ورفع الكفاءة الانتاجية وتنظيم النشر العلمى وتنشيطه في مجال الصناعات المذكورة وللمعهد في سبيل تحقيق ذلك :

(أ) القيام بتوفير الدراسات العلمية والتكنولوجية .

(ب) القيام بالبحوث العلمية والتطبيقية والعملية المتعلقة بالمشاكل الصناعية المحلية في مجمع الحديد والصلب والشركات المشتتة في مجالات الصناعات المعدنية للوصول الى حلول اساسية لها في سبيل تطوير الطرق الصناعية .

(ج) ايفاد بحوث علمية وعملية داخلية وخارجية .

(د) نشر البحوث والدراسات وترجمة الكتب والمراجع في الصناعات المعدنية والتعدينية وتكليفها .

مادة ٤ - يتكون المعهد من عدد من الاقسام يتولى كل منها تدريس المواد التي تدخل في اختصاصه ويقوم على بحوثها ، وتتحدد هذه الاقسام باللائحة التنفيذية للمعهد :

مادة ٥ - يتولى ادارة المعهد .

(أ) مجلس ادارة المعهد .

(ب) مدير المعهد .

- ويتولى إدارة كل قسم من أقسام المعهد رئيس القسم .
- مادة ٦ - يشكل مجلس إدارة المعهد على النحو الآتى :
 - ١ - رئيس مجلس الإدارة ويصدر بتعيينه قرار من رئيس الجمهورية
 - ٢ - مدير المعهد .
 - ٣ - وكيل وزارة الصناعة والتعدين .
 - ٤ - أستاذ هندسة الفلزات بجامعة القاهرة .
 - ٥ - ممثل أكاديمية البحث العلمى والتكنولوجيا يرشحه رئيس الأكاديمية
- ٦ - ثلاثة من رؤساء أقسام المعهد يصدر باختيارهم قرار من وزير الصناعة .
- ٧ - أربعة غير متفرغين من العاملين بقطاع الصناعات المعدنية يختارهم وزير الصناعة والتعدين ، ويجوز لمجلس الإدارة أن يشكل من بين أعضائه لجنة أو لجانا يعهد اليها ببعض اختصاصاته .
- مادة ٧ - يختص مجلس إدارة المعهد بالمسائل الآتية :
 - ١ - وضع السياسة العامة للمعهد ومتابعة تنفيذها واتخاذ ما يراه لازما من قرارات لتحقيق هذه السياسة .
 - ٢ - وضع خطط البحوث العلمية والعلمية المتصلة بدعم البحث العلمى وتطبيق التكنولوجيا الحديثة فى جميع مجالات الصناعات المعدنية وتنظيمها ومتابعة تنفيذها .
 - ٣ - أعداد اللائحة التنفيذية للمعهد .
 - ٤ - إصدار القرارات واللوائح الداخلية والقرارات المتعلقة بالشئون المالية والإدارية والفنية .

٥ - اقرار تنظيم البرامج العلمية والتدريبية بالمعهد .

٦ - اقرار برامج ايفاد البحوث العلمية من دراسى المعهد الى الخارج والمبعوثين من هيئة التدريس والاشتراك فى المؤتمرات والندوات والزيارات العلمية .

٧ - قبول التبرعات والهبات والوصايا من الجهات العامة والخاصة والافراد بشرط الا يتعارض مع الغرض الذى انشئ من اجله المعهد .

٨ - النظر فى التقارير الدورية التى تستخدم عن سير العمل بالمعهد ومركزه المالى .

٩ - الموافقة على مشروع الموازنة السنوية للمعهد والحساب الختامى .

١٠ - اعداد الهيكل التنظيمى للمعهد .

١١ - النظر فى كل ما يرى وزير الصناعة والتعدين ورئيس مجلس الادارة عرضه من المسائل التى تتعلق بنشاط المعهد .

مادة ٨ - يجتمع مجلس الادارة بدعوة من رئيسه وفى حالة غيابه يتولى الرئاسة مدير المعهد وتكون اجتماعات المجلس صحيحة بحضور اقلية اعضاءه وتصدر القرارات بأغلبية آراء الحاضرين وعند التساوى يرجع الجانب الذى منه الرئيس .

وتبلغ قرارات المجلس الى وزير الصناعة والتعدين لاعتمادها .

مادة ٩ - يتولى رئيس مجلس ادارة المعهد الاشراف على مسير البحوث بالمعهد وعلى تنفيذ قرارات مجلس الادارة وتطوير تنظيم العمل به والعمل على تدعيم أجهزته ومباني وزير الصناعة بما يطلبه من بيانات ومعلومات تتعلق بمجال العمل وله أن يفوض مدير المعهد فى بعض اختصاصاته .

مادة ١٠ - يعين مدير المعهد بقرار من رئيس الجمهورية بناءً على ترشيح وزير الصناعة والتعدين ويحدد القرار الصادر بتعيينه المرتب والبدل الذي يمنح له .

مادة ١١ - يختص مدير المعهد بما يلي :

- ١ - إدارة المعهد وتنفيذ القرارات والسياسة العامة التي يضعها مجلس الإدارة ، وإصدار القرارات اللازمة لتنظيم سير العمل بالمعهد .
- ٢ - الإشراف على سير البحوث والدراسات وغيرها من أنواع النشاط العلمي الذي يقوم به المعهد .
- ٣ - إعداد التقارير عن نشاط المعهد .

مادة ١٢ - تسرى القواعد المقررة بالقانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ بشأن تنظيم الجامعات الخاصة بتعيين وترقية وتاديب هيئة التدريس بالمعهد وترتب الوظائف العلمية بالمعهد طبقاً لترتيب الوظائف الواردة بجدول المرتبات والمكافآت المستحقة بالقانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ المشار إليه .

مادة ١٣ - يكون التعيين في وظائف هيئة التدريس بقرار من وزير الصناعة والتعدين بناءً على ترشيح مجلس إدارة المعهد ويكون التعيين في وظائف المدرسين والمساعدين والمعيد بقرار من مجلس إدارة المعهد بناءً على ترشيح مدير المعهد .

مادة ١٤ - يكون للمعهد موازنة خاصة وتبدأ السنة المالية ببدء بداية السنة المالية للدولة وتنتهي بانتهائها ، ويقوم رئيس مجلس الإدارة أو من ينيبه قبل بدء السنة المالية بإعداد مشروع الموازنة وعرضه على مجلس الإدارة والموافقة عليه لتقديمه للجهات المختصة خلال المواعيد المقررة قانوناً كما يعرض على المجلس مشروع الحساب الختامي للمعهد لتقديمه للجهة المختصة خلال المواعيد المقررة قانوناً .

مادة ١٥ - تتكون إيرادات المعهد مما يأتي :

- (أ) الاعتمادات المخصصة له في موازنة الدولة .
- (ب) الاعانات والهيأت والتبرعات التي يقبلها مجلس إدارة المعهد .
- (ج) ما يتقاضاه المعهد مقابل اجراء بحوث أو تأديية خدمات .
- (د) أية موارد أخرى .

مادة ١٦ - ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ،،

صدر برئاسة الجمهورية في ٢٩ ذى الحجة سنة ١٣٩٥ (٢١ ديسمبر
سنة ١٩٧٥) .

القسم الثالث

في الهيئات والمؤسسات العامة

في مجال البترول والتعدين

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

بالتقانون رقم ٢١١ لسنة ١٩٥٩

بإخضاع الجمعية التعاونية للبترول لإشراف الهيئة العامة
لشئون البترول^(١)

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور المؤقت ؛

وعلى القانون رقم ٣١٧ لسنة ١٩٥٦ بإصدار قانون الجمعيات
التعاونية ؛

وعلى القانون رقم ١٦٧ لسنة ١٩٥٨ بإنشاء الهيئة العامة لشئون
البترول ؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٣٥ لسنة ١٩٥٧ في شأن تفويض
وزير الشؤون الاجتماعية والعمل في إصدار اللائحة التنفيذية لقانون
الجمعيات التعاونية ؛

وعلى قرار وزير الشؤون الاجتماعية والعمل رقم ٧٣ لسنة ١٩٥٧
بلائحة التنفيذية للقانون رقم ٣١٧ لسنة ١٩٥٦ ؛

(١) الجريدة الرسمية في ٩ سبتمبر سنة ١٩٥٩ — العدد ١٩٢ مكرر .

(م ٢٧ — موسوعة مصر — ج ٧)

٤١٨ بترول وثروة معنية

وعلى قرار وزير الشؤون الاجتماعية والعمل رقم ٩٧ لسنة ١٩٥٧
في شأن تنفيذ بعض أحكام قانون الجمعيات التعاونية ؛
وعلى ما ارتآه مجلس الدولة ؛

قرر القانون الآتى :

مادة ١ - استثناء من أحكام القانون رقم ٣١٧ لسنة ١٩٥٦
المشار اليه تحل الهيئة العامة لشئون البترول محل الادارة العامة لشئون
المراقبات والاتحادات التعاونية ومراقبة الشئون الاجتماعية والعمل
بمدينة القاهرة في جميع الاختصاصات المخولة لهذه الجهات بمقتضى
القوانين والقرارات المشار اليها وذلك بالنسبة للجمعية التعاونية
للبنترول «

مادة ٢ - ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ويعمل به في اقليم
مصر من تاريخ نشره «

صدر برئاسة الجمهورية في ٦ ربيع الاول سنة ١٣٧٩ (٩ سبتمبر
سنة ١٩٥٩) .

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٦٣

في شأن تحويل الجمعية التعاونية للبترول بالقاهرة
الى شركة مساهمة (١)

باسم الامة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور المؤقت ؛

وعلى الاعلان الدستوري الصادر في ٢٧ سبتمبر سنة ١٩٦٢ بشأن
التنظيم السياسي لسلطات الدولة العليا ؛

وعلى القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ في شأن الشركات المساهمة ؛

وعلى القانون رقم ٣١٧ لسنة ١٩٥٦ بشأن اصدار قانون الجمعيات
التعاونية ؛

وعلى القانون رقم ١٦١ لسنة ١٩٦١ بزيادة رأس مال الجمعية
التعاونية للبترول بقيمة الديون المستحقة عليها للحكومة أو احدى الهيئات
العامة أو المؤسسات العامة ؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ١٨٩٩ لسنة ١٩٦١ بإنشاء
المجلس الاعلى للمؤسسات العامة ؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ١٩٠٠ لسنة ١٩٦١ بشأن سلطات
الوزراء ومسؤوليت كل منهم في تحقيق الاهداف بالنسبة للمؤسسات
المساهمة ؛

(١) الجريدة الرسمية في ٨ مايو سنة ١٩٦٣ - العدد ١٠١ .

٤٢٠ بترول وفرة معدنية

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ١ لسنة ١٩٦٢ في شأن المؤسسات
الصناعة الصناعية ؛

وعلى ما ارتأه مجلس الدولة ؛

وعلى موافقة مجلس الرياسة ؛

قرار القائلون الآتي

مادة ١ - استثناء من أحكام القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ ،
والقانون رقم ٣١٧ لسنة ١٩٥٦ المشار اليهما ، تحول الجمعية التعاونية
للبنترول الى شركة مساهمة يطلق عليها اسم (الجمعية التعاونية للبنترول)
تتبع المؤسسة المصرية العامة للبنترول .

ويصدر بالنظام الاساسي للشركة قرار من مجلس ادارة المؤسسة
المذكورة .

مادة ٢ - تقوم اصول وخصوم الجمعية في تاريخ العمل بهذا
القانون بواسطة لجنة من ثلاثة اعضاء برياسة مستشار يصدر بتشكيلها
قرار من وزير الصناعة ، ويكون قرارها نهائيا وغير قابل للطعن بأي وجه
من الوجوه .

مادة ٣ - يكون لحامل كل سهم من اسهم الجمعية سهم من اسهم
الشركة الجديدة بنفس قيمته الاسمية .

مادة ٤ - تضاف الزيادة بين القيمة الحقيقية للاصول والقيمة
الدفترية ان وجدت لحساب الاحتياطي .

مادة ٥ - تعتبر الحكومة مساهمة في الشركة بمقدار الزيادة في
رأس المال الناشئة عن تطبيق أحكام القانون رقم ١٦١ لسنة ١٩٦١
المشار اليه .

بقرول وثروة معنوية ٤٢١

مادة ٦ - يصرح بتداول الاسهم بمجرد اصدارها .

مادة ٧ - تحمل الشركة مطل الجمعية فيما لها من حقوق وما عليها
من التزامات .

مادة ٨ - ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، ويعمل به من
تاريخ نشره .

صدر بريلة الجمهورية في ٥ ذي الحجة سنة ١٣٨٢ (٢٩ ابريل
سنة ١٩٦٣) .

قانون رقم ٢٠ لسنة ١٩٧٦

في شأن الهيئة المصرية العامة للبترول (١)

باسم الأمة
رئيس الجمهورية

قرر مجلس الشعب القانون الآتى نصه ، وقد أصدرناه :

مادة ١ - الهيئة المصرية العامة للبترول هيئة عامة لها شخصية اعتبارية مستقلة تعمل على تنمية الثروة البترولية وحسن استغلالها وتوفير احتياجات البلاد من المنتجات البترولية المختلفة وتباشر السلطات والاختصاصات المنصوص عليها بالقانون رقم ١٦٧ لسنة ١٩٥٨ بإنشاء الهيئة العامة لشئون البترول والاختصاصات المنطة بالاحكام الخاصة بضمائم الوصود المنصوص عليها في القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٥٣ والقانون رقم ٨٦ لسنة ١٩٥٦ الخاصين بالمنجم والحاجر ، وذلك في اطار الاهداف والخطط والسياسات العامة التى يقرها المجلس الاعلى لقطاع البترول .

مادة ٢ - تتبع الهيئة وزير البترول ويكون مركزها الرئيسى مدينة القاهرة ويجوز للهيئة انشاء مكاتب لها بالخارج وفقا لما تستدعيه حاجة العمل .

مادة ٣ - يتكون رأس مال الهيئة من :

١ - اموال المؤسسة المصرية العامة للبترول .

٢ - ائصبة الدولة في رؤوس اموال شركات القطاع العام للبترول التى كانت تابعة للمؤسسة المذكورة .

(١) الجريدة الرسمية في ١٧ مارس سنة ١٩٧٦ - العدد (١) مكرر ٤ .

٤٢٢ بتول وثروة معنوية

٣ - أنصبة المؤسسة المذكورة في رؤوس أموال الشركات التي يساهم شريك أجنبي في رأس مالها .

٤ - أنصبة الهيئة في رؤوس أموال الشركات التي تشهها وتمتلكها بمفردها أو بالاشتراك مع الغير .

٥ - الاموال التي تخصصها لها الدولة .

مادة ٤ - تتكون موارد الهيئة من :

١ - نصيبها في صافي أرباح شركات القطاع العام للبتول التي يتقرر توزيعها .

٢ - حصة مقابل الاشراف والادارة المقررة في توزيع أرباح الشركات المذكورة .

٣ - نصيبها من صافي أرباح الشركات التي تساهم فيها مع شريك أجنبي .

٤ - ما تلتزم به الخزانة العامة من فروق أسعار بيع المنتجات البترولية بسعر يقل عن سعر تكلفتها .

٥ - ما تعقده من قروض بعراة القواعد المقررة .

٦ - ما تخصصه لها الدولة من اعتمادات .

٧ - أي حيلة أخرى نتيجة لنشاطها أو نظير الاعمال أو الخدمات التي تؤديها للغير .

مادة ٥ - تبدأ السنة المالية للهيئة مع بداية السنة المالية للدولة وتنتهي بانتهائها .

ومع مراعاة أحكام القانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٧٣ بشأن الموازنة العامة للدولة يكون للهيئة موازنة تخطيطية مستقلة تعد على نمط الموازنات التجارية ، وتعتبر أموال الهيئة من الاموال المملوكة للدولة ملكية خاصة .

وتقوم الهيئة بفتح حساب مصرفى فى أحد البنوك التجارية يودع فيه فائض مواردها

مادة ٦ - الهيئة ولشركات القطاع العام للبتترول احتجاز قيمة المبالغ المرحجة لها فى موازنتها التفضيلية بالنقد الصر ، لاستيراد احتياجاتها من السلع الاستهلاكية والوسيلة والاستثمارية ، ولسداد مصروفاتها غير المنظورة وغيرها من الالتزامات المستحقة عليها وذلك من حصيلة الصادرات المملوكة لها من البترول الخام والمنتجات البترولية ، على أن توضع القواعد المنظمة لذلك بالاتفاق بين وزارة المالية ووزارة البترول .

مادة ٧ - تعفى الهيئة من الضرائب والرسوم الآتية :

١ - الضرائب الجمركية وغيرها من الضرائب والرسوم بالنسبة للالات والاجهزة والمعدات والمواد التى تستوردها الهيئة والالتزمة لشروعاتها .

٢ - رسم الصادر على البترول الخام والمنتجات البترولية المملوكة للهيئة .

٣ - رسم الدمغة المفروض على المبالغ التى تصرفها الهيئة نظير مساهمتها فى رؤوس أموال الشركات وعلى القروض التى تقرضها وعلى ما تدفعه ثمناً لشراء أوراق مالية .

مادة ٨ - يكون للهيئة مجلس ادارة يصدر بتعيين رئيسه قرار من رئيس الجمهورية ويصدر بتعيين باقى اعضاءه قرار من رئيس مجلس الوزراء بناء على اقتراح وزير البترول (١) .

(١) صدر قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٣٤٨ لسنة ١٩٨٥ ونص فى مادته الاولى على ان يعين عضوا بمجلس ادارة الهيئة المصرية العامة للبترول كل من :

مادة ٩ - مجلس ادارة الهيئة هو السلطة العليا المهيمنة على شئونها وتصريف امورها ، وله أن يتخذ ما يراه لازما من القرارات لجباية اختصاص الهيئة لتحقيق الغرض الذي قامت من أجله في اطار الاهداف والخطط والسياسات العامة التي يقرها المجلس الاعلى لقطاع البترول وعلى الوجه المبين في هذا القانون دون التقيد باللوائح والنظم المعمول بها في الحكومة والهيئات العامة ولقطاع العام وله على الاخص :

١ - وضع اللوائح الداخلية والقرارات المتعلقة بالشئون المالية والادارية والفنية للهيئة .

٢ - وضع الهيكل التنظيمي للهيئة وجدول توصيف للوظائف يتضمن وصف كل وظيفة وتحديد واجباتها ومسئولياتها والاشتراطات اللازم

- نائب رئيس الهيئة للرقابة على الشركات الاجنبية والمشاركة .
- نائب رئيس الهيئة للشئون المالية والاقتصادية .
- نائب رئيس الهيئة للتخطيط والمشروعات .
- نائب رئيس الهيئة للتجارة الداخلية .
- نائب رئيس الهيئة للاستكشاف .
- نائب رئيس الهيئة للمخازن الطبيعية .
- نائب رئيس الهيئة للإنتاج .
- نائب رئيس الهيئة للتجارة الخارجية .
- نائب رئيس الهيئة للمبيعات .
- نائب رئيس الهيئة للشئون الادارية والقانونية .
- نائب رئيس الهيئة للامانات البترولية .

- اربعة من رؤساء مجالس ادارة شركات القطاع العام للبترول

يطلقون اوجه نشاط صناعة البترول المختلفة يختارهم وزير البترول .

- اربعة من ذوي الكفاية والخبرة في الشئون الفنية او الاقتصادية او المالية او الادارية او القانونية يختارهم وزير البترول .

كما نص القرار المشار اليه عليه في ملحقه الثانية على الفاء قرار

رئيس مجلس الوزراء رقم ٧٠٧ لسنة ١٩٨٢ (الموقع المصرية في ٧/١٠/١٩٨٥ .

- (العدد ٢٢٦) .

توافرها فيمن يشغلها وترتيبها داخل إحدى فئات جدول المرتبات دون التقيد بأحكام الفقرة الرابعة من المادة السادسة من القانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٦٤ بإنشاء الجهاز المركزي للتنظيم والإدارة .

٣ - وضع اللوائح المتعلقة بنظم العاملين بالهيئة ومرتباتهم وأجورهم والمكافآت والمزايا والبدلات الخاصة بهم وتحديد فئات بدل السفر لهم في الداخل والخارج ولا يتقيد مجلس الإدارة فيما يصدره من قرارات في هذا الشأن بالنظم والقواعد المنصوص عليها في القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ بإصدار نظام العاملين المدنيين بالدولة والقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ بإصدار نظام العاملين بالقطاع العام وتسرى أحكام هذه اللوائح على غير هؤلاء من العاملين بقطاع البترول فيما تقرره من مزايا أفضل .

٤ - المرافقة على مشروع الموازنة التخطيطية للهيئة ودراسة مشروع الموازنة التخطيطية المبيعة لقطاع البترول .

٥ - تنعيم خام الاتاة ونصيب الهيئة في الخام الذي يستخدم في التكرير المحلى بالأسعار التى تتمشى مع أسعار بيع المنتجات البترولية في السوق المحلى .

٧ - الموافقة على الميزانية والحسابات والقوائم الختامية للهيئة ، وللمجلس الإدارة اقتراح احتجاز احتياطي مصاد أقساط القروض والمساهمات المستحقة على الهيئة للخزانة العامة و لغيرها من الجهات في حدود عشرة في المائة من صافي الأرباح المحققة .

٨ - إنشاء شركات مساهمة بمفردها أو مع شريك أو شركاء آخرين ، ويجوز تداول أسهم هذه الشركات بمجرد تأسيسها .

٩ - تملك أسهم الشركات عن طريق الاكتتاب فيها أو شرائها دون التقيد بالحد المقررة لتداول أسهم الشركات الجديدة .

١٠ - اقراض شركات قطاع البترول أو ضمانها فيما تمقده من قروض *

١١ - اقتراح عقد القروض *

١٢ - وضع نظم لسابات الهيئة وادارة أموالها *

١٣ - وضع خطط ومعايير ومعدلات الاداء وتنظيمها ونحص التقارير التى تقدم عن سير العمل والمركز المالى للهيئة وشركات قطاع البترول *

١٤ - قبول الهبات والتبرعات التى تقدم للهيئة من الافراد أو من الهيئات أو من المنظمات الوطنية والاجنبية *

١٥ - تشكيل لجان استشارية فى مختلف مجالات العمل لمعاونة المجلس فيما يعمد اليها به من موضوعات ، ويحدد القرار الصادر بالتشكيل أسلوب عمل هذه اللجان وكيفية اعتماد توصياتها *

١٦ - النظر فى كل ما يرى وزير البترول أو المجلس الاعلى للقطاع أو رئيس مجلس الادارة عرضه على المجلس من المسائل التى تتعلق بنشاط القطاع *

ويجوز لمجلس ادارة الهيئة أن يشكل من بين أعضائه لجنة أو أكثر يعمد اليها ببعض اختصاصاته ، كما يجوز له أن يعمد الى رئيس مجلس الادارة أو أحد نوابه أو أحد مديري الهيئة ببعض اختصاصاته ، كما يجوز له أن يفوضهم فى القيام بمهمة محددة *

مادة ١٠ - يجتمع مجلس الادارة مرة على الاقل كل شهر بدعوة من رئيسه ، ولا يكون انعقاد المجلس صحيحا الا بحضور أغلبية الاعضاء وتصدر قراراته بأغلبية آراء الحاضرين ، وعند التساوى يرجع رأى الجانب الذى منه الرئيس *

وللمجلس أن يدعو لحضور اجتماعاته من يرى الامتناع بهم من

٤٢٨ بقترول وثروة معنية

ذوى الخبرة من العاملين بالهيئة أو من غيرهم دون أن يكون لهم صوت محدود فيما يتخذه المجلس من قرارات •

ولويزير البترول دعوة المجلس الى الانعقاد وفى هذه الحالة تكون له الرئاسة •

مادة ١١ - يبلغ رئيس مجلس ادارة الهيئة قرارات المجلس الى وزير البترول للانظر فى اعتمادها وله سلطة تعديلها أو إلغائها ، و عليه أن يصدر قراره بشأنها ويبلغه الى الهيئة خلال ثلاثين يوما من تاريخ وصول الأوراق اليه •

مادة ١٢ - يختص رئيس مجلس ادارة الهيئة بما يلى :

١ - ادارة الهيئة وتصريف شئونها وتدعيم أجهزتها •

٢ - تنفيذ قرارات مجلس الادارة •

٣ - مراقبة وزير البترول وأجهزة الدولة المعنية بما تطلبه من بيانات أو معلومات •

٤ - تفويض نواب رئيس مجلس الادارة أو غيرهم من المديرين فى بعض اختصاصاته •

مادة ١٣ - يمثل رئيس مجلس الادارة ، الهيئة أمام القضاء وفى صلاحاتها بتعير •

مادة ١٤ - يندب وزير البترول من يحل محل رئيس مجلس ادارة الهيئة أو نوابه أو رؤساء مجالس ادارة شركات قطاع البترول فى حالة غيابهم أو خلو مناصبهم •

مادة ١٥ - تحل الهيئة محل المؤسسة المصرية العامة للبترول فيما لها من حقوق وما عليها من التزامات ، وبصفة خاصة تحل الهيئة محل

٤٢٩ بقول وثروة معنوية

المؤسسة فيما أبرمته من اتفاقيات وعقود وما أنشأته من شركات مدخرت
بشأنها قوانين خاصة •

مادة ١٦ - تبأثر الهيئة مهام الامانة الفنية للمجلس الاعلى
لقطاع البترول •

مادة ١٧ - ينقل الى الهيئة العاملون بالمؤسسة المصرية العامة
للپترول بذات اوضاعهم الوظيفية دون حلة الى اتخاذ أى اجراء
أخسر •

مادة ١٨ - الى أن تصدر اللوائح المنصوص عليها فى هذا القانون
يستمر العمل بأحكام القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ بإصدار نظام العاملين
بالقطاع العام والنظم واللوائح والقرارات التى كان معمولاً بها فى المؤسسة
المصرية العامة للبترول •

مادة ١٩ - يلغى كل حكم يخالف أحكام هذا القانون •

مادة ٢٠ - ينشر هذا القانون فى الجريدة الرسمية ، ويعمل به من
تاريخ نشره •

يصمم هذا القانون بخاتم الدولة ، وينفذ كقانون من قوانينها ،

صدر برئاسة الجمهورية فى ١٦ ربيع الاول سنة ١٣٩٦ (١٧ مارس
سنة ١٩٧٦) •

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

رقم ٤٥ لسنة ١٩٨٦

في شأن تنظيم الهيئة المصرية العامة
للمساحة الجيولوجية والمشروعات التمهيدية (١)

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور ؛

وعلى القانون رقم ٨٦ لسنة ١٩٥٦ خاص بالمناجم والمحاجر ،
وعلى القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٣ باصدار قانون الهيئات العامة ،
وعلى القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ باصدار قانون استثمار المال
العربي والاجنبي والمناطق الحرة ،

وعلى القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩ باصدار قانون تنظيم الحكم
المحلى ،

وعلى القانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٨٣ باصدار قانون في شأن هيئات
القطاع العام وشركته ،

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٤٥٢ لسنة ١٩٧٠ بإنشاء الهيئة
العامة للمساحة الجيولوجية والمشروعات التمهيدية ،

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٤٢٠ لسنة ١٩٧١ بشأن تنظيم
الجهاز الحكومي ،

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٣٨ لسنة ١٩٨٤ بنقل تبعية كل
من الهيئة المصرية العامة للمساحة الجيولوجية والمشروعات التمهيدية وهيئة
المواد النووية الى وزير البترول والثروة المعدنية ،

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٩٠ لسنة ١٦٠٤ بصدر اللائحة التنفيذية لقانون هيئات القطاع العام وشركته ،

وعلى قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٧٠٧ لسنة ١٩٧٩ بصدر اللائحة التنفيذية لقانون نظم الحكم المحلى ،

وعلى موافقة مجلس الوزراء ،

وبناء على ما ارتآه مجلس الدولة ،

قـرر

مادة ١ - يكون تنظيم الهيئة المصرية العامة للمساحة الجيولوجية والمشروعات التعدينية وفقاً لأحكام هذا القرار .

مادة ٢ - الهيئة المصرية العامة للمساحة الجيولوجية والمشروعات التعدينية هيئة عامة لها شخصية اعتبارية مستقلة تتبع وزير البترول والثروة المعدنية ويكون مقرها مدينة القاهرة .

مادة ٣ - تهدف الهيئة المصرية العامة للمساحة الجيولوجية والمشروعات التعدينية الى تنمية الثروة المعدنية وحسن استغلالها ، وتختص بما يأتى :

(أ) أعمال المسح والكشف والبحث والتقييم والتنقيب الجيولوجى والتعدينى والدراسات المعملية والنصف صناعية المتعلقة بها واعداد الخرائط الجيولوجية والتعدينية وذلك للتعرف على الخامات التعدينية ومواد المحاجر والاملاح التبذية سواء فوق السطح أو تحت السطح ، ومصادر المياه الجوفية ، ونشر وتبادل البحوث ومتابعة التطورات الحديثة فى علوم الارض ، والتعاون مع المنظمات التى تقوم بنشاط مماثل للإفادة من تجاربها وخبراتها ، وكذلك أعمال البحث العلمى والتطبيقات فى المجالات السابقة .

(ب) تنفيذ المشروعات الجيولوجية والتعدينية •

(ج) اصدار التراخيص ومنح عقود الاستغلال الخاصة والبحث واستغلال المناجم وتصديد الاتاوات والرسوم والايجبارات المتعلقة بها وتنفيذ القوانين واللوائح السارية في هذه المجالات •

(د) أعمال التخطيط والبحوث الفنية بالنسبة للمحاجر والملاحات •

مادة ٤ - للهيئة أن تحقق أهدافها بنفسها أو عن طريق ما تؤسسه أو تساهم فيه من شركات ، ويكون للهيئة بالنسبة الى ما تؤسسه أو تساهم فيه من شركات القطاع العام الاختصاصات المقررة في القانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٨٣ المثلر اليه لهيئات القطاع العام بالنسبة الى هـ- هذه الشركات •

مادة ٥ - تتكون موارد الهيئة مما يأتي :

(أ) ما تخصصه لها الدولة من اعتمادات •

(ب) القروض التي تمقدها •

(ج) الاعانات والتبرعات والهبات التي يوافق مجلس الادارة على قبولها •

(د) نصيبها في الارباح التي تحصل عليها من الشركات التي تؤسسه أو تساهم فيها •

(هـ) أى حصيللة أخرى نتيجة لنشاطها •

مادة ٦ - يكون للهيئة مجلس ادارة يشكل على النحو الآتى :

رئيس مجلس الادارة ويعين بقرار من رئيس الجمهورية •

خمس من شاعلى وظائف الادارة العليا بالهيئة يصدر بتعيينهم قرار من وزير البترول والثروة المعدنية •

عدد لا يزيد على خمسة من ذوى الخبرة في مجال التخصصات المطلوبة للهيئة يصدر بتعيينهم قرار من وزير البترول والثروة المعدنية لمدة سنتين ويحدد القرار مكافأتهم .

مادة ٧ - مجلس ادارة الهيئة هو السلطة العليا المهيمنة على شؤونها وتصريف امورها ، وله أن يتخذ ما يراه لازما من القرارات لتحقيق الغرض الذى قامت من أجله وله على الاخص :

(أ) الموافقة على مشروع موازنة الهيئة قبل عرضه على الجهات المختصة .

(ب) الموافقة على مشروع الحساب الختامى للهيئة قبل عرضه على الجهات المختصة .

(ج) وضع اللوائح المتعلقة بالشئون المالية والادارية والموازن والمشتريات دون التقييد باللوائح والنظم الحكومية .

(د) النظر فى كل ما يرى وزير البترول والثروة المعدنية ، ورئيس مجلس الادارة عرضه على المجلس من الموضوعات الداخلة فى اختصاص الهيئة .

مادة ٨ - تكون اجتماعات مجلس ادارة الهيئة صحيحة بحضور أغلبية الأعضاء وتصدر القرارات بأغلبية آراء الحاضرين ، وعند التساوى يرجح الجانب الذى منه الرئيس .

مادة ٩ - تبلغ قرارات مجلس ادارة الهيئة الى وزير البترول والثروة المعدنية لاعتمادها وعلى الوزير أن يقدم الى رئيس الجمهورية المسائل التى تستلزم صدور قرار منه فيها .

مادة ١٠ - يتولى رئيس مجلس ادارة الهيئة ادارتها وتصريف شؤونها وله أن يفوض واحدا أو أكثر من شاغلى وظائف الادارة العليا (م ٢٨ - موسوعة مصر - ج ٧)

٤٢٤ بترول وثروة معدنية

في بعض اختصاصاته • وينتدب وزير البترول والثروة المعدنية من يحصل
محل رئيس المجلس في حالة غيابه أو خلو منصبه •

مادة ١١ - يمثل رئيس مجلس الإدارة الهيئة في صلاتها بالهيئات
والأشخاص الأخرى وأمام القضاء •

مادة ١٢ - أموال الهيئة أموال عامة •

مادة ١٣ - يكون للهيئة موازنة خاصة ، وتبدأ السنة المالية للهيئة
مع بداية السنة المالية للدولة وتنتهي بانتهائها •

مادة ١٤ - يلغى قرار رئيس الجمهورية رقم ٤٥٢ لسنة ١٩٧٠
المشار إليه •

مادة ١٥ - ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ويعمل به من
تاريخ نشره •

صدر برئاسة الجمهورية في ١٦ جمادى الأولى سنة ١٤٠٦ هـ (٢٧ يناير
سنة ١٩٨٦ م) •

القسم الرابع

في الاشتراطات العامة الواجبة في مستودعات ومحال
بيع ومعامل تكرير البترول ومحطات تموين السيارات

قرار وزير الشؤون البلدية والقروية رقم ١٦٤٩ لسنة ١٩٥٦

في شأن الاشتراطات العامة الواجب توافرها في
مستودعات ومحال بيع وطمبلت البترول ومحطات تموين
السيارات (١)

وزير الشؤون البلدية والقروية

بعد الاطلاع على المادة ٧ من القانون رقم ٤٥٣ لسنة ١٩٥٤ في
شأن المحال الصناعية والتجارية وغيرها من المحال المعلقة للراحة والمضرة
بالصحة والخطرة المحلل بالقرار رقم ٣٥٩ لسنة ١٩٥٦ .

وعلى القرار رقم ٦ لسنة ١٩٥٥ بشأن الاشتراطات والمواصفات
العامة للمحال الصناعية والتجارية .

وعلى القرار رقم ١١٥٨ لسنة ١٩٥٤ بشأن الاشتراطات والمواصفات
العامة للاصطبلات العمومية التي تستعمل حيواناتها لأغراض صناعية أو
الاصطبلات الخصوصية متى زاد عدد الحيوانات فيها على أربعة رؤوس
وكانت داخل كردون المدن وعواصم المديريات والمحافظة .

وعلى القرار رقم ١٢٥٨ لسنة ١٩٥٤ بشأن الاشتراطات العامة
لمحطات تموين وخدمة السيارات .

وعلى ما ارتآه مجلس الدولة .

تفسير

أولا (أحكام عامة)

مادة ١ - (البند ١ مستبدل بقرار وزير الإسكان والمرافق رقم ٣٩٨ لسنة ١٩٨٦ يجب أن تتوفر في مستودعات ومحال بيع وطمبات البنترول ومحطات تموين السيارات الاشتراطات المنصوص عليها في القرار الوزاري رقم ٦ لسنة ١٩٥٥ المشار اليه . كما يجب توفر الاشتراطات الآتية :

١ - إلا تنشأ مسكن داخل مستودعات أو مخازن البنترول كما لا تنشأ مبان فوق الصهاريج أو المخازن أو غيرها من المنشآت التي تخزن فيها المواد البترولية فيما عدا المحال الصغيرة للبيع بالتجزئة .

ويجوز للجهة المختصة التصريح بالقسامة جراجات أو أماكن لايواء السيارات من طبق واحد أو متعددة الطوابق فوق محطات تموين وخدمة السيارات ، كما يجوز عمل مظلة من مواد غير قابلة للاحتراق على طلمبات التوزيع في محطات تموين وخدمة السيارات المكشوفة .

٢ - ألا يسمح بالتدخين أو ايقاد نيران سواء بداخلها أو على مقربة منها ، على أنه يجوز التدخين في المكاتب الملحقة بها إذا أعت خصيصا لذلك بشرط ألا يكون بها مواد قابلة للاشتعال .

٣ - أن تكون جميع منشآتها مصنوعة من مواد غير قابلة للاحتراق .

٤ - ألا يستعمل أى نوع من أنواع الاضاءة بالكهرباء وأن تكون جميع مصابيح الاضاءة والأسلاك والمفاتيح وغيرها مصنوعة من مواد غير قابلة للاحتراق ومن النوع الذي لا تنسرب اليه الغازات .

٥ - ألا يزاول بها أى نشاط آخر سوى ما يرخص فيه باعتباره من مستلزمات الغرض الاصلى من المبل أو مكملاته .

٦ - ألا يخزن البترول إلا في المكان المخصص به لهذا الغرض وبالكميات والشروط الموحدة بالرخصة التي يجب وضع صورة منها في مكان ظاهر بالمحل ، وتحدد الجهة المختصة بصرف الرخصة ، كميات وأنواع البترول الجائز تخزينها بما يكفى لحاجة العمل مع مراعاة موقع المحل وما يجاوره .

٧ - ألا يسمح بفتحها أو تشغيلها إذا كان بها بترول من النوع (أ) بين غروب الشمس وشروقها حيث لا تتوافر الاضاءة بالكهرباء .

٨ - أن تزود بأجهزة وأدوات الاطفاء التي ترى الجهة المختصة بصرف الرخصة لزومها وأن تكون هذه الأجهزة والأدوات دائما في حالة صالحة للاستعمال .

(ثانيا) مستودعات البترول)

مادة ٢ - يجب أن تتوافر في مستودعات البترول فضلا عن الاشتراطات المنصوص عليها في المادة السابقة ، الاشتراطات الآتية :

١ - ألا يصرح بدخول المستودعات لغير المشتغلين بها أو المشرفين عليها بشرط ألا يكونوا حاملين أدوات اشعال أو مواد قابلة للاشتعال أو الاتهاب يمكن أن يتسبب عنها حريق وانفجار بالمستودع .

٢ - أن يسور موقع المستودع المبين بالرسم المعتمد من الجهة المختصة بصرف الرخصة ، بسياج ثابت أصم منشأ من مواد غير قابلة للاحتراق وارتفاع كلف لا يمكن تسلقه . ولا يجوز أن يكون الحائط أو الجسر المثار اليهما في البند ٨ من هذه الملة جزءا من هذه السياج بل يجب أن يكون مستقلا عنه كما يجب أن تزود الابواب والنوافذ الموجودة بهذا السياج بأقفال .

٣ - أن يكون المستودع نظيفا ومرتباً . وألا يستعمل للتخزين أية

مادة أخرى ، غير البترول وأن توضع الأدوات الخاصة التي تستعمل في تخزينه وتصريفه بمخزن خاص داخل حدود المستودع .

٤ - إذا كان بعض أجزاء المستودع مكتوفة غير مغطاء وكانت أرضية هذه الأجزاء ترابية تمين أخذ موافقة الإدارة المسماة للوائح والرخص كما تمين ذلك الأرضية جيّدا ورشها بالماء على الدوام .

٥ - أن تشيد المكاتب ومظلات العربات وما شابهها الموجودة بالمستودع من مواد غير قابلة للاحتراق بقدر الامكان وأن تتوافر فيها الاشتراطات التي تضعها الجهة المختصة بصرف الرخصة .

٦ - ألا تقل المسافة التي تترك بين السور الخارجى للمستودع وبين أقرب نقطة لأى صهريج أو خزان أو أى مخزن للبترول عما هو مبين بالبنـد (٣٠) من هذه المادة وللجهة المختصة بصرف الرخصة أن تشترط مسافات أطول إذا كانت حالة الموقع تقتضى ذلك .

٧ - ألا تقل المسافات بين الصهاريج والخزانات والمخازن عما هو مبين بالبنـد (٣٠) من هذه المادة .

٨ - أن يكون كل صهريج أو خزان أو مخزن معد لتخزين البترول من النوع (١) أو (ب) موضوعا في حفرة و محاطا بحائط من البناء أو الخرسانة أو بجسر من التراب أو الرمل يدك ويرش عند اقلامته طبقة بعد طبقة ويجب أن يكون قطاعه متقفا مع الاصول الهندسية على أن يزرع أو يغطى بالدبش ويجوز الجمع بين الحفرة والجسر مما كما يجب أن يكون حجم فراغ الحفرة أو المساحة المحاطة بالجسر كافيّا لتخزين جميع الكمية المرخص في تخزينها من البترول من النوع (١) ، ٩٠٪ من الكمية المرخص في تخزينها من النوع (ب) ويجوز للجهة المختصة بصرف الرخصة أن تشترط وضع الصهاريج أو المخازن المعدة لتخزين البترول من النوع (ب) ويجوز للجهة المختصة بصرف الرخصة أن تشترط وضع الصهاريج أو الخزانات أو المخازن المعدة لتخزين البترول من النوع

(ج) في حفر أو أحاطتها بجسور أو حوائط من البناء إذا اقتضت ذلك حالة مكانها • وفي هذه الحالة يجب أن يكون حجم فراغ الحفرة أو المساحة المحاطة كافياً لتخزين ٧٥٪ من كمية البترول المرخص في تخزينها •

ويجوز مع ذلك أن تحاط أية مجموعة من الصهاريج أو الخزانات أو المخازن الصغيرة المجاورة والتي لا تزيد سعتها الإجمالية على ٢٥٠ طناً بحائط وجسر واحد على أن تكون المسافات بين هذه المجموعة وبين مجاوراتها أو بينها وبين السور الخارجي مطابقة لما هو مبين بالبند (٣٠) من هذه المادة وتصب هذه المسافات باعتبار أن جميع بترول هذه المجموعة من أعلى نوع فيها على ألا تقل المسافات بين صهاريج أو خزانات أو مخازن هذه المجموعة وبين بعضها عن ثلاثة أمتار ، ويجوز التجاوز عن شرط هذه المسافة الأخيرة إذا كانت الصهاريج من النوع الجاهز Prefabricated كما يجوز الجمع بين صوريين أو خزانين من البترول من النوع (ب) لا تزيد سعتها الإجمالية عن عشرة آلاف طن في حفرة واحدة • أو أحاطتهما بحائط أو جسر واحد بشرط مراعاة المسافات المبينة في البند (٣٠) من هذه المادة ويجب ألا تقل المسافة بين الحائط أو الجسر الحاجز وبين أقرب نقطة من الصاريح أو الخزان أو المخزن عن نصف القطر الرموز له بالحرف (ل) المنصوص عليها في البند (٣٠) من هذه المادة ، وذلك في حالة البترول من النوعين (١) و (ب) كما يجب ألا يزيد ارتفاع الحائط أو الجسر الحاجز عن مترين وأن يكون الفراغ داخل الحائط والجسر خالياً مما يقلل حجمه ويجب عدم أحداث أية فتحات أو ثقوب في هذه الحوائط أو الجسور الحاجزة • ويراعى ذلك عند مد المواسير وغيرها في داخل هذه الحوائط أو الجسور •

٩ - في حالة تخزين البترول من النوع (ج) في أوعية صلبة متقلبة موضوعة في الغضاء طبقاً للبند (١٧) من هذه المادة يجب إقامة سور من الصاج أو الأسلاك الشائكة يثبت على قوائم حديدية فوق

الحوائط أو الجسور الحاجزة حولها صهاريج وخزانات ومخازن البترول من النوعين (أ) و (ب) بحيث يكون الارتفاع الكلى للحائط أو الجسر والصور المقام فوقه مساويا لارتفاع السور الخارجى • وفى حالة إقامة السور من الاسلاك الشائكة يجب أن تكون هذه الاسلاك مشدودة شدا جيدا ومتقاربة من بعضها على أن يزود هذا السور بأبواب ذات أقفال متينة تكون فى عهدة شخص مسئول •

١٠ — أن تكون الأجهزة ذات المادة الرغوية وآلات الاطفاء وبراميل وجرادل الرمل وغير ذلك من معدات الاطفاء وحفريات تبريد الصهاريج وحفريات تكوين حواجز مائية فى حالة حدوث حريق مجاور مطابقة للشروط التى تراها الجهة المختصة بصرف الرخصة •

صهاريج البترول

١١ — أن تكون صهاريج البترول مصنوعة بطريقة فنية بحيث لا تتسرب من وصلاتها أبخرة البترول ومصممة على أن تتحمل جوانبها ضغط الكمية التى تسعها من الماء دون أن تنفجر أو تتداعى أو يحدث بها رشح وأن تشيد على الاساسات القائمة بها بطريقة فنية تجعلها فى مأمن من الانقلاب من تأثير ضغط الرياح عليها وهى فارغة كما يجب أن تكون جميع الصمامات والأجهزة وغيرها من الأدوات من نوع معتمد من الادارة العامة للوائح والرخص وأن تكون جميع المواسير والفلنجات من الصلب أو الحديد غير الخام وتختبر تحت ضغط ٢٠٠ رطل على الأقل على البوصة المربعة •

١٢ — أن تشيد هذه الصهاريج أو الخزانات على أساسات متينة مطابقة للتصميم المعتمد من الادارة العامة للوائح والرخص بحيث تتحمل ثقل هذه الصهاريج معتقة بالماء دون أن يحدث بها أو بأى جزء منها هبوطا بسبب انفصال هذه الصهاريج عن المواسير المتصلة بها ويجوز وضع الصهاريج والمخازن الراسية مباشرة على أرض مستوية

إذا سمحت طبيعة الأرض بذلك على أن تغطي هذه الأرض بطبقة من الرمل الناعم يرش بزيوت كثيف لمنع تآكل قواعدها .

١٣ - أن يزود كل صهريج بما يأتي :

(١) سلم بحرايزين للصعود الى أعلاه وحاجز حول سطحه مصنوعين من مواد غير قابلة للاحتراق وبلارتفاع كاف لمنع سقوط العمال .

(ب) فتحة للتفتيش بسقف الصهاريج وأخرى على الأقل بجانبه في الصهاريج الرأسية تكونان كلفتين لدخول العامل المختص بالتفتيش ويكون لكل منهما غطاء محكم ويقفل بواسطة مسامير قلاووظ وصوليل وإذا كان الصهريج افقيا ومجزأ الى أقسام وجب أن يكون لكل قسم منها فتحة تفتح من أعلاه للتفتيش .

(ج) جهاز خاص لقياس كمية البترول داخل الصهاريج دون استعمال فتحات التفتيش فإذا تحذر ذلك وجب تزويد الصهاريج بفتحة أو أكثر للقياس لها غطاء لا ينفذ منه الشرر ويقفل تلقائيا بمجرد انتهاء عملية القياس .

(د) سلك نحاس متصل اتصالا جيدا بجسم الصهاريج متصلة بطبقة من فحم الكوك المرطب جيدا بالماء توضع تحت سطح الأرض .

(هـ) أن تزود الصهاريج والخزانات الخاصة بتخزين البترول من النوعين (١) ، (ب) بفتحات كافية تركيب عليها صمامات امن أوتوماتيكية للتهوية من نوع تعتمد الادارة العامة للوائح والرخص .

(و) أن تزود أسقف الصهاريج والخزانات الخاصة بتخزين البترول من النوعين (هـ) أو (د) بفتحات كافية للتهوية تغطي بشبك من السلك الرفيع غير القابل للتآكل والذي يحتوى على ٣٠ سلكا في كل بوصة طولية منه على الأقل وأن توضع فوق هذه الشبكة المعدنية أغطية من الصاج لوقايتسه .

١٤ - ألا يوضع أى جزء من تركيبات الانشاء بالكهرباء داخل الحاجز أو الجسر الذى يحيط بأى صهريج أو خزان مرخص فيه بتخزين البترول من النوع (١) وألا تتصل هذه التركيبات أو ترتكز على أى صهريج أو خزان للتخزين و الماء ، أو منسورة أو وعاء معد لأن يوضع فيه البترول فى أى وقت •

ويجوز التجاوز عن ذلك مؤقتا فى حالة استعمال اضاءة أثناء اصلاح أو تنظيف أو فحص أى صهريج أو خزان ، وفى هذه الحالة يجب التحقق من تفريغ الصهريج تماما من أبخرة البترول ومن أية مادة يمكن أن تسبب الحريق قبل العمل فيه •

١٥ - أن يزود كل مستودع به صهاريج أو خزانات لتخزين البترول السائل من النوع (٢) بأجهزة توليد المادة الرغوية بكمية تكفى لتغطية مسطحات الصهاريج المطلوب وقايتها بسبك ٧ سم على الأقل • وإذا استعملت الاجهزة المولدة للمادة الرغوية بطريقة مستمرة ، فيجب توافر الاشتراطات الاتية •

(١) أن يكون الجهاز قادرا على توليد ٢٥ لتر من المادة الرغوية فى الدقيقة على الأقل لكل متر مربع من أكبر صهريج فى المستودع •

(ب) أن يوجد ضغط مائى لا يقل عن ٥٠ رطلا للبوصة المربعة فاذا لم يكن الضغط كافيا جاز ايجاده بواسطة ظلمبة مستقلة •

(هـ) أن تخزن كمية من مسحوق المادة الرغوية بالمستودع تحدد على أساس ١/٧ كيلو جرام للمتر المربع من مساحة أكبر صهريج بالمستودع •

ويجوز التجاوز عن ذلك فى الأماكن التى لا يوجد بها مورد مياه عمومى بشرط ألا تزيد سعة الصهريج المقام فوق سطح الأرض على أربعين طنا والصهريج المدفون تحت الأرض على ٨٠ طنا •

مخازن البترول

١٦ - أن تشيد جميع المخازن المرخص فيها بتخزين بتروول من النوعين (١) أو (ب) من البناء بسمك لا يقل عن ٣٨ سم وأن يكون سقفها من الخرسانة المسلحة وأن يكون أما مزدوجا لا يقل عن ١٢ سم وأما بسمك تعلوه طبقة من مادة غير قابلة للاحتراق لا يقل سمكها عن ١٠ سم مع عمل الميول اللازمة لتصريف مياه الأمطار أو تشييده على هيئة جمالون من الخرسانة المسلحة .

ويجب أن تكون أرضية المخزن مستوية من البناء أو الخرسانة بحيث لا تكون حفرا قد يتجمع فيها بخار البترول . ويجب ألا يقل ارتفاع بياض أسفل الحوائط الداخلية بالاسمنت عن متر ونصف من مستوى الأرضية .

كما يجب أن تزود هذه المخازن بأبواب غير قابلة للاحتراق تقفل في غير أوقات العمل وأن تزود بعدد كلف من فتحات التهوية بحيث لا يقل مجموع مساحاتها ومساحة الابواب عن سدس مساحة أرضية المخزن وأن يكون ارتفاع كل فتحة منها ١٥ سم وطولها ٣٠ سم وأن يكون نصف الفتحات قريبة من سقف المخزن والنصف الآخر في مستوى أرضيته مع عدم فتح أية منافذ في السقف وأن تغطي جميع فتحات هذه المخازن بشبك من السلك غير القابل للتآكل ولضيق النسيج بحيث يحتوى ١٦ سلكا على الأقل في البوصة الطولية ويثبت على قوائم حديدية .

وللجهة المختصة بصرف الرخصة أن توافق على تشييد هذه المخازن بداخل المستودعات من مواد أخرى غير قابلة للاحتراق إذا اقتضت ذلك ظروف الجهة وضرورات التجارة .

١٧ - أن توضع الاوعية الصلبة المتحركة والمعبأة بالبترول من النوعين (١) أو (ب) داخل مخازن وألا تترك تلك الاوعية في الفضاء

الا للوقت المناسب والضرورى للمنها أو اصلاحها أو لنقلها من مكان
لآخر .

ولا يجوز تخزين الاوعية الصلبة المتنقلة والمعبأة بالبترول من
النوع (ب) فى النضاء على مسافة تقل عن خمسة أمتار من الحوائط
الحاجزة حول الصهاريج أو المخازن التى بها بترول من النوعين (١)
أو (ب) ويجب أن تترك المسافة الميينة فى البند (٣٠) من هذه
المادة بين هذه الاوعية والحوائط الخارجية للمستودع وأن تكون
الارضية التى تخزن عليها تلك الاوعية من الخرسانة أو الطوب أو الزلط
المحكوك دكا جيدا أو أن تحفظ بحالة نظيفة دائما ولا يجوز وضع أكثر
من طبقتين من هذه الاوعية فوق بعضها .

١٨ - ألا يتصل أو يرتكز أى جزء من التركيبات الكهربائية الخاصة
بالإضاءة أو بالمحركات على أى مخزن لتخزين البترول من النوعين (١)
أو (ب) وأن تكون جميع التركيبات الكهربائية الخاصة بالإضاءة
أو بالمحركات مطابقة للاشتراطات التى تقررها الادارة العامة للوائح
والرخص من وقت لآخر .

١٩ - ألا توضع أكثر من ثمانى طبقات من الصفائح المعدنية التى
سمتها أربعة جالونات فوق بعضها ، بشرط ترك فراغ قدره متر على
الأقل بين أعلا صفيحة وسقف المخزن .

٢٠ - ألا تزيد الكمية الموجودة بأى مخزن عن ١٠٠٠ طن متري
من البترول من النوع (١) أو ١٥٠ طن متري من البترول من
النوع (ب) .

المنشآت التكميلية

بمستودعات البترول

٢١ - أن تشيد محال ملء العربات وغرف ملء الصفائح بالمستودع من مواد غير قابلة للاحتراق وأن يكون بعدها عن السور الخارجى للمستودع وعن أى صهريج أو خزان أو مخزن للبترول وفقاً لما هو مبين بالبند ٣٠ من هذه المادة •

ويجوز أن يكون فى محل ملء العربات الواحد ثلث من عيار واحد لأكثر من نوع واحد من أنواع البترول وتصبب المسافات عن موقع محل الملء جميعه على أساس أعلى درجة من البترول الموجود به •

وفى حالة تعدد المحال ، يجب ألا تقل المسافة بين موقع كل وآخر عن ٢٠ متراً إذا كان بأحدهما بترول من النوع (أ) وعن ١٠ أمتار إذا كان بأحدهما بترول من النوع (ب) ويجب أن تكون غرف ملء الصفائح كافية التهوية بحيث لا تقل مساحة فتحات التهوية عن سدس مساحة الأرضية وأن تغطى جميع هذه الفتحات بشبك من السلك الغير قابل للتآكل والضييق النسيج المحتوى على ١٦ سلكاً على الأقل فى البوصة الطولية ويثبت على قوائم حديدية •

٢٢ - أن تخصص مساحة بالمستودع - فى حالة تخزين صفائح به ، لإصلاح التالف منها تحاط بسور من البناء أو الأسلاك المثبتة على قوائم حديدية فإذا كانت مبنية ومسقوفة وجب أن تكون كافية التهوية كما يجب أن تكون هذه المساحة بعيدة بعداً كافياً عن صهاريج وخزانات ومخازن البترول وعن المدخل العمومى للمستودع وعن غرف الطيق وأن يخصص صندوق أو غرفة تشيد من مواد غير قابلة للاحتراق لتسخين أدوات لحام الصفائح تكون ملاصقة لسور المستودع الخارجى وعلى مسافة قريبة من الباب العمومى للمستودع وألا تقل المسافة بينها وبين مكان لحام الصفائح وبينها وبين أى مخزن للطيق عن خمسة أمتار •

كما يجب أن يكون بعدها من أى صهريج أو خزان أو مخزن البترول وفقاً لما هو مبين بالبند ٣١ من هذه المادة .

ويجب أن يفتح باب غرفة تسخين آلات اللصام أو باب الصندوق المخصص لجميع فتحاتها على خارج المستودع .

٢٣ - أن تشيد محطة طلبات ملء صهاريج وخزانات البترول بالمستودع من مواد غير قابلة للاحتراق بما في ذلك الابواب والفتحات الاخرى وأن تكون أرضيتها من مادة صلبة وغير قابلة لنفاذ السوائل .

وإذا كان البترول من النوعين (أ) و (ب) يجب توافر الاشتراطات الآتية :

١ - أن تقسم المحطة الى قسمين منفصلين تمام الانفصال بواسطة حائط من البناء ويزود كل قسم بباب مستقل .

٢ - أن يخصص قسم منها للطلبات والقسم الآخر للمحركات الخاصة بإدارة هذه الطلبات .

٣ - أن يمر عامود الادارة بين المحركات والطلبات بالحائط الفاصل بين القسمين بطريقة محكمة تمنع تسرب أبخرة البترول من القسم الخاص بالطلبات الى القسم الخاص بالمحركات .

٤ - أن يزود قسم الطلبات بفتحات كافية للتهوية طول كل منها ٣٠ سم وارتفاعها ١٥ سم نصفها قريب من السقف والنصف الآخر على ارتفاع ١٥ سم من الأرضية .

٥ - أن يكون بهاب ومنافذ الضوء والتهوية بالقسم الخاص بالمحركات بالحائط المقابل للحائط الفاصل بين هذا القسم والقسم الخاص بالطلبات .

٦ - أن تعمل عتبة من البناء بارتفاع ١٥ سم لباب القسم الخاص بالطلبات .

ويجوز للإدارة العامة للوائح والرخص أن تتجاوز عن كل أو بعض الاشتراطات الواردة في هذا اليبند في حالة استعمال مفاتيح أو محركات كهربائية مقفلة لا ينفذ منها الشرر مطابقة للنماذج التي تعتمد عليها الإدارة المذكورة .

٢٤ - أن تزود خطوط المواسير الموصلة بين صهاريج البترول بالمستودع وبين مأخذ البترول بأرصفة السواني أو بتحاويل السكك الحديدية بحد كاف من وصلات التمدد والانكماش .

كما يجب أن يزود كل خط من خطوط هذه المواسير بمحسبين على الأقل أحدهما بجوار الصهريج الموصل إليه هذا الخط وأن يكون لكل محبس قفل محكم .

ويجب أن تثبت هذه المواسير في حالة وضعها فوق سطح الأرض بطريقة فنية على أساسات من الخرسانة وأكتاف من البناء أو مقصات من الحديد متقاربة ومثبتة جيدا بالأرض . وفي حالة وضعها تحت سطح الأرض يجب أن تتبع الطرق الفنية بحيث لا تتآكل أو تتلف من أملاح أو رطوبة الأرض ولا تتأثر بضغط الاحمال التي تمر فوقها .

ويجب أن تشيد غرف من الخرسانة المسلحة لكل محبس من محابس هذه المواسير تحت سطح الأرض بالمسانة لتحمل ضغط على جميع الجهات لا يقل عن نصف كيلو جرام لكل سنتيمتر مربع منها وأن تفرش أرضية هذه الغرف بكمية وفيرة من الرمل الناعم لامتصاص ما قد يتسرب من البترول من هذه المحابس على أن يغير الرمل كلما اقتضت الأحوال ذلك .

ويجب أن يتصل جسم كل صهريج بخط المواسير الخاص به بموحيب وصلة من المواسير الحديد المرننة أو أي نوع من الوصلات تعتمد عليها الإدارة العامة للوائح والرخص وتتحمّل أي ارتجاج قد يحدث للصهريج أو لخط المواسير .

٢٥ - في حالة الموافقة على وجود اسطبل بالمستودع يجب أن تتوافر فيه الاشتراطات والمواصفات العامة للاسطبلات المنصوص عليها في القرار رقم ١١٥٨ لسنة ١٩٥٤ • كما يجب أن تتوافر فيها الاشتراطات الآتية :

(أ) أن تفتح الابواب المخصصة لدخول وخروج الحيوانات على خارج المستودع •

(ب) أن يشيد الاسطبل ومخازن العليق بالمستودع من مواد غير قابلة للاحتراق بما في ذلك الابواب والاسقف وغيرها وأن تكون كافية التهوية على أن تغطي جميع فتحات التهوية بشبك من السلك الغير قابل للتآكل والضيق النسيج والذي يمتد على ١٦ سلكاً على الأقل في البوصة الطولية ويثبت على قوائم حديدية •

(ج) ألا تقل المسافة بين أقرب نقطة من الاسطبل أو مخزن العليق وبين أى صهريج أو خزان معد لتخزين البترول من النوع (أ) عن عشرة أمتار وبينها وبين أى صهريج أو خزان معد لتخزين بترول من النوعين (ب) أو (ح) عن خمسة أمتار وفي جميع الاحوال لا يجوز ترك حيوانات أو عربات بفناء المستودع أكثر من المسدة الكافية لملء العربة بالبترول •

٢٦ - أن تشيد المظلات والغرف الخاصة بأجهزة اطفاء الحريق بالمستودع بالمواد غير قابلة للاحتراق وأن تكون الجوانب الثلاثة القريبة من الصهريج والخزانات والمخازن مقفلة بحوائط من البناء بسمك لا يقل عن طوبة واحدة •

ويجب ألا تقل المسافة بين هذه المظلات أو الغرف وبين أى صهريج أو خزان أو مخزون لتخزين البترول عن ١٥ متراً على الأقل الا حيث

٤٤٩ بترول وثروة معدنية

لا تسمح مساحة المستودع بذلك ؛ فيجوز عندئذ أن تقام على مسافة أقل بشرط أن يكون سقفها من الخرسانة المسلحة وحوائطها من البناء بسمك لا يقل عن ٢٥ سم .

٢٧ - أن يزود المستودع بالكمية أو المعدن الذي ترى الجهة المختصة بصرف الرخصة لزومه من أجهزة وأدوات إطفاء الحريق الآتية :

- جهاز إطفاء كيماوى ذى المسادة الرغوية سعة ٣٤ جالون
- جهاز إطفاء كيماوى ذى المسادة الرغوية سعة ٢ جالون
- جهاز إطفاء كيماوى سعة نصف جالون لإطفاء حريق الكهرباء
- جردل رمل ناعم
- متر مكعب رمل ناعم
- كوريك

٢٨ - فى حالة اشتراط تزويد المستودع بأجهزة كبيرة للمادة الرغوية أو مولدات مستمرة لهذه المسادة - يجب أن تعمل عن ذلك رسومات تفصيلية غير الرسومات التفصيلية الخاصة بالمستودع مبينا عليها كميات المسادة الرغوية ونظام توزيعها على مختلف أجزاء المستودع وأقطار المواسير الخاصة بذلك والمحابس والمحولات وغيرها بما فى ذلك تفصيلات مواسير المادة الرغوية الخاصة بإطفاء صهاريج البترول وكيفية دخولها الى الصهاريج وتفصيلات الاجهزة الخاصة بتوزيع هذه المادة من المواسير على سطح البترول بداخل الصهاريج .

المسافات

٢٩ - تحسب المسافات بين الاسوار والصهاريج والخزانات والمخازن وبين بعضها طبقا لقيمة حرف (ل) الواردة بالجدول الآتى :

| سعة الصهريج أو المخزن | بالطن المترى | قيمة حرف (ل) بالامتار |
|-----------------------|--------------|-------------------------|
| أكثر من | الى | — |
| ١٠ | ٢٥ | ٣ |
| ٢٥ | ٥٠ | ٤ |
| ٥٠ | ١٠٠ | ٦ |
| ١٠٠ | ١٥٠ | ٧ |
| ١٥٠ | ٢٥٠ | ٩ |
| ٢٥٠ | ٥٠٠ | ١١ |
| ٥٠٠ | ١٠٠٠ | ١٣ |
| ١٠٠٠ | ١٥٠٠ | ١٥ |
| ١٥٠٠ | ٢٠٠٠ | ١٧ |
| ٢٠٠٠ | ٢٥٠٠ | ١٨ |
| ٢٥٠٠ | ٣٠٠٠ | ١٩ |
| ٣٠٠٠ | ٣٥٠٠ | ٢١ |
| ٣٥٠٠ | ٤٠٠٠ | ٢٣ |
| ٤٠٠٠ | ٤٥٠٠ | ٢٥ |
| ٤٥٠٠ | ٥٠٠٠ أو أكثر | ٢٧ |

٣٠ - إذا كان أى صهريج أو خزان أو مفزن يسمح كمية من البترول أكثر من ثلاثة أطنان لغاية عشرة أطنان فيجب ألا تقل المسافات بين الصهاريج والخزانات والمخازن والسور الخارجى عن خمسة أمتار إذا أقيمت الصهاريج أو الخزانات فوق سطح الأرض وكان

٤٥١ بترول وثروة معدنية

بها بترول من النوعين (أ) أو (ب) وعن ثلاثة أمتار إذا كانت الصهاريج أو الخزانات مدفونة أو كان بها بترول من النوع (ج) .
وفي حالة ما إذا زادت سعة الصهاريج والخزانات والمخازن عن عشرة أطنان فيجب ألا تقل المسافات بين الصهاريج والخزانات والمخازن والسمور الخارجى للمستودع وبينها وبين بعضها عن الآتى :

L^2/x - في حالة البترول من النوع (أ) على ألا تقل المسافة عن عشرة أمتار « كحد أدنى » .

ل - في حالة البترول من النوع (أ) إذا كان تخزينه داخل صهاريج آمنة تعتمد على الإدارة العامة للوائح والرخص على ألا تقل المسافة عن خمسة أمتار « كحد أدنى » .

ل - في حالة البترول من النوع (ب) على ألا تقبل المسافة عن خمسة أمتار « كحد أدنى » .

$L^{1/4}$ ل في حالة البترول من النوع (ج) على ألا تقل المسافة عن ثلاثة أمتار « كحد أدنى » على أنه في حالة تقدير المسافة بين صهريجين أو بين مخزينين أو بين صهريج وبين مخزن مختلفي السعة ونوع البترول المطلوب تخزينه بداخلها فيجب ألا تقل المسافة عن متوسط المسافات المقررة وفقا للبيانات السابق بيانها بشرط ألا تقل المسافة أيضا عن الحد الأدنى السابق بيانه لاعلا النوعين من البترول أو الذى له السعة الأكثر في كل حالة .

وتحدد المسافات في حالة الصهاريج أو الخزانات المدفونة بنصف المسافات المقررة للصهاريج أو الخزانات الماثلة لها القائمة فوق سطح الأرض على ألا تقل المسافة عن خمسة أمتار في حالة تخزين البترول من النوع (أ) وعن ثلاثة أمتار في حالة تخزين البترول من الأنواع الأخرى .

٣١ - ألا تقل المسافة بين أية غلاية أو نار أو وجاق لتسخين آلات اللحام الموجودة داخل المستودع وبين أى صهريج أو خزان أو مخزن عما يأتى :

٢ ل فى حالة تخزين بترول من نوع (أ) على ألا تقل المسافة عن ثلاثين متراً •

٣/٢ ل فى حالة تخزين بترول من النوع (ب) على ألا تقل المسافة عن عشرين متراً •

ل - فى حالة تخزين بترول من النوع (ج) على ألا تقل المسافة عن خمسة عشر متراً •

ويستثنى من هذا الشرط أية فرقة أو مسلحة معدة لاصلاح ولحام صفائح البترول كما يجوز التجاوز عن هذا الشرط فى حالة استعمال وجباق أثناء اصلاح صهريج أو خزان ما • وفى هذه الحالة يكون المرخص له مسؤولاً عن ضمان تفريغ كل أبخرة البترول من الصهاريج والخزانات قبل العمل فيها وأن يكون اصلاح الصفائح المثلثة بالبترول فى مكان توافق عليه الجهة المختصة بصرف الرخصة وأن تجرى عملية تسخين آلة اللحام فى مكان توافق على مكانه وتصميمه وفقاً للشروط المقررة بالبند ٢٢ من هذه السادة والخاص بمحل اصلاح الصفائح والمستودعات • وتعين الجهة المختصة بصرف الرخصة مع مراعاة الظروف المحلية والمسافات التى تترك بين المكان الخاص باصلاح الصفائح وبين الصهاريج والخزانات والمخازن والنيران والمدخن وغيرها •

(ثالثاً) محل بيع البترول

مادة ٢ - يجب أن تتوافر فى محل بيع البترول الاشتراطات المنصوص عليها فى السادة الاولى كما يجب توافر الاشتراطات الآتية :

١ - أن يكون المحل من البناء وسقفه من الخرسانة المسلحة

بترول وثروة معنوية ٤٥٣

إذا كان البترول الموجود به من النوعين (أ) ، (ب) ومن أى مادة أخرى غير قابلة للاحتراق إذا لم يكن به بترول من هذين النوعين وأن تكون الأرضية من الخرسانة أو من أى مادة صلبة أخرى غير قابلة للاحتراق وغير قابلة لنفاذ السوائل والا يكون منسوب هذه الأرضية منخفضا عن منسوب سطح الأرض المجاورة .

وأن يكون باب المحل من الحديد ويفتح الى الخارج وأن تغطي نوافذه بشبك من السلك الضيق النسيج الغير قابل للتآكل والمحتوى على ١٦ سلك على الأقل فى كل بوصة طولية ويثبت على قوائم حديدية كما يجب عدم احداث أى فتحة بالسقف .

٢ - ألا يقل ارتفاع بياض أسفال الصلأط الداخلية بالاسمنت عن متر ونصف من مستوى الأرضية .

٣ - ألا يقل مساحة فتحات التهوية بالمحل عن سحس مساحة الأرضية .

٤ - أن تحفظ كمية البترول المصرح ببيعها بالمحل فى الامكنة المخصصة له .

٥ - أن تراول الاوعية الفارغة أولا بأول من المحل .

٦ - يثبت اعلان ظاهر بالمحل يتضمن عدم جواز التدخين مطلقا .

٧ - ألا توجد فى محل واحد مواد بترولية من أنواع مختلفة داخل أوعية صلبة متنقلة تزيد على ٢٠٠ جالون من النوع (أ) أو ما يعادلها من الانواع الاخرى طبقا للتناسب الآتى :

نوع (أ) الى نوع (ب) الى نوع (ح) بنسبة ١ الى ٢ الى ٤ .

مادة ٤ - لا يجوز ايجاد بترول من النوع (أ) فى محصل البيع الا فى الاوعية المتنقلة وبكمية لا تزيد على مائتى جالون أو أن

تتوافر في هذا المحل الاشتراطات المنصوص عليها في المادتين ١ و ٣ وكذلك الاشتراطات الآتية :

١. - ألا يفتح المحل بين غروب الشمس وشرقها في الجهات التي لا تكون فيها الاضاءة بالكهرباء .

٢. - أن يزود المحل بما يأتي :

(١) دولاب أو أكثر من الحديد مزود بأرفف من الحديد ويكون هذا الدولاب مرتفعا عن أرضية المحل ثلاثين سنتيمتر على الأقل وذلك لوضع صفيائح البتزين فيه بنظام بحيث لا توضع صفيحة فوق الاخرى وأن يكون لهذا الدولاب باب مقفل وبأسفله صفيان من الثقوب مساحة كل ثقب سنتي متر مربع ويجب أن تغطي هذه الثقوب من الداخل بشبك من السلك الضيق النسيج النير قابل للتآكل والذي يحتوى على ٣٠ سلكا على الأقل في البوصة الطولية مع تزويد هذا الدولاب بمدخنة للتهوية بأعلاه تصل الى خارج المحل وتكون مرتفعة ارتفاعا كافيا ومنتهية بكوع منحني الى أسفل على أن تغطي فوهتها بشبك من السلك من ذات النوع المستعمل لتغطية ثقوب الدولاب .

(ب) عتبة من البناء لابيواب المحل بارتفاع كلف لهجز كمية البترول المرخص بها داخل المحل في حالة تسريه نتيجة حريق أو غير ذلك .

٣ - أن يزود المحل بالكمية أو العدد الذي ترى الجهة المختصة بصرف الرخصة لزمومه من أجهزة وأدوات اطفاء الحريق الآتية :

جهاز اطفاء رغوى سعة جالونين لاطفاء الحريق .

جهاز اطفاء كيمياوى سعة نصف جالون لاطفاء الحريق الكهربائى .

جرادل رمل ناعم .

متر مكعب رمل ناعم .

كوريك .

حنفية حريق قطرها ٢ بوصة كاملة بالقائم ذى الكوع والراكور السريع والخراطيم والباشبوري من الطراز المستعمل بفرقة المطافى المختصة .

مادة ٥ - لا يجوز ايجاد بترول من نوع (ب) فى حالة البيع فى غير الاوعية المخصصة لذلك وبكمية لا تزيد على خمسمائة جالون ويجب أن تتوافر فى هذه المصال الاشتراطات المنصوص عليها فى المادتين ١ ، ٣ وكذلك الاشتراطات الآتية :

١ - أن يزود المحل بما يأتى :

(١) فى حالة تخزين الكيوسين بالجملة يجب ايجاد فنتلس أو أكثر محكم من الحديد مزود بحنفية يقام بجوار أحد حوائط المخزن على قواعد من الحديد المتين بارتفاع نصف متر على الأقل من مستوى الارضية وذلك لوضع كمية الكيوسين المرخص بها فيه وأن يوضع وعاء من الصباح تحت حنفية الفنتلس لجمع ما يتسرب منه .

(ب) فى حالة ايجاد الكيوسين داخل صفائح مقفلة يجب أن توضع الصفائح فى وسط المحل بحيث يترك معر بعرض ١٢٠ متر بين الصفائح وحوائط المحل من جميع الجهات ويجب أن توضع الصفائح فوق بعضها بنظام بشرط ألا توضع أكثر من خمسة صفائح فوق بعضها وألا يزيد ارتفاع كمية الصفائح عن ١٢٥ متر ١ .

٢ - ألا توجد بالمحل كمية من الكيوسين أكثر من الكمية المصرح بها فى الرخصة ، وإذا أريد تخزين مواد بترولية أخرى فيجب أن تراعى النسبة المنصوص عليها فى البند ٧ من المادة ٣ من هذا القرار .

٣ - أن يزود المحل بالكمية أو العدد الذى ترى الجهة المختصة بصرف الرخصة لزومه من أجهزة وأدوات إطفاء الحريق الآتية :

- جهاز إطفاء رغوى سعة جالونين لإطفاء الحريق .
- جهاز إطفاء كيماوى سعة نصف جالون لإطفاء الحريق الكهربائى .
- جردل ومسل ناعم .
- متر مكعب رمل ناعم .
- كوريك .

حفنية حريق قطرها ٢ بوصة كاملة بالقلائم ذى الكوع والراكور السريع والخراطيم والباشجورى من الطراز المستعمل بفرقة المطافى المختصة .

(رابعا) طلبات توزيع البترول

ومحطات تموين السيارات

مادة ٦ - يجب أن تتوافر فى طلبات توزيع البترول وخزاناتها الاشتراطات المنصوص عليها فى المادة الاولى وكذلك الاشتراطات الآتية :

١ - ألا يسحب البترول من الخزانات لتوزيعه الا بواسطة طلبات التوزيع الثابتة المخصصة لهذا الغرض ويجب أن تكون الطلبة وخزاناتها والمواسير والمفاتيح الخاصة بها من نوع وتصميم معتمدين من الادارة العامة للوائح والرخس .

٢ - أن تكون الطلبة وخزاناتها والمواسير والمفاتيح الخاصة بها فى حالة منتظمة على الدوام من حيث التشغيل .

٣ - أن يضاء عامود الطلبة بعد غروب الشمس بمصباح كهربائى تكون أسلاكه الكهربائىة جميعها موضوعة داخل مواسير من الصلب

الذى لا تتسرب الغازات منه أو اليه • وأن يوضع المصباح داخل غطاء لا ينفذ اليه الهواء وأن يكون مفتاحه داخل المحل أو في جهة بعيدة بعدا كافيا عن موقع الطلبة وموقع تهوية ماسورة الخزان • ويجوز أن يكون المفتاح ضمن عامود الطلبة إذا كانت مجهزة به أصلا بطريقة فنية معتمدة •

٤ - أن يكون بالمسورة الموصلة بين خزان البترول وبين طلمبة التوزيع صمام للقفل وأن يكون بالطلمبة ذاتها قفل محكم يقفلها عند الاقتضاء •

• - أن يوضع خزان البترول المدفون في حفرة تترش أرضيتها بطبقة سميكة من الخرسانة أو أية مادة صلبة أخرى تكون أساسا متينا يوضع عليه الخزان ويردم عليه بالرمل الناعم أو التراب الناعم طبقة بعد أخرى ترش كل طبقة منها بالماء • وتلك جيدا بالمندالة على أن يكون عمق الحفرة كافيا لأن تكون هناك مسافة بين أعلا نقطة من الخزان وبين سطح الحفرة لا تقل عن نصف متر ويغطى الخزان بالتراب •

وعلى المرخص له في حالة عثوره أثناء إجراء أعمال الحفر على مواسير مياه أو غاز أو أسلاك كهربائية أو تليفونية أو تلغرافية أو آبار أو مواسير للمجارى أو غيرها إيقاف العمل فوراً وإعادة الأوضاع الى ما كانت عليه فضلا عن ضرورة تقديم رسومات جديدة تفصيلية عن موقع آخر للطلبة وخزاناتها يكون بعيدا عن أى عائق من الموائق المشار اليها •

٦ - أن يكون خزان الطلبة غير معرض لمرور أو وقوف السيارات عليه فإذا كان معرضا لذلك وجب أن يصمم غطاؤه بحيث يتحمل أكبر ضغط عليه وأن تعتمد الادارة العامة للوائح والرخص هذا التصميم •

٧ - أن تترك المسافة التى تحددها الجهة المختصة بصرف الرخصة بين أى خزان وآخر •

٨ - أن يكون لكل خزان ماسورة للتهوية لتصريف بخار البترول
الذئب بالخزان أثناء عملية الملاء لا يقبل قطرها عن ١٢٥ بوصة
بشرط أن تتصل بالهواء المطلق مباشرة بعيدا عن أى مصدر قد ينتج
عنه نار أو شرر وأن تكون مرتفعة ارتفاعا كافيا لجعلها في مأمن من
وصول أى لهب اليها وأن تنتهى على شكل حرف (T) * وأن تغطى
فوهتها بسلك ضيق النسيج غير قابل للتآكل يحتوى على ٣٠ سلكا على
الأقل في البوصة الطولية * ويجوز تجميع مواسير تهوية الخزانات
المتجاورة في ماسورة واحدة نهائية على ألا يقل طولها عن ١٠ بوصة *

٩ - أن يكون للفتحة المدة الملاء الخزان غطاء من القلاووظ محكم
الغلاق ومزود بقفل ويشترط أن تكون داخل حفرة صغيرة لها غطاء
حديدى محكم الغلق ومزود بقفل *

١٠ - أن تكون مبانى الحفرة الصغيرة الخاصة بماسورة الملاء
الخزان والمشار اليها بالبند السابق محطة على كمات من الحديد
ومرتكزة على كتفين من البناء مشيدين فوق الخرسانة المقام عليها
الخزان *

١١ - في حالة ملاء الخزان يجب أن يركب خرطوم الملاء على
ماسورة ملاء الخزان بواسطة قلاووظ أو أية وصلة أخرى تعتمد
الادارة العامة للوائح والرخص *

١٢ - أن يكون تعيين خزان الطلمبة من أقرب مستودع للشركة
التابعة لها للطلمبة بواسطة سيارات خاصة ممتدة لنقل وتوزيع البترول
السائل بشوارع المدن والطرق الزراعية * ويجوز الترخيص في النقل
بواسطة عربات ممتدة لهذا الغرض اذا اقتضى الامر ذلك *

١٣ - أن يكون توزيع أو تصريف البترول من النوع (ا) في أوعية
مكتسوفة سواء كان ذلك في محال الطلمبات أو جوارها وليس للمرخض
نه الا توزيعه من الطلمبة المرخص له بها الى خزان السيارة مباشرة *

١٤ - أن محرك يوقف السيارة عند ملء خزانها بالبتزول من طلبات التوزيع • ولا يجوز إشعال أى لهب بالقرب من الطلبة أو فتحات ملء للخزان •

١٥ - أن توجد أجهزة الاطفاء الكافية ذات المادة الرغوية أو غيرها التى توافق عليها الجهة المختصة بصرف الرخصة وأن تحفظ بحالة جيدة فى الامكنة التى تحددها تلك الجهة • وأن يكون مكتوباً عليها تواريخ الملاء ويجب تجديد هذه المادة بصفة دورية أو بعد الاستعمال مباشرة •

مادة ٧ - (البندان ٢ ، ٦ مستبدلان بقرار وزير الاسكان والمرافق رقم ٣٩٨ لسنة ١٩٨٦) لا يجوز الترخيص فى اقامة طلبات توزيع البتزول على أرصفة الطرق العامة الموجودة داخل حدود بلديتى القاهرة والاسكندرية وفى خارج هذه الحدود يجب أن تتوافر فى طلبات توزيع البتزول المقامة على أرصفة الطرق الاشتراطات المنصوص عليها فى المادتين ١ ، ٦ وكذلك الاشتراطات الآتية :

١ - أن يكون المحل الذى ستقام أمامه الطلبة على رصيف الطريق مرصفاً فى تشغيلة وفى داخل المدن يجب أن تكون الطلبة مقامة أمام محل مرصص به كجراج عومى أو كمثل لبيع البتزول أو لبيع أدوات السيارات أو أجزائها •

٢ - ألا تزيد السعة الاجمالية لصهاريج طلبات الارصفة على ٣٠٠٠٠ لتر بشرط ألا تزيد سعة الصهريج الواحد على ١٥٠٠٠ لتر •

٣ - أن يكون موضع خزان الطلبة المقامة على الرصيف خارج المحل المقامة أمامه • على أنه يجوز أن يكون بداخل المحل فى حالة ما إذا كان عرض الرصيف لا يسمح بذلك ، وفى هذه الحالة يجب أن يكون المحل مستقوماً بمادة غير قابلة للاحتراق • ولا تطلوه مسكن أو ما فى حكمها •

وإذا كان ملحقا بالمحل المقامة أمامه الطلبة على الرصيف مكان سماوى يفتح على الطريق مباشرة فيجوز أن توضع الخزانات بهذا المكان على ألا تزيد سعتها عما هو مبين في هذه المادة .

٤ - أن توضع الطلبة على قاعدة من البناء أو الخرسانة ويكون محورها على استقامة الخط المعين لوضع مصابيح الأضاءة بالطريق أو على مسافة خمسين سنتيمتر من حد الرصيف « بوردورته » وتكون الماسورة التى تصل الطلبة بالخزان مرسوعة تحت سطح الرصيف وعلى عمق ٤٠ سم على الاثر ، مع حمايتها حماية كافية فى حالة مرور أنقسال على موقعها .

٥ - ألا يقل عرض الطريق الذى يرخص فى إقامة الطلبة فيه عن عشرة أمتار وألا يقل عرض الرصيف عن ١٫٣٥ مترا وإذا لم يوجد بالطريق رصيف فيجب أنشاؤه بطول واجهة المحل المقامة أمامه الطلبة .

٦ - ألا يزيد عدد الطلبات أمام المحل على ثلاث والا تقل المسافة بين أية طلبية فى مجموعة طلبات مقامة أمام محل وأية طلبية فى مجموعة مقامة أمام محل آخر عن ١٠٠ متر إذا كانت على جانب واحد من الطريق وعن ٥٠ مترا إذا كانت على الجانب الآخر من الطريق .

٧ - ألا تقام الطلبات فى الميادين أو الحدائق العامة أو أمام المساجد والكتائس المعتمدة والبنوك والمدارس والمستشفيات والمباني المملوكة للحكومة أو المخصصة لأغراض عامة ، أو الأماكن التاريخية أو الأثرية أو المحال العامة من النوع الأول أو الملاهى أو أمام الأكشاك المرخص فى إقامتها فى الطريق أو الحدائق العامة .

٨ - ألا تقام طلبات التوزيع على أرصفة الطرق الزراعية أو على امتدادها داخل حدود اختصاص المجالس البلدية فى الأجزاء المارة بأراضى زراعية ، ويجوز الموافقة على إنشاء محطات تموين بها بشرط أن يكون موقع الطلبات والخزانات وجميع المنشآت بعيدا عن

بترول وثروة معدنية ٤٦١

الأورنيك النهائي المحدد بخراط المسلحة طبقا لخراط نزع الملكية المعتمدة لكل طريق بالبعد المقرر .

٩- أن يكون موقع الطلبة بعيدا عن :

(أ) نواصي الطرق الرئيسية بمسافة عشرة أمتار على الأقل (مقاسة من المبنى لا من حد الرصيف) .

(ب) مواقف السيارات أو العربات أو مواقع الكبارى أو المزلقات بمسافة ٥٠ مترا على الأقل .

(ح) أكشاك الكهرباء بمسافة خمسة عشر مترا على الاثنى .

(د) موقع الاشارة المنظمة لحركة المرور عند ملتقى الطرق بمسافة خمسين مترا على الأقل .

١٠ - أن تزود الطلبة بالكمية أو العدد الذى ترى الجهة المختصة بصرف الرخصة لزومه من أجهزة وأدوات الاطباء الآتية :

جهاز رغوى سعة ٢ جالون .

جهاز اطفاء كيماوى سعة نصف جالون لاطناء حريق الكهرباء .

جرذل رمل ناعم .

متر مكعب رمل ناعم .

كوريك .

محطات تموين السيارات

مادة ٨ - (البند ٢ مستبدل بقرار وزير الاسكان والمرافق رقم ٣٩٨ لسنة ١٩٨٦ ، البند ٤ مكررا مضاف بقرار وزير الاسكان والمرافق رقم ٣٩٨ لسنة ١٩٨٦) يجب أن تتوافر في محطات تموين السيارات الاشتراطات المنصوص عليها في المادتين ١ ، ٦ وكذلك الاشتراطات الآتية :

- ١ - أن تترود المحطة بالمداخل والمخارج اللازمة على أن تكون باتساع كاف ومطابقة لتعليمات السلطة القائمة على أعمال التنظيم .
- ٢ - أن تكون صهاريج المواد البترولية تحت سطح الأرض والا تريد سعة الصهريج الواحد على ٢٢٥٠٠ لتر ويجوز تعدد الصهاريج في المحطة الواحدة بشرط ألا تزيد سعتها الاجمالية على ١٢٠٠٠٠ لتر من المواد البترولية بجميع أنواعها .

ويجوز مضاعفة كميات المواد البترولية في حالة وجود محطة بواجهتين على طريقتين متوازيتين بحيث تسمح سعتها بتخزين هذه الكمية .

ويجب أن توضع الصهاريج داخل حدود المحطة ، على أن تكون فتحة الماء على مسافة لا تقل عن خمسة أمتار من هذه الحدود ، ويجوز انشاء فتحة ماء واحدة لصهاريج متعددة على أن يتوافر فيها المسافة المشار اليه .

ويجوز تخزين وبيع منتجات بترولية من النوع (أ) في عبوات محكمة الخلق بكميات لا تزيد على ٥٠ لترا من النوع (د) بكمية تسمح بها سعة المكان وذلك بالاضافة الى ما ورد في هذا البند على أن توضع داخل مبنى المحطة وفي حالة اضافة صهاريج زيوت التزيت يجوز وضعها داخل مبنى المحطة بشرط أن تكون فتحة الماء خارج المبنى .

٣ - يجوز للإدارة العامة للوائح والرخس أن توافق على ترك أرضية محطات التزوين المكشوفة بدون دك وتبليط طبقا لما تقتضيه ظروف الجهة التي توجد بها المحطة .

٤ - ألا تقل المسافة بين محطات التزوين التي على جانبي الطرق العامة على امتداد مداخل الكبارى والنفق والمزلقانات أو في الاتجاه العمودي عليها وبين هذه المداخل عن خمسين مترا .

بتنول وثروة معنوية ٤٦٢

٤ مكررا - ألا تقل المسافة بين محطات التموين وبين جسور النيل أو الترع أو المصارف العامة عن المسافات المحددة في المادة (٥) من قانون الري والصرف الصادر بالقانون رقم ١٢ لسنة ١٩٨٤ .

وتلتزم هذه المحطات بعمل بيارات مصممة لحفظ المخلفات غير المالجة وعدم صرف هذه المخلفات في النيل أو غيره من مجارى المياه إلا بعد معالجتها وفقا لأحكام القانون رقم (٤٨) لسنة ١٩٨٢ في شأن حماية نهر النيل والمجارى المائية من التلوث .

٥ - ألا يصرح بإقامة محطات التموين داخل حدود بلديتي القاهرة والاسكندرية إلا في المواقع التي توافق عليها السلطة القائمة على أعمال التنظيم ويشترط توافر الاشتراطات الآتية :

(أ) - (معلة بالقرار الوزاري ٥٦٦ لسنة ١٩٦٥) ألا يصرح بإقامة محطات التموين داخل حدود عواصم المحافظات إلا في المواقع التي توافق عليها السلطة القائمة على أعمال التنظيم وبشرط توافر الاشتراطات الآتية :

(ب) ألا تقل المسافة بين كل محطة وأخرى على جانب واحد من الطريق عن مائتي متر في الطرق السريعة والحركة ومائة متر في الطرق المتوسطة أو البطيئة الحركة .

ويجوز الترخيص في إنشاء محطتي تموين متقابلتين على جانبي الطريق . ويقصد بالطريق السريع الحركة ، الطريق انذى يبلغ عرض النهر فيه بين حدى الرصيفين المتقابلين سبعة عشر مترا أو أكثر . ويخصم من هذا البعد عرض الجزائر التي في منتصف الطريق . ويتحدد بالطريق المتوسط أو البطيء الحركة الطريق الذى يتسبب عرض النهر فيه بين حدى الرصيفين عن سبعة عشر مترا مخصوما منه عرض الجزائر المتوسطة .

(د) أن يكون موقع محطة التموين على بعد لا يقل عن مائة متر من :

١ - ناصية تقاطع طريقتين أو أكثر من الطرق السريعة الحركة .
٢ - مداخل الكبارى والتنفق المتقاطعة مع الطرق السريعة الحركة
إذا أقيمت المحطات بالطرق الواقعة على امتداد هذه المداخل أو في
الاتجاه العمودى عليها .

٣ - مدخل المزلقات إذا أقيمت المحطات بالطرق الواقعة على
امتداد هذه المداخل أو في الاتجاه العمودى عليها .
وفي جميع هذه الأحوال تقاس المسافات من الحدود الخارجية
في المحطة .

٦ - في حالة الترخيص بمحطة للتموين ملاصقة لمستودع بترول
لا يجوز أن تكون هناك أبواب تفتح مباشرة بين المحطة والمستودع .
كما يجب أن تكون المسافة المنصوص عليها في البند اثنان من
هذه المسافة متوافرة على الدوام بين حدود المحطة من جهة المستودع
وبين خزاناتها وفتحات الماء الخاصة بهذه الخزانات .
ويجوز إنشاء خزانات المحطة داخل المستودع على أن تتوافر
فيها الشروط والمسافات المنصوص عليها في المسألة ٢ من هذا القرار .
وفي هذه الحالة تقاس المسافات المقررة بين الخزانات وأسوار المستودع
بدلا من حدود المحطة . كما يجب توافر المسافات الواجب تركها بين
هذه الخزانات وبين المنشآت الأخرى الموجودة داخلها بالمستودع .
طبقا لما هو منصوص عليه في هذا القرار .

٧ - أن تزود المحطة بالكمية أو المعد الذى ترى الجهة المختصة
بصرف الرخصة لزومه من أجهزة وأدوات إطفاء الحريق الآتية :

جهاز إطفاء رغوى سعة جالونين .

جهاز إطفاء رغوى سعة جالون لإطفاء حريق الكهرباء •

جردل رمل ناعم •

متر مكعب رمل ناعم •

كوريك •

حديقة حريق قطرها يومستان ونصف بالمقائم ذى الكسوع والراكور
السريع والخراطيم والبائجورى من الطراز المستعمل بفرقة المطافىء
المختصة •

مادة ٨ مكررا - (مضافة بقرار وزير الاسكان والمرافق رقم ٣٩٨
لسنة ١٩٨٦) مع مراعاة أحكام المواد (١) ، (٦) ، (٨) من هذا
القرار يجوز اقلية محطات تموين وخدمة السيارات أسفل المنشآت
المخصصة جراجات فقط على أن تتوافر الاشتراطات الآتية :

أولا - يجب أن تتوافر في موقع المحطة الشروط الآتية :

١ - أن يكون الموقع على طريق علم واحد أو أكثر بشرط ألا يقل
عرض الطريق عن عشرين مترا •

٢ - أن تبعد مداخل المحطة عن مداخل المجاورات بسلسلة لا تقل عن
أربعة أمتار •

٣ - ألا يقل منسوب المحطة عن منسوب الطرق المحيطة بالموقع •

٤ - ألا تكون فتحات الدخول والخروج مشتركة •

• - أن تقر صلاحية موقع المحطة لجنة فنية متخصصة يصدر
بتشكيلها قرار من وزير الاسكان والمرافق من ممثلى وزارات الاسكان
والمرافق والبتترول والثروة المعدنية والداخلية (الدفاع المدنى) •

ثانيا - يجب أن تتوافر في مبنى المحطة الشروط الآتية :

(م ٣٠ - موشومة محبر - ٧٥)

- ١ - أن تنشأ المحطة من هيكل من الخرسانة المسلحة .
 - ٢ - ألا توجد أية انشعاقات أو انشعالات تحت المساحة المخصصة للمحطة .
 - ٣ - ألا توجد أية فتحات بين المحطة وبين أبنية أو مناوئ المبنى المخصصة للإنارة والألا تتر مواسير الشفط وغرف صرف المبنى داخل المحطة .
 - ٤ - أن تكون غرف المحركات والمحولات وطلببات ضخ المياه وأجهزة التسفين والقرانلت وأجهزة تكييف الهواء ومواسير البخار أو المياه الساخنة وأجهزة رفع مياه الصرف للمجارى المسلحة وأماكن تجميع القمامة وما شابهها منفصلة عن المحطة انفصالا تاما بالمياه .
 - ٥ - ألا يقل الارتفاع الفاصل لسقف المحطة عن أرضية أمتار من أعلى منسوب أرض المحطة .
 - ٦ - أن يمتد سقف المحطة بروز (سقيفة) من ذات المواد والهيكل بطول واجهات المحطة ويعرض لا يقل عن نصف عرض الرصيف ويحد أدنى متر ونصف .
 - ٧ - أن تكون مقاومة الأسقف والأعمدة للتيار لمدة ثلاث ساعات على الأقل .
 - ٨ - ألا تقل المسافة بين محور طلعة المحطة والاماكن المجاورة للمحطة عن خمسة أمتار .
 - ٩ - أن تزود المحطة بغرف لحجز المواد البترولية المختلفة يتم إنشاؤها طبقا للاصول الفنية .
- ثالثا - يجب تزويد المحطة بالآتى :
- ١ - مبيّنات أرضية لقياس درجة تركيز أبخرة البترول لوحد تشغيل الطلبة اذا زادت على الحد المسموح به .

٣ - مداد جلف ذى فتحات خارج المحطة لفتح مياه الاطفاء وحنفية
• حريق

٤ - تجهيزات وأجهزة اطفاء طبقا لما هو مقرر بمحطات تعوين
وخدمة السيارات

٥ - انلرة من النوع المقاوم للحريق والانفجار •

رابعا : يجب أن يتوافر في مصاريح الوقود الأرضية الاشتراطات
الآتية

١ - أن تكون جدران المصاريح مزدوجة •

٢ - أن يعمل بنظام رجوع الابخرة من المصريح الأرضى الى
السيارة المصريجية عند ملء المصريح الأرضى •

٣ - أن تكون فتحة الماء على الشارع مزودة بصمام فى لولب
ضاغط يحكم فصل الصمام تلقائيا ولا يفتح هذا الصمام الا بعد تشييق
صمام آخر محكم الخلاق ذى لولب مركب فى نهاية خرطوم السيارة
المصريجية وألا تكون بفتحة الماء أية تجهيزات أخرى بخلاف الصمام
المذكور •

٤ - ألا تقل المسافة بين فتحة الماء وبين أقرب حد من مداخل
ومخارج الجراج عن اثنتى عشر مترا •

٥ - أن تتعد فتحة الماء عن مداخل المباني المجاورة بمسافة
لا تقل عن عشرة أمتار مقاسة من خط الدخول لهذه الفتحة •

٦ - أن تزود المصاريح بهواية بارتفاع مناسب لا يقل عن مترين
مزودة بصمام يسمح بدخول الهواء ولا يسمح بخروج الابخرة البترولية •

٧ - أن يزود المصريح بموامة وصمام لمنع طفح المنتجات
البترولية عند ملء المصريح •

خلاصا - يجب أن يتوافر في الجراج متعدد الطوابق الذي يقام أعلى محطة تعوين وبغضمة السيارات الاستراتيجيات المنصوص عليها في القرار رقم ١٤٧ لسنة ١٩٧٦ المشار إليه بالإضافة الى الشروط الآتية :

- ١ - أن تكون المباني جميعها من الخرسانة المسلحة .
- ٢ - ألا يعمل في الجراج بنظام المصاعد لرفع وانزال السيارات ويقتصر على التصميمات التي تعمل بواسطة الممرات في الصعود والنزول .
- ٣ - ألا تتخل فتحات الدخول والخروج عن مترين ونصف المتر وفي جهتين مختلفتين .
- ٤ - ألا تتخل مساحة الطابق الواحد عن ألف متر مربع وألا يقل ارتفاع الطابق الواحد عن مترين ونصف .
- ٥ - إذا زادت مساحة الجراج على خمسة آلاف متر مربع تتصل أجزاءه بمواضع كاملة الارتصاع .
- ٦ - أن يكون ارتفاع مبنى الجراج طبقا لأحكام قانون المباني بشرط ألا يزيد على خمسة وعشرين مترا ولو كان عرض الشارع يسمح بأكثر من ذلك .
- ٧ - أن يراعى في التصميم أن تكون جوانب الطوابق المفتوحة ذات حواجز مناسبة لهجز السيارات بحيث تترك مساحة كافية للتنوية .
- ٨ - أن يزود الجراج بمسالك خروج اضطرارى للأفراد بحيث لا تزيد المسافة من أى مكان للدخول الى السلم على ثلاثين مترا .
- ٩ - أن تتحمل الجدران الحرارة لمدة ساعتين على الأقل وأن تتصل الأعمدة والأسقف الحرارة لمدة ثلاث ساعات على الأقل .
- ١٠ - أن تزود الطوابق بهداد جاف وخلفية حريق بتل أربعمائة

متر مربع وتوضع أجهزة اطفاء يدوية بالبوخرة الكيميائية متخذة الاغراض بكل مائتى متر مربع •

١١ - أن تترود الطوابق بنظام انذار حريق يدوى ذى الازرار •

١٢ - أن تترود الطوابق بإذاعة داخلية •

١٣ - أن يزود المبنى بغرفة تحكم ولوحة تسجيل لربط الانذار ومستشعرات الأبخرة البترولية والاذاعة الداخلية •

١٤ - أن يفحص عدد كلف من الافراد للقيام بمهام خدمة السلامة وأمن الحريق بالمحطة والجراج •

١٥ - أن تطبق أحكام نظام وتعليمات منع مصادر الاشتعال على اختلاف أنواعها •

مادة ٩ - يجب أن تتوافر في طلمبات البترول المقامة داخل الجراجات الصومية الاشتراطات المنصوص عليها في المادتين ١ و ٦ وكذلك الاشتراطات الآتية :

١ - ألا تريد سعة خزان الطلمبة على خمسمائة جالون وأن يوضع في مكان مأمون بعيدا عن وقوف أو مرور السيارات وأن تكون فتحة مليئة وماسورة التهوية موضوعة خارج الجراج في الهواء الطلق •

٢ - في حالة تعدد الخزانات أو زيادة سعتها عما هو مبين بالبعد السابق يجب اقامتها في حوش أو مكان سماوى تام التهوية ملحق بالجراج • وفي هذه الحالة يجب توافر الاشتراطات المنصوص عليها في البند الثانى من المادة ٧ •

وفي جميع الاحوال التى توضع فيها الخزانات متجاورة يجب اقامة حوائط فاصلة بينها من الخرسانة والطوب الاحمر بسك لا يقل عن ٢٥ سم أو حاجز من التراب لا يقل سمكه عن ٧٥ سم •

٣ - أن تزود الطلبة بداخل الجراج بالكمية أو الحد الذي ترى الجهة المختصة بصرف الرخصة لزومه من أجهزة وأدوات إطفاء الحريق الآتية :

• جهاز إطفاء رغوى سعة جالون

• جهاز إطفاء كيميائى سعة نصف جالون لإخلاء حريق الكهرباء

• جهدل رمل ناعم

• متر مكعب رمل ناعم

• كوريك

مادة ١٠ - فى تطبيق أحكام هذا القرار تمديد أنواع البترول وفقا لما هو مبين بالجدول الآتى :

| النوع | تعريفه | بعض ما يشتمل عليه من المستخرجات المعروفة عادة بالآتى |
|-------|--------|--|
|-------|--------|--|

(أ) المواد البترولية التى البوتلجاز ، بنزين الطيران ، بنزين تتل درجة اشتعالها من السيارات (جازولين) بنزين التنظيف البنزين ٧٦ درجة فهرنهيت ذو درجة الغليان الخاصة النافقة • البترول الخـلـم • وما فى درجتها •

(ب) المواد البترولية التى كيوسين • زيت الامساء التربنتين ، لا تتل درجة اشتعالها هوائت سبريت ، كيوسين الموتورات ، زيت ٧٦ درجة فهرنهيت البرافين وما فى درجتها • ولا تصل الى أكثر من ١٥٠ درجة فهرنهيت •

| النوع | تعريفه | بعض ما يشتمل عليه من المستخرجات المعروفة عادة بالآتي |
|-------|--|--|
| (ح) | المواد البترولية التي لا تقل درجة اشتعالها (المازوت) مشتقات الأسفلت ، وما في | زيت السولار الديزل ، زيت الوقود |
| | عن ١٥٠ درجة فهرنهايت | درجتها • |
| | ولا تصل الى أكثر من | |
| | ٢٥٠ درجة فهرنهايت | |
| | تجربة بنسكي مارتن • | |
| (د) | المواد البترولية التي لا تقل درجة اشتعالها | زيت التشحيم ، فازلين ، فالفلين ، زيت |
| | عن ٢٥٠ درجة فهرنهايت | شمع البرافين ، شحومات الأسفلت ، وما |
| | تجربة بنسكي مارتن • | في درجتها • |

- مادة ١١ — يلغى القرار رقم ١٢٥٨ لسنة ١٩٥٤ المشار اليه •
- مادة ١٢ — يعمل بهذا القرار من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية •
- تحريرا في ١١ جمادى الاولى سنة ١٣٧٦ (١٢ ديسمبر سنة ١٩٥٦) .
- وزير الشؤون البلدية والقروية

قرار وزير الاسكن والمراق رقم ٢٠١ لسنة ١٩٦٣
في شأن الاشتراطات العامة الواجب توافرها في محل
تكرير البترول^(١)

وزير الاسكن والمراق :

بعد الاطلاع على القانون رقم ٤٥٣ لسنة ١٩٥٤ في شأن المحال
الصناعية والتجارية وغيرها من المحال الملققة للراحة والمضرة بالصحة
والخطرة المعدل بالقرار بقانون رقم ٣٥٩ لسنة ١٩٥٦ ؛

وعلى القرار رقم ٤٢٦ لسنة ١٩٥٧ في شأن الاشتراطات العامة الواجب
توافرها في المحال الصناعية والتجارية وغيرها من المحال الملققة للراحة
والمضرة بالصحة والخطرة ؛

وعلى القرار رقم ١٦٤٩ لسنة ١٩٥٦ في شأن الاشتراطات العامة
الواجب توافرها في مستودعات ومحال بيع وطمبات البترول ومصطبات
تعيين السيارات ؛
وعلى ما ارتآه مجلس الدولة ؛

تسور :

أولاً - تعريف :

مادة ١ - يعطى للمصطلحات الواردة بهذا القرار التعريف الجيئة
قرين كل منها وذلك على الوجه الآتي :

(١) الواقع المصرية في ١٤ مايو سنة ١٩٦٤ - العدد ٢٨ .

معمل تكرير البترول :

منشأة تقوم باستلام وتقطير وتكرير وتصنيع البترول الخام أو مشتقاته للحصول على المنتجات البترولية المختلفة .

الحائط الحاجز (حائط النار) :

هو حائط من الخرسانة السمكيتة أو المبانى أو الأتربة أو أى مادة أخرى مناسبة غير قابلة للاحتراق بارتفاع كاف يحيط بالمصهرج أو المصاريج .

ويصمم بحيث يعجز السائل المتسرب لأى سبب أو يفصل ما بين محرك عادى وبين الآلة المدارة كما فى غرفة الطلبات لمنع انتشار النيران .

وحدة الرغوى :

هى سيارة مزودة بمصهرج لمادة السائل الرغوى والاجهزة اللازمة لتوليد الرغوى (الهوائية) ويجوز أن تكون مزودة بمصهرج للمياه .

المناطق الخطرة :

هى المناطق التى يحتفل حدوث حالات خطرة بها من التشغيل أو الاستعمال فى الظروف العادية أو يصدر منها اشعاعات ضارة أو غازات أو أبخرة أو سوائل أو أى مادة أخرى تعرض صحة الانسان أو حياته للضرر أو تلف الاجهزة والمنشآت .

الجو الخطر :

هو الجو الذى يحتوى على عناصر مشعة أو غازات أو أبخرة أو أية مادة أخرى بدرجة تركيز كاف بحيث يجب خطراً على صحة الانسان أو حياته أو على الأجهزة أو المنشآت .

جهاز ضد الارتعشة :

هو الجهاز المحصن بنطاء بحيث يتحمل فرقعة غاز أو بخار معين قد يحدث بداخله وكذلك يمنع اشتعال الغاز أو البخار المحيط به نتيجة شرارة أو فرقعة قد تحدث بداخله .

الرهاوى :

هو جهاز مرتفع ثابت أو متنقل توجه منه الرهاوى لمكافحة الحريق .

غالبى من الغازات :

تطلق على أى وعاء أو منطقة عندما تكون درجة تركيز الغازات السامة أو القابلة للاحتراق فى حدود النسبة المسموح بها لدخول الأشخاص بهذه الاوعية أو الاجهزة أو المناطق .

النيران المكشوفة :

تطلق على كل أنواع اللهب أو المواد المتوهجة أو المصابيح المادية أو شرارة اللحام بالكهرباء أو الحد اليدوية أو الميكانيكية التى قد يصدر منها شرر عند تشغيلها .

التصاريح :

هى ممررات تصدر من المسؤولين للسماح بإجراء أعمال معينة فى مناطق معينة .

الحديد البيريتوريكى :

هو عنصر الحديد أو مركباته فى حالة تسمح بسرعة الأكسدة عند تعرضه للهواء فيسخن لدرجة التوهج وقد يتكون من عنصر الحديد وهو على هيئة برادة وغالبا ما يكون على هيئة برادة كبريتور الحديد الذى يتكون فى وجود الميكيتول أو كبريتور الأيدروجين ؟

الأجهزة الخطرة :

هى الأجهزة التى يقترب على تشغيلها فى الظروف العادية وجود
أخطار أو غازات أو أبخرة أو سوائل تعرض العمال للضرر أو تلف المنشأة .

فنياً - أحكام عامة :

مادة ٢ - يجب فى معامل تكرير البترول توافر الاشتراطات العامة
الواجب توافرها فى المحال الصناعية والتجارية وغيرها من المحال المغلقة
للراحة والمضرة بالصحة والخطرة ، كما يجب توافر الاشتراطات الآتية :

١ - أن يسور موقع المعمل بسياح ثابت منشأ من مواد غير قابلة
للاحتراق ويارتفاع لا يقل عن مترين مع تشديد المراقبة حول المعمل .

٢ - أن يكون السور الخارجى للمعمل على مسافة لا تقل عن ٢٠٠
متر من المساكن من جميع الجهات .

٣ - ألا تقل المسافة بين جهاز حرق الغازات الزائدة عن الحاجة
وبين المساكن ويبنى أجزاء المعمل الأخرى من جميع الجهات عن
٣٠٠ متر .

٤ - ألا تقل المسافة بين السور الخارجى وبين الأجهزة الخطرة
داخل المعمل عن ١٥ متراً .

٥ - أن ينشأ المعمل من مواد غير قابلة للاحتراق .

٦ - أن يزود المعمل بمورد للمياه النظية الصالحة للاستعمال
الأدمى وطريقة صرفها أيا تكن عدد العمال .

٧ - أن ينظم المعمل تنظيمًا فنيًا وتصل أمكنة الأجهزة عن
مبنى المخازن والورش والمكاتب ومساكنه ذلك بطرق وأساليب ، كما
تنظم أجهزة المعمل من أفران وأبراج التقطير والمكثفات والمبردات وأجهزة

التبادل الحرارى وصهاريج التفريغ والمواسير بحيث تتم العمليات بطريقة سهلة آمنة .

٨ - أن يكون العمل خاليا من الضائش والاشجار التى قد تسبب اختلال الحريق .

٩ - التخلص من الغازات والأبخرة القابلة للاشتعال المتخلفة عن عمليات التكرير بأحدى الطرق الفنية لمنع التركيز الخطر .

وفى حالة حرقها بواسطة شلة فى الهواء يراعى الآتى :

(١) تزود الشلة بجهاز اشعال آمن وفعل يكون بعيدا عن مكان الشلة .

(ب) يسور فضاء حول ماسورة الشلة بسور مصمت من البناء أو التراب أو أى مادة أخرى مماثلة غير قابلة للاحتراق وبارتفاع لا يقل عن ٥٠ سم ويبعد هذا السور عن ماسورة الشلة بدائرة نصف قطرها لا يقل عن خمسة أمتار مركزها ماسورة الشلة .

(ج) لا يسمح للعمل بالدخول فى منطقة الشلة الا بعد التأكد من خلوها من الغازات أو الأبخرة القابلة للاشتعال .

١٠ - أن تخصص غرفة للغلايات تنشأ من مواد غير قابلة للاحتراق ويجوز ترك الغلايات بدون غرفة على أن تكون بعيدة عن الاجهزة الخطرة بمسافة لا تقل عن ٣٠ مترا إذا كانت محكمة الغلق وتعمل أوتوماتيكيا .

١١ - يراعى أن تكون الامكن المسقوفة جيدة التهوية والأضاءة .

١٢ - ألا يستعمل أى نوع من أنواع الاضاءة الصناعية غير الاضاءة بالكهرباء وأن تكون جميع مصابيح الاضاءة والمفاتيح وغيرها مصنوعة من مواد غير قابلة للاحتراق ومن النوع الذى لا تتسرب اليه الغازات كما لا يجوز داخل محل التكرير استعمال بطاريات من أى نوع الا البطاريات المصممة ضد الغازات .

١٧٧ بقول وثروة معدنية

١٣ - أن تكون الاضاءة ليلا متوفرة وبصفة خاصة في الممرات المعلقة والسلم المؤدية لها والاجهزة ومواقع تشغيل الاجهزة كفتح وقفل الصمامات وقراءة البيانات والمعدادات .

١٤ - أن تحفظ الأسلاك والكابلات الكهربائية معزولة وبمعدة عن درجات الحرارة المرتفعة .

١٥ - أن تكون الطرقات والممرات والارضيات والسلالم نظيفة وخالية من الزيوت المسكوبة والموائق كما يجب أن تكون أسطح السلالم والممرات مقاومة للترحلق .

١٦ - لا يجوز ترك الخرق المبللة بالزيوت مبعثرة أو ترك السوائل المسكوبة بل يجب وضعها في الأمكن أو الاوعية المعدنية المزودة بغطاء والمعدة لهذا الغرض كما لا يجوز ترك الفضلات مثل رواسب كبريتور الحديد (بيروغوريك) أو القلحا بجوار الاجهزة بل يجب التخلص من الخرق والفضلات بالطرق الفنية الآمنة .

١٧ - تميز خطوط الأنايبب التي فوق سطح الأرض بعلامات خاصة للدلالة على ما تصويه من مواد .

١٨ - أن تعدد أمكن الكابلات الكهربائية وأنايبب المواد البترولية التي تمر تحت أرضية المعمل بعلامات ظاهرة وتمنع عمليات الحفر بالمنطقة الا بتصريح كتابي من شخص مسئول وتحت اشراف الفنيين بالمعمل .

١٩ - ألا يقل ارتفاع أى جبال تثبيت أو كابلات أو مواسير أو ماشابه ذلك فوق الطرقات أو الممرات عن أربعة أمتار هكذا وضعت بغرض مؤقت بارتفاع أقل من ذلك فيجب أن توضع علامة حمراء مميزة وتتخذ الاجراءات اللازمة المترتبة على ذلك .

٢٠ - أن تصفى المخلفات السائلة المتجمعة من الاجهزة المختلفة قبل الصرف النهائي وذلك بواسطة اجهزة فصل الزيت من ذات الكفاءة العالية

٢٧٨ يتحول وثروة معدنية

كما تعالج المخلفات التي تحتوى على مواد كيميائية بطريقة تجعلها صالحة للصرف النهائى قبل خروجها من المعمل •

٢١ - أن تكون أعمال صرف دورات المياه مستقلة تماما عن أعمال صرف مخلفات المعمل الأخرى •

٢٢ - أن تكون أجهزة الصرف ذات سعة كافية لتسليد الطفق كما تقام حواجز حول المجارى المكشوفة ذات القطاعات الكبيرة •

٢٣ - أن تتروود كل مجارى مخلفات المعمل بعحد كاف من موانع امتداد اللهب •

٢٤ - يزود المعمل بورش للصيانة تكون مستوفاة للاشتراطات المقررة لكل •

٢٥ - أن تطبق الاشتراطات الخاصة بالصهاريج الواردة بالقرار الوزارى فى شأن الاشتراطات المسماة الواجب توافرها فى مستودعات البترول على أماكن تخزين البترول بالمعمل •

٢٦ - ألا يسمح بالتدخين أو إيقاد نيران سواء بداخل أماكن التكرير أو على مقربة منها وأن تترك كل علب الكبريت والولاعات وأدوات التدخين فى مكان خاص أمين قبل الدخول الى المعمل على أنه يجوز التصريح بالتدخين فى أماكن خاصة تحد لذلك بعد عمل الاحتياطات اللازمة •

٢٧ - ألا يسمح بدخول المعمل لغير المختصين به أو المشرفين عليه الا بتصريح خاص من المسئولين عن المعمل •

٢٨ - أن تكون وسائل النقل داخل المعمل من النوع الآمن الذى لا يحدث شرر على أن يكون انتقال هذه الوحدات داخل المعمل فى الطرقات المحددة ولا يجوز الخروج عنها الا بتصريح خاص •

٢٩ - أن تقام حواجز على أعمال الحفر أو العراقل وتوضع اضاءة حمراء معيزة عندها ليللا •

٣٠ - على من يؤدي عملاً خطراً أن يكون تحت مراقبة شخص آخر على الأتمتة .

٣١ - تزويد أماكن العمل بمعد كاف من وسائل الاغتسال .

٣٢ - أن تعد أماكن لخلع الملابس وتزود بدواليب ذات فتحات للتهوية ويكون الجزء المخصص لكل عمل من هذه الدواليب متمم الى قسمين منفصلين أحدهما للملابس العمل والآخر للملابس العادية .

٣٣ - أن تخصص غرفة أو أكثر للاسفلت الاولى والغيارات في مكان مناسب يسهل الوصول اليها بشرط ألا تزيد المسافة بين تلك الغرفة وأبعد مكان للعمل عن ٣٠٠ متر ما لم تتوافر وسيلة النقل السريع للمصابين كالسيارات وغيرها .

كما يجب توافر النفايات ومواد الاسعاف وأجهزة إلتفخس المزودة باسطوانات الاوكسجين بكميات تتناسب مع عدد العمال على أن يمهّد الى معرض أو معرضة تحمل شهادة التمرّيز معترف بها من وزارة الصحة لاجراء الاسعافات الاولى للمصابين .

٣٤ - أن تتوافر الملابس الوقائية الكافية واللائمة لكل عملية خاصة وأن يزود العمال بها وتكون في حالة نظيفة وصالحة للاستعمال بدنة مستمرة كما يجب أن تكون في متناول اليد للعمال المشتغلين في أماكن يحتمل تصاعد الأتربة والأبخرة والغازات الضارة بها وهي كالآتي :

(أ) أجهزة تنفس للوقاية من الاتربة والغازات والأبخرة الضارة .

(ب) أجهزة لوقاية الوجه والاعين من لثذاذ والغازات والأبخرة والاشعاعات الضارة كالقناعات والنظارات وكذلك للعمال الذين يعملون أمام أجهزة زجاجية تشتغل تحت ضغط مرتفع .

(ج) ملابس للوقاية من المواد الكيماوية ومن الحرارة مثل البديل والجاكيت والسروال والمرابيل والقفازات والأكمام .

(د) أحذية ذات رقبة طويلة لوقاية القدم من المواد الضارة وأحذية ذات مقدمة حديدية للوقاية من الصدمات .

(هـ) خوذات العمال الذين يعملون في أماكن يحتمل سقوط أشياء بها وكذلك للعمال الذين يعملون في أماكن معرضة للصدمات وكذلك يزود العمال الذين يعملون في إصلاح صمامات أو مواسير أو أى أجهزة تتوى على مواد كيميائية تحت ضغط بقناعات واقية من الكيماويات .

٣٥ - يراعى ألا تكون ملابس العمال ممزقة أو مبللة بالشحوم أو الزيوت .

٣٦ - يحاط العمال علما بجميع الأخطار التى يمكن أن يتعرضون لها من المواد أو الآلات أو غيرها .

ثالثا - الأجهزة :

مادة ٢ - يجب أن تتوافر في الأجهزة الاستراطات الآتية :

١ - أن تترك مسافات بين كل جهاز وآخر باتساع كاف حتى يتسنى إجراء عمليات الصيانة ولأماكن عمل الطرقات لسهولة مرور عربات الحريق وإجراء عمليات مكافحة وكذا لعدم انتشارا الحريق من جهاز لآخر .

٢ - أن توضح الآلات والمكينات التى تعبىر الأجهزة في مكان منفصل بعيد عنها بعدا كافيا لضمان سلامة تشغيلها .

٣ - أن يجرى فحص الأجزاء المختلفة من الأجهزة دوريا في أوقات تتناسب مع ظروف العمل وتدون نتائج الفحص في دفاتر تحد لذلك مبينا بها تفانات الأجزاء المهمة بالأجهزة ومعدل التآكل والتوصيلات وعمليات الصيانة اللازمة واستبدال الأجزاء غير الصالحة .

٤ - أن تروى الأجهزة التى تعمل تحت ضغط والتى يحتمل أن يرتفع فيها الضغط عن الضغط المسموح به وكذلك الأجهزة التى يحتمل أن ينخفض فيها الضغط إلى أقل مما يتصله الجهاز بصمامات أمان .

- ٥ - أن تزود الاجهزة بالمعدات الخاصة بالتخلص من وياستقبال المواد البترولية الموجودة به بطريقة آمنة عند حدوث خطر بذات الجهاز .
- ٦ - أن تزود الاجهزة بمشايات ثابتة تكون بانتساع كاف ومتينة ولها درابزين جيد التثبيت يوصل ما بين الاجزاء المختلفة وتكون لهذه المشايات أكثر من مفرج واحد خصوصا في الاماكن الخطرة كاماكن أبراج التقطير .

٧ - تغطي الأجزاء المعدنية الحاملة للاجهزة التي يكثر تعرضها لأخطار الحريق والتي تحمل كميات كبيرة من المواد البترولية بمواد تقاوم الحريق كالطوب الحرارى والاسيستس وأنواع الخرسانة المقاومة للحريق .

٨ - أن يكون كل جزء من الاوناش وآلات الرفع بما فيها مجموعة التروس الناقلة للحركة سواء كلنت ثابتة أو متحركة والاسلاك والحبال والسلاسل والخطافات وأماكن الارتكاز والتثبيت والطارات جيدة التركيب مصنوعة من معدن متين وقوية الاحتمال على أن يعنى بصيانتها وأن تفحص جيدا وتختبر بصفة دورية مرة على الاقل كل ستة شهور وتدون نتيجة الفحص والاختبار في دفتر يعد خصيصا لذلك .

٩ - تكون القضبان التي يتحرك عليها الونش وكذلك التي تتركب عليها الغرفة الخاصة بسائق الونش مصنوعة من مواد متينة ومثبتة تثبيتا صحيحا ومصممة بحيث تتحمل كافة الاحمال والمزوم وبصفة آمنة .

١٠ - أن يبين بوضوح على كل ونش مقدار أقصى حمل يتحملة ولا يجوز تشغيله بحمولة أكثر منها كما يراعى أن يبين على الاوناش المتحركة أقصى حمل لمختلف زوايا ذراع الرفع على أن تزود هذه الاوناش بجهاز تنبيه آلى يعمل تلقائيا عند زيادة الاحمال عما هو مقرر لكل زاوية .

١١ - تتخذ كل الاحتياطات لمنع تصادم الونش أو الحمولة بأحد العمال المشتغلين أو بالمنشآت والأجهزة الثابتة سواء في المستوى المرتفع أو في مستوى أرضية العنبر الذي يعمل به الونش واستعمال وسائل التنبيه عند تحريك الونش للتأكد من عدم وجود أشخاص تحته .

١٢ - تحدد الحمولة الفعالة للحيال والسلاسل والاسلاك والخطافات حسب نوعها وحجمها كما تحدد الحمولة الفعالة للحيال والسلاسل والاسلاك عند كل زاوية ولا يجوز أن تزيد الحمولة عن الحمولة الفعالة .

١٣ - أن يقوم بالعمل على الاوناش وقيلدتها عمال متعربون ذوي تدريب خاص كما يفهم العمال المشتغلين بالعنبر الموجود به الونش بالاحاطار التي يمكن أن تنتج عن تشغيله .

١٤ - لا يجوز دخول العمال الى الأجهزة المعلقة كالمصاريح أو أبراج التقطير أو ما شابه ذلك لأجراء عمليات الصيانة الا بعد الحصول على تصريح خاص من المختصين وبعد التأكد من خلو الجهاز من المواد الفسارة أو الخطرة ويجب أن تقطع توصيلات المواسير أو تقفل الوصلات مع تركيب وجه صامت على ألا يستعمل الهواء المضغوط لتفوية هذه الأجهزة في حالة احتمال وجود كبريتور الحديد (بيروموريك) بل يستعمل البخار أو أحد الغازات الضارة .

رابعاً - الكيماويات السامة والكأوية :

مادة ٤ - يجب أن يتوافر في أماكن استعمال الكيماويات السامة والكلوية الاستراطات الآتية :

١ - يراعى حماية الاسلاك والأجهزة الكهربائية من تأثير المسود أو الأبخرة المسببة للتآكل .

٢ - تعمل وسائل الوقاية من تساقط هذه المواد من المواسير عند مرورها فوق الطرقات .

٣ - أن تكون أماكن خلط البنزين بمركبات الرصاص بعيدة عن أجهزة معمل التكرير وتكاد تكون في مكان منفزل ويجهز هذا المكان بحمامات كافية وطريقة صرف كما يجهز بنواليب لحفظ ملابس العمال وصندوق صيدلية مزود بزجاجات من الكيروسين إذا لم يكن هناك برميل كبير منه وبوريك سائل وحمام للعين وغير ذلك من الادوية اللازمة ويلحق بمكان الخلط مخزن لبراميل رابع ائيل الرصاص تزود أرضيته بمجرى مكتشوفة من أنصاف مواسير الفخار المطلى بالطلاء الملحي •

٤ - يزود العمال الذين يقومون بخلط رابع ائيل الرصاص وصباغة البنزين المحتوى على رصاص أو صيانة الاجهزة أو الصهاريج التي كانت تحتوى على مركبات الرصاص بملابس داخلية وأخرى خارجية بيضاء وأحذية ذات رقبة طويلة وقفازات ومرايل من المطاط وقناعات واقية •

٥ - يراعى ضرورة استحمام العمال الذين يقومون بعملية خلط رابع ائيل الرصاص وصياغة البنزين المحتوى على رصاص وكذلك الذين يقومون بنظافة الصهاريج والوانى المحتوية على آثار الأئيل بعد العملية مباشرة كما يجب غسل الملابس التي كانوا يعملون بها ويكون الغسيل بالكيروسين إذا كان عليها نقط من محلول الأئيل ثم تغسل بالماء والصابون •

٦ - يراعى التخلص من المخلفات بعد عملية تنظيف الصهاريج المحتوية على آثار الأئيل بطريقة صحية أو دفنها في منطقة بعيدة عن المعمل •

٧ - تزود أماكن التعرض للإبخرة والغازات السامة بأجهزة تنفس مناسبة بعدد كاف •

٨ - تزود الاجهزة المتداول بها الكيماويات الضارة بأدشاش سريعة الفتح أو أحواض استحمام في أماكن مناسبة كما يزود صندوق الصيدلية

بهذه الامكنة بزجاجات تحتوى على غسول للمينين أو تزود هذه الامكنة
بنافورات تعمل بسهولة فى أمكنة ظاهرة •

خامسا — العمل الكيماوى :

مادة • — يجب أن يخصص فى معمل تكرير البترول معملا كيماويا
تتوافر فيه الاشتراطات الآتية :

١ — أن يكون موقع المعمل الكيماوى فى مكان آمن بعيدا بمساحة
كافية عن الاجهزة والصهاريج وما شابهها •

٢ — أن تخرن الكيماويات وعينات المنتجات المراد حفظها فى مخزن
منفصل عن مبنى المعمل الكيماوى ويراعى أن تكون أوعية العينات التى
تريد سعتها عن $\frac{1}{2}$ لتر من المعدن •

٣ — لا يجوز أن يوضع على منضدة العمل من السوائل القابلة
للاستعمال الا أقل كمية تكفى لاجراء الاختبار وتوضع السوائل السريعة
التبخر فى ثلاثة أو حوض من ثلج بمجرد استلامها •

٤ — لا يجوز سكب سائل ساخنة أو أسفلت أو زيوت ثقيلة فى
الاحواض أو البالوعات بل تجمع وتفرغ فى الاماكن المخصصة لذلك كما
لا يجوزلقاء قطع أو قشور الصوديوم فى الاحواض •

٥ — أن يجرى تبخير السوائل السامة فى دولاى مقل بمداخل
تخصص لذلك •

٦ — يجرى الكشف على أجهزة التقطير الزجاجية بالمعمل قبل اجراء
التجارب بها ويكون التسخين للمواد البترولية على نيران غير مباشرة •

٧ — يوضع حوض به رمل ناعم تحت جهاز التقطير اذا كانت الكمية
الجارى تقطيرها تزيد على ٢٠٠ سم •

٨ — لا يجوز استعمال الفم فى سحب المواد القوية أو السامة •

٩ — تلتصق ورقة على كل وعاء لتوضيح ما به •

بترول وثروة معدنية ٤٨٥

١٠ - يراعى وضع الزجاجات التى بها مواد سريعة الاشتعال أثناء العمل على صوانى لمنع انتشار ما بها فى المعمل فى حالة كسر هذه الزجاجات •

١١ - العناية التامة عند تغطية الزجاجات أو توصيل الأنابيب أو القضبان الزجاجية فى المعمل ويمكن استعمال قفازات فى ذلك •

١٢ - أن تغسل جميع الاوانى التى بها مواد سريعة الاشتعال قبل حفظها •

١٣ - فى حالة تخفيف حمض الكبريتيك يضاف الحامض الى الماء مع التقليب ويمكن اضافة الماء الى الحامض •

١٤ - يزود المعمل الكيماوى بدش وصندوق صيدلية به حمامات للمين وغير ذلك من الأدوات اللازمة •

ملاحضا - الوقاية من الحريق ووسائل مكافحتها :

مادة ٦ - يجب فى معامل تكرير البترول توافر اشتراطات الوقاية من الحريق ووسائل مكافحتها الآتية :

١ - أن توصل بالأرض جميع الأجهزة والآلات التى تهوى هياكل معدنية توصيلا كهربائيا جيدا •

٢ - أن تزود المباني بداخل المعمل بمخارج اضراسية تكون ظاهرة وتفتح أبوابها للخارج •

٣ - يمنع أى عمل من شأنه خروج لهب مباشر أو شرر الا يتمصرح كتابي خاص من شخص مسئول ويعد التأكد من خلو المنطقة من أى سبب لانتشار الحريق •

٤ - لا يجوز وضع أنابيب الاستيلين أو الايدروجين أو الاكسجين داخل الأجهزة عند لحامها كما يجب أن تكون معدات اللحام بعيدة عن الاجهزة مع نقلها بعد انتهاء العمل مباشرة •

٥ - لا يجوز استخدام أى مزيلات من البترول من النوع ١ ، ب
فى أغراض التنظيف بل تستعمل مواد التنظيف الأخرى التى تتناسب مع
كل عملية وفى الحالات الاضطرارية يكون ذلك بتمريح كتابى .

٦ - يزود المعمل بوسيلة انذار ذات كفاءة تتناسب مع مساحة
المعمل لاستخدامها للتنبيه فى حالات الطوارئ والحريق وتكون دلالاتها
واضحة مميزة .

٧ - أن يعرب عدد كبير من العمال لاستعمال أجهزة الاطفاء ويكونون
على علم بإمكان هذه الاجهزة .

٨ - أن يزود المعمل بقسم لمكافحة الحريق كامل بالمعدات
اللازمة .

٩ - أن يزود المعمل بالكمية أو العدد الذى ترى السلطة المختصة
بالترخيص لزمومه من أجهزة وأدوات اطفاء الحريق الآتية :

• جهاز رغوى سعة ١٠ لترات

• جهاز رغوى سعة ٤٠ لترا

• جهاز رغوى سعة ١٦٠ لترا

• جهاز ذى البودرة الجافة

• جهاز اطفاء ثانى أكسيد الكربون

• جهاز اطفاء رابع كلوريد الكربون

• جهاز اطفاء رابع كلوريد الكربون

• جردل رمل ناعم

• متر مكعب رمل ناعم

حقيقية حريق قطر ١/٢ بوصة كاملة بالخرطوم والبيزبان من الطراز
المستعمل بفرقة المطافى الحكومية .

وتوزع أجهزة وأدوات اطفاء الحريق الخفيفة واليدوية على أجزاء
المعمل المختلفة بحيث تستقل كل وحدة بمجموعة كافية منها .

وتوزع خراطيم البخار على الأجزاء الخطرة المختلفة من الأجهزة كما تركب بالافران أجهزة ثابتة لتزويدها بالبخار لمكافحة الحريق بها على أن توضع المحابس في مكان آمن بعيدة عن الافران ومفصولة عنها بحائط من المواد العازلة للحرارة أو من المباني .

١٠ - يزود المعمل بأجهزة توليد الرغوى والمواد الرغوية الكافية لمكافحة الحريق في أكبر صهريج بالمعمل في وقت واحد لمدة ساعة أيا كانت محتويات هذين الصهريجين على أن تحسب كميات الرغوى اللازمة لمكافحة الحريق بأى صهريج على أساس ٢٥ لترا رغوى للتر من سطح الصهريج في الدقيقة على الأقل .

١١ - يزود المعمل بمورد مياه لاطفاء الحريق بضغط لا يقل عن ٧٠٠٠ كيلو سم^٢ أثناء التشغيل ومسعة كافية بحيث تحقق الآتى :

(أ) توليد الرغوى لمكافحة الحريق في أكبر صهريج .

(ب) تبريد أربع صهاريج أخرى مجاورة لها على أن تكون كمية مياه التبريد تتراوح بين ١ ١/٢ متر مكعب لكل متر طولى من محيط الصهريج في الساعة .

(ج) مكافحة الحريق في أجهزة المعمل المختلفة .

وتوزع حنفيات الحريق على جوانب الطرقات على أن تزود كل نقطة بحنفيتين على الأقل على أن تركب أجهزة التبريد والرغوى الثابتة على الصهاريج المحتوية على بتقول خام ومنتجات البترول البيضاء .

١٢ - أن تزود الأجهزة الخاصة برفع ضغط المياه الى الدرجة المطلوبة بمصدر قوى مستقل لا يعتمد على التيار الكهربائى لادارته أثناء الصريق .

مادة ٧ - ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ، ويعمل به من تاريخ نشره “

التعديلات التشريعية للموضوع

| م | النص المعدل | مكان النشر ص | أداة التعديل | مكان النشر | |
|----|-------------|--------------------|--------------|------------|------|
| | | | | ملحق | صفحة |
| ١ | | | | | |
| ٢ | | | | | |
| ٣ | | | | | |
| ٤ | | | | | |
| ٥ | | | | | |
| ٦ | | | | | |
| ٧ | | | | | |
| ٨ | | | | | |
| ٩ | | | | | |
| ١٠ | | | | | |
| ١١ | | | | | |
| ١٢ | | | | | |
| ١٣ | | | | | |
| ١٤ | | | | | |
| ١٥ | | | | | |
| ١٦ | | | | | |
| ١٧ | | | | | |
| ١٨ | | | | | |
| ١٩ | | | | | |
| ٢٠ | | | | | |

التعديلات التشريعية الموضوع

| م | النص المقترح | مكان النشر ص | أداة التعديل | مكان النشر | |
|----|--------------|-----------------|--------------|------------|------|
| | | | | ملحق | صفحة |
| ١ | | | | | |
| ٢ | | | | | |
| ٣ | | | | | |
| ٤ | | | | | |
| ٥ | | | | | |
| ٦ | | | | | |
| ٧ | | | | | |
| ٨ | | | | | |
| ٩ | | | | | |
| ١٠ | | | | | |
| ١١ | | | | | |
| ١٢ | | | | | |
| ١٣ | | | | | |
| ١٤ | | | | | |
| ١٥ | | | | | |
| ١٦ | | | | | |
| ١٧ | | | | | |
| ١٨ | | | | | |
| ١٩ | | | | | |
| ٢٠ | | | | | |

التعديلات التشريعية الموضوع

| م | النص المنقّل | مكان النشر ص | أداة التعديل | مكان النشر | |
|----|--------------|--------------------|--------------|------------|------|
| | | | | ملحق | صفحة |
| ١ | | | | | |
| ٢ | | | | | |
| ٣ | | | | | |
| ٤ | | | | | |
| ٥ | | | | | |
| ٦ | | | | | |
| ٧ | | | | | |
| ٨ | | | | | |
| ٩ | | | | | |
| ١٠ | | | | | |
| ١١ | | | | | |
| ١٢ | | | | | |
| ١٣ | | | | | |
| ١٤ | | | | | |
| ١٥ | | | | | |
| ١٦ | | | | | |
| ١٧ | | | | | |
| ١٨ | | | | | |
| ١٩ | | | | | |
| ٢٠ | | | | | |

براءات الاختراع والملكية الصناعية

- **القسم الأول – في براءات الاختراع والرسوم والنماذج الصناعية •**
- **القسم الثاني – في مزاولة مهنة وكلاء البراءات •**
- **القسم الثالث – في الاتفاقات الدولية الخاصة بحماية الملكية الصناعية •**

القسم الأول

في براءات الاختراع والرسوم والنماذج الصناعية

القانون رقم ١٣٢ لسنة ١٩٤٩.

خاص ببراءات الاختراع والرسوم والنماذج الصناعية (١)

نحن فاروق الأول ملك مصر :

قرر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون رقم ١٣٢ لسنة ١٩٤٩ ، وقد صدقنا عليه وأصدرناه :

الباب الأول

براءات الاختراع (٢)

أقسام الأول - أحكام عامة

مادة ١ - تمنح براءة اختراع وفقا لأحكام هذا القانون عن كل ابتكار جديد قابل للاستغلال الصناعي سواء أكان متملحا بمنتجات صناعية جديدة أم بطرق أو وسائل صناعية مستحدثة أم بتطبيق جديد لطرق أو وسائل صناعية معروفة (٣) .

-
- (١) الوقائع المصرية في ٢٥ أغسطس سنة ١٩٤٩ - العدد ١١٢ .
(٢) صدر قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة رقم ٥٤٢ لسنة ١٩٦٩ .
(٣) الجريدة الرسمية في ١٩٦٩/٤/٢٤ - العدد ١٧) ونص في مادته الأولى على أن « تتولى وزارة البحث العلمي مباشرة الاختصاصات المنصوص عليها في القانون رقم ١٣٢ لسنة ١٩٤٩ المشار اليه فيما يتعلق ببراءات الاختراع » .
(٣) قضت محكمة النقض بأن مواد المادة الأولى من القانون رقم ١٣٢ لسنة ١٩٤٩ ، أن الشرط الأساسي في الاختراع أن يكون هناك ابتكار يستحق الحماية ، وهذا الابتكار قد يتجلى في فكرة أصلية جديدة فيخلق صاحبها ناتجا جديدا ، وقد تتخذ الفكرة الابتكارية شكلا آخر ينحصر في الوسائل التي يمكن من طريقها تحقيق نتيجة كانت تعتبر غير ممكنة في نظر الفن الصناعي القائم قبل الابتكار ، وقد يكون موضوع النشاط الابتكاري مجرد التوصل الى تطبيق

مادة ٢ - لا تمنح براءة اختراع عما يأتى :

(١) الاختراعات التى ينشأ عن استغلالها اخلال بالآداب أو بالنظام العام .

(ب) الاختراعات الكيميائية المتعلقة بالأغذية أو العقاقير الطبية أو المركبات الصيدلانية الا اذا كانت هذه المنتجات تصنع بطرق أو عمليات كيميائية خاصة وفى هذه الحالة الأخيرة لا تنصرف البراءة الى المنتجات ذاتها بل تنصرف الى طريقة صنعها .

مادة ٣ - لا يعتبر الاختراع جديدا كله أو جزء منه فى الحالتين الآتيتين :

٢ - اذا كان فى خلال الخمسين سنة السابقة على تاريخ تقديم طلب البراءة قد سبق استعمال الاختراع بصفة علنية فى مصر أو كان قد نشر عن وصفه أو عن رسمه فى نشرات أذيعت فى مصر ، وكان الوصف أو الرسم الذى نشر من الموضوع بحيث يكون فى امكان ذوى الخبرة استغلاله .

٢ - اذا كان فى خلال الخمسين سنة السابقة على تاريخ تقديم طلب البراءة قد سبق اصدار براءة عن الاختراع أو عن جزء منه لغير المخترع أو لغير من آلت اليه حقوقه أو كان قد سبق للغير أن طلب براءة عن الاختراع ذاته أو عن جزء منه فى المدة المذكورة .

جديد لوسيلة مقرر من قبل وليس من الضروري أن تكون النتيجة جديدة ، بل الجديد هو الربط بين الوسيلة والنتيجة واستخدام الوسيلة فى فرض جديد ، ويسمى البراءة فى هذه الحالة براءة الوسيلة وهى تنصب على حماية التطبيق الجديد . لما الرسوم والنماذج وهى ابتكارات ذات طابع فنى يكسب المنتجات الصناعية جمالا وذكوا أى انها تتعلق بالفن التطبيقي أو الفن الصناعى لمصنوب (نقض جنقى ١٩٦٩/٤/٢١ - موسوعتنا الذهبية - الجزء الاول - مقرة ١٩٢٩) .

مادة ٤ - يعد بوزارة التجارة والصناعة سجل يسمى « سجل براءات الاختراع » تقيد فيه البراءات وجميع البيانات المتعلقة بها ونفا لأحكام هذا القانون وللقرارات التي تصدر تنفيذا له .

مادة ٥ - للأشخاص الآتى ذكرهم حق طلب براءات الاختراع .

١ - المصريين .

٢ - الأجانب الذين يقيمون في مصر ، أو الذين لهم فيها مؤسسات صناعية أو تجارية .

٣ - الأجانب الذين ينتمون الى بلاد تعامل مصر معاملة المثل ، أو يقيمون بتلك البلاد ، أو يكون لهم فيها مط حقيقى .

٤ - الشركات أو الجمعيات أو المؤسسات أو جماعات أرباب الصناعة أو المنتجين أو التجار أو العمال ، التي تؤسس في مصر أو بلاد تعامل مصر معاملة المثل ، متى كانت متمتعاً بالشخصية المعنوية .

٥ - المصالح العامة .

مادة ٦ - يكون الحق في البراءة للمخترع أو لمن آلت اليه حقوقه . وإذا كان الاختراع نتيجة عمل مشترك بين عدة أشخاص كان الحق في البراءة لهم جميعا شركة وبالتساوى بينهم ، ما لم يتفقوا على خلاف ذلك أما اذا كان قد توصل الى الاختراع عدة أشخاص كل منهم مستقل عن الآخر فيكون الحق في البراءة لمن أودع طلبه قبل الآخرين .

مادة ٧ - اذا كلف شخص آخر الكشف عن اختراع معين فجميع الحقوق المترتبة على هذا الاختراع تكون للأول ، وكذلك لأصاحب العمل جميع الحقوق المترتبة على الاختراعات التي يستعدها العامل أو المستخدم أثناء قيام رابطة العمل أو الاستخدام ، متى كان الاختراع في نطاق العقد أو رابطة العمل أو الاستخدام .

ويذكر اسم المخترع في البراءة ، وله أجره على اختراعه في جميع الحالات فإذا لم يتفق على هذا الأجر كان له الحق في تعويض عادل ممن كلفه الكشف عن الاختراع ، أو من صاحب العمل .

مادة ٨ - في غير الأحوال الواردة في المادة السابقة ، وعندما يكون الاختراع ضمن نشاط المنشأة العامة أو الخاصة الملحق بها المخترع ، يكون لصاحب العمل الخيار بين استغلال الاختراع ، أو شراء البراءة مقابل تعويض عادل يدفعه للمخترع ، على أن يتم الاختيار في خلال ثلاثة أشهر من تاريخ الاخطار بمنح البراءة .

مادة ٩ - الطلب المقدم من المخترع للحصول على براءة اختراع في خلال سنة من تاريخ تركه المنشأة الخاصة أو العامة ، يعتبر كأنه قدم في خلال تنفيذ العقد أو قيام رابطة العمل أو الاستخدام ، ويكون لكل من المخترع وصاحب العمل جميع الحقوق المنصوص عليها في المادتين السابقتين تبعا للأحوال .

مادة ١٠ - تخول البراءة مالكة دون غيره الحق في استغلال الاختراع بجميع الطرق .

مادة ١١ - لا يسرى حكم البراءة على من كان يستغل الاختراع صناعيا أو قام بالأعمال اللازمة لاستغلاله بحسن نية قبل تقديم طلب البراءة ، فيكون له حق استغلال الاختراع لحاجات منشأته ، دون أن ينتقل هذا الحق مستقلا عن المنشأة ذاتها .

مادة ١٢ - مدة براءة الاختراع خمس عشرة سنة - تبدأ من تاريخ طلب البراءة .

ولصاحب البراءة الحق في طلب تجديدها مرة واحدة لمدة لا تتجاوز خمس سنوات ، بشرط أن يطلب التجديد في السنة الأخيرة ، وأن يثبت أن للاختراع أهمية خاصة ، وأنه لم يجن منه ثمرة تتناسب مع جهوده ونفقاته .

والقرار الصادر من إدارة البراءات في شأن التجديد قابل للطعن أمام اللجنة المختصة عليها في المادة ٢٢ من هذا القانون ويقدم الطعن بالشروط وفي المواعيد التي تحددها اللائحة التنفيذية ، وقرار اللجنة في هذا الشأن نهائي .

أما البراءات التي تمنح وفقاً لأحكام الفقرة (ب) من المادة الثانية من هذا القانون ، فتكون مدتها عشر سنوات غير قابلة للتجديد .

مادة ١٢ - (مستبدلة بالقانون ٤٧ لسنة ١٩٨١) يؤدي عند تقديم طلب براءة الاختراع أو طلب التجديد رسم مقداره خمسون جنيهاً (٥٠ ج) .

كما يؤدي رسم سنوي ابتداء من السنة الثانية حتى انتهاء مدة البراءة طبقاً للفئات المبينة بالجدول المرفق .

ويجوز بقرار من الوزير المختص زيادة فئات الرسم المحددة بهذا القانون بما لا يجاوز ٥٠٪ من قيمتها .

ولا ترد هذه الرسوم بأية حال .

مادة ١٤ - (معدلة بالقانون ٤٧ لسنة ١٩٨٢) إذا كان موضوع الاختراع ادخال تعديلات أو تحسينات أو إضافات على اختراع سبق أن منحت عنه براءة ، جاز لصاحب هذه البراءة أن يطلب وفقاً لأحكام المادتين ١٥ ، ١٦ من هذا القانون براءة إضافية تنتهي مدتها بانتهاء مدة البراءة الأصلية ويؤدي عند تقديم الطلب رسم مقداره خمسة وعشرون جنيهاً (٢٥ ج)^(١) .

(١) قضت محكمة النقض بأنه لا تطبق المادة ١٤ من القانون رقم ١٣٢ لسنة ١٩٤٩ إلا حيث يكون موضوع الاختراع تحسينات أو تحسينات أو إضافات يدخلها صاحبه على اختراع له سبق أن منحت منه براءة اختراع (نقض مدني ١٦/١٢/١٩٧٢ - موسوعة الذهبية - الجزء الرابع - لفرة ١) .

وإذا ألغيت البراءة الأصلية لعدم دفع الرسوم المقررة فإن البراءة الإضافية تصبح لاغية • أما إذا ألغيت البراءة الأصلية لسبب آخر أو أبطلت فإن البراءة الإضافية تظل قائمة بعد دفع الرسوم المقررة في الفقرة الثانية من المادة السابقة ، وتصبح مستقلة عن البراءة الأصلية ، وتعتبر مدتها من تاريخ هذه البراءة •

مادة ١٤ (مكرراً) - (مضافة بالقانون ٤٧ لسنة ١٩٨١) يجوز للجهة المختصة ببراءات الاختراع بالنسبة لطالبي تسجيل الاختراعات من المبررين النظر في اعفائهم من كل أو بعض الرسوم المستحقة لتسجيل طلباتهم ويصدر الوزير المختص القرارات والضوابط المنظمة لذلك •

الفصل الثاني

لجراوات طلب البراءة

مادة ١٥ - يقدم طلب البراءة من المخترع أو ممن آلت اليه حقوقه الى اداة براءات الاختراع ، وفقاً للأوضاع والشروط التي تحددها اللائحة التنفيذية •

ولا يجوز أن يتضمن طلب البراءة أكثر من اختراع واحد •

مادة ١٦ - يرفق بطلب البراءة وصف تفصيلي للاختراع ، وطريقة استغلاله ويجب أن يشتمل الوصف بطريقة واضحة على العناصر الجديدة ، التي يطلب صاحب الشأن حمايتها ويرفق بالطلب رسم للاختراع عند الاقتضاء وذلك كله بالكيفية التي تحددها اللائحة التنفيذية •

مادة ١٧ - يجوز لطالبي البراءة أن يقوموا باستغلال اختراعهم من تاريخ تقديم الطلب •

مادة ١٨ - تخصص ادارة براءات الاختراع طلب البراءة ومرفقاته للتحقق مما يلي يأتي :

براءات الاختراع والملكية الصناعية ٤٩٩

- ١ - أن الطلب مقدم وفقا لأحكام المادة ١٥ من هذا القانون .
- ٢ - أن الوصف والرسم يصوران الاختراع بكيفية تسمح لأرباب الصناعة بتنفيذه .
- ٣ - أن المخلصر المبتكرة التي يطلب صاحب الشأن حمايتها واردة في الطلب بطريقة محددة واضحة .

مادة ١٩ - لإدارة براءة الاختراع أن تكلف الطالب اجراء التعديلات التي ترى وجوب ادخلها على الطلب وفقا لأحكام المادة السابقة ، وذلك في ظرف المدة التي تحددها اللائحة التنفيذية ، فإذا لم يتم الطالب بهذا الاجراء اعتبر متنازلا عن طلبه .

وللطالب أن يتظلم من قرار ادارة براءات الاختراع بشأن هذه التعديلات أمام اللجنة المنصوص عليها في المادة ٢٢ من هذا القانون ، وذلك بالأوضاع وفي المواعيد التي تحددها اللائحة التنفيذية .
وقرار اللجنة في هذا الشأن نهائى غير قابل للطعن .

مادة ٢٠ - إذا توافرت في طلب البراءة الشروط المنصوص عليها في المادة ١٨ من هذا القانون قامت ادارة براءات الاختراع بالاعلان عن الطلب بالطريقة التي تحددها اللائحة التنفيذية .

مادة ٢١ - يجوز لكل ذى شأن أن يقدم لإدارة البراءات في الميعاد الذى تحدده اللائحة التنفيذية اخطارا كتابيا بمعارضته في اصدار البراءة ويجب أن يشتمل هذا الاخطار على أسباب المعارضة .

مادة ٢٢ - (معدلة بالقانون ٤٥٣ لسنة ١٩٥٣) تنص في المعارضة لجنة تشكل بقرار يصدره وزير التجارة والصناعة .
وتتكون اللجنة من ثلاثة أعضاء يكون أحدهم من قسم الرأى في

..... براءات الاختراع والملكية الصناعية

مجلس الدولة وللجنة أن تستعين برأى ذوى الخبرة من موظفى الحكومة
أو غيرهم (١) .

مادة ٢٢ - القرار الصادر من اللجنة فى المعارضة يجوز الطعن
فيه أمام محكمة القضاء الإدارى بمجلس الدولة فى ميعاد ثلاثين يوما
من تاريخ إخطار صاحب الشأن به وتتصل المحكمة فى هذا الطعن على
وجه الاستجبال .

مادة ٢٤ - منح البراءة لمصاحب الحق فيها يكون بقرار من وزير
التجارة والصناعة ، ويشهر هذا القرار بالكيفية التى تبينها اللائحة
التنفيذية .

(١) صدر قرار وزير التوين والتجارة الداخلية رقم ١٧٤ لسنة ١٩٧٢ .
(الوقائع المصرية فى ١٩٧٢/٧/٢٥ - العدد ١٦٦) بشأن تشكيل اللجنة
المختصة عليها فى المادة ٢٢ من القانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٤٩ الخاص
ببراءات الاختراع والرسوم والنماذج الصناعية ونص على الآتى :

مادة ١ - تشكل اللجنة المختصة عليها فى المادة ٢٢ من القانون
رقم ١٢٢ لسنة ١٩٤٩ المشار إليه على الوجه الآتى :

السيد وكيل وزارة التوين والتجارة الداخلية الذى يدخل
فى اختصاصه الإشراف على مصلحة التسجيل
التجلى
رئيسا

السيد مستشار الدولة لإدارة الفتوى والتشريع بوزارة
التوين والتجارة الداخلية أو من يقوم مقامه
السيد المستشار للتقوى لوزارة التوين والتجارة
الداخلية
أعضاء

مادة ٢ - تختص هذه اللجنة بالنظر فى التظلمات من قرارات إدارة
الرسوم والنماذج الصناعية برفض تسجيل الرسم أو النموذج .

مادة ٣ - يلغى القرار رقم ٢٢٤ لسنة ١٩٦٨ المشار إليه .

مادة ٤ - يمل بهذا القرار من تاريخ نشره بالوقائع المصرية ،

تحريرا فى ٢٦ ربيع الآخر سنة ١٣٩٢ (٢٩ مايو سنة ١٩٧٢) .

مادة ٢٥ - إذا ظهر لإدارة براءات الاختراع أن الاختراع خاص بشؤون الدفاع ، أو أن له قيمة عسكرية ، فعليها أن تطلع وزارة الحربية والبحرية فوراً على طلب البراءة والوثائق الملحقه به ،

ولوزير الحربية والبحرية أن يعارض في إعلان طلب البراءة إذا رأى فيه مساساً بشؤون الدفاع ، وله وللنائب نفسه أن يعارض في نشر أو إعلان القرار الصادر بمنح البراءة لصاحب الاختراع ، وذلك في ظرف شهر من تاريخ تقديم الطلب أو من تاريخ صدور القرار .

ولوزير الحربية والبحرية في ظرف ثلاثة أشهر من تاريخ تقديم طلب البراءة المعارضة في منح البراءة للطالب مقابل شراء الاختراع منه ، أو الاتفاق معه على استغلاله .

مادة ٣٦ - يجوز لطلب براءة الاختراع أو لصاحبها أن يقدم في أي وقت طلباً بتعديل مواصفات الاختراع أو رسمه ، مع بيان ماهية التعديل وأسبابه ، بشرط ألا يؤدي التعديل إلى المساس بذاتية الاختراع .
وتتبع في شأن هذا الطلب نفس الاجراءات الخاصة بطلب البراءة .

مادة ٣٧ - لكل شخص أن يعصل على صور من طلبات البراءات والمستندات الخاصة بها . وعلى مستخرجات من سجل براءات الاختراع وله كذلك أن يطلع على الطلبات والمستندات والسجل ، وذلك بالكيفية المبينة في اللائحة التنفيذية .

الفصل الثالث

انتقال ملكية البراءة ورهنها والحجز عليها

مادة ٣٨ - ينتقل بالميراث الحق في البراءة ، وجميع الحقوق المترتبة عليها .

وكذلك تنتقل ملكية براءة الاختراع كلها أو بعضها ، بعوض وبغير عوض ، كما يجوز رهنها .

٥٠٢ براءات الاختراع والملكية الصناعية

ومع عدم الاخلال بأحكام القانون رقم ١١ لسنة ١٩٤٠ الخاص
ببيع المحال التجارية ورجوعها ، لا تنتقل ملكية البراءة ، ولا يكون رهنها
حجة على الغير الا من تاريخ التأشير بذلك في سجل البراءات .

ويكون النشر عن انتقال ملكية البراءة ورجوعها بالأوضاع التي تقرها
اللائحة التنفيذية .

مادة ٢٩ - يجوز للدائنين أن يحجزوا على براءات الاختراع
الخاصة بمدينهم ، وفقا لما هو مقرر في قانون المرافعات لمحجز الأعيان
المنقولة أو حجز ما للمدين لدى الغير ، وتمضى ادارة البراءات من الأحكام
المتعلقة باقرار المحجوز لديه بما في ضمته قبل المحجوز عليه .

ويجب على الدائن أن يطن المحجـز ومحضر مرسى الزاد لادارة
البراءات للتأشير بهما في السجل . ولا يحتج بهما قبل الغير الا من
تاريخ ذلك التأشير .

وينشر عن المحجز بالكيفية التي تقرها اللائحة التنفيذية .

الفصل الرابع

الترخيم الاجبارى باستغلال الاختراعات ونزع ملكيتها

للمنفعة العامة

مادة ٣٠ - اذا لم يستغل الاختراع في مصر خلال ثلاث سنوات
من تاريخ منح البراءة ، أو عجز صاحبه عن استغلاله استغلالا وافيا
بحاجة البلاد وكذلك اذا أوقف استغلال الاختراع مدة سنتين متتاليتين
على الأكل جاز لادارة البراءات أن تمنح رخصة اجبارية باستغلال
الاختراع لأى شخص رفض صاحب البراءة التنازل له عن حق الاستغلال
أو علق تنازله على شروط مالية باهظة .

ويشترط لمنح الرخصة الاجبارية أن يكون طالبا قادرا على استغلال الاختراع بصفة جدية ويكون لمصاحب البراءة الحق في تعويض مناسب .

وعلى ادارة البراءات أن تعلن صاحب البراءة بصورة من الطلب المذكور وعليه أن يقدم لها في الميعاد الذي تحدده اللائحة التنفيذية ردا كتابيا على هذا الطلب وإذا لم يصل الرد في الميعاد المحدد أصدرت الإدارة قرارا بقبول الطلب أو رفضه ، ولها أن تعلق القبول على ما تراه من الشروط وقرار الادارة قابل للطعن أمام محكمة القضاء الإداري بمجلس الدولة في ميعاد ثلاثين يوما من تاريخ اخطار صاحب الشأن به .

مادة ٣١ - إذا رأت ادارة البراءات الاختراع برغم فوات المواعيد المنصوص عليها في الفقرة الاولى من المسادة السابقة أن عدم استغلال الاختراع يرجع الى أسباب خارجة عن ارادة صاحب البراءة جاز لها أن تمنحه مهلة لا تتجاوز سنتين لاستغلال الاختراع على الوجه الأكمل .

مادة ٣٢ - إذا كان لاستغلال الاختراع أهمية كبرى للصناعة القومية وكان هذا الاستغلال يستلزم استخدام اختراع آخر سبق منح براءة عنه جاز لادارة البراءات منح مالك الاختراع ترخيصا اجباريا باستغلال الاختراع السابق وذلك اذا رفض مالك الاتفاق على الاستغلال بشروط معقولة .

كما يجوز على عكس ما تقدم أن يمنح مالك الاختراع السابق ترخيصا اجباريا باستغلال الاختراع اللاحق اذا كان لاختراعه أهمية أكبر .

ويراعى في منح التراخيص ، وفي تقدير التعويض المستحق لأحد صاحبي الاختراع على الآخر الشروط والأوضاع المشار اليها في المادة ٣٠ من هذا القانون .

وقرار الادارة في هذا الشأن قابل للطعن أمام محكمة القضاء

٥٠٤ براءات الاختراع والملكية الصناعية

الادارى بمجلس الدولة في ميعاد ثلاثين يوما من تاريخ اخطار صاحب الشان .

مادة ٣٣ - يجوز بقرار من وزير التجارة والصناعة نزع ملكية الاختراعات لأسباب تتعلق بالمنفعة العامة أو بالدفاع الوطنى ، ويصح أن يكون ذلك شاملا لجميع الحقوق المترتبة على البراءة أو على الطلب المقدم عنها ، كما يصح أن يكون مقصورا على حق استغلال الاختراع لصالحات الدولة .

وفي هذه الاجوال يكون لصاحب البراءة الحق في تعويض عادل .
ويكون تقدير التعويض بمعرفة اللجنة المنصوص عليها في المادة ٢٢ .
ويكون التظلم من قرارها أمام محكمة القضاء الادارى بمجلس الدولة ، وفي ظرف ثلاثين يوما من تاريخ اعلان قرار اللجنة للمتظلم .

الفصل الخامس

انتهاء براءة الاختراع ويطلائها

مادة ٣٤ - تنتفى الحقوق المترتبة على براءة الاختراع في الأحوال الآتية :

- (أ) انقضاء مدة الحماية التى تفولها براءة الاختراع وفقا لنص المادة الثانية عشرة من هذا القانون .
- (ب) تنازل صاحب براءة الاختراع عنها .
- (ج) صدور حكم حائز لقوة الشئ الملقى به بىطلان البراءة .
- (د) عدم دفع الرسوم المستحقة فى سبعة سكة شهور من تاريخ استحقاقها .

ويطلى عن البراءات المنتهية فى الأحوال السابقة بالكيفية التى تعينها اللائحة التنفيذية .

براءات الاختراع والملكية الصناعية ٥٥٥

مادة ٢٥ - لإدارة براءات الاختراع ولكل ذي شأن أن يطلب إلى محكمة القضاء الإداري بمجلس الدولة الحكم بإبطال البراءات التي تكون قد منحت مخالفة لأحكام المادتين ٢ و ٣ من هذا القانون وتقوم الإدارة المذكورة بإلغاء هذه البراءات متى تقدم لها حكم بذلك حائز لقوة الشيء المقضي به .

ويجوز للمحكمة أن تحكم ، بناء على طلب إدارة براءات الاختراع أو بناء على طلب ذي الشأن ، بإضافة أي بيان للسجل قد أغفل تدوينه به أو بتعديل أي بيان وارد فيه غير مطابق للحقيقة أو بحذف أي بيان دون به بغير وجه حق .

مادة ٣٦ - إذا لم يستغل الاختراع في مصر في السنتين التاليتين لمنح رخصة إجبارية به ، جاز لكل ذي شأن أن يطلب إلى إدارة براءات الاختراع إلغاء البراءة الممنوحة عنه .

الباب الثاني

الرسوم والنماذج الصناعية

مادة ٣٧ - فيما يتعلق بتطبيق هذا القانون يعتبر رسماً أو نموذجاً صناعياً كل ترتيب للخطوط أو كل شكل جسم باللون أو بغير اللون ، لاستخدامه في الإنتاج الصناعي بوسيلة آلية أو يدوية أو كيميائية (١) .

(١) قضت محكمة النقض بأن المادة ٣٧ من القانون رقم ١٢٢ لسنة ١٩٤٩ في شأن براءات الاختراع والرسوم والنماذج الصناعية إذ نصت على أن يعتبر رسماً أو نموذجاً صناعياً كل ترتيب للخطوط أو شكل جسم باللون أو بغير اللون لاستخدامه في الإنتاج الصناعي بوسيلة آلية أو يدوية أو كيميائية فقد دلت على أن الرسم أو النموذج الصناعي يجب أن ينطوي على قدر من الابتكار والجدة . (نقض جنائي ١٩٧١/١٢/٦ - موسومة بالذهبية - المجلد الأول - مقرة ١٩٣٣) .

٥٠٦ براءات الاختراع والملكية الصناعية

مادة ٢٨ - يمد بوزارة التجارة والصناعة سجل يسمى « سجل الرسوم والنماذج الصناعية » تسجل فيه الرسوم والنماذج الصناعية وجميع البيانات المتعلقة بها وفقا لاحكام هذا القانون والقرارات التي تصدر تنفيذا له .

مادة ٣٠ - يقدم طلب تسجيل الرسم أو النموذج الى ادارة الرسوم والنماذج الصناعية بالاوزاع والشروط المنصوص عليها في اللائحة التنفيذية لهذا القانون .

ويجوز أن يشتمل الطلب على عدد من الرسوم أو النماذج لا يتجاوز الخمسين بشرط أن تكون في مجموعها وحدة متجانسة .

مادة ٤٠ - لا يجوز رفض طلب التسجيل الا لعدم استيفائه الاوضاع والشروط المشار اليها في المادة المسبقة .

يجوز لطلب التسجيل أن يتظلم من قرار ادارة الرسوم والنماذج الصناعية أمام اللجنة المنصوص عليها في المادة ٢٦ ، كما يجوز له التظلم من قرار هذه اللجنة أمام محكمة القضاء الإداري بمجلس الدولة ، وهذا وذلك في ظرف ثلاثين يوما من تاريخ اعلائه بقرار الادارة أو اللجنة .

مادة ٤١ - تعطى ادارة الرسوم والنماذج الطالب بمجرد التسجيل شهادة تشتمل على البيانات الآتية :

أولاً - الرقم المتتابع للطلب وتاريخه .

ثانياً - عدد الرسوم والنماذج التي يشتمل عليها الطلب وبيان المنتجات الصناعية المخصصة لها .

وقضت أيضا بأنه متى كان عنصرا الابتكار والجدة شرطين أساسيين في كل من الاختراع والنموذج الصناعي ، فإن توافرها في القوالب المقلدة ليس من شأنه وحده أن يؤدي الى القول بأنها نموذج صناعي وليست اختراعا (نقض جنائي ١٦٦٨/٢/٦ - المرجع السابق - فقرة ١٩٢٧) .

ثالثا - اسم الملك ولقبه وجنسيته ومحل اقامته .

وتبدأ آثار التسجيل من تاريخ تقديم الطلب اذا كان مستوفيا
للاستراطات القانونية .

يعلن التسجيل وفقا للاوضاع التي تقررها اللائحة التنفيذية لهذا
القانون .

مادة ٤٢ - لكل شخص أن يطلب مستخرجات أو صوراً من السجل .

مادة ٤٣ - لا يكون نقل ملكية الرسم أو النموذج حجة على الغير
الا بعد التأسيس به في السجل ، ونشره بالكيفية التي تقررها اللائحة
التنفيذية .

مادة ٤٤ - مدة الحماية القانونية المترتبة على تسجيل الرسم
أو النموذج خمس سنوات تبدأ من تاريخ طلب التسجيل .

ويمكن أن تستمر الحماية مدتين جديقتين على التوالي اذا قدم
مالك الرسم أو النموذج طلبا بالتجديد في خلال السنة الأخيرة من كل
مدة وذلك بالكيفية التي تبينها اللائحة التنفيذية لهذا القانون .

وتقوم ادارة الرسوم والنماذج الصناعية في خلال الشهر التالي
لانتهاء مدة الحماية باخطار المالك كتابة بانتهاء المدة فاذا انقضت
الثلاثة اشهر التالية لتاريخ انتهاء مدة الحماية دون أن يقدم المالك
طلب التجديد ، قامت الادارة من تلقاء نفسها بشطب التسجيل .

مادة ٤٥ - يدفع عند تقديم طلب تسجيل الرسم أو النموذج
وكنذلك عند تقديم طلب التجديد رسم قدره مائتان وخمسون قرشا .
ولا يرد هذا الرسم بأية حال .

مادة ٤٦ - (مستبدلة بالقانون ٦٥٠ لسنة ١٩٥٥) لكل ذي شأن
أن يطلب من محكمة القضاء الاداري شطب تسجيل الرسم أو النموذج

إذا لم يكن جديدا وقت التسجيل أو إذا تم التسجيل باسم شخص غير المالك الحقيقي للرسم أو النموذج .

وتقوم إدارة الرسوم والنماذج الصناعية بهذا الشطب متى تقدم لها حكم بذلك جاز لقوة الشيء المقضى به .

مادة ٤٧ - شطب التسجيل أو تجديده يجب النشر عنه وقتا للاوضاع التي تقرها اللائحة التنفيذية .

الباب الثالث

احكام مشتركة

الفصل الاول - الجرائم والجزاءات

مادة ٤٨ - يعاقب بالعس مدة لا تزيد على سنتين وبغرامة لا تقل من عشرة جنيهات ولا تزيد عن ثلثمائة جنيه أو باحدى هاتين العقوبتين :
١ - كل من قلد موضوع اختراع منحت عنه براءة وفقا لهذا القانون (١) .

(١) قضت محكمة النقض بأن القاعدة القانونية المقررة في جرائم التقليد تعنى بأن المبره هي بلوجه الشبه لا بلوجه الخلاف . فلذا كان الحكم المطعون فيه لم يخالف هذه القاعدة واستند في قضائه بالبراءة ورفض الدعوى المدنية الى أن أوجه الشبه مقصورة على أسس العمليات الطبيعية والكيميائية المشتركة علميا والمعروفة للكافة « في صناعة تكرير الزيوت المعدنية » وانها محدومة فيما يتميز به اختراع من آخر من كيفية اجراء العمليات وتطبيقها ، لأن ما انتهى اليه الحكم يكون صحيحا في القانون (نقض جنلى ١٩٦٢/٥/٨ - موسوعتنا الذهبية - الجزء الاول - فقرة ١٩٢٦) .

وقضت ايضا بأنه متى كلفت وسيلة حماية الاختراع هي الحصول على براءة اختراع على التفصيل الوارد في الباب الاول من القانون رقم ١٢٢ لسنة ١٩٤٩ وكان المستند لم يحصل على تلك البراءة واقتصر على مجرد تسجيل القوالب بوسئها نمالاج صناعية على الرغم من انها لم تكن من هذا القبيل بل تتضمن ابتكارا جديدا لوسيلة الصنع ، فان تقليد المتهم لهذه القوالب - على فرض حصوله - لا يكون مؤثما (نقض جنلى ١٩٦٩/٤/٢١ - المرجع السابق - فقرة ١٩٢٨) .

٢ - كل من قلد موضوع رسم أو نموذج صناعي تم تسجيله وفقا لهذا القانون (١) .

٣ - كل من باع أو عرض للبيع أو للتداول أو استورد من الخارج أو حاز بقصد الاتجار منتجات مقلدة أو مواد عليها رسم أو نموذج صناعي مقلد مع علمه بذلك متى كان الاختراع أو الرسم أو النموذج مسجلًا في مصر (٢) .

٤ - كل من وضع بغير حق على المنتجات أو الاعلانات أو العلامات التجارية أو أدوات التعبئة أو غير ذلك ، بيانات تؤدي الى الاغقاد بحصوله على براءة اختراع أو بتسجيله رسماً أو نموذجاً صناعياً .

مادة ٤٩ - (مستبدلة بالقانون ٦٥٠ لسنة ١٩٥٥) يجوز لصاحب براءة الاختراع أو الرسم أو النموذج أثناء نظر المدعى الادارية أو الجنائية أن يستصدر من رئيس محكمة القضاء الادارى أمراً يتخذ الاجراءات التحفظية ، وخاتمة اعداد وصف تفصيلي عن المنتجات أو البضائع المقلدة والآلات والأدوات التي استخدمت أو قد تستخدم في ارتكاب الجريمة والبضائع المستوردة من الخارج اثر ورودها ،

(١) قضت محكمة النقض بأنه يكفى لتحقيق لركان جريمة تقليد الرسم الصناعي المتضمن عليها في المادة ٤٨ من القانون رقم ١٢٢ لسنة ١٩٤٦ الفصل ببراءات الاختراع والنماذج الصناعية ان يوجد تشبه في الرسم والنموذج من شأنه ان يخدع المستهلكين بالسلعة التي قلد رسمها أو نموذجها وذلك بحرف النظر عما يكون قد اثبت فيها من بيللت تجارية نص عليها القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٣٩ الفصل بالعلامات والبيئنت التجارية (نقض جنائي - موسوعتنا الذهبية الجزء الاول - مقرة ١٩٢٥) .

(٢) قضت محكمة النقض بأنه لا يشفع للمتهم بجريمتى تقليد اختراع منحت منه براءة وعرض منتجات مقلدة للبيع ، ان يكون قد سجل جهازه كنموذج صناعي ، ذلك ان القانون يحى الاختراع بالبراءة التي تحى ملكيته وليس من شأن ذلك التسجيل ان يغير من الحماية التي يقرها القانون لبراءة الاختراع . (نقض جنائي ١٨/٢/١٩٧٣ - المرجع السابق - مقرة ١٩٣٨) .

١٠ براءات الاختراع والحقبة الصناعية

ويجوز هذه الأشياء عند الاقتضاء ، على ألا يوقع الحجز إلا بمقد أن يقدم الطالب كقائمة تكفي لتمويض المدعى عليه إذا ما ثبت أنه غير محق في دعواه .

ويجوز لصاحب براءة الاختراع أو الرسم أو النموذج أن يستصدر الأمر باتخاذ ما تقدم من الاجراءات قبل رفع أية دعوى ادارية أو جنائية ، ويجب عليه في هذه الحالة أن يقوم برفع دعواه الادارية أو المباشرة أو بتقديم شكواه للنسابة في ظرف ثمانية أيام - عدا مواعيد المسافة - من تاريخ تنفيذ الأمر والا بطلت هذه الاجراءات من تلقاء نفسها .

ويرفع صاحب الشأن طلبه باتخاذ هذه الاجراءات بمريضة مشفوعة بشهادة رسمية دالة على تسجيل الاختراع أو الرسم أو النموذج الصناعي .

ويجوز عند الاقتضاء أن يشمل الأمر الصادر باتخاذ هذه الاجراءات تدب خبير أو أكثر لمعاونة المحضر في تنفيذه .

مادة ٥٠ - يجوز لمحكمة القضاء الاداري وللمحكمة الجنائية أن تحكم بمصادرة الأشياء المعجزة أو التي تحجز فيما بعد لاستئصال ثمنها من الغرامات أو التعويضات ، أو للتصرف فيها بأية طريقة أخرى تراها المحكمة مناسبة . وكما أن لها أن تأمر باتلافها عند الاقتضاء ، ولها أن تأمر بكل ما سبق حتى في حالة الحكم بالبراءة لحكم توافر ركن القصد الجنائي .

ويجوز للمحكمة أيضا أن تأمر بنشر الحكم في جريدة واحدة أو أكثر على نفقة المحكوم عليه .

مادة ٥١ - تعتبر الجرائم المنصوص عليها في هذا القانون هي والجرائم المنصوص عليها في القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٣٩ الخاص

بالعلامات والبيانات التجارية وفي القانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤١ الخاص
بقمع الخس والتدليس جرائم متعائلة في العود .

الفصل الثاني

أحكام ختامية

مادة ٥٢ - ينص في اللائحة التنفيذية لهذا القانون على الأحكام
التي تكفل الحماية المؤقتة للاختراعات والرسوم والنماذج الصناعية
المروضة في المعارض الأهلية أو الدولية ، التي تتسام في مصر أو في
أحد البلاد التي تعامل مصر معاملة المثل .

ويصدر بتعيين هذه المعارض قرار من وزير التجارة والصناعة .

مادة ٥٣ - إذا قدم طلب للحصول على براءة اختراع في أحد البلاد
التي تعامل مصر معاملة المثل ، يجوز لذى الشأن أو لمن آنت اليه حقوقه
أن يقدم طلبا لإدارة البراءات عن هذا الاختراع بأوضاع والشروط
النصوص عليها في هذا القانون ، وذلك في خلال سنة من تاريخ تقديم
الطلب في البلاد الأجنبي .

وإستثناء من حكم المادة الثالثة من هذا القانون ، لا يؤثر في طلب
البراءة نشر وصف الاختراع أو استعماله أو تقديم طلب آخر عنه في
خلال المدة المنصوص عليها في الفقرة السابقة .

ويسرى حكم هذه المادة على الرسوم والنماذج الصناعية ، على
أن تكون المدة ستة أشهر من تاريخ تقديم طلب التسجيل في البلد
الأجنبي وذلك مع عدم الإخلال بحكم المادة ١١ .

مادة ٥٤ - لا يخل بحقوق مالك البراءة استخدام الاختراع في
وسائل النقل البرى والبحرى والجوى التابعة لأحد البلاد التي تعامل
مصر معاملة المثل وذلك في حالة وجودها في مصر بصفة مؤقتة أو عارضة .

٥١٢ براءات الاختراع والملكية الصناعية

مادة ٥٥ - تنطبق أحكام هذا القانون على الاختراعات والرسوم والنماذج الصناعية التي تتمتع بالحماية القانونية وقت العمل به ، بشرط تقديم طلب براءة الاختراع أو طلب تسجيل الرسم والنموذج في خلال سنتين من ذلك التاريخ . وتدخل مدة الحماية السابقة في مدة الحماية التي تخولها أحكام هذا القانون .

مادة ٥٦ - لا يجوز لموظفي « إدارة براءات الاختراع » أو « إدارة الرسوم والنماذج الصناعية » أن يقدموا بالذات أو بالواسطة طلبات للحصول على براءات الاختراع أو طلبات تسجيل الرسوم أو النماذج الصناعية إلا بعد مضي ثلاث سنوات على الأقل من تاريخ تركهم الخدمة بالإدارة .

مادة ٥٧ - يصدر وزير التجارة والصناعة لائحة تنفيذية ببيان الأحكام المتعلقة بتطبيق هذا القانون ، وتنص هذه اللائحة بوجه خاص على ما يأتي :

١ - تنظيم إدارة براءات الاختراع وإدارة الرسوم والنماذج الصناعية وأمسك السجلات الخاصة بها .

٢ - وضع الشروط والمواعيد المتعلقة بالإجراءات الإدارية .

٣ - الأوضاع والشروط المتعلقة بالنشر والاعلان المنصوص عليه في هذا القانون .

٤ - الرسوم الخاصة بتسليم الصور والشهادات وبمختلف الأعمال والتأثيرات .

مادة ٥٨ - يجوز لذوى الشأن أن يطلبوا تطبيق أحكام الاتفاقيات الدولية الخاصة بالملكية الصناعية التي تكون مصر منضمة اليها إذا كانت أكثر رعاية لمصالحهم من أحكام هذا القانون .

براءات الاختراع والملكية الصناعية ٥١٢

مادة ٥٩ - تلغى من قانون العقوبات الأحكام التي تخالف هذا القانون .

مادة ٦٠ - على وزراء التجارة والصناعة والعدل والحربية والبحرية تنفيذ هذا القانون كل فيما يخصه ، ويعمل به بعد ثلاثة أشهر من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

أمر بأن يختتم هذا القانون بخاتم الدولة ، وأن ينشر في الجريدة الرسمية وينفذ كقانون من قوانين الدولة ،

قصر راس العين في ٢١ شوال سنة ١٣٦٨ (١٦ أغسطس سنة ١٩٤٩)

قرار وزارة التجارة والصناعة رقم ٢٣٠ لسنة ١٩٥١
بالاتاحة التنفيذية للقانون رقم ١٣٢ لسنة ١٩٤٩ الخاص
ببراءات الاختراع والرسوم والنماذج الصناعية (١)

وزير التجارة والصناعة :

يحد الاطلاع على القانون رقم ١٣٢ لسنة ١٩٤٩ الخاص ببراءات
الاختراع والرسوم والنماذج الصناعية ،

وعلى ما ارتأته الجمعية العمومية لقسمى الرأى والتشريع بمجلس
الدولة .

قرر :

الباب الاول

فى براءات الاختراع

١ - فى اجراءات طلب البراءة

مادة ١ - يقدم طلب البراءة الى ادارة براءات الاختراع على
الاستمارة رقم (١) المرافق نموذجها (٢) .

مادة ٢ - (معدلة بقرار رئيس أكاديمية البحث العلمى والتكنولوجيا
رقم ٤٦٣ لسنة ١٩٧٦) يرافق طلب البراءة علاوة على ما هو منصوص
عليه فى المادة ١٦ من القانون ما يأتى :

١ - بيان مختصر لوصف الاختراع مشفوعا بالرسم الذى يوضح
موضوعه .

(١) الوقائع المصرية فى ١٢ يوليه سنة ١٩٥١. - العدد ٦١ مكرر .

(٢) لم ينشر النموذج اكتماء بنشره فى الوقائع المصرية .

٢ - مستخرج من صحيفة التقييد بالسجل التجارى أو مستخرج
رسمى من محضر عقد الانشاء أو نسخة من نظام الشركة اذا كان
الطالب شركة أو هيئة .

٣ - مستخلص مختصر لوصف الاختراع لا يتجاوز مائتى كلمة
باحدى اللغتين الانجليزية أو الفرنسية .

٤ - صورة من الوصف التفصيلى للاختراع ورسمه وغير ذلك من
المستندات التى أودعت مع طلب البراءة المقدم الى الدولة الاجنبية
معمدة من مصلحة الملكية الصناعية بها اذا كان الطلب مستندا الى
المادة ٥٣ من القانون ، على أن يكون ذلك مصحوبا بترجمة لهذه
المستندات باحدى اللغتين الانجليزية أو الفرنسية .

وتقدم هذه المستندات مع الطلب أو خلال مدة لا تتجاوز ثلاثة
أشهر من تاريخ تقديمه والاسقط حق الأسبقية .
٥ - الشهادة الصادرة بالحماية الوقتية اذا وجدت .

مادة ٣ - تعطى الطلبات أرقاما متتابعة حسب تاريخ ورودها
ويبدأ الترقيم فى أول يناير من كل سنة .

ويعطى الطالب ايضا لايين فيه الرقم المتتابع للطلب وتاريخ
وساعة وروده .

ويختم الطلب ومرافقاته بختم الادارة ويؤشر عليها بالرقم المتتابع
للطلب وتاريخ تقديمه .

مادة ٤ - تقييد الطلبات فى دفتر خاص يشتمل على البيانات الآتية :

١ - الرقم المتتابع للطلب .

٢ - تاريخ تقديم الطلب .

٣ - اسم الطالب ولقبه أو اسم أو عنوان الشركة أو الهيئة .

- ٤ - اسم ولقب الوكيل في حالة وجوده .
- ٥ - اسم الدولة الأجنبية التي قدم إليها طلب براءة عن الاختراع وتاريخ تقديمه إليها إذا كان الطلب مقدما بالاستئذ إلى المادة ٥٣ من القانون .
- ٦ - تاريخ القرار الصادر بمنح البراءة عند صدوره ورقم البراءة .
- مادة ٥ - يعد فهرس هجائي للطلبات التي تقدم للإدارة ويشتمل الفهرس على بيان اسم الطلب واسم الاختراع والرقم المتتابع للطلب وتاريخ وساعة تقديمه .
- ويعرض الفهرس على الجمهور بالمكبة المختصة بإدارة براءات الاختراع .

٢ - في رسوم الاختراع

- مادة ٦ - لا يجوز أن يشتمل وصف الاختراع في ذاته على أي رسم أو كروكي غير الرسوم البيانية والمعدلات الكيميائية وما يماثلها وتوضح هذه المعدلات برسم يعد طبقا للأوضاع الواردة في المواد التالية أو كروكي على قماش رسم على أن يلحق الرسم أو الكروكي بوصف الاختراع .

- مادة ٧ - يعد رسم الاختراع على ورق رسم متين من النوع الأبيض النقي المضغوط ويجب أن يكون السورق ذا سطح أملس ومن صنف جيد ومتوسط السمك وأن تكون الرسوم خالية من التلويح وقابلة للنقل بالتصوير الفوتوغرافي على أشكال واضحة .

ولا يجوز أعداد الرسم أو لصقه على ورق مقوى .

- مادة ٨ - يكون مقاس الورق المستعمل في الرسم ٣٣ سم في الارتفاع ومن ٢٠ سم إلى ٢٢ سم أو من ٤٠ إلى ٤٢ سم في العرض .

ويترك هامش خال من جميع الجهات عرض سنتيمتر ونصف .

• ويجوز استعمال أكثر من ورقة واحدة عند الاقتضاء .

وتعطى الأشكال المختلفة لرسم الاختراع أرقاما متتابعة وتترك مسافة كافية بين كل شكل وآخر .

مادة ٩ - يراعى في أعداد رسوم الاختراع القواعد الآتية :

١ - استعمال المداد الأسود الداكن « الحبر الصيني » في تخطيط الرسم .

٢ - أن تكون الخطوط ظاهرة وسمكها متجانسا .

٣ - الأقلال من خطوط التشهير والتظليل ويجب ألا تكون هذه الخطوط ملتصقة ببعضها أو متقاربة بدرجة تحدث اللبس .

٤ - ألا تختلف خطوط التظليل كثيرا في سمكها عن الخطوط الرئيسية .

٥ - ألا يجوز إبراز أجزاء الرسم أو التظليل بالتسويد أو التلوين .

٦ - أن يكون مقاس الرسم كافيا لإبراز الاختراع بوضوح وأن يقتصر الرسم على أجزاء الاختراع التي تحقق هذا الغرض .

ولا يجوز اثبات مقاس الاختراع أو أى جزء منه على الرسم ذاته وفى حالة اثبات المقاس يوضح ذلك بالرسم وليس بالكتابة .

٧ - أن ترسم الأشكال في وضع رأسى بالنسبة الى ورقة الرسم .

٨ - أن تكتب الحروف والأرقام التى تستخدم في الإشارة الى أجزاء الرسم بشكل واضح ؛ والا يقل ارتفاعها عن ٣ ملليمترات وان تستخدم الحروف والأرقام ذاتها في الأوضاع المختلفة للرسم ، وفى حالة كتابة الحروف والأرقام خارج الرسم يجب وصلها بالأجزاء التى تشير اليها بخطوط رفيعة .

٩ - أن تكون ورقة الرسم خالية من الثنى أو التكسير أو الكشط أو غير ذلك مما يؤثر في صلاحيتها للنقل بالتصور الفوتوغرافي •

مادة ١٠ - يوضح على ورقة الرسم البيانات الآتية :

- ١ - اسم الطالب في أعلى الورقة من جهة اليسار •
- ٢ - عدد الأوراق المشتمل عليها الرسم والرقم المتتابع لكل ورقة وذلك في أعلى كل ورقة من جهة اليمين •

٣ - عبارة « أصل » في أعلى الورقة من جهة اليمين تحت البيان السابق •

٤ - الرقم المتتابع لطلب البراءة وتاريخ تقديمه في أعلى الورقة من جهة اليسار •

ولا يجوز أن يكتب على ورقة الرسم أى بيان يتعلق بتسمية الاختراع أو وصله •

ويوقع الطالب أو من ينوب عنه في أسفل كل ورقة من الجهة اليمنى •

مادة ١١ - تقدم مع ورقة الرسم صورة طبق الأصل منها بالشروط والأوضاع المنصوص عليها في المواد السابقة وتكون الحروف والأرقام التى تشير الى أجزاء الرسم والخطوط الموصلة بينهما وبين هذه الأجزاء بالقلم الرصاص الأسود •

وفي حالة اعداد الرسم باليد يجوز أن تكون الصورة على قماش رسم •

ويكتب في أعلى الصورة من جهة اليمين عبارة « صورة طبق الأصل » تحت البيان الخاص بعدد الورق المشتمل عليه الرسم والرقم المتتابع لكل ورقة •

٢ - في العينات والنماذج

مادة ١٢ - يجوز لإدارة براءات الاختراع أن تكلف طالب البراءة الخاصة بالاختراعات الكيميائية المتعلقة بالأغذية أو العقاقير الطبية أو المركبات الصيدلانية بتقديم عينتين من هذه المنتجات .

ويحرر الطالب قائمة بالعينات وأنواعها ويضمنها الوصف التفصيلي للاختراع أو يلحقها به .

ويكتب بيان عن تقديم هذه العينات في أعلى الوصف التفصيلي للاختراع وفي النشر في صحيفة براءات الاختراع عن طلب البراءة .

مادة ١٣ - تقدم العينات المنصوص عليها في المادة السابقة في زجاجات لا يزيد ارتفاعها على ٨ سم وقطرها الخارجى على ٤ سم . وتغلق بإحكام بسدادة تختم بالجمع الأحمر . ويكتب على العينات بيان يشير الى الصلة بينها وبين الانتاج الوارد ذكره في وصف الاختراع ويكتب البيان على بطاقة تلتصق على العينة أو تعلق بها وفي هذه الحالة لا يجوز أن يجاوز مقاس البطاقة ١٠ سم طولا و ٨ سم عرضا .

مادة ١٤ - اذا تعلق الاختراع بمادة ملونة قدمت عينة منها وفقا لاحكام المادتين السابقتين وتشفع العينة بنماذج من سلع طبعت أو صبغت بهذه المادة وتكون النماذج - بقدر الامكان - مسطحة ومثبتة على بطاقات بمقاس ٣٣ سم طولا و ٢١ سم عرضا يكتب عليها بيان تفصيلي عن عملية الطبع أو الصباغة وعلى الأخص ما يتعلق بتركيب محاليل الأحماض المختلفة ، ودرجة تركيزها ودرجة الحرارة ، ومدة كل عملية ومدى امتصاص اللون في أحماض الصباغة كما تبين على البطاقة نسبة المواد الملونة الثابتة على الاقمشة المصبوغة ويبين عليها كذلك تركيب عجينة الطباعة وتحمل البطاقة بيانا يشير الى الصلة بين المادة التي استخدمت في الطبع أو الصباغة ويبين ما ذكر عنها في وصف الاختراع .

يكتب على عينات المواد السامة والكاوية والمفرقة وسريعة
الاشتعال بيان بنوعها •

مادة ١٥ - يجوز للإدارة في غير الأحوال السابقة تكليف الطالب
بتقديم عينات أو نماذج عند الاقتضاء وذلك طبقا للاشتراطات الخاصة
التي تميمها •

٤ - قسّم طلب البراءة

مادة ١٦ - إذا تبين أن الاختراع يجوز استخدامه على وجه
يتعارض مع النظام العام أو الآداب جاز لإدارة براءات الاختراع أن
تعلق قبول الطلب على نزول صاحب الشأن عن حق استخدام
الاختراع على هذا الوجه •

مادة ١٧ - إذا كان قرار الإدارة يقضى بإدخال تعديلات عليه
فعلينا أن نخطر الطالب أو وكيله كتابة بخطاب موصى عليه مصحوب بعلم
وصول بقرارها مع بيان أسبابه •

وإذا لم يقدّم الطالب بإجراء هذه التعديلات خلال ستة أشهر من
تاريخ الاخطار اعتبر متنازلا عن طلبه •

مادة ١٨ - يجوز للطالب أن يتظلم من قرار الإدارة سالف الذكر
إلى اللجنة المنصوص عليها في المادة ٢٢ من القانون خلال ثلاثين يوما
من تاريخ أخطاره بالقرار ويقدم التظلم من نسختين على الاستمارة
رقم (٢) المرافقة (١) •

وتخطر إدارة البراءات المتظلم بخطاب موصى عليه بعماد انمقاد
اللجنة لنظر التظلم وتكلفه بالحضور أمامها ويجب أن يصل الاخطار قبل
ميعاد الجلسة بخمسة أيام على الأقل •

(١) تراجع الاستمارات والجداول الخاصة بهذا القرار في « الوثائق
المصرية » الصادرة في ١٢ يولية سنة ١٩٥١ - العدد ٦١ مكرز •

مادة ١٩ - يجوز أن يحضر ممثل لادارة البراءات عند نظر التظلم وله حق الرد على اعتراضات التظلم .

ويخطر المتظلم بقرار اللجنة وأسبابه بخطاب موصى عليه .

٥ - الاعلان عن طلب البراءة

مادة ٢٠ - (مستبدلة بقرارى وزير التجارة والمناعة ٣٩٠ لسنة ١٩٥٥ ووزير الاقتصاد ١٣٣ لسنة ١٩٦٠ ومعدلة بقرار نائب رئيس الوزراء ووزير التموين والتجارة الداخلية رقم ٣٩٠ لسنة ١٩٦٥) اذا توافرت فى طلب البراءة الشروط المنصوص عليها فى القانون وقدم وفقا لأحكام اللائحة ، فعلى الطالب أداء رسوم النشر عن قبول الطلب فى ميعاد لا يجاوز شهرين من تاريخ الاخطار بقبول الطلب والا اعتبر كأن لم يكن . وعلى ادارة البراءات بعد أداء رسوم النشر اجراء ما يأتى :

أولا - أن تنشر عن الطلب فى صحيفة براءات الاختراع البيانات الآتية :

١ - اسم الطالب ولقبه وجنسيته ومهنته - واذا كان الطالب شركة أو هيئة فيذكر اسمها وعنوانها ومركزها الرئيسى ونوعها والغرض من تكوينها .

٢ - تسمية الاختراع .

٣ - تاريخ تقديم الطلب .

٤ - تاريخ تقديم طلب براءة عن الاختراع فى الخارج اذا كان الطلب مستقدا الى المادة ٥٣ من القانون رقم ١٣٢ لسنة ١٩٤٩ المشار اليه .

٥ - الرقم المتتابع للطلب .

ثانيا - أن تطلع الجمهور - فى ادارة البراءات على ملف طلب البراءة مشتملا على الطلب ووصف الاختراع ورسمة والعينات المتعلقة به .

ثالثا - أن تكلف الطالب بأن يقوم على نفقته بطبع وصف الاختراع ورسمه ان وجد وطبع البيان المختصر لوصف الاختراع مشفوعا بالرسوم التى توضح موضوعه طبقا لمقتضيات الأحوال - ويجب على الطالب أن يقدم (٧٠) سجين نسخة من كل من وصف الاختراع والبيان المختصر خلال مدة لا تتجاوز ستة أشهر من تاريخ النشر عن قبول الطلب والا اعتبر كأن لم يكن .

رابعا - أن تودع فى المكتبة النصوص عليها فى المادة ٥٢ وصف الاختراع والبيان المختصر بعد طبعهما (١) .

٦ - المعارضة فى إصدار البراءة

مادة ٢١ - تقدم المعارضة فى إصدار البراءة الى ادارة البراءات من نسختين على الاستمارة رقم (٣) المرافق نموذجها خلال شهرين من تاريخ النشر عن طلب البراءة .

مادة ٢٢ - تعلن ادارة براءات الاختراع طالب البراءة أو وكيله بصورة من المعارضة بكتاب موصى عليه خلال خمسة عشر يوما من تاريخ استلام المعارضة .

ويجوز لطالب البراءة أن يرد على المعارضة خلال شهر من تاريخ اعلائه به ويكون الرد من نسختين على الاستمارة رقم (٤) المرافق نمرؤها ، وترسل الادارة الى المعارض صورة الرد بكتاب موصى عليه خلال خمسة أيام من تاريخ استلامه .

(١) - -در قرار وزير الاقتصاد رقم ١٣٢ لسنة ١٩٦٠ (الوقائع المصرية فى ١٩٦٠/٣/٢٠ - العدد ١٨) فى شأن تعديل ونفى احكام القرار رقم ٢٢٠ لسنة ١٩٥١ باللائحة التنفيذية للقانون رقم ١٣٢ لسنة ١٩٤٩ الخاص ببراءات الاختراع والرسوم والنماذج الصناعية ونص فى مادته الثانية على الآتى :
« يبدأ من تاريخ الصل بهذا القرار صاحب كل من المدتين النصوص فيها فى المادة (٢٠) بالنسبة الى الطلبات التى اخطر اصحابها بإداه رسوم النشر او بتقديم المطبوعات الخاصة بها قبل تاريخ العمل بأحكامه » .

مادة ٢٢ - يحدد رئيس اللجنة المنصوص عليها في المادة ٢٢ من القانون ميعادا للفصل في المعارضة يخطر به طالب البراءة والمعارض قبل الجلسة بعشرة أيام على الأقل بكتاب موصى عليه .

مادة ٢٤ - اذا قررت اللجنة ندب خبير وجب أن يتضمن قرارها :

(١) بيانا دقيقا للمورية الخبير .

(٢) الاجل المضروب لايداع تقرير الخبير .

(٣) تاريخ الجلسة التي تعين لمناقشة التقرير .

مادة ٢٥ - اذا كان الخبير من موظفي الحكومة أعلنته اللجنة بقرار ندبه عن طريق المصلحة التابع لها . أما اذا كان من غيرهم وجب اعلانه بكتاب موصى عليه .

مادة ٣٦ - اذا اتفق الخصوم على اختيار خبير أقرت اللجنة هذا الاختيار .

مادة ٢٧ - على ادارة براءات الاختراع أن تخطر الخصوم بقرار اللجنة وبأسبابه خلال عشرة أيام من تاريخ صدوره وذلك بكتاب موصى عليه مصحوب بعلم وصول .

٧ - اصدار البراءة

مادة ٢٨ - اذا لم تقدم معارضة في اصدار البراءة أو قدمت وصدر قرار أو حكم برفضها وجب على ادارة البراءات استصدار قرار بمنحها .

مادة ٢٩ - اذا تنازل الطالب - قبل منح البراءة عن حقه في البراءة كله أو بعضه جاز للمتنازل له أن يطلب من الادارة اصدار البراءة باسمه أو بالاشتراك مع غيره على حسب الأحوال .

٥٢٤ براءات الاختراع والملكية الصناعية

ويحرر الطلب على الاستمارة رقم (٥) المرافق نموذجها ويشفع بالتنازل أو بصورة طبق الأصل منه .

مادة ٢٠ - ينص القرار الصادر بمنح البراءة على ما يأتي :

(١) رقم البراءة .

(٢) اسم المخترع .

(٣) اسم مالك البراءة وجنسيته ومحل اقامته واذا كان شركة فيذكر عنوانها أو اسمها ومركزها الرئيسي .

(٤) تسمية الاختراع .

(٥) مدة الحماية وتاريخ بدايتها وتاريخ انتهائها .

وبالنسبة للبراءات الاضافية يشار في القرار الى رقم وتاريخ البراءة الاصلية وتاريخ انتهاء حمايتها .

مادة ٢١ - ينشر القرار الصادر بمنح البراءة في صحيفة براءات الاختراع .

٨ - الترخيص الاجباري في استغلال الاختراعات

والغاء البراءات

مادة ٢٢ - يقدم طلب الحصول على الترخيص الاجباري في استغلال الاختراع الى ادارة البراءات على الاستمارة رقم (٦) المرافق نموذجها .

وتعلن الادارة صاحب البراءة بصورة من الطلب وعليه أن يقدم رده اليها خلال ثلاثة أشهر من تاريخ اعلانه .

وتعلن الادارة قرارها لملك البراءة وأصحاب الحقوق فيها وطلب الترخيص وينشر القرار في صحيفة براءات الاختراع ويؤشر بمضمونه في سجل البراءات .

براءات الاختراع والملكية الصناعية ٥٢٥

مادة ٣٣ - يقدم طلب الغاء البراءة الى ادارة براءات على الاستمارة رقم (٧) المرافق نموذجها وتنشر الادارة عن الطلب في صحيفة براءات الاختراع وتعلن مالك البراءة وأصحاب الحقوق فيها بكتاب موصى عليه .

ويجوز لكل ذى شأن أن يخطر الادارة باعتراضه على طلب الالغاء خلال ١٤ يوما من حصول الاعلان والنشر ويحرر الاخطار على الاستمارة رقم (٨) المرافق نموذجها .

وتصدر ادارة البراءات قرارها وتنشره في صحيفة براءات الاختراع ويؤشر بمضمونه في سجل البراءات .

٩ - في أداء الرسوم السنوية وتجديد مدة البراءة

مادة ٣٤ - ترسل ادارة براءات الاختراع - قبل بداية السنة المستحق عنها الرسم بشهر - اخطارا لمالك البراءة تطلب فيه بتاريخ استحقاقها .

مادة ٣٥ - يقدم طلب تجديد مدة البراءة الى ادارة براءات الاختراع على الاستمارة رقم (٩) المرافق نموذجها مشفوعا بالمستندات المؤيدة له .

وتعلن الادارة انقرار الصادر في شأن التجديد لمالك البراءة وأصحاب الحقوق بها وتنشره في صحيفة براءات الاختراع وتؤشر به في سجل براءات الاختراع .

مادة ٣٦ - يقدم الطعن في القرار الصادر في شأن تجديد البراءة على الاستمارة رقم (١٠) المرافق نموذجها من كل ذى شأن خلال شهر من حصول الاعلان بالقرار ونشره الى اللجنة المنصوص عليها في المادة ٢٢ من القانون .

١٠ - في انتقال ملكية البراءة ورهنها والحجز عليها

مادة ٣٧ - ينشر عن انتقال ملكية البراءات أو رهنها أو الحجز عليها في صحيفة براءات الاختراع ويؤثر بذلك في سجل براءات الاختراع بناء على طلب يقدمه صاحب الشأن على الاستمارة رقم (١١) المرافق نموذجها مشفوعا بالمستندات المؤيدة له .

١١ - في بطلان براءات الاختراع والفائتها أو انتهائها أو تعديلها

مادة ٣٨ - لمن يصدر لمصلحته حكم نهائي ببطلان البراءة أو الفائتها أن يطلب من ادارة براءات الاختراع التاثير بالحكم في سجل براءات الاختراع والنشر عنه في صحيفة براءات الاختراع ويقدم الطلب على الاستمارة رقم (١٢) المرافق نموذجها مشفوعا بصورة رسمية من الحكم .

مادة ٣٩ - ينشر عن البراءات المنتهية والمعدلة في الاحوال المنصوص عليها في المواد ٣٤ و ٣٥ و ٣٦ من القانون وكذلك عن البراءات المنزوع ملكيتها للمنفعة العامة في صحيفة براءات الاختراع ، ويشتمل انشر على الرقم المتتابع للبراءة وتاريخ انتهائها وسببه ويؤثر بذلك في سجل براءات الاختراع .

١٢ - في سجل براءات الاختراع

مادة ٤٠ - يقيد القرار الصادر بمنح البراءة في سجل براءات الاختراع ويشتمل السجل على البيانات المنصوص عليها في المادة ٣١ .

مادة ٤١ - يجوز لصاحب الشأن أن يطلب من ادارة براءات الاختراع لتدوين البيانات الآتية في السجل .

١ - تغيير اسم ولقب المالك أو جنسيته أو مهنته أو عنوانه وإذا

براءات الاختراع والملكية الصناعية ٥٢٧

كان المالك شركة فيجوز أن يطلب التكوين عن كل تغيير في اسمها أو عنوانها أو نوعها أو الغرض من تأليفها أو مركزها الرئيسي .

٣ - كل تغيير في العنوان الذي يرسل اليه الملاحظات والمستندات المتعلقة بالبراءة ويقدم الطلب على الاستمارة رقم (١٣) المرفق نموذجا .

١٣ - الحماية الوقتية للاختراعات

مادة ٤٢ - (مستبدلة بقرار وزير التجارة والصناعة رقم ٢٧١ لسنة ١٩٥٣) اذا رغب صاحب الاختراع في ضمان الحماية المؤقتة لاختراعه في أحد المعارض الاهلية أو الدولية وفقا للمادة ٥٢ من القانون يجب عليه أن يخطر ادارة البراءات برغبته في العرض قبل حصوله ، ويحضر الاخطار على الاستمارة رقم ١٤ المرفق نموذجا مشفوعا ببيان موجز عن وصف الاختراع ورسمه ، ويجوز للإدارة أن تكلفه بتقديم أى بيان آخر يتعلق باختراعه اذا رأت ذلك ضروريا للوقوف على عناصر الاختراع والغرض منه .

مادة ٤٣ - تعيد طلبات العرض في سجل يشتمل على البيانات الآتية :

- ١ - تاريخ تقديم الطلب .
- ٢ - اسم المعارض .
- ٣ - المعرض وتاريخ افتتاحه الرسمي .
- ٤ - تسمية تدل على موضوع الاختراع .
- ولكل شخص حق الاطلاع على هذا السجل بدون مقابل .

مادة ٤٤ - (مستبدلة بقرار وزير التجارة والصناعة رقم ٢٧١ لسنة ١٩٥٣) تعطى ادارة براءات الاختراع للطلاب شهادة الحماية

المؤقتة بدون مقابل ، وتكفل هذه الشهادة للطلاب المحقوق التي تترتب على منح البراءة وذلك خلال مدة لا تجاوز ستة أشهر من تاريخ افتتاح المعرض .

١٤ - أحكام عامة

مادة ٤٥ - يجوز لصاحب الشأن أن ينيب عنه وكيلًا في تقديم طلب البراءة أو إخطار المعارض في إصدارها أو في اتخاذ أى إجراء من الإجراءات المنصوص عليها في القانون أو في هذه اللائحة .

وإذا كان طالب البراءة أو المعارض في إصدارها غير مقيم في المملكة المصرية وجب عليه أن يمين وكيلًا له فيها ترسل إليه جميع الاخطارات والمستندات والاوراق التي نصت عليها هذه اللائحة .

و يجب أن يكون التوكيل خاصًا ويحفظ مع الاوراق المقدمة بالادارة .

مادة ٤٦ - لكل شخص أن يطلب الاطلاع على سجل براءات الاختراع أو على البراءات أو المستندات المتعلقة بها ماعدا تقارير موظفى الادارة عن طلبات البراءات .

يجوز لكل شخص أن يحصل على مستفردات أو صور من السجلات أو المستندات المتقدم ذكرها ويحرر الطلب على الاستمارة رقم (١٥) المرفق نموذجها .

مادة ٤٧ - إذا رغب صاحب الشأن بعد تقديم طلبه في الحصول على براءة في الخارج عن الاختراع ذاته جاز له أن يطلب من ادارة براءات الاختراع شهادة عن تقديم طلبه في مصر .

وتشتمل الشهادة على بيان الغرض من اعطائها وتشفع بصورة من

براءات الاختراع والملكية الصناعية ٥٢٩

الطلب ومرافقاته ويجوز للإدارة - قبل اعطاء الشهادة - أن تكلف الطالب بتقديم صورة طبق الاصل من المستندات المتقدمة ذكرها .

مادة ٤٨ - اذا فقدت البراءة أو تلفت جاز للملكها أن يطلب من إدارة براءات الاختراع اعطاء صورة طبق الاصل منها .

ويحرر الطلب على الاستمارة رقم (١٦) المرافق نموذجها .

مادة ٤٩ - يجوز لمصاحب البراءة أن يطلب من إدارة البراءات تصحيح أى خطأ كتابى وقع فى طلب البراءة أو فى وصف الاختراع أو فى القرار الصادر بمنح البراءة أو فى أى بيان وارد فى سجل براءات الاختراع .

ويحرر الطلب على الاستمارة رقم (١٧) المرافق نموذجها .

مادة ٥٠ - اذا قبض على طلب البراءة مستندا الى المادة ٥٥ من القانون وجب أن يشفع بالمستندات التى تثبت أن الاختراع كان يتمتع بالحماية القانونية فى ٢٥ نوفمبر سنة ١٩٤٩ .

مادة ٥١ - ترفق بالطلبات المنصوص عليها فى هذه اللائحة الايصالات أدالة على سداد الرسوم المستحقة طبقا للجدول رقم (١) المرافق .

مادة ٥٢ - يلحق بإدارة براءات الاختراع مكتبة تضم البحوث والمصنفات والنشرات التى تتناول شؤون الملكية الصناعية والمعلوم والفنون والصناعات المختلفة وكذلك أوصاف الاختراعات التى تصدر فى البلاد الاجنبية وترد لمصلحة الملكية الصناعية عن طريق التبادل وتودع بها المستندات والفهارس التى تعرض على الجمهور .

ويصرح للجمهور بالاطلاع على ما تقدم بغير مقابل .

مادة ٥٣ - تصدر مصلحة الملكية الصناعية فى الاسبوع الاول من كل شهر صحيفة تسمى صحيفة براءات الاختراع تنشر فيها (م ٢٤ - موسوعة مصر ج ٧)

٥٣٠ براءات الاختراع والملكية الصناعية

البيانات التي يوجب القانون سالف الذكر الاعلان عنها وذلك طبقا لاحكام هذه اللائحة .

وتصدر أيضا النشرات الآتية في الشهر الاول من كل سنة :

١ - نشرة تشمل بيانات موجزة لوصاف الاختراعات التي صدرت عنها براءات خلال السنة السابقة .

ويشفع وصف كل اختراع بالرسوم التي توضح موضوعه كلما اقتضى الحال ذلك .

٢ - نشرة بأسماء الاشخاص الذين منحوا براءات خلال السنة السابقة مرتبة بترتيب الحروف الهجائية .

٣ - نشرة بأرقام براءات الاختراع التي صدرت خلال السنة السابقة مع بيان موضع كل براءة من التقسيم الفني الذي تتبعه ادارة براءات الاختراع في تبويب الاختراعات المسجلة .

الباب الثاني

في الرسوم والنماذج الصناعية

١ - في طلبات التسجيل :

مادة ٥٤ - يقدم طلب تسجيل الرسوم أو النماذج الى ادارة الرسوم والنماذج الصناعية على الاستمارة رقم (١) المرافق نموذجها .

مادة ٥٥ - يرافق طلب التسجيل ما يأتى :

١ - نسختان من كل رسم أو نموذج ولا يجوز أن يستعاض عن ذلك بعينة من المنتجات المخصص لها ذلك الرسم أو النموذج ، ومع ذلك يجوز تقديم عينة من الانتاج المخصص له الرسم اذا أمكن

برامات الاختراع والملكية الصناعية ٥٢١

تثبيتها على ورقة من مقاس ٢٣ × ٢١ سم وأمكن حفظها دون أن تسبب
تلفا للمستندات المرافقة لها .

٢ - إذا كان الطالب شركة أو هيئة فيرافق طلب التسجيل
مستخرج من صفحة قيدها بالسجل التجارى أو مستخرج رسمى من عقد
انشائها أو نسخة من نظامها الاساسى .

٣ - إذا كان الطلب مقدما بالاستناد الى المادة ٥٣ من القانون
فترافقه صورة من الرسوم أو النماذج التى أودعت مع طلب التسجيل
لدى الدولة الاجنبية مصدقا عليها من مصلحة الملكية الصناعية فى تلك
الدولة وتقدم الصورة مع الطلب خلال مدة لا تتجاوز ثلاثة أشهر .

٤ - إذا كان الطلب مقدما بالاستناد الى المادة ٥٢ من القانون
فترافقه الشهادة الخاصة بالحماية الوقتية .

مادة ٥٦ - تكون نسخة الرسم أو النموذج المنصوص عليها فى
المادة السابقة على ورق غير مقوى مقاسه ٢٣ × ٢١ سم لا يستعمل منه
للتصوير سوى وجه واحد ويكون شكل الرسم أو النموذج فى وضع
راسى بالنسبة للورقة . وإذا قدم أكثر من شكل واحد للرسم أو النموذج
وجب أن تكون الاشكال جميعها على الورقة ذاتها ويجب أن يوضح
ما إذا كان كل شكل يمثل منظرا كاملا أو أماميا أو جانبيا أو غير ذلك .

وإذا كانت النسخة مرسومة باليد وجب أن يكون الرسم بالحبر على
ورق أو قماش .

مادة ٥٧ - لا يجوز أن يشتمل الرسم أو النموذج على كلمات
أو حروف أو أرقام فيجب ازالتها من الصورة أو العينة الا اذا كانت
من العناصر الجوهرية للرسم أو النموذج .

مادة ٥٨ - إذا كان الرسم تكرارا لشكل واحد وجب أن تشمل
نسخة الشكل كاملا وجزءا من تكراره طولا وعرضا .

٥٢٢ براءات الاختراع والملكية الصناعية

مادة ٥٩ - إذا اشتمل الرسم على اسم شخص على قيد الحياة أو صورته وجب على الطالب تقديم ما يثبت قبول صاحب الشأن استخدام اسمه أو صورته •

وإذا كان الاسم أو الصورة لشخص توفي حديثا كان عليه أن يقدم ما يثبت قبول ورثته استخدام اسم مورثهم أو صورته •

مادة ٦٠ - تكتب على الورقة المخصصة لنسخة الرسم أو النموذج البيانات الآتية :

١ - الرقم المتتابع للرسم أو النماذج الملحقة بطلب التسجيل وذلك في أعلى الورقة من جهة اليمين •

٢ - توقيع الطالب أو نائبه أسفل الورقة من جهة اليمين •

ولا يجوز أن يكتب على الورقة أى بيان عن الرسم أو النموذج أو المنتجات المخصص لها •

مادة ٦١ - تعطى طلبات تسجيل الرسوم أو النماذج أرقاماً متتابعة حسب تاريخ ورودها ويبدأ الترقيم في أول يناير من كل سنة ويعطى الطالب ايضاً في الرقم المتتابع للطلب وتاريخ وساعة وروده •

ويختم الطلب ومرفقاته بختم الإدارة ويؤشر عليها بالرقم المتتابع للطلب وتاريخ تقديمه •

مادة ٦٢ - تنقيد جميع طلبات التسجيل في دفتر خاص يشتمل على البيانات الآتية :

١ - الرقم المتتابع للطلب •

٢ - تاريخ تقديم الطلب •

بزاعات الاختراع والملكية الصناعية ٥٢٢

٣ - اسم ولقب الطالب • اذا كان شركة أو هيئة فيذكر اسمها أو عنوانها •

٤ - اسم ولقب الوكيل في حالة وجوده •

٥ - اسم الدولة الاجنبية التي قدم اليها طلب تسجيل الرسم أو النموذج وتاريخ ذلك اذا كان الطلب مقدما بالاستناد الى المادة ٥٣ من القانون •

مادة ٦٢ - لادارة الرسوم والنماذج الصناعية أن تعترض على طلب التسجيل في الاحوال الآتية :

١ - اذا كان الطلب لا يطابق الشروط المشار اليها في المادة ٣٩ من القانون •

٢ - اذا كان الرسم أو النموذج يتعارض مع قانون معمول به في مصر أو يتعارض مع اتفاقية دولية تكون مصر منضمة اليها •

٣ - اذا كان الرسم أو النموذج يتعارض مع النظام العام أو الآداب العامة •

مادة ٦٤ - اذا كان قرار الادارة يقضى برفض التسجيل فعليها أن تخطر الطالب أو وكيله بخطاب موصى عليه مصحوب بعلم وصول بالاسباب خلال ١٥ يوما من تاريخ صدور القرار ، وللطالب أن يظلم من هذا القرار الى اللجنة المنصوص عليها في المادة ٢٢ من القانون خلال شهر من تاريخ استلامه الاخطار •

مادة ٦٥ - يكون تسجيل الرسوم والنماذج الصناعية بتقيد الطلبات المقبولة في سجل الرسوم والنماذج الصناعية •

ويجب أن يشتمل السجل على البيانات الآتية :

١ - الرقم المتتابع للطلب •

- ٢ - تاريخ تقديم الطلب وتاريخ التسجيل .
- ٣ - اسم الطالب ولقبه وجنسيته ومهنته واسمه التجاري
ان يوجد .
- فاذا كان المالك شركة أو هيئة يذكر اسمها وعنوان مركزها الرئيسى
والغرض من تأليفها .
- ٤ - المحل المختار بالملكة المصرية الذى ترسل اليه المكاتبات
والمستندات المتعلقة بالتسجيل .
- ٥ - عدد الرسوم والنماذج المرفقة للطلب وبيان المنتجات
الصناعية المخصصة لها .
- ٦ - التحديدات والاضافات التى قد تدخل بعد التسجيل .
- ٧ - انتقال ملكية الرسوم أو النماذج .
- ٨ - تجديد التسجيل وشطبه .
- ٩ - اسم الدولة الاجنبية التى تقدم اليها اول طلب تسجيل
لرسم أو للنموذج وتاريخ تقديمه اذا كان الطلب مقدما بالاستناد الى
المادة ٥٣ من القانون .
- ١٠ - اسم المعرض الذى عرضت فيه الرسوم أو النماذج
وتاريخ افتتاحه الرسمى اذا كان الطلب مقدما بالاستناد الى المادة
٥٢ من القانون .
- مادة ٦٦ - يشر التسجيل فى صحيفة الرسوم والنماذج الصناعية
ويجب أن يشتمل الاشهار على البيانات الآتية :
- ١ - الرقم المتتابع لتسجيل الرسم أو النموذج .
- ٢ - تاريخ تقديم طلب التسجيل .

٣ - عدد الرسوم أو النماذج المحقة بالطلب وبيان المنتجات الصناعية المخصصة لها •

٤ - اسم الطالب وجنسيته ومهنته وعنوانه وإذا كان شركة أو هيئة فيذكر اسمها أو عنوانها ونوعها وعنوان مركزها الرئيسي والغرض من تأليفها •

٥ - اسم الوكيل في حالة وجوده وعنوانه •

٦ - اسم الدولة الأجنبية التي قدم إليها طلب تسجيل الرسم أو النموذج وتاريخ تقديمه إذا كان الطلب مقمدا بالاستناد الى المساعدة ٥٣ من القانون •

٢ - في انتقال ملكية الرسم أو النموذج

مادة ٦٧ - يحصل التأشير في السجل بانتقال ملكية الرسم أو النموذج بناء على طلب يقدم لإدارة الرسوم والنماذج الصناعية من انتقلت اليه الملكية أو من نائبه على الاستمارة رقم (٢) المرافق نموذجهما •

مادة ٦٨ - يرافق طلب التأشير المستندات الدالة على انتقال ملكية الرسم أو النموذج مع صورة طبق الاصل منها تحفظ بإدارة الرسوم والنماذج الصناعية أما الاصل فيرد الى الطالب •

وإذا كان الطالب شركة أو هيئة فيرافق الطلب مستخرج رسمي من صفحة قيدها بالسجل التجارى أو مستخرج رسمي من عقد انشائها أو نسخة من نظامها الاساسى •

مادة ٦٩ - تقوم الادارة بالتأشير في السجل بانتقال ملكية الرسم أو النموذج مع ذكر البيانات الخاصة بالملك الجديد ووكيله أن وجد وسبب انتقال الملكية وتاريخه وتاريخ التأشير به في السجل وتخضع إدارة الرسوم والنماذج الصناعية الطالب بحصول التأشير •

٥٣٦ براءات الاختراع والملكية الصناعية

مادة ٧٠ - يشهر انتقال ملكية الرسم أو النموذج في صحيفة الرسوم والنماذج الصناعية ويشتمل الشهر على البيانات الآتية :

١ - الرقم المتتابع لطلب التسجيل •

٢ - رقم وتاريخ الصحيفة التي شهر بها التسجيل •

٣ - اسم مالك الرسم أو النموذج السابق •

٤ - اسم من انتقلت اليه الملكية وجنسيته ومهنته وعنوانه وإذا كانت شركة أو هيئة فيذكر اسمها أو عنوانها ونوعها والغرض من انشائها ومركزها العام •

٥ - اسم الوكيل في حالة وجوده وعنوانه •

٦ - تاريخ انتقال الملكية وتاريخ التأشير به في السجل •

في تجديد مدة الحماية والتعديل في السجل ومحو التسجيل

مادة ٧١ - يحزر طلب تجديد مدة حماية الرسم أو النموذج على الاستمارة رقم ٣ المرافق نموذجها •

وإذا كان طلب التجديد مقدما في الميعاد القانوني فتؤثر الإدارة في السجل بما يفيد التجديد وتعطى الإدارة الطلب شهادة بذلك •

مادة ٧٢ - يشهر تجديد مدة الحماية في صحيفة الرسوم والنماذج الصناعية ويشتمل الشهر على البيانات الآتية :

١ - الرقم المتتابع لطلب التسجيل •

٢ - اسم مالك الرسم أو النموذج ومهنته •

٣ - رقم وتاريخ الصحيفة التي شهر بها التسجيل •

مادة ٧٣ — يجوز للملك الرسم أو النموذج أن يطلب تدوين البيانات الآتية في السجل :

- ١ — تغيير اسم المالك أو اسمه التجارى أو جنسيته أو مهنته وإذا كان المالك شركة أو هيئة فيجوز أن يطلب التدوين عن كل تغيير في اسمها أو عنوانها أو الغرض من انشائها أو مركزها الرئيسى .
- ٢ — كل تغيير في العنوان الذى ترسل عن طريقه المكاتبات والمستندات المتعلقة بالتسجيل .

٣ — تصحيح أى خطأ كتابى وقع فى طلب التسجيل أو فى أى بيان وارد فى السجل .

ويقدم الطلب على الاستمارة رقم ٤ المرافق نموذجها .

مادة ٧٤ — تدون الادارة البيانات المعدلة فى السجل وتشرها فى صحيفة الرسوم والنماذج الصناعية ويشتمل الشهر على الرقم المتتابع لطلب التسجيل واسم المالك وبيان التعديل مع الاشارة الى رقم وتاريخ الصحيفة التى شهر فيها تسجيل الرسم أو النموذج .

مادة ٧٥ — أن يصدر لصلحته حكم بمحو التسجيل الخاص باسم شخص غير المالك الحقيقى للرسم أو النموذج أن يطلب من ادارة الرسوم والنماذج الصناعية التأشير بالحكم فى سجل الرسوم والنماذج الصناعية .

ويقدم الطلب على الاستمارة رقم ٥ المرافق نموذجها مشفوعا بصورة رسمية من الحكم .

مادة ٧٦ — يشهر مجو التسجيل فى صحيفة الرسوم والنماذج الصناعية ويشتمل الشهر على البيانات الآتية :

١ — الرقم المتتابع لطلب التسجيل .

- ٢ - اسم مالك الرسم أو النموذج ومهنته .
- ٣ - رقم وتاريخ الصحيفة التي شهر بها التسجيل .
- ٤ - سبب المحو وتاريخ حصوله .

٤ - في المعارض الاهلية والدولية

مادة ٧٧ - (مستبدلة بقرار وزير التجارة والصناعة رقم ٢٧١ لسنة ١٩٥٣) اذا رغب صاحب الشأن في عرض رسمه أو نموذجه أو في عرض الانتاج المخصص له الرسم أو النموذج في أحد المعارض الاهلية أو الدولية أو اذا رغب في نشر وصف للرسم أو النموذج مدة اقامة المعرض ، جاز أن يكفل للرسم أو النموذج الحماية المؤقتة المنصوص عليها في المادة ٥٢ من القانون ، على أن يخطر ادارة الرسوم والنماذج الصناعية برغبته في العرض قبل حصوله على الاستمارة رقم ٦ المرافق نموذجا ، ريشفغ بالاخطار صورتان من الرسم أو النموذج وفقا للشروط المنصوص عليها في المادة ٥٧ .

مادة ٧٨ - تعيد الطلبات في سجل خاص يشتمل على البيانات الآتية :

- ١ - تاريخ تقديم الطلب .
- ٢ - اسم المعارض .
- ٣ - المعرض وتاريخ افتتاحه الرسمي .
- ٤ - عدد الرسوم والنماذج وبيان المنتجات الصناعية المخصصة لها على أن لا يجاوز عددها الخمسين ولكل شخص حق الاطلاع على هذا السجل بدون مقابل .

مادة ٧٩ - (مستبدلة بقرار وزير التجارة والصناعة رقم ٢٧١ لسنة ١٩٥٣) تعطى ادارة الرسوم والنماذج الصناعية للطلاب شهادة بالحماية

المؤقتة دون مقابل ، وتكفل هذه الشهادة للمطالب الحقوق المترتبة على تسجيل الرسم أو النموذج ، وذلك خلال مدة لا تتجاوز ستة أشهر من تاريخ افتتاح المعرض •

• - الاطلاع والمستفادات والشهادات

مادة ٨٠ - يكون للأشخاص المذكورين بمسند حق الاطلاع على الرسوم والنماذج المسجلة خلال مدة جملتها :

١ - مالك الرسم أو النموذج المقيّد اسمه في السجل أو من يندبه المالك لهذا الغرض بتوكيل خاص •

٢- كل من يحصل على أمر المحكمة بالاطلاع اذا قدم البيانات التي تمكن الادارة من الاستدلال على الرسم أو النموذج المطلوب الاطلاع عليه •

ويحصل الاطلاع بحضور موظف مسئول تتعبه ادارة الرسوم والنماذج الصناعية لهذا الغرض • ولا يجوز خلال مدة الحماية اعطاء صور من الرسوم أو النماذج المسجلة لغير مالكيها •

مادة ٨١ - يجوز لكل شخص أن يطلع على الرسوم والنماذج التي انتهت مدة حمايتها •

مادة ٨٢ - تعطى الادارة صاحب الرسم أو النموذج الذي يرغب في تسجيله في الخارج شهادة دالة على طلب التسجيل بممر وتشتمل الشهادة على بيان الغرض من اعطائها وتشفع بصورة من الطلب والرسوم أو النماذج المرافقة له •

ويجوز للادارة قبل اعطاء الشهادة أن تكلف الطالب بتقديم صورة طبق الاصل من هذه الرسوم والنماذج •

احكام عامة

مادة ٨٣ - اذا فقدت شهادة التسجيل أو تلفت جاز لصاحبها أن يطلب من ادارة الرسوم والنماذج الصناعية اعطاء صورة طبق الاصل منها •

ويحرر الطلب على الاستمارة رقم (٧) المرافق نموذجها •

مادة ٨٤ - يجوز لصاحب الشأن أن ينيب عنه وكيلًا في تقديم طلب التسجيل للرسم أو النموذج الصناعي أو اخطار المعارضة في التسجيل أو في اتخاذ أى اجراء من الاجراءات المنصوص عليها في القانون أو هذه اللائحة •

وإذا كان صاحب الشأن غير مقيم في المملكة المصرية وجب عليه أن يعين وكيلًا له فيها ترسل اليه جميع الاخطارات والمستندات والاوراق التى نصت عليها هذه اللائحة •

ويجب أن يكون التوكيل خاصًا ويحفظ مع الاوراق المقدمة للإدارة •

مادة ٨٤ مكرراً - (مضافة بقرار وزير الاقتصاد والتجارة رقم ٤٩ لسنة ١٩٥٨) يجوز لصاحب الشأن أن يقدم الى ادارة براءات الاختراع أو ادارة الرسوم والنماذج الصناعية على حسب الاحوال طلبًا لمسد الميعاد في الحالات المنصوص عليها في الفقرة الثانية من المادة ١٧ والفقرة الاولى من المادة ١٨ وفي المادة ٢١ وفي الفقرة الثانية من كل من المواد ٢٢ و ٣٢ و ٣٣ وفي المادتين ٣٦ و ٦٤ من هذه اللائحة - وذلك اذا وجدت لديه أسباب جدية تبرر مد الميعاد على أن تذكر هذه الأسباب في الطلب •

ويقدم الطلب على النموذج المعد لهذا الغرض ويدفع عنه رسم قسوه جدي مصرى وذلك قبل حلول اليوم الاخير للميعاد المطلوب مده بشرة أينم على الأقل والا اعتبر الطلب كأن لم يكن •

وعلى إدارة البراءات أو إدارة الرسوم والنماذج الصناعية أن تبلغ الطالب قرارها سواء بقبول المد أو رفضه وذلك بموجب خطاب موصى عليه مصحوب بعلم وصول قبل حلول اليوم الأخير للميعاد بخمسة أيام على الأقل .

وإذا صدر قرار الإدارة المختصة بقبول الطلب فيمنح الطالب مئة جديدة مقدارها شهر تبدأ بعد انتهاء المهلة الأصلية .

وإذا صدر القرار برفض الطلب جاز للطالب أن يتظلم من هذا القرار الى اللجنة المنصوص عليها في المادة ٢٢ من القانون خلال أسبوع من تاريخ ابلاغه القرار وطبقا للأوضاع المقررة في هذه اللائحة .

مادة ٨٥ - ترفق بالطلبات المنصوص عليها في هذه اللائحة الايضالات الدالة على سداد الرسوم المستحقة طبقا للجدول رقم (ب) المرافق .

مادة ٨٦ - اذا قدم طلب التسجيل بالاستناد الى المادة ٥٥ من القانون وجب أن يشفع بالمستندات التي تثبت ان الرسم أو النموذج يتمتع بالحماية القانونية في ٢٥ نوفمبر سنة ١٩٤٩ .

مادة ٨٧ - تصدر مصلحة الملكية الصناعية في الاسبوع الاول من كل شهر صحيفة خاصة تسمى « جريدة الرسوم والنماذج الصناعية » تنشر فيها البيانات الواجب اشهارها بناء على أحكام هذه اللائحة .

وتصدر أيضا النشرات الآتية في الشهر الاول من كل سنة :

١ - نشرة بأسماء أصحاب الطلبات التي تم تسجيلها أو أدخل عليها تغيير أو تصديق خلال السنة السابقة مرتبة حسب الحروف الهجائية مع بيان عنوان مالك الرسم أو النموذج والارقام المتتابعة لتسجيل وتاريخه .

٥٤٢ براءات الاختراع والملكية الصناعية

٢ - نشرة بالارقام المتتابعة للرسوم والنماذج التي تم تسجيلها
أو التي أدخل عليها تغيير أو تعديل خلال السنة السابقة مع بيان رقم
وتاريخ جريدة الرسوم والنماذج الصناعية التي حصل بها اشهار التسجيل
أو التغيير أو التعديل حسب الاصول .

مادة ٨٨ - يعمل بهذا القرار من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية .

تهديرا في ٢٦ رمضان سنة ١٣٧٠ (٢٠ يونيو سنة ١٩٥١) .

جدول رقم (١) الخاص ببراءات الاختراع (١)

| رقم | الاجراءات | الرسم |
|-----|---|-------|
| ١ | رفع التظلم للجنة المنصوص عليها في المادة ٢٢ من القانون من قرار مكتب البراءات الصادر في شأن طلب البراءة | ٥ — |
| ٢ | النشر عن قبول طلب البراءة | ٢ — |
| ٣ | المناوضة في اصدار براءة الاختراع أمام اللجنة المنصوص عليها في المادة ٢٢ من القانون .. | ١٠ — |
| ٤ | الطعن أمام اللجنة المنصوص عليها في المادة ٢٢ من القانون من قرار مكتب البراءات في شأن تجديد مدة البراءة | ٥ — |
| ٥ | طلب رخصة اجبارية باستغلال الاختراع | ١٠ — |
| ٦ | طلب ادخال تعديل على وصف الاختراع أو رسمه قبل النشر أو بعده | ٤ — |
| ٧ | طلب الغاء البراءة طبقا للمادة ٣٦ من القانون .. | ١٠ — |
| ٨ | طلب شطب التسجيل اذا قدم من مالك البراءة .. | ٣ — |
| ٩ | طلب تدوين بيانات في سجل البراءات | ٢ — |
| ١٠ | طلب التأشير في سجل البراءات بأى حق من الحقوق المترتبة على البراءة مما هو منصوص عليه في المواد من ٢٨ الى ٣٦ من القانون : | |

(١) تعريف الرسوم الواردة بالجدول (١) مستبدلة بقرار رئيس اكااديمية البحث العلمى والتكنولوجيا رقم ٢٨٠ لسنة ١٩٧٤ (الوقائع المصرية فى ١٩٧٥/١/٧ — العدد ٦) بتعديل الرسوم المقررة الواردة بالجدول رقم (١) الخاص ببراءات الاختراع الملحق بالقرار رقم ٢٣٠ لسنة ١٩٥١ الخاص باللائحة التنفيذية للقانون رقم ١٣٢ لسنة ١٩٤٩ الخاص ببراءات الاختراع والرسوم والنماذج الصناعية .

(تابع) جدول رقم (١) الخاص ببراءات الاختراع

| رقم | الاجراءات | الرسم |
|-----|---|-------|
| | (أ) اذا قدم الطلب قبل مضي ثلاثة أشهر من تاريخ الواقعة أو الحكم — ٥ | |
| | وعن كل طلب آخر عن براءة مسجلة باسم المالك — ١ ٥٠٠ | |
| | (ب) اذا قدم الطلب بعد مضي ثلاثة أشهر ولكن في خلال ستة أشهر من تاريخ الواقعة أو الحكم — ١٠ | |
| | وعن كل طلب آخر عن براءة مسجلة باسم المالك — ٣ | |
| | (ج) اذا قدم الطلب بعد مضي ستة أشهر من تاريخ الواقعة أو الحكم — ١٥ | |
| | وعن كل طلب آخر عن براءة مسجلة باسم المالك — ٥ | |
| | ١١ — طلب التأشير في سجل البراءات بشطب أى حق من الحقوق المترتبة على البراءة: | |
| | (أ) اذا قدم الطلب قبل مضي ثلاثة أشهر من تاريخ الواقعة أو الحكم — ٥ | |
| | وعن كل طلب آخر عن براءة مسجلة باسم المالك — ١ ٥٠٠ | |
| | (ب) اذا قدم الطلب بعد مضي ثلاثة أشهر ولكن في خلال ستة أشهر من تاريخ الواقعة أو الحكم — ١٠ | |
| | وعن كل طلب آخر عن براءة مسجلة باسم المالك — ٣ | |

(تابع) جدول رقم (١) الخاص ببراءات الاختراع

| رقم | الاجراءات | الرسم |
|------|--|---------|
| | (ج) اذا قدم الطلب بعد مضي ستة أشهر من تاريخ الواقعة أو الحكم | ١٥ — |
| | وعن كل طلب آخر عن براءة مسجلة باسم المالك | ٥ — |
| ١٢ — | طلب الاطلاع على سجل البراءات أو على البراءات أو المستندات المتعلقة بها عن كل طلب لمدة ربع ساعة أو جزء منها | ٥٠٠ — |
| ١٣ — | طلب صور أو مستخرجات من الطلبات أو المستندات أو تقرير الخبراء : | |
| | (أ) عن كل مائة كلمة أو جزء منها | ١٥٠ — |
| ١٤ — | طلب صورة أو مستخرج من سجل البراءات | ١ ٥٠٠ — |
| ١٥ — | طلب شهادة للحصول على براءة في الخارج | ٢ — |
| ١٦ — | طلب التصديق على صورة طبق الاصل من أى مستند مقدم الى المكتب أو صادر منه | ١ ٥٠٠ — |
| ١٧ — | طلب تصحيح خطأ كتابى | ١ — |

جدول رقم (ب) الرسوم والنماذج الصناعية (١)

| رقم | الاجراءات | الرسم |
|-------|--|---------------|
| ١ | طلب التأشير في السجل بانتقال ملكية الرسم أو النموذج طبقاً لما يأتى: | |
| (أ) | إذا قدم الطلب قبل مضي ستة أشهر من تاريخ انتقال الملكية | ٤ — |
| × | وعن كل طلب آخر عن رسوم أو نماذج مسجلة باسم المالك | ١ ٥٠٠ |
| (ب) | إذا قدم الطلب بعد مضي ستة أشهر من تاريخ انتقال الملكية | ١٠ — |
| × | وعن كل طلب آخر عن رسوم أو نماذج مسجلة باسم المالك | ٣ — |
| ٢ | طلب التأشير في السجل بأى حق من الحقوق المترتبة على الرسم أو النموذج غير ما ذكر في البند السابق طبقاً لما يأتى: | |
| (أ) | إذا قدم الطلب قبل مضي ستة أشهر من تاريخ الموافقة أو العقد أو الحكم | ٣ — |
| × | وعن كل طلب آخر عن رسوم أو نماذج مسجلة باسم المالك | ١ ٥٠٠ |
| (ب) | إذا قدم الطلب بعد مضي ستة أشهر من تاريخ الموافقة أو العقد أو الحكم | ٦ — |

(١) تعريف الرسوم الواردة بالجدول (ب) مستقبلية بقرار وزير التجارة والتوين رقم ١١٦٠ لسنة ١٩٧٦ (الوقائع المصرية في ١٨/١١/١٩٧٦) - العدد ٢٦٥ (بتعديل بعض احكام القرار رقم ٢٣٠ لسنة ١٩٥١. الخاص باللائحة التنفيذية للغاتون رقم ١٣٢ لسنة ١٩٤٩ الخاص ببراءات الاختراع والرسوم والنماذج الصناعية .

تابع جدول رقم (ب) الرسوم والنماذج الصناعية

| رقم | الاجراءات | الرسم |
|---------|--|-------|
| | X وعن كل طلب آخر عن رسوم أو نماذج | |
| ٣ — | مسجلة باسم المالك | ٣ |
| ٣ — | طلب التأشير في السجل بشطب الحقوق المشار إليها في البند (٢) | ٣ |
| | X وعن كل طلب آخر عن رسوم أو نماذج | |
| ١ ٥٠٠ — | مسجلة باسم المالك | ١ ٥٠٠ |
| ٤ — | طلب تعديل باسم مالك الرسم أو النموذج المقيد في السجل | ٢ |
| | X وعن كل طلب آخر عن رسوم أو نماذج | |
| ٧٥٠ — | مسجلة باسم المالك | ٧٥٠ |
| ١ — | طلب تصحيح خطأ كتابي وارد في بيانات السجل | ١ |
| ٦ — | طلب شطب التسجيل إذا تقدم من مالك الرسم أو النموذج أو من وكيله | ٢ |
| ٧ — | طلب شهادة الحصول على تسجيل الرسم أو النموذج في الخارج | ١ ٥٠٠ |
| ٨ — | طلب الاطلاع على سجل الرسوم والنماذج الصناعية أو على الطلبات أو المستندات المرفقة بها | |
| ٢٥٠ — | عن كل طلب لمدة ربع ساعة أو جزء منها | ٢٥٠ |
| ٩ — | طلب صور أو مستخرجات من الطلبات أو المستندات الملحقة بها : | |
| ٢٥٠ — | (١) عن كل مائة كلمة أو جزء منها | ٢٥٠ |
| ٥٠٠ — | (ب) عن صورة كل رسم أو نموذج | ٥٠٠ |
| ١٠ — | طلب صورة أو مستخرج من سجل الرسوم أو النماذج الصناعية | ٢ |

تابع جدول رقم (ب) الرسوم والنماذج الصناعية

| الرقم | الاجراءات | الرسم |
|-------|-----------|-------|
|-------|-----------|-------|

- ١١ - طلب التصديق على صورة طبق الاصل من أى طلب
أو مستند مقدم الى المصلحة أو صادر منها .. — ١
- ١٢ - رفع التظلم الى اللجنة المنصوص عليها في المادة ٢٢
من القانون من قرار ادارة الرسوم والنماذج
الصناعية الصادر برفض طلب التسجيل أو تعليق
قبوله على شرط — ٥

القسم الثاني

في مزاولة مهنة وكلاء البراءات

القانون رقم ٢٣ لسنة ١٩٥١

بمزاولة مهنة وكلاء البراءات (١)

نحن فاروق الاول ملك مصر

قرر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتى نصه ، وقد
مصدقنا عليه وأصدرناه :

مادة ١ - لا يجوز أن يزاول مهنة وكيل براءات الا من كان اسمه
مقيداً في سجل وكلاء البراءات بوزارة التجارة والصناعة • ويقسم
السجل الى جداول مختلفة بحسب نوع المؤهل العلمى •

ويقصد بوكيل البراءات في اصطلاح هذا القانون كل من ينوب
عن الغير أمام الجهات الرسمية بوزارة التجارة والصناعة في اتخاذ اجراء
من الاجراءات المنصوص عليها في القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٣٩ الخاص
بالعلامات والبيانات التجارية والمعدل بالقانون رقم ١٤٣ لسنة ١٩٤٩
وفي القانون رقم ١٣٣ لسنة ١٩٤٩ الخاص ببراءات الاختراع والرسوم
والنماذج الصناعية وفى اللوائح التنفيذية لهما •

مادة ٢ - يشترط للتقيد في السجل أن يكون الطالب :

١ - مصرياً ومقيماً في المملكة المصرية •

٢ - كامل الاهلية المدنية •

٣ - حسن السمعة ولم تصدر عليه احكام قضائية أو قرارات
تأديبية ماسة بالشرف •

٤ - حاصلًا على درجة أو دبلوم من إحدى الجامعات المصرية أو على شهادة مصرية أو أجنبية تتفق وزارتا المعارف العمومية والتجارة والصناعة على اعتبارها معادلة لأحدى المؤهلات السابقة .

مادة ٣ - (معجلة بالقانون ٣٨ لسنة ١٩٦١) تقدم طلبات القيد مع الأوراق المثبتة لتوافر الشروط المنصوص عليها في المادة الثانية الى لجنة تشكل برئاسة مدير عام مصلحة التسجيل التجارى وعضوية وكيل المصلحة المختص وعضو من ادارة الفتوى والتشريع لوزارة الاقتصاد بمجلس الدولة .

ويجب أن يتضمن الطلب البيانات الآتية :

اسم الطالب ولقبه وسنه وجنسيته ومحل اقامته ومؤهلاته العلمية وتاريخ حصوله عليها والجدول الذى يرغب قيد اسمه فيه حسب مؤهله العلمى .

وتقرر اللجنة بعد التحقق من توافر الشروط فى الطالب قيد اسمه فى السجل ونوع الجدول الذى يقيد فيه ، فاذا رفض الطلب وجب أن يكون القرار مسيياً .

ويجب أن تفصل اللجنة فى كل طلب فى مدى ثلاثة أشهر على الاكثر من تاريخ تقديمه .

ويعلن صاحب الشأن بقرار اللجنة فور صدوره بكتاب موصى عليه مصحوب بمسلم وصول .

مادة ٤ - (معجلة بالقانون ٣٨ لسنة ١٩٦١) يجوز لطالب القيد أن يظمن فى القرار الصادر برفض طلبه خلال الثلاثين يوماً التالية لتاريخ اعلانه بالقرار المذكور .

ويقدم الطعن الى لجنة تشكل برئاسة وكيل وزارة الاقتصاد

المساعد الذى يدخل فى اختصاصه الاشراف على مصلحة التسجيل
التجارى وعضوية عضو من ادارة الفتوى والتشريع لوزارة الاقتصاد
بمجلس الدولة ووكيل براءات يعين بقرار من وزير الاقتصاد لمدة سنتين
ويجوز تجديد تعيينه لمدة أخرى .

مادة ٥ - (معدلة بالقانون ٣٨ لسنة ١٩٦١) يجب أن تشمل اللجنة
المنصوص عليها فى المادة ٤ فى كل طعن يقدم اليها فى مدى ثلاثة أشهر
على الاكثر من تاريخ تقديمه وبعد تكليف الطاعن بالحضور امامها
بكتاب موصى عليه مصحوب بحلم الوصول لسماع اقواله . ويكون
قرار اللجنة برفض الطعن نهائيا .

مادة ٦ - يكون رسم القيد فى السجل خمسة جنيهات وتمطى شهادة
بالقيد للطالب بدون رسم .

ويجوز اعطاء صور أو مستخرجات من السجل لمن يطلبها بعد دفع
رسم قدره جنيه واحد .

مادة ٧ - يستبعد من السجل كل من فقد أحد الشروط الواردة
بالبندين ١ و ٢ من المادة الثانية وكذلك كل من طلب استبعاد اسمه
أو توفى ويكون ذلك بقرار من اللجنة المنصوص عليها فى المادة ٣ .

مادة ٨ - تتولى وزارة التجارة والصناعة نشر بيان سنوى باسماء
المزاولين لمهنة وكلاء البراءات المقيدة أسماؤهم فى الجداول المشار اليها
فى المادة الاولى .

مادة ٩ - لا يجوز لاصحاب العلامات التجارية وبراءات الاختراع
والرسوم والنماذج الصناعية أن ينيبوا عنهم وكلاء براءات أمام الجهات
الرسمية بوزارة التجارة والصناعة الا من بين الاشخاص المقيدة
أسماؤهم فى السجل .

مادة ١٠ — يجوز لمن كان يزاول مهنة وكيل براءات عند العمل بهذا القانون أن يقدم خلال ستة أشهر طلبا للجنة — المنصوص عليها في المادة ٣ — لتقيد اسمه في السجل.

فاذا كان الطالب مستوفيا للشروط الواردة في المادة الثانية أصدرت اللجنة قرارها بتقيد اسمه .

أما اذا لم يكن مستوفيا للشرطين الاول والرابع من هذه المادة وكان قائما بالعمل فصلا وقت صدور هذا القانون ، وله من تجاربه ومؤهلاته الاخرى ما يجعله أهلا للقيام بهذه المهنة جاز للجنة تقيد اسمه بقرار من وزير التجارة والصناعة بعد موافقة اللجنة المنصوص عليها في المادة ٤ .

مادة ١١ — على كل من قيد اسمه في السجل أن يبلغ وزارة التجارة والصناعة بعنوان مكتبه عند بدء العمل فيه وبكل تغيير في هذا العنوان .
ويحصل الابلاغ بكتاب موصى عليه خلال شهر من تاريخ الامر المستوجب للابلاغ .

مادة ١٢ — يحاكم تأديبيا أمام اللجنة المنصوص عليها في المادة ٤ من حكم عليه في جريمة تمس الامانة والشرف أو ارتكب أمرا مشافا بشرف المهنة .

مادة ١٣ — العقوبات التأديبية هي :

- ١ — الانذار .
- ٢ — التوبيخ .
- ٣ — الحرمان من مزاولة المهنة مدة لا تزيد على سنتين .
- ٤ — محو الاسم من السجل .

مادة ١٤ - ترفع الدعوى التأديبية الى اللجنة المنصوص عليها في المادة ٤ بقرار يصدر من وزير التجارة والصناعة ويعلن المتهم بالحضور أمام اللجنة يكتب موصى عليه مصحوب به -لم الوصول قبل تاريخ الجلسة المعين للتأديب بخمسة عشر يوما مبينا به ميعاد اجتماع اللجنة ومكانه وملخص التهمة المنسوبة اليه ويجوز له أن يحضر بنفسه أو أن يوكل عنه من يشاء من المحامين للدفاع عنه وللجنة أن تأمر بحضور المتهم شخصيا ولها أن تحقق التهم وللمتهم أن يكلف بالحضور على يد محضر الشهود ومن تخلف من هؤلاء الشهود أو شهد زورا يعاقب بالعقوبات المقررة لذلك في المادتين ١٦٧ و ١٦٩ من قانون تحقيق الجنايات والمادة ٢٩٦ من قانون العقوبات ويحال الى النيابة لأجراء شؤونها فيه .

مادة ١٥ - (معلة بالقانون ٣٨ لسنة ١٩٦١) تكون جلسات التأديب سرية وتصدر اللجنة المنصوص عليها في المادة ٤ قرارها علنا بعد سماع دفاع المتهم أو وكيله . ويجب أن يكون القرار مسبيا وأن تحرر أسبابه قبل النطق به . ويكون قرار اللجنة نهائيا .

ويعلن المتهم بتاريخ الجلسة المحددة لنظر المعارضة بكتاب موصى عليه مصحوب بمعلم الوصول قبل موعد الجلسة بمشرة أيام على الأقل كما يعلن بقرار اللجنة بالطريقة ذاتها خلال عشرة أيام على الأقل .

ويجوز المعارضة في قرار اللجنة اذا صدر في غيبة المتهم ، على أن تقدم خلال عشرة أيام من تاريخ اعلانه بالقرار . وتكون المعارضة بتقرير يودع مكتب وزير الاقتصاد وتسرى في شأن اعلان التهم بتاريخ الجلسة المعينة لنظر المعارضة وبالقرار الذي يصدر فيها الاوضاع والمواعيد المقررة بالفقرة الثانية .

ويجوز لمن صدر قرار بمحو اسمه أن يطلب من اللجنة اعادة النظر في أمره بمعد مضي ثلاث سنوات من تاريخ صدور القرار .

مادة ١٦ — مع عدم الإخلال بعقوبة أشد ينص عليها قانون العقوبات أو أى قانون آخر يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على ستة أشهر وبغرامة لا تتجاوز مائتى جنيه أو بأحدى هاتين العقوبتين كل شخص اسمه غير ممد في السجل يستعمل نشرات أو لافتات أو أية وسيلة أخرى من وسائل الدعاية إذا كان من شأن ذلك أن يحمل الجمهور على الاعتقاد بأن له الحق في مزاوله مهنة وكيل براءات وكذلك كل شخص ينتحل لنفسه هذه الصفة .

وفي جميع الأحوال يأمر القاضى بنزع اللوحات واللافتات ونشر الحكم مرة أو أكثر في صحيفتين يعينهما على نفقة المحكوم عليه .

مادة ١٧ — يعاقب بغرامة لا تقل عن مائة قرش ولا تزيد على خمسمائة قرش كل من يخالف أحكام المادة ١١ .

مادة ١٨ — يكون لموظفى مصلحة الملكية الصناعية الفنين صفة رجاء الضبط القضائى لاثبات ما يقرع من الجرائم بالمخالفة لأحكام هذا القانون .

مادة ١٩ — على وزراء التجارة والصناعة والحل والمالية كل فيما يخصه تنفيذ هذا القانون ، ويصدر وزير التجارة والصناعة القرارات اللازمة لتنفيذه ويعمل به من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية .

نأمر بأن يصمم هذا القانون بفاتم الدولة وأن ينشر في الجريدة الرسمية وينفذ كقانون من قوانين الدولة .

صدر بقصر القبة في ٢٨ ربيع الثانى ١٣٧٠ (٥ فبراير سنة ١٩٥١) .

قرار وزير التجارة والصناعة رقم ٢٠١ لسنة ١٩٥١

باللائحة التنفيذية للقانون رقم ٢٣ لسنة ١٩٥١ بمزاولة

مهنة وكلاء البراءات (١)

وزير التجارة والصناعة

بعد الاطلاع على المادة ٤٤ من الدستور ؛

وعلى المادة ١٩ من القانون رقم ٢٣ لسنة ١٩٥١ بمزاولة مهنة
وكلاء البراءات ؛

وعلى ما ارتأته الجمعية العمومية لتسمى الرأى والتشريع بمجلس
الدولة ؛

قـــســـر :

مادة ١ - تنشأ بمصلحة الملكية الصناعية ادارة تسمى « ادارة
وكلاء البراءات » .

مادة ٢ - يقدم طلب القيد في سجل وكلاء البراءات الى الادارة
المذكورة من نسختين على الاستمارة حرف (أ) (١) المرافق نمذجها
وتقوم الادارة بتقديمه الى اللجنة المنصوص عليها في المادة الثالثة من
القانون المشار اليه .

ويجب أن يشتمل الطلب فضلا عن البيانات الواردة في المادة
الثالثة سالفة الذكر على العنوان الذى يرغب الطالب فى أن ترسل اليه
المكتابات المتعلقة بطلبه .

(١) الواقع المصرية فى ١١ يونيه سنة ١٩٥١ - العدد ٥١ .

مادة ٣ - يجوز للإدارة تكليف الطالب بتقديم المستندات اللازمة للتحقق من شخصيته أو جنسيته أو مؤهلاته العلمية .

مادة ٤ - تدرج طلبات القيد بأرقام متتابعة حسب تاريخ ورودها في دفتر حاص يبين فيه اسم الطالب ولقبه وفروع الجدول الذي يرغب القيد فيه .

مادة ٥ - تشمل الجداول المشار إليها في المادة الأولى من القانون - المذكور على البيانات الآتية :

١ - الرقم المتتابع لقيد الطلب في الدفتر المشار إليه في المادة السابقة .

٢ - اسم الطالب ولقبه .

٣ - عنوان مكتبه .

مادة ٦ - تقدم الطعون في القرارات الصادرة برفض طلبات القيد من نسختين على الاستمارة حرف (ب) ^(١) المرافق نموذجها إلى اللجنة المنصوص عليها في المادة الرابعة من القانون سالف الذكر .

مادة ٧ - يعلن الطالب بقرار لجنة الطعن فير صدوره بكتاب موصى عليه مصحوب بمعلم وصول .

مادة ٨ - يحمل بهذا القرار من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

نحريرا في ٢٨ شعبان سنة ١٣٧٠ (٣ يونيه سنة ١٩٥١) .

(١) الواقع المصرية في ١١ يونيه سنة ١٩٥١ - العدد ٤٩ .

القسم الثالث

في الاتفاقات الدولية الخاصة

بحماية الملكية الصناعية

قانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٠

بالموافقة على الاتفاقات الدولية الخاصة بحماية الملكية الصناعية (١، ٢)

نحن فاروق الاول ملك مصر

قرر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتى نصه ، وقد
صدقنا عليه وأصدرناه :

مادة وحيدة - ووفق على الاتفاقات الدولية الخاصة بحماية الملكية
الصناعية الملحق نصوصها (٣) بهذا القانون وهي :

١ - اتفاقية باريس الخاصة بحماية الملكية الصناعية المبرمة في
٢٠ مارس سنة ١٨٨٣ والمعدلة ببروكسل في ١٤ ديسمبر سنة ١٩٠٠
وواشنطن في ٢ يونيو سنة ١٩١١ ولاهاي في ٦ نوفمبر سنة ١٩٢٤
ولندن في ٢ يونيو سنة ١٩٣٤ .

٢ - معاهدة مدريد ولائحتها التنفيذية الخاصتان بالسجل الدولي
للعلامات التجارية والصناعية المبرمة في ١٤ أبريل سنة ١٨٩١ والمعدلة

(١) الوقائع المصرية في ٢ أكتوبر سنة ١٩٥٠ - لعدد ٩٤ .

(٢) صدر قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة رقم ١١٢٧ لسنة
١٩٦٠ (الجريدة الرسمية في ١٦/٧/١٩٦٠ - العدد ١٥٦) بتوحيد الانضمام
الى اتفاقية باريس الخاصة بحماية الملكية الصناعية ومعاهدة مدريد
الخاصة بفتح بيانات المصدر غير المطابقة للحقيقة الموضوعة على البضائع
(انظر ما يلى) .

(٣) ستعشر نصوص الاتفاقية والمعاهدات ولوائحها فيما بعد مع مرسوم
الاصدار .

صدر مرسوم ١٩٥١/٥/٢١ (الوقائع المصرية في ١٦/٦/١٩٥١ -
العدد ٤٩) باصدار الاتفاقات الدولية الخاصة بحماية الملكية الصناعية
(انظر ما يلى) .

٥٥٨ براءات الاختراع والملكية الصناعية

ببروكسل في ١٤ ديسمبر سنة ١٩٠٠ وواشنطن في ٢ يونيو ١٩١١
ولاهاي في ٦ نوفمبر سنة ١٩٢٥ ولندن في ٢ يونيو سنة ١٩٣٤ .

٣ — معاهدة لاهاي ولائحتها التنفيذية الخاصة بالايدياع الدولي
للرسوم والنماذج الصناعية المبرمة في ٦ نوفمبر سنة ١٩٢٥ والمعدلة بلندن
في ٢ يونيو سنة ١٩٣٤ .

٤ — معاهدة مدريد الخاصة بقمع بيلانت المصدر غير المطابقة
للحقيقة الموضوعة على البضائع المبرمة في ١٤ أبريل سنة ١٨٩١ والمعدلة
براشنجنون في ٢ يونيو سنة ١٩١١ ولاهاي في ٦ نوفمبر سنة ١٩٢٥
ولندن في ٢ يونيو سنة ١٩٣٤ .

نأمر بأن ييصم هذا القانون بخاتم الدولة ، وأن ينشر في الجريدة
الرسمية وينفذ كقانون من قوانين الدولة .

صدر في ٩ ذى الحجة سنة ١٣٦٩ (٢١ سبتمبر سنة ١٩٥٠) .

مرسوم

باصدار الاتفاقات الدولية الخاصة بحماية الملكية الصناعية (١)

نحن فاروق الأول ملك مصر :

بمصد الاطلاع على القانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٠ بالموافقة على
الاتفاقات الدولية الخاصة بحماية الملكية الصناعية ،

وبناء على ما عرضه علينا وزير الخارجية ، وموافقة رأى مجلس
الوزراء ،

رسمنا بما هو آت :

المادة الاولى - يعمل اعتبارا من أول يوليه سنة ١٩٥١ باتفاقية
باريس الخاصة بحماية الملكية الصناعية المبرمة في ٢٠ مارس سنة ١٨٨٣
والمعدلة ببروكسل في ١٤ ديسمبر سنة ١٩٠٠ وواشنطن في ٢ يونيو
سنة ١٩١١ ولاهاي في ٦ نوفمبر سنة ١٩٢٥ ولندن في ٢ يولييه
سنة ١٩٣٤ ، الملحق نصها بهذا المرسوم .

المادة الثانية - يعمل اعتبارا من أول يوليه سنة ١٩٥٢ بالمعاهدات
التالية الملحقه نصوصها بهذا المرسوم .

١ - معاهدة مدريد ولائحتها التنفيذية الخاصتان بالتسجيل الدولي
للعلامات التجارية والصناعية المبرمة في ١٤ أبريل سنة ١٨٩١ والمعدلة
ببروكسل في ١٤ ديسمبر سنة ١٩٠٠ وواشنطن في ٢ يولييه سنة ١٩١١
ولاهاي في ٦ نوفمبر سنة ١٩٢٥ ولندن في ٢ يولييه سنة ١٩٣٤ .

٢ - معاهدة لاهاي ولائحتها التنفيذية الخاصتان بالإيداع الدولي

(١) الوقائع المصرية في ٤ يولييه سنة ١٩٥١ - العدد ٤٩ .

٥٦٠ براءات الاختراع والملكية الصناعية

للسوم والنماذج الصناعية المبرمة في ٦ نوفمبر سنة ١٩٢٥ والمعدة بلندن
في ٢ يونيو سنة ١٩٣٤ •

٣ - معاهدة مدريد الخاصة بقمع بيانات المصدر غير المطابقة للحقيقة
الموضوعة على البضائع المبرمة في ١٤ أبريل سنة ١٨٩١ والمعدة
بواشنطن في ٢ يونيو سنة ١٩١١ ولاهاي في ٦ نوفمبر سنة ١٩٢٥
ولندن في ٢ يونيو سنة ١٩٣٤ •

المادة الثالثة - على وزيرى الخارجية والتجارة والصناعة تنفيذ
هذا المرسوم كل فيما يخصه ،

صدر بقصر القبة في ١٥ شعبان سنة ١٣٧٠ (٢١ مايو سنة ١٩٥١) .

اتفاقية باريس

الخاصة بحماية الملكية الصناعية المبرمة في ٢٠ مارس سنة
١٨٨٣ والمعدة ببروكسل في ١٤ ديسمبر سنة ١٩٠٠
وواشنطن في ٢ يونيو سنة ١٩١١ ولاهاي في ٦ نوفمبر
سنة ١٩٢٥ ولندن في ٢ يونيو سنة ١٩٣٤

(مادة ١)

١ - يشكل من الدول التى تنطبق عليها هذه الاتفاقية اتحاد
لحماية الملكية الصناعية •

٢ - تشمل حماية الملكية الصناعية براءات الاختراع ونماذج المنفعة
والرسوم أو النماذج الصناعية والعلامات الصناعية أو التجارية والاسم
التجارى والبيانات الخاصة بمصدر البضائع أو الأسماء الإقليمية وكذلك
قمع المنافسة غير المشروعة •

٣ - تؤخذ عبارة « الملكية الصناعية » بأوسع معانيها فلا يقتصر
تطبيقها على الصناعة والتجارة بالمعنى الدقيق ، بل تشمل الشؤون

المتعلقة بالصناعة الزراعية والاستخراجية وجميع المنتجات المصنوعة أو الطبيعية كالانبذة والحبوب وأوراق التبغ والفواكه والمواشي والمعادن والمياه المعدنية والبيرة والزهور والدقيق •

٤ - تعتبر من براءات الاختراع مختلف أنواع البراءات الصناعية المقررة في تشريعات دول الاتحاد كبراءات الاستيراد وبراءات التحسين والبراءات والشهادات الإضافية وغيرها •

(مادة ٢)

١ - يتمتع رعايا كل دولة من دول الاتحاد في جميع الدول الأخرى للاتحاد ، فيما يتعلق بحماية الملكية الصناعية ، بالمزايا المنوحة أو التي تمنحها في المستقبل قوانين تلك الدول لمواطنيها وذلك مع عدم الإخلال بالحقوق المنصوص عليها بصفة خاصة في هذه الاتفاقية وبذلك يكون لهم ما لمؤلاء المواطنين من حق في الحماية أو التظلم من كل مساس بحقوقهم بشرط اتباع الشروط والأوضاع المفروضة على المواطنين •

٢ - ومع ذلك لا يجوز أن يفرض على رعايا دول الاتحاد ، للتمتع بأى حق من حقوق الملكية الصناعية أى قيد بالاقلمة أو التوطن في الدولة التي تطلب فيها الحماية •

٣ - يحتفظ بأحكام تشريعات كل دولة من دول الاتحاد والتي تنص بها قوانين الملكية الصناعية في شأن الإجراءات القضائية والإدارية وقواعد الاختصاص وتعيين وكيل أو ممثل مختار •

(مادة ٢)

يعتبر في حكم رعايا دول الاتحاد رعايا الدول غير المنضمة للاتحاد المقيمين في إحدى دول الاتحاد أو الذين لهم فيها منشآت صناعية أو تجارية فعلية وجدية •

(مادة ٤)

(أ) ١ - كل من أودع لدى دول الاتحاد ، وفقا للأوضاع القانونية ، طلبا للحصول على براءة اختراع أو نموذج منفعة أو رسم أو نموذج صناعي أو علامة تجارية أو صناعية يتمتع هو وخلفه ، فيما يختص بالإيداع في الدول الأخرى بحق الأسبقية في خلال المدة المحددة بعد .

٢ - يعتبر منشئا لحق الأسبقية كل ايداع له حكم الإيداع الوطني الصحيح بمقتضى القانون الداخلى لكل دولة من دول الاتحاد طبقا لمعاهدات دولية مبرمة بين عدة دول من الاتحاد .

(ب) بناء عليه كل ايداع لاحق تم في إحدى دول الاتحاد الأخرى قبل انقضاء المدد المذكورة لا يجوز ابطاله بسبب أعمال وقعت خلال هذه المدد كإيداع طلب آخر أو نشر الاختراع أو استغلاله أو عرض نسخ من الرسم أو النموذج للبيع أو استعمال العلامة ، كما أنه لا يجوز أن يترتب على هذه الأعمال أى حق للغير أو حق حيازة شخصية أما الحقوق التى اكتسبها الغير قبل تاريخ ايداع الطلب الأول الذى يعتبر أساسا لحق الأسبقية فتقرر طبقا للتشريع الداخلى لكل دولة من دول الاتحاد .

(ج) ١ - تكون مدد الأسبقية المنصوص عليها أعلاه اثنتى عشر شهرا لبراءات الاختراع ونماذج المنفعة وستة أشهر للرسم والنماذج الصناعية والعلامات التجارية أو الصناعية .

٢ - تسرى المدة ابتداء من تاريخ ايداع الطلب الاول ، ولا يدخل يوم الإيداع في احتساب المدة .

٣ - وإذا كان اليوم الاخير من المدة يوم عطلة رسمية أو يوما لا يفتح فيه المكتب لقبول ايداع الطلبات في الدولة التى تطلب فيها الحماية فان الميعاد يمتد الى أول يوم عمل يليه .

(د) ١ - على كل من يرغب في التمسك بأسبقية ايداع سابق أن يقدم اقرارا يبين فيه تاريخ الايداع والدولة التي تم فيها وتحدد كل دولة التاريخ الذي يتعين فيه تقديم هذا الاقرار .

٢ - يجب أن تذكر هذه البيانات في النشرات التي تصدرها الادارة المختصة وعلى الأخص بيانات البراءات وأوصافها .

٣ - يجوز لدول الاتحاد أن تطلب من صاحب الاقرار بالأسبقية أن يقدم مع الطلب السابق ايداعه (وصف الاختراع أو رسمه أو غير ذلك) نسخة مؤشر عليها من الادارة التي تسلمت هذا الطلب بمطابقتها للأصل المودع وتعفى هذه النسخة من التصديق ، كما أنه يجوز في جميع الأحوال ايداعها بدون رسم في ظرف ثلاثة أشهر من ايداع الطلب اللاحق ويجوز أيضا مطالبة صاحب الاقرار بأن يرفق بالنسخة المذكورة ترجمة لها وشهادة بتاريخ الايداع صادرة من الادارة التي تسلمت الطلب الأصلي .

٤ - لا يجوز عند ايداع طلب البراءة فرض اجراءات أخرى لاقرار الأسبقية وتحدد كل دولة من دول الاتحاد الآثار التي تترتب على اغفال الاجراءات المنصوص عليها في هذه المادة على ألا تتمدى هذه الآثار فقد حق الأسبقية .

٥ - ويجوز طلب تقديم اثباتات أخرى فيما بعد .

(هـ) ١ - اذا أودع رسم أو نموذج صناعي في دولة بمقتضى حق أسبقية يستند الى ايداع نموذج منفعة فتكون مدة الأسبقية هي المدة المحددة للرسم أو النماذج الصناعية .

٢ - ويجوز كذلك ايداع نموذج منفعة في دولة ما بموجب حق أسبقية يستند الى ايداع طلب براءة والعكس بالعكس .

(و) لا يجوز لدولة من دول الاتحاد أن ترفض طلب براءة لتضمنه المطالبة بعدة مدد أسبقية وذلك بشرط أن يكون هناك وحدة اختراع بالمعنى الوارد في قانون هذه الدولة .

(ز) إذا تبين من الفحص أن طلب البراءة يشتمل على أكثر من اختراع جاز للمطالب أن يجزىء طلبه على عدة طلبات مع الاحتفاظ بتواريخ الطلب الأصلي أو بحق الأسبقية .

(ح) لا يجوز رفض الأسبقية استنادا على أن بعض عناصر الاختراع موضوع المطالبة بالأسبقية لم تذكر ضمن المطالب الواردة في الطلب المقدم الى الدولة الأصلية متى كانت هذه العناصر مستمدة بوضوح وجلاء من واقع المستندات المرفقة بالطلب .

(مادة ٤ « مكررة ٢ »)

١ — تكون البراءات التي تطلب من رعايا دول الاتحاد في مختلف هذه الدول مستقلة عن البراءات التي منحت عن نفس الاختراع في الدول الأخرى سواء أكانت هذه منضمة أم غير منضمة الى الاتحاد .

٢ — يؤخذ هذا الحكم بنصه المطلق بمعنى أن البراءات التي تطلب خلال هذه الأسبقية تكون مستقلة من حيث أوجه البطلان وسقوط الحق أو مدة الحماية العادية .

٣ — ويسرى هذا الحكم على جميع البراءات عند العمل به .

٤ — وكذلك على البراءات التي تكون قائمة عند انضمام دول جديدة الى الاتحاد .

٥ — تتمتع البراءات التي منحت مع حق الأسبقية ، في مختلف دول الاتحاد بمدة تساوي المدة التي قد تتمتع بها لو أنها طلبت أو منحت دون أسبقية .

(مادة ٤ « مكررة ٣ »)

لصاحب الاختراع الحق في أن يذكر بهذه الصفة في البراءة .

(مادة ٥)

(١) ١ - لا تسقط البراءة إذا أدخل مالكها في الدولة التي أصدرت هذه

البراءة أشياء مصنوعة في إحدى دول الاتحاد .

٢ - ومع ذلك فلكل دولة من دول الاتحاد حق اتخاذ الإجراءات

التشريعية التي تحول دون كل تصف قد يترتب على مباشرة

الحق المطلق التي تمنحه البراءة كعدم الاستغلال مثلا .

٣ - ولا يجوز أن تنص هذه الإجراءات على سقوط الحق في

البراءة الا اذا كان منح التراخيص الاجبارية لا يكفي لتدارك

هذا التصف .

٤ - وفي جميع الأحوال لا يجوز طلب ترخيص اجباري قبل مضي

ثلاث سنوات من تاريخ منح البراءة ، ولا يمنح هذا الترخيص

الا اذا لم يقدم مالك البراءة أعضارا شرعية ، ولا يجوز رفع

دعوى بسقوط الحق في البراءة أو بالغائها قبل مضي سنتين

من منح الترخيص الاجباري الأول .

٥ - تطبيق الأحكام السابقة على نماذج المنفعة مع مراعاة

التعديلات اللازمة .

(ب) لا يسقط الحق في حماية الرسوم والنماذج الصناعية سواء

لعدم استغلالها أو لاستيراد أشياء معادلة لها .

(ج) ١ - لا يجوز ابطال التسجيل في الدولة التي يكون فيها استعمال

العلامة المسجلة اجباريا الا بعد مضي مدة معقولة ، واذا لم

يبد صاحب الشأن الأسجلب التي أدت به الى عدم استعمال

العلامة .

٢ - أن استعمال العلامة التجارية أو الصناعية بمعرفة مالكها بشكل مختلف عن الشكل الذى سجلت به فى احدى دول الاتحاد لا يقترب عليه بطلان التسجيل ولا نقص من الحماية الممنوحة للعلامة متى كان الاختلاف مقصورا على عناصر لا تؤثر فى مميزاتها .

٣ - أن استعمال العلامة فى وقت واحد على منتجات معادلة أو متشابهة بمعرفة المنشآت الصناعية أو التجارية التى تعتبر شريكة فى تلك العلامة عملا بأحكام القانون الوطنى المعمول به فى الدولة التى طلبت فيها الحماية لا يحول دون تسجيل العلامة ولا ينقص باى حال من الحماية الممنوحة لتلك العلامة فى أية دولة من دول الاتحاد متى كان هذا الاستعمال لا يهدف الى ادخال الغش على الجمهور ولا يتعارض والمصلحة العامة .

(د) لا يشترط للاقرار بهذا الحق أن يذكر على المنتجات أية إشارة أو أى بيان عن البراءة أو نموذج المنفعة أو عن تسجيل العلامة الصناعية أو التجارية أو عن ايداع الرسم أو النموذج الصناعى .

مادة ٥ (مكررة ٢)

١ - تمنح مهلة لا تقل عن ثلاثة أشهر لدفع الرسوم المقررة للمحافظة على حقوق الملكية الصناعية على أن يدفع رسم اضافى اذا كان القانون الوطنى يفرض ذلك .

٢ - وفيما يتعلق ببراءات الاختراع تتعهد دول الاتحاد اما بمسد المهلة الممنوحة الى ستة أشهر على الأقل أو بالنص على اعادة العمل بالبراءة التى يسقط الحق فيها لعدم دفع الرسوم المقررة وتكون جميع هذه الاجراءات خاضعة للشروط المنصوص عليها فى التشريعات الداخلية لهذه الدول .

مادة ٥ (مكررة ٢)

لا يعتبر ماسا بالحقوق التي تقترب لمالك البراءة في كل دولة من دول الاتحاد :

١ - استخدام الوسائل التي منحت عنها البراءة في جسم السفن التابعة لدول الاتحاد الأخرى أو في آلاتها أو أدواتها أو أجهزتها أو في كل ما يتعلق بها متى كان وجود هذه السفن في مياه الدولة عرضا أو بصفة مؤقتة وكان استخدام هذه الوسائل قاصرا على احتياجات السفينة .

٢ - استخدام الطرق التي منحت عنها البراءة في صنع وإدارة المحركات الخاصة بوسائل المواصلات الجوية أو البرية التابعة للدول الأخرى للاتحاد وكذلك في صنع قطع الغيار اللازمة متى كان وجودها في هذه الدولة عرضا أو بصفة مؤقتة .

(مادة ٦)

(١) على دول الاتحاد أن تقبل ايداع كل علامة تجارية أو صناعية سجلت في بلدها الأصلي وفقا للأوضاع القانونية وأن تمنحها الحماية بالحالة التي هي عليها مع استثناء الأحوال المذكورة بعد . ويجوز لتلك الدول أن تطلب قبل إجراء التسجيل تقديم شهادة صادرة من جهة الاختصاص تثبت حصول تسجيل العلامة في بلدها الأصلي . ولا يشترط في هذه الشهادة أن تكون مصدقا عليها .

(ب) ١ - ومع ذلك يجوز لدول الاتحاد في الأحوال المبينة بعد أن تبطل أو ترفض تسجيل :

أولاً - العلامات التي من شأنها المساس بالحقوق المكتسبة للغير في الدولة التي تطلب فيها الحماية .

ثانياً - العلامات المجردة من أية صفة مميزة والتي تتكون فقط من اشعارات أو بيانات قد تستعمل في التجارة للدلالة على نوع المنتجات

وصفتها أو لبيان الغرض منها وقيمتها وكذا مصدرها أو زمن انتاجها أو التي أصبح استعمالها في البلاد التي طلبت فيها الحماية دارجا في اللغة التجارية أو في العرف القانوني للتجارة ، على أن تراعى ظروف الواقع وعلى الأخص مدة استعمال العلامة عند تقدير الصفة المميزة لهذه العلامة .

ثالثا - العلامات المخالفة للآداب أو النظام العام وعلى الأخص العلامات التي من شأنها أن تضلل الجمهور .

ومن المتفق عليه أنه لا يجوز اعتبار العلامة مخالفة للنظام العام بسبب عدم مطابقتها لبعض أحكام التشريع الخاص بالعلامات إلا إذا كانت هذه الأحكام تتعلق بالنظام العام .

٢ - لا يجوز رفض تسجيل العلامات التجارية أو الصناعية في الدول الأخرى للاتحاد لمجرد أنها تختلف عن العلامات التي تتمتع بالحماية في بلدها الأصلي بعناصر لا تغير في الصفة المميزة لها ولا تمس ذاتية العلامات بالشكل الذي سجلت فيه في البلد الأصلي .

(ج) تعتبر بلد أصلي للعلامة ، كل دولة من دول الاتحاد يكون فيها أو يكون له فيها محل إقامة في حالة عدم وجود مؤسسة أو التي للمودع مؤسسة حقيقية وجدية سواء كانت صناعية أو تجارية ، يكون من رعاياها إذا لم يكن له محل إقامة وكان تابعا لأحدى دول الاتحاد .

(د) إذا سجلت العلامة طبقا للأوضاع القانونية في بلدها الأصلي ، ثم سجلت في دولة أو أكثر من دول الاتحاد فتعتبر كل من هذه العلامات الأصلية من تاريخ تسجيلها - مستقلة عن العلامة في البلد الأصلي - بشرط أن تكون مطابقة للتشريع الداخلي لبلدة الاستيراد .

(هـ) لا يترتب في أية حالة على تجديد تسجيل العلامة في بلدها الأصلي

الالتزام بتجديد التسجيل في دول الاتحاد الأخرى التي سجلت فيها العلامة .

(و) تسرى الأسبقية على ايداع العلامات الذي تم في المدة المنصوص عليها في المادة ٤ حتى ولو تم التسجيل في البلد الاصلى بعد فوات هذا الميعاد .

مادة ٦ (مكررة ٢)

١ - تتمتع دول الاتحاد بأن ترفض التسجيل أو تبطله ، سواء من تلقاء نفسها إذا كان تشريعها يسمح بذلك ، أو بناء على طلب صاحب الشأن ، بالنسبة للعلامات التجارية أو الصناعية المزورة أو المقلدة أو المترجمة والتي من شأنها أن توجد لبساً لعلامة ترى السلطة المختصة في بلد التسجيل أن لها شهرة خاصة في تمييز منتجات شخص له حق التمتع بالحقوق الواردة بأحكام الاتفاقية ومخصصة لمنتجات مماثلة أو مشابهة ويسرى هذا التمتع في حالة ما إذا كان التزوير أو التقليد يفسد على الجزء الجوهرى من العلامة ، وكان من شأنه أن يحدث لبساً .

٢ - تمنح مهلة لا تقل عن ثلاث سنوات للمطالبة بشطب هذه العلامات تبدأ من تاريخ تسجيل العلامة .

٣ - ولا يحدد ميعاد لطلب شطب العلامات التي يقترن تسجيلها بمسوء النية .

مادة ٦ (مكررة ٣)

١ - اتفقت دول الاتحاد على رفض أو ابطال تسجيل العلامات التجارية أو الصناعية أو العناصر المكونة لها كالرموز وأعلام دول الاتحاد أو الرسوم التي تعتبر شعاراً لها أو العلامات وأختام التمتع الرسمية التي تستعملها لبيان المراجعة والضمان وكذلك كل تقليد من الجهة الرمزية واتفقت أيضاً على منع استعمال هذه العلامات أو العناصر بالوسائل المناسبة وذلك ما لم تصرح السلطات المختصة بذلك .

٢ - لا يسرى الحظر الخاص بالعلامات وأختام الدفعة الرسمية لبيان المراجعة والضمان الا على العلامات التى تستعمل على بضائع من الصنف نفسه أو مماثل له .

٣ - وتطبيقا لهذه الاحكام اتفقت دول الاتحاد على أن تتبادل بواسطة المكتب الدولى قائمة بالرسوم التى اتخذتها شعارا لها وبالعلامات أو أختام الدفعة الرسمية لبيان المراجعة والضمان التى ترغب فى وضعها على وجه الاطلاق أو بقيود تحت الحماية التى تكفلها هذه المادة وعلى أن تتبادل أيضا كل تعديل يدخل على هذه القائمة وتضع كل دولة من دول الاتحاد هذه القوائم تحت تصرف الجمهور فى الوقت المناسب .

٤ - ويجوز لكل دولة من دول الاتحاد ، فى مدة ١٢ شهرا من الاخطار ، أن ترسل بواسطة المكتب الدولى الى الدولة صاحبة الشأن ما قد يكون لديها من اعتراضات .

بعد ٦

٥ - وفيما يتعلق بشعار الدولة الذى له شهرة خاصة تسرى الاجراءات المنصوص عليها فى الفقرة (١) على العلامات التى سجلت نوفمبر سنة ١٩٢٥ .

٦ - وفيما يتعلق بشعار الدولة الذى ليس له شهرة خاصة وبالعلامات والدمغات الرسمية ، لا تسرى هذه الاحكام الا على العلامات المسجلة بعد مضى أكثر من شهرين على وصول الاخطار المشار اليه فى الفقرة (٣) .

٧ - وفى حالة سوء النية يكون للدول الحق فى شطب العلامات حتى التى سجلت قبل ٦ نوفمبر سنة ١٩٢٥ والمشتتلة على شعار الدولة والعلامات والدمغات .

٨ - - ويجوز لرعايا كل دولة من دول الاتحاد الذين يرخص لهم

باستعمال شعار دولهم أو الملامات والدمغات الخاصة بها ، أن يستعملوها ولو كانت متشابهة مع شعار دولة أخرى •

٩ - تتمتع دول الاتحاد بحظر استعمال شعار الدول الاخرى للاتحاد في التجارة متى كان غير مرخص به وكان من شأنه أن يحدث لبسا في مصدر الانتاج •

١٠ - لا تمنع الاحكام السابقة الدول من مباشرة حقها في رفض التسجيل أو ابطاله بالنسبة للعلامات التي تشتمل ، بغير ترخيص ، على رموز أو أعلام أو نياشين أو شعارات أخرى للدولة أو علامات أو دمغات رسمية معمول بها في أية دولة من دول الاتحاد وذلك تطبيقا لنص الفقرة الاولى (٣) من حرف ب من المادة ٦ •

مادة ٦ (مكررة ٢)

١ - إذا كان التنازل عن العلامة لا يعتبر صحيحا ، طبقا لتشريع إحدى دول الاتحاد ، الا إذا كان مقبورا بالتنازل عن المؤسسة أو المحل التجارى الذى يستعمل العلامة المميزة فانه يكتفى ، ليكون التنازل صحيحا ، أن تنقل ملكية المشروع أو المحل التجارى الموجود في هذه الدولة الى المتنازل اليه مع منحه الحق في أن يصنع أو يبيع وحده المنتجات التى تحمل العلامة المتنازل عنها •

٢ - لا يترتب على هذا الحكم الزام دول الاتحاد أن تعتبر صحيحة التنازل عن أية علامة متى كان استخدامها بمعرفة المتنازل اليه من شأنه أن يضل الجمهور على الاخص فيما يتعلق بمصدر المنتجات المخصصة لها العلامة أو نوعها أو صفاتها الجوهرية •

(مادة ٧)

لا يجوز بأية حال رفض تسجيل العلامة بسبب يرجع الى نسوع المنتجات التى توضع عليها الملامات التجارية أو الصناعية •

مادة ٧ (مكررة ٢)

١ - تتمتع دول الاتحاد بأن تقبل ايداع العلامات المملوكة للهيئات وأن تكفل لها الحماية اذا كانت هذه العلامات لا تتعارض مع قانون بلدها الاصلى حتى ولو كانت هذه الهيئات لا تملك محلا صناعيا أو تجاريا .

٢ - ولكل دولة الحق في وضع الشروط الخاصة التي يجب توافرها لحماية الالامات المملوكة للهيئات . ويجوز لها أن ترفض الحماية اذا كانت العلامة تتعارض مع المصلحة العامة .

٣ - ومع ذلك لا يجوز رفض حماية هذه العلامات لاية هيئة ، لا يكون وجودها مخالفا لقانون بلدها الاصلى بسبب أنها غير مؤسسة في الدولة التى تطلب فيها الحماية أو أنها غير مؤسسة طبقا لتشريع هذه الدولة .

(مادة ٨)

تكفل جميع دول الاتحاد حماية الاسم التجارى دون الزام بايداعه أو تسجيله وسواء أكان جزءا من علامة تجارية أو صناعية أم نم يكن .

(مادة ٩)

١ - كل منتج ، يحمل بدون وجه حق ، علامة تجارية أو صناعية أو اسما تجاريا ، يحجز عند الاستيراد في دول الاتحاد التى يكون فيها لهذه العلامة أو هذا الاسم الحق في الحماية القانونية .

٢ - ويتم الحجز أيضا في الدولة التى وضعت فيها العلامة بدون وجه حق أو في الدولة التى تكون قد استوردت المنتج .

٣ - ويوقع الحجز بناء على طلب النيابة العمومية أو على طلب

أية جهة أخرى مخفمة ، أو بناء على طلب صاحب شأن سواء كان شخصا طبيعيا أو معنويا ، وذلك وفقا للتشريع الداخلى لكل دولة .

٤ - ولا تلزم السلطات بتوقيع الحجز في حالة التجارة العابرة (للترانسيت) .

٥ - وإذا كن تشريع الدولة لا يجيز الحجز عند الاستيراد فيستعاض عنه بحظر الاستيراد أو بالحجز في داخل البلاد .

٦ - إذا كان تشريع الدولة لا يجيز الحجز عند الاستيراد ولا هنا الاستيراد ولا الحجز في داخل البلاد فيستعاض عن هذه الإجراءات بالدعاوى والوسائل التى يكفلها قانون هذه الدولة في مثل هذه الحالة الى المواطنين وذلك حتى يتم تعديل تشريعها .

(مادة ١٠)

١ - تسرى أحكام المادة السابقة على كل منتج يحمل بياننا عن مصدره غير مطابق للحقيقة إذا اشتمل البيان على اسم منطقة أو اسم بلد وكان البيان مقرونا باسم تجارى صورى أو مستعار بقصد الغش .

٢ - وفي جميع الاحوال يعتبر صاحب شأن - سواء أكان شخصا طبيعيا أو معنويا - كل منتج أو صانع أو تاجر يعمل في انتاج أو صناعة أو تجارة هذا المنتج وله محل في الجهة التى ذكرت بدون وجه حق على أنها مصدر الانتاج أو له محل في المنطقة التى توجد فيها هذه الجهة أو في الدولة التى ذكرت بدون وجه حق أو في الدولة التى استخدم فيها بيان المصدر غير المطابق للحقيقة .

(مادة ١٠ مكررة ٢)

١ - تلتزم دول الاتحاد بأن تكفل لرعايا الاتحاد حماية فعالة ضد المنافسة غير المشروعة .

٢ - يعتبر من أعمال المنافسة غير المشروعة كل منافسة تتعارض مع المبادئ الشريفة للشؤون الصناعية والتجارية .

٣ - ويجب أن يمنع على الاخص ما يلي :

١ - جميع الاعمال التي من شأنها أن تحدث لبساً بأية وسيلة كانت بالنسبة للمحل التجارى الخاص بأحد المنافسين أو بالنسبة لمنتجاته أو نشاطه الصناعى أو التجارى .

٢ - الادعاءات غير المطابقة للحقيقة فى مزاوله التجارة ، ائترى من شأنها ابعاد الثقة عن المحل التجارى الخاص بأحد المنافسين أو ابعادها عن منتجاته أو نشاطه الصناعى أو التجارى .

(مادة ١٠ مكررة ٣)

١ - تتعهد دول الاتحاد بأن تكفل لرعايا دول الاتحاد الاخرى الوسائل القانونية لقمع جميع الاعمال المشار اليها فى المواد ٩ و ١٠ و ١٠ (مكررة ٢) بطريقة فعالة .

٢ - وتتعهد ، فضلا عن ذلك بوضع الاجراءات لتمكين النقابات والجمعيات التى تمثل أصحاب الشأن من الصناع أو المنتجين أو التجار والتى لا يعتبر وجودها مخالفا لقوانين بلادها ، من الالتجاء الى السلطات القضائية أو الادارية لقمع الاعمال المنصوص عليها فى المواد ٩ و ١٠ و ١٠ (مكررة ٢) فى الحدود التى يسمح بها قانون الدولة التى تطلب فيها الحماية للنقابات والجمعيات المحلية .

(مادة ١١)

١ - تكفل دول الاتحاد ، طبقا لتشريعها الداخلى ، حماية مؤقتة لبراءات الاختراع ونماذج المنفعة والرسوم والنماذج الصناعية والعلامات التجارية أو الصناعية بالنسبة للمنتجات التى تعرض فى

براءات الاختراع والملكية الصناعية ٥٧٥

المعارض الدولية الرسمية أو المعترف بها رسمياً والتي تقام على أراضى
أية دولة منها •

٢ - لا يترتب على هذه الحماية المؤقتة امتداد المواعيد ، المنصوص
عليها فى المادة ٤ ، وإذا تمسك صاحب الشأن ، بعد المطالبة بالحماية
المؤقتة بحق الأسبقية فيجوز لكل دولة أن تجعل سريان الميعاد من
تاريخ دخول المنتج فى المعرض •

٣ - يجوز لكل دولة أن تطلب ما تراه ضرورياً من المستندات التى
تثبت ذاتية الأشياء المعروضة وتاريخ دخولها المعرض •

(مادة ١٢)

١ - تعتمد كل دولة من دول الاتحاد بانشاء مصلحة خاصة
للملكية الصناعية ومكتب مركزى لاطلاع الجمهور على براءات الاختراع
ونماذج المنفعة والرسوم والنماذج الصناعية والعلامات التجارية
أو الصناعية •

٢ - تصدر هذه المصلحة نشرة دورية رسمية ينشر فيها بانتظام :

(أ) أسماء أصحاب البراءات التى تصدر مع بيان موجز عن
الاختراعات التى تصدر عنها براءته •

(ب) صورة العلامات المسجلة •

(مادة ١٣)

١ - يوضع المكتب الدولى - المنشأ فى برن باسم المكتب الدولى
لحماية الملكية الصناعية - تحت مباشرة السلطة العليا لحكومة الاتحاد
السويسرى التى تتولى تنظيمه والإشراف على سير العمل فيه •

٢ - اللغة الرسمية للمكتب الدولى هى اللغة الفرنسية •

٣ - يركز المكتب الدولى جميع المعلومات الخاصة بالملكية الصناعية

ويجمعها وينشرها ويقوم بالدراسات المفيدة التي تهتم بالاتحاد وينشر ، بالرجوع الى الوثائق التي تضمها تحت تصرفه المصالح المختلفة ، نشرة دورية باللغة الفرنسية ، عن المسائل الخاصة بأغراض الاتحاد .

٤ - توزع اعداد هذه النشرة وكذا الوثائق التي ينشرها المكتب الدولي على مصالح دول الاتحاد بنسبة عدد الوحدات التي تساهم بها كل دولة والوارد ذكرها فيما بعد . أما النسخ والوثائق الاضافية التي قد تطلبها المصالح المذكورة أو الشركات أو الافراد فيدفع ثمنها على حدة .

٥ - يجب على المكتب الدولي أن يوافي ، في أي وقت ، دول الاتحاد بالمعلومات عن المسائل المتعلقة بالمكتب الدولي للملكية الصناعية والتي قد تكون في حاجة اليها . ويضع مدير المكتب الدولي تقريراً سنوياً عن ادارته ويرسله لجميع دول الاتحاد .

٦ - تشترك دول الاتحاد في مقابلة المصروفات العادية للمكتب الدولي وحتى تصدر أوامر جديدة ، لا يجوز أن تتجاوز هذه المصروفات مبلغ مائة وعشرين ألف فرنك سويسري في السنة . ويجوز زيادة هذا المبلغ عند الحاجة بقرار يصدر بالاجماع من أحد المؤتمرات المنصوص عليها في المادة ١٤ .

٧ - لا تشمل المصروفات العادية تكاليف المؤتمرات الرسمية أو المؤتمرات الادارية أو تكاليف القيام بأعمال خاصة أو اصدار نشرات تنفيذاً للقرارات التي تصدر في احدى المؤتمرات . وهذه التكاليف التي لا يجوز أن تزيد على ٢٠,٠٠٠ فرنك سويسري توزع بين دول الاتحاد بنسبة نصيبها في نفقات المكتب الدولي وفقاً لاحكام الفقرة (٨) الواردة بمعد .

٨ - ولتعميد الحصة التي تساهم بها كل دولة من دول الاتحاد في مجموع النفقات تقسم دول الاتحاد والدول التي تنضم الى الاتحاد

براءات الاختراع والملكية الصناعية ٥٧٧

فيما بعد الى ست درجات يساهم كل منها بنسبة عدد معين من الوحدات
وفيما يلي بيانها :

الدرجة الاولى ٢٥ وحدة

الدرجة الثانية ٢٠ وحدة

الدرجة الثالثة ١٥ وحدة

الدرجة الرابعة ١٠ وحدة

الدرجة الخامسة ٥ وحدة

الدرجة السادسة ٣ وحدة

وتضاعف هذه الوحدات بعدد دول كل درجة ومجموع الناتج يبين
عدد الوحدات التي يجب أن توزع عليها النفقات والحاصل يدل على نصيب
كل وحدة في النفقات .

٩ - تعين كل دولة من دول الاتحاد ، عند انضمامها ، الدرجة
التي ترغب أن توضع فيها ومع ذلك يجوز لها أن تعلن فيما بعد
رغبتها في أن توضع في درجة أخرى .

١٠ - تشرف حكومة الاتحاد السويسري على نفقات المكتب الدولي
وتقدم له المبالغ اللازمة وتضع الحساب السنوي وتبلغه لمصالح الدول
الأخرى .

(مادة ١٤)

١ - يعاد النظر في هذه الاتفاقية بصفة دورية لادخال التحسينات
التي من شأنها تقدم نظام الاتحاد .

٢ - وتتعقد لهذا الغرض في كل دولة من دول الاتحاد على التوالي
مؤتمرات بين مندوبي هذه الدول .

(م ٣٧ - موسوعة مصر ج ٧)

- ٣ - وتقوم المصلحة الموجودة في الدولة التي ينعقد فيها المؤتمر بأعداد جدول أعمال المؤتمر بمعاونة المكتب الدولي .
- ٤ - ويحضر مدير المكتب الدولي جلسات المؤتمر ويشترك في المناقشات دون أن يكون له صوت محدود عند المداولة .

(مادة ١٥)

من المتفق عليه أن تحتفظ دول الاتحاد لنفسها بالحق في أن تعقد فيما بينها على حدة معاهدات خاصة لحماية الملكية الصناعية بشرط ألا تخالف هذه المعاهدات أحكام هذه الاتفاقية .

(مادة ١٦)

- ١ - يجوز للدول التي لم تشارك في هذه الاتفاقية أن تنضم إليها بناء على طلبها .
- ٢ - وتخطر حكومة الاتحاد السويسرى بهذا الانضمام ، بالطرق الدبلوماسية ، وتتولى تبليغه الى جميع الدول الاخرى .
- ٣ - ويترتب على هذا الانضمام قبول جميع الشروط والافادة من جميع المزايا المنصوص عليها في هذه الاتفاقية وتسرى آثاره بعد شهر من ارسال الاخطار بمعرفة حكومة الاتحاد السويسرى الى دول الاتحاد الاخرى ما لم يصعد تاريخ لاحق في طلب الانضمام .

(مادة ١٦ مكررة ٢)

- ١ - ويجوز لكل دولة من دول الاتحاد ، في أى وقت ، أن تخطر كتابة حكومة الاتحاد السويسرى بأن هذه الاتفاقية تسرى على كل أو جزء من مستعمراتها أو البلاد التي تحت حمايتها أو انتدابها أو الاراضى الاخرى الخاضعة لسلطتها أو التي تحت سيادتها وفي هذه الحالة تسرى الاتفاقية على الاراضى الواردة في الاخطار بعد شهر من ارسال تبليغ حكومة الاتحاد السويسرى الى دول الاتحاد الاخرى

ما لم يحدد تاريخ لاحق في الاخطار وفي حالة عدم الاخطار لا تسرى الاتفاقية على هذه الاراضى .

٢ - ويجوز لكل دولة من دول الاتحاد ، في أى وقت أن تخطر كتابة حكومة الاتحاد السويسرى بايقاف سريان هذه الاتفاقية في كل أو جزء من الاراضى موضوع الاخطار المنصوص عليه في الفقرة السابقة ويوقف سريان الاتفاقية في الاراضى المبينة في هذا الاخطار بعد اثني عشر شهرا من تسلم الاخطار المرسل الى حكومة الاتحاد السويسرى .

٣ - ترسل حكومة الاتحاد السويسرى جميع الاخطارات الواردة اليها طبقا لاحكام الفقرتين (١) و (٢) من هذه المادة الى جميع دول الاتحاد .

(مادة ١٧)

يطلق تنفيذ الالتزامات المتبادلة الواردة في هذه الاتفاقية عند الاقتضاء على القيام بالاجراءات وعلى مراعاة القواعد المقررة في القوانين الدستورية لدول الاتحاد التى يتعين عليها المطالبة بالتنفيذ على أن يتم ذلك في أقرب وقت .

(مادة ١٧ مكررة ٢)

١ - يعمل بهذه الاتفاقية لمدة غير محددة وبعد سنة من تاريخ الانسحاب .

٢ - ويرسل الانسحاب الى حكومة الاتحاد السويسرى . ولا يسرى مفعوله الا بالنسبة لدول الاتحاد الاخرى .

(مادة ١٨)

١ - يصدق على هذه الاتفاقية وتودع وثائق التصديق في لندن حتى يوم أول يوليه سنة ١٩٣٨ على الأكثر . ويعمل بها بين الدول التى تم التصديق باسمها بعد شهر من هذا التاريخ . ومع ذلك فإذا

صدق عليها قبل ذلك التاريخ باسم ست دول على الأقل فيعمل بها بين هذه الدول بعد شهر من إخطارها بمعرفة حكومة الاقتصاد السويسري بإيداع التصديق السادس أما بالنسبة للدول التي يتم التصديق باسمها فيها بعد فيعمل بها بعد شهر من إخطار كل منها بهذه التصديقات .

٢ - يجوز للدول التي لم تودع باسمها وثائق التصديق في الميعاد المشار إليه الانضمام طبقا لنص المادة ١٦ .

٣ - تحل هذه الاتفاقية ، في العلاقات بين الدول التي تسرى عليها محل اتفاقية باريس المبرمة في سنة ١٨٨٣ والاتفاقيات اللاحقة المعدلة لها .

٤ - وفيما يتعلق بالدول التي لا تسرى عليها هذه الاتفاقية والتي تعمل باتفاقية باريس المعدلة في لاهاي سنة ١٩٢٥ فيستمر العمل بالاتفاقية الأخيرة بالنسبة لها .

٥ - وكذلك فيما يتعلق بالدول التي لا تسرى عليها هذه الاتفاقية أو اتفاقية باريس المعدلة في لاهاي فيستمر العمل باتفاقية باريس المعدلة في واشنطن سنة ١٩١١ بالنسبة لها .

(مادة ١٩)

يوقع على هذه الاتفاقية من نسخة واحدة تودع في محفوظات حكومة المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية . وترسل هذه الحكومة صورة مصدقا عليها الى كل من حكومات دول الاتحاد .

معاهدة مدريد

الخاصة بالتسجيل الدولي للعلامات التجارية أو الصناعية
المبرمة في ١٤ أبريل سنة ١٨٩١ والمعلقة ببروكسل في
١٤ ديسمبر سنة ١٩٠٠ وواشington في ٢ يونيو سنة
١٩١١ ولاهاي في ٦ نوفمبر سنة ١٩٢٥ ولندن في ٢
يونيو سنة ١٩٣٤

(مادة ١)

- ١ - يجوز لرعايا كل من الدول المتعاقدة أن يكلفوا الحماية في جميع الدول الأخرى بالنسبة لعلاماتهم التجارية أو الصناعية المسجلة في بلدها الأصلي ، وذلك بإيداع العلامات المذكورة بالكتب الدولي لحماية الملكية الصناعية في برن بواسطة المصلحة المختصة في بلد العلامة الأصلي .
- ٢ - يؤخذ النص الوارد في المادة السادسة من الاتفاقية العامة لحماية الملكية الصناعية أساسا لتعريف البلد الأصلي للعلامة .

(مادة ٢)

- ١ - يعتبر في حكم رعايا الدول المتعاقدة ، رعايا الدول التي لم تنضم إلى هذه المعاهدة ولكن تتوافر فيهم الشروط المنصوص عليها في المادة ٣ من الاتفاقية العامة في أراضي الدول المنضمة لهذه المعاهدة .

(مادة ٣)

- ١ - يجب أن يقدم طلب التسجيل الدولي على الاستمارة المنصوص عليها في اللائحة التنفيذية وتمصدق المصلحة المختصة في البلد الأصلي للعلامة على أن بيانات الطلب تطابق البيانات الواردة في السجل الأهلي .
- ٢ - على المودع الذي يطلب بلون معين باعتباره عنصرا مميزا للعلامة :

١ - أن يقرر ذلك صراحة وأن يشفع ايداعه ببيان اللون أو مجموعة الألوان موضوع المطالبة .

٢ - أن يشفع طلبه بنسخ ملونة من العلامة المذكورة ترفق باخطارات المكتب الدولي وتحدد اللائحة التنفيذية عدد هذه النسخ .

٣ - يقوم المكتب الدولي في المال بتسجيل العلامات التي تسود طبقا للمادة الاولى ويخطر فوراً المصالح المختلفة بهذا التسجيل . ويشهر عن العلامات المسجلة في نشرة دورية يصورها المكتب الدولي وذلك من واقع البيانات الواردة في طلب التسجيل كما يشهر عن صبورة العلامة بواسطة ختم يقدمه المودع .

٤ - ولتحقيق الاشهار المطلوب للعلامات المسجلة في الدول المتعاقدة تطلب كل مصلحة بدون مقابل من المكتب الدولي العدد الذي ترغب في الحصول عليه من النشرة المذكورة . ويعتبر هذا الاشهار كافيا في جميع الدول المتعاقدة ولا يطلب من المودع أى اشهار آخر .

(مادة ٤)

١ - تتمتع العلامة بالحماية في كل دولة من دول الاتحاد كما لو كانت أودعت فيها مباشرة وذلك ابتداء من التسجيل في المكتب الدولي .

٢ - تتمتع كل علامة مسجلة تسجيلا دوليا بحق الاسبقية المنصوص عليه في المادة ٤ من الاتفاقية العامة دون حاجة للقيام بالاجراءات الواردة في « د » من المادة المذكورة .

(مادة ٤ مكررة ٢)

١ - اذا أودعت العلامة في دولة أو أكثر من الدول المتعاقدة نسجلت فيما بعد في المكتب الدولي باسم صاحبها نفسه أو من آلت اليه حقوقه فيظل التسجيل الدولي محل التسجيلات الالهية السابقة دون المساس بالحقوق المترتبة عليها .

٢ - يجب على المصالح الاهلية بناء على طلب يقدم اليها ، أن تدون في سجلاتها ما يقيد حصول التسجيل الدولي .

(مادة ٥)

١ - يجوز للمصالح التي يخطرها المكتب الدولي بتسجيل العلامة أن تقرر عدم منح الحماية لهذه العلامة في أراضيها ، اذا كان تشريعها يسمح بذلك ، ولا يجوز الاحتجاج بهذا الرفض الا في الاحوال التي قد تنطبق على العلامات المقدمة للتسجيل الاهلى طبقا للاتفاقية العامة .

٢ - على المصالح التي ترغب في مباشرة هذا الحق أن تخطر المكتب الدولي بالرفض مع بيان الاسباب خلال المهلة المنصوص عليها في قانونها الاهلى وقبل انقضاء سنة على الاكثر من تاريخ التسجيل الدولي للعلامة .

٣ - يرسل المكتب الدولي فوراً نسخة من قرار الرفض المعلن الى المصلحة المختصة في البلد الاصلى للعلامة والى مالك العلامة أو وكيله اذا كانت المصلحة قد أخطرت المكتب الدولي باسمه ويكون لصاحب الشأن نفس طرق التظلم كما لو كان أودع شخصياً العلامة مباشرة في الدولة التي رفضت فيها الحماية .

٤ - يجب على المكتب الدولي موافاة أصحاب الشأن بأسباب رفض تسجيل العلامة اذا طلبوا منه ذلك .

٥ - أن المصالح التي لم ترسل أى اخطار الى المكتب الدولي خلال السنة المنصوص عليها تعتبر أنها قبلت تسجيل العلامة .

٦ - لا يجوز للسلطات المختصة ابطال تسجيل العلامة الدولية دون تمكن صاحب العلامة من الدفاع عن حقوقه في الوقت المناسب .
ويبلغ هذا البطالان الى المكتب الدولي .

(مادة ٥ مكررة ٢)

تعفى من كل تصديق أو اعتماد غير اعتماد المصلحة التابعة للبلد الاصلى للعلامة ، الاوراق المثبتة للحق في استخدام بعض عناصر العلامة كالرموز الدالة على شعار والرسوم والصور والنياشين والالقاب والاسماء التجارية أو أسماء أشخاص غير المودع وكذلك الحال بالنسبة للبيانات المشابهة التي قد تطلبها المصالح التابعة للدول المتعاقدة .

(مادة ٥ مكررة ٣)

١ — يعطى المكتب الدولى صورة من البيانات المقيدة في السجل عن علامة معينة لكل من يطلب منه ذلك مقابل دفع الرسوم المقررة في اللائحة التنفيذية .

٢ — يجوز للمكتب أيضا البحث عن الاسبقية بين العلامات الدولية مقابل دفع الرسوم المقررة .

٣ — وتعطى من كل تصديق مستخرجات السجل الدولى التى تطلب لتقديمها الى احدى الدول المتعاقدة .

(مادة ٦)

تكون مدة الحماية المترتبة على التسجيل في المكتب الدولى عشرين سنة تبدأ من تاريخ هذا التسجيل (مع عدم المساس بما هو منصوص عليه في المادة ٨ في حالة ما اذا لم يدفع المودع الا جزءا من الرسم الدولى) ولكن لا يجوز التمسك بهذه الحماية بالنسبة للعلامات التى أصبحت لا تتمتع بالحماية القانونية في بلدها الاصلى .

(مادة ٧)

١ — يجوز دائما تجديد التسجيل طبقا لاحكام المادتين ١ و ٣ لمدة عشرين سنة أخرى تبدأ من تاريخ التجديد .

٢ - يرسل المكتب الدولي الى مالك العلامة اخطارا شبه رسمى يذكره فيه بموعد انتهاء مدة الحماية بالفيض وذلك قبل ستة أشهر من ذلك التاريخ .

٣ - اذا قدمت العلامة لتجديد التسجيل وكان قد طرأ عليها تعديل من شأنه أن يغير في الصفة المميزة للعلامة جاز للمصالح المختصة أن ترفض التسجيل باعتباره تجديداً ، ويكون لها نفس هذا الحق في حالة تعديل بيان المنتجات المخصصة لها العلامة الا اذا تنازل صاحب الشأن عن الحماية بالنسبة للمنتجات التي لم تذكر في التسجيل السابق بعد اخطاره بالاعتراض على التسجيل بواسطة المكتب الدولي .

٤ - اذا لم يقبل تسجيل العلامة باعتباره تجديداً فتراعى حقوق الاسبقية أو غيرها من الحقوق المكتسبة المترتبة على التسجيل السابق وتتمتع العلامة على الاخص بحقوق الاسبقية هذه بالنسبة للمنتجات المذكورة في التسجيل السابق وعند التجديد .

(مادة ٨)

١ - تحدد المصلحة التابعة للبلد الاصلى للعلامة ما تراه مناسباً من رسم أعلى وتقوم بتحصيله لصالحها من صاحب العلامة التي يطلب تسجيلها دولياً .

٢ - ويضاف الى هذا الرسم رسم دولي (بالفرنكات السويسرية) مقداره مائة وخمسون فرنكا عن العلامة الاولى ومائة فرنك عن كل من العلامات التالية التي تودع في الوقت نفسه بالمكتب الدولي باسم المالك .

٣ - يجوز للمودع أن يدفع عند الايداع الدولي رسماً قدره مائة فرنك عن العلامة الاولى ، وخمسة وسبعون فرنكا عن كل من العلامات المودعة مع العلامة الاولى في الوقت ذاته .

٤ - وفي هذه الحالة يجب على المودع ، قبل انتهاء عشر سنوات من التسجيل الدولي ، أن يدفع الى المكتب الدولي رسماً اضافياً قدره خمسة وسبعون فرنكاً عن العلامة الاولى وخمسون فرنكاً عن كل من العلامات المودعة مع العلامة الاولى في الوقت ذاته والا سقط حقّه في التسجيل بعد انقضاء هذا الميعاد ويرسل المكتب الدولي الى المودع اخطاراً شبه رسمي يذكره فيه بتاريخ انتهاء هذه المهلة وذلك قبل انقضائها بستة أشهر فاذا لم يدفع الرسم الاضافي الى المكتب الدولي خلال المهلة المقررة قام المكتب بشطب العلامة واخطار المصالح المختصة بذلك والاشهار عنه في جريدته . واذا لم يدفع الرسم الاضافي المستحق على جميع العلامات الداخلة في ايداع جماعي وجب على المودع أن يبين العلامات التي يرغب أن يدفع عنها الرسم الاضافي وأن يدفع رسماً قدره خمسة وسبعون فرنكاً عن العلامة الاولى من كل مجموعة .

٥ - اذا كان بيان المنتجات التي تطلب عنها الحماية يزيد على مائة كلمة فلا تسجل العلامة الا بعد دفع رسم اضافي تحدده اللائحة التنفيذية .

٦ - توزع الحصيلة السنوية لمختلف ايرادات التسجيل الدولي بواسطة المكتب الدولي بين الدول المتعاقدة بحصص متساوية بعد خصم النفقات العادية التي يتطلبها تنفيذ هذه المعاهدة .

٧ - الدولة التي لم تكن قد انضمت الى معاهدة لاهاي عند بدء العمل بهذه المعاهدة يكون نصيبها في فائض الايراد على أساس الرسوم القديمة حتى تاريخ انضمامها .

(مادة ٨ مكررة ٢)

يجوز لمالك العلامة الدولية أن يتنازل في كل وقت عن الحماية لدى دولة أو أكثر من الدول المتعاقدة باقرار يقدمه الى المصلحة التابعة للبلد الاصل للعلامة وتقوم المصلحة باخطار المكتب الدولي الذي

يتولى تبليغ الدول التى يشملها التنازل ولا تخضع هذه الاجراءات
لاية رسوم .

(مادة ٢)

١ - تخطر أيضا المصلحة التابعة للبلد الاصلى للعلامة المكتب
الدولى بالالفاء والشطب والتنازل ونقل الملكية والتعديلات الاخرى التى
تطرا على تسجيل العلامة فى السجل الاهلى اذا كان من شأن هذه
التعديلات أن تؤثر أيضا فى التسجيل الدولى .

٢ - يقيد المكتب هذه التعديلات فى السجل الدولى ويخطر بها
بدوره مصالح الدول المتعاقدة وينشرها فى جريدته .

٣ - وتتخذ نفس هذه الاجراءات اذا طلب مالك العلامة استبعاد
بعض المنتجات التى تنطبق عليها العلامة .

٤ - ويجوز تحصيل رسم عن هذه الاجراءات تحدده اللائحة
التففيذية .

٥ - ولا يجوز اضافة ناتج جديد الى القائمة الا عن طريق
ايداع جديد يحصل طبقا لاحكام المادة ٣ .

٦ - يعتبر فى حكم الاضافة احلال ناتج محل آخر .

(مادة ٢ مكرر ٢)

١ - اذا نقلت ملكية علامة مسجلة فى السجل الدولى الى شخص
مقيم فى احدى الدول المتعاقدة غير البلد الاصلى للعلامة تقوم المصلحة
التابعة لهذا البلد باخطار المكتب الدولى بذلك . وبعد أن يحصل المكتب
الدولى على موافقة المصلحة التى يتبعها المالك الجديد للعلامة يقوم
بتسجيل نقل الملكية ويخطر به المصالح الاخرى وينشره فى جريدته مع
بيان تاريخ ورقم تسجيل العلامة فى البلد الاصلى الجديد للعلامة
اذا أمكن ذلك .

٢ - لا يسجل نقل ملكية العلامة المسجلة في السجل الدولي لصالح شخص ليس له الحق في ايداع علامة دولية •

٣ - اذا لم يقيد نقل ملكية العلامة في السجل الدولي لحكم موافقة البلد الاصلى الجسديد للعلامة أو لانه تم لصالح شخص ليس له الحق في ايداع العلامة دولية فيكون للمصلحة التابعة للبلد الاصلى للعلامة الحق في أن تطلب الى المكتب الدولي شطب العلامة من سجله •

(مادة ٦ مكررة ٢)

١ - اذا أخطر المكتب الدولي بنقل ملكية العلامة الدولية عن بعض المنتجات المسجلة عنها العلامة فإنه يقيد ذلك في سجلاته • ويكون لكل من الدول المتعاقدة الحق في عدم الموافقة على صحة نقل الملكية اذا كانت المنتجات الداخلة في الجزء المبيع معاملة للمنتجات التي تظل العلامة مسجلة عنها لصالح البائع •

٢ - يسجل أيضا المكتب الدولي نقل ملكية العلامة الدولية عن دولة أو أكثر من الدول المتعاقدة •

٣ - وفي الحالات السابقة اذا تغير البلد الاصلى وجب على المصلحة التابع لها المتنازل اليه أن تعطي موافقتها طبقا للمادة ٩ (مكررة ٢) •

٤ - تسرى أحكام الفقرات السابقة الا فيما له مساس بالمادة ٦ (مكررة ٤) من الاتفاقية العامة •

(مادة ١٠)

تضع الادارات باتفاقها التفاصيل الخاصة بتنفيذ هذه المعاهدة •

(مادة ١١)

١ - يسمح لدول الاتحاد لحماية الملكية الصناعية التي لم تشترك

في هذه الاتفاقية أن تنضم إليها بناء على طلب منها وطبقا للاوضاع المنصوص عليها في المادة ١٦ من الاتفاقية العامة .

٢ - بمجرد وصول علم الى المكتب الدولي بانضمام دولة ما أو احدى مستعمراتها الى هذه الاتفاقية وجب عليه أن يرسل الى المصلحة التابعة لهذه الدولة - اخطارا شاملا للعلامات التي تتمتع وقتئذ بالحماية الدولية وذلك طبقا للمادة ٣ .

٣ - يترتب على هذا الاخطار تمتع العلامات المذكورة في الدول المنضمة الى الاتفاقية بالاحكام المتقدم ذكرها وسريان ميعاد السنة التي يجوز للمصلحة المختصة أن تقدم خلالها الاقرار المنصوص عليه في المادة ٥ .

٤ - ومع ذلك يجوز لكل دولة أن تقرر عند انضمامها الى هذه المعاهدة أن يكون تطبيقها مقتصرا على العلامات التي تسجل ابتداء من اليوم الذي يصبح فيه الانضمام فعليا فيما عدا العلامات الدولية التي سبق أن سجلت تسجيلا أهليا مماثلا لا يزال نافذ المفعول والتي يعترف بها فوراً بناء على طلب ذوى الشأن .

٥ - ويعنى هذا الاقرار المكتب الدولي من الاخطار الشامل السابق ذكره . ويكتفى بالاخطار عن العلامات التي ترد للمكتب عنها طلبات للإفادة من الاستثناء الوارد في الفقرة السابقة مع بيان الايضاحات اللازمة وذلك في مدة سنة ابتداء من انضمام الدولة الجديدة .

٦ - يحل تسجيل العلامات التي أخطر عنها طبقا لهذه المادة محل التسجيل الذي تم مباشرة في الدولة الجديدة المتعاقدة قبل التاريخ الفعلي لانضمامها .

٧ - تطبق أحكام المادة ١٦ (مكررة ٢) من الاتفاقية العامة على هذه المعاهدة .

(مادة ١٢ مكررة ٢)

في حالة نقض هذه المعاهدة تطبق المادة ١٧ (مكررة ٢) من الاتفاقية العامة والعلامات الدولية المسجلة حتى التاريخ الذي يصبح به النقص فعليا والتي لم ترفض خلال السنة المخصوص عليها في المادة ٥ تستمر متمتعة بنفس الحماية كما لو أودعت مباشرة لدى هذه النولة وذلك خلال مدة الحماية الدولية •

(مادة ١٢)

١ - يصدق على هذه المعاهدة وتودع التصديقت في لندن في يوم أول يولييه سنة ١٩٣٨ على الاكثر •

٢ - يبدأ العمل بها ، بين الدول التي صدقت عليها ، بعد شهر من هذا التاريخ ويكون لها ما للاتفاقية العامة من حيث الاثر والمدة •

٣ - تحل هذه المعاهدة بين الدول التي صدقت عليها محل معاهدة مدريد المبرمة في سنة ١٨٩١ والمحللة بلاهاى في ٦ نوفمبر سنة ١٩٢٥ • ومع ذلك يعمل بمعاهدة مدريد في العلاقات مع الدول التي لم تصدق على المعاهدة الحالية • ويستمر العمل بالمعاهدة المعدلة بواشنطن في سنة ١٩١١ بين الدول التي لم تصدق بعد على معاهدة لاهاي •

اللائحة التنفيذية لمعاهدة مدريد الخاصة
بالتسجيل الدولي للعلامات التجارية أو الصناعية المعلة
ببروكسل في ١٤ ديسمبر سنة ١٩٠٠ ووشنغتون في
٢ يونيو سنة ١٩١١ ولاهاي في ٦ نوفمبر سنة ١٩٢٥
ولندن في ٢ يونيو سنة ١٩٣٤

(مادة ٢)

يجب على مالك العلامة أن يقدم طلب تسجيلها تسجيلًا دوليًا ، بموجب
معاهدة ١٤ أبريل سنة ١٨٩١ المعدلة ، الى المصلحة التابعة لبلد العلامة
الاصلى وفقا للاوضاع التى يقررها ذلك البلد فى لائحته الاهلية •

(مادة ٢)

بعد تسجيل العلامة فى بلدها الاصلى ، تحول المصلحة التابعة لذلك
البلد الى المكتب الدولى لصماية الملكية الصناعية بفرن ما يأتى :

(أ) طلب تسجيل من نسختين يحمل صورة مميزة للعلامة تنقل
باللون الاسود بواسطة ختم يرفق بطلب الايداع • ويقدم الطلب على
استمارة من المكتب الدولى ويحرر باللغة الفرنسية وتملا المصلحة التابعة
لبلد العلامة الاصلى بيانات الاستمارة أو تعمل على ملئها على الوجه
الصحيح ويبين الطلب ما يأتى :

١ - اسم مالك العلامة •

٢ - عنوانه ، واذا ذكر أكثر من عنوان فيحدد العنوان الذى ترسل
عليه الاخطارات ولا يجوز ذكر المحل المختار كعنوان الا اذا تبين من
البيانات الاخرى الواردة فى الطلب توافر الشروط المنصوص عليها فى
المادتين ١ ، ٢ من المعاهدة •

- ٣ - اسم وعنوان الوكيل إذا اقتضى الحال .
- ٤ - المنتجات أو البضائع المخصصة لها العلامة (يذكر بوضوح جنس المنتجات دون ذكر بيان تفصيلي عنها) .
- ٥ - تاريخ أول تسجيل وآخر قيد (تجديد) للعلامة في بلدها الأصلي والرقم المسلسل للتسجيل .

٦ - تاريخ ورقم التسجيلات الدولية السابقة وحالات نقل الملكية والتعديلات التي تطرأ على الاسم التجاري أو الاسم الشخصي التي لم يخطر بها المكتب الدولي وذلك في حالة حصولها .

(ب) ١ - ختم للعلامة لنقل صور مطبعية لها في النشرة التي يصدرها المكتب الدولي ويجب أن يشتمل الختم على صورة مطابقة للعلامة بحيث تظهر بوضوح جميع تفاصيلها ويجب ألا يقل مقاس الختم عن ١٥ ملمترا ولا يزيد على ١٠ سنتيمترات طولاً أو عرضاً . ويجب أن تكون تخانة الختم ٢٤ ملمترا بالضبط بحيث تطابق تخانة حروف الطباعة . ويعاد الختم إلى صاحب العلامة بعد سنة من النشر على نفقته إذا طلب ذلك . وكل ختم لا يطلب في نهاية السنة الثانية يعدم .

٢ - يذكر في استمارة طلب التسجيل بيان عن هذه الاختتام الأخيرة ويبين فيها عما إذا كان مالك العلامة يرغب أو لا يرغب في استعادة الختم .

(ج) إذا طلب المودع اعتبار اللون عنصراً مميزاً للعلامة فعليه أن يقدم أربعين نسخة بالألوان على ورق لا يتجاوز ضلعه ٢٠ سنتيمتراً من كل جانب . وتلصق نسخة منها على كل من طلبات التسجيل إلى جانب الختم الأسود . وإذا كانت العلامة مكونة من عدة أجزاء منفصلة فيجب جمعها ولصقها على قطعة من الورق المقوى لكل من الأربعين نموذجاً ويجب أن يشتمل الطلب على بيان موجز باللغة الفرنسية يذكر فيه

اللون أو مجموعة الألوان المطلوب حمايتها للأجزاء الرئيسية للعلامة وإذا لم تراعى أحد الشروط الخاصة باللون فيقوم المكتب الدولي بالتسجيل والاختيار عن العلامة بصرف النظر عن اللون إذا لم تستوف الإجراءات القانونية للإيداع في الميعاد الذي يحدده •

(د) ١ - قيمة الرسم الدولي ما لم يكن مالك العلامة قد أرسله مقدما ومباشرة الى المكتب الدولي ويدفع الرسم نقدا للمكتب الدولي أو يرسل له باذن بريد أو يورد لحسابه الخاص بالشيكات البريدية أو يدفع بشيك مسحوب على أحد المصارف في برن ، ويجب أن ترفق كل دفعة ببيان اسم ومحل إقامة مالك العلامة •

٢ - يجب أن يوضح في طلبات التسجيل تاريخ وكيفية الدفع واسم الذي قام به ويوضح فيها أيضا ما إذا كان الرسم الدولي تورد دفعة واحدة عن عشرين سنة أو عن العشر سنوات الأولى وإذا كان الإيداع عن مجموعة علامات فيجب أن يطلب التسجيل لجميع العلامات التي يشتمل عليها الإيداع لمدة واحدة سواء لعشرين سنة أو لعشر سنوات •

٣ - إذا تضمنت العلامة بيانات بلغة أو بحروف غير شائعة فالمصلحة التابعة لبلد العلامة الأصلي أن تكلف المالك بأن يرفق بإيداعه الدولي اثنتي عشرة نسخة من الترجمة الفرنسية لهذه البيانات وذلك لتسهيل فحص العلامة في بعض البلاد •

٤ - ويكون للمصلحة التابعة لبلد العلامة الأصلي إذا دعى الأمر ولنفس الأغراض السابق ذكرها أن تؤثر على طلب التسجيل بأن المردع قد تم إليها ما يسوغ استعماله الشعار أو الصورة أو الألقاب الفخرية أو اسم أي شخص وارد في العلامة •

٥ - ويكون كذلك للمصلحة التابعة للبلد الأصلي للعلامة أن تؤثر

عند الزوم على طلب التسجيل بأن العلامة مكونة على شكل الجسم المادى (بإبعاده الثلاثة) الوارد فى الطلب والختم المودع •

٦ - يورد المكتب الدولى استمارات طلب التسجيل الدولى الى المصالح بدون مقابل •

٧ - يتبع فى تجديد الايداع الدولى نفس الاجراءات التى تتبع فى الايداع الجديد •

(مادة ٢ مكررة ٢)

١ - اذا تبين للمكتب الدولى أن طلب التسجيل ناقصا وغير مستوف للاجراءات القانونية فيجوز له أن يوقف تسجيل العلامة غير أنه يجب عليه أن يخطر فى الحال المصلحة صاحبة الشأن التى يمتنع عليها أن تعلن المكتب الدولى بأن الطلب يجب أن يحل أو يسمب أو يؤيد •

٢ - مع مراعاة هذه الاجراءات يجوز للمكتب الدولى أن يوقف التسجيل • بالاخص فى الاحوال الآتية :

١ - اذا اشتمل الطلب على بيانات للمنتجات غير مفهومة أو كثيرة الغموض مثل (بضائع متنوعة) و (منتجات أخرى) وعلى الاخص الاصطلاح (وخلافه) •

٢ - اذا كان الختم لا يعطى صورة واضحة لعناصر العلامة •

٣ - اذا كانت العلامة تشتمل على صورة صليب من شأنها أن تؤدي الى اللبس مع صورة الصليب الاحمر أو اذا كان من الضروري الحصول مقدما من مالك العلامة على اقرار بعدم استعمال العلامة باللون الاحمر أو بلون مشابه وذلك لتجنب رفض محقق للعلامة •

٤ - اذا كان الطلب يشير الى تسجيل دولى سابق وكان البيان الخاص باسم المودع غير مطابق للاسم المقتيد فى السجل الدولى •

٣ - إذا لم يستوف الطلب الذي من هذا النوع خلال السنة أشهر فيجوز للمكتب الدولي أن يحدد مدة مدة سنة أشهر أخرى لتصحيح الطلب ويخطر المكتب بذلك مالك العلامة أو وكيله وكذا المصلحة التي طُلبت التسجيل وتبدأ المهلتان من تاريخ إخطار المكتب الدولي . فإذا انقضت المهلتان دون وصول رد إلى المكتب الدولي فيعتبر الطلب متنازلاً عنه وترد الرسوم إلى المودع بعد حيز عشرين شهراً على الأكثر منها .

٤ - إذا كان طلب التسجيل غير كامل أو غير مستوف الإجراءات القانونية وكان جزءاً من إيداع جماعي عن أكثر من علامة فيوقف تسجيل كل المجموعة ما لم تصرح المصلحة صاحبة الشأن أو مالك العلامة للمكتب الدولي باعتبار العلامة خارجة من الإيداع الجماعي ومعاملتها كمسألة مستقلة .

(المادة ٣)

يقوم المكتب الدولي في الحال بقيد العلامة في سجل يحمل صورة للعلامة تنقل بواسطة الختم ويشتمل السجل على البيانات الآتية :

- ١ - الرقم المسلسل للعلامة .
- ٢ - اسم مالك العلامة .
- ٣ - عنوانه .
- ٤ - المنتجات أو البضائع المخصصة لها العلامة .
- ٥ - البلد الأصلي للعلامة .
- ٦ - تاريخ أول تسجيل وآخر قيد (تجديد) والرقم المسلسل للتسجيل في البلد الأصلي .
- ٧ - البيانات المتعلقة بطلب الحماية عن لون خاص للعلامة والبيانات الخاصة بتسجيل دولي سابق ذكر في التسجيل الجديد .
- ٨ - تاريخ التسجيل لدى المكتب الدولي .

- ٩ - المبددة التي دفعت عنها الرسوم •
- ١٠ - تاريخ التبليغ المرسل للمصالح وتاريخ النشر •
- ١١ - البيانات الخاصة بحالة العلامة مثل : رفض الحملة ، القيود المفروضة ، نقل الملكية والتنازل ، الشطب وغير ذلك •

(مادة ٢)

- ١ - بعد القيد في السجل يؤثر المكتب الدولي على نسختي الطلب بتاريخ ورقم التسجيل ويذيلهما بامضاءه ونخته وتودع احدى النسختين : في محفوظات المكتب وترسل الاخرى الى مصلحة البلد الاصلى لتحولها الى ملك العلامة أو وكيله بعد أن تأخذ منها البيانات المتقدم ذكرها • فضلا عن ذلك يخطر المكتب الدولي في الحال المصالح بحصول التسجيل مع ارسال صورة مطبوعة للعلامة مرفقا بها البيانات المذكورة تحت البنود من ١ الى ٩ من المادة ٣ •

- ٢ - في الحالة المنصوص عليها في المادة ٢ (حرف ح) يرفق الاخطار المذكور بصورة ملونة للعلامة •

(مادة ٥)

- ١ - ينشر المكتب الدولي العلامة في نشرته الدولية (العلامات الدولية) ويتضمن النشر صورة العلامة مع البيانات المنصوص عليها في الارقام ١ الى ٩ من المادة ٣ ولكل مصلحة أن تطلب من المكتب الدولي بدون مقابل النسخ التي ترغب في الحصول عليها من هذه النشرة غير أن الاعفاء من دفع الثمن لا يشمل الاعداد التي تكون قد ظهرت عند تقديم الطلب ومع ذلك فالاعداد الناقصة التي تطلب في مدة الستة الاشهر التالية لارسال النشرة تستوفي بدون مقابل •

- ٢ - يصدر المكتب الدولي - عند بداية كل سنة ، فهرسا يذكر

فيه بالترتيب الأبجدي وبترتيب الدول المتعاقدة أسماء مالكي العلامات الذين صدرت بخصوصهم نشرات خلال السنة السابقة .

(مادة ٦)

١ - يرسل للمكتب الدولي الاخطار الخاص برفض تسجيل العلامة أو القرار اللاحق للرفض المؤقت أو النهائي أو الاخطار الخاص بالبطلان الكلى أو الجزئى من ثلاث نسخ متطابقة : الاولى تودع لدى المكتب المذكور والثانية لدى المصلحة التابعة لبلد العلامة الاصلية والثالثة ترسل الى مالك العلامة أو وكيله . ويجب على الاقل أن يذكر فى اخطار الرفض المحرر على الاستمارة المعدة لذلك ، البلد الذى رفض التسجيل وتاريخ ارسال اخطار الرفض ورقم وتاريخ التسجيل الدولى للعلامة واسم ومحل اقامة المالك وأسباب الرفض . وفى حالة الرفض الجزئى متى كان عن فئة أو أكثر من المنتجات يذكر ببيان المنتجات فى الفئة أو فى الفئات التى رفضت عنها الحماية أو التى قبلت . ويجب أن يذكر فى اخطارات الرفض المؤقت الميعاد الذى يتعين فيه على أصحاب الشأن التظلم من قرار الرفض .

٢ - اذا كان سبب الرفض وجود ايداع سابق فيتعين أن يبين فى الاخطار العلامة الاهلية الدولية التى تتعارض والايداع الجديد مع ذكر اسم ومحل اقامة مالك الصلابة السابقة وتاريخ تسجيلها ورقمها المسلسل . وتترفق المصلحة التى رفضت العلامة بالاخطار صورة طبق الاصل من العلامة السابقة اذا توفرت لديها الصورة .

٣ - يذكر فى ظهر اخطار الرفض بيان القواعد الاساسية للقانون الخاص بأحوال الرفض ويبين كذلك ميعاد التظلم والجهة التى يقدم اليها واذا كان اخطار البطلان قابلا للطعن فيه وجب أن يذكر فيه أيضا هذان البيانات ويصرح للمكتب الدولى أن يطلب من المصلحة صاحبة الشأن أن تقدم بيانات اضافية وعلى الاخص البيان الخاص بأسباب البطلان اذا رأى ضرورة لذلك .

٤ - إذا تبين للمكتب الدولي أن الخطأ الرافض قد أرسل إليه بعد انقضاء ميعاد السنة من التسجيل الدولي للعلامة فلا يقيد المكتب الدولي الرافض في سجله ولا يحوله إلى المصلحة التابعة لبلد العلامة الأصلي ولا إلى مالك العلامة « أو وكيله » بل يتكفى بأن يخطر المصلحة الراضة بأن الرافض جاء متأخراً .

(مادة ٧)

١ - تقيد في السجل الدولي التعديلات التي طرأت على قيد العلامة وعمل عنها الاخطار المنصوص عليه في المواد ٩ ، ٩ ، ٩ مكررة ٢ و ٩ مكررة ٣ من المعاهدة وتستثنى من ذلك الصالات التي يمتنع فيها تسجيل التعديل لأنه حصل لمصالح شخص غير مصرح له بإيداع علامة دولية أو لعدم الحصول على موافقة المصلحة التابع لها المالك الجديد أو لعدم دفع الرسوم المقررة .

ويعود في السجل الدولي بيان مختصر عن هذه الحالة .

٢ - يخطر المكتب الدولي بدوره المصالح بالتسجيلات المسجلة ويشهر عنها في جريدته في حدود ما هو منصوص عليه في المواد ٩ ، ٩ ، ٩ مكررة ٢ ، ٩ مكررة ٣ .

٣ - تسرى هذه الاحكام في حالة تغيير محل إقامة مالك العلامة من بلد إلى آخر .

٤ - في حالة عدم جواز تسجيل انتقال الملكية أو تغيير محل الإقامة يطلب المكتب الدولي من المصلحة التابعة لبلد العلامة الأصلي الترخيص له بشطب العلامة .

(مادة ٧ مكرر ٢)

١ - إذا أخطر المكتب الدولي بنقل ملكية العلامة عن جزء من المنتجات التي سجلت عنها العلامة بشطب التسجيل الدولي فيما يخص

بالجزء من المنتجات المنقولة ملكيته • ويخطر المكتب الدولي النول المتقدمة بهذا التعديل وتعطى للمشتري مهلة ثلاثة أشهر من تاريخ الاخطار لاتمام الاجراءات اللازمة للتسجيل الدولي • وبعد اتمام هذه الاجراءات يجرى المكتب الدولي التسجيل الجديد • ويصل التسجيل الجديد محل التسجيل السابق بالنسبة للجزء من المنتجات الذى يطابق بيانات البيانات الواردة فى التسجيل السابق دون المساس بالحقوق المكتسبة بمقتضى هذا التسجيل السابق •

٢ - اذا نقلت ملكية العلامة الى دولة أو عدة دول فقط يشطب التسجيل الدولي بالنسبة لهذه الدولة أو هذه الدول ويخطر المكتب الدولي المصالح بهذا التعديل وتعطى للمشتري مهلة ثلاثة أشهر من تاريخ الاخطار لطلب التسجيل الاعلى للعلامة فى كل من هذه الدول ، ويحل هذا التسجيل محل التسجيل الدولي بالنسبة للمنتجات التى يطابق بيانات البيانات الواردة فى اخطار الشطب دون المساس بالحقوق المكتسبة بمقتضى هذا التسجيل الدولي •

(مادة ٨)

الرسوم الخاصة بالاجراءات المنصوص عليها فى المواد • مكررة ٣ ، ٨ ، ٩ ، ٩ مكررة ٣ من المعاهدة وهى التى تخفف فى الاصل مقنما وبالعلة السويسرية دائما تحدد على الوجه الآتى :

(١) ١ - رسوم التقييد فى السجل الدولى بما فى ذلك مصاريف اخطار المصالح ومصاريف الاشهار اذا لزم الامر •

١ - نقل الملكية : ٣٠ فرنكا لعلامة واحدة ، ٢٠ فرنكا عن كل علامة بعد العلامة الاولى المملوكة لنفس المالك والواردة فى نفس الاخطار الحاصل من المصلحة التابعة لبلد العلامة الاصلى •

٢ - جميع التعديلات الاخرى فى السجل الدولى كتعديل الاسم

الشخصى أو الاسم التجارى وتعديل محل الإقامة (بصرف النظر عن أى نقل للملكية) تصحيح الأخطاء التى تسبب فيها المودع : ١٠ فرنكات عن كل إجراء وعن كل علامة • ومع ذلك إذا تضمن اخطار المصلحة التابعة للبلد الاصلى عدة علامات مملوكة لنفس المالك أو عدة إجراءات خاصة بنفس العلامة فلا يحصل رسم الـ ١٠ فرنكات المشار اليه الا عن علامة واحدة أو إجراء واحد متى تعلق الامر بإجراءات يجب أن يتضمنها اخطار واحد من المكتب الدولى للمصالح المختصة ويخفض الرسم الى النصف بالنسبة للعلامات أو الإجراءات الأخرى •

٢ - وتمنى من الرسوم القيود التى تفرض على التسجيل وحالات التنازل التى يحصل التبليغ عنها مع طلب التسجيل وكذلك الشطب العام والإجراءات المترتبة على اخطار بالرفض المؤقت أو المترتبة على حكم قضائى والإجراءات التى تدمج فى طلب التجديد •

(ب) رسوم صور أو مستخرجات من السجل الدولى للعلامات :
• فرنكات للعلامة ومع ذلك فإذا كانت البيانات الخاصة بعدة علامات يمكن جمعها فى ورقة واحدة فيخفض الرسم الى فرنكين عن كل علامة بعد العلامة الاولى • والطلبات التى تصدر عن هذا الشأن إذا تعلقت بعدة علامات يجب أن يذكر فيها ما إذا كان الطلب خاصا بمستخرجات مستقلة أو بمستخرج اجمالى • وكل مستخرج آخر أو تصديق أو بحث (غير ما ذكر تحت حرف ج) يطلب من المكتب الدولى زيادة على المستندات التى يتعين عليه تسليمها يحصل عنه رسم قدره • فرنكات •

(ج) رسم البحث عن الأسبقية بين الملامات الدولية السابق تسجيلها : • فرنكات عن كل علامة • وإذا كان البحث عن عدة فئات من المنتجات أو عن علامة على شكل رسم وعن الاسم التجارى معا أو عن علامة على شكل رسم لها أكثر من عنصر جوهري فيضاعف الرسم • ويكون الامر كذلك إذا لم يحدد الطالب على وجه التدقيق عن أى نوع من المنتجات يجب أن يجرى البحث أو إذا لم يرفق رسم أو صورة

براءات الاختراع والملكية الصناعية ٦٠١

العلامة التي يرغب في الاستعلام عنها ويجوز للمكتب الدولي ، حسب ما يترأى له أن يرجى البحث حتى ترد اليه البيانات التي يطلبها .

(د) رسم اضافي منصوص عليه في المادة ٨ من المعاهدة اذا تجاوزت قائمة المنتجات التي تطلب عنها حماية العلامة مائة كلمة : فرنك واحد عن كل عشر كلمات اضافية في جميع الاحوال التي يتعين فيها القيد أو الاشهر عن قائمة تزيد على مائة كلمة .

(هـ) يجب على مصالح الدول المتعاقدة التي تخطر المكتب الدولي بالاجراءات الخاضعة للرسم المنصوص عليها في الفقرات ١ ، ب ، ج ، د ، أن تبين تاريخ دفع الرسم واسم الشخص الذي قام به .

(مادة ٢)

يضع المكتب الدولي في أول كل سنة حسابية نفقات قسم التسجيل الدولي خلال السنة السابقة مع استقطاع ٥٪ من الايراد الاجمالي للمكتب يدفع لصندوق المعاشات المؤسس لستخدامي المكتب الدولي حتى يصل المجموع الى ٢٠٠٠٠٠ فرنك سويسري . وتخصم قيمة هذا الحساب من مجموع الايرادات ويوزع الفائض بنسب متساوية بين الدول المتعاقدة حتى توضع أسس أخرى للتوزيع بالاتفاق بين الدول المتعاقدة .

(مادة ١٠)

يشتمل الاخطار الاجماعي المنصوص عليه في المادة ١١ من المعاهدة على نفس البيانات الواردة في المادتين ٤ و ٧ من هذه اللائحة .

(مادة ٢١)

تسرى هذه اللائحة في نفس الوقت مع المعاهدة التي تتعلق بها ويكون لها نفس المدة . ومع ذلك يجوز للمصالح ، طبقا لاحكام

٦٠٢ براءات الاختراع والمكتب الصناعية

المادة ١٠ من المعاهدة المذكورة أن تدخل التعديلات التي تراها ضرورية طبقاً للقواعد الجيدة في المادة التالية •

(مادة ١٣)

يتولى المكتب الدولي إرسال ما يراه من الاقتراحات بشأن تعديل هذه اللائحة أو التي تتقدم بها إحدى الدول المتعاقدة ، الى المصالح التي يمتن عليها ابداء رأيها في هذه الاقتراحات في بحر ستة أشهر وإذا أقرت أغلبية المصالح الاقتراح بعد انقضاء هذه المدة ، دون أن تطلب أية مصلحة رفض النص المقترح أو تعديله فيعمل به بالنسبة لجميع الدول المتعاقدة بعد ثلاثة أشهر من تاريخ اخطار المكتب الدولي للمصالح بهذه الموافقة •

معاهدة لاهاي

الخاصة بالايدياع الدولى للرسم والنماذج الصناعية المبرمة

في ٦ نوفمبر سنة ١٩٢٥ والمعقدة بلندن في ٢ يونيه سنة ١٩٢٤

(مادة ١)

يجوز لرعايا كل من الدول المتعاقدة وكذا للأشخاص الذين استوفوا في أراضى هذا الاتحاد الشروط المنصوص عليها في المادة ٣ من المعاهدة العامة أن يكتفوا لدى الدول الأخرى المتعاقدة بحماية رسومهم ونماذجهم الصناعية بإيداع دولى لدى المكتب الدولى لحماية الملكية الصناعية ببرن .

(مادة ٢)

١ - يشمل الايداع الدولى الرسوم والنماذج اما بشكل الناتج الصناعى الذى خصصت له واما بشكل رسم أو صورة فوتوغرافية أو أى رسم ييلانى للرسم أو النموذج المذكور .

١ - وترفق هذه الاشياء بطلب ايداع دولى يقدم من نسختين يحتوى على البيانات التى تحددها اللائحة التنفيذية باللغة الفرنسية .

(مادة ٣)

١ - بمجرد استلام المكتب الدولى طلب الايداع الدولى يتقوم بقيده فى سجل خاص وباشهاره بأن يرسل بدون مقابل الى كل مصلحة العدد المطلوب من النشرة الدورية التى يشهر فيها هذا القيد .

٢ - وتحفظ الايداعات فى محفوظات المكتب الدولى .

(مادة ٤)

١ - يعتبر من أودع ايداعا دوليا رسما أو نموذجا صناعيا مالكا له حتى يثبت العكس .

٦٠٤ براءات الاختراع والملكية الصناعية

٢ - الأيداع الدولي مقرر للحق ويكون له في الدول المتعاقدة نفس الآثار التي كانت تترتب للرسوم والنماذج الصناعية فيما لو أودعت فيها مباشرة بتاريخ الأيداع الدولي على أن يراعى في ذلك القواعد الخاصة المنصوص عليها في هذه المعاهدة •

٣ - يكفي بالإشهار المنصوص عليه في المادة السابقة في جميع الدول المتعاقدة ، ولا يطلب من المودع أى إشهار آخر مع مراعاة الإجراءات الواجب اتخاذها لمباشرة الحق طبقا للقانون الداخلي •

٤ - يكون حق الأسبقية المنصوص عليه في المادة ٤ من المعاهدة العامة مكفولا لكل رسم أو نموذج أودع دوليا دون الالتزام بالقيام بأى إجراء منصوص عليه في المادة المذكورة •

(مادة ٥)

اتفقت الدول المتعاقدة على عدم اشتراط وضع أى بيان على الرسوم أو النماذج المودعة أيداعا دوليا كما اتفقت على عدم فسخ تسجيلها لعدم الاستغلال أو بسبب استيراد أشياء مطابقة لموضوع الحماية •

(مادة ٦)

١ - يجوز أن يشتمل الأيداع الدولي على رسم أو نموذج واحد أو عدة رسوم أو نماذج يذكر عددها في الطلب على وجه الدقة •

٢ - ويكون الأيداع في حرز مفتوح أو مختوم • وتقبل على الأخص كطريقة للأيداع في حرز مختوم المظاريف المزدوجة التي تحمل رقما مثبتا « نظام سولو » أو أى أية وسيلة أخرى مناسبة للتحقق من الذاتية •

٣ - تحدد اللائحة التنفيذية أسمى الأبعاد للمظاريف أو الطرود الجائز أيداعها •

(مادة ٧)

مدة الحماية الدولية خمس عشرة سنة تبدأ من تاريخ الايداع في المكتب الدولي وتنقسم هذه المدة الى فترتين الاولى خمس سنوات والثانية عشر سنوات •

(مادة ٨)

في فترة الحماية الاولى يقبل الايداع في حرز مفتوح أو مختوم أما في الفترة الثانية فلا يقبل الايداع الا مفتوحا •

(مادة ٩)

في فترة الحماية الاولى يجوز فتح الايداع المقدم في حرز مختوم بناء على طلب المودع أو أية محكمة مختصة • وعند انتهاء الفترة الاولى بفتح الايداع للانتقال الى الفترة الثانية بموجب طلب امتداد •

(مادة ١٠)

في خلال الستة اشهر الاولى من السنة الخامسة من الفترة الاولى يرسل المكتب الدولي الى مودع الرسم أو النموذج اخطارا شبه رسمي بميعاد انقضاء المهلة •

(مادة ١١)

١ - اذا رغب المودع امتداد الحماية بالانتقال الى الفترة الثانية وجب عليه أن يرسل الى المكتب الدولي طلبا بالتجديد قبل انتهاء المدة •
٢ - يقوم المكتب الدولي بفتح الحرز ، اذا كان مغفلا ، وينشر في جريدته الامتداد ويخطر به جميع المصانع بارسال العدد المطلوب من نسخ هذه الجريدة •

(مادة ١٢)

الرسوم أو النماذج المضمنة في ايداع لم تجدد حمايته وكذا

٦٠٦ براءات الاختراع والملكية الصناعية

الرسوم أو النماذج التي انتهت مدة حمايتها ترد كما هي الى مالكيها بناء على طلبهم وعلى نفقتهم وإذا لم تطلب فتتدم بعد سنتين .

(مادة ١٣)

١ - يجوز للمودعين أن يتنازلوا في أى وقت عن كل أو جزء من الايداع بناء على اقرار يرسل الى المكتب الدولي ويقوم المكتب بالشهر عنه طبقاً للمادة (٣) .

٢ - ويترتب على التنازل رد الايداع على نفقة المودع .

(مادة ١٤)

إذا أمرت محكمة أو أية جهة أخرى مختصة بالاطلاع على رسم أو نموذج سرى يقوم المكتب الدولي ، بعد أن يطلب اليه ذلك قانوناً ، بفتح الحرز المودع لديه ويستخرج منه الرسم أو النموذج المطلوب ويرسله الى الجهة التي طلبته ويعمل بهذه الاجراءات عند طلب الاطلاع على رسم أو نموذج مفتوح ويجب إعادة الاشياء المرسلة في أقرب وقت ممكن وتوضع ثمانية عند اللزوم في الحرز المختوم أو في الظروف ويجوز أن تخضع هذه الاجراءات لرسم تصدده اللائحة الداخلية .

(مادة ٢٥)

تحدد رسوم الايداع الدولي وامتداده التي تدفع قبل القيام بتسجيل هذا الايداع أو الامتداد كالاتى :

١ - لرسم أو نموذج واحد وعن فترة الخمس السنوات الاولى :
• فرنكات ٥

٢ - لرسم أو نموذج واحد عند انقضاء الفترة الاولى عن فترة
العشر السنوات التالية : ١٠ فرنكات •

برامات الاختراع والملكية للصناعية ٦٠٧

٣ — عن ايداع متعدد وعن فترة الخمس السنوات الاولى :
١٠ فرنكات •

٤ — عن ايداع متعدد عند انقضاء الفترة الاولى عن فترة العشر
السنوات التالية : ٥٠ فرنكا •

(مادة ١٦)

يوزع المكتب الدولي صافي الناتج السنوي من الرسوم بين الدول
المتعاقدة طبقا للاوضاع المنصوص عليها في المادة ٨ من اللائحة بعد
استقطاع المروفات العادية التي يتطلبها تنفيذ هذه المعاهدة •

(مادة ١٧)

١ — يقيد المكتب الدولي في سجلات جميع التعديلات التي تطرأ على
ملكية الرسوم أو النماذج التي يملكها عنها اخطار من أصحاب الشأن
ويشهرها في جريئته ويخطر بها جميع المصالح بارسال العدد المطلوب
من نسخ هذه الجريدة •

٢ — يجوز اخضاع هذه الاجراءات الى رسم تحدده اللائحة
التنفيذية •

٣ — يجوز لصاحب الايداع الدولي أن يتنازل فقط عن ملكية جزء
من الرسوم أو النماذج الداخلة في ايداع متعدد أو في دولة أو أكثر من
الدول المتعاقدة فقط • غير أنه في هذه الحالة اذا كان الايداع في حوز
مطلق وجب على المكتب الدولي أن يقوم بفتح الايداع قبل التأثير بنقل
الملكية في سجلاته •

(مادة ١٨)

١ — يسلم المكتب الدولي لكل شخص بناء على طلبه مستخرجا من
البيانات المفيدة في السجل الخاص برسم أو نموذج معين مقابل دفع
الرسم المقرر في اللائحة •

٢ - ويجوز أن يرفق المستخرج بنسخة أو صورة من الرسم أو النموذج التي قد تكون قُدمت إلى المكتب الدولي الذي يقوم بالتأشير عليها بمطابقتها للأصل المودع على المكشوف متى كان الرسم أو النموذج يسمح بذلك • وإذا لم تكن في جيازة المكتب نسخ أو صور مشابهة فيقوم بعملها بناء على طلب أصحاب الشأن وعلى نفقتهم •

(مادة ١٩)

يسمح للجمهور بدخول محفوظات المكتب الدولي فيما يختص بالإيداعات المكشوفة ويجوز لكل شخص الاطلاع عليها بحضور أحد الموظفين أو الحصول كتابة من هذا المكتب على معلومات بمضمون السجل وذلك مقابل دفع الرسوم التي تحددها اللائحة •

(مادة ٣٠)

تحدد تفاصيل تطبيق هذه المعاهدة لائحة تنفيذية ويجوز تعديل أحكامها في أي وقت بالاتفاق بين مصالح الدول المتعاقدة •

(مادة ٢١)

لا يترتب على أحكام هذه الاتفاقية الا حماية بحددها الأدنى • ولا تمنع من المطالبة بتطبيق أحكام أكثر صلاحية مما قد يكون منصوصا عليه في التشريع الداخلي لاية دولة من الدول المتعاقدة كما لا تمنع من تطبيق أحكام اتفاقية برن المعدلة في سنة ١٩٢٨ والخاصة بحماية المجموعات الفنية والفن التطبيقي في الصناعة •

(مادة ٢٢)

١ - يسمح للدول الاعضاء في الاتحاد التي لم تشترك في هذه المعاهدة في الانضمام اليها بناء على طلبها وفقا للاوضاع المنصوص عليها في المادتين ١٦ و ١٩ (مكرر ٢) من الاتفاقية العامة •

برادلت الاختراع والملكية الصناعية ٦٠٩

٢ — يكفل اخطار الانضمام بذاته ، في أراضي الدولة المنضمة ،
الامادة من الاحكام المتقدم ذكرها الخاصة بالرسوم أو النماذج الصناعية
التي تكون قد أودعت ايداعا دوليا عند الانضمام .

٣ — ومع ذلك يجوز لكل دولة ، عند انضمامها الى هذه المعاهدة ،
أن تقرر بأن تطبيق هذه المعاهدة يقتصر على الرسوم أو النماذج ابتداء
من اليوم الذي يصبح فيه الانضمام فعليا .

٤ — في حالة نقض هذه المعاهدة تسرى نصوص المادة ١٧
(مكررة ٢) من الاتفاقية العامة وتستمر الرسوم أو النماذج الدولية التي
تودع حتى التاريخ الذي يصبح فيه النقص فعليا ، متمتعة بالحماية في
الدولة التي نقضت المعاهدة وفي الدول الاخرى لهذا الاتحاد طول مدة
الحماية الدولية كما لو كانت أودعت فيها مباشرة .

(مادة ٢٣)

١ — يصدق على هذه المعاهدة وتودع التصديقات في لندن في
يوم أول يولية سنة ١٩٣٨ .

٢ — ويعمل بها بين الدول التي صدقت عليها بعد شهر من هذا
التاريخ ويكون لها نفس قوة الاتفاقية العامة ومدتها .

٣ — تحل هذه المعاهدة محل معاهدة لاهاي المبرمة في سنة ١٩٢٥
بين الدول التي صدقت عليها ومع ذلك فيستمر العمل بمعاهدة لاهاي في
العلاقات بين الدول التي لم تصدق على هذه المعاهدة .

اللائحة التنفيذية

لمعاهدة لاهاي المبرمة في ٦ نوفمبر سنة ١٩٢٥ الخاصة

بالإيداع الدولي للرسوم أو النماذج الصناعية والمعلقة

بلندن في ٢ يونيو سنة ١٩٢٤

(مادة ١)

١ - الاغلفة التي تحتوى على الرسوم أو النماذج الصناعية التي يجوز ايداعها دوليا بمقتضى معاهدة لاهاي المبرمة في ٦ نوفمبر سنة ١٩٢٥ لا يجوز أن يتجاوز كل من أبعادها ٣٠ سم ولا أن يزيد وزنها على كيلو جرامين . ويجوز أن يشتمل الايداع على عدد لا يتجاوز ٢٠٠ رسم أو نموذج على أن يحصل كل منها رقما خاصا .

٢ - تودع الرسوم أو النماذج من نسختين متماثلتين اما على شكل عينات (للمنسوجات والاوراق والتطريز وغيرها) واما على شكل صورة مطبعية أن فوتوغرافية ويفضل الشكل الأخير للإيداع على وجه الخصوص بالنسبة للنماذج القابلة للكسر دون أن يستبعد ايداع النماذج عينيا .

٣ - يجب أن يوضع على الاغلفة المختومة عبارة (ايداع مختوم) .

٤ - وكل غلاف لا تتوفر فيه الشروط المذكورة يرغب ويرد الى مرسله ويخطر بذلك .

(مادة ٢)

١ - يحزر طلب الحصول على الايداع الدولي والمرفق به الاشياء اللازمة لهذا الايداع من نسختين باللغة الفرنسية على استمارة يقدمها المكتب الدولي الى أصحاب الشأن أو الى المصالح بدون مقابل وتشتمل الاستمارة على البيانات الآتية :

- ١ - اسم ومحل إقامة المودع .
- ٢ - بيان موجز للرسوم أو النماذج ونوع المنتجات المخصصة لها .
- ٣ - نوع الإيداع « مفتوح أو مختوم » .
- ٤ - عدد الرسوم أو النماذج المودعة معاً مع ذكر الرقم المسلسل لكل منها .
- ٥ - تاريخ أول إيداع في أية دولة من دول الاتحاد إذا تمسك صاحب الشأن بحق الأسبقية طبقاً للمادة ٤ من المعاهدة .
- ٦ - تستخدم استمارة موائمة لطلب تجديد الإيداع .

(مادة ٢)

ترفق بالطلبات قيمة الرسم الدولي المقرر سواء للإيداع الدولي الأصلي أو لتجديد الإيداع . وترسل القيمة إلى المكتب الدولي بشيك بريد أو اذن بريد أو أى سند آخر قابل للدفع في برن مع بيان اسم المودع وعنوانه .

(مادة ٤)

- ١ - وفضلاً عن البيانات السابق ذكرها التي تذكر في الطلبات يجب أن يشمل السجل الموجود بالمكتب الدولي على البيانات الآتية :
 - (أ) الرقم المسلسل للإيداع الدولي وتاريخه .
 - (ب) البيان الخاص بالتعديلات التي طرأت على الإيداع مثل : التجديد ونقل الملكية والشطب والتنازل وغيرها .
 - (ج) تاريخ فتح المظاريف المختومة .
 - (د) تاريخ إخراج الرسوم أو النماذج بناء على طلب وكذا تاريخ أعادتها .

(هـ) انتهاء الحماية في احدى الدول المتعاقدة بناء على أحكام قضائية في حالة اخطار المكتب الدولي بهذه الاحكام .

٢ - ويجوز للمكتب الدولي قبل القيام بأى قيد فى السجل أن يطلب من أصحاب الشأن تقديم الاوراق المثبتة التى يراها ضرورية اذا لزم الامر .

(مادة ٥)

١ - بعد القيد فى السجل يصدق المكتب الدولي على نسختى الطلب بحصول الايداع ويذيلها بامضائه وختمه . وتحفظ احدى هاتين النسختين فى محفوظات المكتب وترسل الاخرى الى صاحب الشأن .

٢ - وبفضلا عن ذلك ينشر المكتب الدولي جميع ذلك فى نشرته الدولية ، التى يعد لها مهارس سنوية ويخطر المصالح بحدوث الايداع بارسال النسخ المطلوبة من نشرته الدورية مع البيانات المنصوص عليها فى المادة ٢ ويجزى نشر مماثل عن التعديلات المتعلقة بانتقال ملكية الرسوم أو النماذج خلال مدة الحماية .

(مادة ٦)

اذا طلب صاحب الشأن صورة من المنتج للاشهار عنها فى بعض الدول المتعاقدة التى تحتهم ذلك يقوم المكتب الدولي بتقديمها طبقا للشروط التى يتفق عليها مع المصلحة المختصة .

(مادة ٧)

١ - يحدد الرسم عن التعديلات (المادتين ١٣ و ١٧) من المعاهدة وعن كل صورة أو مستخرج من السجل (مادة ١٨) بخمسة فرنكات عن الايداع الاول ، ٢ فرنك عن كل ايداع بعد الاول ومضمن فى نفس طلب التعديل أو نفس الورقة . ويحدد الرسم لفتح واعادة

- ختم مطروف مقفل (المادتين ٩ و ١٤) أو للاستعلامات التي تقدم
للجمهور (مادة ١٩) بفحص فرنكلت على الاكثر عن كل ايداع .
٢ - تدفع جميع الرسوم بالعملة السويسرية .

(مادة ٨)

يعد المكتب الدولي في أول كل سنة حساب المصروفات خلال السنة
السابقة الخاصة بالايذاع الدولي مع استقطاع ٥ ٪ من قيمة الايراد
الاجمالي للمكتب يدفع الى صندوق ادخار موظفي المكتب الدولي حتى
يصل المجموع الى ٣٠٠٠٠٠ فرنك سويسري ، وتخصم قيمة هذا الحساب
من مجموع الايرادات ويوزع الباقي بين جميع الدول المتعاقدة بنسب
متساوية أو طبقا لنظام التوزيع الذي يتقرر فيما بعد .

(مادة ٩)

- ١ - يعمل بهذه اللائحة عند العمل بالمادة ولنفس المسدة .
ومع ذلك يجوز لمصالح الدول المتعاقدة أن تدخل ، بالاتفاق
فيما بينها ، التعديلات التي تراها ضرورية طبقا للطريقة المنصوص عليها
في المادة التالية .

(مادة ١٠)

تحول اقتراحات تعديل هذه اللائحة الى المكتب الدولي ويحول
المكتب هذه الاقتراحات وكذا الاقتراحات التي يتقدم بها الى المصالح
التي يتعين عليها أن توافق برأيها في ميعاد ستة أشهر . فإذا أقبرت
غالبية المصالح الاقتراح بعد هذا الميعاد دون أن تقدم أية معارضة
فيه يعمل به بعد أن يقوم المكتب الدولي باخطارها به .

معاهدة مدريد

الخاصة بقمع بيانات المصدر غير المطابقة للحقيقة الموضوعة
على البضائع المبرمة في ١٤ أبريل سنة ١٨٩١ والمصدلة
بواشنطن في ٢ يونيو سنة ١٩١١ ، ولاهاى في ٦ نوفمبر
سنة ١٩٢٥ ولتعلن في ٢ يونيو سنة ١٩٢٤

(مادة ٢)

١ - كل ناتج يحمل بيانا غير مطابق للحقيقة تذكر فيه بطريقة
مباشرة أو غير مباشرة دولة من الدول التى تسرى عليها هذه المعاهدة
أو جهة ما واقعة في احداها على أنها دولة أو جهة المصدر ، يعجز عند
الاستيراد في كل من الدول المذكورة .

٢ - ويوقع الحجز أيضا في الدولة التى وضع فيها بيان المصدر
غير المطابق للحقيقة وفي الدولة التى أدخل فيها الناتج الذى يحصل
هذا البيان .

٣ - اذا كان تشريع الدولة لا يجيز المجز عند الاستيراد
فيستبدل بهذا الحجز منع الاستيراد .

٤ - واذا كان تشريع الدولة لا يجيز الحجز عند الاستيراد ولا منع
الاستيراد ولا الحجز في الداخل فتستبدل بهذه الاجراءات الدعاوى
والطرق التى يكفلها قانون هذه الدولة الى المواطنين في مثل هذه الحالة
حتى يعدل تشريعها .

٥ - في حالة عدم وجود جزاءات خاصة تكفل قمع بيانات المصدر
غير المطابقة للحقيقة فتسرى الجزاءات المنصوص عليها في قوانين العلامات
والاسماء التجارية على مثل هذه الحالات .

(مادة ٢)

١. — يوقع الحجز بناء على طلب مصلحة الجمارك • ويجب عليها أن تخطر مباشرة صاحب الشأن شخصاً طبيعياً كان أو معنوياً ، ليتمكن من التصديق على الحجز التحفظي ، إذا رغب في ذلك • ومع ذلك يجوز للنيابة العمومية أو أية مصلحة أخرى مفترضة ، أن تطلب توقيع الحجز بناء على طلب الشخص الذي لحقه ألغزر أو من تلقاء نفسها وفي هذه الحالة تأخذ الاجراءات سيرها العادي •

٢. — لا تلتزم السلطات بتوقيع الحجز في حالة التجارة العابرة •

(مادة ٣)

لا تمنع هذه الاحكام البائع من أن يذكر اسمه وعنوانه على المنتجات الواردة من دولة غير الدولة التي حصل فيها البيع ، وفي هذه الحالة يجب أن يشفع العنوان أو الاسم ببيان دقيق بحروف ظاهرة عن مكان الصنع أو الانتاج أو أى بيان آخر يكفى لمنع وقوع أى خطأ في المصدر الحقيقي للبضائع •

(مادة ٣ مكررة ٢)

تتمتع أيضاً الدول التي تنطبق عليها هذه الماهدة أن تخطر فيما يختص بالبيع وعرض البضائع في واجهات المحال وعرض المنتجات استعمال أية بيانات ، لها صفة الاعلان ، ومن شأنها أن تخضع الجمهور في مصدر المنتجات وذلك بوضعها في اللافتات والاعلانات والفواتير وقوائم الانبذة والخطابات أو الاوراق التجارية أو أية رسائل تجارية أخرى •

(مادة ٤)

تقرر محاكم كل دولة التسميات التي لا تخضع لاحكام هذه الماهدة لانها أصبحت تدخل على نوع الناتج • ومع ذلك لا يسرى التحفظ المشار اليه في هذه المادة على الاسماء الاقليمية للمنتجات النيفية •

(مادة ٥)

١ - يجوز لدول الاتحاد الخاص بحماية الملكية الصناعية ، التي لم تشترك في هذه المعاهدة أن تنضم اليها ، بناء على طلبها طبقاً للاوضاع النصوص عليها في المادة ١٦ من الاتفاقية العامة •

٢ - تسرى على هذه المعاهدة الاحكام الواردة في المادتين ١٦ (مكررة ٢) و ١٧ (مكررة ٢) من الاتفاقية العامة •

(مادة ٦)

١ - يصدق على هذه المعاهدة وتودع وثائق التصديق في لندن في مدة أقصاها أول يوليه سنة ١٨٩٣ ويعمل بها بين الدول التي تم باسمها التصديق بعد شهر من هذا التاريخ • ومع ذلك فإذا صدق عليها من قبل باسم ست دول على الأقل فيعمل بها بين هذه الدول بعد شهر من اخطارها بمعرفة حكومة الاقتصاد السويسري بإيداع الاخطار السادس • ويعمل بها بالنسبة للدول التي تصدق باسمها فيها بعد ، بعد شهر من اعلان كل من هذه التصديقات •

٢ - يجوز للدول التي لم تودع باسمها وثائق التصديق في الميعاد المحدد في الفقرة السابقة أن تنضم الى هذه المعاهدة طبقاً لنص المادة ١٦ من الاتفاقية العامة •

٣ - تحل هذه المعاهدة محل المعاهدة المبرمة بمغريد في ١٤ أبريل سنة ١٨٩١ والمعاهدات اللاحقة المعدلة لها وذلك فيما يتعلق بالعلاقات بين الدول التي تسرى عليها هذه المعاهدة •

٤ - وفيما يتعلق بالدول التي لا تسرى عليها هذه المعاهدة التي تعمل بمعاودة مغريد المعدلة بلاهاى في سنة ١٩٢٥ فيستمر العمل بالمعاهدة الأخيرة •

٥ - كذلك فيما يتعلق بالدول التي لا تنطبق عليها هذه المعاهدة ولا بمعاودة مغريد المعدلة في لاهاي فيستمر العمل بمعاودة مغريد المعدلة بواشنطن في سنة ١٩١١ •

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

رقم ١١٢٧ لسنة ١٩٦٠

بتوحيد الانضمام الى اتفاقية باريس الخاصة بحماية الملكية الصناعية ومماهدة مدريد الخاصة بجمع بيانات المصدر غير المطابقة للحقيقة الموضوعة على البضائع (*)

رئيس الجمهورية (بالتأييد)

بعد الاطلاع على الدستور المؤقت ؛

وعلى القرار رقم ١٥٢ ل ٠ ر بتاريخ ١٩ تموز سنة ١٩٣٩ الصادر في الاقليم السوري بتطبيق اتفاقية باريس الخاصة بحماية الملكية الصناعية ومماهدة مدريد الخاصة بجمع بيانات المصدر غير المطابقة للحقيقة الموضوعة على البضائع ؛

وعلى القانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٠ الصادر في الاقليم المصرى بالموافقة على الاتفاقات الدولية الخاصة بحماية الملكية الصناعية ؛
وعلى ما ارتآه مجلس الدولة ؛

قـرـر

مادة ١ - يوحد انضمام اقليمى الجمهورية العربية المتحدة الى الاتفاقات الدولية الآتية :

- ١ - اتفاقية باريس الخاصة بحماية الملكية الصناعية المبرمة في ٢٠ مارس سنة ١٨٨٣ والمصلحة ببروكسل في ١٤ ديسمبر سنة ١٩٠٠ وواشنطن في ٢ يونيو سنة ١٩١١ ولاهاي في ٦ نوفمبر سنة ١٩٢٥ ولندن في ٣ يونيو سنة ١٩٣٤ .

(ج) الجريدة الرسمية في ١٦ يوليه سنة ١٩٦٠ - العدد ١٥٦ .

٢ — معاهدة مدريد الخاصة بقمع بيانات المصدر غير المطابقة للحقيقة الموضوعة على البضائع المبرمة في ١٤ أبريل سنة ١٨٩١ والمصدلة بواشنطن في ٢ يونيو سنة ١٩١١ ولاهاي في ٦ نوفمبر سنة ١٩٢٥ ولندن في ٢ يونيو سنة ١٩٣٤ .

مادة ٢ — يستمر العمل في الاقليم المصرى بالمعاهدات الآتية :

١ — معاهدة مدريد ولائحتها التنفيذية الخاصةتان بالتسجيل الدولى للعلامات التجارية والصناعية المبرمة في ١٤ أبريل سنة ١٨٩١ والمصدلة ببروكسل في ١٤ ديسمبر سنة ١٩٠٠ وواشنطن في ٢ يونيو سنة ١٩١١ ولاهاي في ٦ نوفمبر سنة ١٩٢٥ ولندن في ٢ يونيو سنة ١٩٣٤ .

٢ — معاهدة لاهاي ولائحتها التنفيذية الخاصتين بالايذاع الدولى للرسوم والنماذج الصناعية المبرمة في ٦ نوفمبر سنة ١٩٢٥ والمصدلة بلندن في ٢ يونيو سنة ١٩٣٤ .

مادة ٣ — ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ؛

صدر برياسة الجمهورية في ١٩ ذى الحجة سنة ١٣٧٩ ١٣ يونيو سنة ١٩٦٠ .

قرار رئيس جمهورية مصر العربية

رقم ١٠٢٥ لسنة ١٩٧٤

بشأن الموافقة على انضمام جمهورية مصر العربية إلى الاتفاقية الخاصة بالتصنيف الدولي لبراءات الاختراع التي أقرها المؤتمر الدبلوماسي الذي عقد في ستراسبورج في المدة من ١٥ إلى ٢٤ مارس سنة ١٩٧١ (٢٠١)

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الفقرة الثانية من المادة ١٥١ من الدستور ؛

قرر

مادة وحيدة : الموافقة على انضمام جمهورية مصر العربية إلى الاتفاقية الخاصة بالتصنيف الدولي لبراءات الاختراع التي أقرها المؤتمر الدبلوماسي الذي عقد في ستراسبورج في المدة من ١٥ إلى ٢٤ مارس سنة ١٩٧١ ؛

صدر بمرسلة الجمهورية في ٣ جمادى الآخرة سنة ١٣٩٤ (٢٣ يونيو سنة ١٩٧٤) .

-
- (١) الجريدة الرسمية في ٢ يناير سنة ١٩٧٥ - المجلد الأول .
(٢) صدر قرار وزير الدولة للشئون الخارجية في ١٠/١٠/١٩٧٤ .
(٣) الجريدة الرسمية في ١٠/١٠/١٩٧٥ - المجلد الأول) ينشر الاتفاقية الخاصة بالتصنيف الدولي لبراءات الاختراع التي أقرها المؤتمر الدبلوماسي في ستراسبورج في المدة من ١٥ إلى ٢٤ مارس سنة ١٩٧١ ونص على الآتي :
مادة وحيدة - تنشر في الجريدة الرسمية الاتفاقية الخاصة بالتصنيف الدولي لبراءات الاختراع التي أقرها المؤتمر الدبلوماسي في ستراسبورج في المدة من ١٥ إلى ٢٤ مارس سنة ١٩٧١ ، ويعمل بها من تاريخ ١٠/١٠/١٩٧٥ .

تحريرا في ١٦ شوال سنة ١٣٩٤ (٢١ أكتوبر سنة ١٩٧٤) .

اتفاقية ستراسبورج
للخاصة بالتصنيف الدولي لبراءات الاختراع
٢٤ مارس ١٩٧١

ان الاطراف المتعاقدة :

اذ ترى أن اقرار نظام موحد على الصعيد العالمى لتصنيف البراءات وشهادات المخترعين ونماذج المنفعة وشهادات المنفعة ، انما يستجيب للمصالح العام ويؤدي بطبيعته الى توثيق التعاون الدولي في مجال الملكية الصناعية ويساهم في التنسيق بين التشريعات الوطنية في هذا المجال .

اذ تدرك أهمية المعاهدة الاوربية الخاصة بالتصنيف الدولي لبراءات الاختراع المبرمة في ١٩ ديسمبر سنة ١٩٥٤ والتي أنشأ بمقتضاها المجلس الاوروبى التصنيف الدولي لبراءات الاختراع .

واذ تقدر القيمة العالمية لهذا التصنيف وكذلك ما ينطوي عليه من أهمية بالنسبة للدول الاطراف في اتفاقية باريس لحماية الملكية الصناعية .

واذ تدرك أهمية هذا التصنيف بالنسبة للدول النامية ، حيث تتاح لها الفرصة للاستفادة من المعرفة الفنية الحديثة التي يزداد اضطرابها بعثة مستمرة .

واذ تأخذ في اعتبارها المادة ١٩ من اتفاقية باريس لحماية الملكية الصناعية المبرمة في ٢٠ مارس سنة ١٨٨٣ والمعلقة في بروكسل في ١٤ ديسمبر سنة ١٩٠٠ ، وفي واشنطن في ٢ يونيو سنة ١٩١١ ولاهاي في ٦ نوفمبر سنة ١٩٢٥ ولندن في ٢ يونيو سنة ١٩٣٤ ولشبونة في ٣١ أكتوبر سنة ١٩٥٨ واستكهولم في ١٤ يوليو سنة ١٩٦٧ .

اتفقوا على ما يلي :

(مادة ١)

انشاء اتحاد خاص وقرار تصنيف دولي

تشكل الدول التي تنطبق عليها هذه الاتفاقية اتحادا خاصا وتقرر استخدام تصنيف مشترك لبراءات الاختراع ، وشهادات المخترعين ، ونماذج المنفعة وشهادات المنفعة ، ويعرف باسم « التصنيف الدولي للبراءات » (عرف فيما بعد بالتصنيف) .

(مادة ٢)

تعريف التصنيف

أولا : (١) يشمل التصنيف :

١ - النص الذي انشئ طبقا لاحكام المعاهدة الاوروبية للتصنيف الدولي لبراءات الاختراع المبرمة في ١٩ ديسمبر سنة ١٩٥٤ (أطلق عليه فيما بعد « بالمعاهدة الاوروبية ») ، والذي أصبح نافذا ونشر بمعرفة سكرتير عام المجلس الاوروبي في أول سبتمبر سنة ١٩٦٨ .

٢ - التعديلات التي أصبحت نافذة طبقا لاحكام المادة ٢ (٢) من المعاهدة الاوروبية وذلك قبل تاريخ العمل بهذه الاتفاقية .

٣ - التعديلات التي أجريت بعد ذلك طبقا للمادة (٥) والتي أصبحت نافذة وفقا لاحكام المادة (٦) .

(ب) يعتبر الدليل والملاحظات التي تضمنها نص التصنيف جزءا متما له .

ثانيا : (٢) أودعت - في الوقت الذي أعدت فيه هذه الاتفاقية للتوقيع - نسختان أصليتان كل منهما باللغتين الانجليزية والفرنسية للنص المتسلر اليه في الفقرة (١) (١) (١) ، أحدهما لدى مدير عام

المنظمة العالمية للملكية الفكرية (تعرف فيما بعد - على التوالي -
« المدير العام » و « المنظمة ») التي أُنشئت بمقتضى اتفاقية
١٤ يوليو ١٩٦٧ .

(ب) تودع نسختان أصليتان كل منها باللغتين الانجليزية والفرنسية
من التعديلات المشار إليها في الفقرة (١) (١) (٢) أحدهما لدى
سكرتير عام المجلس الأوروبي والاخرى لدى المدير العام .

(ج) تودع نسخة أصلية واحدة باللغتين الانجليزية والفرنسية
من التعديلات المشار إليها في الفقرة (١) (١) (٣) ، لدى
المدير العام .

(مادة ٢)

لغات التصنيف

١ - يتم اعداد التصنيف باللغتين الانجليزية والفرنسية ، ويتساوى
النصان بقوة رسمية واحدة .

٢ - يعد المكتب الدولي للمنظمة (يعرف فيما بعد بـ « المكتب
الدولي ») النصوص الرسمية للتصنيف باللغات الاسبانية واليابانية
والروسية والاسبانية وأية لغات أخرى قد تقررها الجمعية وفقاً للمادة
٧ ، ويتم ذلك بالتشاور مع الحكومات المعنية ، سواء عن طريق ترجمة
تقدمها هذه الحكومات أو أية وسائل أخرى ، بحيث لا تترتب عليها
أعباء مالية على الاتحاد الخاص أو المنظمة .

(مادة ٤)

استخدام التصنيف

١ - يكون للتصنيف طبيعة إدارية مجردة .

٢ - يكون لكل دولة من دول الاتحاد الخاص الحق في استخدام التصنيف كنظام أساسى أو فرعى لها •

٣ - تدرج السلطات المختصة لدول الاتحاد الخاص في :

(أ) ما تصدره من الوثائق المتعلقة ببراءات الاختراع وشهادات المخترعين ونماذج المنفعة وشهادات المنفعة ، والطلبات المتعلقة بها سواء ما تم نشره منها أو أعدت فقط للنقص العام لاطلاع الجمهور عليها •

(ب) والملاحظات التى تظهر فى الدوريات الرسمية ، والمطبوعات أو فيما بعد من الوثائق - المشار إليها فى الفقرة الفرعية « أ » لاطلاع الجمهور عليها •

الرموز الكاملة للتصنيف التى تنطبق على الاختراعات المنوه عنها فى الفقرة الفرعية ١ •

٤ - عند توقيع هذه الاتفاقية أو عند ايداع مستندات التصديق عليها أو الانضمام لها :

(أ) يجوز لاي دولة أن تعلن عدم التزامها بأن تدرج الرموز الخاصة بمجموعات رئيسية أو فرعية للتصنيف فى الطلبات المنوه عنها بالفقرة ٣ التى تكون معدة فقط لاطلاع الجمهور عليها ، وكذلك فى الملاحظات التى تظهر عنها •

(٢) يجوز لاي دولة لا تجرى فحصا عاجلا أو لاحقا لجدة الاختراع ، ولا يتضمن اجراء منح البراءة أو الانواع الاخرى من الحماية فيها على بحث الخطوة الابتكارية ، أن تعلن عدم التزامها بأن تدرج الرموز الخاصة بمجموعات رئيسية أو فرعية للتصنيف فى الوثائق والملاحظات المشار إليها فى الفقرة ٣ • وإذا كانت هذه الشروط لا تتوافر الا لانواع معينة من الحماية أو لمجالات معينة من المعرفة

الفنية ، فيجوز للدولة المعنية أن تمارس هذا التحفظ فيما تنطبق عليه فقط هذه الشروط .

٥ - تطبع رموز التصنيف مقسومة بمسألة « التصنيف الدولي لبراءات الاختراع » أو اختصار لهذه العبارة تصدده لجنة الخبراء المنوه عنها في المادة ٥ ، بحروف بارزة أو بأى كيفية أخرى تجعلها ظاهرة للرؤية ، وذلك على رأس كل مستند يجب أن يتضمن هذه الرموز من المستندات المنصوص عليها بالفقرة ٣ .

٦ - إذا حولت إحدى دول الاتحاد الخاص منح براءات الاختراع الى إحدى السلطات المشكلة فيما بين الحكومات ، فعلى هذه الدولة أن تتخذ جميع الاجراءات الممكنة لكى تضمن أن هذه السلطة تستخدم التصنيف وفقا لاحكام هذه المادة .

(مادة ٥)

لجنة الخبراء

١ - تنشأ لجنة خبراء تمثل فيها كل دولة من دول الاتحاد الخاص .

٢ - (أ) يدعو المدير العام المنظمات المشكلة فيما بين الحكومات المتخصصة في مجال البراءات والتي تكون فيها دولة واحدة على الاقل طرفا في هذه الاتفاقية ليمثلها مراقبون في اجتماعات لجنة الخبراء .

(ب) يستطيع المدير العام وبناء على طلب لجنة الخبراء أن تمثل المنظمات الحكومية الاخرى والمنظمات الدولية غير الحكومية للاشتراك في المناقشات ذات الهمية لها .

٣ - تتولى لجنة الخبراء :

(١) اجراء التعديلات في التصنيف .

(٢) توجيه التوصيات الى دول الاتحاد الخاص بغرض تيسير استخدام التصنيف والارتقاء به الى مستوى التناسق فى التطبيق .

(٣) المعاونة فى تشجيع التعاون الدولى لاعادة تصنيف الوثائق المستخدمة فى فحص الاختراعات على أن يراعى بمصفة خاصة احتياجات الدول النامية .

(٤) اتخاذ كافة التدابير لتيسير تطبيق التصنيف فى الدول النامية ، على ألا يترتب على ذلك أعباء مالية على ميزانية الاتحاد الخاص أو المنظمة .

(٥) للجنة الحق فى انشاء لجان فرعية ومجموعات عمل .

٤ — تقر لجنة الخبراء لائحة الاجراءات الخاصة بها ، ويمكن طبقا لتلك اللائحة اشتراك المنظمات المشكلة فيما بين الحكومات والمنوه عنها فى الفقرة (٢) ١ — يمكنها المساهمة بأعمال جوهرية فى تطوير التصنيف — فى اجتماعات اللجان الفرعية ومجموعات العمل التابعة للجنة الخبراء .

٥ — يمكن أن تقدم مقترحات بتعديل التصنيف — من السلطة المختصة فى أى دولة من دول الاتحاد الخاص ، ومن المكتب الدولى ، والمنظمات المشكلة فيما بين الحكومات الممثلة فى لجنة الخبراء بمقتضى الفقرة (٢) ١ ، ويمكن لاي منظمة أخرى تدعوها لجنة الخبراء بمصفة خاصة لتقديم مثل هذه المقترحات ، وتبلغ هذه المقترحات للمكتب الدولى الذى يرفعها الى أعضاء لجنة الخبراء وإلى المراقبين بمدة لا تتجاوز شهرين قبل موعد انعقاد دورة لجنة الخبراء التى سيتم خلالها دراسة هذه المقترحات .

٦ — (١) لكل دولة عضو فى لجنة الخبراء صوت واحد .

(م ٤٠ — موسوعة مصر ج ٧)

(ب) تصدر قرارات لجنة الخبراء بالأغلبية المطلقة للدول الممثلة واشتركت في حق التصويت .

(ج) أى قرار يرى خمس عدد الدول الممثلة والمشاركة في التصويت أنه ينطوى على تعديل في النظام الأساسى للتصنيف ، أو يعتبر من الاعمال الجوهرية لاعادة التصنيف ، يجب أن يصدر بأغلبية ثلاثة أرباع الدول الممثلة والمشاركة في التصويت .

(د) موقف الامتناع لا يعتبر من قبيل الاشتراك في التصويت .

(مادة ٦)

الاضطرابات وتاريخ النفاذ وقرارات اخرى

١ - يقوم المكتب الدولى باخطار السلطات المختصة بدول الاتحاد الخاص بكافة قرارات لجنة الخبراء في شأن ما تقرر من تعديلات في التصنيف وكذلك توصيات لجنة الخبراء ، وتصبح التعديلات نافذة بعد ستة أشهر من تاريخ الايقاع بالاضطراب .

٢ - يقوم المكتب الدولى بتضمين التعديلات التى أصبحت سارية المفعول للتصنيف ويتم الاعلان عن هذه التعديلات بالنشر عنها في الدوريات التى تحددها الجمعية والمشار اليها في المادة ٧ .

(مادة ٧)

الجمعية العامة للاتحاد الخاص

١ - (١) يكون للاتحاد الخاص جمعية عامة تتكون من دول الاتحاد الخاص .

(ب) يمثل حكومة كل دولة من دول الاتحاد الخاص مندوب واحد ، ويمكن أن يعاونه مندوبون مناوون ومستشارون وخبراء .

(ج) يجوز لاي منظمة فيما بين الحكومات والمنوه عنها في المادة (٥) (٢) (١) • أن تمثل بمراقب في اجتماعات الجمعية العامة وللجمعية أن تقرر ذلك فيما يتعلق بلجتماعات اللجان ومجموعات العمل التي تكون قد انشأتها •

٢ - (١) مع مراعاة أحكام المادة (٥) تتولى الجمعية العامة :
(١) مباشرة كافة الموضوعات الخاصة بالمحافظة على الاتحاد الخاص وتطويره وتنفيذ هذه الاتفاقية •
(٢) اعطاء التوجيهات للمكتب الدولي بخصوص الاعداد لمؤتمرات المراجعة •

(٣) مراجعة واعتماد تقارير وأوجه نشاط المدير العام الخاصة بالاتحاد الخاص ، واعطائه كافة التوجيهات اللازمة بشأن الموضوعات التي تكون من اختصاص الاتحاد الخاص •

(٤) تصديق البرنامج واعتماد ميزانية الاتحاد الخاص لكل ثلاث سنوات والموافقة على حساباته الختامية •

(٥) اعتماد اللوائح المالية للاتحاد الخاص •

(٦) تقرير صياغة النصوص الرسمية للتصنيف بلغات أخرى غير الانجليزية والفرنسية وكذلك اللغات المنصوص عليها في المادة (٣) ٢ •

(٧) انشاء اللجان ومجموعات العمل التي تكون ملائمة لتحقيق أغراض الاتحاد الخاص •

(٨) « مع مراعاة الفقرة (١) ج » تقوم الجمعية بتصديق الدول غير الاعضاء في الاتحاد الخاص والمنظمات المشكلة فيما بين الحكومات والمنظمات الدولية غير الحكومية التي يسمح لها بحضور اجتماعاتها كمراقبين وكذلك اجتماعات اللجان ومجموعات العمل التي تنشئها •

(٩) القيام بأية أعمال أخرى تراها مناسبة لتحقيق أهداف الاتحاد الخاص .

(١٠) مباشرة أى وظائف أخرى تقتضيها هذه الاتفاقية .

(ب) فيما يتعلق بالموضوعات التى تكون ذات أهمية أيضا بالنسبة للاتحادات الأخرى التى تدبرها المنظمة - تتخذ الجمعية قراراتها بعد سماع مشورة لجنة التنسيق للمنظمة .

٣ - (أ) لكل دولة عضو فى الجمعية مسوت واحد .

(ب) سيكون النصاب القانونى من نصف عدد الدول الاعضاء فى الجمعية المصامة .

(ج) يجوز للجمعية العامة ، اذا لم يتوافر النصاب القانونى ، أن تتخذ قرارات فيما عدا ما يتعلق منها بالاجراءات الخاصة بها . ولا تصبح هذه القرارات نافذة المفعول الا بعد تحقق الشروط المبينة فيما بعد . وعلى المكتب الدولى أن يبلغ هذه القرارات الى الدول الاعضاء فى الجمعية العامة والذين لم يشتركوا فى دورة الانمقاد وعليه دعوتها الى الادلاء بكتابة بأصواتها أو الامتناع عن التصويت خلال مدة ثلاثة شهور من تاريخ الابلاغ .

واذا كان عدد الدول التى عبرت عن رأيها بالتصويت أو الامتناع عنه عند انتهاء المدة يبلغ العدد الذى لم يكن متوفرا للوصول الى النصاب القانونى لذات دورة الانمقاد ، فإن تلك القرارات تعد نافذة بشرط أن تتوافر فى ذات الوقت الاغلبية المطلقة .

(د) مع مراعاة أحكام المادة ١١ (٢) تصدر قرارات الجمعية العامة بأغلبية ثلثى عدد الاصوات .

(هـ) الامتناع لا يعتبر من قبيل الاشتراك فى التصويت .

(و) يمثل المنتخب دولة واحدة فقط ويصوت باسمها •

٤ - (أ) تجتمع الجمعية العامة مرة كل ثلاث سنوات ميلادية في دورة انعقاد عادية بدعوة من المدير العام ويكون انعقادها ما لم تكن هناك ظروف استثنائية خلال ذات المدة وفي ذات المكان الذين تتعقد فيهما الجمعية العامة للمنظمة •

(ب) تتعقد الجمعية في دورة انعقاد غير عادية بدعوة من المدير العام وبناء على طلب ربع عدد الدول الاعضاء في الجمعية العامة •

(ج) يعد المدير العام جدول أعمال الدورة •

٥ - تقرر الجمعية العامة لائحة الاجراءات الخاصة بها •

(مادة ٨)

المكتب الدولي

١ - (أ) يقوم المكتب الدولي بالاعمال الادارية الخاصة بالاتحاد الخاص •

(ب) يقوم المكتب الدولي على وجه الخصوص باعداد الاجتماعات وأن يقوم بأعمال السكرتارية الخاصة بالجمعية العامة ولجنة الخبراء واللجان ومجموعات العمل الاخرى التي يترأى للجمعية أو لجنة الخبراء أنشأتها •

(ج) المدير العام هو الرئيس التنفيذي للاتحاد الخاص وهو الذى يمثل •

٢ - يشترك المدير العام أو أى عضو يختاره من هيئة المكتب في جميع اجتماعات الجمعية العامة ولجنة الخبراء وأى لجان أو مجموعات عمل أخرى تكون قد أنشأتها الجمعية أو لجنة الخبراء دون أن يكون

٦٣٠ براءات الاختراع والملكية الصناعية

له حق التصويت ، ويكون المدير العام أو عضو هيئة المكتب الذي يختاره
سكرتيراً لتلك الأجهزة بحكم منصبه .

٣ - (أ) يتولى المكتب الدولي اعداد الترتيبات اللازمة لمؤتمرات
المراجعة طبقاً لتوجيهات الجمعية العامة .

(ب) يمكن للمكتب الدولي أن يتشاور مع المنظمات المشكلة فيما بين
الحكومات والمنظمات الدولية غير الحكومية بشأن الترتيبات الخاصة
بمؤتمرات المراجعة .

(ج) يشترك المدير العام والاشخاص الذين يختارهم في مناقشات
مؤتمرات المراجعة دون أن يكون لهم حق التصويت .

(د) يقوم المكتب الدولي بأية أعمال أخرى يعمد بها اليه .

(مادة ٩)

الفصل الثاني

١ - (أ) يكون للاتحاد الخاص ميزانية .

(ب) تتضمن ميزانية الاتحاد الخاص الدخل والمصروفات الخاصة
بالاتحاد الخاص ، وحصة في ميزانية المصروفات المشتركة بين الاتحادات
وكذلك - وعندما يكون ذلك ممكناً - المبالغ التي توضع تحت تصرف
ميزانية مؤتمر المنظمة .

(ج) تعتبر المصروفات التي لا تتعلق بالاتحاد الخاص وهذه ،
بل تلك التي تكون متعلقة أيضاً بواحد أو أكثر من اتحادات أخرى خاصة
لادارة المنظمة بمثابة مصروفات مشتركة بين الاتحادات ، ويكون نصيب
الاتحاد الخاص في هذه المصروفات المشتركة بنسبة ما يكون للاتحاد
من مصلحة فيها .

٢ - توضع ميزانية الاتحاد الخاص مع مراعاة متطلبات التنسيق
مع ميزانيات الاتحادات الأخرى التي تديرها المنظمة .

٣ - يتم تمويل ميزانية الاتحاد الخاص من المصادر التالية :

(١) مساهمة دول الاتحاد الخاص .

(٢) الرسوم والنفقات المستحقة عن الخدمات التي يقدمها المكتب الدولي فيما يتعلق بالاتحاد الخاص .

(٣) بيع مطبوعات المكتب الدولي المتعلقة بالاتحاد الخاص وحقوق الاداء المستحقة عنها .

(٤) الهبات والوصيات والاعانات .

(٥) الايجارات والفوائد وغير ذلك من مختلف صور الدخل .

٤ - (أ) لتحقيق المساهمة المشار اليها في الفقرة (٣) ١ تكون كل دولة من دول الاتحاد الخاص في ذات الفئة التي تنتمي اليها في اتحاد باريس لحماية الملكية الصناعية ، وتحدد حصتها السنوية على أساس نفس عدد الوحدات المقررة لنفس الفئة في ذلك الاتحاد .

(ب) تعدد الحصة السنوية لكل دولة من دول الاتحاد الخاص بمبلغ تكون نسبته الى المبلغ الاجمالي للحصص السنوية لجميع الدول في ميزانية الاتحاد الخاص هي ذات النسبة بين عدد وحدات الفئة التي ادرجت فيها وعدد الوحدات الاجمالي لمجموع مساهمات الدول .

(ج) تستحق الحصص في أول يناير من كل عام .

(د) لا يجوز للدولة التي تتأخر عن سداد حصتها أن تباشر حقها في التصويت في أجهزة الاتحاد الخاص وذلك اذا بلغت قيمة الحصص المتأخرة مبلغا يماثل الحصص الواجبة السداد عن السنتين السابقتين أو جلوزته .

ومع ذلك يجوز لاي جهاز في الاتحاد الخاص أن يسمح لهذه

الدولة بالاستمرار في مباشرة حقها في التصويت في ذلك الجهاز طالما كان مقتنعا بأن التأخير في الدفع راجع الى ظروف استثنائية ولا يمكن تلافئها .

(هـ) اذا لم يتم اعتماد الميزانية قبل بداية فترة مالية جديدة فتكون ميزانية هذه الفترة بذات المستوى الذي كانت عليه ميزانية السنة السابقة على الوجه المنصوص عليه في اللوائح المالية .

٥ - يحدد المدير العام قيمة الرسوم والمبالغ المستحقة عن الخدمات التي يؤديها المكتب الدولي المتعلقة بالاتحاد الخاص ويقدم عنها تقريراً للجمعية العامة .

٦ - (أ) يكون للاتحاد الخاص رأس مال عامل يتكون من مبلغ تدفعه كل دولة من دول الاتحاد الخاص مرة واحدة . واذا أصبح رأس المال غير كاف ، فان للجمعية العامة أن تقرر زيادته .

(ب) يكون مبلغ الدفعة الاولى لكل دولة في رأس المال المذكور كما تكون حصتها في زيادة رأس المال بنسبة حصة هذه الدول خلال السنة التي يتكون خلالها رأس المال أو يتقرر فيها زيادته .

(ج) تحدد الجمعية العامة نسب وشروط السداد بناء على اقتراح المدير العام وبعد التشاور مع لجنة التنسيق بالمنظمة .

٧ - (أ) ينص في اتفاقية المقر الرئيسي - المبرمة مع الدولة التي يكون المقر الرئيسي للمنظمة على اقليمها - على أنه عندما يصبح رأس المال العامل غير كاف ، فعلى تلك الدولة أن تمنح سلفة . ويكون مقدار هذه السلفة والشروط التي تمنح بمقتضاها موضع اتفاقات منفصلة في كل حالة على حدة بين هذه الدولة والمنظمة .

(ب) يكون للدولة المشار اليها في الفقرة الفرعية « أ » والمنظمة

الحق في أن تلقى بمقتضى اخطار كتابي - الالتزام بمنح السلفة ، ويسرى هذا الالفاء بعد ثلاث سنوات من نهاية السنة التي تم فيها الاخطار .

٨ - تتم الرقابة على الحسابات بمعرفة واحدة أو أكثر من الدول المتعاقدة أو بمعرفة محاسبين خارجيين ، على الوجه المبين في اللائحة المالية . ويتم اختيار هؤلاء المحاسبين ، بعد الحصول على موافقتهم ، من قبل الجمعية .

(مادة ١٠)

مراجعة الاتفاقية

١ - يمكن مراجعة الاتفاقية من وقت لآخر عن طريق عقد مؤتمر خاص للدول الأعضاء في الاتحاد الخاص .

٢ - يمكن توجيه الدعوة لعقد أى مؤتمر مراجعة من قبل الجمعية العامة .

٣ - يمكن تعديل المواد ٧ و ٨ و ٩ و ١١ اما عن طريق مؤتمر مراجعة أو طبقا لاحكام المادة ١١ .

(مادة ١٢)

تعديل بعض احكام الاتفاقية

١ - يمكن لاي دولة في الاتحاد الخاص أو للمدير العام أن يبادر بتقديم مقترحات لتعديل المواد ٧ و ٨ و ٩ وكذلك هذه المادة ويقوم المدير العام بإبلاغ هذه المقترحات الى دول الاتحاد الخاص . قبل بحثها من قبل الجمعية العامة بسنة أشهر على الأقل .

٢ - تصدق الجمعية على التعديلات الخاصة بالمواد المشار اليها في الفقرة (١) . ويتطلب التصديق على موافقة ثلاثة أرباع الاصوات

٦٣٤ براءات الاختراع والملكية الصناعية

المعطاة ، ويشترط لاي تعديل للمادة ٧ ولهذه الفقرة موافقة أريمية
أخماس الاصوات المعطاة •

٣ - (١) يبدأ سريان أى تعديل للمواد المشار اليها فى الفقرة (١)
بعد شهر من استلام المدير العام أخطارات كتابية بالقبول صادرة طبقا
للأوضاع الدستورية لكل دولة ، وذلك من ثلاثة أرباع الدول التى كانت
أعضاء فى الاتحاد الخاص وقت اعتماد التعديل •

(ب) أى تعديل للمواد المذكورة يتم إقرارها يكون ملزما لجميع
الدول التى تكون أعضاء فى الاتحاد الخاص وقت سريان هذا التعديل
على أن أى تعديل يؤدي الى زيادة الالتزامات المالية لدول الاتحاد
الخاص يلزم فقط الدول التى أخطرت بموافقتها على هذا التعديل •

(ج) إقرار أى تعديل طبقا لأحكام الفقرة الفرعية « ١ » يكون
ملزما لجميع الدول التى تصبح أعضاء فى الاتحاد الخاص بعد التاريخ
الذى يسرى فيه التعديل طبقا لأحكام الفقرة الفرعية (١) •

(مادة ١٢)

اكتساب صفة الطرف فى الاتفاقية

١ - يمكن لاي دولة طرف فى اتفاقية باريس لحماية الملكية الصناعية
أن تصبح طرفا فى هذه الاتفاقية عن طريق :

(١) توقيع يتبعه ايداع وثيقة التصديق ، أو

(٢) ايداع وثيقة الانضمام •

٢ - تودع وثائق التصديق والانضمام لدى المدير العام •

٣ - تطبق أحكام المادة ٢٤ من قرار استكهولم الخاص باتفاقية
باريس لحماية الملكية الصناعية على هذه الاتفاقية •

٤ - لا يجوز تفسير الفقرة (٣) بأى حال على أنها تتضمن

اعتراف أى دولة من دول الاتحاد الخاص أو موافقتها الضمنية على الوضع القائم الخاص بالتعليم تكون هذه الاتفاقية مطبقة عليه بمعرفة دولة أخرى بمقتضى الفقرة المذكورة .

(مادة ١٣)

بدء سريان الاتفاقية

١ - (١) يبدأ سريان هذه الاتفاقية بعد مضى سنة من ايداع وثائق التصديق أو الانضمام بواسطة :

(١) ثلثى الدول الاطراف في المعاهدة الاوروبية في التاريخ الذى تحدّد به هذه الاتفاقية للتوقيع .

(٢) ثلاث دول أطراف في اتفاقية باريس لحماية الملكية الصناعية لم تكن من قبل أطرافاً في المعاهدة الاوروبية ، على أن يكون من بينها دولة على الأقل قد سجل لديها ، وفقاً لحدث الاحصائيات السنوية التى ينشرها المكتب الدولى وقت ايداعها وثيقة التصديق أو الانضمام ، أكثر من ٤٠.٠٠٠ طلب براءة اختراع أو شهادة مخترع .

(ب) بالنسبة لاي دولة غير تلك التى يبدأ سريان هذه الاتفاقية بالنسبة لها طبقاً للفقرة الفرعية (١) ، يبدأ نفاذ الاتفاقية بالنسبة لتلك الدولة بعد مضى سنة من تاريخ اخطارها المدير العام بالتصديق أو الانضمام ما لم تكن وثيقة التصديق أو الانضمام قد حددت تاريخاً لاحقاً ، وفي الحالة الأخيرة يبدأ نفاذ هذه الاتفاقية بالنسبة لتلك الدولة في التاريخ الذى حددته .

(ج) يلتزم الدول الاطراف في المعاهدة الاوروبية التى تصدق على هذه الاتفاقية أو تنضم اليها أن تطلب إلغاء تلك المعاهدة بالنسبة لها في موعد أقصاه اليوم الذى يبدأ فيه سريان هذه الاتفاقية بالنسبة لتلك الدول .

٦٣٦ براءات الاختراع والملكية الصناعية

٢ - يترتب على التصديق أو الانضمام الموافقة بشكل تلقائي على كافة الشروط والاقرار بكافة مزايا هذه الاتفاقية •

(مادة ١٤)

مدة الاتفاقية

يكون لهذه الاتفاقية ذات المدة لاتفاقية باريس لحماية الملكية الصناعية •

(مادة ١٥)

طلب الالفاء

١ - يمكن لاي دولة من دول الاتحاد الخاص أن تطلب الفاء هذه الاتفاقية بالنسبة لها بالخطر يوجه الى المدير العام •

٢ - يبدأ سريان أثر طلب الالفاء بعد مرور سنة من يوم استلام المدير العام للاخطار •

٣ - لا يمكن لاي دولة أن تمارس حقها في طلب الالفاء المنصوص عنه في هذه المادة قبل انقضاء خمس سنوات من التاريخ الذي أصبحت فيه عضوا في الاتحاد الخاص •

(مادة ١٦)

التوقيع واللغات والاطارات وعمليات الابداع

١ - (أ) توقع هذه الاتفاقية من أصل واحد باللغتين الانجليزية والفرنسية ، ويتمتع النصان بقوة رسمية واحدة •

(ب) تظل هذه الاتفاقية مفتوحة للتوقيع في ستراسبورج حتى ٣٠ سبتمبر ١٩٧١ •

(ج) تودع النسخة الاصلية لهذه الاتفاقية لدى المدير العام بعد اغلاق باب التوقيع •

برامات الاختراع والملكية الصناعية 317

٢ - يتولى المدير العام بعد التشاور مع الحكومات المعنية اعداد النصوص الرسمية باللغات الالمانية واليابانية والبرتغالية والروسية والاسبانية وأية لغات أخرى تقررها الجمعية العامة •

٣ - (أ) يرسل المدير العام نسختين معتمدين من قبله من النص الموقع لهذه الاتفاقية الى حكومات الدول التي وقعت عليها وكذلك الى حكومة أى دولة أخرى بناء على طلبها • ويقوم المدير العام أيضاً بإرسال نسخة معتمدة من قبله الى السكرتير العام للمجلس الاوربي •

(ب) يرسل المدير العام نسختين معتمدين من قبله من أى تعديل لهذه الاتفاقية الى كافة دول الاتحاد الخاص ، وكذلك الى حكومة أى دولة أخرى بناء على طلبها ، كما يرسل نسخة معتمدة من قبله الى السكرتير العام للمجلس الاوربي •

(ج) يسلم المدير بناء على طلب حكومة أى دولة أخرى تكون قد وقعت على هذه الاتفاقية أو انضمت اليها نسخة من التصنيف معتمدة منه باللغة الانجليزية أو الفرنسية •

٤ - يقوم المدير العام بتسجيل هذه الاتفاقية في سكرتارية الامم المتحدة •

• - يقوم المدير العام باخطار حكومات الدول الاعضاء في اتفاقية باريس لحماية الملكية الصناعية وسكرتارية المجلس الاوربي بما يلي :

- (١) التوقيعات •
- (٢) ايداع وثائق التصديق أو الانضمام •
- (٣) تاريخ بدء سريان هذه الاتفاقية •
- (٤) التحفظات الخاصة باستخدام التصنيف •
- (٥) الموافقات على تعديلات هذه الاتفاقية •
- (٦) تواريخ سريان هذه التعديلات •

(٧) حالات طلب اللغاء التى يتم استلامها .

(مادة ١٧)

احكام انتقالية

١ - خلال السنتين اللاحقتين لسريان هذه الاتفاقية يمكن للدول الاطراف فى المعاهدة الاوروبية التى لم تصبح بعد أعضاء فى الاتحاد الخاص ، أن تتمتع اذا ما رغبت فى ذلك بنفس الحقوق فى لجنة الخبراء كما لو أنها كانت أعضاء فى الاتحاد الخاص .

٢ - يمكن خلال السنوات الثلاثة اللاحقة لانقضاء المدة المنسوة عنها فى الفقرة (١) للدول المنسوة عنها فى ذات الفقرة أن تكون ممثلة بمراقبين فى اجتماعات لجنة الخبراء ، وكذلك فى أية لجنة فرعية أو مجموعة عمل تنشأ اذا ما قررت اللجنة ذلك . ويمكن لهذه الدول خلال ذات المدة أن تقدم مقترحات بتعديل التصنيف وفقاً للمادة (٥) ، ويتم اخطارها بقرارات وتوصيات لجنة الخبراء وفقاً للمادة (٦) ١ .

٣ - يجوز خلال السنوات الخمس اللاحقة لسريان هذه الاتفاقية ، للدول الاعضاء فى المعاهدة الاوروبية التى لم تصبح بعد أعضاء فى الاتحاد الخاص أن تمثل بمراقبين فى اجتماعات الجمعية العامة وكذلك فى أى لجنة أو مجموعة عمل تنشأ اذا ما قررت الجمعية العامة ذلك .

قرار رئيس جمهورية مصر العربية

رقم ١٥٨٠ لسنة ١٩٧٤

بشأن الموافقة على انضمام جمهورية مصر العربية الى اتفاقية باريس الخاصة بحماية الملكية الصناعية الموقعة في ٢٠ مارس سنة ١٨٨٣ والمعدلة في بروكسل بتاريخ ١٤ ديسمبر سنة ١٩٠٠ وواشنطن في ٢ يونيو سنة ١٩١١ ولاهاي في ٦ نوفمبر سنة ١٩٢٥ ولندن في ٢ يونيو سنة ١٩٣٤ ولشبونة في ٣١ أكتوبر سنة ١٩٥٨ واستكهولم في ١٤ يولييه سنة ١٩٦٧ (١ ، ٢) .

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الفقرة الثانية من المادة ١٥١ من الدستور ؛
وعلى موافقة مجلس الشعب ؛

قرر

مادة وحيدة - الموافقة على انضمام جمهورية مصر العربية الى اتفاقية

(١) الجريدة الرسمية في ٢٠ مارس سنة ١٩٧٥ - العدد ١٢ .

(٢) صدر قرار وزير الخارجية في ١٩٧٥/٢/٢ (الجريدة الرسمية في ١٩٧٥/٣/٢٠ - العدد ١٢) بنشر اتفاقية باريس الخاصة بحماية الملكية الصناعية الموقعة في ٢٠ مارس سنة ١٨٨٣ والمعدلة في بروكسل بتاريخ ١٤ ديسمبر سنة ١٩٠٠ وواشنطن في ٢ يونيو سنة ١٩١١ ولاهاي في ٦ نوفمبر سنة ١٩٢٥ ولندن في ٢ يونيو سنة ١٩٣٤ ولشبونة في ٣١ أكتوبر سنة ١٩٥٨ واستكهولم في ١٤ يوليو سنة ١٩٦٧ ونص على الاتي :

مادة وحيدة - تنشر في الجريدة الرسمية اتفاقية باريس الخاصة بحماية الملكية الصناعية الموقعة في ٢٠ مارس سنة ١٨٨٣ والمعدلة في بروكسل بتاريخ ١٤ ديسمبر سنة ١٩٠٠ وواشنطن في ٢ يونيو سنة ١٩١١ ولاهاي في ٦ نوفمبر سنة ١٩٢٥ ولندن في ٢ يونيو سنة ١٩٣٤ ولشبونة في ٣١ أكتوبر سنة ١٩٥٨ واستكهولم في ١٤ يوليو سنة ١٩٦٧ ، ويحل بها اعتبارا من ٦ مارس سنة ١٩٧٥ .

تحريرا في ٢١ المحرم سنة ١٣٩٥ (٢ فبراير سنة ١٩٧٥) .

٦٤٠ براءات الاختراع والملكية الصناعية

باريس الخاصة بحماية الملكية الصناعية الموقعة في ٢٠ مارس سنة ١٨٨٣
والمعدلة في بروكسل بتاريخ ١٤ ديسمبر سنة ١٩٠٠ وواشنطن في ٢ يونيو
سنة ١٩١١ ولاهاي في ٦ نوفمبر سنة ١٩٢٥ ولندن في ٢ يونيو سنة
١٩٣٤ ولشبونة في ٣١ أكتوبر سنة ١٩٥٨ واستكهولم في ١٤ يوليو سنة
١٩٦٧ وذلك مع التحفظ على نص الفقرة الاولى من المادة ٢٨ والمرفق
بهذا القرار

صدر برئاسة الجمهورية في ١٧ رمضان سنة ١٣٩٤ (٣ أكتوبر سنة
١٩٧٤) .

اتفاقية باريس

الخاصة بحماية الملكية الصناعية المبرمة في ٢٠ مارس
سنة ١٨٨٣ والمحطة ببروكسل في ١٤ ديسمبر سنة ١٩٨٥
رواشنجنون في ٢ يونيو سنة ١٩١١ ولاهاي في ٦ نوفمبر
سنة ١٩٢٥ ولندن في ٢ يونيو ١٩٣٤ ولشبونة
في ٣١ أكتوبر سنة ١٩٥٨ واستكهولم في ١٤ يوليو
سنة ١٩٦٧

(مادة ١)

١ - يشكل من الدول التي تنطبق عليها هذه الاتفاقية اتحاد لحماية
الملكية الصناعية •

٢ - تشمل حماية الملكية الصناعية براءات الاختراع ونماذج المنفعة
والرسوم أو النماذج الصناعية والعلامات الصناعية أو التجارية
وعلامات الخدمة والاسم التجاري والبيانات الخاصة بمصدر البضائع
أو الاسماء الإقليمية وكذلك قمع المنافسة غير المشروعة •

٣ - تؤخذ « عبارة الملكية الصناعية » بأوسع معانيها فلا يقتصر
تطبيقها على الصناعة والتجارة بمعناها الدقيق ، بل تشمل الشؤون
المتعلقة بالصناعات الزراعية والاستخراجية وجميع المنتجات المصنوعة
أو الطبيعية كالانبذة والحبوب وأوراق التبغ والفواكه والمواشى والمعادن
والمياه المعدنية والبيرة والزهور والحقيق •

٤ - تعتبر من براءات الاختراع مختلف أنواع البراءات الصناعية
المقررة في تشريعات دول الاتحاد كبراءات الاستيراد وبراءات التحسين
والبراءات والشهادات الإضافية وغيرها •

(م ٤١ - موسوعة مصر ج ٧)

(مادة ٢)

١ - يتمتع رعايا كل دولة من دول الاتحاد في جميع الدول الأخرى للاتحاد فيما يتعلق بحماية الملكية الصناعية بالمزايا الممنوحة أو التي تمنحها في المستقبل قوانين تلك الدول لمواطنيها وذلك مع عدم الإخلال بالحقوق المنصوص عليها بصفة خاصة في هذه الاتفاقية وبذلك يكون لهم ما لهؤلاء المواطنين من حق في الحماية أو التظلم من كل مسلسل بحقوقهم بشرط اتساع الشروط والأوضاع المفروضة على المواطنين .

٢ - ومع ذلك لا يجوز أن يفرض على رعايا دول الاتحاد ، للتمتع بأى حق من حقوق الملكية الصناعية أى قيد بالإقامة أو التوطن في الدولة التي تطلب فيها الحماية .

٣ - يحتفظ بأحكام تشريعات كل دولة من دول الاتحاد والتي تقضى بها قوانين الملكية الصناعية في شأن الإجراءات الصناعية والإدارية وقواعد الاختصاص وتعيين وكيل أو محل مختار .

(مادة ٣)

يعتبر في حكم رعايا دول الاتحاد رعايا الدول غير المنضمة للاتحاد المقيمين في إحدى دول الاتحاد أو الذين لهم منشآت صناعية أو تجارية فعلية وجسدية .

(مادة ٤)

(١) ١ - كل من أودع إحدى دول الاتحاد ، وفقا للأوضاع القانونية ، طلبا للحصول على براءة اختراع أو نموذج منقمة أو رسم أو نموذج صناعي أو علامة تجارية أو صناعية يتمتع هو وخلفه ، فيما يختص بالإيداع في الدول الأخرى بحق الأسبقية في خلال المدة المحددة بعد .

٢ - يعتبر منشئا لحق الأسبقية كل إيداع له حكم الإيداع الوطني

الصحيح بمقتضى التشريع الوطنى لكل دولة من دول الاتحاد أو طبقا لمعاهدات ثنائية أو متعددة الاطراف مبرمة بين دول الاتحاد .

٣ - يقصد بالاياداع الوطنى الصحيح كل ايداع يكون كافيا لتعيين التاريخ الذى تم فيه ايداع الطلب فى الدولة المختصة ، مهما كان المصير اللاحق لهذا الطلب .

(ب) بناء عليه كل ايداع لاحق تم فى احدى دول الاتحاد الاخرى قبل انقضاء المدة المذكورة لا يجوز ابطاله بسبب أعمال وقعت خلال هذه المدد كاياداع طلب آخر أو نشر الاختراع أو استغلاله أو عرض نسخ من الرسم أو النموذج للبيع أو استعمال العلامة كما أنه لا يجوز أن يترتب على هذه الاعمال أى حق للغير أو حق حيازة شخصية أما الحقوق التى اكتسبها الغير قبل تاريخ ايداع الطلب الاول الذى يعتبر أساسا لحق الاسبقية فتقرر طبقا للتشريع الداخلى لكل دولة من دول الاتحاد .

(ج) ١ - تكون مدد الاسبقية المنصوص عليها أعلاه اثنتى عشر شهرا لبراءات الاختراع ونماذج المنفعة وستة أشهر للرسموم والنماذج الصناعية والعلامات الصناعية أو التجارية .

٢ - يبدأ سريان هذه المدد من تاريخ ايداع الطلب الاول ، ولا يدخل يوم الايداع فى حساب المدة .

٣ - وإذا كان اليوم الاخير من المدة يوم عطلة رسمية أو يوما لا يفتح فيه المكتب لقبول ايداع الطلبات فى الدولة التى تطلب فيها الحماية فإن الميعاد يمتد الى أول يوم عمل يليه .

٤ - كل طلب لاحق أودع فى نفس بلد الاتحاد ويكون موضوعه مطابقا لطلب أول سابق بمعناه المقصود فى الفقرة (٢) أعلاه يعتبر طلبا أول وتبدأ من تاريخ ايداعه مدة الاسبقية إذا كان وقت ايداع الطلب اللاحق قد تم سحب ذلك الطلب السابق أو التنازل عنه أو رفضه

بشرط ألا يكون قد تم عرضه لاطلاع الجمهور وألا تكون أية حقوق خاصة به قد تركت معلقة وألا يكون قد استخدم بعد أساسا للمطالبة بحق اسبقية ، ولا يجوز بعد ذلك استخدام الطلب السابق أساسا للمطالبة بحق الاسبقية .

(د) ١ - على كل من يرغب في التمسك بأسبقية ايداع سابق أن يقدم اقرارا يبين فيه تاريخ الايداع والدولة التي تم فيها وتحدد كل دولة التاريخ الذي يتعين فيه تقديم الاقرار .

٢ - يجب أن تذكر هذه البيانات في النشرات التي تصدرها الادارة المختصة وعلى الاخص بيانات البراءات وأوصافها .

٣ - يجوز لدول الاتحاد أن تطلب من صاحب الاقرار بالاسبقية أن يقدم مع الطلب السابق ايداعه (وصف الاختراع أو اسمه أو غير ذلك) نسخة مؤثر عليها من الادارة التي تسلمت هذا الطلب بمطابقتها للاصل المودع وتعفى هذه النسخة من التصديق كما أنه يجوز في جميع الاحوال ايداعها بدون رسم في ظرف ثلاثة أشهر من ايداع الطلب اللاحق ويجوز أيضا مطالبة صاحب الاقرار بأن يرفق بالنسخة المذكورة ترجمة لها أو شهادة بتاريخ الايداع صادرة من الادارة التي تسلمت الطلب الاصلى .

٤ - لا يجوز عند ايداع طلب البراءة فرض اجراءات أخرى لاقرار الاسبقية وتصح كل دولة من دول الاتحاد التي تترتب على اغفال الاجراءات المنصوص عليها في هذه المادة على ألا تتعدى هذه الآثار فقد حق الاسبقية .

٥ - ويجوز طلب اثبات أخرى فيما بعد .

وعلى كل من يطلب التمتع بحق أسبقية استنادا الى طلب سابق أن يعين رقم هذا الطلب ، وينشر هذا الرقم طبقا لما هو منصوص عليه في الفقرة (٢) أعلاه .

(٥) ١ - إذا أودع رسم أو نموذج صناعي في دولة بمقتضى حق أسبقية يستند الى ايداع نموذج منفعة فتكون مدة الاسبقية هي المدة المحددة للرسم أو النماذج الصناعية .

٢ - ويجوز كذلك ايداع نموذج منفعة في دولة ما بموجب حق أسبقية يستند الى ايداع طلب براءة والعكس بالعكس .

(و) لا يجوز لدولة من دول الاتحاد أن ترفض أسبقية أو طلب براءة استنادا على مطالبة المودع بعدة مدد أسبقية ولو كان منشؤها دول مختلفة أو استنادا على اشتغال المطالبة بأسبقية أو بعدة مدد أسبقية على عنصر أو عناصر لم يتضمنها الطلب أو الطلبات موضوع المطالبة بالاسبقية وذلك بشرط أن يكون هناك في كلتا الحالتين ، وحدة اختراع بالمعنى الوارد في قانون هذه الدولة .

وفيما يتعلق بالعناصر التي لا يشتمل عليها الطلب أو الطلبات موضوع المطالبة بالاسبقية ، فإن الطلب اللاحق يعتبر منشأ لحق أسبقية بالشروط العادية .

(ز) ١ - إذا تبين من الفحص أن طلب البراءة يشتمل على أكثر من اختراع جاز للطلاب أن يجرىء طلبه على عدة طلبات مع الاحتفاظ بتاريخ الطلب الاصلى أو بحق الاسبقية .

٢ - ويجوز للطلاب كذلك أن يقوم من تلقاء نفسه بتجزئة طلب البراءة مع الاحتفاظ بتاريخ الطلب الاصلى بالنسبة لكل طلب جزئى أو بحق الاسبقية . ولكل دولة من دول الاتحاد الحق في تحديد الشروط التي تجيزها لهذه التجزئة .

(ح) لا يجوز رفض الاسبقية استنادا على أن بعض عناصر الاختراع موضوع المطالبة بالاسبقية لم تذكر ضمن المطالب الواردة في الطلب المقدم الى الدولة الاصلية متى كانت هذه العناصر مستمدة بوضوح وجلاء من واقع المستندات المرفقة بالطلب .

(ط) ١ - طلبات الحصول على شهادات المخترع المقدمة في الدولة التي يكون فيها للطالب حق الاختيار بين الحصول على براءة اختراع أو شهادة المخترع ، تعتبر منشئة لحق الاسبقية المنصوص عليه في هذه المادة وينفس الشروط ولها نفس الآثار المترتبة على طلبات براءات الاختراع .

٢ - لطالب الحصول على شهادة المخترع في الدولة التي تكفل للطلاب حق الاختيار بين الحصول على براءة اختراع أو نموذج منفعة أو شهادة المخترع وذلك طبقا لاحكام هذه المادة التي تسرى على طلبات براءات الاختراع .

(مادة ٤ «مكررة ٢»)

١ - تكون البراءات التي تطلب من رعايا دول الاتحاد في مختلف هذه الدول مستقلة عن البراءات التي منحت عن نفس الاختراع في الدول الاخرى سواء اكانت هذه الدول منضمة أو غير منضمة الى الاتحاد .

٢ - يؤخذ هذا الحكم بنصه المطلق بمعنى أن البراءات التي تطلب خلال مدة الاسبقية تكون مستقلة من حيث أوجه البطلان وسقوط الحق أو مدة الحماية العادية .

٣ - ويسرى هذا الحكم على جميع البراءات القائمة عند العمل به .

٤ - وكذلك على البراءات التي تكون قائمة عند انضمام دول جديدة الى الاتحاد .

٥ - تتمتع البراءات التي منحت مع حق الاسبقية ، في مختلف دول الاتحاد بمدة تساوى المدة التي قد تتمتع بها لو أنها طلبت أو منحت دون اسبقية .

(مادة ٤ «مكررة ٣»)

لصاحب الاختراع الحق في أن يذكر بهذه الصفة في البراءة .

(مادة ٤ «مكررة ٤»)

لا يجوز رفض منح البراءة أو إبطالها استنادا على أن بيع المنتج الذي منحت عنه أو عن طريقة صنعه براءة اختراع يخفصم لقيود أو حدود يفرضها التشريع الوطني .

(مادة ٥)

(١) ١ - لا تسقط البراءة إذا أدخل مالكها في الدولة التي أصدرت هذه البراءة أشياء مصنوعة في إحدى دول الاتحاد .

٢ - لكل دولة من دول الاتحاد حق اتخاذ الإجراءات التشريعية التي تنص على منح تراخيص إجبارية لمنع كل تعسف قد يترتب على مباشرة الحق المطابق الذي تمنحه البراءة كعدم الاستغلال مثلا .

٣ - ولا يجوز النص على سقوط البراءة في الحالات التي يكون فيها منح التراخيص الإجبارية غير كاف لتدارك هذا التعسف ، ولا يجوز رفع دعوى لسقوط الحق في البراءة أو إلغاؤها قبل مضي سنتين من منح التراخيص الإجباري الأول .

٤ - ولا يجوز طلب ترخيص إجباري لعدم استغلال الاختراع أو لأنه لم يستغل استغلالا كافيا قبل مضي مدة أربع سنوات من تاريخ ايداع طلب البراءة أو ثلاث سنوات من تاريخ منح البراءة ، وتطبق المادة الأطول ، ولا يمنع هذا التراخيص إلا إذا لم يقدم مالك البراءة أعذارا شرعية ، ولا يكون هذا التراخيص الإجباري خاصا ولا يجوز التنازل عنه ولو في شكل ترخيص من الباطن إلا مع المحل التجاري أو مع جزء المشروع الذي يستغل فيه التراخيص .

٥ - تطبيق الاحكام السابقة على نماذج المنفعة مع مراعاة التعديلات اللازمة •

(ب) لا يسقط الحق في حماية الرسوم والنماذج الصناعية سواء لعدم استغلالها أو لاستيراد أشياء مماثلة لها •

(ج) ١ - لا يجوز ابطال التسجيل في الدولة التي يكون فيها استعمال العلامة المسجلة اجباريا الا بعد مضي مدة معقولة ، وإذا لم يبد صاحب الشأن الاسباب التي أدت به الى عدم استعمال العلامة •

٢ - ان استعمال العلامة الصناعية أو التجارية بمعرفة مالكها بشكل يختلف عن الشكل الذي سجلت به في إحدى دول الاتحاد لا يترتب عليه بطلان التسجيل ولا ينقص من الحماية الممنوحة من العلامة متى كان الاختلاف مقصورا على عناصر لا تؤثر في مميزاتها •

٣ - ان استعمال العلامة في وقت واحد على منتجات مماثلة أو متشابهة بمعرفة المنشآت الصناعية أو التجارية التي تعتبر شريكة في تلك العلامة عملا بأحكام القانون الوطنى المعمول به في الدولة التي طلبت فيها الحماية لا يحول دون تسجيل العلامة ولا ينقص بأى حال من الحماية الممنوحة لتلك العلامة في أى دولة من دول الاتحاد متى كان هذا الاستعمال لا يهدف الى ادخال الغش على الجمهور ولا يتعارض والمصلحة العامة •

(د) لا يشترط للاقرار بهذا الحق أن يذكر على المنتجات أية إشارة أو أى بيان عن البراءة أو نموذج منفعة أو عن تسجيل العلامة الصناعية أو التجارية أو عن ايداع الرسم الصناعى أو النموذج الصناعى •

(مادة ٥ «مكررة ٢»)

١ - تمنح مهلة لا تقل عن ثلاثة أشهر لدفع الرسوم المقررة

للمحافظة على حقوق الملكية الصناعية على أن يدفع رسم اضافى اذا كان القانون الوطنى يفرض ذلك •

٢ - لحول الاتحاد الحق فى وضع النصوص التى تشكل اعادة العمل بالبراءات التى سقط الحق فيها لعدم دفع الرسوم المقررة •

(مادة • «مكررة ٣»)

لا يعتبر ماسا بالحقوق التى تترتب لمالك البراءة فى كل دولة من دول الاتحاد :

أولا - استخدام الوسائل التى منحت عنها البراءة فى جسم السفن التابعة لدول الاتحاد الأخرى أو فى آلاتها أو أدواتها أو أجزائها أو فى كل ما يتعلق بها متى كان وجود هذه السفن فى مياه الدولة عرضا أو بصفة مؤقتة وكان استخدام هذه الوسائل مقصورا على احتياجات السفينة •

ثانيا - استخدام الطرق التى منحت عنها البراءة فى صنع وإدارة المحركات الخاصة بوسائل المواصلات الجوية والبحرية التابعة للدول الأخرى للاتحاد وكذلك فى صنع قطع الغيار اللازمة متى كان وجودها فى هذه الدولة عرضا أو بصفة مؤقتة •

(مادة • «مكررة ٤»)

فى حالة استيراد منتج فى إحدى دول الاتحاد التى تكون فيها طريقة صنع هذا المنتج مشمولة بالحماية التى تمنحها براءة اختراع فإن لمالك البراءة بالنسبة للمنتج المشار اليه جميع الحقوق التى تكنها البراءة الممنوحة له عن طريقة الصنع طبقا لتشريع الدولة المستوردة فيما يتعلق بالمنتجات المصنوعة فى تلك الدولة •

(مادة • «مكررة ٥»)

تمنح حماية فى جميع دول الاتحاد للرسوم والنماذج الصناعية •

(مادة ٦)

- ١ - يحدد تشريع كل دولة من دول الاتحاد الشروط الخاصة بإيداع وتسجيل العلامات الصناعية أو التجارية •
- ٢ - ومع ذلك لا يجوز رفض أو إبطال علامة مرددة بمعرفة أحد رعايا دولة من دول الاتحاد استنادا على أنه لم يتم إيداعها أو تسجيلها أو تحديدها في بلد الأصل •
- ٣ - تعتبر العلامات المسجلة تسجيلا صحيحا في إحدى دول الاتحاد مستقلة عن العلامات المسجلة في دول الاتحاد الأخرى بما فيها بلد الأصل •

(مادة ٦ «مكررة ٢»)

- ١ - تتعهد دول الاتحاد بأن ترفض التسجيل أو تبطله وأن تمنع الاستعمال ، سواء من تلقاء نفسها إذا كان تشريعها يسمح بذلك أو بناء على طلب صاحب الشأن بالنسبة للعلامة الصناعية أو التجارية المزورة أو المقلدة أو المترجمة والتي من شأنها أن توجد لبسا لعلامة ترى السلطة المختصة في بلد الأصل أو الاستعمال أن لها شهرة خاصة في تمييز منتجات شخص له حق التمتع بالحقوق الواردة بأحكام الاتفاقية ومخصصة لمنتجات مماثلة أو مشابهة ويسرى هذا التعهد في حالة ما إذا كان التزوير أو التقليد ينصب على الجزء الجوهرى من العلامة وكان من شأنه أن يحدث لبسا •

- ٢ - تمنح مهلة لا تقل عن خمس سنوات تبدأ من تاريخ التسجيل للمطالبة بشطب مثل هذه العلامة • ولدول الاتحاد الحق في أن تنص على مهلة للمطالبة بمنع استعمال العلامة •

- ٣ - ولا يحدد ميعاد للمطالبة بشطب أو منع استعمال العلامات التي يقترن تسجيلها أو استعمالها بسوء النية •

(مادة ٦ «مكررة ٢»)

١ - (١) اتفقت دول الاتحاد على رفض أو ابطال تسجيل العلامات الصناعية أو التجارية أو العناصر المكونة لها كالرموز واعلام دول الاتحاد أو الرسوم التي تعتبر شعارا لها أو العلامات واختام الدمغة الرسمية التي تستعملها لبيان المراجعة والضمان وكذلك كل تقليد من الوجهة الرمزية واتفقت أيضا على منع استعمال هذه العلامات أو العناصر بالوسائل المناسبة وذلك ما لم تصرح السلطات المختصة بذلك .

(ب) تطبق الاحكام الواردة في (١) أعلاه أيضا على الشعارات والاعلام وغيرها من الرموز للتسميات الخاصة بالمنظمات الدولية الحكومية أو للحروف الاولى من هذه التسميات والتي تشترك في عضويتها واحدة أو أكثر من دول الاتحاد باستثناء الشعارات والاعلام وغيرها من الرموز والاختام أو التسميات التي أصبحت حمايتها مكفولة باتفاقات دولية سارية المفعول .

(ج) لا يجوز الزام دولة من دول الاتحاد بتطبيق الاحكام الواردة في (ب) أعلاه على وجه من شأنه المساس بالحقوق التي اكتسبها مواطنيها بحسن النية قبل سريان مفعول هذه الاتفاقية في تلك الدولة . ولا تلتزم دول الاتحاد بتطبيق تلك الاحكام اذا كان الاستعمال أو التسجيل المشار اليه بالفقرة الفرعية (١) أعلاه ليس من شأنه أن يوهم الجمهور بوجود صلة بين المنظمة موضوع الخلاف وبين الشعارات أو الاعلام أو الرموز أو التسميات أو الحروف الاولى من هذه التسميات ، أو اذا كان هذا الاستعمال أو التسجيل ليس من شأنه أن يضل الجمهور بوجود صلة بين المنتع به والمنظمة .

٢ - لا يسرى الحظر الخاص بالعلامات واختام الدمغة الرسمية لبيان المراجعة والضمان الا على العلامات التي تستعمل على بضائع من الصنف نفسه أو مماثل له .

٣ - (أ) وتطبقا لهذه الاحكام اتفقت دول الاتحاد على أن تتبادل بواسطة المكتب الدولي قائمة بالرسوم التي اتخذتها شعارا لها وبالعلامات أو أختام الذمغة الرسمية لبيان المراجعة والضمان التي ترغب في وضعها على وجه الاطلاق أو بقيود تحت الحماية التي تكللها هذه المادة وعلى أن تتبادل أيضا كل تعديل يدخل على هذه القائمة وتضمع كل دولة من دول الاتحاد هذه القوائم تحت تصرف الجمهور في الوقت المناسب •

ومع ذلك فان هذا التبادل ليس اجباريا بالنسبة لاعلام الدول •
(ب) لا تطبق الاحكام الواردة في الفقرة الفرعية (ب) من الفقرة الاولى من هذه المادة الا على الشعارات والاعلام وغيرها من الرموز الخاصة بالمنظمات الدولية الحكومية أو الحروف الاولى من هذه التسميات التي أرسلتها هذه الاخيرة الى دول الاتحاد بواسطة المكتب الدولي •

٤ - ويجوز لكل دولة من دول الاتحاد في مدة اثني عشر شهرا من الاخطار أن ترسل بواسطة المكتب الدولي الى الدولة أو المنظمة الدولية الحكومية صاحبة الشأن ما قد يكون لديها من اعتراضات •

٥ - وفيما يتعلق بأعلام الدولة تسرى الاجراءات المنصوص عليها في الفقرة (١) أعلاه على العلامات التي سجلت بمعد ٦ نوفمبر سنة ١٩٢٥ •

٦ - فيما يتعلق بشعارات الدولة غير الاعلام والعلامات والاختام الرسمية لدول الاتحاد ، وبالشعارات والاعلام والرموز الاخرى ، أو التسميات الخاصة بالمنظمات الدولية الحكومية أو الحروف الاولى من هذه التسميات ، لا تسرى هذه الاحكام الا على العلامات المسجلة بعد أكثر من شهرين من تسليم الاخطار المنصوص عليه في الفقرة (٣) أعلاه •

٧ - وفي حالة سوء النية يكون للدول الحق في شطب العلامات حتى التي سجلت قبل ٦ نوفمبر سنة ١٩٢٥ والمشملة على شعار الدولة والعلامات والدمغات .

٨ - يجوز لمواطني كل دولة من دول الاتحاد الذين يرخص لهم باستعمال شعار دولهم أو العلامات والدمغات الخاصة بها أن يستعملوها ولو كانت متشابهة مع شعار دولة أخرى .

٩ - تتعهد دول الاتحاد بحظر استعمال شعار الدول الأخرى للاتحاد في التجارة متى كان غير مرخص به وكان من شأنه أن يحدث لبسا في مصدر الانتاج .

١٠ - لا تمنع الاحكام السابقة الدول من مباشرة حقها في رفض التسجيل أو ابطاله بالنسبة للعلامات التي تشتمل بغير ترخيص على رموز أو اعلام أو شعارات أخرى للدولة أو علامات أو دمغات رسمية معمول بها في أية دولة من دول الاتحاد وكذلك العلامات المميزة للمنظمات الدولية الحكومية المشار اليه في الفقرة (١) أعلاه ، وذلك تطبيقا للنص رقم ٣ من حرف (ب) من المادة ٦ (مكررة ٥) .

(مادة ٦ « مكررة ٤ »)

١ - إذا كان التنازل عن العلامة لا يعتبر صحيحا ، طبقا لتشريع إحدى دول الاتحاد ، الا اذا كان مقرونا بالتنازل عن المؤسسة أو المحل التجارى الذى يستعمل العلامة الممبزة فانه يكفى ، ليكون التنازل صحيحا ، أن تنتقل ملكية المشروع أو المحل التجارى الموجود في هذه الدولة الى المتنازل اليه مع منحه الحق في أن يصنع أو يبيع وحده المنتجات التي تحصل العلامة المتنازل عنها .

٢ - لا يترتب على هذا الحكم الزام دول الاتحاد أن تعتبر صحيحا التنازل عن أية علامة متى كان استخدامها بمعرفة المتنازل اليه

من شأنه أن يفضل الجمهور وعلى الأخص فيما يتعلق بمصدر المنتجات المخصصة لها العلامة أو نوعها أو صفاتها الجوهرية .

(مادة ٦ «مكررة»)

(١) ١ - على دول الاتحاد أن تقبل أيداع كل علامة صناعية أو تجارية سجلت في بلدها الأصلي وفقا للأوضاع القانونية وأن تمنحها الحماية بالحالة التي هي عليها مع مراعاة الأحكام الواردة في هذه المادة .

ويجوز لتلك الدول أن تطلب قبل إجراء التسجيل تقديم شهادة صادرة من جهة الاختصاص تثبت حصول تسجيل العلامة في بلدها الأصلي . ولا يشترط في هذه الشهادة أن تكون مصدقا عليها .

٢ - تعتبر بلد أصلى للعلامة ، كل دولة من دول الاتحاد يكون فيها للمودع مؤسسة حقيقية وجدية سواء كانت صناعية أو تجارية ، أو يكرن له فيها محل إقامة في حالة عدم وجود مؤسسة في دول الاتحاد أو التي يكون من رعاياها إذا لم يكن له محل إقامة وكان تابعا لأحدى دول الاتحاد .

(ب) لا يجوز رفض تسجيل أو إبطال العلامات الصناعية أو التجارية المذكورة في هذه المادة إلا في الأحوال الآتية :

أولا - إذا كان من شأنها المساس بالحقوق المكتسبة للتفسير في الدولة التي تطلب فيها الحماية .

ثانيا - إذا كانت مجردة من أية صفة مميزة والتي تتكون فقط من اشارات أو بيانات قد تستعمل في التجارة للدلالة على نوع المنتجات وصفاتها وقيمتها ومقدارها أو لبيان الغرض منها وكذلك مصدرها أو زمن إنتاجها أو التي أصبح استعمالها في البلاد التي طلبت فيها الحماية دارجا في اللغة التجارية أو في المرف القانوني للتجارة .

ثالثا : اذا كانت مخالفة للاداب أو النظام العام وعلى الاخص
العلامات التى من شأنها أن تضل الجمهور •

ومن المتفق عليه أنه لا يجوز اعتبار العلامة مخالفة للنظام العام
بسبب عدم مطابقتها لبعض أحكام التشريع الخاص بالعلامات الا اذا
كانت هذه الاحكام تتعلق بالنظام العام •

ومع ذلك يراعى تطبيق المادة ١٠ « مكررة ٢ » •

(ج) ١ — لتضيق قابلية العلامة للحماية يجب مراعاة ظروف الواقع
وعلى الاخص مدة استعمال العلامة •

٢ — لا يجوز رفض تسجيل العلامات الصناعية أو التجارية في
الدول الاخرى للاتحاد لجرد أنها تختلف عن العلامات التى تتمتع بالحماية
في بلدها الاصلى بعنصر لا تغير في الصفة المميزة لها ولا تمس ذاتية
العلامات بالشكل الذى سجلت به في بلد الاصل •

(د) لا يجوز لمن يطلب حماية علامة غير مسجلة في بلد الاصل
أن يستفيد من أحكام هذه المادة •

(هـ) ومع ذلك لا يترتب في أية حالة على تجديد تسجيل العلامة
في بلدها الاصلى الالتزام بتجديد التسجيل في دول الاتحاد الاخرى
التي سجلت فيها العلامة •

(و) تسرى الاسبقية على ايداع العلامات التى تم في المدة
المنصوص عليها في المادة ٤ حتى ولو تم التسجيل في انبلد الاصلى
بعد فوات هذا الميعاد •

(مادة ٦ « مكررة ٦ »)

تتمتع دول الاتحاد بحماية علامات الخدمة ولا تلتزم بوضع نصوص
لتسجيلها •

(مادة ٦ « مكررة ٧ »)

١. — إذا طلب الوكيل أو الممثل للملك علامة في إحدى دول الاتحاد دون ترخيص من هذا المالك تسجيل هذه العلامة باسمه الخاص في دولة أو أكثر من دول الاتحاد ، فللمالك العلامة حق المعارضة في طلب تسجيلها وله أن يطالب شطبها أو نقل التسجيل المشار اليه لصالحه إذا كان قانون الدولة يسمح بذلك ما لم يقدم هذا الوكيل أو الممثل المستندات المؤيدة لتصرفاته .

٢. — للمالك العلامة حق المعارضة في قيام وكيله أو ممثله باستعمال علامة المالك دون ترخيص منه مع مراعاة الفقرة (١) أعلاه .

٣. — يجوز أن تنص التشريعات الوطنية على مدة مقبولة يمارس خلالها مالك العلامة الحقوق المنصوص عليها في هذه المادة .

(مادة ٧)

لا يجوز بآية حال رفض تسجيل العلامة بسبب يرجع الى نسوع المنتجات التي توضع عليها العلامات الصناعية أو التجارية .

(مادة ٧ « مكررة ٢ »)

١. — تتمتع دول الاتحاد بأن تقبل ايداع العلامات الجماعية المملوكة للهيئات وأن تكفل لها الحماية اذا كانت هذه العلامات لا تتعارض مع قانون بلدها الاصلى حتى ولو كانت هذه الهيئات لا تملك محلا صناعيا أو تجاريا .

٢. — ولكل دولة الحق في وضع الشروط الخاصة التي يجب توافرها لحماية العلامات الجماعية المملوكة للهيئات . ويجوز لها أن ترفض الحماية اذا كانت العلامة تتعارض مع المصلحة العامة .

٣. — ومع ذلك يجوز رفض حماية هذه العلامات لاية هيئة ، ولا يكون

وجودها مخالفا لقانون يلدها الاصلى بسبب أنها غير مؤسسة في الدولة
التي تطلب فيها الحماية أو أنها غير مؤسسة طبقا لتشريع هذه الدولة .

(مادة ٨)

تكفل جميع دول الاتحاد حماية الاسم التجارى دون إلزام بإيداعه
أو تسجيله وسواء أكان جزءا من علامة صناعية أو تجارية أم لم يكن .

(مادة ٩)

١ - كل منتج يحمل بدون وجه حق علامة صناعية أو تجارية
أو اسما تجاريا يحجز عند الاستيراد في دول الاتحاد التي يكون لديها
لهذه العلامة أو هذا الاسم الحق في الحماية القانونية .

٢ - ويتم الحجز أيضا في الدولة التي وضعت فيها العلامة دون
وجه حق أو في الدولة التي تكون قد استوردت المنتج .

٣ - ويوقع الحجز بناء على طلب النيابة العامة أو على طلب أية
جهة أخرى مختصة ، أو بناء على طلب صاحب الشأن سواء كان شخصا
طبيعيا أو معنويا ، وذلك وفقا للتشريع الداخلى لكل دولة .

٤ - ولا تلزم السلطات بتوقيع الحجز في حالة التجارة العابرة
(الترانزيت) .

٥ - وإذا كان تشريع الدولة لا يجيز الحجز عند الاستيراد
فيستعاض عنه بحظر الاستيراد أو بالحجز داخل البلاد .

٦ - إذا كان تشريع الدولة لا يجيز الحجز عند الاستيراد ولا حظر
الاستيراد ولا الحجز في داخل البلاد فيستعاض عن هذه الاجراءات
بالدعاوى والوسائل التي يكتفلها قانون هذه الدولة في مثل هذه الحالة
الى المواطنين وذلك حتى يتم تعديل تشريعها .

(م ٤٢ - موسوعة مصر ج ٧)

(مادة ١٠)

تسرى أحكام المادة السابقة في حالة الاستعمال المباشر أو غير المباشر لبيان غير مطابق للحقيقة يتعلق بمصدر المنتجات أو شخصية المنتج أو الصانع أو التاجر .

٢ - وفي جميع الأحوال يعتبر صاحب الشأن - سواء أكان شخصا طبيعيا أو معنويا - كل منتج أو صانع أو تاجر يعمل في انتاج أو صناعة أو تجارة هذا المنتج وله محل في الجهة التي ذكرت دون وجه حق على أنها مصدر الانتاج أو له محل في المنطقة التي توجد فيها هذه الجهة أو في الدولة التي ذكرت دون وجه حق أو في الدولة التي استخدم فيها بيان المصدر غير المطابق للحقيقة .

(مادة ١٠ « مكررة ٢ »)

١ - تلتزم دول الاتحاد بأن تكفل لرعايا الاتحاد حماية فعالة ضد المنافسة غير المشروعة .

٢ - يعتبر من أعمال المنافسة غير المشروعة كل منافسة تتعارض مع المعاداة الشريفة للشئون الصناعية والتجارية .

٣ - يجب أن يمنع على وجه الخصوص ما يلي :

أولا : جميع الأعمال التي من شأنها أن تحدث لبسا بأية وسيلة كانت بالنسبة للمحل التجارى الخاص بأحد المنافسين أو بالنسبة لمنتجاته أو نشاطه الصناعى أو التجارى .

ثانيا : الادعاءات غير المطابقة للحقيقة في مزاوله التجارة ، التي من شأنها ابعاد الثقة عن المحل التجارى الخاص بأحد المنافسين أو ابعادها عن منتجاته أو نشاطه الصناعى أو التجارى .

ثالثا : البيانات والادعاءات التي يكون في استعمالها عند مزاوله

التجارة تضليل الجمهور بالنسبة لطبيعة المنتجات أو طريقة صنعها أو خواصها أو قابلية استخدامها ، أو مقدارها .

(مادة ١٠ « مكررة ٢ »)

١ - تتمتع دول الاتحاد بأن تكفل لرعايا دول الاتحاد الأخرى الوسائل القانونية المناسبة لقمع جميع الأعمال المشار إليها في المواد ٩ و ١٠ (و ١٠ « مكررة ٢ ») .

٢ - وتتمتع فضلا عن ذلك بوضع الاجراءات لتمكين النقابات والجمعيات التي تمثل أصحاب الشأن من الصناع أو المنتجين أو التجار والتي لا يعتبر وجودها مضافا لقوانين بلادها ، من الالتجاء الى السلطات القضائية أو الادارية لقمع الاعمال المنصوص عليها في المواد ٩ و ١٠ (و ١٠ « مكررة ٢ ») في الحدود التي يسمح بها قانون الدولة التي تطلب فيها الحماية للنقابات والجمعيات المحلية .

(مادة ١١)

١ - تكفل دول الاتحاد طبقا لتشريعها الداخلى حماية مؤقتة للاختراعات القابلة للحماية ونماذج المنفعة والرسوم والنماذج الصناعية والعلامات الصناعية أو التجارية بالنسبة للمنتجات التي تعرض في المعارض الدولية الرسمية أو المعترف بها رسميا والتي تقسام على أراضى أية دولة منها .

٢ - لا يترتب على هذه الحماية المؤقتة امتداد المواعيد المنصوص عليها في المادة ٤ - وإذا تمسك صاحب الشأن بعمد المطالبة بالحماية المؤقتة بحق الأسبقية فيجوز لكل دولة أن تجعل سريان الميعاد من تاريخ تقديم المنتج في المعرض .

٣ - يجوز لكل دولة أن تطلب ما تراه ضروريا من المستندات التي تثبت ذاتية الاشياء المعروضة وتاريخ دخولها المعرض .

(مادة ١٢)

- ١ - تتمتع كل دولة من دول الاتحاد بإنشاء مصلحة خاصة للملكية الصناعية ومكتب مركزي لاطلاع الجمهور على براءات الاختراع ونماذج المنفعة والرسوم والنماذج الصناعية والعلامات الصناعية أو التجارية .
- ٢ - وتصدر هذه المصلحة نشرة دورية رسمية ينشر فيها بانتظام .
- (أ) أسماء أصحاب البراءات التي تصدر مع بيان موجز عن الاختراعات التي تصدر عنها براءات .
- (ب) صور العلامات المسجلة .

(مادة ١٣)

- ١ - (أ) للاتحاد جمعية تتكون من دول الاتحاد المتترمة بالمواد من ١٣ الى ١٧ .
- (ب) يمثل حكومة كل دولة مندوب ويجوز أن يماونه نواب ومستشارون وخبراء .
- (ج) تتحمل حكومة كل دولة نفقات الوفد الذي عينته .
- ٢ - (أ) مهام الجمعية :
- (أ) معالجة كافة المسائل المتعلقة بتطبيق هذه الاتفاقية والمحافظة على الاتحاد وإطراء تقاعمه .
- (ب) إعطاء التوجيهات للمكتب الدولي لحماية الملكية الفكرية المسمى فيما بعد المكتب الدولي (الوارد ذكره في الاتفاقية للمنظمة العالمية للملكية الفكرية) المسماة فيما بعد « المنظمة » فيما يختص بأعداد مؤتمرات المراجعة ، مع الأخذ بعين الاعتبار ملاحظات دول الاتحاد التي لم تلتزم بالمواد من ١٤ الى ١٧ .

براءات الاختراع والملكية الصناعية ٦٦١

(٣) فحص واعتماد تقارير وأنشطة مدير عام المنظمة المتعلّقة بالاتحاد كما تقدم له كافة التوجيهات اللازمة في المسائل التي تدخل في اختصاص الاتحاد .

(٤) انتخاب أعضاء اللجنة التنفيذية للجمعية .

(٥) فحص واعتماد تقارير وأنشطة لجنّتها التنفيذية وتقديم التوجيهات لها .

(٦) تحديد البرنامج وأقرار ميزانية الثلاث سنوات للاتحاد واعتماد حساباته الختامية .

(٧) اقرار اللائحة المالية للاتحاد .

(٨) تشكيل لجان الخبراء ومجموعات العمل التي تراها لازمة لتحقيق أهداف الاتحاد .

(٩) تقرير أى الدول غير الاعضاء في الاتحاد وأى المنظمات الدولية الحكومية والدولية غير الحكومية التي يقبل اشتراكها في اجتماعاتها بصفة مراقبين .

(١٠) اقرار التعديلات الخاصة بالمواد من ١٣ الى ١٧ .

(١١) القيام بأى اجراء آخر تراه مناسباً لتحقيق أهداف الاتحاد الخاص .

(١٢) مباشرة كافة المهام الاخرى التي تتضمنها هذه الاتفاقية .

(١٣) ممارسة الحقوق الممنوحة لها في الاتفاقية المنشئة للمنظمة اذا رأت قبولها .

(ب) البت في المسائل التي تهم أيضا اتصالات أخرى بتديرها المنظمة بعد أخذ علم برأى لجنة تنسيق المنظمة .

٣ - (١) لا يجوز للمنحوب أن يمثل سوى دولة واحدة ، على أن تراعى أحكام الفقرة (ب) •

(ب) دول الاتحاد المنظمة بموجب معاهدة خاصة داخل مصلحة مشتركة تقوم بالنسبة لكل منها بوظيفة المصلحة الوطنية للملكية الصناعية المشار إليها في المادة ١٢ يجوز أن تمثل في مجموعها خلال المناقشات بواسطة دولة مضها •

٤ - (١) لكل دولة عضو في الجمعية صوت واحد •

(ب) يتكون النصاب القانوني للاجتماع من نصف عدد الدول الاعضاء في الجمعية •

(ج) برغم الاحكام الواردة بالفقرة الفرعية (ب) فانه اذا كان عدد الدول الممثلة في احدى الدورات اقل من نصف عدد الدول الاعضاء في الجمعية ولكنه مساو لثلث عدد الدول الاعضاء في الجمعية أو يزيد عليه ، فللجمعية أن تتخذ القرارات ، ومع ذلك فقراراتها باستثناء تلك المتعلقة باجراءاتها ، لا تصبح قابلة للتنفيذ الا بعد استيفاء اشروط الواردة فيما بمذ • ويرسل المكتب الدولي تلك القرارات الى الدول الاعضاء في الجمعية التي لم تمثل ويدعوها الى الادلاء كتابة بصوتها أو بامتناعها وذلك في خلال مدة ثلاثة أشهر بحسب تاريخ هذا الارسل ، فاذا كان عند نهاية هذه المدة عدد الدول التي أدلت بصوتها أو امتناعها مساو على الاقل لعدد الدول الذي كان مطلوباً لاستكمال النصاب القانوني في اجتماع تلك الدورة ، فان القرارات تصبح قابلة للتنفيذ ، ويشترط في نفس الوقت ضرورة الحصول على الاغلبية المطلوبة •

(د) تتخذ قرارات الجمعية بأغلبية ثلثي الاصوات ، مع مراعاة أحكام المادة ١٧ (٢) •

(هـ) الامتناع عن التصويت لا يعتبر صوتاً •

٥ - (١) لا يجوز للمندوب أن يدلى بصوته الا باسم دولة واحدة مع مراعاة الفقرة الفرعية (ب) .

(ب) على دول الاتحاد المشار اليها في الفقرة ٣ (ب) بصفة أساسية أن تعمل على أن يمثلها وفودها الخاصة في دورات الجمعية ، ومع ذلك فانه يجوز لاحدى الدول أن تمنح وفد دولة أخرى من هذه الدول حق التصويت باسمها اذا لم تتمكن تلك الدولة لاسباب استثنائية من ايفاد وفد خاص يمثلها ، ويشترط أن يقتصر التفويض بالتصويت على دولة واحدة ، ويمنح الحق في هذا التصويت بموجب اتفاق يوقع عليه رئيس الدولة أو الوزير المختص .

٦ - يشترك في اجتماعات الجمعية بصفة مراقبين بين دول الاتحاد غير الاعضاء في الجمعية .

٧ - (١) تجتمع الجمعية مرة واحدة كل ثلاث سنوات في دورة عادية بناء على دعوة المدير العام ، وبخلاف الحالات الاستثنائية خلال نفس الفترة وفي نفس مكان انعقاد الجمعية العامة للمنظمة .

(ب) تجتمع الجمعية في دورة غير عادية بناء على طلب اللجنة التنفيذية أو ربع الدول الاعضاء في الجمعية وذلك بدعوة من المدير العام .

٨ - تقرر الجمعية لائحتها الداخلية .

(مادة ١٤)

١ - للجمعية لجنة تنفيذية .

٢ - (١) تتكون اللجنة التنفيذية من الدول التي انتخبها الجمعية من بين الدول أعضائها وبالإضافة الى ذلك ، فان الدولة التي يقع مقر المنظمة في أراضيها تشغل بحكم وظيفتها مقعدا في اللجنة ، مع مراعاة أحكام المادة ١٦ (ب) .

(ب) يمثل حكومة كل دولة عضو في اللجنة التنفيذية مندوب ويجوز أن يعالونه نواب ومستشارون وخبراء •

(ج) تتحمل حكومة كل دولة نفقات الوفد الذي عينته •

٣ - يتكون عدد الدول أعضاء اللجنة التنفيذية من ربع عدد الدول الاعضاء في الجمعية ولا يؤخذ في الاعتبار عند حساب عدد المقاعد ما يتبقى من ناتج القسمة على أربعة •

٤ - عند انتخاب أعضاء اللجنة التنفيذية ، تأخذ الجمعية في اعتبارها التوزيع الجغرافي المادل ، وحاجة كل الدول الاعضاء في المعاهدات الخاصة ذات الصلة بالاتحاد ، في أن تكون من بين الدول التي تتألف منها اللجنة التنفيذية •

٥ - (١) يظل أعضاء اللجنة التنفيذية في وظائفهم من وقت انتهاء دورة الجمعية التي انتخبوا فيها حتى آخر الدورة العادية التالية للجمعية •

(ب) يجوز إعادة انتخاب أعضاء اللجنة التنفيذية في حدود ثلثي أعضائها كحد أقصى •

(ج) تحدد الجمعية الكيفية التي يتم بها الانتخاب وإعادة الانتخاب عند الاقتضاء لأعضاء اللجنة التنفيذية •

٦ - (٢) مهلم اللجنة التنفيذية •

١ - اعداد مشروع جدول أعمال الجمعية •

٢ - تقديم المقترحات للجمعية فيما يتعلق بمشروع البرنامج وميزانية الثلاث سنوات للاتحاد اللذين يمددها المدير العام •

٣ - اعتماد البرنامج والميزانيات السنوية الخاصة التي يمددها المدير العام في حدود البرنامج وميزانية الثلاث سنوات •

٤ - تقديم تقارير المدير العام الدورية والتقارير السنوية عن
مراجعة الحسابات الى الجمعية مع التعليقات المناسبة .

٥ - اتخاذ كلفة الاجراءات التى تكفل قيام المدير العام بتنفيذ
برنامج الاقتصاد ، طبقا لمقرارات الجمعية ، مع الاخذ بعين الاعتبار
ما يطرأ من ظروف بين الدورتين المعاديتين للجمعية .

٦ - مباشرة كلفة المهام الاخرى التى تسند اليها فى اطار هذه
الاتفاقية .

(ب) البت فى المسائل التى تمهم أيضا الاتحادات الاخرى التى
تديرها المنظمة بعد أخذ علم برأى لجنة تنسيق المنظمة .

٧ - (١) تجتمع اللجنة التنفيذية مرة واحدة كل عام فى دورة
عادية بدعوة من المدير العام ، ومن الافضل أن يكون اجتماعها فى
نفس مكان ووقت انعقاد لجنة تنسيق المنظمة .

(ب) تجتمع اللجنة التنفيذية فى دورة غير عادية بدعوة توجه من
المدير العام سواء كطلبه أم بناء على طلب رئيس اللجنة أو ربع
أعضائها .

٨ - (١) لكل دولة عضو فى اللجنة التنفيذية صوت واحد .
(ب) نصف عدد الدول الاعضاء فى اللجنة التنفيذية يكون النصاب
القانونى للاجتماع .

(ج) تتخذ القرارات بأغلبية الاصوات .

(د) الامتناع عن التصويت لا يعتبر صوتا .

(هـ) لا يجوز أن يمثل مندوب واحد أكثر من دولة واحدة
ولا يجوز له أن يصوت الأباسمها .

٩ - تشترك في اجتماعات اللجنة بصفة مراقبين دول الاتحاد
غير الاعضاء في اللجنة •

١٠ - تقرر اللجنة التنفيذية لائحتها الداخلية •

(مادة ١٥)

١ - (أ) يتكفل بالاعمال الادارية المنوطة بالاتحاد ، المكتب
الدولى الذى يحل محل مكتب الاتحاد المشترك مع مكتب الاتحاد الذى
أنشأته الاتفاقية الدولية لحماية المصنفات الادبية والفنية •

(ب) يقوم المكتب الدولى على وجه الخصوص بسكرتارية الاجهزة
المختلفة للاتحاد •

(ج) يشغل مدير عام المنظمة أعلى وظيفة في الاتحاد ويمثله •

٢ - يتولى المكتب الدولى جمع ونشر المعلومات الخاصة بحماية
الملكية الصناعية وترسل كل دول من دول الاتحاد الى المكتب الدولى
بأسرع وقت ممكن نصوص القوانين الجديدة وكذلك كافة النصوص
الرسمية المتعلقة بحماية الملكية الصناعية • كما تزود المكتب الدولى بكافة
مطبوعات ادارتها المختصة بشئون الملكية الصناعية التى تتصل مباشرة
بحماية الملكية الصناعية والتى يرى المكتب الدولى أنها ذات أهمية بالنسبة
لأعماله •

٣ - ينشر المكتب الدولى مجلة شهرية •

٤ - يزود المكتب الدولى جميع دول الاتحاد بالمعلومات حول
المسائل المتصلة بحماية الملكية الصناعية وذلك بناء على طلبها •

٥ - يجرى المكتب الدولى الدراسات ويؤدى الخدمات التى من
شأنها أن تيسر حماية الملكية الصناعية •

٦ - يشترك المدير العام وكل موظف يعينه ودون أن يكون له حق

في التصويت في جميع اجتماعات الجمعية واللجنة التنفيذية وكل لجان الخبراء ومجموعات العمل • ويقوم المدير العام وأحد الموظفين الذين يعينهم بحكم وظيفته سكرتيراً لهذه الأجهزة •

٧ - (١) يقوم المكتب الدولي بناء على توجيهات الجمعية وبالتعاون مع اللجنة التنفيذية بالأعداد لمؤتمرات مراجعة أحكام الاتفاقية غير المواد من ١٣ الى ١٧ •

(ب) يجوز للمكتب الدولي أن يطلب مشورة المنظمات الدولية الحكومية حول الأعداد لمؤتمرات المراجعة •

(ج) يشترك المدير العام والأشخاص الذين يعينهم في المناقشة في هذه المؤتمرات دون أن يكون لهم الحق في التصويت •

٨ - يقوم المكتب الدولي بتنفيذ كافة المهام الأخرى التي تسند إليه •

(مادة ١٦)

١ - (١) للاتحاد ميزانية •

(ب) تشمل ميزانية الاتحاد على الإيرادات والمصروفات الخاصة بالاتحاد وحصة في المساهمة في ميزانية المصروفات المشتركة للاتحادات ، وكذلك المبلغ المتاح لميزانية مؤتمر المنظمة عند الاقتضاء •

(ج) تعتبر مصروفات مشتركة للاتحادات تلك المصروفات التي لا تخصص فقط للاتحاد ولكن تخصص كذلك لاتحاد أو أكثر من الاتحادات الأخرى التي تدبرها المنظمة وحصة الاتحاد في هذه المصروفات المشتركة تكون متناسبة مع الفائدة التي تعود على الاتحاد من تلك المصروفات •

٢ - توضع ميزانية الاتحاد بحيث تأخذ بعين الاعتبار متطلبات التنسيق مع ميزانيات الاتحادات الأخرى التي تدبرها المنظمة •

٣ - تمويل ميزانية الاتحاد من المصادر الآتية :

(أ) اشتراكات الدول الاعضاء في الاتحاد •

(ب) الرسوم والمبالغ المستحقة نتيجة للخدمات التي يقوم بها المكتب الدولي باسم الاتحاد •

(ج) حصيلة بيع منشورات المكتب الدولي الخاصة بالاتحاد والحقوق المتعلقة بهذه المنشورات •

(د) الهبات والوصايا والمساعدات •

(هـ) الايجارات والفوائد والاياردات الاخرى المختلفة •

٤ - (أ) لتحديد حصة كل دولة في المساهمة في الميزانية توضع كل دولة في درجة وتدفع حصتها السنوية على أساس عدد الوحدات المبينة كمايلي :

| | |
|---------------|----|
| الدرجة الاولى | ٢٥ |
| » الثانية | ٢٠ |
| » الثالثة | ١٥ |
| » الرابعة | ١٠ |
| » الخامسة | ٥ |
| » السادسة | ٣ |
| » السابعة | ١ |

(ب) تعين كل دولة الدرجة التي ترغب أن توضع فيها عند ايداع وثيقة تصديقها أو انضمامها ما لم يكن قد تم ذلك من قبل فإذا اختارت درجة أقل فعليها أن تبلغ ذلك الى الجمعية عند انعقادها في إحدى دوراتها العادية • وهذا التغيير يسرى ابتداء من السنة الميلادية التالية لتلك الدورة •

(ج) حصة الاشتراك السنوى لكل دولة تتكون من مبلغ تتكون نسبته في المبلغ الاجمالى لحصص الاشتراك السنوى في ميزانية الاتحاد لجميع الدول هي نفس النسبة بين عدد الوحدات للدرجة التي تنتمي اليها والعدد الكلى لوحدات الدول مجتمعة •

(د) تستحق حصص الاشتراك في أول يناير من كل سنة •

(هـ) أية دولة تتأخر في دفع اشتراكاتها لا يمكنها أن تمارس حقها في التصويت في أى جهاز من أجهزة الاتحاد تتمتع بعضويته إذا بلغ التأخر عليها من قيمة اشتراكها ما يساوى قيمة اشتراكها بالكامل الرأجب دفعة عن العامين السابقين أو يزيد عنه • ومع ذلك فمثل هذه الدولة يجوز أن يسمح لها بالاستمرار في ممارسة حقها في التصويت داخل الجهاز إذا ما رأى أن التأخير ناشئ عن ظروف استثنائية قهرية •

(و) في حالة عدم اصدار الميزانية قبل بدء السنة المالية الجديدة فانه يعاد العمل بميزانية السنة الماضية وذلك بالكيفية المنصوص عليها في اللائحة المالية •

• - يحدد المدير العام مقدار الرسوم والمبالغ المستحقة مقابل الخدمات التي يقوم بها المكتب الدولى باسم الاتحاد ويقوم بإبلاغها الى الجمعية واللجنة التنفيذية •

٦. - (أ) للاتحاد رأس مال متداول يتكون من دفعة واحدة تدفعها كل دولة من دول الاتحاد وإذا أصبح رأس المال غير كاف تقرر الجمعية زيادته •

(ب) مقدار الدفعة الاصلية لكل دولة في رأس المال المذكور أو المبلغ الخاص بمشاركتها في زيادته يكون بنسبة حصة هذه الدولة عن السنة التي يتكون فيها رأس المال أو الزيادة المقررة •

(ج) مقدار الدفعة وكيفية ايداعها تقررها الجمعية بناء على اقتراح المدير العام وبعد استطلاع رأى لجنة تنسيق المنظمة •

٧ - (أ) ينص اتفاق المقر الذي عقد مع الدولة التي توجد على أرضها المنظمة على أنه اذا أصبح رأس المال المتداول غير كاف فان هذه الدولة تمنح قروضا • ومقدار هذه القروض والشروط التي تمنح بها تكون موضوعا لاتفاقات منفصلة بين الدولة المذكورة والمنظمة في كل حالة على حدة • وطالما استمر التزام هذه الدولة بمنح القروض فلها الحق في شغل مقعد في اللجنة التنفيذية بهكم وظيفتها •

(ب) لكل من الدولة المشار اليها في الفقرة (أ) والمنظمة الحق في الغاء الالتزام بمنح قروض بواسطة اخطار كتابي وميسرى هذا الغاء بعد ثلاث سنوات من انتهاء السنة التي تم في خلالها الاخطار بذلك •

٨ - تتم مراجعة الحسابات بالكيفية المنصوص عليها في اللائحة المالية بواسطة دولة أو أكثر من دول الاتحاد أو بواسطة مراقبين خارجيين تعينهم الجمعية بموافقتهم •

(ملحة ١٧)

١ - يجوز لاية دولة عضو في الجمعية وللجنة التنفيذية وللمدير العام التقدم بمقترحات لتعديل المواد ١٣ و ١٤ و ١٥ و ١٦ وهذه المادة ويتولى المدير العام ارسال هذه المقترحات الى الدول الاعضاء في الجمعية قبل أن تقوم الجمعية بالنظر فيها بسنة شهور على الاقل •

٢ - تختص الجمعية باقرارات تعديل للمواد المشار اليها في الفقرة (١) ويستلزم اقراره أغلبية ثلاثة أرباع الاصوات المطروحة ، ومع ذلك فان أى تعديل للمادة ١٣ ولهذه الفقرة يستلزم أربعة أخماس الاصوات المطروحة •

٣ - يسرى مفعول أى تعديل خاص بالمواد المشار إليها في الفقرة (١) بمد مضى شهر من تسلم المدير العام للاختراعات الكتابية بالموافقة ، والتي تتم طبقا لقواعدها الدستورية الخاصة ، من جانب ثلاثة أرباع الدول التي كانت أعضاء في الجمعية وقت الموافقة على التعديل . وأى تعديل لتلك المواد تتم الموافقة عليه بهذه الكيفية يلزم كل الاعضاء في الجمعية وقت سريان مفعول التعديل أو التي تصبح أعضاء بها في وقت لاحق ، ومع ذلك فأى تعديل يزيد من الالتزامات المالية لدول الاتحاد لا يلزم الا الدول التي أخطرت بموافقتها على التعديل المذكور .

(مادة ١٨)

١ - يعاد النظر في هذه الاتفاقية لادخال التعديلات التي تهدف الى تحقيق التقدم في نظام الاتحاد .

٢ - وتعمد لهذا الغرض في كل دولة من دول الاتحاد على التوالي مؤتمرات بين مندوبى هذه الدول .

٣ - تخضع لاحكام المادة ١٧ تعديلات المواد من ١٣ الى ١٧ .

(مادة ١٩)

من المتفق عليه أن تحتفظ دول الاتحاد بالحق في أن تعقد فيما بينها على حدة معاهدات خاصة بحماية الملكية الصناعية ، بشرط ألا تخالف هذه المعاهدات أحكام هذه الاتفاقية .

(مادة ٢٠)

١ - (١) يجوز لاية دولة من دول الاتحاد اذا كانت قد وقعت على هذه الاتفاقية أن تصدق عليها ، فاذا لم تكن قد وقعت عليها

فلها أن تنضم إليها • وتودع وثائق التصديق والانضمام لدى المدير العام •

(ب) يجوز لاية دولة من دول الاتحاد أن تعلن في وثيقة تصديقها أو انضمامها أن هذا التصديق أو الانضمام لا ينطبق على :

أولاً - المواد من ١ إلى ١٢ أو

ثانياً - المواد من ١٣ إلى ١٧

(ج) لاية دولة من دول الاتحاد تكون قد استثنت من الآثار المترتبة على تصديقها أو انضمامها إحدى مجموعتي المواد المشار إليها في الفقرة الفرعية (ب) أن تعلن في أي وقت لاحق امتداد آثار تصديقها أو انضمامها لتشمل هذه المجموعة من المواد أو يودع هذا الاعلان لدى المدير العام •

٢ - (أ) يسرى مفعول المواد من ١ إلى ١٢ بالنسبة لدول الاتحاد العشر التي تودع وثائق التصديق أو الانضمام قبل غيرها دون أن تصدر الاعلان المسموح به في الفقرة (أ) ، (ب) أولاً بعد ثلاثة أشهر من ايداع الوثيقة العاشرة من وثائق التصديق أو الانضمام •

(ب) يسرى مفعول المواد من ١٣ إلى ١٧ بالنسبة لدول الاتحاد العشر التي تودع وثائق التصديق أو الانضمام قبل غيرها دون أن تصدر الاعلان المسموح به في الفقرة (أ) ، (ب) ثانياً بعد ثلاثة أشهر من ايداع الوثيقة العاشرة من وثائق التصديق أو الانضمام •

(ج) مع مراعاة سريان المفعول المبدئي طبقاً لاحكام الفقرات الفرعية (أ ، ب) لكل من مجموعتي المواد المذكورة في الفقرة (أ ، ب) (أولاً وثانياً) وكذا احكام الفقرة (أ ، ب) ، فان مفعول المواد من ١ إلى ١٧ يسرى بالنسبة لكل دولة من دول الاتحاد غير تلك المذكورة في الفقرة الفرعية (أ ، ب) ، والتي تودع وثيقة تصديق أو انضمام

وكذلك بالنسبة لاي دولة من دول الاتحاد تودع اعلانا طبقا للفقرة (١ ، ج) بعد ثلاثة أشهر من تاريخ الاخطار بهذا الایداع بواسطة المدير العام ومالم تبين الوثيقة أو الاعلان المودعان تاريخا لاحقا عليه . وفي هذه الحالة الأخيرة يسرى مفعول هذه الاتفاقية بالنسبة لهذه الدولة في التاريخ اللاحق المبين بالوثيقة أو الاعلان .

٣ - كل دولة من دول الاتحاد تودع وثيقة تصديق أو انضمام يسرى مفعول المواد من ١٨ الى ٣٠ بالنسبة لهذه الدولة ابتداء من تاريخ سريان مفعول أى من مجموعتى المواد المذكورة في الفقرة (١ ، ب) طبقا للفقرة (١٢) أو (ب أو ج) .

(مادة ٢١)

١ - يجوز لاية دولة خارج الاتحاد الانضمام الى هذه الاتفاقية وبذلك تصبح عضوا في الاتحاد وتودع وثائق الانضمام لدى المدير العام .

٢ - (١) فيما يتعلق بأية دولة خارج الاتحاد تكون قد أودعت وثائق انضمامها قبل شهر أو أكثر من سريان مفعول أحكام هذه الاتفاقية ، فان مفعولها يسرى في التاريخ الذي تسرى فيه الاحكام للمرة الاولى طبقا للمادة ٢٠ (٢) (١) أو (ب) ، وذلك ما لم يبين في وثيقة الانضمام تاريخ لاحق ، بشرط أنه :

أولا : اذا لم تكن المواد من ١ الى ١٢ قد سرى مفعولها في هذا التاريخ ، فان هذه الدولة تلتزم بالمواد من ١ الى ١٢ من صيغة لشبونة طوال الفترة الانتقالية قبل سريان مفعول الاحكام التي تحل محلها .

ثانيا : اذا لم تكن المواد من ١٣ الى ١٧ قد سرى مفعولها في هذا التاريخ ، فان هذه الدولة تلتزم بالمواد ١٣ و ١٤ فقرات (٣) (م ٢٢ - موسوعة مصر ج ٧)

و (٤) و (٥) من صيغة لشبونة طوال الفترة الانتقالية قبل سريان
مفعول الاحكام التي تحل محلها .

وإذا بينت دولة ما في وثيقة انضمامها تاريخا لاحقا فان هذه
الاتفاقية يسرى مفعولها بالنسبة لهذه الدولة في التاريخ الذي بينته
في تلك الوثيقة .

(ب) فيما يتعلق بأية دولة خارج الاتحاد تودع وثيقة انضمام في
تاريخ لاحق على سريان مفعول مجموعة واحدة من مواد هذه الاتفاقية
أو في تاريخ يسبقه بأقل من شهر ، يسرى مفعول هذه الاتفاقية بعد
ثلاثة أشهر من التاريخ الذي تم فيه الاخطار بانضمامها بواسطة المدير
العالم مع مراعاة ما نصت عليه الفقرة الفرعية (١) . وذلك ما لم يبين
في وثيقة الانضمام تاريخ لاحق . وفي هذه الحالة الأخيرة يسرى
مفعول هذه الاتفاقية بالنسبة لهذه الدولة في التاريخ الذي بينته في
تلك الوثيقة .

فيما يتعلق بأية دولة خارج الاتحاد تكون قد أودعت وثيقة
انضمامها بعد تاريخ سريان مفعول هذه الاتفاقية في مجموعها أو قبل
هذا التاريخ بأقل من شهر ، فان مفعول هذه الاتفاقية يسرى بعد
ثلاثة أشهر من التاريخ الذي تم فيه الاخطار بانضمامها بواسطة
المدير العام ، ما لم يبين في وثيقة الانضمام تاريخ لاحق ، وفي هذه
الحالة الأخيرة يسرى مفعول هذه الاتفاقية بالنسبة لهذه الدولة في
التاريخ الذي بينته في تلك الوثيقة .

(مادة ٢٢)

يترتب على التصديق أو الانضمام قبول جميع الشروط والافادة
من جميع المزايا المنصوص عليها في هذه الاتفاقية ، مع مراعاة
الاستثناءات التي أجازتها المواد ٢٠ (١) ب و ٢٨ (٢) .

(مادة ٢٣)

لا يجوز لاية دولة أن تنضم بمد سريان مفعول هذه الاتفاقية في مجموعها أن تنضم الى الصيغ السابقة لهذه الاتفاقية .

(مادة ٢٤)

١ - يجوز لكل دولة أن تقرر في وثيقة تصديقها أو انضمامها أن هذه الاتفاقية تسرى على كل أو جزء من الاقاليم التي تعينها في الاقرار أو الاخطار والتي تتولى مسئولية علاقتها الخارجية ، ولا يجوز للدولة في أى وقت لاحق أن تخطر المدير العام كتابة بذلك .

٢ - يجوز لكل دولة قدمت هذا الاقرار أو قامت بهذا الاخطار أن تخطر المدير العام في أى وقت بايقاف سريان هذه الاتفاقية في كل أو جزء من هذه الاقاليم .

٣ - (أ) كل اقرار يتم بمقتضى الفقرة (١) يبدأ أثره في نفس التاريخ الوارد بوثيقة التصديق أو الانضمام ، وكل اخطار يتم بمقتضى هذه الفقرة يبدأ أثره بعد ثلاثة أشهر من قيام المدير العام ببلاغه .

(ب) كل اخطار يتم بمقتضى الفقرة (٢) يبدأ أثره بعد اثني عشر شهرا من التاريخ الذى تسلم فيه المدير العام هذا الاخطار .

(مادة ٢٥)

١ - تتمتع كل دولة طرف في هذه الاتفاقية وطبقا لدستورها بتخاذ الاجراءات اللازمة التي تكفل تطبيق هذه الاتفاقية .

٢ - بمجرد قيام الدولة بايداع وثيقة تصديقها أو انضمامها يكون لها الحق طبقا لتشريعها الداخلى في تنفيذ أحكام هذه الاتفاقية .

(مادة ٣٦)

١ - يعمل بهذه الاتفاقية لمدة غير محددة .

٢ - يجوز لكل دولة أن تنسحب من هذه الاتفاقية بناء على
خطار يرسل الى المدير العام ، ويعتبر هذا الانسحاب أيضا انسحابا
من جميع الاتفاقيات السابقة ولا ينتج أثره الا بالنسبة للدولة التي قامت
به ، وتظل هذه الاتفاقية سارية ونافذة المفعول بالنسبة لدول الاتحاد
الأخرى .

٣ - يبدأ أثر الانسحاب بعد سنة من اليوم الذي تسلم فيه
المدير العام لخطار الانسحاب .

٤ - لا يجوز لاية دولة أن تمارس حق الانسحاب المنصوص عليه
في هذه المادة قبل مضي سنة من تاريخ عضويتها في الاتحاد .

(مادة ٣٧)

١ - تحل هذه الاتفاقية في العلاقات بين الدول التي تسرى عليها
وفي الحدود التي تطبقها محل اتفاقية باريس المبرمة في ٣٠ مارس
سنة ١٨٨٣ والاتفاقات اللاحقة المحلة لها .

٢ - (١) فيما يتعلق بالدول التي لا تسرى عليها هذه الاتفاقية
أو التي لا تسرى نصوصها الكاملة عليهما والتي تعمل باتفاقية لشبونة
في ٣١ أكتوبر سنة ١٩٥٨ فيستمر العمل بالاتفاقية الأخيرة في مجموعها
بالنسبة لهما وفي الحدود التي لا تحل محلها هذه الاتفاقية بمقتضى
الفقرة (١) .

(ب) وكذلك فيما يتعلق بالدول التي لا تسرى عليها هذه الاتفاقية
ولا أجزاء منها ، أو اتفاقية لشبونة ، فيستمر العمل باتفاقية لندن في

٢ يونيو سنة ١٩٣٤ في مجموعها ، أو في الحدود التي تحل محلها هذه الاتفاقية بمقتضى الفقرة (١) •

(ج) أما فيما يتعلق بالدول التي لا تسرى عليها هذه الاتفاقية ولا أجزاء منها ، أو اتفاقية لشبونة ، أو اتفاقية لندن ، فيستمر العمل باتفاقية لاهاي في ٦ نوفمبر سنة ١٩٢٥ في مجموعها ، أو في الحدود التي تحل محلها هذه الاتفاقية بمقتضى الفقرة (١) •

٣ — الدول الخارجة عن الاتحاد التي تصبح طرفا في هذه الاتفاقية تطبقها فيما يتعلق بكل دولة من دول الاتحاد لا تكون طرفا في هذه الاتفاقية أو التي تكون طرفا فيها وقدمت الاقرار المنصوص عليه في المادة ٢٠ (١) ب (أولا) • وعلى الدول المذكورة أن تقبل أن تتولى كل دولة من دول الاتحاد المشار اليه في علاقاتها معها تطبيق أحكام أحدث اتفاقية تكون طرفا فيها •

(مادة ٢٨)

١ — كل نزاع ينشأ بين دولتين أو أكثر من دول الاتحاد فيما يختص بتصدير أو تطبيق هذه الاتفاقية ولا تتم تسويته عن طريق التفاوض يجوز لأي من الدول المتنازعة رفعه بعريضة الى محكمة العدل الدولية طبقا لاجراءات المحكمة ، ما لم تتفق الدول المتنازعة على طريقة أخرى لتسوية النزاع — وتبلغ الدولة المتنازعة الدعوى التي رفعتها للمحكمة الى المكتب الدولي الذي يبلغها بدوره الى دول الاتحاد الاخرى •

٢ — يجوز لكل دولة عند التوقيع على هذه الاتفاقية أو ايداع وثائق تصديقها أو انضمامها أن تقرر عدم التزامها بأحكام الفقرة (١) وفيما يختص بكل نزاع ينشأ بين مثل هذه الدولة ودولة أخرى من دول الاتحاد لا تسرى أحكام الفقرة (١) •

٣ - يجوز في أى وقت لكل دولة تقديم اقرارا طبقا لاحكام
الفقرة (٢) أن تسحب هذا الاقرار بموجب اخطار يرسل الى
المدير العام .

(مادة ٢٦)

١ - (أ) توقع هذه الاتفاقية من نسخة واحدة باللغة الفرنسية
وتودع لدى حكومة السويد .

(ب) يتولى المدير العام بعد استشارة الحكومات المعنية اعداد
نصوص رسمية باللغات الالمانية ، الانجليزية ، الاسبانية ، الايطالية ،
البرتغالية والروسية وكذا باللغات الاخرى التى يجوز أن تحددها
الجمعية .

(ج) في حالة قيام خلاف على تفسير نصوص متعددة فان النص
الفرنسى هو الذى يحتج به .

٢ - تظل هذه الاتفاقية معروضة للتوقيع باستكماله حتى ١٣
يناير سنة ١٩٦٨ .

٣ - يرسل المدير العام الى حكومة السويد والى جميع دول
الاتحاد نسختين من نص هذه الاتفاقية الموقع عليه ممسدا عليهما
بمطابقتها للاصل كما يرسل الى حكومة أية دولة أخرى بناء على
طلبها .

٤ - يتولى المدير العام تسجيل هذه الاتفاقية لدى سكرتارية
هيئة الامم المتحدة .

٥ - يقوم المدير العام باخطار حكومات جميع دول الاتحاد
بالتوقيعات ، وايداعات وثائق التصديق أو الانضمام وبالاقرارات التى

تتضمنها هذه الوثائق أو التي تتم تطبيقا للفقرة ٢٠ (١) ج ، ويسرى مفعول جميع أحكام هذه الاتفاقية ، وبإخطارات الانسحاب وبالاخطارات التي تتم تطبيقا للمادة ٢٤ .

(مادة ٢٠)

١ - حتى يتسلم أول مدير عام وظيفته ، تعتبر الاشارات في هذه الاتفاقية الى المكتب الدولي للمنظمة أو الى المدير العام موجهة الى مكتب الاتحاد أو الى مديره العام على التوالي .

٢ - يجوز لدول الاتحاد التي لم تنضم الى المواد ١٣ الى ١٧ وخلال خمس سنوات بعد سريان اتفاقية انشاء المنظمة أن تمارس اذا رغبت ، الحقوق المنصوص عليها في المواد من ١٣ الى ١٧ من هذه الاتفاقية كما لو كانت ملتزمة بهذه المواد . وكل دولة ترغب في ممارسة هذه الحقوق عليها أن تودع اخطارا كتابيا بهذا الغرض لدى المدير العام يبدأ اثره من تاريخ تسليمه . وهذه الدول تعتبر أعضاء في الجمعية حتى انتهاء المدة المذكورة .

٣ - الى أن تصبح جميع دول الاتحاد أعضاء في المنظمة يتولى المكتب الدولي للمنظمة أيضا مهام مكتب الاتحاد كما يقوم المدير العام كذلك بمهام مدير مكتب الاتحاد .

٤ - تؤول الحقوق والالتزامات والاموال الخاصة بمكتب الاتحاد الى المكتب الدولي للمنظمة متى أصبحت جميع دول الاتحاد متمتعة بمعضوية المنظمة .

قرار رئيس جمهورية مصر العربية

رقم ١٥٨١ لسنة ١٩٧٤

بشأن الموافقة على انضمام جمهورية مصر العربية الى معاهدة مدريد الخاصة بالتسجيل الدولي للعلامات الموقعة في ١٤ أبريل سنة ١٨٩١ والمعدلة في بروكسل في ١٤ ديسمبر سنة ١٩٠٠ ، وواشنطن في ٢ يونيو سنة ١٩١١ ولاهاي في ٦ نوفمبر سنة ١٩٢٥ ولندن في ٢ يونيو سنة ١٩٣٤ ونيس في ١٥ يونيو سنة ١٩٥٧ واستكهولم في ١٤ يوليو سنة ١٩٦٧ (٢٤١)

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الفقرة الثانية من المادة ١٥١ من الدستور ؛ وعلى موافقة مجلس الشعب ؛

قرر :

مادة وحيدة - الموافقة على انضمام جمهورية مصر العربية الى معاهدة مدريد الخاصة بالتسجيل الدولي للعلامات الموقعة في ١٤ أبريل

-
- (١) الجريدة الرسمية في ٢٧ مارس سنة ١٩٧٥ - العدد ١٣ .
(٢) صدر قرار وزير الخارجية بنشر معاهدة مدريد الخاصة بالتسجيل الدولي للعلامات الموقعة في ١٤ أبريل سنة ١٨٩١ والمعدلة في بروكسل في ١٤ ديسمبر سنة ١٩٠٠ وواشنطن في ٢ يونيو سنة ١٩١١ ولاهاي في ٦ نوفمبر سنة ١٩٢٥ ولندن في ٢ يونيو سنة ١٩٢٤ ونيس في ١٥ يونيو سنة ١٩٥٧ واستكهولم في ١٤ يوليو سنة ١٩٦٧ (الجريدة الرسمية في ٢٧/٣/١٩٧٥ العدد ١٣) ونص على الآتي :

مادة وحيدة - تنشر في الجريدة الرسمية مصادرة مدريد الخاصة بالتسجيل الدولي للعلامات الموقعة في ١٤ أبريل سنة ١٨٩١ والمعدلة في بروكسل في ١٤ ديسمبر سنة ١٩٠٠ وواشنطن في ٢ يونيو سنة ١٩١١ ولاهاي في ٦ نوفمبر سنة ١٩٢٥ ولندن في ٢ يونيو سنة ١٩٢٤ ونيس في ١٥ يونيو سنة ١٩٥٧ واستكهولم في ١٤ يوليو سنة ١٩٦٧ ، ويحل بها اعتباراً من ٦ مارس سنة ١٩٧٥ .

براءات الاختراع والحكمة الصناعية ٦٨١

سنة ١٨٩١ والمحلة في بروكسل في ١٤ ديسمبر سنة ١٩٠٠ وواشنطن
في ٢ يونيو سنة ١٩٣٤ ولاهاي في ٦ نوفمبر سنة ١٩٢٥ ولندن في
٢ يونيو سنة ١٩٣٤ ونيس في ١٥ يونيو سنة ١٩٥٧ واستكهولم في
١٤ يوليو سنة ١٩٦٧ ؛

صدر براءة الجهورية في ١٧ رمضان سنة ١٣٤ (٣ أكتوبر سنة
١٩٧٤) .

معاهدة مصرية للتسجيل الدولي للعلامات

(صيغة مستكولة)

(المادة الاولى)

١ - يشكل من الدول التي تنطبق عليها هذه المعاهدة اتحاد خاص للتسجيل الدولي للعلامات •

٢ - يجوز لرعايا كل من الدول المتعاقدة أن يكتفوا الحماية في جميع الدول الاخرى الاطراف في هذه المعاهدة بالنسبة لعلاماتهم المخصصة للمنتجات أو الخدمات المسجلة في بلدها الاصلى وذلك بايداع تلك العلامات بالمكتب الدولي للملكية الفكرية (المسمى فيما بعد « بالمكتب الدولي ») والمنصوص عليه في اتفاقية انشاء المنظمة العالمية للملكية الفكرية (المسماة فيما بعد « بالمنظمة ») وذلك عن طريق المصلحة المختصة في بلد العلامة الاصلى •

٣ - يعتبر بلداً أصلياً للعلامة :

كل دولة من دول الاتحاد الخاص يكون فيه للمودع منشأة حقيقية وجدية صناعية أو تجارية وفي حالة عدم وجود مثل هذه المنشأة في احدى دول الاتحاد الخاص ، أى دولة من دول الاتحاد الخاص يكون له فيها محل الإقامة •

وفي حالة عدم وجود محل إقامة له في احدى دول الاتحاد الخاص ، الدولة التي يتمتع بجنسيتها اذا كان من رعايا احدى دول الاتحاد الخاص •

(مادة ٢)

يعتبر في حكم رعايا الدول المتعاقدة ، رعايا الدول التي لم تنضم

الى هذه المعاهدة الذين تتوافر فيهم الشروط المنصوص عليها في المادة ٣ من اتفاقية باريس لحماية الملكية الصناعية في أقاليم دول الاتحاد الخاص المكون بمقتضى هذه المعاهدة •

(مادة ٣)

١ - يجب أن يقدم طلب التسجيل الدولي على النموذج المنصوص عليه في اللائحة التنفيذية وتشهد المصلحة المختصة في البلد الاصلى للعلامة على أن بيانات الطلب تطابق البيانات الواردة في سجل البلد الاصلى وكذلك تاريخ طلب التسجيل الدولي •

٢ - يجب على المودع أن يذكر المنتجات أو الخدمات المطلوب من أجلها حماية العلامة وأن يبين أيضا إذا أمكن الفئة أو الفئات المقابلة لها في جدول الفئات المكون بموجب معاهدة نيس الخاصة بالتصنيف الدولي للمنتجات والخدمات لأغراض تسجيل العلامات • فإذا لم يذكر المودع ذلك قام المكتب الدولي بترتيب المنتجات أو الخدمات في الفئات المقابلة لها في التصنيف المذكور • ويتولى المكتب الدولي باشتراك مع المصلحة المحلية مراجعة الفئات التي ذكرها المودع • وفي حالة عدم الاتفاق بينهما يرجع رأي المكتب الدولي •

٣ - على المودع الذي يطلب بلون معين باعتباره مميزا للعلامة :

(١) أن يقرر ذلك صراحة وأن يشفع ايداعه ببيان فيه اللون أو مجموعة الالوان المطلوب بها •

(٢) أن يشفع طلبه بنماذج ملونة من العلامة وترفق هذه النماذج بالاطارات الصادرة من المكتب الدولي وتحدد اللائحة التنفيذية عدد هذه النماذج •

٤ - ويقوم المكتب الدولي فورا بتسجيل العلامات المودعة وفقا

للمادة الاولى • ويحمل التسجيل نفس تاريخ تقديم طلب التسجيل الدولي في البلد الاصلى على أن يتسلم المكتب الدولي الطلب خلال مدة شهرين ابتداء من ذلك التاريخ •

فاذا لم يتسلم المكتب الدولي الطلب خلال المدة قام بقيده في تاريخ وروده اليه وعليه أن يخطر غورا بهذا التسجيل المصالح المعنية وأن ينشر العلامات المسجلة في نشرة دورية يصدرها المكتب الدولي وذلك من واقع البيانات الواردة في طلب التسجيل • أما بالنسبة للعلامات التى تتضمن عنصرا تصويريا أو كتابة خلسة ، فتصدد اللائحة التنفيذية ما اذا كان يجب على المودع تقديم ختم (كليشه) للعلامة •

• — يقصر الاشهار في الدول المتعاقدة عن العلامات المسجلة ، تتلقى كل مصلحة من المكتب الدولي عددا من نسخ النشرة سالفة الذكر دون مقابل ، وعددا آخر منها بثمن مخفض • ويحدد هذان العددان بنسبة عدد الوحدات المنصوص عليها في الفقرة ٤ (٢) من المادة ١٦ من اتفاقية باريس لحماية الملكية الصناعية وبالشروط المقررة في اللائحة التنفيذية • ويعتبر هذا الاشهار كافيا في جميع الدول المتعاقدة ولا يكلف المودع بأى اشهار آخر •

(مادة ٣ «مكررة ٢»)

١ — يجوز لكل دولة من الدول المتعاقدة في أى وقت أن تخطر كتابة مدير عام المنظمة (المسمى فيما بعد « المدير العام ») بأن الحماية المترتبة على التسجيل الدولي لا تسرى في أراضيها الا اذا طلب صاحب العلامة ذلك صراحة •

٢ — لا يسرى مفعول هذا الاخطار الا بعد ستة أشهر من تاريخ تبليغه بواسطة المدير العام الى الدول الاخرى المتعاقدة •

(مادة ٢ «مكررة ٢»)

١. - طلب امتداد الحماية الناتجة عن التسجيل الدولي في دولة من الدول التي استعملت الحق الممنوح بمقتضى المادة ٣ (مكررة ٣) يجب الناشئ به عن الطلب المشار اليه في المادة ٣ فقرة (١) .

٢. - في حالة طلب امتداد اقليمي بعد التسجيل الدولى يتقدم هذا الطلب عن طريق المصلحة المختصة في البلد الاصلى على النموذج المنصوص عليه في اللائحة التنفيذية ويقوم المكتب بتسجيله في الحال وتبليغه دون تأخير الى المصلحة أو المصالح المعنية وينشر مثل هذا الطلب في النشرة الدورية التي يصدرها المكتب الدولي ، وينتج الامتداد الاقليمي آثاره من تاريخ قيده في السجل الدولي وينتهى مفعوله بانتهاء مدة انتسجيل الدولي للعلامة التي يتناولها .

(مادة ٤)

١. - تتمتع العلامة بالحماية في كل من الدول المتعاقدة المعنية كما لو كانت أودعت فيها مباشرة ، وذلك ابتداء من تاريخ تسجيلها لدى المكتب الدولي طبقا لاحكام المادتين ٣ ، ٣ (مكررة ٣) ولا تقتيد الدول المتعاقدة بجدول فئات المنتجات أو الخدمات المشار اليه في المادة ٣ فيما يتعلق بتحديد مدى حماية العلامة .

٢. - تتمتع كل علامة مسجلة دوليا بحق الاسبقية المقرر في المادة ٤ من اتفاقية باريس الخاصة بحماية الملكية الصناعية دون حاجة للقيام بالاجراءات الواردة في البند « د » من المادة المذكورة .

(المادة «مكررة ٢ ٢»)

١. - اذا أودعت العلامة في دولة أو أكثر من الدول المتعاقدة ثم سجلت بعد ذلك في المكتب الدولي باسم صاحبها نفسه أو من آلت اليه

حقوقه فيحل التسجيل الدولي محل التسجيلات المحلية السابقة دون
الاخلال بالحقوق المكتسبة لهذه التسجيلات .

٢ - يجب على المصالح المحلية بناء على طلب يقدم إليها أن
تدون التسجيل الدولي في سجلاتها .

(مادة ٥)

١ - يجوز للمصالح التي يخطرها المكتب الدولي بتسجيل العلامة
أو بطلب امتداد الحماية المقدم طبقاً للمادة ٣ (مكررة ٣) أن تقرّر
عدم منح الحماية لهذه العلامة في اقليمها إذا كان تشريعها يسمح لها
بذلك . ولا يجوز هذا الرفض الا في الأحوال التي قد تنطبق على
العلامة المقدمة للتسجيل المحلي والمقررة في اتفاقية باريس الخاصة بحماية
الملكية الصناعية . ومع ذلك لا يجوز رفض الحماية ولو جزئياً لمجرد
أن التشريع المحلي لا يسمح بالتسجيل الا بالنسبة لعدد محدد من
الفئات أو عدد محدد من المنتجات أو الخدمات .

٢ - على المصالح التي ترغب في مباشرة هذا الحق أن تخطر المكتب
الدولي بالرفض مع بيان جميع الاسباب خلال المهلة المنصوص عليها
في قانونها المحلي وقبل انقضاء سنة على الاكثر من تاريخ التسجيل الدولي
للعلمة أو من تاريخ طلب امتداد الحماية المقدم طبقاً للمادة ٣
(مكررة ٣) .

٣ - يرسل المكتب الدولي فوراً نسخة من قرار الرفض المطع
اليه على هذا النحو الى المصلحة المختصة في البلد الاصل للعلامة
والى مالك العلامة أو وكيله اذا كانت المصلحة قد أخطرت المكتب الدولي
باسمها . ويكون لصاحب الشأن نفس طرق التظلم كما لو كان أودع
شخصياً العلامة مباشرة في الدولة التي رفضت فيها الحماية .

٤ - يجب على المكتب الدولي موافاة أصحاب الشأن بأسباب رفض
تسجيل العلامة اذا طلبوا منه ذلك .

٥ - المصالح التي لم ترسل الى المكتب الدولي أى قرار بالرفض المؤقت أو بالرفض النهائي بشأن تسجيل العلامة أو بخصوص طلب امتداد الحماية خلال مدة السنة المشار اليها تنقذ الحق المنصوص عليه في الفقرة الاولى من هذه المادة بالنسبة للعلامة المعينة .

٦ - لا يجوز للسلطات المختصة ابطال تسجيل العلامة الدولية دون تمكن صاحب العلامة من اتخاذ تدابير الدفاع عن حقوقه في الوقت المناسب ويبلغ البطلان الى المكتب الدولي .

(مادة ٥ «مكررة ٢»)

تعفى من كل تصديق أو اعتماد غير اعتماد المصلحة التابعة للبلد الاصلى للعلامة الاوراق المثبتة لشرعية استخدام بعض عناصر العلامة كالرموز الدالة على شعار والرسوم والرموز والنياشين والالقاب والاسماء التجارية أو أسماء أشخاص غير المودع أو غير ذلك من البيانات المماثلة التي قد تطلبها مصالح الدول المتعاقدة .

(مادة ٥ «مكررة ٣»)

١ - يسلم المكتب الدولي صورة من البيانات المدونة في السجل عن علامة معينة لكل من يطلب منه ذلك مقابل لدفع الرسوم المقررة في الملائحة التنفيذية .

٢ - يجوز للمكتب أيضا البحث عن الاسبقية بين العلامات الدولية مقابل أجر .

٣ - تعفى من كل تصديق مستخرجات السجل الدولي التي تطلب لتتبعها في احدى الدول المتعاقدة .

(مادة ٦)

١ - يكون تسجيل العلامة في المكتب الدولي لمدة عشرين سنة مع امكان تجديده بالشروط الواردة في المادة ٧ .

٢ - عند انتهاء مدة خمس سنوات ابتداء من تاريخ التسجيل الدولي يصبح هذا التسجيل مستقلا عن العلامة المحلية السابق تسجيلها في البلد الاصلى وذلك مع مراعاة الاحكام التالية •

٣ - لا يجوز التمسك جزئيا أو كليا بالحماية المترتبة على التسجيل الدولي سواء نقلت ملكيتها أو لم تنقل اذا حدث خلال مدة السنوات الخمس التالية لتاريخ التسجيل الدولي أن أصبحت العلامة المحلية السابق تسجيلها في البلد الاصلى وفقا لاحكام المادة الاولى ، لا تتمتع جزئيا أو كليا بالحماية القانونية في بلدها الاصلى وكذلك الحال اذا انتهت الحماية القانونية فيما بعد نتيجة لدعوى رفعت قبل انتهاء مدة خمس سنوات •

٤ - في حالة الشطب بناء على رغبة صاحب الشأن أو اداريا ، تطلب مصلحة البلد الاصلى من المكتب الدولي شطب العلامة ويقوم المكتب بشطبها كما تقوم هذه المصلحة في حالة رفع دعوى قضائية بناء على طلب المدعى أو من تلقاء نفسها بموافاة المكتب الدولي بصورة من عريضة الدعوى أو من أية وثيقة أخرى تثبت إقامة الدعوى وكذلك بصورة من الحكم النهائى ويؤشر المكتب الدولي بذلك في السجل الدولي •

(مادة ٧)

١ - يجوز دائما تجديد التسجيل لمدة عشرين سنة ابتداء من تاريخ انتهاء المدة السابقة وذلك بمجرد دفع الرسم الاساسى وعند الاقتضاء الرسوم الاضافية والرسوم التكميلية المنصوص عليها في الفقرة الثانية من المادة الثامنة •

٢ - لا يجوز أن يشتمل التجديد أى تحيل بالنسبة للتسجيل السابق في آخر صورة له •

٣ - يجب أن يكون بيان فئات التسجيل لأول تجديد طبقا لاحكام عقد نيس الموقع في ١٥ يونيو ١٩٥٧ أو هذا العقد الحالي من بين الفئات الواردة في التصنيف الدولي •

٤ - يرسل المكتب الدولي الى كل من مالك العلامة ووكيله قبل انتهاء مدة الحماية بستة أشهر تنبئها شبه رسمى يذكرهما فيه بتاريخ انتهاء مدة الحماية بالضبط •

٥ - تمنح مهلة اضافية قدرها ستة شهور لتجديد التسجيل الدولي ، وذلك مقابل دفع رسم اضافى تحدده اللائحة التنفيذية •

(مادة ٨)

١ - يجوز للمصلحة التابعة للبلد الاصلى أن تقرر وتحصل لصالحها رسما محليا وأن تطالب به صاحب العلامة المطلوب تسجيلها دوليا أو تجديد تسجيلها •

٢ - يخفض تسجيل العلامة لدى المكتب الدولي لرسم دولى يسدد مقدما ويتضمن ما يلى :
(أ) رسم أساسى •

(ب) رسم اضافى عن كل فئة من التصنيف الدولى بعد الثالثة المدرجة فيها المنتجات أو الخدمات التى تتناولها العلامة •

(ج) رسم تكملى بالنسبة لكل طلب يقدم لامتداد الحماية وفقا للمادة ٣ (مكررة ٣) •

٣ - ومع ذلك يجوز سداد الرسم الاضافى المبين فى الفقرة (٢) ب فى موعد تحدده اللائحة التنفيذية ودون أن يؤدى ذلك الى المساس (م ٤٤ - موسوعة مصر ج ٧)

بتاريخ التسجيل ، إذا كان المكتب الدولي قد حدد أو عارض في عدد فئات المنتجات أو الخدمات وفي حالة عدم دفع الرسم الإضافي في الموعود المشار إليه أو عدم قيام صاحب التسجيل باختصار قائمة المنتجات أو الخدمات بالقدر الضروري اعتبر طلب التسجيل الدولي متنازلا عنه .

٤ - توزع الحصيلة السنوية لاختلاف إيرادات التسجيل الدولي ، عدا الإيرادات المنصوص عليها في الفقرة ٢ (ب) و (ج) بالتساوي بين الدول الاعضاء في هذا الاتفاق بواسطة المكتب الدولي بعد خصم المصاريف والنفقات اللازمة لتنفيذ هذا الاتفاق ، فإذا وجدت عند بدء العمل بهذا الاتفاق دولة لم تكن قد صدقت عليه أو انضمت إليه بعد ، فيكون لها الحق عندئذ وحتى تاريخ سريان مفعول تصديقها أو انضمامها ، في حصة من فائض الإيرادات تحسب على أساس الاتفاق السابق الذي كان نافذا بالنسبة لها .

٥ - المبالغ الناتجة عن الرسوم الإضافية المشار إليها في الفقرة (٢) (ب) توزع في نهاية كل سنة على الدول الاعضاء في هذا الاتفاق أو في اتفاق نيس الموقع في ١٥ يونيو ١٩٥٧ بنفسجة عدد العلامات التي طلبت حمايتها في كل منها خلال السنة المنتهية ، غير أنه بالنسبة للدول التي تتبع نظام الفحص السابق فإن عدد العلامات المطلوب حمايتها في كل منها يضرب في معامل معين تصدده اللائحة التنفيذية .

فإذا كانت دولة ما وقت سريان مفعول هذا الاتفاق لم تصدق عليه أو تتضمن إليه بعد ، فيكون لها عندئذ الحق وحتى تاريخ سريان مفعول تصديقها أو انضمامها في حصة من المبالغ تحسب على أساس اتفاق نيس .

٦ - المبالغ الناتجة عن الرسوم التكميلية المشار إليها في الفقرة (٢) (ج) توزع طبقا للقواعد المنصوص عليها في الفقرة (٥) بين الدول التي استعملت الحق المقرر في المادة ٣ (مكررة ٢) فإذا وجدت دولة

ما لم تصدق على أو تتضمن الى الاتفاق الحالي وقت سريان مفعوله ،
فيكون لها الحق حتى تاريخ سريان مفعول تصديقها أو انضمامها في حصة
في المبالغ تحسب على أساس اتفاق نيس .

(مادة ٨ « مكرر ٢ »)

يجوز لصاحب التسجيل الدولي أن يتنازل في أى وقت عن الحماية
في دولة واحدة أو أكثر من الدول المتعاقدة وذلك بإقرار يقدمه الى المصلحة
التابعة لبلده لتبلغه الى المكتب الدولي الذي يبلغه الى الدول التي يهمها
هذا التنازل ، ولا يخضع هذا الاقرار لاية رسوم .

(مادة ٩)

١ - تخطر أيضا المصلحة التابعة لبلد صاحب التسجيل المكتب
الدولي بجميع حالات الالغاء والشطب والتنازل ونقل الملكية والتعديلات
الآخرى التي تطرأ على تسجيل العلامة في السجل المحلي اذا كان من شأن
مثل هذه التعديلات أن تؤثر أيضا في التسجيل الدولي .

٢ - يدون المكتب الدولي هذه التعديلات في السجل الدولي ويخطر
بها بدوره مصالح الدول المتعاقدة وينشرها في جريدته .

٣ - تتخذ هذه الاجراءات ذاتها اذا طلب صاحب التسجيل الدولي
اختصار قائمة المنتجات أو الخدمات التي يتناولها هذا التسجيل .

٤ - يجوز اخضاع هذه العمليات لرسم تحدده اللائحة التنفيذية .
٥ - لا يجوز اضافة منتجات أو خدمات جديدة الى القائمة الا عن
طريق ايداع جديد يتم وفقا لاجكام المادة ٣ .

٦ - يعتبر في حكم الاضافة احلال منتجات أو خدمات محل
أخرى .

(مادة ٦ « مكررة ٢ »)

١ - إذا نقلت ملكية علامة مسجلة في السجل الدولي الى شخص مقرر في احدى الدول المتعاقدة غير الدولة التابع لها صاحب التسجيل الدولي ، تقوم المصلحة التي يتبعها هذا الاخير بلخطار المكتب الدولي بذلك ، ثم يقوم المكتب الدولي بتسجيل نقل الملكية ويخطر به المصالح الاخرى وينشره في جريدته •

وإذا كان نقل الملكية قد حصل قبل انقضاء مدة خمس سنوات من تاريخ التسجيل الدولي فان المكتب الدولي يطلب موافقة المصلحة التابعة لبلد صاحب الحق الجديد كما ينشر ان أمكن تاريخ ورقم تسجيل العلامة في البلد التابع له صاحب الحق الجديد •

٢ - لا يجوز تسجيل نقل ملكية العلامة المسجلة في السجل الدولي لصالح شخص ليس له الحق في ايداع علامة دولية •

٣ - إذا لم يتسن قيد نقل ملكية العلامة في السجل الدولي اما لعدم موافقة البلد التابع له صاحب الحق الجديد أو لانه تم لصالح شخص ليس له الحق في طلب التسجيل الدولي كان للمصلحة التابعة لبلد صاحب الحق السابق أن تطلب الى المكتب الدولي شطب العلامة من سجله •

(مادة ٦ « مكررة ٣ »)

١ - في حالة تسلم المكتب الدولي اخطارا بنقل ملكية العلامة الدولية عن بعض المنتجات أو الخدمات فقط المسجلة عنها العلامة فانه يكون ذلك في سجله • ويكون لكل دولة من الدول المتعاقدة الحق في عدم الموافقة على صحة نقل الملكية اذا كانت المنتجات أو الخدمات الداخلة في الجزء المنقولة ملكيته مشابهة للمنتجات أو الخدمات التي تظل العلامة مسجلة عنها لصالح المالك السابق •

٢ - يسجل أيضا المكتب الدولي نقل ملكية العلامة الدولية بالنسبة لدولة واحدة أو أكثر من الدول المتعاقدة .

٣ - وفي الحالات السابقة اذا تغير البلد التابع له صاحب الحق في التسجيل الدولي وجب على المصلحة التابع لها صاحب الحق الجديد أن تعطى موافقتها طبقا للمادة ٩ (مكررة ٢) اذا كانت العلامة الدولية قد نقلت ملكيتها قبل انقضاء خمس سنوات على التسجيل الدولي .

٤ - لا تسرى أحكام الفقرات السابقة الا مع مراعاة أحكام المادة ٦ (مكررة ٤) من اتفاقية باريس الخاصة بحماية الملكية الصناعية .

(مادة ٩ مكررة ٤)

١ - اذا اتلفت عدة دول من دول الاتحاد الخاص على توحيد تشريعاتها الوطنية فيما يتعلق بالعلامات جاز لها لخطار المدير العام بمبا يلي :

(أ) حلول ادارة مشتركة محل الادارة الوطنية لكل منها .

(ب) وأن أقاليم هذه الدول تعتبر في مجموعها كبلد واحد بالنسبة لتطبيق كل أو بعض أحكام هذه المعاهدة السابقة على هذه المادة .

٢ - لا يسرى مفعول هذا الاخطار الا بعد ستة أشهر من تاريخ تبليغه بواسطة المدير العام الى الدول الاخرى المتعاقدة .

(مادة ١٠)

١ - (أ) للاتحاد الخاص جمعية تتألف من الدول التي صدقت على هذه المعاهدة أو انضمت اليها .

(ب) يمثل حكومة كل دولة مندوب ، ويمكنه أن يستعين بنواب ومستشارين وخبراء .

(ج) نفقات كل وفد تحصلها الحكومة التي عينته ماعدا مصروفات السفر وبدلات الإقامة لندوب واحد عن كل دولة عضو فتكون على نفقة الاتحاد الخاص .

٢ - (١) تقوم الجمعية بالآتي :

(١) تبحث كافة المسائل المتعلقة بتطبيق هذه المعاهدة وبالمحافظة على الاتحاد الخاص وأطراف تقدمه .

(٢) اعطاء المكتب الدولي التوجيهات الخاصة بأعداد مؤتمرات المراجعة ، مع الاخذ بعين الاعتبار ملاحظات دول الاتحاد الخاص التي لم تصدق على هذه المعاهدة أو تنضم اليها .

(٣) تعدل اللائحة التنفيذية وتحدد مقدار الرسوم المذكورة في المادة ٨ (٢) والرسوم الأخرى المتعلقة بالتسجيل الدولي .

(٤) تفحص وتعتمد تقارير وأنشطة المدير العام المتعلقة بالاتحاد الخاص وتمطيه كافة التوجيهات الملائمة في المسائل التي تدخل في اختصاص الاتحاد الخاص .

(٥) تضع البرنامج وتقرر ميزانية الثلاث سنوات للاتحاد الخاص وتعتمد حساباته الختامية .

(٦) تقرر اللائحة المالية للاتحاد الخاص .

(٧) تشكل لجان الخبراء ومجموعات العمل التي ترى أنها لازمة لتحقيق أهداف الاتحاد الخاص .

(٨) تقرر أي الدول غير الاعضاء في الاتحاد الخاص وأي المنظمات الدولية الحكومية والدولية غير الحكومية التي يمكن قبولها للاشتراك في اجتماعاتها بصفة مراقبين .

(٩) تقرر تعديلات المواد من ١٠ الى ١٣ .

(١٠) تقوم بأى عمل آخر تراه مناسباً لتحقيق أهداف الاتحاد الخاص .

(١١) تؤدي كلفة المهام الأخرى التي تتضمنها هذه المعاهدة .

٢ - (ب) بشأن المسائل التي تهم أيضاً اتحادات أخرى تديرها المنظمة تبت الجمعية في أمرها بعد أخذ علم برأى لجنة تنسيق المنظمة .

٣ - (أ) لكل دولة عضو في الجمعية صوت واحد .

(ب) يتكون النصاب القانوني للاجتماع من نصف عدد الدول الأعضاء في الجمعية .

(ب) يتكون النصاب القانوني للاجتماع من نصف عدد الدول المثلة في إحدى الدورات أقل من نصف عدد الدول الأعضاء في الجمعية أو يزيد عليه ، فللجمعية أن تتخذ القرارات ، ومع ذلك فقراراتها باستثناء تلك المتعلقة بإجراءاتها لا تصبح قابلة للتنفيذ إلا بعد استيفاء الشروط الواردة فيما بعد فيرسل المكتب الدولي تلك القرارات الى الدول الأعضاء في الجمعية التي لم تمثل ويدعوها الى الادلاء بكتابة بصوتها أو بامتناعها وذلك في خلال مدة ثلاثة أشهر تحسب من تاريخ هذا الارسال فإذا كان عند نهاية هذه المدة عدد الدول التي أدلت بصوتها أو امتناعها تساوى على الأقل عدد الدول الذي كان مطلوباً لاستكمال النصاب القانوني في اجتماع تلك الدورة ، فإن القرارات تصبح قابلة للتنفيذ ، ويشترط في نفس الوقت ضرورة الحصول على الأغلبية المطلوبة .

(د) مع مراعاة أحكام المادة ١٣ (٢) تتخذ قرارات الجمعية بأغلبية ثلثي الاصوات .

(هـ) لا يعتبر الامتناع عن التصويت صوتاً .

(و) لا يجوز للمندوب أن يمثل الا دولة واحدة ولا يجوز له أن يدلى الا بصوت باسمها •

(ز) تشترك دول الاتحاد الخاص التي ليست أعضاء في الجمعية في اجتماعاتها بصفة مراقبين •

٤ - (أ) تجتمع الجمعية مرة واحدة كل ثلاث سنوات في دورة عادية بناء على دعوة من المدير العام ، وبخلاف الحالات الاستثنائية خلال نفس الفترة وفي نفس المكان مع الجمعية العمومية للمنظمة •

(ب) تجتمع الجمعية في دورة غير عادية بدعوة موجهة من المدير العام بناء على طلب ربع الدول الاعضاء في الجمعية •

(ج) جدول أعمال كل دورة يحدده المدير العام •

٥ - تقرر الجمعية لائحتها الداخلية •

(مادة ١١)

١ - (أ) الاعمال المتعلقة بالتسجيل الدولي للعلامات وكذلك الاعمال الادارية الأخرى المسندة الى الاتحاد الخاص يتكفل بها المكتب الدولي •

(ب) وبوجه خاص ، يقوم المكتب الدولي بالاعداد للاجتماعات ويتكفل بسكرتارية الجمعية ولجان الخبراء ومجموعات العمل التي قد تؤلفها •

(ج) يشغل المدير العام أعلى وظيفة في الاتحاد الخاص ويمثله •

٢ - يشترك المدير العام وأى موظف يعينه في كل اجتماعات الجمعية وكل لجنة خبراء أو مجموعة عمل قد تؤلفها ، دون حق في التصويت • ويشغل المدير العام أو أى موظف يعينه وظيفة السكرتير لهذه الاجهزة •

٣ - (١) يعد المكتب الدولي بناء على توجيهات الجمعية مؤتمرات مراجعة أحكام المعاهدة عدا المواد من ١٠ الى ١٣ •

(ب) يمكن للمكتب الدولي أن يستشير منظمات دولية حكومية أو دولية غير حكومية حول الاعداد لمؤتمرات المراجعة •

(ج) يشترك المدير العام والاشخاص الذين يمينهم في المناقشات التي تدور في هذه المؤتمرات دون جق في التصويت •

٤ - يقوم المكتب الدولي بتنفيذ كافة المهام الاخرى التي تسند اليه •

(مادة ١٢)

١ - (١) للاتحاد الخاص ميزانية •

(ب) تشمل ميزانية الاتحاد الخاص على الايرادات والمصروفات الخاصة بالاتحاد الخاص وحصته في المساهمة في ميزانية المصروفات المشتركة للاتحادات وكذلك عند الاقتضاء المبلغ المتاح لميزانية مؤتمر المنظمة •

(ج) تعتبر مصروفات مشتركة للاتحادات المصروفات التي لا تخصص فقط للاتحاد الخاص ولكن تخصص كذلك لاتحاد أو أكثر من الاتحادات التي تديرها المنظمة • وحصة الاتحاد الخاص في هذه المصروفات المشتركة تكون متناسبة مع الفائدة التي سوف تعود عليه من انفاقها •

٢ - توضع ميزانية الاتحاد الخاص آخذة بعين الاعتبار متطلبات التنسيق مع ميزانيات الاتحادات الاخرى التي تديرها المنظمة •

٣ - تمول ميزانية الاتحاد الخاص من المصادر الآتية :

(١) الرسوم وغيرها الخاصة بالتسجيل الدولي والرسوم والمبالغ

المستحقة نتيجة للخدمات الأخرى التي يقوم بها المكتب الدولي باسم الاتحاد الخاص .

(ب) حصيلة بيع منشورات المكتب الدولي الخاصة بالاتحاد الخاص والحقوق المتعلقة بهذه المنشورات .

(ج) الهبات والوصايا والمساعدات .

٤ - (أ) تحدد الجمعية بناء على اقتراح المدير العام مقدار الرسوم المذكورة في المادة ٨ (٢) والرسوم الأخرى المتعلقة بالتسجيل الدولي .

(ب) تحدد هذه المبالغ بحيث تسمح إيرادات الاتحاد الخاص من الرسوم غير الرسوم الإضافية والرسوم التكميلية المنصوص عليها في المادة ٨ (٢) (ب) و (ج) ، وتسمح الرسوم والموارد الأخرى للإيرادات بتغطية مصروفات المكتب الدولي فيما يخص الاتحاد الخاص .

(ج) في حالة عدم اعتماد الميزانية قبل بدء السنة المالية الجديدة تجدد ميزانية السنة السابقة بالكيفية المنصوص عليها في الملائحة المالية .

٥ - مع مراعاة أحكام الفقرة ٤ (أ) يحدد المدير العام مقدار الرسوم والمبالغ المستحقة مقابل الخدمات الأخرى التي يؤديها المكتب الدولي باسم الاتحاد الخاص ، ويعرضها في تقرير على الجمعية .

٦ - (أ) للاتحاد الخاص رأس مال متداول يتكون من دفعة واحدة تدفعها كل دولة من دول الاتحاد الخاص . وإذا أصبح رأس المال غير كاف فتقرر الجمعية زيادته .

(ب) مقدار الدفعة الأصلية لكل دولة في رأس المال المذكور أو المبلغ الخاص بمشاركتها في زيادته يكون بنسبة مساهمة هذه الدولة

كمضو في اتحاد باريس لحماية الملكية الصناعية في ميزانية هذا الاتحاد عن السنة التي يتكون فيها رأس المال أو تقرر فيها الزيادة •

(ج) مقدار الدفعة وكيفية ايداعها تقررهما الجمعية بناء على اقتراح المدير العام وبعد استطلاع رأى لجنة تنسيق المنظمة •

(د) مادات الجمعية تجيز أن يستخدم رأس المال الاحتياطي للاتحاد والخاص كرأس مال متداول ، فيمكن أن ترجىء الجمعية سريان أحكام الفقرات الفرعية (أ) و (ب) و (ج) •

٧ - (أ) ينص اتفاق المقر المعقود مع الدولة التي توجد على أرضها المنظمة على أنه اذا أصبح رأس المال المتداول غير كاف فان هذه الدولة تمنح قروضاً ومقدار هذه القروض والمشروعات التي تمنح بها تكون موضوعاً لاتفاقات منفصلة بين الدولة المذكورة والمنظمة في كل مسألة على حدة •

(ب) لكل من الدولة المذكورة في الفقرة الفرعية (أ) والمنظمة الحق في الغاء الالتزام بمنح قروض بواسطة اخطار كتابي ويسرى هذا الانباء بعد ثلاث سنوات من انتهاء السنة التي تم خلالها الاخطار به •

٨ - تتم مراجعة الحسابات بالكيفية المنصوص عليها في اللائحة المالية بواسطة دولة أو أكثر من دول الاتحاد الخاص أو بواسطة مراقبين خارجيين تعينهم الجمعية بموافقتهم •

(مادة ١٢)

١ - يجوز لاية دولة في الجمعية والمدير العام التقدم بمقترحات تعديل المواد ١٠ و ١١ و ١٢ وهذه المادة • ويتولى المدير العام ارسال هذه المقترحات الى الدول الاعضاء في الجمعية قبل أن تقوم الجمعية بالنظر فيها بسنة أشهر على الأقل •

٢ - أى تعديل للمواد المشار إليها في الفقرة (١) توافق عليه الجمعية وتتطلب الموافقة عليه أغلبية ثلاث أرباع الاصوات المطروحة ومع ذلك فإن أى تعديل للمادة ١٠ ولهذه الفقرة يتطلب أربعة أخماس الاصوات المطروحة .

٣ - أى تعديل للمواد المشار إليها في الفقرة (١) يسرى مفعوله بعد شهر من تسلم المدير العام للاخطرات الكتابية بالموافقة ، والتي تتم طبقا لقواعدها الدستورية الخاصة ، من جانب ثلاثة أرباع الدول التي كانت أعضاء في الجمعية وقت الموافقة على التعديل وأى تعديل لتلك المواد تتم الموافقة عليه على هذه الصورة يلزم كل الدول الاعضاء في الجمعية وقت سريان مفعول التعديل أو التي تصبح أعضاء بها في وقت لاحق .

(مادة ١٢)

١ - يمكن لاية دولة من دول الاتحاد الخاص تكون قد وقعت هذه المعاهدة أن تصدق عليها ، فإذا لم تكن قد وقعتها فيمكنها أن تنضم اليها .

٢ - (١) يمكن لاية دولة خارج الاتحاد الخاص تكون عضوا في اتفاقية باريس لحماية الملكية الصناعية أن تنضم الى هذه المعاهدة لتصبح بذلك عضوا في الاتحاد الخاص .

(ب) بمجرد إبلاغ المكتب الدولي بانضمام دولة كذلك الى هذه المعاهدة فإنه يرسل الى المصلحة التابعة لهذه الدولة ونفسا للمادة الثالثة اخطارا شاملا للعلامات التي تتمتع وحقت بالحماية الدولية .

(ج) يكمل هذا الاخطار في حد ذاته للعلامات سالفة الذكر حق الاستفادة بالاحكام السابقة في اراضى الدولة المذكورة ويبدأ سريان مدة السنة التي يجوز للمصلحة المعنية أن تقدم خلالها القرار المنصوص عليه في المادة . .

(د) ومع ذلك يجوز لكل دولة أن تعلن عند انضمامها الى هذه المعاهدة أن تطبيقها مقصور على العلامات التي تسجل ابتداء من اليوم الذي يصبح فيه هذا الانضمام سارى المفعول فيما عدا العلامات الحولية التي سبق أن سجلت تسجيلا محليا متطابقا لا يزال معمولاً به والتي يعترف بها فوراً بناء على طلب أصحاب الشأن .

(هـ) ويعنى هذا الاعلان المكتب الدولى من الاخطار الشامل سالف الذكر ، ويكتفى بالاخطار عن العلامات التي تقدم عنها للمكتب فى مدة سنة ابتداء من انضمام الدولة الجديدة لطلبات للافادة من الاستثناء الوارد فى الفقرة الفرعية (هـ) مع بيان الايضاحات اللازمة .

(و) لا يرسل المكتب الدولى الاخطار الشامل الى الدول التي تعلن عند انضمامها الى هذه المعاهدة استعمال الحق المنصوص عليه فى المادة ٣ (مكررة ٢) كما يجوز لهذه الدول أن تعلن فى نفس الوقت أن يكون تطبيق هذه المعاهدة مقصوراً على العلامات التي تسجل ابتداء من اليوم الذي يصبح فيه انضمامها سارى المفعول ، دون أن يؤدي هذا الاقتصار الى المساس بالعلامات الدولية التي سبق أن سجلت فى هذه الدول تسجيلاً محلياً متطابقاً كما يتيح النصفة لطلبات امتداد الحماية التي تقدم ويخطر بها وفقاً لاحكام المادة ٣ (مكررة ٣) والمادة ٨ فقرة (٢) (جـ) .

(ز) تحل التسجيلات الخاصة بالعلامات التي أخطر عنها باحدى الطرق المقررة فى هذه المادة محل التسجيلات التي تمت مباشرة فى الدولة المتعاقدة الجديدة قبل التاريخ الفعلى لانضمامها .

٣ - تودع مستندات التصديق والانضمام لدى المدير العام .

٤ - (ا) بالنسبة للدول الخمس التي أودعت أولاً مستندات التصديق أو الانضمام ، يسرى مفعول هذه المعاهدة بعد ثلاثة أشهر من ايداع الوثيقة الخامسة منها .

٧٠٢ برامات الاغتراف والملكية الصناعية

(ب) بالنسبة لاية دولة أخرى ، يسرى مفعول هذه المعاهدة بعد ثلاثة أشهر من تاريخ الاخطار بتصديقها أو انضمامها بواسطة المدير العام ، ما لم يبين تاريخ لاحق في وثيقة التصديق أو الانضمام .
وفي الحالة الأخيرة يسرى مفعول المعاهدة بالنسبة لهذه الدولة في التاريخ المبين .

٥ - يستلزم التصديق أو الانضمام بكرة القلتون الانضمام الى جميع الاحكام وقبول كل المزايا المنصوص عليها في هذه المعاهدة .

٦ - بعد سريان مفعول هذه المعاهدة ، لا يجوز لدولة أن تتضمن الى اتفاق نيس الموقع في ١٥ يونيه ١٩٥٧ الا مع التصديق أو الانضمام الى هذه المعاهدة . ولا يقبل الانضمام الى الاتفاقات السابقة على اتفاق نيس ولو مع التصديق أو الانضمام الى هذه المعاهدة .

٧ - تطبق على هذه المعاهدة أحكام المادة ٢٤ من اتفاقية باريس لحماية الملكية الصناعية .

(مادة ١٥)

١ - يستمر العمل بهذه المعاهدة الى أجل غير مسمى .

٢ - يجوز لاية دولة أن تتسحب من هذه المعاهدة بواسطة اخطار يوجه الى المدير العام ويعتبر هذا الانسحاب أيضا انسحابا من جميع الاتفاقات السابقة ولا ينتج أثره الا بالنسبة للدولة التي قامت به ، فتظل المعاهدة سارية المفعول بالنسبة للدول الاخرى أعضاء الاتحاد الخالص .

٣ - يسرى مفعول الانسحاب بعد سنة من اليوم الذي تسلم فيه المدير العام الاخطار به .

٤ - حق الانسحاب المنصوص عليه في هذه المادة لا تجوز

ممارسته بواسطة دولة ما قبل مضي خمس سنوات تصب من تاريخ عضويتها في الاتحاد الخاص •

٥ - العلامات الدولية المسجلة قبل التاريخ الذي يصبح فيه الانسحاب ساري المفعول ولم ترفض خلال السنة المنصوص عليها في المادة ٥ تظل ممتعة بنفس الحماية كما لو كانت أودعت مباشرة في هذه الدولة وذلك خلال مدة الحماية الدولية •

(المادة ١٦)

١ - (أ) تحل هذه المعاهدة بالنسبة لجميع العلاقات بين دول الاتحاد الخاص التي صدقت عليها أو انضمت إليها محل معاهدة مدريد لسنة ١٨٩١ حسب نصوصها السابقة على النص الحالي وذلك من يوم بدء العمل بهذه المعاهدة بالنسبة لهذه الدول •

(ب) ومع ذلك فكل دولة في الاتحاد الخاص تصدق على هذه المعاهدة أو تنضم إليها تظل خاضعة للنصوص السابقة التي لم تتسحب منها بموجب المادة ١٢ (٤) من اتفاق نيس الموقع في ٢٥ يونيه ١٩٥٧ ، وذلك في علاقاتها مع الدول التي لم تصدق أو تنضم إلى هذه المعاهدة •

٢ - الدول الخارجة عن الاتحاد الخاص والتي تصبح أعضاء في هذه المعاهدة تطبقها على التسجيلات الدولية التي تتم في المكتب الدولي عن طريق المصلحة الوطنية لكل دولة من دول الاتحاد الخاص التي ليست أعضاء في هذه المعاهدة بشرط أن تتضمن شروط هذه المعاهدة بالنسبة لتلك الدول • أما بالنسبة للتسجيلات الدولية التي تتم في المكتب الدولي عن طريق المصالح الوطنية لتلك الدول الخارجة عن الاتحاد الخاص والتي تصبح أعضاء في هذه المعاهدة ، فإن هذه المصالح تعيل أن تلغز الدولة المشار إليها أنفسها باستيفاء الشروط المنصوص عليها في أحدث اتفاق تتمتع هذه الدولة بعضويته •

(مادة ١٧)

١ - (١) توقع هذه المعاهدة من نسخة واحدة باللغة الفرنسية وتودع لدى حكومة السويد .

(ب) يمد المدير العام نصوصا رسمية باللغات الاخرى بعد استشارة الحكومات المختصة التي قد تعينها الجمعية .

٢ - تظل هذه المعاهدة معروضة للتوقيع عليها في استكهولم حتى ١٣ يناير ١٩٦٨ .

٣ - يرسل المدير العام صورتين طبق الاصل معتمدين من حكومة السويد من النص الموقع لهذه المعاهدة الى جميع دول الاتحاد الخاص ، ولحكومة أية دولة أخرى بناء على طلبها .

٤ - يسجل المدير العام هذه المعاهدة لدى سكرتارية منظمة الامم المتحدة .

٥ - يخطر المدير العام حكومات جميع دول الاتحاد الخاص بالتوقيعات وايداعات وثائق التصديق أو الانضمام وما تتضمنه هذه الوثائق من اعلانات ، وسريان مفعول جميع أحكام هذه المعاهدة ، والاضطرابات بالانسحاب ، والاضطرابات التي تتم تطبيقا للمواد ٣ (مكررة ٢) و ٩ (مكررة ٤) و ١٣ و ١٤ (٧) و ١٥ (٢) .

(مادة ١٨)

١ - حتى يتسلم أول مدير عام وظيفته ، تعتبر الاتصارات في هذه المساهدة الى المكتب الدولي للمنظمة أو الى المدير العام موجهة الى المكتب الدولي الذي أنشأ اتحاد باريس لحماية الملكية الصناعية أو الى مديره على التوالي .

٧.٥ براءات الاختراع والملكية الصناعية

٢ - يجوز لدول الاتحاد الخاص التي لم تصدق على هذه المعاهدة أو تنضم إليها ، وخلال خمس سنوات تبدأ من سريان مفعول الاتفاقية المنشئة للمنظمة ، أن تمارس ، اذا رغبت ، الحقوق المنصوص عليها في المواد من ١٠ الى ١٣ من هذه المعاهدة كما لو كانت ملتزمة بهذه المواد وأية دولة ترغب في ممارسة هذه الحقوق عليها أن تودع لهذا الغرض اخطاراً كتابياً لدى المدير العام يبدأ أثره في يوم تسلمه . وهذه الدول تعتبر أعضاء في الجمعية حتى نهاية المدة المذكورة .

قرار رئيس جمهورية مصر العربية

رقم ١٥٨٤ لسنة ١٩٧٤

بشأن الموافقة على انضمام جمهورية مصر العربية الى معاهدة
مدريد الخاصة بقمع بيانات المصدر غير المطابقة للحقيقة أو
المضللة الموضوعة على البضائع الموقعة بتاريخ ١٤ أبريل سنة
١٨٩١ والمعدلة في واشنطن في ٢ يونيو سنة ١٩١١ ولاهاي
في ٦ نوفمبر سنة ١٩٢٥ ولندن في ٢ يونيو سنة ١٩٣٤ ولشبونة
في ٣١ أكتوبر سنة ١٩٥٨ والعقد الإضافي المكمل لها والموقع
في استكهولم في ١٤ يوليو سنة ١٩٦٧ (١) (٢)

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على المادة ١٥١ من الدستور ؛

(١) الجريدة الرسمية في ٢٧ مارس سنة ١٩٧٥ - العدد ١٣ .

(٢) صدر قرار وزير الخارجية في ١٩٧٥/٢/٢ (الجريدة الرسمية في
١٩٧٥/٣/٢٧ - العدد ١٣) بنشر اتفاقية مدريد الخاصة بقمع بيانات المصدر
غير المطابقة للحقيقة أو المضللة الموضوعة على البضائع الموقعة بتاريخ
١٤ أبريل سنة ١٨٩١ والمعدلة في واشنطن في ٢ يونيو سنة ١٩١١ ولاهاي
في ٦ نوفمبر سنة ١٩٢٥ ولندن في ٢ يونيو سنة ١٩٣٤ ولشبونة في ٣١ أكتوبر
سنة ١٩٥٨ والعقد الإضافي المكمل لها والموقع في استكهولم في ١٤ يوليو
سنة ١٩٦٧ ونص على الآتي :

مادة وحيدة - تنشر في الجريدة الرسمية معاهدة مدريد الخاصة
بقمع بيانات المصدر غير المطابقة للحقيقة أو المضللة الموضوعة على البضائع الموقعة
بتاريخ ١٤ أبريل سنة ١٨٩١ والمعدلة في واشنطن في ٢ يونيو سنة ١٩١١ ولاهاي
في ٦ نوفمبر سنة ١٩٢٥ ولندن في ٢ يونيو سنة ١٩٣٤ ولشبونة في ٣١ أكتوبر
سنة ١٩٥٨ والعقد الإضافي المكمل لها والموقع في استكهولم في ١٤ يوليو
سنة ١٩٦٧ ، ويعمل بها اعتباراً من ٦ مارس سنة ١٩٧٥ .

تحريراً في ٢١ المحرم سنة ١٣٩٥ (٢ فبراير سنة ١٩٧٥) .

قصر :

ملادة وحيدة : الموافقة على انضمام جمهورية مصر العربية الى معاهدة مدريد الخاصة بقمع بيانات المصدر غير المطابقة للحقيقة أو المضللة الموضوعة على البضائع الموقعة بتاريخ ١٤ أبريل سنة ١٨٩١ والمعدلة في واشنطنجتون في ٢ يونيه سنة ١٩١١ ولاهاي في ٦ نوفمبر سنة ١٩٢٥ ولندن في ٢ يونيه سنة ١٩٣٤ ولشبونة في ٣١ أكتوبر سنة ١٩٥٨ والمعد الاضافي المكمل لها والموقع في استكهولم في ١٤ يوليو سنة ١٩٦٧ ؛

صدر برئاسة الجمهورية في ١٧ رمضان سنة ١٣٤ (٢ أكتوبر سنة ١٩٧٤) .

معاهدة مدريد

الخاصة بقمع بيانات المصدر غير المطابقة للحقيقة أو المضللة الموضوعة على البضائع المبرمة في ١٤ أبريل سنة ١٨٩١ والمعدلة بواشنطنجتون في ٢ يونيه سنة ١٩١١ ولاهاي في ٦ نوفمبر سنة ١٩٢٥ ولندن في ٢ يونيه سنة ١٩٣٤ ولشبونة في ٣١ أكتوبر سنة ١٩٥٨

(مادة ١)

١ - كل ناتج يحمل بيانا غير مطابق للحقيقة ومضلل تذكر فيه بطريقة مباشرة أو غير مباشرة دولة من الدول التي تسرى عليها هذه المعاهدة أو جهة ما واقعة في احداها على انها دولة أو جهة المصدر ، يحجز عند الاستيراد في كل من الدول المذكورة .

٢ - ويوقع الحجز أيضا في الدولة التي وضع فيها بيان المصدر غير المطابق للحقيقة أو المضلل وفي الدولة التي أدخل فيها الناتج الذي يحمل هذا البيان .

٣ - إذا كان تشريع الدولة لا يجيز الحجز عند الاستيراد فيستبدل بهذا الحجز منع الاستيراد .

٤ - وإذا كان تشريع الدولة لا يجيز الحجز عند الاستيراد ولا منع الاستيراد ولا الحجز في الداخل فتستبدل بهذه الاجراءات الدعاوى والطرق التي يكفلها قانون هذه الدولة الى المواطنين في مثل هذه الحالة حتى يعمدل تشريعها .

٥ - في حالة عدم وجود جزاءات خاصة تكفل جمع بيانات المصدر غير المطابقة للحقيقة أو المضللة فتسرى الجزاءات المنصوص عليها في قوانين العلامات والاسماء التجارية على مثل هذه الحالات .

(مادة ٢)

١ - يوقع الحجز بناء على طلب مصلحة الجمارك ويجب عليها أن تخطر مباشرة صاحب الشأن شخصاً طبيعياً كان أو معنوياً وليتمكن من التصديق على الحجز التحفظي ، اذا رغب في ذلك . ومع ذلك يجوز للنيابة العمومية أو أية مصلحة أخرى مختصة ، أن تطلب توقيع الحجز بناء على طلب الشخص الذي لحقه الضرر أو من تلقاء نفسها وفي هذه الحالة تأخذ الاجراءات سيرها العادى .

٢ - لا تلتزم السلطات بتوقيع الحجز في حالة التجارة العابرة .

(مادة ٣)

لا تمنع هذه الاحكام البائع من أن يذكر اسمه وعنوانه على المنتجات الواردة من دولة غير الدولة التي حصل فيها البيع ، وفي هذه الحالة يجب أن يشفع العنوان أو الاسم ببيان دقيق بحروف ظاهرة عن مكان الصنع أو الانتاج أو أى بيان آخر يكفى لمنع وقوع أى خطأ في المصدر الحقيقي للبضائع .

(مادة ٢ مكررة ٢)

تتمهد أيضا الدول التي تنطبق عليها هذه المعاهدة أن تحظر فيما يختص بالبيع وعرض البضائع في واجهات المحال وعروض المنتجات استعمال أية بيانات ، لها صفة الاعلان ، ومن شأنها أن تفسد الجمهور في مصدر المنتجات وذلك بوضعها في اللافتات والاعلانات والفواتير وهوائيم الانبذة والخطابات أو الاوراق التجارية أو أية رسائل تجارية أخرى .

(مادة ٤)

تقرر محاكم كل دولة التسميات التي لا تخضع لاحكام هذه المعاهدة لانها أصبحت تدل على نوع الناتج . ومع ذلك لا يسرى التحفظ المشار اليه في هذه المادة على الاسماء الاقليمية للمنتجات النيبذية .

(مادة ٥)

١ - يجوز لدول الاتحاد الخاص بحماية الملكية الصناعية ، والتي لم تشترك في هذه المعاهدة أن تنضم اليها ، بناء على طلبها طبقا للاوضاع المنصوص عليها في المادة ١٦ من الاتفاقية العامة .

٢ - تسرى على هذه المعاهدة الاحكام الواردة في المادتين ١٦ (مكررة ٢) و ١٧ (مكررة ٢) من الاتفاقية العامة .

(مادة ٦)

١ - يصدق على هذه المعاهدة وتودع وثائق التصديق في برن في مدة اقصاها أول مايو سنة ١٩٦٣ ويعمل بها بين الدول التي تم باسمها التصديق بعد شهر من هذا التاريخ . ومع ذلك فاذا صدق عليها من قبل باسم ست دول على الاقل فيعمل بها بين هذه الدول بعد شهر من اخطارها بمعرفة حكومة الاتحاد السويسري بايداع الاخطار

٧١٠ براءات الاختراع والملكية الصناعية

السادس • ويعمل بها بالنسبة للدول التي يصدق باسمها فيما بعد ،
بعد شهر من اعلان كل من هذه التصديقات •

٢ — يجوز للدول التي لم تودع باسمها وثائق التصديق في الميعاد
المحدد في الفقرة السابقة أن تنضم الى هذه المعاهدة طبقاً لنص
المادة ١٦ من الاتفاقية العامة •

٣ — تجل هذه المعاهدة محل المعاهدة المبرمة بمدريد في ١٤ أبريل
سنة ١٨٩١ والمعاهدات اللاحقة المحلة لها وذلك فيما يتعلق بالعلاقات
بين الدول التي تسرى عليها هذه المعاهدة •

٤ — وفيما يتعلق بالدول التي لا تسرى عليها هذه المعاهدة التي
تعمل بمعاهدة مدريد المحلة بلندن في سنة ١٩٣٤ فيستمر العمل بالمعاهدة
الاشيرة •

٥ — كذلك فيما يتعلق بالدول التي لا تنطبق عليها هذه المعاهدة
ولا بمعاهدة مدريد المحلة في لندن فيستمر العمل بمعاهدة مدريد المحلة
بلاهاي في سنة ١٩٢٥ •

٦ — كذلك فيما يتعلق بالدول التي لا تنطبق عليها هذه المعاهدة
ولا بمعاهدة مدريد المحلة في لندن ، ولا بمعاهدة مدريد المحلة بلاهاي
فيستمر العمل بمعاهدة مدريد المحلة بواشنطن في سنة ١٩١١ •

التعديلات التشريعية الموضوع

| م | النص المعدل | مكان النشر ص | أداة التعديل | مكان النشر | |
|----|-------------|-----------------|--------------|------------|------|
| | | | | ملحق | صفحة |
| ١ | | | | | |
| ٢ | | | | | |
| ٣ | | | | | |
| ٤ | | | | | |
| ٥ | | | | | |
| ٦ | | | | | |
| ٧ | | | | | |
| ٨ | | | | | |
| ٩ | | | | | |
| ١٠ | | | | | |
| ١١ | | | | | |
| ١٢ | | | | | |
| ١٣ | | | | | |
| ١٤ | | | | | |
| ١٥ | | | | | |
| ١٦ | | | | | |
| ١٧ | | | | | |
| ١٨ | | | | | |
| ١٩ | | | | | |
| ٢٠ | | | | | |

التعديلات التشريعية للموضوع

| م | النص المفضل | مكان النشر ص | أداة التعديل | مكان النشر | |
|----|-------------|--------------------|--------------|------------|------|
| | | | | ملحق | صفحة |
| ١ | | | | | |
| ٢ | | | | | |
| ٣ | | | | | |
| ٤ | | | | | |
| ٥ | | | | | |
| ٦ | | | | | |
| ٧ | | | | | |
| ٨ | | | | | |
| ٩ | | | | | |
| ١٠ | | | | | |
| ١١ | | | | | |
| ١٢ | | | | | |
| ١٣ | | | | | |
| ١٤ | | | | | |
| ١٥ | | | | | |
| ١٦ | | | | | |
| ١٧ | | | | | |
| ١٨ | | | | | |
| ١٩ | | | | | |
| ٢٠ | | | | | |

التعديلات التشريعية للموضوع

| م | النص المعدل | مكان النشر ص | أداة التعديل | مكان النشر | |
|----|-------------|-----------------|--------------|------------|------|
| | | | | ملحق | صفحة |
| ١ | | | | | |
| ٢ | | | | | |
| ٣ | | | | | |
| ٤ | | | | | |
| ٥ | | | | | |
| ٦ | | | | | |
| ٧ | | | | | |
| ٨ | | | | | |
| ٩ | | | | | |
| ١٠ | | | | | |
| ١١ | | | | | |
| ١٢ | | | | | |
| ١٣ | | | | | |
| ١٤ | | | | | |
| ١٥ | | | | | |
| ١٦ | | | | | |
| ١٧ | | | | | |
| ١٨ | | | | | |
| ١٩ | | | | | |
| ٢٠ | | | | | |
| (| | | | | |

التعديلات التشريعية للموضوع

| م | النص المعدل | مكان النشر ص | أداة التعديل | مكان النشر | |
|----|-------------|--------------------|--------------|------------|------|
| | | | | ملحق | صفحة |
| ١ | | | | | |
| ٢ | | | | | |
| ٣ | | | | | |
| ٤ | | | | | |
| ٥ | | | | | |
| ٦ | | | | | |
| ٧ | | | | | |
| ٨ | | | | | |
| ٩ | | | | | |
| ١٠ | | | | | |
| ١١ | | | | | |
| ١٢ | | | | | |
| ١٣ | | | | | |
| ١٤ | | | | | |
| ١٥ | | | | | |
| ١٦ | | | | | |
| ١٧ | | | | | |
| ١٨ | | | | | |
| ١٩ | | | | | |
| ٢٠ | | | | | |

فهرس الجزء السابع

| الموضوع | الصفحة |
|--|--------|
| أموال مصادرة | ٣ |
| القسم الأول - في الأموال المصادرة والتصرف فيها | ٥ |
| — القانون رقم ٥٩٨ لسنة ١٩٥٣ بشأن أموال أسرة | |
| محيد على المصادرة | ٥ |
| — قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٩٠٦ لسنة ١٩٧٧ | |
| بتشكيل لجنة لفحص طابقت نوى الشأن في مدى صحة | |
| بيان إدارة تصفية الأموال المصادرة | ١٧ |
| — القانون رقم ٦٤٨ لسنة ١٩٥٣ بشأن الأموال المصادرة | |
| من محكمة الثورة وأموال الأحزاب المنحلة | ١٩ |
| — القانون رقم ٥٨٢ لسنة ١٩٥٤ بتحويل المجاس الدائم | |
| للخدمات العامة سلطة وضع سياسة للتصرف في | |
| الأموال المصادرة وتقرير الطرق المناسبة للانتفاع | |
| بها | ٢٢ |
| — القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٥٥ في شأن الأموال المصادرة | |
| بقرار من مجلس قيادة الثورة | ٢٤ |
| — القانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٥٦ بتحويل وزارة المالية | |
| والاقتصاد سلطة التصرف في الأموال المصادرة | |
| واضافة حصيلتها للإيرادات العامة | ٢٧ |
| — قرار وزير الخزانة رقم ١٦٦ لسنة ١٩٦٠ بشأن إنشاء | |
| إدارة عامة لتابعة الأموال المستردة | ٣٠ |
| — قرار وزير الخزانة رقم ١٨ لسنة ١٩٧٠ بشأن الإدارة | |
| والتصرف في العقارات المستردة والتركات الشاغرة .. | ٣٢ |
| — قرار وزير الإسكان والمرافق رقم ١٥ لسنة ١٩٦٢ | |
| بنظم وقواعد تأجير عقارات إهلاك الحكومة | |
| المستردة | ٣٤ |

الصفحة

الموضوع

- ٢٨ - قرار وزير المالية رقم ١٨١ لسنة ١٩٧٩ بشأن تفويض المحافظين في بعض الاختصاصات
- ٣٩ - قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ١١٩ لسنة ١٩٥٩ بشأن توزيع الأراضي الزراعية على صغار الفلاحين

القسم الثاني - في المعاشات التي تصرف للعاملين السابقين

- ٤١ - لدى أصحاب الأموال المصادرة أو لأسرهم
- ٤١ - القانون رقم ١٧ لسنة ١٩٦٨ بشأن المعاشات التي تصرف من الخزانة العامة للعاملين السابقين لدى أصحاب الأموال المصادرة أو لأسرهم
- ٤٣ - القانون رقم ٧ لسنة ١٩٧٧ بتقرير اعانة اضافية لأصحاب المعاشات والمستحقين
- ٤٦ - القانون رقم ٦٢ لسنة ١٩٨٠ بتقرير اعانة غلاء اضافية لأصحاب المعاشات والمستحقين
- ٥٠ - القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٨١ بزيادة المعاشات
- ٦٠ - القانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٨٢ بتقرير اعانة لأصحاب المعاشات والمستحقين
- ٦٣ - القانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٨٣ بزيادة المعاشات
- ٦٧ - اوسمة واتواط مدنية
- ٦٩ - القانون رقم ١٢ لسنة ١٩٧٢ بشأن الأوسمة والاتواط المدنية
- ٧٥ - امر ملكي رقم ١٩ لسنة ١٩٣١ بوضع قواعد للاستئذان في قبول النياشين والرتب والقلب الشرف الاجنبية وفي حملها أو استعمالها
- ٧٧ - امر ملكي رقم ٣٣ لسنة ١٩٣٣ بوضع قواعد للاستئذان الواجب على الأجانب الموظفين بالحكومة المصرية لحمل أو استعمال النياشين أو الرتب أو القلب الشرف الاجنبية

| الصفحة | الموضوع |
|--------|---|
| ٧٩ | إيجار الأملكن |
| ٨١ | القسم الأول - في القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ ولائحته التنفيذية |
| ٨١ | - القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ في شأن تأجير وبيع الأملكن وتنظيم العلاقة بين المؤجر والمستأجر |
| ١٧٠ | - قرار وزير الإسكان والتعمير رقم ٩٩ لسنة ١٩٧٨ بإصدار اللائحة التنفيذية للقانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ |
| ٢٠٨ | القسم الثاني - في نصوص التشريعات الموحدة للأجرة والأحكام المقررة على مخالفتها التي أبقى عليها القانون ٤٩ لسنة ١٩٧٧ |
| ٢٠٨ | - القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ بشأن إيجار الأملكن وتنظيم العلاقات بين المؤجرين والمستأجرين |
| ٢١٧ | - قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ١٦٩ لسنة ١٩٦١ بتقرير بعض الاعفاءات من الضريبة على العقارات المبنية وخفض الإيجارات بمقدار الاعفاءات |
| ٢٢١ | - قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٢ بتحديد إيجار الأملكن |
| ٢٣٤ | - القانون رقم ٧ لسنة ١٩٦٥ في شأن تخفيض إيجار الأملكن |
| ٢٣٧ | - القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ في شأن إيجار الأملكن وتنظيم العلاقة بين المؤجرين والمستأجرين |
| ٢٤٧ | القسم الثالث - في القانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨١ ولائحته التنفيذية |
| ٢٤٧ | - القانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨١ في شأن بعض الأحكام الخاصة بتأجير وبيع الأملكن وتنظيم العلاقة بين المؤجر والمستأجر |

الموضوع ————— الصفحة

- قرار وزير التعمير والدولة للاسكان واستصلاح الاراضى رقم ٧٦٦ لسنة ١٩٨١ بتنفيذ بعض الاحكام الخاصة بتأجير وبيع الامكن وتنظيم العلاقة بين المؤجر والمستأجر ٢٧٢
- القسم الرابع - فى القرارات المنفذة لقوانين إيجار الامكن .. ٢٠٩
- قرار وزير الاسكان رقم ٣٣ لسنة ١٩٧٨ بشأن تحديد مناطق المصايف والمشيى بحافظت الجمهورية ٢٠٩
- قرار وزير الاسكان رقم ٨٦ لسنة ١٩٧٨ بتنظيم الاتفاق من حصيلة المبالغ المتصوص عليها فى المدة العاشرة من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ فى شأن تأجير وبيع الامكن وتنظيم العلاقة بين المؤجر والمستأجر ٢١٣
- قرار وزير الاسكان رقم ١٠٩ لسنة ١٩٧٩ بصدار النظام النوفجى لاتحاد الملاك ٢١٦
- قرار وزير التعمير والدولة للاسكان واستصلاح الاراضى رقم ١٠٦ لسنة ١٩٨٣ بتنظيم الاقتراض الميسر لأغراض ترميم المباني ٢٣١
- قرار محافظ القاهرة رقم ٢٦ لسنة ١٩٧٨ بشأن تحديد وكيفية توزيع قيمة استهلاك المياه فى الحالات التى توجد فيها غرف خدمات ومنافع مشتركة أو حدائق أو ملوى أو جراجت أو محال عامة أو صناعية أو تجارية وما شابه ذلك من أنشطة غير سكنية ٢٣٨
- قرار محافظ القاهرة رقم ٢٥ لسنة ١٩٧٨ بشأن قواعد وشروط تركيب الخزانات والطلببت ومواسير المياه فى العقارات المبنية ٢٤١
- قرار محافظ الجيزة رقم ٤٠٠ لسنة ١٩٨٣ بشأن قواعد وشروط تركيب الخزانات والطلببت ومواسير المياه فى العقارات المبنية ٢٤٥

| الصفحة | الموضوع |
|--------|--|
| | — القانون رقم ١٢٩ لسنة ١٩٥١ بشأن قطع المياه |
| ٣٥١ | الرئيسية عن الامكن المؤجرة |
| ٣٥٣ | التعديلات التشريعية للموضوع |
| ٣٥٧ | باعة متجولون |
| | القسم الأول — القرار الجمهوري بالقانون رقم ٢٣ لسنة ١٩٥٧ |
| ٣٥٩ | في شأن الباعة المتجولين |
| | — قرار وزير الشؤون البلدية والتروية رقم ١٠٠٧ لسنة ١٩٥٨ |
| ٣٦٧ | في شأن اجراءات وشروط ولواضع ورسوم الترخيص في ممارسة حرفة الباعة المتجولين |
| | — قرار وزير الاسكان والمرافق رقم ٦٣٥ لسنة ١٩٦٨ |
| | في شأن الشروط والمواصفات الواجب توافرها في العربات والأوعية والصناديق التي يستعملها الباعة المتجولون لبيع المشروبات والمراد الغذائية |
| ٣٧٤ | |
| | — قرار وزير الاسكان والمرافق رقم ٧٠٧ لسنة ١٩٦٨ |
| | في شأن المأكولات والمشروبات التي يحظر على الباعة المتجولين بيعها والشروط الواجب توافرها في ملابسهم |
| ٣٧٨ | |
| | القسم الثاني — القرار الجمهوري رقم ١٢٧ لسنة ١٩٦٤ |
| | بإنشاء صندوق التأمينات والاعتمادات لباعة الصحف |
| ٣٨٠ | |
| | — قرار وزير الثقافة والإرشاد القومي رقم ١٤٠ لسنة ١٩٦٤ |
| | بلائحة صندوق التأمينات والاعتمادات لباعة الصحف |
| ٣٨٢ | |
| ٣٨٧ | التعديلات التشريعية للموضوع |
| ٣٨٩ | بتزول وثروة معتنية |
| ٣٩١ | القسم الأول — في الغار الطبيعي |
| | — القانون رقم ٢١٧ لسنة ١٩٨٠ في شأن الغار الطبيعي |
| ٣٩١ | |

| الصفحة | الموضوع |
|--------|--|
| ٣٩٦ | — قرار وزير البترول رقم ٢٨ لسنة ١٩٨١. بإصدار اللائحة التنفيذية للقانون رقم ٢١٧ لسنة ١٩٨٠ .. |
| ٣٩٩ | — قرار وزير البترول رقم ٩٤ لسنة ١٩٧٤ بشأن تحديد سعر بيع الغاز الطبيعي المستخدم في الصناعات المخصص انتاجها للاستهلاك المحلي وتحصيل المستهلك لرسم الدفعة على الغاز الطبيعي أو أية رسوم أخرى تقرها الدولة |
| ٤٠١ | — قرار وزير البترول رقم ٤٢ لسنة ١٩٨١ بشأن محاسبة مشروعات الاستثمار على مسحوباتها من المنتجات البترولية |
| ٤٠٤ | — قرار وزير البترول والثروة المعدنية رقم ٢٨٩ لسنة ١٩٨٤ بتحديد سعر بيع المازوت والغاز الطبيعي المستخدم في مصانع انتاج الاسمنت والجير والطوب |
| ٤٠٥ | — قرار وزير البترول والثروة المعدنية رقم ١١٩ لسنة ١٩٨٧ بشأن تعديل وحدة بيع الغاز الطبيعي الى المتر المكعب بدلا من الثرم الحار |
| ٤٠٦ | القسم الثاني — في معاهد البحوث البترولية والتعدينية |
| ٤٠٦ | — القرار الجمهوري رقم ٥٤١ لسنة ١٩٧٤ بشأن انشاء وتنظيم معهد بحوث البترول |
| ٤١١ | — القرار الجمهوري رقم ١٣٢٠ لسنة ١٩٧٥ بانشاء معهد التبين للدراسات المعدنية |
| ٤١٧ | القسم الثالث — في الهيئات والمؤسسات العاملة في مجال البترول والتعدين |
| ٤١٧ | — القرار الجمهوري بالقانون رقم ٢١١ لسنة ١٩٥٩ باخضاع الجمعية التعاونية للبترول لاشراف الهيئة العامة لشؤون البترول |
| | — القرار الجمهوري بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٦٣ |

| الصفحة | الموضوع |
|--------|--|
| ٤١٩ | في شأن تحويل الجمعية التعلونية للبترول بالقاهرة الى شركة مساهمة |
| ٤٢٢ | — القانون رقم ٢٠ لسنة ١٩٧٦ في شأن الهيئة المصرية العامة للبترول |
| ٤٣٠ | — القرار الجمهوري رقم ٤٥ لسنة ١٩٨٦ في شأن تنظيم الهيئة المصرية العامة للمساحة الجيولوجية والمشروعات التمهيدية |
| ١٣٥ | القسم الرابع — في الاشتراطات العامة الواجبة في مستودعات ومحال بيع ومعالج تكرير البترول ومحطات تموين السيارات |
| ٤٣٥ | — قرار وزير الشؤون البلدية والقروية رقم ١٦٤٩ لسنة ١٩٥٦ في شأن الاشتراطات العامة الواجب توافرها في مستودعات ومحال بيع وطلبية البترول ومحطات تموين السيارات |
| ١٧٢ | — قرار وزير الاسكان والمرافق رقم ٢٠١ لسنة ١٩٦٣ في شأن الاشتراطات العامة الواجب توافرها في محال تكرير البترول |
| ٤٨٨ | التعديلات التشريعية للموضوع |
| ٤٩١ | براءات الاختراع والملكية الصناعية |
| ١٩٣ | القسم الأول — في براءات الاختراع والرسوم والنماذج الصناعية |
| ٤٩٣ | — القانون رقم ١٣٢ لسنة ١٩٤٩ خلى براءات الاختراع والرسوم والنماذج الصناعية |
| ٥١٤ | — قرار وزارة التجارة والصناعة رقم ٢٣٠ لسنة ١٩٥١ بإللاحة التنفيذية للقانون رقم ١٣٢ لسنة ١٩٤٩ |
| ٥٤٩ | القسم الثاني — في مزاولة مهنة وكلاء البراءات |
| ٥٤٩ | — القانون رقم ٢٣ لسنة ١٩٥١ بمزاولة مهنة وكلاء البراءات |

| الصفحة | الموضوع |
|--------|--|
| | — قرار وزير التجارة والصناعة رقم ٢٠١ لسنة ١٩٥١ بلائحة التنفيذية للقانون رقم ٢٢ لسنة ١٩٥١ ٥٥٥ |
| | القسم الثالث — في الاتفاقات الدولية الخاصة بحماية الملكية الصناعية |
| ٥٥٧ | — القانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٠ بالموافقة على الاتفاقات الدولية الخاصة بحماية الملكية الصناعية ٥٥٧ |
| ٥٥٩ | — مرسوم بإصدار الاتفاقات الدولية الخاصة بحماية الملكية الصناعية ٥٥٩ |
| ٥٦٠ | — اتفاقية باريس الخاصة بحماية الملكية الصناعية المبرمة في ٢٠ مارس سنة ١٨٨٣ ٥٦٠ |
| ٥٨١ | — معاهدة مدريد الخاصة بالتسجيل الدولي للعلامات التجارية أو الصناعية المبرمة في ١٤ أبريل سنة ١٨٩١ ٥٨١ |
| ٥٩١ | — اللائحة التنفيذية لمعاهدة مدريد الخاصة بالتسجيل الدولي للعلامات التجارية أو الصناعية ٥٩١ |
| ٦٠٣ | — معاهدة لاهي الخاصة بالإيداع الدولي للرسوم والنماذج الصناعية المبرمة في ٦ نوفمبر سنة ١٩٢٥ ٦٠٣ |
| ٦١٠ | — اللائحة التنفيذية لمعاهدة لاهي الخاصة بالإيداع الدولي للرسوم والنماذج الصناعية ٦١٠ |
| ٦١٤ | — معاهدة مدريد الخاصة بفتح بركات المصدر غير المطبقة للحقيقة الموضوعية على البضائع المبرمة في ١٤ أبريل سنة ١٨٩١ ٦١٤ |
| ٦١٧ | — قرار رئيس الجمهورية رقم ١١٤٧ لسنة ١٩٦٠ بتوحيد الانضمام الى اتفاقية باريس الخاصة بحماية الملكية الصناعية ومعاهدة مدريد الخاصة بفتح بركات المصدر غير المطبقة للحقيقة الموضوعية على البضائع ٦١٧ |
| | — قرار رئيس الجمهورية رقم ١٠٢٥ لسنة ١٩٧٤ بشأن الموافقة على انضمام جمهورية مصر العربية الى |

الصفحة

الموضوع

- الاتفاقية الخاصة بتصنيف الدولي لبراءات الاختراع
التي أقرها المؤتمر الدبلوماسي الذي عقد في
ستراسبورج في المدة من ١٥ إلى ٢٤ مارس سنة
١٩٧١ .. ١١٩
- قرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٨٠ لسنة ١٩٧٤ بشأن
الموافقة على انضمام جمهورية مصر العربية الى اتفاقية
باريس الخاصة بحماية الملكية الصناعية الموقعة
في ٢٠ مارس سنة ١٨٨٣ .. ٦٣٩
- قرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٨١ لسنة ١٩٧٤.
بشأن الموافقة على انضمام جمهورية مصر العربية
الى معاهدة مدريد الخاصة بالتسجيل الدولي
للعلامات الموقعة في ١٤ أبريل سنة ١٨٩١ .. ٦٨٠
- قرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٨٤ لسنة ١٩٧٤
بشأن الموافقة على انضمام جمهورية مصر العربية
الى معاهدة مدريد الخاصة بجمع بياتل المصدر
غير المطابقة للحقيقة أو المضللة الموضوعة على
البضائع الموقعة بتاريخ ١٤ أبريل سنة ١٨٩١
والمعقد الاضافي المكمل لها .. ٧٠٦
- التعديلات التشريعية للموضوع .. ٧١١
- فهرس الجزء المبلغ .. ٧١٥

المؤلف

- ١ — **الحجز تحت يد الإنسان** سنة ١٩٦٤
- ٢ — **الحجز الإدارى علما وعملا** سنة ١٩٦٧
- ٣ — **منزعات التنفيذ في المواد المدنية والتجارية** سنة ١٩٦٩
- ٤ — **طرق الطعن في الأحكام المدنية والتجارية** سنة ١٩٧٥
- ٥ — **الحجز الإدارى علما وعملا (طبعة ثانية)** سنة ١٩٧٦
- ٦ — **الحجز الإدارى علما وعملا (طبعة ثالثة)** سنة ١٩٨١
- ٧ — **طرق الطعن في الأحكام المدنية والتجارية (طبعة ثانية)** سنة ١٩٨٣
- ٨ — **الوجيز في النظرية العامة للالتزام** سنة ١٩٨٤
- ٩ — **مدونة التشريع والقضاء في المواد المدنية والتجارية مدنى — تجارى مرافعات — اثبات)** مجموعة يتم تزويدها دوريا بالجديد في التشريع والقضاء والتعليقات الفقهية (٥ كلاسير) سنة ١٩٧٠
- ١٠ — **مدونة التشريع والقضاء في مواد القوانين الخاصة (احوال شخصية — اصلاح زراعى — تأهيلات اجتماعية — حجز ادارى — عمل مدنى بالحكومة — عمل بالقطاع الخاص — عمل بالقطاع العلم — ايجار الامكن)** مجموعة يتم تزويدها دوريا بالجديد في التشريع والقضاء والتعليقات الفقهية (٨ كلاسير) سنة ١٩٧٣
- ١١ — **الموسوعة الذهبية للمبادئ القانونية التى أصدرتها محكمة النقض المصرية بدائرتها المدنية والجنائية — منذ انشائها في عام ١٩٢١ وحتى عام ١٩٧٩ (٢٠ مجلدا و ٢ فهرس)** سنة ١٩٨١
- ١٢ — **المدونة الذهبية للمبادئ القانونية التى أصدرتها محكمة النقض المصرية بدائرتها الجنائية والمدنية — صدر منها حتى الآن :**
 - (ا) **العدد الأول من الإصدار الجنائى :** يضم مبادئ عام ١٩٨٠ .
 - (ب) **العدد الأول من الإصدار المدنى :** يضم مبادئ عام ١٩٨٠ .
 - (جـ) **العدد الثانى من الإصدار المدنى :** يضم مبادئ الفترة من اول عام ١٩٨١ حتى آخر يونية عام ١٩٨٤ (٢ مجلد) .
 - (د) **العدد الثانى من الإصدار الجنائى :** يضم مبادئ الفترة من اول عام ١٩٨١ حتى آخر يونية عام ١٩٨٥ .

١٢ - موسوعة مصر للتشريع والقضاء : تقنين موضوعى لكافة التشريعات المعمول بها في مصر حتى مستوى القرار الوزاري - الصادرة منذ عام ١٨٥٤ وحتى يومنا هذا وفي المستقبل بلان الله - معدلة وفقا لآخر تعديل ، ومرتبطة موضوعاتها ترتيبا هجائيا ، ومعلنا عليهما بأهم وأحدث المبادئ القانونية التي قررتها وتقررها بحسبنا النقض والادارية العليا .

وقد صدر منها حتى الآن :

● **الجزء الأول :** يضم : مقدمة ، عرض موضوعى لمبادئ القضاء في مادة التشريع ، الدستور ، القانون المدني .

● **الجزء الثاني :** يضم : قانون التجارة ، القانون البحري ، قانون الائتلاف ، قانون المرافعات .

● **الجزء الثالث :** يضم : قانون العقوبات ، قانون الاجراءات الجنائية ، قانون النقض الجنائي .

● **الجزء الرابع :** يضم تشريعات : آثار ومتاحف ، أجناس ، اجتماعات ومظاهرات وتجهر ، لهدايا ، أحزاب سياسية ، أحوال شخصية ، أحوال منفية .

● **الجزء الخامس :** يضم تشريعات : اذاعة وتليفزيون ، ازهر ، استثمار المال المصري والأجنبي ، استصلاح الأراضي ، اسكان ، أسلحة ونظائر ومقرعات .

● **الجزء السادس :** يضم تشريعات : اشياء ضائعة ، اصلاح زراعى ، أمياد ومواسم ، أمن الدولة ، أموال الدولة .

● **الجزء السابع :** يضم تشريعات : أموال مصافرة ، اوسبة واتواط مدنية ، ايجار الاملاك ، باعة متجولون ، بقول وثروة معنوية ، براءات الاختراع والملكية الصناعية .

رقم الايداع ٤٦٤٧ لسنة ١٩٨٧

طابع سجل: لعرب

Handwritten text in a cursive script, likely a manuscript or letter. The text is written diagonally across the page, starting from the top left and moving towards the bottom right. The script is dense and appears to be in a historical or regional language. The text is written in a cursive script, likely a manuscript or letter. The text is written diagonally across the page, starting from the top left and moving towards the bottom right. The script is dense and appears to be in a historical or regional language. The text is written in a cursive script, likely a manuscript or letter. The text is written diagonally across the page, starting from the top left and moving towards the bottom right. The script is dense and appears to be in a historical or regional language.

Handwritten text in a cursive script, likely Urdu or Persian, covering the entire page. The text is arranged in dense, diagonal lines, suggesting it may be a list or a continuous narrative written in a specific style. The ink is dark, and the background is light, making the script clearly visible. The lines of text are closely packed and follow a consistent diagonal orientation across the page.

